

دستور محدرلافت عمرا کی

رباسة الدولة

في الفقـــه الإسلامي

داز السكتاب الجامعی سید خمود وشركاه ت ۲۵۲۰۲۱



بالنيارم الحثيم

الحد نه رب العالمين ، والصلاة والسلام على رسول الله إمام المتقين . وخاتم الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله وأصحابه ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعــــد ، فإن رئيس الدولة الإسلامية قد لقبه المسلمون فى العصور الإسلامية الآولى بالخليفة ، وأمير المؤمنين ، والإمام الأعظم ، وكان تُمة ظروف وأسباب أدت إلى ظهور هذه الآلقاب للقائم بأمور المسلمين .

ولما كان رئيس الدولة الإسلامية قد لقبه المسلمون بالخليفة ، وأمير المؤمنين ، والإمام الاعظم ، فقد عرف المنصب الذي يتولاء باسم الخلافة ، وإمارة المؤمنين ، والإمامة العظمى ، يد أن مباحث الكلاميين والفقياء التي تمرضت لهذا المنصب قد عرفت بمباحث الإمامة العظمى ، وذلك لأن الشيعة (١) لما كانوا هم أول من ارتاد البحث في المسائل المتصلة بمنصب رئيس الدولة ، بمذهبهم في أنه أحق بإمامة الصلاة بعد رسول الله والحلافة من أي بكر رضى الله عنه ، وكانوا يطلقون هذا اللقب أيضا على من يسوقون إليه منصب الحلافة من بعد على ، لما كانوا كذلك سموا المسألة التي ثار النقاش حولها يبنهم وبين عن يدعلى ، لما كانوا كذلك سموا المسألة التي ثار النقاش حولها يبنهم وبين غير الشيعة داعيا إلى تغيير اسم الإمامة العظمى ، وفي بغير هم داعيا إلى تغيير اسم الإمامة العظمى , بغيره ، و لعلهم وأوا أن اسم غير الشيعة داعيا إلى تغيير اسم الإمامة العظمى , بغيره ، و لعلهم وأوا أن اسم

⁽١) المراد بالشيمة الجماعات التى نستقد أن على بن أبي طالب رضى الله عنه كانأولى من غيره فى رياسة الأمة بمد رسول الله سلى الله عليه وسلم .

الإمامة العظمى ، من الآلفاظ الموحية ، التي تشعر بوجوب أن يكون رئيس
 الدولة الإسلامية ، مثالا يحتذى به سائر أفراد الآمة في التمسك بأهداب الدين.

وقد أخلت رياسة الدولة ، أو الخلافة ، أو الإمامة العظمى ، من اهتمام الأمة الإسلامية قدر اقل أن حظيت بمثله مسألة من المسائل. وأحدثت تراعاسيا سياو فكريا حادا بين طوائف الأمة الإسلامية خلال العصور المختلفة ، تزاعا أدى فيمه السيف دوره فى بعض الأحيان ، وأدى فيه كل من اللسان والقلم دوره فى كثير من الاحيان ، وعظم الشقاق والحلاف ، حتى أدخل فيها المبتدعون الكثير عاينده الإسلام ويلبو عنه . فادعى بعض الشيعة صفات الدئمة شاركوا فيها الانتياء عليهم صلوات الله وسلامه ، كقولهم بعصمة الإمام الاعظم عن النطا والذنوب، وبأنه أكثر الناس ثوابا ، وبظهور المعجزة على يده . بل بالغ بعضهم فى الغلو ، فادعو ا دعاوى خلموا بها ربقة الإسلام من أعناقهم ، ما حدا الغرير من علماء الأمة على أن يهبوا بأقلامهم والسنتهم ، لدر مذا الفرر الراحف على معتقد المسلمين .

ولم يقتصر أمر رياسة الدولة على هذا ، بل رأى فيها المستشرقون ميدانا يدسون فيمه بأقلامهم على نظام الحكم فى الإسلام ، حتى اغتر يحوثهم بعض حملة الآقلام من أبناء هذه الأمة، فأصبحوا ينادون بأفكارهم ، ويرطنون برطنهم .

ويضاف إلى ما ذكر ناه ، أنه على الرغم من أن ثمة بحوثا سياسية إسلامية ، غصبة غاية الإخصاب ، لشوامخ فى الفكر الإسلامى ، كعبد الجبار بن أحمد المعتزلى (١٥١ هـ) وأبى الحسن الماوردى (٤٠٠ هـ) وابن حزم الظاهرى (٢٠٠ هـ) وأب يعلى الحنبلى (٤٥٨ هـ) وإمام الحرمين الجويني (٤٧٨ هـ) وحجة الإسلام الغزالى (٥٠٠ هـ) وعمر بن محمد النسنى (٧٣٧ هـ) وعبد الكرم الشهرسنانى (٤٨٥ هـ) وضحر الذين الرازى (٣٠٠ هـ) وعبى الدين النووى (۱۷۹ م) وابن تيمية (۱۲۸ م) وعصد الدينالايجي (۲۷۹ م) وسعد الدين التفتازاني (۲۷۱ م) وعز الدين الميتاذاني (۲۸۱ م) وعز الدين ابن جاعة (۸۱۹ م) والملقشندي (۸۲۱ م) والسكال بن الحمام (۸۱۱ م) والسكال بن ألحمام (۸۱۱ م) والسكال بن أن شريف (۲۰۰ م) وغيرهم.

نقول: على الرغم من وجود البحوث السياسية الإسلامية لهذه القمم الشامخة، فإننا نرى بعض المحدثين يجرءون على ادعاء أن الفقه الإسلامى بعيد عن ميدان البحوث الدستورية، وأن فقهاء الإسلام قد نكصوا عن التعرض للمباحث السياسية على النحو الذي يليق بذكاتهم وبالفقه الإسلام.

من كل ما سبق ، ندرك مدى أهمية موضوع رياسة الدولة وخطورته ، ولهذا أيضا كان اختيارى للكتابة فى موضوع ، رياسة الدولة فى الفقه الإسلام ، وشمولها لامور الناس كلها الإسلام ، وشمولها لامور الناس كلها بالتنظيم وتقميد القواعد لها تحكمها ، حتى فى الملك الذى هو طبيعى للاجتاع الإنسانى كما يقول ابن خلدون ، ولنثبت بهــــذا البحث بطلان دعوى الإنسان كما ين الدين والدولة فى الإسلام ، وهى الدعوى التى يدعها أعداء الإسلام ، وروجون لها . هم والذين خدعوا باراثهم وأفكارهم ، ولنبرز فيه الفكر السياسى لفقهاء الإسلام ، الذين لم يألوا جهدا فى خدمة دينهم ، حتى بلغوا الغاية فى ذلك ، لإخلاصهم فيا وهبوا أنفسهم له .

وكان منهجى الذى سرت عليه فى بحثى هذا ، أنى وليت وجهى أولا شطر المصدر القديم ، آخذ منه الرأى فى المسألة المطروحة للبحث ، وأقارن بين المسادر ، وأناقش أدلة الآراء ، حتى أصل فى النهاية إلى استخلاص رأى يطمئن له عقلى وقلى فادفع عنه .

ولم يمنعني هذا من التعريج على ما كتبه المحدثون من البحوث ذات الصلة بموضوع رياسة الدولة أو الإمامة العظمي ، حتى يكون أفق البحث قد اتسع ـ بقدر الاستطاعة ـ للآراء والافكار القديمة والحديثة ، وقد تبين أن بعض الآقلام الحديثة ـ لمستشرقين وغيرهم - قد ندت فى بعض الآحيان عن الدقة العلمية المبتغاة فى كل بحث علمى ، وقد نبينا على ذلك ، ورددنا عليه فى مواضع عدمة من هذا المحث .

هذا ، وقد خططت لآن تكون دراستي لرياسة الدولة أو الإمامة العظمى في مقدمة ، وخسة فصول ، وخاتمة .

أما المقدمة ، فقد جعلتها من مبحثين :

أولها: الحكم عند العرب قبل الإسلام .

وثانيهما جعلته خاصا بإثبات أن رياسة الدولة أو الإمامة العظمى مبحث فقهى ، ولبست من مباحث علم الكلام كما كان يعتبرها الكثيرون من قدامى العلماء الذير كتبوا في هذا الفن .

وأما الفصل الأول ، فقد خصصته لبيان موقف الفقه الإسلام تجاه فصب الرئيس الاعلى للأمة .

وخصصت الفصل الثابي لبيان الشروط المطلوب توافرها فيمن يصلح أن يتولى منصب رئيس الدولة .

ثم عقدت الفصل الثالث لبيان الوسائل أو الطرق التى تنعقد بها الرياسة عند جماهير الأمة الإسلامية وغيرهم .

ثم جملت الفصل الرابع خاصا بالعلاقة بين الأمة ورثيس الدولة .

والفصل الخامس والآخير خصصته لبيان طبيعة هـذا النظام فى الرياسة الذى عرفه المملمون .

وأما الخاتمة فقد استعرضت فيها أهم النتائج التى توصل إليها بحثنا فى رياسة العولة أو الإمامة العظمى .

وأخيرا ، فإنني أحمد الله تبارك وتعالى وأسجد له شكرا على أن هيا لهذا البحث فرسة الطبع والنشر ، بعد أن قدمته إلى كلية الشريعة والفانون بجامعة الإزهر ، وحصلت به بتوفيق من الله تمالى على درجة ، الدكتوراه ، فى الفقه الإسلامى المقارن مع مرتبة الشرف الأولى ، وكان ذلك فى يوم السبت الموافق الثالث عشر من شهر ربيع الأول سنة إحدى وتسعين وثلثائة وألف من هجرة النبى صلى الله عليه وسلم والثامن من شهر مايو سنة إحدى وسبعين وتسمائة وألف من التاريخ الميلادى .

والله تمالى أسأل أن يهي. لنا جميعا سبيل رضاه، وأن يوفقنا دائما لحدمة دينه، إنه الهادى إلى سواء السبيل، وهو نعم المولى و نعم النصير .

د کتور عمد رأفت عثمان

الثلاثاء ٢٩ من جمادى الآخرة سنة ١٣٩٥ هـ (1 من شهر يونيو سنة ١٩٧٥ م)

المو" مته

وتشتمل على مبحثين

المبحث الأول: الحسكم عند العرب قبل الإسلام .

ألمبحث الثنانى : الأمامة العظمي مبحث فقهي وليست من مباحث

علم الـكلام .

الحكم عند العرب قبل الإسلام

لم يكن للعرب قبل الإسلام حكومة بالمعنى الذى نعرفه للحكومات الآن ، فلم تكن لهم إدارة منظمة ، لها السلطان الذى يخضع له الناس ، وتعمل على إيصال الحقوق إلى أرباجا. ومنع تعدى الناس بعضهم على بعض (٦٠)، وإنما كانوا بدوا أو شبه بدو يعيشون فى قبائل متعددة متفرقة. يجمع أفراد كل قبيلة رابطة الدم التى كانت موضع التقديس من كل عربى يعيش فى شبه الجزيرة العربية (٣٠)

هذه الرابطة التى إن وجدت، سواء أكانت فى الواقع أم فى زعمهم ٢٠٠ عدوا كنلة واحدة توجب لافر اد القبيلة الحاية التامة تحت ظلها وتعطى لـكل فرد فيها حق الاستصراخ بها ، وهى ملزمة بالذود عنه كما أن عليه الحضوع المطلق

⁽١) تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي للدكتور حسن إبراهيم حسن الجزء الأول ص ٥١ ، ٥٧ ·

⁽٧) قسم الرب عبه الجزيرة العربية إلى أقسام خسة :

تهامة وألحيجاز ونجد واليمن والعروض . أما تهامة أو النور كا تسمى أحيانا نهى الأراض الق على شاطىء بحر القائم ، وسجوها تهامة لشدة حرها وركود ريحها من النهم وهو شدة الحر وركود الربح ، وسموها غورا لاعتماض أرضها .

وسميت ألحيجاز حجازا لأنها حجزت بين النور ونجد ، أما نجد فسميت بذلك لارتفاع أرضها ، وأما النمين فهو ما كان جنوبى نجد ، وأما العروض فيشمل بلاد التمامة والبحرين وما والاها ، وسمى عروضا لأنه يعترض بين النمين ونجد والعراق .

 ⁽٣) انظر مقدمة ابن خلدون س١١١٠ حيث يذكرأن بعض العرب كانوا يشتوفون
 إلى أنساب يلهجون بها لفعائل تخصها فيترعون إلى ذلك اللسب ويتورطون بالهموى
 فى شهويه ، ولا يسلمون ما يوقمون فيه أنقسهم من الطمن فى شرفهم .

وانظر التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية الدكتور أحمد شلي ... الجزء الأول

لمرفها ودينها(١) وكانت القبيلة تعيش غالب حياتها فى نزاع مع القبائل الآخرى ، فتضطر الى عقد حلف مع غيرها لصد غارة أو للإغارة على أحلاف أخرى ، أو لغير ذلك من الأغراض^(٢) وإذا ما تحالفت القبائل استمدادا لحرب واحتاجوا إلى من يرأسهم جميعا افترعوا بين أهل الرياسة ، فن خرجت له القرعة فهو رئيسهم^(٣) .

وإذا نظر نا الى الأنظمة السياسية التي عاشت مع العرب قبل الإسلام فعد بعضها عاش مع البدو فى الجهات الصحر اوية ، مثل فعد وأطر اف الحجاز حيث كانت القبيلة على صغرها هى الوحدة السياسية يرتمط أفر ادها برباط الدم والصعية، ولا يخفعون لسلطة ما حتى ولا سلطة رئيس القبيلة الذي كان يمكن أن يرفض حكمة أى فرد فى القبيلة وما عليه إلا أن يستمد على قوته إن كانت الديه القرة، أو يهجر القبيلة كلها إن استشمر الحوف منها ويلجأ إلى قبيلة أخرى. فقد كان الواحد منهم لايستبر زعامة شيخ قبيلته أو سلطته إلا رمزا لفكرة عامة شاحت الظروف أن يأخذ هو منها بنصيب، بل كان لهمطلق الحرية فى أدير فضر ما اجتمع عليه رأى الانظية من أبناء قبيلته (أ) إلا أن هذا لا يمنعا من القول بأن بعض القبائل كان حكم رؤسائهم فيهم فوعا من الجدوت والظلم . حتى أدلوا الناس إذلالا لم يقض عليه إلا ظهور الدين السهوى الجديد الذى بشر به محمد صلى انه عليه وسلم .

ونظرا الى أن القبائل تعتبر وحدات مستقة كانت البلاد مقسمة الى مناطق نفوذ متمددة ، كل منطقة تسيطر عليها القبيلة التي لها الغلة على تلك المنطقة .

⁽١) فجر الإسلام للأستاذ أحمد أمين ص ٣٣٥ .

⁽٧) محمد والقومية المربية للدكتور على حسنى الخربوطلى ص ١٩ ، ١٩ .

⁽٣) تاريخ التمدن الإسلامي للأستاذ جورجي زيدان ـ الجزء الأول ص ١٧ ·

⁽٤) الدعوة إلى الإسلام . سير توماس أرنوك ص ٥٧ .

وكان يرأسر القبيلة واحد من أبنائها تعتمد عليــــــه فى فيادته فى معاركها المتعددة التى تخوضها ضد القبيلة الآخرى ، نهبا لما لديها ، أو استرداداً لحق انتزعته الآخرى منها .

وكان رئيس النميلة بمحتار بمن تتوافر فيهم شروط عاصة ، من كاثرة المــال. وعظم النفوذ. والتمتع بالحظوة بالاحترام من أفراد القبيلة لشجاعته وسداد رأيه وكمال تعربته مع كبر سنه وعصينه .

ولم يكن اختيار رئيس القبيلة أو شيخها يتم بالطرق التى نعهدها الآن فى اختيار رؤساء الدول، وإنما كان يختار اختيارا تلقائيا إذا توافرت فيه الشروط التى يطلبونها دائما فى رئيسهم(١٠.

ولم يكن لهم نظام معين لنقل سلطة شيىح القبيلة ، وإذا ما تضخمت القبيلة وتشعبت فروعا كثيرة يتمتح كل منها بحياة منفصلة ووجود مستقل ، ولا تتحد إلا فى ظروف غير عادية، اشتراكا فى الدفاع عن القبيلة، أو قياما بغارات بالمنة الحطورة (٣).

وقد تتمدد الرياسات في بيت واحد متى تو افرت له أسباب الغلبة والعصية، فيتناقلها قوى عن قوى يسود أفراد قبيلته ، فقد يكون لرئيس القبيلة ان يعد له في الشرف والممكانة والسطوة ، وحيئة يستطيع أن يقبوأ مكان الرياسة من أيه ٢٠٠ . إلا أنه نادراً ما كان يتعاقب السيادة والرياسة ثلاثة أفراد من قبيلة واحدة ٢٠٠ . و ومن كتاب الاغانى ، في أخبار عريف الغوانى أن كسرى قال قال لنعمان : هل في العرب قبيلة تتشرف على قبيلة ، قال : فعم ، قال : بأى

⁽١) تاريخ التمدن الإسلامي للاستاذ جورجي زيدان الجزء الأول ص ١٧

⁽٢) الدعوة إلى الإسلام . سير توماس أرنول من ٢٥

⁽٣) التازيخ الإسلام والحشارة الإسلامية للدكتور أحمد شلبي ــ الجزء الأول م ٤٤

⁽٤) مَكُهُ وَالْمَدِينَةُ لَلاُّسْتَاذُ أَحْمَدُ أَبِرَاهِيمِ الشريفُ س ٧٨

هى، ؟ . قال : من كان له تلانة آبا. متوالية رؤساء ثم انصل ذلك بكمال الرابع فالبيت من قبيلته . وطلب ذلك فلم يجدد إلا فى آل حذيفة بن بدر الخزارى . وهم بيت فيس، وآل ذى الجدين بيت شيبان، وآل الأشمث بن قيس من كندة، وآل حاجب بن زدلو ، وآل قيس بن عاصم المنقلي من بنى تيم ، (۱)

ويعلل ذلك ابن خلدون قائلا: «إن بأى المجد عالم بما عاناه فى بنائه، ومحافظ على الحذل التى هى أسباب كو نه ويقائه ، وابنه من بعده مبشر الآبيه قد سمع منه ذلك ، وأخده عنه ، إلا أنه مقصر فى ذلك تقصير السلم بالشيء عن المالى له ، ثم إذا جاء الثالث كان حقله الاتضاء والتقليد خاصــــة ، فقصر عن الثانى تقصير المقلد عن الحتهد ، ثم إذا جاء الرابع قصر عن طريقه جلة ، وأضاع الحفالال الحافظة لبناه بجده ، واحتفرها وتوهم أن ذلك البنيان لم يكن بماناة ولا تمكلت ، وإنما هو أمر وجب لهم منذ أول الشاة بمجرد انسابهم ، . . فيربأ بنفسه عن أهل تصديته ، وبرى الفضل له عليم ، وثوقا بما ربى فيه من أستباعم وجهلا بما أوجب ذلك الاستنباع من الحلال التى فيها التواضع لهم، أستباعم وجهلا بما أوجب ذلك الاستنباع من الحلال التى فيها التواضع لهم، وتتقفرون عليه ويحتقرونه ، وبديلون منه سواه من أهل ذلك للنبت ومن فروحه فى غير ذلك العقب ، . ؟ وبديلون منه سواه من أهل ذلك للنبت ومن فروحه فى غير ذلك العقب ، . ؟ وبال ذلك يشير عامر بن العفيل أحد سادات العرب قبل الإسلام يقول ؟ .

ولذى وإن كنت ابن سيد عامر وفارسها المشهور فى كل موكب فما سودتنى عامر عن وراثة أنى الله أن أسمو بأم ولا أب ولكننى أحمى حماها وأنقى أذاها وأرى من رماها بمنكبي وكان يعاون شيع القبيلة مجلس يسمى «مشيخة القبيلة» الذي يمثل الرأى

⁽١) مقدمة ابن خلدون ص ١١٦

⁽٢) مقدمة ابن خدون ــ ص ١١٥

⁽٢) مكة والمدينة للأستاذ أحمد إيراهيم الشريف ص ٧٨ ، نقلا عن مروج المنصب فلمسمودى ٥٥/٥ (طبع القاهرة ١٩٤٨) .

العام فى القبيلة ، والذى يختار أفراده عن برزوا فى الرأى والمواهب التى تعتر بها القبائل ، فكان مزيين أفراده شاعر القبيلة التى تعتمد عليه فى إظهار مناقبها والتنفى يبطولاتها ، ويصم حكام القبيلة من أهل الشرف الذين اشتهروا بين الناس بالصدق والأمانة والتجربة وسداد الرأى وكبر السن ، الذين لهم الشهرة: بين الناس بالفدرة على العصل فى خصوماتهم فى مسائل النسب والفضل والتركات والدماء (١) و وهؤلاء الحكام لم يكونوا يحكون بقانون مدون ، ولا قواعد معروفة ، و إنما يرجعون الى عرفهم وتقاليدهم التى كوتها تجاربهم أحيانا وما وصل اليهم عن طريق اليهودية أحيانا ، ولم يكن لهذا القانون الجاهل المؤسس على العرف والتقاليد جزاء ولا كان المتخاصمون ملزمين بالتحاكم إليه وبالحضوع الى حكمه ، فإن تحاكموا إليه فيها وإلا فلا، وإن صدر الحكم أطاعه إن شاء (٧).

ويضم المجلس أيضا بين رجاله الشجمان الدين اشتهروا بالفروسية، وبعض الأفراد من ذوى المكانات الحاصة ، كالعراف والكاهن ، هذا بالإضافة إلى شيوخ العشائر، والذين اكتسبوا التجارب من الحياة لكبر سنهم ، فهؤلاء كلهم يمثلون مشيخة القبيلة التي يعتمد عليها رئيس القبيلة في تسيير دفتها?؟ ، ولا يستطيع أن يشن حربا أو يعقد صلحا أو يتخذ غير ذلك من القرارات التي تؤثر في حياة القبيلة إلا بعد أخذ رأى هذا المجلسر؟ .

⁽¹⁾ تامريخ التضاء فى الإسلام للدكتور أحمد عبد المنم البهى ص ٣٣ ـــ ٣٦ حيث يشعر إطلاق صفة أصحاب الحسكومة حيث يشير إلى أن ما نجده أحياقا فى كتب التاريخ من إطلاق صفة أصحاب الحسكومة على أفراد معينين إنما كان الأن الباس تقصدهم للحكم فى تضاياهم ، وهؤلاء هم الذين نضيهم هنا والدين يشتركون فى « مشيخة القبيلة » .

⁽٢) فجر الإسلام للأستاذ أحمد أمين ص ٧٢٥، ٢٢٩

⁽٣) مَكَةُ وَالمَدِينَةُ للاستاذُ أحمد إبراهيم الشريف ص ٢٥ ، ٢٩

⁽٤) الإ-لام والحفارة المرية للأستاد محمد كرد على _ الجزء الأول ص ١٥٣٠.

فلم يكن حكم القبيلة جاريا بنصوص قانونية تحكها وتنظم علاقات الناس
بعديم يمض كما نعهد في القوانين التي تحكنا اليوم ، وإنما كان الحسكم فيها جاريا
بتوجيه من الغريزة والفطرة (1 ك. ير تصون نظاما ينقق مع مفاهيمهم الساذجة
فيصير بحرور السنين عرفا لايستطيع فرد أن يغير منه شيئا يسهولة ، وسوا، في
همذا العرب الذين يعيشون في الصحواء مثل نجد وأطراف الحجاز والعرب
الذين أخذوا بثمي من الحضارة ، الذين يقطنون المدن تسكد والمدينة ، أو في
أطراف شبه الجزيرة كمالك الهين في الجنوب وعلمكة الحيرة في الشهال الشرقي
ودولة الفساسنة في الشمال الغربي .

وكان لـكل قبية عرف وتقاليد خاصة قد تخالف ما للقبائل الأخرى مـن أعراف وقد تنفق معها فى كثير أو قليل.

وفى أواسط الجريرة العربية وبين الحسكم القبلي وجدت علمكة وحيدة لم تستطع أن تعمر إلا مدة تقارب الحسين عاما وهى علمكة كندة (٤٨٠ ... ٢٩٥٥ م) التى قضى عليها ملوك الحيرة والتى ينسب إليها امرق القيس أحد شعراء المملقات المشهور ، والذى حاول جهده أن يعيد بجد آبائه دون جدوى ٢٠٠ .

وإذا ما تركنا أواسط الجزيرة العربية وانتقلنا إلى الحجاز نجد مدنا ذات حياة سياسية خاصة ، فكل مدينة من مدن الحجاز تحكم نفسها وتستقل عرب الاخرى تمام الاستقلال ، وهكذا كان الآمر في مكة وفي المدينة وفي الطائف (٢) و وتجدكل مدينة تتحكم فيها أيعنا الروح القبلية وتسيطر عليها سيطرة تامة ، بل

 ⁽١) نفس الممدر السابق ـ الجزء الأول س ١٥٣ قتلا عن : تاريخ السلمين في أسبانيا ألاستاذ دوزى .

⁽٧) التاريخ الاسلاى والحضارة الإسلامية للدكتورأ حمد شلي الجزءالأول ص٤٤

⁽٣) الامبراطورية الإسلامية الدكتور عمد حسين هيكل س ١٨

نجد العربي مع وجوده في المدن لايعرف الانتساب إليها بل لاينتسب إلا إلى قبيلته ، فلم يعرف العرب الانتساب إلى المدن إلا في القرن الثاني الهجري (١).

وكانت مكة ولها المكانة العظمى بين مدن الحجاز والتي أطلق عليها القرآن الكريم أم القرى في قوله تعالى دوهذا كتاب أنزلناه مبارك مصدق الذى بين يدن ولتنذر أم القرى ومن حولها، (٢/الإعكمها ملك وإنما الحكم فيها كان مسندا إلى عنة رجال من الأسر الكبيرة ، قسموا الأعمال انعامة فيها بينهم وهذه الأعمال هي : الحجابة أو السدانة ، والسقابة ، والديات وتسمى الأشناق ، والمفارة واللواء ، والزفادة ، والذوة ، والخيامة ، والخازنة ، والآزلام (٢٠).

وَالْسَفَايَةِ هَى الإشراف فَى بَرْ زَمَوْم وَسَقَايَةَ الْحَاجِ ، وَكَانَت فَى يَدَ الْمِبَاسُ بِنَ عبد للطاب في وقت تتع مَكَهُ .

والديات وكان صاحبها إذا احتمل غيثا نسأل فيه قريشا صدقوه، وعند ظهور رسالة عجد (ص)كان يقوم عليها أبو بكر رضى الله عنه .

والسفارة كان لصاحيها الحقرق البت فى مسائل الصلح أو الحلافات الق تنشب يين قريش وغيرها ، وكان بقوم على هذا للنصب عمر بن الحطاب ، والدواء كان صاحيه يستبر كبير القواد ، ويسير أمام الجماعة فى القتال أو النجارة ، وكان يقوم بهذا المنصب فى أول الإسلام أبو سفيان بسن حرب .

والرفادة هي الإشراف على الضربية الق تخصص لإطعام الفتراء من الحجاج المتبين أو المسافرين لأنهم كانوا يشرونهم ضيوف الله.

والندوة :كانريس الندوة لا تصدر قريش عن أمر إلابموافقته فهو كبير مستشاريهم والحيمة يتصد بها حراسة قاعة الجلس ، وهو منسب يبيح لصاحبه الحق فى دعوة الجمية والحق فى حشد الجنود ، وكان يتولى هذا النصب خالد بن الوليد من بنى غزوم إن مرة ،

الحازنة : هى إدارة الأموال السامة ، وكان هذا النصب فى بنى حسن بن كسب ويقوم به الحارث بن قيس .

⁽١) مَكَمْ وَالمَدِينَةُ لَلاستَاذُ أَحَمَدُ إِبرَاهِيمِ الشريفُ ص ٢٣

⁽٢) سورة الأنسام ، آية ٩٣

⁽٣) الحجابة أو السدانة هي حراسة مقاتيح السكمية -

وقد استقر الرأى على أن يكون أكبرهم سنا هو الذى يتولى الرياسة . ويلقبونه بسيد القوم .وكان أسنهم فى أيام النبى صلى افته عليه وسلم هو العباس بن عبد المطلب .

وكان يتناز عالزعامة في يثرب جماعتانهما الآوس والحزرج، قامت الحروب بينهما واستمر الجدل طوبلاحق استقروا على أن يكون الحسكم بينهما بالتناوب فيحسكم المدينة زعم من زعاء الحى الواحد على أن يكون الحاكم في العام القادم من زعماء الحي الآخر (٧).

وقد ظهر بأطراف شبه الجزيرة السرية عالك صغيرة متفرقة . فترى مالك البين فى الجنوب كمملكة سبأ ، ومملكة حير ، ومملكة معين ، ومملكة حير ، ومملكة معين ، ومملكة حيد ، والأولى لهما الشهرة الواسعة وبخاصة بعد أن تمكلم عنها القرآن الكريم وحكى قصة ملكتها بلقيس مع النبي سليان عليه السلام ، ويلاحظ أن البين قام بها نظام سياسي يخالف النظام الذي ساد مدن الحجاز ، فيها نجد هذه المدن لم يقم بها نظام ملكى ترى أن النظام الملكى قد قام بالبين لاسباب اقتصادية وتصى عنوا عليه واصحة الأثر ، فلم تمكن بين مدن الحجاز روابط اقتصادية يقتصى خصوعها لنظام واحد كما حدث فى البين ، فقد قامت فى البين تلك الروابط اقتصادية الم تسادره وجود قواعد عامة يحترمها الجميع، ويطبقونها فى الحكم فيها ينهم، زيادة على ذلك فإن البين قد بابت بالاستمار الحيثي والهارس ، فيا

⁽١) تاريخ العرب قبل الاسلام للدكتور جواد على الجزء الرابع ص ٢٣٠٠

⁽۲) كند مأرب مثلا .

و الاستعار يهمه أن يكون استيلائه على البلادكاملا ، فأنام الأحباش والفرس. حاكما للبلاد تكون كلها عاصمة لسلطانه بالقوة ، إن لم يحضعوا له بالرضا. والاختيار ، ولم يبتل الججاز كاليمن بالاستعمار(١٠) .

و نرى مملكة الحيرة في النهال الشرق ، ودولة الفساسنة في الشهال الغربي (٢) ولكن القبلة كانت أيضا هي وحدة نظامهم السياسي والاجتهاعي في هذه المالك فلم تتصهر الجوعف بوتقة الوحدة لتصير شعباً واحدا كالشعب المصرى أو الشعب الروماني مثلاً ".

ومن كل ذلك نرى أن الفكرة القبلية كانت هي المسيطرة على شبه الجويرة العربية ، وهي عماد الحياة سياسيا واجتهاعيا ، وأنه لم تكن هناك حكومة مركزية تسيطر على بلاد ، العرب قبل الإسلام ؛ وتعزز جانب القانون وتعمل على إقرار النظام في البلاد فلم يهيأ للقانون أية قوة تحميه وتصونه ، بل كان على صاحب الحق أن يعمل على نزعه بصديته وقوته .

وقد وصف السير وليم ميور حالة السرب قبل الإسلام فقال : « أكثر مايلفت الانتباه هو تفرقالسرب إلى جماعات عديدة تتشابه فىالعادات والطباع، تتحدث لغة واحدة، وتتبع دستورا أخلاقيا غير مكتوب ، أساسه الاخلاق. والشرف، ولكن هذه القبائل متباعدة مستقلة. ولاتمرف الهدو، والاستقرار،

⁽١) انظر الامبراطورية الإسلامية الدكتور محمد حسين هيكل ص ١٩

⁽٣) حاول الفرس والروم أن يتقوا شر العرب فأرادوا إختاعهم بالقوة ، ولسكن المسحراء التاحلة حالت بينهم وبين ما بيتنون ، فساوا طيأن لستقر بعض القائل المجاورة طي التخوم ، يزاولون الزراعة ويتحضرون ، فيكونون بنظك قد جعلوا منهم حسنا لهد الغارات المتعددة التي يقوم بها العدو ، فتسكونت إمارة الحيرة على تخوم الفرس ، وإمارات النساسنة على تخوم الروم . واجع : عمد والتومية العربية للدكتور على حسنى الحروم على حسنى الحروم على معاني من ١٠٤ الى ١٠٦ (٣) مكه والمدينة للاستاذ أحد إمراهيم الشريف ص ١٠٤ الى ١٠٢ (٣) مكه والمدينة للاستاذ أحد إمراهيم الشريف ص ١٠٤

وتشترك هذه القياتل فى حروب مستمرة حتى مع القبائل التى ترتبط بها بروا ط الدم والمصلحة، لأسباب تافية ، وبلا رحمة أو شفقة ، وكان لابد من البحث عن حل لهذه المشكلة ، ولكن أين القوة التى تستطيع إخضاع هذه القبائل وجذبها إلى نقطة الارتكاز ؟ لقد ظهر عمد صلى الله عليه وسلم وتمت بظهوره المعبرة (١) .

وكان ظهور دين محمد سلى الله عليه وسلم إرذا فا باتهاء عصر التحكم والسطوة والفوضى الذي عاشت فيه الجزيرة العربية. فقد كان للإسلام الفضل الآسمى على جاهير الناس الدين انتشلهم من حياة العسف والاستبداد ونهاية التحكم من الحكام للمحكومين. فقد عرفت الجزيرة العربية قبل الإسلام ضروبا من الطنيان والاستبداد لا تقل عن ضروبه المشهورة التي عرفت في الشعوب الآخرى، فبعض قبائل البادية والحاضرة قد سادها زعماء يقيسون عرتهم بمبلغ اقتدارهم على إذلال غيرهم، ولما كتب الآخرار والأمثال تعلى وصفا لما كان عليه بعض الجيارين من حكام العرب في الجاملية، فقد قبل في أسباب المثل القائل، ولاحر بوادى عوف، إنه كان يقهر من حل بوادبه، فسكل من فيه كالعبد له لطاعتهم إياه، وبلغ من جبروت كليب وائل أنه كان لا يسمح لاحد بالكلام في مجلسه، وإذا قال أخوه مهلل بعد موته:

نبئت أن النار بعدك أوقعت واستب بعدك ياكليب الجملس وتكلموا في أمركل عظيمة لوكنت شاهد أمرهم ينبسوا

وبلغمن وقاحة بعض حكامهم، وتماديهم البالغ في الجيروت والسطو والقهر. ما حكى عن عمليق ملك طم وجد يس أنه أمر ألا تزف فناة من جد يس إلى

⁽١) تقلا عن محمد والقومية العربية الدكتور على حسنى الحربوطلي مب ٢٠

زوجها قبل أن ترف إليه(١) . ولقد مثل الملك بفتاة تسمى عفيرة فاستثارت قومها قائلة :

أيحمل مايؤتى إلى فتيانكم وأنتم رجال فيكمو عدد الرمل إلى أن قالت:

وأن أتتمو لم تغضبوا بعد هـذه فكونوا نساء لاتعاب من الكحل ودرنكم طيب العروس واللسل خلقتم لأثواب العروس واللسل فيدا وسحقا للذي ليس دافعا ويختال يمشي بيننا مشية الفحل

ففضل الإسلام ظاهر فى رفع هؤلاء الناس من حضيض الانحطاط إلى نوع من الحياة سام وأفق من العزة رحب لم يكونوا بالغيه إلا بظهور الدين الجديد الذى بشر به محمد صلى لقه عليه وسلم .

7.9.8

⁽۱) قال أبو سيد نشوان الحيرى النوق سنة ٩٧٥ ه فى كتابه و الحور المان » من ١٤ : وجديس وطسم ها أمتان عظيمتان من الأمم الماشية اقترضوا فلا بقية لهم ، وجديس أخو تمود ، وها ابنا عابر بن إدم بن سام بن نوح ، وطسم بن لاود بن سام ابن نوح ، وكانت طسم وجديس يسكنون الميامة وكان لهمك من طسم سيء السيرة ، وكانوا لا يروجون امرأة من جديس إلا بست إليها ليلة زفاقها فاقترعها قبل زوجها ، طوئبت جديس على ذلك فى غرة فقتاوه وقتاوا معه من طسم مقتلة عظيمة » .

الإمامة العظمي

مبحث فقهي ، وايست من مباحث علم الكلام

الإمامة العظمى أخنت الاهتمام البالغ من الأمة:

الإمامة المظمى أو رياسة الدولة من المسائل التي أوجدت في جماهير الأمة الإسلامية الاهتهام البالغ ، والحلاف الذي وصل في بعض الأحيان إلى حد لقاءات السيوف تحملها على الجانيين أيدى مسلمين ، ولمل هذا هو ماحدا أحد كبار مؤرخى الفرق الإسلامية على أن يقول : « وأعظم خلاف بين الأمة خلاف الإمامة ، إذما سل سيف في الإسلام على قاعدة دينية مثل ما سل على الإمامة في كل زمان ، (1) .

والملاحظ أن عبارة الثهر ستان هذه فيهاشى، من المالغة، إذ إنه عم حكه على كل زمان ، قاطعا بأن الحلاف الناشى، عن الإمامة كان أعظم خلاف بالسلاح مع أنه لم يكن بين أفراد الآمة خلاف فى الإمامة أيام أنى بكر وعمر وعبان لا بسيف أو بغير سيف ، ولم تسل السيوف أيامهم على شى، من اللهن سوى ما كان زمن أبي بكر من لقاء بالسيوف بين المسلين وبين المرتمين ومانعى الزكاة .

وما حدث فى يوم الثقيفة قبل مبايعة أنى بكر خليفة للسلمين لا يعد براعا بين طائفتين من المسلمين مسلمحا أو غير مسلح ، وإنما هو نقاش وحوار بين يجوعتين كل منهما ترى رأيا تؤمن بوجوب إبدائه، فلما رأت إحداهما أن الحق فى الجانب المقابل لها رضيت طواعية بذلك ، ويحدث مثل هذا فى كل موقف

⁽١) قاله الشهرستأن المتوفى سنة ٤٨ه ه فى الملل والنحل -- الجزء الأول ص ٢١

مشأبه فى كل أمة تعتربها ربح التغيير ، ولم يرفع سلاح أيضا على خلافة عمر ، والسلاح الذى رفع على عنَّان وأدى إلى مصرعه لم يكن محركم نزاعا على الحلافة وإنما كان من أناس اعتقدوا خطأه رضى الله عنه فى أمور نسوها إليه .

بل إن التنال الذي دار بين عل رضى لقد عنه و بين الذين شهر وا السلاح عليه لم يكن كما يتوهم البعض خلافا مسلحا على الإمامة ، فلم يدع الذين قاتلوه في ممارك الجل. وصفين ، والنهر وان أنهم يقاتلون لآنهم يستقدون بإمامة غيره، قال ابن تيمية ، و و لا كان معاوية يقول إنه الإمام دون على ، و لا قال ذلك طلحة والزبير ، فلم يكن أحد عن قاتل عليا قبل المحكمين نصب إماما يقاتل على طاعته ، فلم يكن شيء من هذا القتال على قاعدة من قواعد الإمامة المنازع فيها ، لم يكن شيء من هذا القتال على قاعدة من قواعد الإمامة المنازع فيها ، لم يكن شيء جواز خلافة على (1).

و إننا لنجد كثيرا عن عاصروا هذه المعارك من الصحابة ، وكثيرا من العلماء يعدون ما حدث فتنة نزلت بالمسلمين ، حتى إن بعض من عاصرها اعتزل الناس فلم يفاقل لا مع هؤلاء ولا مع هؤلاء .

فالقتال بين على وغيره كان تتالا بين أمل السدل والبغى(٢٠) ، ولم يكن قتالا على قاعدة دينية ، وإنما كان ، أول سيف سل على الحلاف فى القواعد الدينية سيف الحوارج ، وتتالهم من أعظم القتـــال ، وهم الذين ابتدعوا أقوالا خالفوا فيها الصحابة وقاتلوا عليها ، ٢٠٠ فلم يحدث قتال بين على رضى الله عنه وبين من

⁽١) انظر ابن تيمية في ﴿ منهاج السنة النبوية ﴿ الجزء الثالث ص ٢١٥ إلى٣١٦

 ⁽٧) روىءن الإمام الشافعي أنه قال: « أخذت أحكام البناة والحوارج من مقاتلة على لأهل الجلل وصفين وللخوارج . « انظر : تطهير الجنان واللسان لأحمد بن حبير الهيتمي ص ٧١٠ .

⁽٢) منهاج السنة لابن تيمية - الجزء الثالث - ص ٢١٧ و٢١٨ .

يدعون عدم إمامته ، ولم يثبت أن أحدا قال أيام خلافة على إنه أحق بالخلافة منه . لا عائشة ولا طلحة ولا الربير ولا معاوية وأصحابه ولا الحوارج ، بل كانت الآمة معترفة بفضل على أحقبته في تولى الآمر بعد مقتل عثمان رضى الله عنه • يقول الملامة ابن تيمية : دو إن كان بعض الناس كارها لولاية أحد من الآرسة فبذا لا بد منه ، فإن من الناس من كان كارها لنبوة محمد صلى الله عليه وسلم ، فكيف لا يكون فهم من يكره إمامة بعض الحلفاء د لكن لم يكن بين الطوانف تراع ظاهر في ذلك بالقول فضلا عن للسيف (1) .

وبينا نجد أن كثيرا من المسلمين في المدينة قد بابع عليا رضى الله عنه ، نجد أن كلا من طامة والزبير لم ييايسهما أحد ولم يطلبا المبايسة من أحد ، ولم يسم أى كلا من المؤمنين. وأما ماحدث بينهما وبين على من القتال فقد كان ناتجما عن لبس في الفهم ، إذ إن كلا من الفريقين كان يقاتل دفاعا عن نفسه طانا أن المربق الآخر يقصد الاعداء عليه. فقد كان طلحة والزبير يعالبان بتسليم قتلة عبّن ، ولكن لما كان لبعض القتلة الحابة والمنعة من قبائلهم فلم يتمكنا منهم ، ولكنه لن يتمكن من ذلك قبل أن تستقر الأمرر وتبدأ الفتنة ، يقول ابن تيمية : « فلما غم بعض القتلة ذلك حمل أحد المسكرين فقن الآخرون أنهم بدأوا بالقتال فوقع القتال بقصد ألها الفتئة لا بقصد السابقين الأولين ، ومعاوية نفسه فوقع القتال بعمن الثمار المنا في خلافة على أن يعالم لنظرة إليه كما تشير بعض الأمور لذلك ، إلا أن هدا لا يمكن أن يعتبر أصول الله صلى اقة كان يقاتل طعنا في خلافة على أن مقاوية أحد صحابة رسول الله صلى الق

⁽١) مهاج السنة لابن تيمية مد الجزء الثالث مد ص ٢١٧ و ٢١٨ .

⁽٧) يقول العلامة أحمد بن حجر الهيتمي فى كتابه ﴿ الصواعق الهُمرَة فى الرد على أهل البدع والزندغه ﴿ ص ٣١٩ ﴾ ومن اعتقاد أهل السنة والجحاعة أن ما جرى بين معاويه وعلى رضى الله عنهما من الحروب لم يكن لمنازعة معاوية لعلى فى الحلاقة ، يس

عليه وسلم، ونحن المسلمين يجبأن نقدم حدن الظنء لي صنده، فإذا ما ظهر من أضافه ما يناقض هذا كان الآليق أن يحمل على ماليس فيه طعن شخصه، وبخاصة حينا نحد أن اقواله لم يدع فها إمارة المؤمنين قبل حكم الحسكمين الذين اختارها الجانبان للحكم بين على ومعاوية ، وكان أبو موسى الآشعرى وعمرو بن العاص قد انفقا على عول على عن إمارة المؤمنين ومعاوية عن ولاية الشام ، فلم يدع معاوية أنه أمير المؤمنين ، وإنما كان يقول : أنا ولاني الخليفتان عمر وعمان فأنا باق على ولايق حق يجتمع الناس على الإمام ١٠٠٠ .

هذا من ناحية تمسكه بولايته على الشام حتى يقوم الإمام الجديد بمبايعة الناس له، وأما من ناحية عدم مبايعته عليا فإنما كان ذلك لا لآنه ينسكر فعسل على وإنمسا أداه اجتهاده الى وجوب تقديم القود من قتلة عثمان على البيعة. ورأى أنه أحق بالمطالبة بدم عثمان من ولد عثمان ، لسنه ، ولقدرته وقوته على الطلب بذلك (٧) .

وعلى الرغم من المبالغة في عبارة النهرستاني كما بينا إلا أنهذا لا يمنع القول بأن رياسة الدولة أو الإمامة العظمى أخذت من اهتهام جماهير الآمة قدرا لا يتو افر مثله إلا القليل من المسائل، اهتهاما بلغ درجة الخلاف الواصل في بعض الآحيان

[—]الاجماع على حقيما لمل كما من ، علم تهج الفتنة بسببها وإنما هاجت بسبب أن معاوية ومن معه طلبوا من على تعلق على المنافقة على المنافقة على المنافقة التي يقل عنه المنافقة التي يقل المنافقة التي يها اضطراب وترازل في أمر الحلافة التي بها اضطارا كمنة أهل الإسلام ، سما وهي في ابتدائها لم يستحم الأمر فها ، فرأى على رضى الله عنه أن تأخير تسليمهم أصوب إلى أن يرسخ قدمه في الحلافة ، ويتحقق التمكن من الأمور فيها على وجهها ، ويتم أنه انتظام شمايا واتفاق كامة المدلين .

⁽١) منهاج السنة لابن تيمية الجزء الثالث ـــ ص ٢١٩ إلى ٢٢٢ .

⁽٢) الفصل فى الملل والأهواء والنحل لابن حزم الجرء الرابع ص ١٥٩ و ١٦٠ -

كما قلنا الى حد لقاءات السيوف بين المسلمين (١) ، وأحدثت نزاعا سياسيا و فكريا بين طوائف الآمة أدى فيه السيف دوره فى بعض الآحيان . وأدى فيه كل من اللسان والقلم دوره فى كثير من الآحيان ، وقد أصبحت الإمامة العظمى أورياسة الدولة أعظم مشكلة تدور حولها البحوث السياسية الإسلامية خلال المصور المختلفة ، وصارت هى المحور الذى لا تدترف عنه أفكار الباحثين فى هذا الجال الحقاير (٢) .

الشيعة أول من كتب في الإمامة العظمي :

لقد صار للإمامة المظمى دور خطير فى ميدان البحوث العلبية وضع أساسه شيعة على رضى الله عنه ، وأضاف له غيرهم تتأثج بحوثهم وأفكارهم ، وكانت الآراء الحاصة بالإمامة العظمى تروى بطريق المشافهة التى تأخذ شكل مناظرات أو تكتب فى الرسائل التى تتبادل بين المهتمين بها ، أو تأخذ شكل الدوس أحيانا ، ولكن لم يظهر التأليف والكتابة المنظمة إلا فى العصر العباسى الأول ؟ .

ولقد كانت الشيعة أول من كتب فى الإمامة العظمى كتابات علمية منظمة نشأت نتيجة الخلاف الذى كان يونهم وبين مخالفيهم مر_ الحوارج والمعتزلة وأهل السنة(٤٠) ، ومما يدل على أن الشيعة هم أول من كتب فى الإمامة

 ⁽١) التاريخ يشير إلى مثل هذا اللتاء فى خلافة يزيد بن معاوية وفى انتقال الحلافة من الأمويين للعباسين .

⁽٢) النظريات السياسية الإسلامية للدكتور عمد ضياء الدين الريس ص٧٩٠ و٠٨٠

⁽٣) للصدر السابق ص ٧٩ و ٨٠٠

 ⁽³⁾ النظريات السياسيه الإسلامية للدكتير عجد ضياء الدين الريس ص ٨٤٠
 (٢ __ رياسة الدولة)

العظمى ما ذكره ابن النديم(۱) من أن على بن إسماعيل بن ميثم التمار (۲) كان أول من تكلم في مذهب الإمامة ، وقال إن ميثها من جلة أصحاب على رضى الله عنه ، ثم بين أن لعلى بن إسماعيل كتبا منها كتاب الإمامة ، ولقد كان جد على ابن إسماعيل وهو ميثم التمار مولا فارسيا لعلى بن أبى طالب أخطص لعلى رضى الله عنه فأحبه حبا جا مثل كيسان مولاه(۲) .

وذكر ابن النديم أيضا أن هشام بن الحكم(١) كان من أصحاب أبي عبدالله جعفر بن محمد، وكان من متكلمي الشيمة بمن فنق الكلام في الإمامة، وهذب المذهب والنظر ، ثم بين ابن النديم أيضا أنه ألف كتابا في الامامة سماه ، الإمامة » .

ثم ذكر ابن النديم بعد ذلك عدة من متكلمى الشيعة الذين كان لهم الإنتاج السلمى في موضوع و الإمامة المظمى، منهم: محمد بن النجان الملقب بشيعان الطاق(٤) وكان من أصحاب أبي عبد الله جمفر بن محمد، وله من الكتب:

⁽١) القهرست لاين ألنديم ص ٣٤٩

⁽٧) على بن اسماميل بن ميم المحاد من شيوخ متكلمى الشيمة ، وكان يعاصر هشام ابن الحسكم الآن كل المدين ، وقد ناظر ابن الحسكم الآن الحسين ، وقد ناظر ولي هذا ضرار بن همرو الضي وأبا إسحق النظام وغيرها من كبار العلماء في عصره .

⁽٣) النظريات السياسة الإسلامية للدكتور عمد ضياء الدين الربس ص ٨١٠

 ⁽٤) هشام بن الحسكم من كبار علماء الشيمة الشهورين المبرذين في علم السكلام فى
 القرن الثانى الحجرى ، وقد وله. حوالى عام ١٩٣٠ هـ وتوفى حوالى عام ٢٠٠ هـ أنظر :
 غلامقة الشيمة الشيخ هـ الله نسة ص ٣٥٥ .

 ⁽٥) شيطان الطاق: هو أبو جنفر عجمد بن النمان الأحول، من الشخصيات المبادزة فى علم السكلام فى منتصف الغرن الثانى الهمجرى وهو من أصحاب أبى عبد الله جنفر إبن عجمد الصادق : نزارطاق المحادل بالسكوفة وتلقيه السامة بشيطان الطاق ، والحاسة ...

كتاب الإمامة ، ومنهم الشكال صاحب هشام بن الحكم . وله أيضا كتاب في الإمامة ، وأبو جعفر بن محمد بن قبة(١) من مشكلمي الشيعة ، وله أيضا كتاب في الإمامة ، إلى آخر من ذكرهم من مشكلمي الشيعة الذين كان لهم السبق العلمي في ميدان البحوث التي تنصل بالإمامة العظمي(٢) .

ولما كان هذا العصر عصر الازدهار العلمى ، فقد راجت فيه العلوم وانتشرت المناظرات والمجادلات . فقد بدأت الفرق الآخرى من المعترلة والحوارج نشتبك مع الشيعة فى جدل علمى ، يردون به على القضايا التى يثيرها الشيعة ، فتج عن ذلك تتاج فكرى خصب ، أضيف إلى ما لدى المسلمين من علوم (٢٠) .

_ والشيمة يلتبونه بمؤمن الطاق، وكان-صن الاعتقاد حافظ فى صاعة السكلام ، ولهمع أي حديثة مناظرات ، وقبل فى سبب تسبيئه بشيطان الطاق إن جماعة من الناس تحدوه فى أحم من الأمور فأصاب وأخطأ وا وأثرمهم الحبية ، فقال : أنا شيطان الطاق ، يسنى طاق الحامل بالسكوفة ، فلزمه هذا اللتب ، انظر : الهرست لابن النديم ص ٨ من تسكمة الدرسة .

⁽١) ابن قبة : هو أبو جعفر عجد بن عبد الرحمن بن قبة الرارى من كبار متكلمى الشيمة الإمامية فى أوائل القرن الرابع الهمجرى ، عاصر أبا القاسم البلخى المعرلي للمروف بالكمي المتوفى عام ١٩٦٧ه ، انظر فلاسفة الشيمة الشيئع عبد الله نسة ص ٢٥٧ .

⁽٢) راجع : اللهرست لاين النديم من ص ٢٤٩ -- ٢٥٢ .

⁽٣) كان الجدل بين الشيمة والمنزلة حامى الوطيس لدرجه أن الجدل والعراك المكلامي كان يستمر بين طلين في أكثر من كتاب يصدر عن كل منهما ، يبين فلك ويوضحه ماتقله الشيخ عبد الله نسمة ساحب كستاب « فلاسفة الشيمة في الصفح 20% عن الحدوق ، قال « مضيت إلى أنى القاسم البلخي » (وهو الإمام المعرفي المروف بالكمي) في « بلغ » فسلمت عليه وكان عارفا بي وممى كستاب أبي جغر ابن قبة في الإمامة لمدرف «بالإنساف» فوقف عليه وتقضه «بالمسترشد » في الإمامة فمدت بي

لماذا أدرجها الشيعة في علم السكلام ؟

وبينها كان الجدل يجرى بين الشيمة وغيرهم من الحواد جوالمعترلة (۱) كانت هناك جماعة أخرى بعيدة عن الجدل الدائر حول مسائل علم الكلام . وهي جماعة المحدثين أو أهل السنة كما سيطلق عليهم فيما بعد ، الذين كانوا ينفرون من الحوض في مسائل علم السكلام (۲) . ويشغلون أفضهم باستشباط الآحكام

بلى (الرى) معنمت الكتاب إلى ابن قبة ، فنقف (بالمستنبث الإمامة) ، فحلت إلى أب القاسم ، فنقفه (ينقض المستثبت) فعدت إلى الرى فوجدت أبا جنفر قد مات رحمه الله ..

(١) يقول الدكتور سياه الدين الريس فى كتابه النظريات السياسية الاسلامية ص ١٨ ; و وقد قور المعرّلة كأفراد آراءهم السياسية ، معتمدين على العقل والقياس ، ولكن عما يؤسف له أنه لم يصل إلينا من تأليف هؤلاء المتقدمين إلا القليل ، ولم يرو و اين النديم » لهم أيضاً كنتبا وإنما وردت لنا آراؤهم مشورة متقرقة فى كستب غيرهم من رجال الشيعة وأهل السنة، ولعل خصومهم قد أغفادا كشيهم فى الأوقات التى اعتبرت فها عقائدهم من البدع الضارة التى ينينى محاربها ».

(٣) يقول العلامة تاج الدين السبكي : و لقد كان السلف من العسماية رضى الله عنه مشتطين بماعرنوا من الحق ، وسموا من الرسول صلى الله عليه وسلم من أوصاف المبود ، وتأملوه من الأدلة المنسوبة في التران وأخيار الرسول صلى الله علية وسلم ، في مسائل الترجيد ، وكذلك التابعون وأثياع التابعين ، لقرب عهدهم من الرسول صلى الله عليه وسلم غلما ظهر أهل الأهواه ، وكثر أهل البدع ، من الحوارج ، والمهمية ، والمشرقة ، والمدرية ، وأوردوا الشبه انتدب أنمة السنة لمخالفتهم والانتصار والمجهمة ، والمشرقة ، وأوردوا الشبه انتدب أنمة السنة لمخالفتهم والانتصار عليهم ، وكشف فسقهم ، وأجاوهم عن أسطتهم وتحاموا عن دين الله يلهضا الحبيج ، وأجاوهم عن أسطته وتحاموا عن دين الله يلهضا الحبيج ، ولما قل الله تعالى : و وجلائم بالتي هي أحسن ؟ تأديوا باتزام سيحانه ، ولم يقولوا في مسائل الترجيد إلا بما نهجه الله سيحانه عليم في محكم التزيل ، انظر : طبقات في مسائل الترجيد إلا بما نهجه الله سيحانه عليم في محكم التزيل ، انظر : طبقات الشاهية السكوى لتابع الدين السبكي ... المؤره الثالث من ٢٧٤ .

الفقهية من الكتاب والسنة . ولحذا فإن بحوث أهل السنة المتصلة بمرضوع الإمامة العظمى جاءت متأخرة عن بحوث غيرهم من الفرق الآخرى . ولقد كان المتصدون الطريق الإهم الممتزلة . الذين مهدوا الطريق الإهل السنة . الذين بدورهم أخذوا بدلون بدارهم في هذا الجال الجديد (1) .

ولما كان الثيبية كما قدمنا هم أول من تكلم في الإمامة العظمى فقد أدرجوا بحوثهم المتصلة بها في علم الكلام ، لأنهم يدعون ــ عدا الزيدية منهم ــ (٣٠) أن الإبمان بالأنمة جزء من الإبمان ، ولا يكون المرء مؤمنا حتى يؤمن بالإمام فنى كتاب: الكافى(٣٢) وهو من الكتب المتقدمة المتمدة لدى الإمامية مرفق الثيبية ٤٠٠): وعن أبى حرة قال : قال لى أبو جعفر عليه السلام (أن

⁽¹⁾ انظر النظريات السياسية الاسلامية الدكتور ضياء الدين الربس سه ١٩٥٨ (٧) الإمامة عند الإمام زيد وتاسيه ليست كا يدعى باقائليمة أنها ركن من أركان الدين و والريدية لا تدعى أن الأعمة مصومين عن الحظا أ ، ويؤمنون بأن للأمة أن تحتار من تشاه إماما ، ويجوزون أن يكون الإمام أقل في العشائل من عيره مهم يجوزون إمامة المشول ، وليست الأنسلية تبرطا من شروط الإمامة عندهم ، انظر : الإمام زيد الشيخ محمد أى زهره ص ١٥٠٥ و بلاحظ أن الزيديه تشتبر قلة بالسبة إلى غيرم من باقى الشيمة وكن من أركان أشير و تعتبر هي النالبية المنظمي من الشيمة الآن ، بل إن الشيخ محمد الحسين آل كاهف النامة وهو من كبار أعمة السهمية المهدئين يقول و ولمسكن محمص المم الشيمة اليومامية الموامية المهدئين يقول و ولمسكن محمص المم الشيمة اليومامية الكر طائعة في المدانين بعد طائعة أهل السنة ؟

 ⁽٣) لابي جفر عمد بن يعقوب السكلين . الجزء الثانيمين كتاب الحجة من الورقة دقم ٣٨ وهو مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٣٩٣٧٦ (ب) .

⁽٤) أونق الكتب عند اشيمة أربعة هي على الترتيب في الوثوق بها كالآني: أولها ، كستاب (الكف) ويستيره الشيمة أولاها بالوثوق ويلتبون مؤله محمد ابن ستوب بن اسحاق الكليني ـــ أكر علماه الإمامية في عصره ــ بثقة الاسلام ثانها : كستاب (من لا محضره اللقه) ويستيره الشيه المسدر الثاني بعد كستاب ـــ

الباقر) (1) إنما يعبد الله من يعرف الله ، فأما من لا يعرف الله فإنما يعبده هكذا مضلالا .قلت : جعلت فداك فأمعرفه الله؟ قال : تصديق الله عز وجل، وتصديق رسول الله صلى الله على والانتهام به وبأنمة الهدى عليهم السلام ، والبرامة إلى الله عز وجل مر عدوهم ، هكذا يعرف الله عز وجل ، .

د وعن أبى أذينة قال بـ حدثنا غير واحد عن أحدهما (أى الباقر والصادة(٣) عليهما السلام أنه قال : لا يكون العبد مؤمنا حتى يعرف الله ورسوله ، والأثمة عليهم السلام كلهم ، وإمام زمانه ، ويرد إليه ، ويسلم له » . وفي الكافي أيضا عن الباقر أنه قال : «كل من دان أفقه عز وجل بعبادة. يجهد فيها نفسه ، ولا إمام له من ألله ، فسعيه غير مقبول ، وهوضال متحير ،

يــ (السكانى). وقد ألله الشيخ أبو جنس عمد بن في بن الحسين بن موسى بن با بو يه القمى. ثالثها : كتاب « التهذيب » لمؤلفه أن جنس محمد ن الحسن بن على الطوسى رابعها : كتاب « الاستبصار » انتهى المؤلف السابق.

اظر فيا سق و الشية » تأليف السيد محمد صادق السيد محمد حسن الصدر ص ١٧١ -- ١٩٧٣ .

⁽١) هو أبو جفر محمد بن زين العابد بن طي بن الحسين بن طي بن أي طالب للقتب بالبائر ، أحد الأنجة الاتنى عشر في اعتقاد الإمامية ، وهو والد جفر السادى، وسيب تقتيه بالبائر أنه تبقر في العلم أى توسع ، وقد ولد بالمدينة سنة ٥٧ ه و توفى سنة ١١٣ هو . و انظر : وفيات الأعيان لابن خلسكان ج ٣ من ٣١٤ .

⁽٧) الصادق هو أبو عبد الله جشر الصادق بن عمد الباقر بن على زين العابدين ابن الحسين بن على بن أبى طالب أحد الإثمة الاتن عشر على مذهب الإمامية ولد سنة ٨٠ هو توفى سنة ١٤٨ هـ بالمدينه - انظر وفيات الأعيان لابن خلسكان الجزء الأول ص ٩٩١ ،

 ⁽٣) انظر : الكافى السكليني ، الجزء الثانى من كتاب الحجة من الورقة رقم ٣٩
 والورقه رقم ٤٣ .

وروى أيضا عن أبي جعفر الباقر أنه سئل عن قول الله عز وجل د فاكمنوا باغد ورسوله والنور الذي أنزلنا ، فقال ٢٠: د النور..ولله.. الآئمةعليم السلام. النور الإمام في قلوب المؤمنين ، أنور من الشمس المعنيئة بالنهار ، وهم الذين ينورون قلوب المؤمنين ويججب الله نورهم عمن يشاء فيظلم قلوبهم ٢٠ .

 ⁽١) انظر الكافى الكانى ، الجزء الثانى من كستاب الحبحة من الورقة ٣٩
 والورقه رقم ٤٣ .

⁽٧) يجب أن يلاحظ أن الشيمة تنسب أفرالا كشيرة لأتمة آل البيت ، هم في الواقع ليست من أقوالهم ، حتى يؤيدوا بها دعاوام ، وهذا ما يصرح به كبار علماه السلمين . يقول أبو المنظم الإسفراييني ، إن الروافض و لما رأوا الجاحظ يتوسع في اتصانف ، ويستف لكل فريق قال لهم : لمست أدرى ويستف لكل فريق قال لهم : لمست أدرى لكم شبهة حتى أرتبها وأتصرف فيها ، تقالوا أنه : إذن دلنا فل شيء تتبسك به ، مقال : لا أدرى لكم وجها إلا أنكم إذا أردتم أن تقلوا شيئا ترجمونه تقولون : إنه قول جعفر ابن عكم المادق ، لا أعرف لكم سبيا تستندون إليه غير هذا السكام ، متسكوا يمتهم وغياوتهم بهذه السوءة التي دلهم عليها ، فسكلها أرادوا أن يحتلقوا بدعة أو يحترعوا كذبة ، نسبوها إلى ذلك السيد المسادق وهو عنها متزه ، ومن مقالتهم في الدارين برىء ، انظر و النبصير في الدين » لأبي المنظر الاسفرايين م ٧٠

 ⁽٣) انظر رسالة فى عقالد الإمامية لأبى جفر محمد بن طى بن الحسين بن موسى
 إن بابويه القبى المتوفى سنة ٣٨٣ هـ من الورقة رقم ١٠٠٠

ويقول القاضى أبو حنيفة النمان (¹⁰ بن محد بن منصور وهو من الشيعة الاسماعيلية ، والإيمان شهادة أن لا إله إلا اقد وحده، لا شريك له، وأن محدا عبده ورسوله ، وأن الجنة حتى ، والنار حتى ، والبعث حتى وأن الساعة آتية لا ربب فيها . والتصديق بأفيياه الله ورسله ، والأثقة ، ومعرفة إمام الزمان ، والتصديق به والتسليم لامره . . الخ (⁷⁷ ومع أن كل الفقهاء قد اتفقوا على أن من سب الامام المادل ليس عليه من المقوبة سوى التعزير فإن الشيعة قد قالوا: إن من سب الامام المادل يقتل كفر ال⁷⁷ .

ويبين أحد العلماء المحدثين من الشيعة معنى كون الإمامة جزءا من الإيمان فيقوله أن الله فيقوله أن الدولة : فيقا أن الله سبحانه يختار من يشاء من عباده الشيوة والرسالة ، ويؤيد بالمحجزة ، التي هى كنص من الله عليه (وربك يخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم الحيرة) فكذلك يحتار للإمامة من يشاء ويأمر نبيه بالنص عليه ، وأن ينصبه إماما الناس من بعده ، القيام بالوظائف التي كان على الني أن يقوم بها سوى أن الإمام

⁽١) ليس هو أبا حنية صاحب للذهب الحنيق للمروف ، بل هو الفقيه ٢٣ عاعيلي قاضى المعز لدين الله الفاطمى ، أبوحيه النمازين أبي عبد الله عجد بن منصور بن أحمد، كان مالكى المذهب ثم انتقل إلى مذهب الشية الائنى عشرية؛ ثم إلى مذهب الاسماعيلية الفاطمية ؟ قبل إنه ولد فى سنة ١٩٥٩ ه ومات سنة ١٩٣٦ ه بمصر ، وصلى عليه المعز لدين الله الفاطمى وتعتبر كتبه من أمهات كتب الإسماعيلية .

انظر : وفيات الأعيان لابن خلسكان ج • ص ٤٨ - وانظر : أعلام الأسماعيلية لمصطفى غمال ص ٨٩ ه .

 ⁽٣) انظر دعام الإصلام القاضى أبى حنيفه النمان بن عمد بن منصور من الجزء
 الأول س ٤ .

 ⁽٣) الحالف لأبي جعفر عجد بن الحسن الطوسى أحد زعماء الشيمة الإمامية من علماء القرن الحامس الهجرى توفى سنة ٤٦٠ هـــــ الجزء الثالث س ١٩٦٩ .

⁽٤) التسنع عمد الحسين آل كاشف النطاء في كتابه الشيمة وأصولها ، ص ١٢٨

لا يوحى إليه كالنبى، وإنما يتلقى الأحكام منه مع تسديد إلهى : فالنبى مبلغ عن اقه ، والإمام مبلغ عن النبى، والإمامة متسلسة فى اثنى عشر،كل سابق ينص على اللاحق، .

ويعتقد بعض الشيعة الإمامية أن أتمتهم أفضل من الانبياء ، وليس فى المخلوقات أحد أفضل منهم ، فقد نقل صاحب مقالات الإسلاميين عن فرقة من الإمامية أنها ترى ذلك ، فقال فى سياف حكاية اختلاف الإمامية فى جواز أن يكون الآئمة أفضل من الانبياء أم لا يجوز ذلك ؛ «والفرقة الثانية منهم يزعمون أن الآئمة أفضل من الانبياء والملائكة وأنه لا يكون أحد أفضل من الآئمة ، وهذا قول طواقف منهم ، (12

كل ذلك يدّلنا على المدى اللّذى وصل إليه الشيعة فيإيمانهم بالإمامة والأثمّة، وقد ترتب على هذا كما قلنا أن الشيعة أدبجوا المباحث المتصلة بالإمامة بماحث علم السكلام، باعتباره العلم الذي يتعرض العقيدة ولا عقيدة لمؤمن حتى يؤمن بالأثمّة .

رد على دعواهم أن الإمامة جرء من الإيمان :

وعلى الرغم عما فى ادعاء الشيعة أن الإمامة أصل من أصول الإبمان من شدوذ ظاهر عن إجماع الأمة، إذ المروف فردين الإسلام أن الكافر إذا اعتقد أن لا إله إلا الله وأن عمدا رسول الله ، وأدى حقوق هذه الكلمة صار بذلك أم الله على المرول الاعظم صلى الله عليه وسلم : مأمرت أن أقاتل الناسحةي يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ويقيموا الصلاة ويرثوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك فقد تصموا من دماء هم وأموا لهم إلا يحق الإسلام (٢٠) م ومول الله ربيعة الإسلام الشركين حيث وجدة وهم وخذو هم واحصروه واقعدوا للهم كل مرصد فإن تابوا وأقاموا السلاة وآتوا

⁽١) الأشعرى فى مثالات الإسلاميين الجزء الأول ص ١١٥٠ ·

⁽۲) محیح البخاری بحاشیة السندی ج ۱ ص ۱۳ و ص ۲۲۳

الزكاة فخلوا سبيلهم (١) , وقال سبحانه بعد هذا : . فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فإخوأنكم في الدين (**) ، ولم يذكر في كل ذلك الإمامة لا من قريب أو بعيد (٢) ولم تذكر الإمامة في أركان الإيمان في الحديث المتفق عليه المبين للإسلام والإيمان والإحسان . فقد أنَّ الني صلى الله عليه وسلم جبريل في صورة أعرابي وسأله عن الإسلام والإيمان والإحسان فقال له : ألاسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتى الركاة وتصوم رمضان وتحج البيت . قال: والإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والبعث بعد الموت وتؤمن بالفدرخيره وشره، ولم يذكر الإمامة. قال : والإحسان أن تعبد الله كأنك نراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك ، وهو حديث متفق عليه أجمع العلماء على صحته (١) . والآيات القرآ نية كثيرة تشرح حقيقة المؤمنين وتصفهم بالهداية من غير أدنى إشارة إلى الإمامة .انظر إلى قوله تعالى : . إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيمانا وعلى رجم يتوكلون . الذين يقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون . أولئك هم المؤمنون حقا لهم درجات عنــد ربهم ومنفرة ورزق كريم (٥).. وقوله سبحانه : . إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا يأمرالهم وأنفسهم في سبيل الله أولئك هم الصادقون . . وقرله سبحانه : د ليس البرأن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنيين وآتى المال على حبه ذوى القربي واليتامي والمساكين وابن السيل والسائلين وفى الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة والموفون. بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس أونئك الذين

⁽١) سورة التوبة ـــ آيه ه

^{· 19 4 - 1 - 14 (+)}

⁽٣) أنظر منهاج السنة لابن تبعية - الجزء الأول ص ١٧٠.

⁽ع) المعدر السابق _ الجزء الأول ص ٢٥ ، ٢٧ .

⁽٥) سورة الأطال .. الآيات ٧ ، ٣ ، ٤ .

صدقوا وأولئك هم المتقون (٬) . وقول العزير سبحانه : . الم. ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للتقين . الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة وعا رزقناهم ينفقون. والذين يؤمنون بما أنزل إليكوما أنزل من قبلكوبالآخرة هم بوقنون. أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون (٬) .

وأما ما يمكن أن يكون شبهة لحم فى دعواهم ، وهو الحديث الذى يغسبونه إلى الرسول صلى الله عليه وسلم وهو : دمن مات ولم يعر ف إمام زمانه مات ميتة جاهلية ، فقد رد ابن تهمية على ذلك بقوله ٣٠ :

أولا: من روى هذا الحديث بهذا اللفظة وأين إسناده ؟ وكيف يجوز أن يحتج بنقل عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير بيان الطريق الذي به يشبداً ل النبي صلى الله عليه وسلم قاله . هذا لو كان بجول الحال عند له أهل العلم بالحديث ، فكيف وهذا الحديث بهذا اللفظ لا يعرف، إنما الحديث المعروف مثل ماروى مسلم في صحيحه عن نافع قال: جاء عبد الله بن عمر إلى عبد الله بن معليع حين كان من أمر الحرة (٤) ما كان زمن يزيد بن معاوية فقال: اطرحوا الابى عبد الرحمن وسادة فقال: إنى لم آتك الأجلس ، أتبتك الاحدثك حديثا سمعت رسول الله و

⁽١) سورة البقرة ــ الآية ١٧٧ .

⁽٢) سورة البقرة ـ الآيات ٢ ، ٢ ، ٢ ، ٤ ، ٥ .

⁽ع) منهاج السنة _ الجزء الاول ص ٢٦ ، ٢٧ .

⁽ع) وقدة الحرة كانت فى أيام يزيد بن ساوية وسبها أن أهل اللدية كانوا قد أعلنوا عصياتهم وخلموا يزيد بن سماوية ، وولوا أحرهم عبدالله بن حنظة ولما بلغ ذلك يزيد أرسل إليهم من ينصحهم بالرجوع إلى طاعته ، فلما لم يستجيوا الدلك جهز جيشا أمر عليه مسلم بن عقبة للرى ، مكونا من أفنى عشر ألقا من المقاتلين ، استباحوا المدية ثلاثا ، يقتلون الناس ، ويأخذون المتاع والأموال ، وانظر : محاضرات فاريخ الأمم الإسلامية و المشيخ عمد الحضرى الجزء التأفى ص ١٩٩٠

صلى الله عليه وسلم يقوله: سمعته يقول: « من خلع يدا من طاعة لتى الله يوم القىامة لا حجة له، ومن مات وليس فى عنقه يعة مات ميتة جاهلية (١٠) .

يقول ابن تيمية: وهذا حديث حدث به عبد الله بن عمر لعبد الله بن مطيع ابن الآسود لما خلمواطاعة أمير وقتهم يزيد، مع أنه كان فيه من الظلم ما كان، ثم إنه اقتل هو وهم ، وفعل أهل الحيرة أمورا مشكرة، فعلم أن هذا الحديث دل على ما دل عليمه سائر الأحاديث الآتية (٢) من أنه لا يخرج على ولاة أمور المسلين بالسيف، فإن لم يكن مطيعا لولاة الأمور مات ميتة جاهلية » .

نقول على الرغم من شذوذهم عن إجماع الأمة الإسلامية فى ادعائهم أن الإمامة العظمى جوء من الإيمان – والذى ثبت بطلانه بمما تقدم – فإنهم لم يكتفوا بذلك بل زادوا على ذلك بدعا وأظهروا من الصلال ألوانا .

فقد أبان الشيعة – غير الريدية – فى كتاباتهم وبحوثهم فى الإمامة عن ألوان من البدع والانحراف سنعرض لها إن شاء الله تعالى فى محلها ، كقولهم بعصمة الأئمة عن الحطأ، والعلمن فى الحلفاء الثلاثة الأول طعنا وصل إلى درجة الاتهام بكتان ما أنزل الله ، بل والعلمن فى سائر الصحابة وكل من لم يوافقهم فها ذهبوا إليه .

وكان طبيعيا أن ترد عليهم الطوائف الآخرى من المسلمين من أهل السنة

⁽١) انظر مختصر صحيح مسلم للحافط المدذرى ، الجزء الثاني ص ع ٥ .

⁽۷) مثل ما فی صحیح مسلم عن آبی هر برد قال : قال رسول افله صلی افله علیه وسلم

« من خرج من الطاعة وفادق الجاعة ثمات ، مات میتة جاهلیة » وما رواه البخاری
عن ابن عباس عن النبی (ص) قال : « من رأی من أمیره شیئا فسکرهه فلیمبر
فؤنه لیس أحد یفارق الجاعة شهرا فیموت ، إلا مات میتة جاهلیة » انظر عنصر
صحیح مسلم للحافظ المنذری ـ جزء ۲ ص ۹۶ و إرشاد الساری لشوح صحیح البخاری
ج ۱۰ ح ص ۲۹۵ .

وغيرهم فى مكان بحرثهم، وتناقش فضاياهم فى العلم الذى أدرجوا فيه ضلالاتهم، حتى يتمكن المطلمون على دعاواهم من معرفة ردود العلماء عليها . وبمخاصة وأنهم ادعوا أن هذه الضلالات من أركان العقيدة (١) .

والحقيقة أن مباحث الإمامة ليست من أركان العقيدة فى شىء كما مر، وإنما هى فرع من الفروع الى جأمت بها التربعة الإسلامية (٢ فنصب رئيس الدولة أو الإمام لايعدو أن يكون من فروض الكفايات الى إن قام بها البعض سقط عن الباقين، وأصول الدن ليست من هذا القبيل، وإنما هى من الفروض المينية الى لا تسقط عن واحد من المكلفين، بل نرى العلماء يصرحون بأن البعيد عن الحوض فى مسائل الإمامة أسلم فى دينه من الحائض فها (٢).

وإننا نجد الطباء يصرحون بأن مباحث الإمامة مكانها الطبيعي ليس هو علم الكلام. وإنما المكان الطبيعي هو علم الفقه. يقول العلامة مسعد الدين التفتازاني (١) و لا نزاع أن مباحث الإمامة بعلم النروع أليق، لرجوعها إلى أن القيام بالإمامة وفصب الإمام الموصوف بالصفات المخصوصة من فروض الكفايات، وهي أموركلية تتعلق بها مصالح دينية أو دنيوية. لا بتنظم الأمر

⁽١) انظر حاشية ابن عابدين (رد الهتار) الجزء الأول ص ٥١١ ، وانظرحاشية الملامة الحيالي على شرح السعد على المقائد النمسية ص ١٤١ :

⁽۲) انظر المواقف لعشد الدين الايجى جرحه السيد الشريف الجرجائي ۔ الجزء الثانى س ٣٤٤ والجزء الأول منه س ٣٩ ، ٢٧ وانظر : الإدعاد لإمام الحرمين ص ٤٠٠ واسطر : الأرسين فى أصول الدين الرازى ص ٤٥٥ وانظر : حلصة الشارى على المواقف - الجزء الأول ص ٢٩ ، ٢٩ .

⁽م) انظر : الاقتصاد فى الاعتقاد لحجة الإسلام للنزالى س ١٠٤ و ١٠٥ و انظر: نهاية الأقدام للشهرستانى ص ٤٧٨ وانظر : الإرشاد لإمام الحرمين ص ٤١٠ :

⁽ع) انظر : شرح السدعلي القاصد ، كلاها لسمد الدين التفتازاني ص ١٩٩ :

إلا بحصولها. فيقصد الشارع تحصيلها فى الجلة من غير أن يقصد حصولها من كل واحد، ولا خفا. فى أن ذلك من الاحكام العملية دون الاعتقادية ،

ثم يقول بعد ذلك : . هذا ولكن لما شاعت بين الناس في باب الإمامة اعتقادات فاسدة . واختلافات بل اختلافات باردة ، سيا من فرق الروافض والخوارج، و مالت كل فئة إلى تعصبات تكاد تفعنى إلى رفض كثير من قواعد الإسلام، و نقض عقائدالمسلمين، والقدح في الخلفاء الراشدين، مع القطع بأنه ليس للبحث عن أحوالهم واستحقاقهم وأفضليتهم كثير تعلق بأفعال المكلفين ألحق المتكلم و نقدا الباب بأبواب الكلام » .

لم أدرجها بعض العلماء من أهل السنة ف كتب الكلام

من الغريب أن بعض العلماء من أهل السنة وقع فى وهم أن الإمامة مرالمباحث الكلامية ، فأدرجها فى تعريف علم الكلام حيث قالوا : « هو العلم
الباحث عن أصو لالسامانع والنبوة والإمامة والمماد وما يتصل بذلك على قانون
الإسلام ب(١) . ولعل من ذهب من العلماء إلى هذا النعريف إنما انساق إليه
بعد أن رأى من العلماء السابقين عليه كلاما عن الأمامة فى علم الكلام وليس
تعريف هذا العلم شاملا لها ، والتمنت فى ذلك ظاهر ، وبخاصة بعد أن ظهر أن
الأمامة ليست متصلة إطلاقا بعلم الكلام. ومن هنا فلا نسم لهم هذا التعريف لعلم
الكلام ولا تعليل البعض لا دخالها فيه إذ قالوا : « إن من سباحها ما هو سلم
اختقادى لا على كاعتقاد أن الإمام الحق بعد رسول اقه صلى اقه عليه وسلم

⁽٩) أشار سعد الدين التمتازاني إلى أن بعض الساء قد عرفه بهذا التعريف الخلو : شرح السعد على المقاصد ص ٩٩٩ ، وسياق كلامه بدل على أنه لا يرتضيه ، وقد عرف هو علم السكلام في شرح السعد على المقاصد فقال و السكلام هو العلم بالمقائد الدينية عن -الأدة المقبلة » .

أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم على واعتقاد أنهم في الفضل كذلك(١) ولا ندى ما دخل كون أبي بكر خليفة بعد الرسول صلى اقد عليه وسلم، أو عدم كو نه كذلك بالعقيدة التي سيترتب علمها وعلى وجودها الحديم بإيمان المرء أو عدم ليانه، يقول الشوكانى في دو بل الفهام ، (٧). و وقد تعبدنا الله بو اجبات شرعية من صلاة وصيام وحج وزكاة وجهاد ونحو ذلك ولم يوجب علينا أن نعرف أن خلانا هو الخليفة في وقت كذا، أو أن فلانا ليس هو خليفته في وقت كذا، أو أن فلانا ليس هو خليفته في وقت كذا، فهذا أمر قد جف منه الغلم وقضى الله بين عباده بما قضاه ، .

ثم يقول . . ومن زعم أنه يجب على عبد من عباد الله أن يعرف إمامة لمام لم يدرك عصره ، لم يقبل منه ذلك إلا ببرهان شرعى، لآن واجبات هذه الشريعة لا تثبت بمجرد الدعوى الماطلة التى لا يعجز عنها أحد، ولو كان هذا صحيحا لكان وجوب معرفة نبوة الأنبياء من أبينا آدم عليه السلام إلى نبينا محمد صلى الحة عليه وسلم أوجب من ذلك وأهم وأقوم » .

هذا وكون الإمامة قد أدرجها العلماء لظروف خاصة في علم الكلام لا يعطيها حق الانتساب إليه ، إذ إن تحديد العلم الذي تنتمى إليه أية مادة علمية ليس راجعا إلى المكان الذي ذكرت فيه هذه المادة وإنما يرجع إلى الأب الحقيق لها، فإننا إذا قرأنا في كتاب من كتب الناريح أن خلافا نشب بين الأشاعرة والممتزلة مثلا في أفعال العباد، هل هي مخلونة بقدرة الله أو بقدرة العبد، أو أن حوارا حادا قد دار بين أحد بن حنبل ومعارضيه حول ما إذا كان القرآن على قا أو غير مخلوق، فلا يتصور إلا أن نسمى هذين الخلافين توحيدا ، وإنا

⁽١) انظر هذا التعليل في المسامرة المكال بن أبي شريف في شرح المسايرة المكال بن أبي شريف في شرح المسايرة المكال بن الهمام ص ١٤٠٠

⁽٢) قلا عن : إكايل السكرامة فى ثبيان مقاصد الإمامة لعسديق حسن خان ص ١٥٠٠

لنجد الآقوال المقدية والفقية والوقائع التاريخية، والمباحث البلاغية، والنحوية والصرفية، مبثوثة فى كتب التفسير والحديث، ولا يخرج ذكر هذه الأقوال، والوقائع، والمباحث، فى كتب التفسير والحديث عن أن تنكون ف حقيقتها أفوالا فى علم التوحيد والفقة و تاريخا وبلاغة ونحوا وصرفا.

وإذا مابحثنا فى الأحكام المنصلة برياسةالدولة أو بالإمامة العظمى لانجدها إلا أحكاما شرعية علية (١) مكتسبة من أدلة تفصيلية ، ولا شك فى أن هذا هو حقيقة علم الفقه .

الإمام الشافعي أول من أدرج الإمامة في علم الفقه:

نستطيع أن تقول إن الإمام الشافعي رضى الله عنه كان أول من أدرج الإمامة العظمى في علم الفقه فني كتاب و الآم، للإمام الشافعي عند الكلام على صلاة الجماعة باب يسمى : و باب صفة الآثمة ،٢٧ تكلم فيه عن الإمامة العظمى كاشتراط أن الآثمة من قريش، فروى حديثا عن ابنشهاب أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : و قدموا قريشا ولا تقدموها . و تعلموا منها ولا تعالموها أو تعلموها ، شك من الراوى، ثم ذكر الآحاديث التي تدل على فضل الآنصار وترتيب إمامة أبي بكر وعمر الذي رآه رسول الله صلى الله علية وسلم فيمنامه .

ويستدل الدكتور محمد صياء الدين الريس (٢٣ على أن الإمام الشافعى كان أول من أدرج الإمامة العظمى بين مباحث علم الفقه بما رواه ابن النديم فى الفهرست من أن الإمام الشافعى قد عقد فصلا فى كتابه ، المبسوط، أسماه

⁽١) على خلاف ما يستقده الشيمة غير الزيدية _ كا تقدم .

⁽٧) الأم للامام الشانسي ــ الجزء الأول ص ١٤٣ ٤ ٤٤ وانظر : الشانسي لملشيخ عمد أبي زهرة ص ١٣٩ ، ١٤٥٠

 ⁽٣) النظريات السياسة الإسلامية الدكتور عمدمنياء الدين الريس ص٠٥ وانظر
 النهرست لاين النديم ص ٩٩٥ .

كتاب الإمامة ، وتابعه في هذا الاستدلال بعض أسانذة الجامة () إلا أتنا لرى أن هذا لا يصح أن يكون استدلالا على ذلك إذ لا يتسبى لنا البت فيا إذا الإمام الشافعي قد تسكلم في هذا الفصل عن الإمامة العظمي إلا بالرجوع إلى كان نفس كتاب المسوط ، وهو فيا أعلم ليس موجودا بايدينا ، والظاهر من سياق الفصول وترتيها في هذا الكتاب أن الكلام في الإمامة قصد به الإمامة الصخرى، أي إمامة الصلاة ، لأن ترتيب فصول الكتاب كا رواه ابن النديم () قراءة لحط ابن أبي يوسف هو : «كتاب الطهارة . كتاب الإمامة من النيويين ، الغي استقبال القبلة . كتاب الجمعة ، كتاب صلاة الحوف . كتاب العيدين ، الغي ولا نرى دليلا على أن الإمام الشافعي كان أول من أدرج الإمامة المظمى بين المباحث الفقية إلا ما ثبت في كتاب الأم عنها كا تقدم .

من كل ماسيق نعلم أن الإهامة العظمى ليست مزمباحث علم الكلام وإعا هى مبحث من مباحث علم الفقه أدى بعض الظروف التى بيناها إلى ذكره بين مباحث علم الكلام ، ولذلك نجد العلماء يدون الآعذار لذكرها بين مباحث علم الكلام فيقول عضد الدين الإيجى : • وإنما ذكر ناها في علم الكلام تأسيا بمن قبلنا ، ويزيد السيد الشريف الجرجاني : • إذ قد جرت العادة من المتكلمين بذكرها في أو اخر كتبهم الفائدة المذكورة في صدر الكتاب ، وهي كما قال : • دفعا خرافات أهل البدع والأهواء وصونا للأئمة المهديين عن مطاعتهم كيلا يضفى بالقاصرين إلى سوء اعتقاد فهمه، ٢٠٠٥.

. . .

 ⁽۱) للدكتور عبد الحيـــد متولى فى كــتابه (مبادىء نظام الحــكم فى الإسلام » ص ٥٧٥ .

⁽٢) ص ٢٩٥ بالفهرست

⁽۲) انظر المواقف لُعَند الدين الايجى بشرحه للسيد الشريف الجرجاني – الجزء الأول ص ٢١ و ٢٧ و الجزء الثامن ص ٣٤٤

الفضل لأول

الفقه الإسلامي ونصب رئيس الدولة

أولا : معانى الخلافة، والخليفة، والإمام، وبعض المسائل المتصلة بها .

ثانيا : موقف العلماء من نصب رئيس الدولة .

معانى الخليفة ، والإمامة والإمام ، وبعض المسائل المتصلة بها :

قبل الكلام في المذاهب الإسلامية حيال نصب الرئيس الأعلى الدولة سنتعرض أولا لبيان الآلقاب التي كانت تطلق على القائم بأمور المسلمين ، فألقاب: الحليفة وأمير المؤمنين ، والإمام ، كانت تطلق على من له السلطة التنفيذية العليا في الدولة الإسلامية ، وكان لـكل منهـــا ظروف وملابسات تاريخية أدت إلى ظهوره وإطلاقه على رئيس الدولة الاسلامية .

وسنين المعانى الدوية لألفاظ الحلاقة والخليفة ، والإمامة والإمام ، والتماريف الاصطلاحية للإمامة العظمى ، موضحين التظروف والملابسات التي أحاطت بألقاب رئيس الدولة الإسلامية ، كاستمالج بعض المسائل المتصلة . بذلك حتى نكون على علم بحقيقة هذا المنصب قبل الحوض فى البحوث المتصلة به .

الخلافة والخليفة :

الحُلافة فى الأصل مصدر مصدر خلف يقال خلف فلان فلاناً فى قومه يحلفه خلافة فهو خليفة ، قال صاحبا القاموس وشرحه(۱) د وخلفه فى قومه خلافة بالكسر على الصواب ، والقياس يقتضيه لا نه بمعنى الإمارة ، .

وفى كتب اللغة ما يدل على أن الفعل و خلف ، يدل على قيام إنسان مقام آخر فيها كان يقوم الاول به ، سواه أكانالاول هو الذى استخلفه ، أم جام الثانى بعده دون أن يستخلفه الاول ، فنى الصحاح ٬٬٬ و وقال : خلف فلان

⁽١) شرح القاموس السمى تاج العروس من جواهر القاموس لحب الدين عمد مرتمى الريدى . المجلد السادس ص ١٠٠٠ .

⁽۲) تاج اللغة وصحلح العربية العلامة إسماعيل بر حماد الجوهرى ج ٤ ص ١٣٥٦ ، ص ١٣٥٧ .

فلانا إذا كان خليفته . يقال خلفه فى قومه خلافة ومنه قوله تعالى : . وقال موسى لاخيه هارون اخلفنى فى قومى ، () . وخلفته أيضاً إذا جثت بعده ، . وفي مختار الصحاح^(۲) . وخلف فلان فلانا إذا كان خليفته يقال خلفه فى قومه من باب كتب ومنه قوله تعالى . اخلفنى فى قوم، وخلفه أيضا جاء بعده .

من ذلك يتبين أن لفظ الحلافة فى الأصل مصدر خلف . ثم بعد ذلك أطلق فى العرف العام على الزعامة العظمى ، وهمى الولاية العامة على سائر أفراد الأمة والقيام بتسيير شئونها والنهرض بكل ما يحقق مصالحها وفق ما أمر به الشارع. تبارك و تعالى .

وفى «شرح القاموس^(۲۲) : (والخليفة السلمان الاعظم) يخلف من قبـــله ويسد مسده . . . (وقد يؤنث) قال شيخنا يريد فى الإسناد ونحوه مراعاة الفظه كما حكاه الفراء وأنشد :

أبوك خليفة وادته أخرى وأنت خليفة، ذاك الكال قلت وادته أخرى وأنت خليفة، ذاك الكال قلت وادته أخرى اله قلت وادته أخرى اله وتأنيث المائية والوجه أن يكون ولده آخر، اله وتأنيث الحليفة بكذا، وعليه البيت السابق، إلا أن البصريين منموا ذلك محتجين بأنه لو جاز التأنيث لكان يجوز أن تقول جاءت طلحة في رجل اسمه طلحة وهو ممتنع . فإن كان اسم الحليفة ظاهرا في الكلام فإتفاق العلماء يتعين التذكر فقال: أم عمر الحليفة بكذا ونحو ذلك (1).

⁽١) سورة الأعراف الآية ١٤٢ :

⁽٧) الشيخ عمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ص ١٨٦

⁽٣) الحبلد السادس ص ٩٩ .

⁽ع) انظر ما تر الانافة في معلم الحلافة العلامة أحمد بن عبد الله التلاشندي الجزء الأول ص ١١ × ١٧

و الحلاقة والخليفي بكسر الحاء وكسر اللام مشددة بمعنى واحد، ومنه قول. عمر بن الخطاب رخى الله عنه : « لو أطبق الآذان مع الخليفي لآذنت ،(١٠ يريد أن اشتفاله بمصالح الآمة وما يتطلبه ذلك من توفر الوقت والجهد قد يسوقه عن تحرى الوقت في إعلام الناس به.

هذا وقد اختلف العلماء فى لفظ التعليقة فقال بعضهم أنه فعيل بمنى مفعول كقتيل بمعنى مفعول كقتيل بمعنى مقعول كقتيل بمعنى مقتول وجريح بمعنى مجروح ، ويكون معناه على هذا أنه يخلقه من بعده، وعليه حمل قوله تعالى : • إنى جاعل فى الأرض خليفة ، (٢٧ على الرأى القائل بأن آدم عليه السلام هو أول من عمر الأرض وأن أولاده خلفوه فى تعميرها من بعده .

واختار أبو جعفر النحاس (٢٠) في كتابه ، وصناحة الكتاب ، أنه فعيل بمعنى فاعل كسيم بمنى سامع، وقدير بمنى قادر وكذلك اقتصر الماوردى في كتابه ، الاحكام السلطانية ، على أنه جذا المعنى (٢٠) ، وهو مانختاره لأن هذا اللفظ أطلق أول ماأطلق على أن بكر رضى الله عنه عند توليته رياسة دولة المسلمين ومن الأمور التي لا تقبل أتجدد أنهم قد أطلقوا عليه هذا اللقب ملاحظين أنه خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لالأنه سيخلفه غيره ، بدليل أنهم كانوا ، نادونه : باخلفة رسول الله .

⁽١) انظر المحاح - جزء ٤ - س ١٣٥٦ .

⁽٢) سورة البقرة آبة ٣٠

⁽۳) هو أحمد بن عمد بن إسماعيل المرادى المصرى ؛ كان مفسرا وأديبا ؛ ومن كتبه اتى ألفها « تلممبر القرآن » و « الناسخ والملسوخ » انظر ؛ آثار الحرب فى القله. الإسلامى رسالة دكتوراء لوهبة الزحيلى ص ٣٦٪

 ⁽³⁾ انظر ما تر الإنافة في سالم الحالانة ص ١٠ والماوردى في الأحكام السلطانية
 حيث يقول: ويسمى و خليفة لأنه خاف رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمنه هـ
 ص ١٥ طبع مصطفى الباني الحلمي.

من يطلق عليه اسم الخليفة :

اختلف العلماء فيمن يستحق عن يتقلد رياسة الدولة أن يطلق عليه اسم الحليفة ، فذهب بعض أمّة السلف ومنهم الإمام أحمد بن حنبل رضى الله عنه الحكر المقال الخليفة على من جاء بعد الحسن بن على بن أبى طالت رضى الله عنهما ، واحتج أصحاب هذا الرأى بقول الرسول الاعظم صلى الله عليه وسلم : داخلافة في أهمى ثلاثون سنة ثم ملك بعد ذلك ، فني صحيح الرهندي(١) دوحدثنا أحمد ابن منيع ، حدثنا شريح بن النعمان ، حدثنا خرسج بن اباته ، عن سعيد ابن جهان ، قال : حدثنى سفينة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : المخلافة في أهمى ثلاثون سنة ثم ملك بعد ذلك، ثم قال لى : أسسك خلافة على، قال : فوجدناها ثلاثين سنة قالسعيد : فقلت له إذبين أمية أسسك خلافة فيم ، قال : كذبوا بنو الزرقاء (٢) بل هم ملوك من شر الملوك ، .

وقال الإمام أبو بكر ابن العربي عند شرحه لهذا الحديث(٢) . «ثم قال

⁽۱) صبح الترمذى شرح الإمام ابن العربي به _ ص ۷۰ - ۷۰ وانظر أبنا:

من أبي داود الجزء الثاني س ۱۷۳ حيث فيها : حدثنا سواد بن عبد الله حدثنا
عبد الوارث بن سيد عن سيد بنجههان عن سية قال: قال رسول الله صلى الله عله
وسلم خلافة النبوة ثلاثون سة ، ثم يؤتى الله الملك أو ملك من يشاء . قال سعيد :
قال لي مفينة : أسسك عليك أبا بكر سنتين ، وعمر عشرا ؛ وعبان النفي عشرة منة
وعلى كذا ؛ قال سعيد : قلت لمفينة إن هؤلاء يزعمون أن عليا عليه السلام لم بكن
عليفة ؟ قال كذبت أستاه بني الورقاء ، بعني بني مروان اه وفي الرواية التي ذكرها
أبو داود الطيالسي في مسنده جزء ٥ ص ١٥١ أن سعيدا سأل سفينة عن معاومة قتال :

⁽٣) انظر : صحيح الترمذي شرح الإمام ابن العربي ج ٩ ص ٧١٠

أمسك خلافة على ، زاد بعضهم والحسن ستة أشهر ، قال: فوجدناها ثلاثين سنة ، (۱).

وذهب بعض آخر من السلف إلى القول بأن اسم الخليفة يطلق أيضاعل أى شخص بعد الحسن بن على إذا تولى رياسة الآمة، لكن يشترط في هذا الإطلاق أن يكون من تولى هذا المنحب جاريا على منهاج العدل وطريق الحق، مستدلين بما روى أن عمر بن الحقالب رضى الله عنه سأل طلحة، والزبير، وكعبا، وسلمان عن الفرق بين الحليفة والملك، فقال طلحة والزبير : لا ندى ، وقال سلمان : الخليفة الذى يعدل في الرعة ، ويقسم بينهم بالسوية ، ويشفق عليهم شفقة الرجل على أهله ، والوالد على ولده ويقسنى بينهم بالسوية ، ويشفق عليهم شفقة الرجل على أهله ، والوالد على ولده ويقسنى بينهم بكتاب الله تعالى. فقال كعب ما كتت أحسب أن في هذا المجلس من يفرق بين الخليفة والملك ولكن الله تعالى ألهم سلمان حكا وعلما .

ولكن العرف العام جرى منذ صدر الإسلام على أن اسم الخليفة يطلق على كل من قام بأمر المسلمين القيام العام^(٢٧)، ويمسكن أن يحاب على الاستدلال

⁽۱) لحق الرسول (س) بالرفيق الأهلى فى دريع الأول سنة ١٩ ه فيوسع أبو بكر فى الله عنه سنه ١٩ ه فتولى فى سقيقة بنى ساعدة خليقة له ، ثم توفى أبو بكر رضى الله عنه سنه ١٣ ه فتولى بعده الحلالة بعده عمر بن الحطاب رضى الله عنه م استشهد عمر بن الحجة سنة ٩٥ هم تولى بعده عمران رضى الله عنه، ولما استشهد عمران عشر من ذى الحجة سنة ٥٩ هم تولى الحلائة بعد الحلائة بعد فى اليوم السابع عشر من شهر رمضان سنة ٥٠ ه هايام الحمل الحل الحسن خلية المسلمين ولكن الحسن لم يلبث أن تنازل عن منصب الحلافة لمعاوية بن أبى سفيان حتى يجنب المسلمين شر الانقسام واللهن الذى ظهر بالحلاف بين على رضى الله عنه ومقاتله ، فاجتمع الناس على خلية واحد بعد هذا الحلاف وسمى هذا العام وهو عام ١٤ هم عام الجاعة.

 ⁽٣) انظر مَآثر الإِنافة في معالم الحلافة قملامة أحمد بن عبد الله التلتشندى ــ
 الجزء الأول ــ ص ١٧ ــ ١٤

يحديث والنخلافة في أمني ثلاثون سنة، بأن المر أد النخلافة الكاملة لامطلق الخلافة (17 ويقول الإمام البفوى في شرح السنة : لا بأس أن يسمى القائم بأمر المسلمين أمير المؤمنين ، والنخليفة ، وإن كان عالفا لسيرة أتمة العدل، لقيامه بأمر المؤمنين وسمع المؤمنين له . قال : ويسمى خليفة لأنه خلف الماضى قبله وتام مقامه (77)

...

من تكون عنه الخلافة:

اختلف العلماء فيمن تكون عنه الخلافة على أربعة أقوال:

الأول: أن الخلافة تكون عن الله تعالى فيقال فى الرئيس الأعلى الدولة ، خليفة الله، لأن الإمام الاعظم يقوم على رعاية حقوق الله تعالى فى خلقه ، واحتجوا بقوله سبحانه : دوهو الذى جعلكم خلاتف الارض ، ٢٦٠ .

الثانى: وقد حكاه الإمام النووى فى كنابه د الاذكار (١٠)، عن الامام البغوى ، أقه لايجوز أن يقال على أحدانه خليفة الله إلا آدم وداودعليما السلام وذلك لقول الحق سبحانه في حق آدم د إنى جاعل فى الأرض خليفة ، (٥) ولقوله سبحانه فى حق داود . د ياداود إنا جعلناك خليفة فى الأرض ، (٥) .

الثالث : وأجاز الرغشري في تفسيره(٢) أنه يجوز إطلاق اسم خليفة الله

⁽١) اعظر حاشية زين الدين قاسم على المسايرة ص ١٤٤

⁽٢) نقلا عن : و حلية الأبرار وشعار الأخيارج ٧ ص ٨٣

للامام النووى جرء ٧ س ٨٢ ، ٨٣

⁽م) سورة الأنعام آية ١٦٥

⁽ع) حلية الابرار وشمار الاخيارج ٧ ص ٨٣٠

⁽a) سورة البقرة آية ٣٠

⁽٦) سورة ص = آية ٢٦

⁽v) انظر السكشاف للزيخشرى ... الجزء الأول ص ££

على سائر الآنبياء عايهم السلام . فقد قال عند تفسير قوله تعالى : • إنى جاعل فى الارض خليفة ، لأن آدم كان خليفة الله فى أرضه ، وكذلك كل نبى • إنا جعلناك خليفة فى الارض ، .

ارابع: ومه قال جمهور الفقهاء، أنه لايجوز أن يقال: خليفة الله، ونسبوا قائل ذلك إلى الفجور، وإنما يقال: التخليفة بإطلاق أو خليفة رسول القدملى الله عليه وسلم(١) ، أما أنه لايجوز أن يقال : خليفة الله فلأنه إنما كمون. الاستخلاف في حال الموت أو الفيية، والقسبحانه بال على الا للم للمحقه موت ولا يجوز عليه غية (٢).

وأما أنه يقال له : خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلأنه قد خلفه فى أمنه فى رياسته العامة فى أمور الدين والدنيا .

ورؤيد هذا الرأى الذى نستيره أرجح الآراء مارواه ابن ملكية أن رجلا قال لآنى بكر الصديق رضى الله عنه: ياخليفة الله فانسكر عليه أبو بكر ذلك وقال . لست بخليفة الله ولسكر خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال رجل لممر بن عبد العزيز رضى الله عنه . ياخليفة الله نقال له عمو . ويلك ، لقد تناولت متناولا بعيدا ، إن أمى سمتنى عمر فلو دعوتنى بهذا الاسم قبلت ، ثم كبرت فسكند با أباحفص فلو دعوتنى به قبلت ،ثم وليتمونى أموركم فسميتمونى أمير المؤمنين فلو دعوتنى بذلك كفاك 170 .

ومن ذلك يتبين أنه لايصح أن يطلق على أحد، مهما كان ، رسولا أو غير

 ⁽١) انظر نحرير الاحكام لابن جماعة من الورقة رقم ١٠ والاحكام السلطانية للماوردى س ١٥.

⁽٣) انظر مآثر الانافة في معالم الحلافة _ الجزء الأول ص١٥٠ .

 ⁽٣) أنظر الأذكار للامام النووى ... الجزء السابع ص ٨٣ ... وانظر مآثر الاغافة.
 في ممالم الخلافة الجزء الأول ... ص ١٥ .

رسول , خليفة الله ، لانتا إذا ظرنا إلى تعليل ذلك بأنه إنما يستخلف من يموت أو يغيب والله سبحانه منزه عن الموت والغيبة أدركنا أن ذلك متنع أبضا في حق آدم وداود ، وغيرهما مرسائر الرسل عليم السلام، والآيتان التندل بهما الفائلون بأنه يجوز إطلاق خليفة الله على آدم وداود عليهما السلام لمير فيهما إطلاق خليفة الله على كل منهما وإنما ذكر فى الآيتين إطلاق لفظ النعليفة على كل عن الإضافة إلى الله عزوجل ولا شك أنه يجوز إطلاف لفظ النعليفة على كل من يتولى الإمامة العظمى. ولو فرصنا أن الدليل قد قام على جواز إطلاق خليفة المتظم على كل منهما فنى هذه الحالة لا تعدو الإضافة إلا أن تسكون التعظم باعتباره قائماً على تنفيذ أحكام الله في عاده (1).

لقب أمير المؤمنين وأول من سمى به :

بعد أن بو يع لآنى بكر بالخلافة أصبح الناس يسمونه خليفة رسول اقف صلى الله عليه وسلم، ولم يزالوا هكذا يسمونه بذلك إلى أن توفاه الله ، كانو يسمونه لمعمر بن الحطاب رضى الله عنه بعد أن رشحه أبو بكر المخلافة ، كانو يسمونه خليفة خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم، واستمروا على ذلك وقنا، وكأتهم استثقلوا ذلك ، إذ سيودى إلى النطويل وتنابع الإضافات بتنابع الرؤساء الإضافات بتنابع الرؤساء الاعظم أو على دئيس الدولة، هذا اللقب هو لقب وأمير المؤمنين، وأولمن سى به الروساء من الرؤساء بالإجماع هو عمر بن الحطاب رضى الله عنه فقد كتب عمر إلى عامله بالمراق أن أبعث إلى برجلين جلدين نبيلين أسالهما عن المراق وأهله فبعث إليه لبيد بن ربيعة العامرى وعدى بن حاتم العذافي فلما للدينة أناخا راحلتهما

 ⁽١) انظر الفتوحات الربانية على الاذكار الدوية العلامة محمد بن علان العديق ج ٧ ص ٠٨٣.

⁽٧) انظر مقدمة ابن خلدون ص ١٨٩ .

جناء المسجد ودخلا المسجد ، فإذا هما بعمر و بن العاص فقالا له : استأذن لنا على أمير المؤمنين. فقال عمر و أتبا واقد أصبتها اسمه، نحن المؤمنون وهو أميرنا، فدعوه بذلك وذهب لقباله في الناس.وتو ارثه الخلفاء بعد عمر رضي إقد عنه (١٠).

ثم إن الشيعة كانوا يطلقون على على بن أبى طالب لقب والإمام ، تعريضنا يما يذهبون إليه من أن على بن أبى طالب أحق بإمامة الصلاة من أبى بكر ، أى أحق بالإمامه العظمى منه فأيتم يرعمون أن على بن أبى طالب كان أفضل من أب بكر فهو أحق منه بالإمامه أمى الحلافة فخصوا عليا بلقب الإمام وأطلقوه على كل من جاء بعده بمن يعتقدون بأحقيته فى هذا المنصب . فيسمونه الإمام ما داموا يدعون له فى الحفاء ، فإذا ما تمكنوا من السيطرة على الدولة يحولون القب بعده إلى أمير المؤمنين و كافعله شيعه بنى العباس فإنهم ما زالوا يدعون أثمتهم بالإمام إلى إبراهم الذى جهروا بالدعاء له وعقدوا الرايات للحرب على أمره فلما هلك دعى أخوه السفاح بأمير المؤمنين؟

الإمام والإمامة :

والآن وقد حان وقت السكلام على لفظى الإمام والإمامه نحب أن نشير

⁽۱) وأما أول من سمى أمير المؤمنين مطلقا أى من رؤساء الدولة ومن غيرهم فهو عبد الله بنجمض تقد روى أن النبى صلى الله عله وسلم بعثه في السنة الثانية من الهجرة في شهر رجب فى سرية من التي عشر رجلا من الهاجرين، وقتب عبد الله بن حجش فيها فيم بلا وقد لقب أيضا أغير المؤمنين بعد ذلك أسامة بن زيد مولى رسول الله عليه وسلم الله عليه وسلم وعمر على جيس فيه أبو بسكر وعمر على الله عليه وسلم الله عليه وسلم المقد كان السحابة في ذلك السقر يدعونه أمير المؤمنين، ويروى أن عمر بن الحفالب كان إذا رأى أسامة بن زيد رضى الله عنه أمير المؤمنين تقول لى أمير المؤمنين تقول لى هذاك بأمير المؤمنين تقول لى هذاك بأمير المؤمنين تقول لى هذاك بأمير المؤمنين تقول لى هذات عليه وسلم هذا ؟ فيقول لا أزال أدعوك ما عشت بالأمير ، مات رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنت على أمير ، انظر الشوحات الريانية الملامة عمد بن علان السديق ج٧ صـ١٨٥٨ مده اين خكون ص ١٩٨٥ ، ١٩٥ (٢) مقدمه اين خكون ص ١٩٨٥ ، ١٩٥ (٢) مقدمه اين خكون ص ١٩٨٥ ، ١٩٥ (٢) مقدمه اين خكون ص ١٩٨٥ ، ١٩٥ (٢)

بادى. ذى بد. إلى أن المباحث المتصلة بموضوع رياسة الدولة لم تشتهر فىالبحوث الكلامية أو الفقيية بمياحث الخلافة أو إمارة المؤمنين وإنما اشتهرت بمباحث الإمامة ومع أن الخلافة وإمارة المؤمنين والإمامة كلها تشير إلى معنى واحد هو رياسة الدُّولة الإسلامية ، إلا أن هناك سبا أدى إلى شيوع تسمية المباحث المتصلة بهذا الموضوع بمباحث الإمامة هو كما قلنا سابقا إنّ الشيعة كانوا أول من بحث موضوع الإمامة المظمى ، وكما كانوا يسمون القائم بأمر السلين، الإمام ، سموا المباحث المتصلة بهذا المنصب عباحث الامامة فلما اشتبك معهم خصومهم في الجدل حول هذه السألة لم يجدوا مانعا من استعمال نفس مصطلحاتهم، وبخاصة وأن إمامة الصلاة تعتبر أرقى الوظائف الدينية ،فأصبح الحوار يدور بين الثبيعة وخصومهم بنفس اللغة التي ابتدعها الشبعة . وأصبح تقليدا سار عليه كل من تمرض لهذا الموضوع لا يجد ما يدعوه إلى تغييره(١). وأيعنا فإن لفظ الإمام قدورد فى القرآن الكريم والاحاديث الشريفة إذ سمى الله تعالى إبراهم وغيره إماما في قوله سبحانه : • وإذ ابثلي إبراهم ربه بكلمات فأتمين قال إني جاعلك للناس إماما ، (٢) وقوله سبحاته : . ووهبنا له السحق ويعقوب نافلة وكلا جعلنا صالحين وجعلناهم أنمه يهدون بأمرنا ٢٣٠٠. وسنسير إن شاء الله على ما درجو أعليه . ومخاصة وأن لفظى الإمام والإمامة يرحيان بوجوب أن يكون الرئيس الاعلى للدولة فى مقام القدوة والمانل الأعلى لسائر الأمة في الخضوع القانون الإسلامي وتقديسه وتطبيقه .

المعنى اللغوى لكلة د إمام ، :

· يقول الفيروز ابادى(٢) والإمام ما ائتم به من رئيس أو غيره . . والخيط

⁽١) راحم: النظريات السياسية الإسلاميه للدكتور عمد ضياء الدين الريس س١٠٧٠

^{... (}٧) سورة البقرة آية ١٧٤ (٣) سورة الأنبياء - آية ٢٧ ، ٧٧

⁽٤) القاموس المحيط - الجزء الرابع ص ٧٧

يمد على البناء فيبنى، والطريق ، وقيم الآمر المصلح له · والقرآن. والنبي صلى الله عليه وسلم · والخليفة ، وقائد الجند . وما يتعلمه الغلام كل يوم · وما امتثل عليه المثال، والدليل . والحادى الح.

وفى الصحاح(۱) ، والامام خشبه البناء التى يسوى عليها البناء . . والإمام الصقع من الأرض، والطريق، قال تعالى (وإنهما لمإمام مبين). والإمام الذي بقندى به .

ويقول إبن منظور (٢٠ : في مادة دأم ، : دا لأم بالفتح : القصد أمه أما إذا قصد - . وفي حديث كعب بن مالك : ثم يؤمر بأم الباب على أهل النار فلا يخرج منهم غم أبدا ، أى يقصد اليه فيسد عليهم ، وتيممت الصعيد النار فلا يخرج منهم غم أبدا ، أى يقصد اليه فيسد عليهم ، وتيممت الصعيد من ائتم بهقوم كانوا على الصراط المستقم أو كانوا صالين ... وعن ابن سيده : والإمام ما انتم به من رئيس وغيره والجمع أئمة ، وفي التنزيل العزيز : فقاتلوا أئمة الكفر ، أى قاتلوا رؤساء السكفر وقادتهم الدين صعفاؤهم تبع لهم . . وعن الجوهرى : الإمام الذي يقتدى به وجمعه أئمة ، ، وإمام كل شيء قيمه والمسلم له . والقرآن إمام المسلمين ، وسيدنا محمد رسول القه صلى ألف عليه وسلم إما الآئمة ، والحلية إمام الرعية ، وإمام الجند قائدهم ، وأكمت القوم في الصلاة إمامة ، واكتم به أى اقتدى به ، والإمام المثال قال النابغة :

أبوه قبله وأبو أبيسه بنوا بجد الحياة على إمام

. والإمام: الخيط الذي يمد على البناء فيبى عليه ويسوى عليه ساف البناء⁽⁷⁾ والحادى: إمام الإبل وإن كان وراءها لآنه الهادى لها . والإمام: الطريق وقوله عز وجل: وإنهما ليإمام مبين، أى يطريق يؤم أى

⁽١) تاج اللمة وصحاح المربية العلامة اسماعيل بن حماد الجوهري ج ٥ ص ١٨٦٥

⁽٢) لسأن الرب الحبلة الثاني عشر ص ٢٧ ... ٢٧

⁽٣) الساف في البناء : كل صف من اللبن ، يقال : ساف من البناء ،، وسافان ، وثلاثة آسف وهي المفوف .

يقصد فيتميز ، يعنى قوم لوط ، وأصحاب الآيكة . . والإمام . بمعنى القدام . وفلان يقرم القوم أي وفلان يقرم القوم أي يتقدمهم أخذ من الآمام . يقال فلان إمام القوم معناه هو المتقدم لهم، ويكون الإمام رئيسا كقولك إمام المسلمين ؛ يكون الكتاب قال الله تعالى : يوم ندعو كل أناس بإمامهم، ويكون الإمام الطريق الواضح قال الله تعالى : وإنهما لبإمام مبين ، وقال في د تاج العروس ، (1) : ووالإمام قيم الآمر المصلح له والامام القرآن لأنه يؤتم به والني صلى الله عليه وسلم إمام الأكمة والخليفة إمام الرعة ،

من كل ماسبق يتبين أن كلمه و إمام ، قد استعملت فى اللغة العربية لمعان ، القدوة ، والنقدم ، والهدايةوالإرشاد ،والشى. يكون نموذجا ،وللإنسان كون مثالا للاقتدا. به . ويكون فى موقف القيام بإصلاح الامور ورياسة الناس

والإمامة مصدر أم يقال فلان أم الناس إذا صار لهم إماماً يتبعونه فإذا كان الاتباع في الصلاة الاتباع في الصلاة الاتباع في الصلاة والآوامر والنواهي فهي المهامة العظمي أن رياسة الدولة ويجب أن يلاحظ أنهإذا ما أطلقت كلية والإمامة، لأحد من المسلمين فلا تحمل إلاعل الإمامة العظمي أما إذا كان المراد أن يوصف أحد بإمامة في فرع من فروع العلم أو غيره فلا بد من الإضافة فيقال مثلا: المخارى إمام الحديث وأبو حتيفة إمام الفقة، وفلان أم بني فلان .

وكم لا يجوز أن تستعمل الإمامة مطلقة إلا فى الرئيس الأعلى للدولة فكذلك المخلافة واماوة المؤمنين، وأما ما ورد من أنه قد سمى بالإمارة كل من ولاه الرسول صلى الله عليه وسلم جهة من الجبات أوسرية أوجيشا كبدالله بن جحش وأسامة بن زيد مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيمكن أن يقال إنهم إذا أطلقوا على هؤلاء إمارة المؤمنين فأل فى المؤمنين كانت للعبد أى المؤمنين الذين كانوا مع كل منهم لأن كلا منهم فى الواقع ليس أميرا لكل المؤمنين، بل أميرا

⁽١) للاملم اللنوى السيد عمد مرتضى الزيدى والحبلا الثامن ص ١٩٣

لبعضهم ، ولذا نجد عمر بن الحطاب رضى الله عنه يخاطب أسامة بن زيد قائلا :
السلام عليك أيها الأمير ولم يقل له : السلام عليمكم ياأمير المؤمنين و برد عليه
أسامه قائلا : غفر الله لك ياأمير المؤمنين تقول لى هذا ا فيقول عمر : لا أزال
أدعوك ماعشت بالأمير ، مات رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنت على أمير.
ومن ثم فإن العلامة ابن حزم يقول (١٠): ليس يجوز ألبتة أن يوقع اسم الإمامة
معلقا ولا أسم أمير المؤمنين إلا على القرشى المتولى لجميع أمور المؤمنين كلهم.
أو الواجب له ذلك و إن عصاه كثير من المؤمنين، وخرجوا عن الواجب عليهم
من طاعته والمفترض عليهم من يعنه ، فكانوا بذلك فئة باغية حلالا قنالهم
وحربهم، وكذلك لهم الخلافة بإطلاق لايجوز أيضا إلا لمن هذه صفته ،:

وبعد، فقد تبين ما سبق أن المسلين في فترات من الزمن مختلفة ، ولظروف. خاصة لقبوا رئيس الدولة بالقاب الحليفة وأمير المؤمنين والإمام، ولكن هل معنى هذا أن الرئيس الاعلى الدوله في الإسلام يحب أن يلقب باحد هذه الآلقاب حتى يصير هذا المنصب إسلاميا الاشك أن القائل بهذا يتمسف في الحمر على الأمور . إذ إن المهم في هذا الجمال أن يكون المسلمون ورئيسهم خاصمين لقانون الاسلام حتى يمكن أن يوصف النظام بأنه نظام إسلامي، بغض النظر عن الآلقاب التي يمكن أن تعلق على الرئيس، سواء أكان لقبه خليفة رسول اقد ، أو أمير المؤمنين ، أو إمامهم الأعظم ، فالإسلام لا يمى بالآلقاب وإنما يمنى عا وراء هذا اللقب من حقيقة النظام نفسه، فلو أن المسلين في أى عصر من المصور أطلقوا على رئيسهم أو أطلق هو على نفسه خليفة رسول اقد صلى الله عليه والقوانين الإسلامية ، كان هذا النظام في حقيقته نظاما غير إسلامي على الرغم من القب خليفة رسول اقد ، وإذا كان العكس هو الذي حدث فتضع المجتمع من القب خليفة رسول اقد ، وإذا كان العكس هو الذي حدث فتضع المجتمع من القب خليفة رسول اقد ، وإذا كان العكس هو الذي حدث فتضع المجتمع من القب خليفة رسول اقد ، وإذا كان العكس هو الذي حدث فتضع المجتمع من القب خليفة رسول اقد ، وإذا كان العكس هو الذي حدث فتضع المجتمع من القب خليفة رسول اقد ، وإذا كان العكس هو الذي حدث فتضع المجتمع من القب خليفة رسول اقد ، وإذا كان العكس هو الذي حدث فتضع المجتمع من القب خليفة رسول اقد ، وإذا كان العكس هو الذي حدث فتصع المجتمع من القب خليفة رسول اقد ، وإذا كان العكس هو الذي حدث فتصع المجتمع من القب خليفة رسول اقد ، وإذا كان العكس هو الذي حدث فتصع المجتمع من المحسود والقواني المحسود والقوانين الإسلام والقد ، وإذا كان العكس هو الذي حدث فتصع المجتمع من المحسود المحتمد والقواني النظام في حقيقته المحسود فتصع المحتمد والقواني النظام في القد والمحسود والقوانين والمحسود والقوانين المحسود والقواني المحسود والقواني القواني المحسود والقواني المحسود والقوانية والمحسود والقواني المحسود والقوانية والمحسود والقوانية

⁽١) التصل فى الملل والأهواء والنحل ـــ الجزء الرابع ص ٩٠ وقد نسبـابن حزم السكذب إلى من,طلق إمارة المؤمنين على غير المتولى لأمور أهل الإسلام كلهم.

ورثيسه خصوعا تاما للقوانين الإسلامية. ولم يطلق على هذا الرئيس لقب من القاب الحلافة أو إمارة المؤمنين أو الإمامة، بل أطلق عليه لقب آخر كرئيس الجمورية أو رئيس الدولة مثلا فإنه فى هذه الحال يكون نظام رياسة الدولة نظاما إسلاميا لايستطيع أحد أن يطمن فيه.

التماريف الاصطلاحية للإمامة العظمي، والتمريف المختار:

بعد أن فرغنا من توضيح المعانى اللغوية والملابسات التاريخية التي أحاطت بالقاب: الحلافة وإمارة المؤمنين والإمامة ، نشرع الآن في ذكر التعاريف الاصطلاحة للامامة العظمي.

تعریف.الماوردی لها :

يفهم من كلام الماوردى فى الأحكام السلطانية عن الإمامة العظمى أنها « خلافة النبوة فى حراسة الدين وسياسة ألدنيا ع⁽¹⁾ ويلاحظ أن هذا التعريف يشير إلى عدة أمور هامة:

الأول: أن رياسة الدولة الإسلامية هي في حقيقها نيابة عن الرسول الاعظم صلى الله عليه وسلم ، وهذا يشير إلى أن رئيس الدولة أو الإمام الاعظم يجب أن يكون المثل الاعلى لافراد الآمة في الالتزام الكامل بمبادى الإسلام. الثاني والثالث: ييان وظيفة الرئيس الأعلى الدولة الاسلامية وهي التي ناب فيها عن ألرسول صلى الله عليه وسلم وهي أولا: العمل على أن يظل الدين

 ⁽١) انظر الأحكام السلطانية ص ٣ حيث يقول الماوردى الإمامة موضوعة لحلافة النبوة فى حراسة الدين وسياسة الدنيا .

مصوناً من كل ما يسيء إليه ، ويلي ذلك العمل على أتخاد كافة الإجراءات التي تكفل المصالح الدنيوية لافراد الامة^(١) .

تعريف التفتازاني :

وقريب من تعريف الماوردى الإمامة العظمى تعريف التفتاز الى حيي قال (٢):
والإمامة رياسة علمة فى أمر الدين والدنيا خلافة من النبي صلى الله عليه وسلم
د إلا أنه يلاحظ أن تعريف التفتاز الى قد زاد فى النمريف كلنى درياسة
علمة، وفى هذه الزيادة ترضيع وتحديد لمين خلافة النبوة وألدنيا، فكذلك الإمام
عليه وسلم إنما كانت له الرياسة العامة فى أمر الدين والدنيا، فكذلك الإمام
الاضطم باعتباره نائبا عنه تكون له الرياسة العامة ، فالتفتاز انى فى الحقيقة
لم يأت بعنصر جديد زائد على العناصر التى يشملها تعريف الماوردى كاظن
معنى كلمة درياسة علمة " لأن الوظيفة التى وكلت إلى الدين التفتاز أن زان الإتيان
كانت موسومة بالعموم فخليفته كذلك، ويقول سعد الدين التفتاز أن زان الإتيان
العموم مثل القضاء والرياسة فى بعض النواحى وكذا رياسة من جعله الإمام
المهوم مثل القضاء والرياسة فى بعض النواحى وكذا رياسة من جعله الإمام

ويلاحظ أن النوة في الحقيقة غير داخلة في التمريف حتى يؤتى لإخراجها يهذا القيد لأن حقيقة النبوة أنها بعثة بشرع كما يعرف من تعريف العلماء المنبي إذ قالوا في تعريفه : د إنه إنسان أوحى إليه بشرع سواء أمر بتبليغه والدعوة

⁽١) النظريات السياسية : المصدر السابق س ١١٧

⁽٢) شرح السعد على القاصد كلاها لسمد الدين التفتاز أني ص ٢٠٠٠

⁽٣) الدَّكتور عجد صَياء الدين الريس فى مؤلفه : النظريات السياسية الإسلامية ص ١١٨ فقد الل : إلا أنه زاد (يتصد اقتتازانى) هنا كلة و الرياسة » ووصفها يأنها

إليه أم لا ، فإن أمر بذلك فهو نبى رسول وإلا فهو نبى غير وسول، (1) فالرياسة العامة فى الدين والدنيا تحصل النبى مترتبة على النبوة ، وبهذا لا تدخل النبوة فى التعريف(⁷⁾ .

تعریف الرازی :

وقد نقل سعد الدين الثفتازاني عن الرازى تعريفة للإمامة بأنها : رياسة عامة في الدين والدنيا لشخص من الأشخاص ، و وقال الإمام الرازى إن السب في إتيانه بقيد و لشخص من الأشخاص ، هو الاحتراز عن كل الأمه إذا عزلوا الإمام لفسقه ٢٦. قال التفتازاني : وكأنه أراد يكل الآمة أهل الحل والمقد ، واعتبر رياستهم على من عنام أو على كل من آحاد الآمة ، ونرى أنه يمكن أن يرد علي تعرف الرازى أن الاحتراز عن كل الآمة إذا عزلت الإمام لا نضل نضلة قد حصل بكلمتي و رياسة عامة ، لان الآمة إذا عزلت الإمام لا نضل ذلك صفتها رئيسة عامة ، وإنما تفعله قياما بو اجب الآمر بالمروف والنهى عن المنكر ، فالإتيان بقيد و لشخص من الأشخاص ، لا مبدر له في التعريف .

و عامة » وهــذا نِهد عنصرا جديدا على التعريف من تاحية التحديد
 و التانوني » .

⁽۱) انظر المسامرة السكال ابن أبي شريف فى شرح السابرة السكال ابن الحمام ص ۸۲ وفيها أيضاً : ﴿ وسوى البسن بين البي والرسول قتال ﴿ النبي والرسول : إنسان بيثه الله لتبليغ ما أوحى إليه فلا فرق ، وفد يخسى الرسول بمن له شريعة وكتاب أولى نسخ لبمض شريعة متقدمة على بعثته ﴾ ا هـ

 ⁽٧) انظر سلشية ابن عابدين الجزء الأول ص ١١٥ والسامر و السكال ابن أبي شريف في شرح المسايره السكال ابن الهام ص ١٤١ .

⁽٣) شرح السعد على المقاصد كلاها لسعد الدين التفتازاي ص ٢٠٠٠ ·

تعريف الإبجى:

عرفها عند الدين الإيجى بقوله: وخلافة الرسول فى إقامة الدين بحيث يجب اتباعه على كافه الآمة ، وبين السبب فى الإتيان بالقيد الآخير وهو قوله وبحيث يجب اتباعه على كافة الآمة، وأنه لإخراج من ينصبه الإمام الآعظم فى ناحية من النواحى كالقاضى مثلا ولإخراج الجتمد إذ لا يجب اتباعه على الآمة كافة، بل على من قلده خاصة (1). وهو سفا يشير إلى أن الحلافة عن الرسول صلى اقد عليه وسلم فى الحداية ونشر الدين ليست قاصرة على الإمام الأعظم. بل إن كلا من القاضى والمجتهد له الحلافة عن الرسول صلى اقد عليه وسلم غير أن كلا من القاضى والمجتهد له الحلافة الإمام الأعظم، وخلافة القاضى والجتهد خلافة الماسيول والعموم المتحقق فى جانب خلافة الإمام (2).

ويلاحظ أن الإيمى لم يتعرض فى تعريفه للإمامة لسياسة الدنيا فلمله يقصد أن الدين الإسلامى بسمومه وشموله بأحكامه كانة أنواع السلوك الإنسانى إنما تنصوى تحته سياسات الدنيا .

تعريف صاحب البحر الزخار:

وعرفها صاحب البحر الزخار بقوله : دوالإمامة رياسة عامة الشخص عُصوص بحسكم الشرع لبس فوقها يد دا⁷⁷. وقوله دليس فوقها يد، لإخراج

 ⁽۱) انظر الواتف أستد الدين الإمجى بشرحه السيد الشريف الجرجادى ج ٨ من ١٩٤٥.

⁽٢) افظر النظريات السياسية الإسلامية ص ١٩٩.

 ⁽٣) البحر الرخار الجامع لذاهب علماء الأمصار الأحمد بن يحى بن الرتفى ج ٥ ص ١٩٧٤.

القاضى والإمارة على ناحية خاصة ، فهو يساوى قول بعض المعرفين : بحيث يجب اتباعه على كافة الأمة . .

تعريف عبد الجبار بن أحمد المعتزل:

كلام قاضى الفضاة عبد الجبار بن أحمد في دشرح الأصول الخسة ، فيد أن الإمامة العظمي هي الولاية على الأمة والتصرف في أمورهم على وجه لا يكون فوق يد صاحبها يد(١) وهو قريب من تعريف صاحب البحر الرخار السابق .

تعريفا الكيال بن الحيام والحصكفي :

أما الكمال ابن الحمام فقد عرف الإمامة العظمى بقراء في كتابه والمسايرة ، هي استحقاق تصرف عام على المسلمين ، (() وهو نفس تعريف صاحب و الدر المختار ، إذ يقول : واستحقاق تصرف عام على الآنام ، (() إلا أن في أحد التعريفين و على الحقاق، ووفي الآخر و على الآنام ، أي على الحقاق، وهو يفيد معنى أعم من كلة و المسلمين ، الموجودة في تعريف ابن الحمام ، وكأنه يشير إلى أن طاعة رئيس الدولة أو إمام المسلمين ليست واجبة فقط على المسلمين وإنحا تجب أيضاً على غير المسلمين وإنحا في العرف الإسلامي بالذميين .

⁽١) انظر شرح الأسول الحسة لقاض القداء عبد الجار بن أحمد س ٧٥٠ حيث يقول عن الإمام في التحرع إنه و اسم لمن له الولامة على الأمة والتصرف في أمورهم على وجه لا يكون فوق بده بد ٠٠

⁽٢) انظر : المسامرة المكال ابن أبي شريف في شوح المسايرة المكال ابن الحمام

ص ۱۵۱۰ (۳) انظر رد الحتار (حلمية ان عابدين) على الدار المتار العصكني ج ۱ ص ۵۱۱ •

ويطل الكمال بن أبي شريف عدول الكمال بن الهمام عن الإنيان بكلمة الرياسة أو هي الرياسة أو هي الرياسة أو هي المريف كنيره ممن قال فيها إنها رياسة عامة النم أو هي خلافة النبوة النم على عدوله عن ذلك بقوله (٢٠) : و ولما كانت الرياسة والحلافة عند التحقيق ليمنا إلا استحقاق التصرف ، إذ معنى نصب أهل الحل والمقد الإمام ليس إلا إثبات هذا الاستحقاق له ، عبر المصنف بالاستحقاق ، .

ويمكن أن نقول: إن الذين عبروا في تعريفها بخلافة النبوة إنما أشاروا بهذا إلى سند هذه الرياسة المستحقة وهو النيابة عن رسول افقصلي اقتحليه وسلم وهو ما ليس موجودا في تعريف السكل بن الهام والحصكفي السابقين. قالرياسة العامة أو التصرف العام لا يستحقه الإمام في الحقيقة إلا بناء على نيابته عن الرسول على الله عليه وسلم ، ولا يستحقه بهمة أهل الحل والمقد لله ، بل إن يبعة أدل الحل والمقد لله ، بل إن يبعة أدل وسياسة الدنيا، وإذا ما ثبت له هذه النيابة يشتمقتضاها وهو استحقاق التصرف على العمل على المسلمين ، كافي حالة الوكيل الذي أنابه موكله في التصرف في أمور في الأمور التي أنابه فيها ، فالنيابة عن الرسول صلى الله عليه وسلم هي السند في الأمور التي أنابه فيها ، فالنيابة عن الرسول صلى الله عليه وسلم هي السند هو يمة أهل الحل والمقد أو غير ذلك _ كا يرى بعض العلماء _ من سأمر الطرق هو يمة أهل الحل والمقد أو غير ذلك _ كا يرى بعض العلماء _ من سأمر الطرق النعاد الرياسة .

فإذا ما عرف الإمامة العظمى بأنها . استحقاق تصرف عام على المسلمين ، أو رعلى الآنام ، كان هـذا التعريف خاليا عن سندهـذا الاستحقاق بعكس

⁽١) السامرة السكال بن أبي شريف في شرح السايرة السكال بن الهسام ص ١٤١٠

التعريف الذي يذكر فيه و خلافه النبوة ، ولهذا فإن تعريف الكمال بن الهام وتعريف الحكال بن الهام وتعريف الحكال بن الهام علمات المستحق لا يخرج من جعله الإمام نائبا عنه نيابة مطلقة ، لانه يمكن أن يقال فيه إنه استحق تصرفا عاما على المسلمين ، مع أنه ليس بالإمام بل هو نائب للإمام ، ويمكن أن يحترز عنه بإضافة قيد التعريف هو و نيابة عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، ففي هذه الحال لا يدخل في هذا التعريف لأن السند في استحقاق نائب الإمام التصرف العام هو نيابته عن الني صلى الله عليه وسلم ، الكن السند في استحقاق الإمام التصرف العام هو نيابته عن الني صلى الله عليه وسلم .

ولهذا أيضا فإن تعريف أبى الحسن الماوردى وتعريف سعدالدين التفتازال السابقين هما التعريفان اللذان ترتضيما للإمامة العظمي .

موقف العلماء من نصب رئيس الدولة

غيد :

تبين ما سبق أن الإمامة العظمى هى فى حقيقتها رياسة المدولة الإسلامية التي تفضع القانون الإسلامى . وتسير على هديه فى تنظيم مصالح الآمة، فى الدين والدنيا ، إذ لا معنى لكونها إيابة عن الرسول صلى اقد عليه وسلم إلا أنها ملتزمة بالحط الواضع الذى رسمه لها صاحب الرسالة الأعظم عليه المصلاة والسلام . مبلغا عن اقد تبارك وتعالى فهى ليست حكومة تسير وفق قانون هى حكومة تنوب عن الرسول صلى اقد عليه وسلم ، ولما كانت رياسة الرسول هى حكومة تنوب عن الرسول صلى اقد عليه وسلم ، ولما كانت رياسة الرسول ليان حكم الله فى كل أنواع السلوك الإنسانى ، سواه منها ما يتعلق بالدين على الدين ، والسير فى مياستها الدنيوية على الهدى الواضح الذى يينته الشريعة الذي اء وذاك أن الحلق سكا كا يقول ابن خلدون — ليس المقصود بهم دنياه فقط فإنها كلها عبث و باطل ، إذ غايتها الموت والفناه ، واقد يقول : « أشميتم الما خقول : « أشميتم أما خلقتاكم عبدًا ، ²¹ كالقصود بهم إلى السعادة فى أما خلقتاكم عبدًا ، ²¹ كالقصود بهم إلى السعادة فى أما خلقتاكم عبدًا ، ²¹ كالقصود بهم إلى السعادة فى أما خلقتاكم عبدًا ، ²¹ كالقصود بهم إلى السعادة فى أخرتهم و مواط أفة الذى له ما فى السهاوات وما فى الأرض، ²⁷).

فَهَٰد إِذِنَ حَقِقَة الإمامة العظمى كَا يَنْهَا علماء المسلمين، فَهَى لِيست ملكية، لآن الملك يستمد في تسيير أمور المملكة على أحكام كثيرا ما تكون جائرة عن الحق ، وهدفه في القالب أن تظل قبضته مسيطرة على أنحاء علكته غير نظر إلى ما قد يشوب حكمه من قهر وقفلب، والإمامة العظمى ليس فيها هذا المعنى من قريب أو بعيد وإنما هي تسير بأحكام من الشارع الحكيم ، تبين ما

⁽١) سورة المؤمنون آية ١١٥٠.

⁽٢) سورة الشورى ــ آنة ٥٣ وانظر : مقدمة ابن خلدون ص ١٥٩ .

يهب اتباعه فى سلوك الأفراد بعضهم مع بعض ، وفى علاقاتهم جمما بالحتى تبارك وتعالى ، وهى كذلك ليست رياسة اقتضتهاضرورة اجتاع الناس فقط، يخضعون فى ظلها لقواعد تنظم سلوكهم بجسب المصلحة السياسية التى تقول بالمنفعة عليهم وحدهم ، لأن قانونا كهذا هو كما يقول ابن خلدون (١) نظر بغير رو الله ، ومن لم يجمل الله له نورا فا له من نور ، (١) لأن الشارع أعلم بمسالح الكافة فيا هو مغيب عنهم من أمور آخرتهم، وأعمال البشر كلها عائمة عليم فى ممادهم من ملك أو غيره ، قال صلى القاعليه وسلم: « إنما هى أعمالكم ترد عليكم، وأحكام السياسة إنما تطلع على مصالح الدنيا فقط ، « يعلمون ظاهر ا من الحياة الدنيا ، (٢) .

ُ فإذا ما وضع هذا ، فإننا تتعرض بعد ذلك لبيان آراء علماء الإسلام ، فيا إذا كان يجب أن تقام هذه الرياسة أو لا يجب ذلك فنقول :

الآراء إجالا

اختلف علماء الآمة الإسلامية فى نصب الإمام الأعظم أو رئيس الدولة، هل يجب أو لا يجب ، على أربعة مذاهب :

المذهب الأول: يرى وجوب نصب الإمام مطلقا، أى سواء أكان ذلك في حال الأمن والاستقرار أم حال ظهور الفتن والاضطرابات.

المذهب الثاني: برى عدم وجوب نصبة مطلقا .

المذهب التالث: يرى وجوب نسبه فى حال الفتن والاضطر أبات ، ولا برى وجوب ذلك فى حال الأمن والاستقرار .

المذهب الرابع : يرى عكس ما يراه المذهب السابق ، أي أنه يجب نصبه

⁽١) منسة ان خلون ص ١٥٩٠

⁽٢) سورة النُور ـــــ آية ٤٠ .

 ⁽۳) سورة الروم — آية ٧ .

ف حال الامن و لا يرى وجوب ذلك في حال ظهور الفتن .

وسنتعرض لذكر هذه المذاهب . وذكر أصحابها بالتفصيل مستدلين لـكل مذهب منها بالادلة التي استدلوا بها على دعواهم ، ثم نناقش مايمكن مناقشته منها. و نرجع في النهاية ما نراه مستحقا للترجيع .

القائلون بوجوب نصب رئيس للدولة ، وتحقيق رأى أبي بكر الاصم :

القائلون بوجوب نصب الرئيس الأعلى للدولة ثم الجمهور الأكثر من علماء الأمة . إذ هو رأى أهل السنة جميعا ، ورأى المرجئة جميعا (١) ، وأكثر المعتزلة (٢) والحوارج عدا النجدات منهم(٢) ، ورأى الشيعة جميعا(١) . إلا أتنا بحب أن ننه إلى عدة أمور هامة :

الأثمر الأول:

أن هؤلاء مع انفاقهم جميعا على القول بوجوب نصب الإمام مطلقا أى فى كل حال سواء أكانت حال أمن وعدم اضطراب وفتنة ، أم حال اضطراب

⁽١) المرجئة جماعة من السلمين كانت ترى أنه لا بضر مع الإيمان معصية ، كا لا ينفع مع السكتر طاعة وترى تأخير حكم مرتسكب السكيرة إلى يوم القيامة ، فلا نحكم عليه بأنه من أهل الجنة أو من أهل النار ، اطفر : الملل والنحل للشهر ستانى بهامش الفصل فى الملل والأهراء والنحل لا بن حزم الجزء الأول ص ١٨٦ وما بعدها .

⁽٣) المنزلة: فرفة مشهورة من فرق المسلمين ، ترى أن كلام الله حادث ورى أن الله سبحانه وتعالى لا يرى بالأبصار فى الدار الآخرة وأن العبد يخلق أنساله الاختيارية خبرها وشرها وأن الله سبحانه لا يضل إلا الصلاح والحير ، وأن الحسن والقبيم يحب معرفتها بالمثل . انظر المسلل والنحل الشهر ستانى الجزء الأول ص ٥٣ وما سدها .

⁽٣) النجدات : هم اتباع نجده بن عويمر .

 ⁽٤) انظر النصل فى المسلل والأهواء والنمل لابن حزم ج ٤ ص ٨٧ وانظر :
 عصل أنسكار المتقدمين والمتأخرين للرازى ص ١٧٦٠ .

وقتنة ، إلا أنهم قد اختلفوا في العلريق الذي أدى الى الوجوب هل هو الشرع أم العقل ، فأهل السنة قالوا : إن الأدلة السمعية هي التي دلت على وجوب نصب الإمام ولا مدخل للمقل في ذلك ، انطلاقا من المبدأ الذي يلتزمون به وهو أن الا حكام إنما تؤخذ من الشرع، ولأن الإمام مقصوديه .. كما قال المساوردي. (١٠): القيام بأمور شرعية كإقامة الحدود ، واستيفاء الحقوق ، وقدكان يجوز , أَيْ فِي العَقِلِ ، الاستغناء عنها مأن لا يراد التعبديها . فبأن يجوز الاستغناء عما لا راد إلا لها أولى. . وأما الزيدية وأكثر المعتزلة ، والإسماعيلية ، والاثنا عشرية فقد قالوا إن العقل هو الذي دل على وجوب نصب الإمام . وكثير من المعتزلة كالجاحظ والسكمي وأنى الحسين البصرى قالوا : إن العقل دل عليه في الابتداء ، ثم أيده الشرع وأظهره(٢) .

ثم القائلون بأن العقل هو الذي دلعلي وجوب نصب الإمام ينقسمون- من حيث نوجه الوجوب _ هل يتوجه إلى الناس أم يتوجه إلى الله سبحانه . ينقسمون في ذلك الى فريقين : فريق يرى أن الوجوب يتوجه الى الناس بمعنى أنه يجب على الناس أن ينصبوا رئيسًا لهم . ووجهة نظرهم في ذلك أن نصب الرئيس يتعشمن دفع العثور عن النفس ولا شك أن دفع العثور واجب عقلاء وهذا قياس منطق من الشكل الا ول ينتج أن : نصب آلر ثيس واجب عقلا . والقائلون بهذا هم أبو الحسين البصرى من المعتولة ومن قدمائهم الجاحظ ، وأبو الحسين الخياط ، وأبو القاسم الكعبي . (٢)

⁽١) أدب الدنيا والدين للماوردي ص ٥٠ :

⁽٢) انظر : شرح العمام على شرح سعد الدين التقتاز أنى على العقائد السفية ص ١٣٨ وانظر منهاج آليقين لأويس وظ بن عمد شرح أدب الدنيا والدين الماوردي س ۲۳۲ -

 ⁽٣) وهؤلاء قالوا بالوجوب بالمثل بمنى أن نصب الإمام وجب بدليل عقلى ابتداء والشرع أيده وأظهره - انظر : منهاج البقين لأويسروةا بن شحد ص ٢٣٣ ·

وانظر شرح العصام على شرح سمد الدين التنتاذأنى وعلى النقائد النسفية ص ١٣٨ وانظر البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الامصار لاحمد بن محيي بن الرضى جـ ٥ . 475 UP

وأما الفريق الآخر فيرى أن الوجوب هنا ليس على الحلق بل على الحالق جل وعلا وهؤ لاء أيضا ينقسمون الى ثلاث فرق :

هُ وَقَةَ تَرَى أَنْ مَعْرَفَةَ أَقَهُ لاَسْبِيلِ إليها إلا بَتَعْلَيمِ الرسول والإمام ، فوجب على أفه تعالى أن لا يخلى العالم عن الإمام المصوم عن الحظأ. الذى يقوم بإرشاد الحلق الى معرفة أفه تعالى . والقائلون جذا هم طائفة الاسماعيلية من الشيعة .

وَلَمَا الفرقة الثانية من الجاعة القاتلة بأن ألوجوب على الله تعالى فقد قالت: إن معرفة الله سبحانه لاتتوقف على الإمام الممصوم، بل يجمب عليه سجانه و تعالى نصب الإمام المصوم ليردى وظيفتين هامتين للأمة هما: أن يكون حافظا للدين من أن يلحقه زيادة أو نقصان، وأن يكون لطفا فأداء الواجبات المقلية، والاجتناب عن القبائح المقلية والقائلون جدا هم طائفة الإثرى ضرية من الشيعة.

والفرقة الثالثة من القاتلين بوجوب نصب الإمام على الحالق سبحانه و تعالى وهم بعض قدماء الشيعة يرون أنه يجب على اقه ذلك ليعلم الإمام الناس أحوال الإغذية والادوية ، ويعرفهم السموم المهلكة والحرف والصناعات (٢٠).

الامر الثانى :

أن الحوارج كانوا فى بده أمرهم يرون أنه لا حاجة الى نصب الإمام ثم رجعوا عن رأيهم هذا عند ما أمروا عليهم عبد الله بن وهب الراسي^(۲۷)، ولمل هذا يفسر ما يوجد فى بعض المؤلفات أحيانا من ذكر الحوارج مطلقا بين الفائلين بعدم وجوب نصب الإمام^(۲) وإنما الواقع أن الحوارج لم يكونوا كلهم (1) انظر كتاب الاربين فى أصول الدين للامام خو الدين الراذى ص

^{. £4}A — £43

⁽٢) انظر شرح نهج البلاغة لاين أبي الحديد = ٢ - س ٣٠٨٠

⁽٣) من ذلك مثلاما ذكره الإمام غر الدين الرازى المتوفى سنة ٩٠٩ه فى كتابه: الأرسين فى أصول الدين فى الصحية رقم ١٧٩ من قوله : « وأما الذين لم يتولوا بوجومها لهم الحوارج ، والأصم » وما ذكرة عضد الدين الإنجى من قوله « وقالت الحوارج لا يجب » ، انظر : الموالف أستد الدين الإنجى شرحه السيد الشرف المحرف المبد الشرف الحرف المحرف المحرف

_ بعد ما أمروا عليهم عبد اقد بن وهب الراسي _ من القاتلين بعدم وجوب نصب الإمام بل القاتل منهم بذلك ثم النجدات فقط .

الأمر الثالث:

أن الجاهير التي قالت إن معرفة وجوب نصب الإمام ليس لها طرق الا الشرع قد بينت أن مرادها بالرجوبهنا هو الرجوب الكفائى لا الوجوب الميني بمعى أنه يجب على الآمة أن تنصب إماما لحراسة الدين وسياسة الدنيا الوجوب متوجه إلى جميع أهل الحل والمقد والصالحين لتولى هذا الرجوب متوجه إلى جميع أهل الحل والمقد والصالحين لتولى هذا المنصب ، فإذا ما قام بعض أهل الحل والمقد الصالحين لتولى هذا المنابع الما إذا لم يقم أحد بهذا الواجب فإن أهل الحل والمقد جميما آثمون وليس مأتم غيره من باق الآمة الذي لا تتوافر فهم صفات أهل الحل والمقد ، فالسقد ، فليس مراد الجاهيرهنا بالوجوب الواجب الدين لا تتوافر فهم صفات أهل الحل والمقد ، فرد من أفراد الآمة أن شرب إواجب الدين لا تتمام قال القاضى أبو يعلى ٢٠) : دوهى فرص على الكفاية غاطب بها طائفتان من الناس :

إحداهما : أهل الاجتهاد حتى يختاروا .

والثانية: من يُوجد فيه شرائط الإمامة حتى ينتصب أحدهم للإمامة وذكر المساوردى مثل ذلك ، ثم قال⁽⁷⁾ وليس على من عدا هذين الفريفين من الأمة فى تأخين الإمامة حرج ولا مأثم .

ويَقُولُ الإمام النَّووى في الْروضة. تولى الإمامة فرض كفاية ، فإن لم يكن من يصلح إلا واحد تعين عليه ولزمه طلبها إن لم يبتدئوه ء^(١).

(١) سنين إن شاء الله في مبحث أهل الحل والمقد المدد الذي تنمقد الإمامة به

(٣) القاضى أبو يعلى عمد بن الحسين الفراء الحنيلي في الاحكام السلطانية ص ٣

(w) الاحكام السلطانية للماوردي ض ٤ -

 (٤) روسة الطالبين وعمدة المتنبئ للامام النووى مخطوط بمسكنية الأدهر من الورغة رقم ٣٠٠٧ .

الأمر الرأبع: ``

أن الغالبية من العلماء الذين تعرضوا المكتابة فى مباحث الإمامة العظمى قد نقلوا عن أبي بكر الآصم (١) أنه كان يقول بعدم وجوب نصب الإمام ، ولم نجد فيا اطلعنا عليه من المراجع الكثيرة ما يشير إلى غير ذلك ، سوى ما قاله قاصى القضاة عبد الحبار بن أحد ٢٠٠ من أن شيخه أبا على الحبائي (٣) قد حكى عن الآصم أنه قال : ولو أنصف الناس بعضهم بعضا وزال التظالم ، وما يوجب إقامة الحد ، لاستغنى الناس عن الإمام ، ثم قال : والمعلوم من حال الناس خلاف ذلك ، فإذن علم من قوله أن إقامة الإمام واجب ، ٢٠٠ وسوى بعض مؤ لفات لا تبلغ حد الكثرة تروى عن الآصم أنه كان يرى وجوب . نصب الإمام على الآمة في حال وقوع الفتنة فقط ولا يجب عليها نصبه في حال الآمر. (٩٠) .

⁽۱) هو أبو بكر عبد الرحمن بن كسيان الاسم من كبار المسرف المعاصر بن للرشد والمسأمون، اشتغل والقفه، والتفسير، والحكام، وحاز الشهرة في كل منها. (۲) كان عبد الجباز بن أحمد شيخ المسرف في عصر ، وهو صاحب كتاب والمنبئ » الوسوعة السكيري في علم السكلام توفي في سنة 10ع هـ ٢٠١٥م ، انظر الأعلام الزركلي ج ع ص ٢٩

⁽٣) هو أبر على محمد بن عبد الوهاب بن سلام للمروف بالجيائى ، أحد اعمة الممثرة بالجيائى ، أحد اعمة الممثرة بالممثرة بالممثرة بالممثرة بالممثرة بالممثرة الممثرة الممثرة الممثرة الممثرة الممثرة الممثرة الممثرة الممثرة الممثرة بالممثرة بالمم

 ⁽٤) انظر الننى فى أبواب التوحيد والمدل . أملاء القاضى عبد الجبار بن أحمد الجزء المتم المشرين ، النسم الأول فى الإمامة ص ٨٨ .

⁽٥) انظر مثلا : شرح السعد على القاصد ، كلاها لسعد الدين التفتاز الى ٥٠٠٠ وانظر الأرسين في أصول الدين للامام غر الدين عمد بن عمر الرازى ص ٤٧٧ وانظر المواقف المصد الدين الإيجى بشرحه السيد الشريف الجرجانى ج ٨ ص ٣٤٥ وانظر : البحر الزخار لاحمد ابن عمي بن المرتضى ج ٥ ص ٣٧٤

و إزاء هذا النضارب بين ما يحكيه أبو على الجبائى قولا للاُصم وتفسير عبد الجبار له بأنه يؤدى إلى القول بالوجوب. وبين مايحكيه غير أبى على الجباق رأيا للاُصم غير ذلك نرى أن البحث فى هذا يجب أن يتناول فقطين :

> الأولى : هي مدى صحة نقل أبي على الجبائي قول الأصم . الثانية : فهم قول الأصم على الوجه الذي ينبغي أن يُعهم عليه .

قاما الأولى ، وهي مدى صحة قتل أبي على الجبائي قول الأصم ، فترى أنه لا يمكن الترجيح بين صحته وعدم صحته ، إلا بثبوت قتل آخر يحكي قولا أنه لا يمكن الترجيح بين صحته وعدم صحته ، إلا بثبوت قتل آخر يحكي قولا للاصم غير هذا ، فإذا ما ثبت النقل الآخر ، وبالاطلاع على ما وقع بايدينا من مصادر لم نجد من العلماء من يحكي نص قول الاصم ، غير ما حكاه عنه أبو على الجبائي . أو قريبا منه 10 با نجده ـ في الغالب . يحكون عن الأصم رأيه لا نص قوله فتارة يقولون - وهذا هو الاحم الأغلب ـ يعلن أي حال سواه في ذلك حال ظهور الفتن وحال الأمن, وتارة نجده يحكون عنه أي حال سواه في ذلك حال ظهور الفتن وحال الأمن, وتارة نجده يحكون عنه أنه كان يرى عدم الوجوب في حال الامن وأما عند ظهور الفتن فيجب على أنه كان يرى عدم الوجوب في حال الامن وأما عند ظهور الفتن فيجب على

⁽١) مثلا محكى أبو عبد الله الترطب عن الأصم أنه قال : « إن الامة من أهاوا حجم وجهادهم وتناصفوا نما بينهم ، و ذلوا الحق من أعسهم ، وقسوا الننائم والميء والصدقات على أهلها ، وأقاموا الحدود على من وحبت عليه أجزأهم ذلك ، ولا يجب عليم أن ينمبوا إماما يتولى ذلك » ، انظر الحامعلاحكام القرآن لأبى عبد الله الترطب الجزء الاول ص ٣٧٩ ،

ومحكى أبو الحسن الاشمرى عن الأصم أنه قال : « لو تسكاف الناس عن النظالم لا ستنموا عن الإمام » انظر : مقالات الإسلامين ح ٢ ص ١٣٣٠ ·

ويَقُولُ أَبُو مُنصُورُ عبد القاهر البندَّادى : ﴿ إِنَ الأَمْمُ زَعْمُ أَنَ النَاسُ لُو كَفُوا عن التظالم لا ستننوا عن الإمام ﴾ انظر : أصول الدين ص ٢٧١ ·

الآمة نصبه ، فإذن لا مفر من التسليم بأن ما نقله أبو على الجبائى عن الأصم هو فعلاما قاله ويؤيد ذلك أمران :

الأول: أننا لم نجد من العلماء من طمن في أن هذا كلام الاصم.

الثانى : أن أبا على الجبائى معتزلى ينقل عن معتزلى ، والأفراد المنتسبون إلى الفرقة الواحدة ثم أولى الناس بقبول نقل بعضهم عن البعض الاخر .

وإذا ما غلب على ظننا أن يكون ما نقله أبو على الجبائى عن الأصم هو فعلا ما قاله فيجب أن ننتقل بعد ذلك نقلة أخرى _ وهو ما يتصل بالنقطة الثانية في هذه المسألة _ فننظر في هذا القول هل يؤدى فهمه إلى استخلاص رأى يقول بعدم وجوب نصب الإمام مطلقا ، أى سواء أكان ذلك حال الأمن أم حال ظهور الفتن أو يؤدى إلى عدم وجوب نصب الامام في حال الأمن ووجوب نصبه في حال الفتن ؟ أو يؤدى إلى وجوب نصبه في كل حال أي سواء أكان ذلك في حال الأمن أم في حال الفتن ؟ ثلاثة احتهالات لا يخرج فهم قول الأصم عن أن يؤدى إلى واحد منها ، فلنحاول استخلاص الرأى من نص القول المروى عنه كا حكاه أبو على الجبائي .

الرأى عندى أن قول أبى بكر الأصم يؤدى إلى وقوف مع القائلين بوجوب نصب الإمام مطلقا ، ولبيان ذلك نقول :

إن الآصم قد علق استغناء الناس عن الإمام على زوال التظالم فيا ينهم، وزوال التظالم بين الناس عال عادة ، والمملق على عال محال ، فانتنجة أن استغناء الناس عن الإمام محال عادة . أما التعليق فى كلام الآصم فظاهر لا نعقال كاحكى عنه أبر على الجبائى : دلو أفصف الناس بعضهم بعضا وزال التظالم، وما يوجب إقامة الحد، لاستغنى الناس عن الإمام ، ولو ـ كا يقول النحويون حرف امتناع لامتناع . ومعناه هنا أن استغناء الناس عن الإمام يمتنع إذا استغناء الناس عن الإمام يمتنع إذا استغناء وال التظالم فيا ينهم .

وأما أن زوال التظالم محال عادة فن أدل الدلائل عليه ما هو مشاهد من حال الناس فى كافة الاعصر، إذ العادة الجارية فيهم هى ظلبهم بعضهم بعضه، وإذا ما وضح هذا فقد أدى كلام الاصم إلى أن الاستفناء عن الإمام محال عادة ، أى أن فصب الإمام ضرورة لا بدمنها ، وإذا كان الامر كذلك وأن العلة فى كو نه ضرورة هى عدم كف الناس عن الظلم ، أى وقوعه منهم ، وكان متمالظلم واجبا ، وقصب الإمام وسيلة إلى منع الناس من الظلم . أدى هذا فى المآل إلى فصب الإمام واجب، لان وسيلة الواجب واجبة .

ثم إنه يجب أن يلاحظ أن هذا يؤدى إلى القول بالوجوب مطلقا ، أى سواه فى ذلك حال الآمن وحال وقوع الفتن بين الناس ، لآن ما أدى إلى وجوب نصب الإمام هى وجود التظالم بين الناس ، ولا شك فى أن هذا التظالم واقع بينهم فى حالى الآمن والفتنة ، فلا يؤدى كلام الآصم إلى وجوب نصب الإمام فى حال الفتنة فقط كما حكى عنه ذلك بعض العلماء، بل إلى وجوب نصب فى كل حال .

ويغلب على الظن أن الذين نقلوا عنده ذلك خطروا إلى أنه على استغناء الناس عن الإمام على كف الناس عن النظالم ، وكأنهم حصروا وقوع التظالم يين الناس في حال ظهور الفتن، أى كأنهم يرون أن التظالم يحصل عند ظهورالفتن فإذا ما اتتفت الفتنة فلا تظالم بين الناس ، وهذا غير مسلم إذ إنه حتى في العصر المنالك الذي لا يمكن أن ترقى للى متله البشرية في أي عصر من المصور ، وهو عصر الرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم ، كانت بعض المظالم تقع بين الناس فترفع إليه للنظر والحكم فيها ، ولا يمكن أن يقول قاتل : إن عصره صلى الله عليه وسلم كان عصره صلى الته عليه وسلم كان عصره صلى الته

فالنتيجة التي يجب أن نصل اليها من كل ما سبق هي أن أبا بكر الأصم لا يفف مع القائلين بعدم وجوب نصب الإمام مطلقاً ، ولامعالقائلين بوجوب نصبه في حال الفتن فقط، بل قوله يجعلنا منتقد أنه يقف مع الجاهير الكيرة من (- حرياسة الدوة) علماء الآمة الذين يقولون بوجوب نصب الرئيس الأعلى الدولة فى كل حال والدين ذكر ناهم سابقا .

الداهين على مذهب الوجوب

لما كان وجوب نصب الإمام قد قال به جمهور الآمة الإسلامية من أهل السنة وغيره كما يبينا ، ولما كان أهل السنة قد استدلوا على دعواهم بيراهين غير البراهين التي استدل بها غيرهم ، ولما كان ثمة جماعة من القاتلين بوجوب نصب الإمام ترى أن الوجوب هنا ليس متوجها إلى الحلق ، بل متوجه إلى الحالق بحل وحلا ، كان لزاما علينا أن نبين أدلة كل جماعة من الجماعات القائلة بوجوب نصب الإمام كل على حدة ، حتى تظهر وجهة نظر المكل واضحة جلية إذا هذا المنصب الحماير .

وسنيين أولا أدلة.أهل السنة القاتلين بأنه يجب شرعا على الأمة أن تنصب إماما ، ثم تتبع ذلك بذكر الاعتراضات التي وردت على براهين أهل السنة وإجاباتهم عليها ، ثم نذكر ما استدل به القاتلون بوجوب نصب الإمام على الآمة ققلا ، وما أجاب به أهل السنة على هذا الاستدلال ثم بعد ذلك تتكلم عن شبه القاتلين بوجوب نصب الإمام على الله جل وعلا ، وما أجاب به أهل السنة على شبهم ، ثم شبه من يرون عدم وجوب نصب الإمام مطلقا، ورد أهل السنة على شبهم ، ثم شبه من يرون الفصيل بين حالى الأمن والفتنة ، وردنا عليم حتى نصل في النهاية إلى ترجيح ما تراه .

البرهان الأول من براهين أهل السنة : الإجماع

من أقرى البراهين عند أهل السنة ومن وافقهم فى مذهبهم على وجوب نصب الإمام شرعا ــ بل هو أقراها على الاطلاق ــ إجماع الأمة الإسلامية

على أنه يجب نصب رئيس أعلى للدولة ، وذلك أنه قد أجمم الصحابة رضى الله عنهم على وجوب نصب رئيس لهم يخلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فى رَعاية أمور الآمة . في القيام بحراسة الدين وسياسة الدنيا ، فقاسوا باختيارُ أبي بكر رضياته عنه خليفة لرسولاته صلىاته عليه وسلم في سقيفة بني ساعدة (١١ بعد نقاش وحوار حاد بين المهاجرين والأنصار، انتهى آحر الأمر باقتناح الانصار بأن الرياسة العليا يجب أن تكون في قريش، ووافقوا على اختيار أبى بكر خليفة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفي اليوم النالي حاز هذا -الاجراء الذي اتحذه الجتمعون في السقيفة مو افقة باقي الصحابة الذين لم يكونوا حاضرى هذا الاجتماع، ثم إن الصحابة وإن كانوا قد اختلفوا بادى. الأمر : في تعيين شخص الإمام إلا أن هذا لا يقدح في اتفاقهم جميعاً على وجوب نصبه(٢). وكان أبو بكر رضي الله عنه قد خطب في الناس عقب موت رسول الله صلى الله عليه وسلم وقبل مبايعته خليفة قائلا : أيها الناس : من كان يعبد محمدا غَانِ محمداً قد مأت، ومن كان يعبد الله فإن الله حبى لا يموت ، وما محمد إلارسول قد خلت من قبله الرسل أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم . الآية . ثم قال: وإن عداً قد مضى لسنيله ولابد لهذا الأمر من قائم يقوم به ، فانظروا وهانوا آراكم رحمكم الله ، فناداه الناس من كل جانب : صدقت يا أبا كر ، ولسانا نصبح وننظر في هذا الأمر ونختار من يقوم به ، ولم يوجد من السحالة من يقول إن هذا الامر يصلح من غير قائم يقوم به(٢٠) .

 ⁽١) سقيقة بنى ساعدة مكان اجتاع الأنصار النظر فى الشئون العامة ، وبنو ساعدة هم بطن من الحزرج ، وكسقيقة بنى ساعدة بالمدينه دار الندوة فى مكه ، كانتا ها مكان مجتمع فيه الهيتسمون النشاور فى الأمور الهامة .

⁽٧) المواقف لعضد الدين الايجي شرحه السيد الشريف الحرجاني ج ٨ ص٣٤٥

 ⁽٣) نهاية الإقدام للشهرستاني ص ٤٧٩ وشرح السعد على المقاصد ، كلاها لحسمد الدين الثلثار أني ص ٣٠٠٠.

قال الشهرستان (1): و ولما قربت وفاة أبى بكر وضى الله عنه فقالوا تشاوروا في هذا الأمر ، ثم وصف عمر بصفاته وعبد إليه و استقر الآمر عليه. وما دار في قلبه ولا في قلب أحد أن يجوز خور الآرض عن إمام ، ولما قربت وفاة عمر رضى الله عنه جعل الآمر شورى بين ستة ، وكان الاتفاق على عثمان رضى الله عنه ، فعل ذلك كله على أن الصحابة رضوان الله عليم وهم الصدر الآول كانوا على بكرة أبهم متفقين على أنه لابد من إمام ، ثم يقول: فذلك الإجماع على هذا الوجه دليل وقام على وجوب الإمامة » .

البرهان الثانى: نصب الإمام فيه دفع الضرر المظنون:

قالوا إن في نصب الإمام دفعاً للضرر المظنون بعدم نصبه ، ودفع الضرر المظنون واجب إجماعا، فالنتيجة أن نصب الإمام واجب ، فاما بيان أن نصب الإمام فيه دفع ضرر مظنون فإن الناس لا يستعليمون العيش منفردين ، لأن الإسام فيه دفع ضرر مظنون فإن الناس لا يستعليمون الحياة إلا مجتمعين وهم كما قال العلماء ، مع اختلاف كان الناس لا يستعليمون الحياة إلا مجتمعين وهم كما قال العلماء ، مع اختلاف ذلك إلى التنازع والتواثب ، وربما أدى إلى هلاكهم جيماً ، ويشهد له التجربة والفتن القائمة عند موت الولاة إلى نصب آخر ، يحيث لو تمادى لعطلت الممايش ، وصار كل أحد مشغولا يحفظ ماله ونفسه تحت قائم سيفه ، وذلك يؤدى إلى رفع الدين ، وهلاك جميع المسلمين ، فني نصب الإمام دفع مضرة لا يتصور أعظم منها ه (٧٠).

⁽١) نهاية الإقدام ش ٧٩٤ ، ٨٥٠ .

 ⁽٧) المواقف أمضد الدين الإيجى بشرحه السيد الشريف الجوجاتى ج ٨
 س ٣٤٩٠.

ويقول سعد الدين النقتازاني(): . به رعا يجرى مثل هـذا فها بين الحيوانات العجم ، كالنحل لها عظم يقوم مقام الرئيس ينتظم أمرها به ما دام فيها . وإذا هلك انتشرت الآفراد انتشار الجراد وشاع فيها بينها الهلاك والفساد. .

وأما أن دفع الضرر واجب فهذا متمق عليه «ين العقلاء . سواء فى ذلك من يقول بالحسن والقبح العقليين ومن يسكرهما. فأما من يقول بالحسن والقبح العقليين فإنه يقول إن ذلك معلوم فى بداهة العقول ، وأما من بسكرهما فيقول إن ذلك ثابت بإجماع العلماء .

ونرى العلماء بعد أن يقرروا الدليل هكذا يجيبون على ما يمكن أن يمترص به معترض فيقول المعترض : إنكم تقولون إن نصب الإمام فيه دفع الضرر المظنون، ونحن نقول : بل في نصب الإمام ضرر مظنون وهو مننى بقوله صلى إلله عليه وسلم ، لا ضرر ولا ضرار ، وبيان أن في نصب الإمام أضراراً من ثلاثة أوجه :

الأول : أن الإنسان إذا ولى غيره عليه فى الأمور التى بهتدى[ليها والأمور التى لا يهتدى إليها فيه من الإضرار ما هو ظاهر .

الثانى : أن بعض الناس قد يستنكفون عن تولية غيرهم عليهم كاهى عادة الناس وكما حدث فى الأعصر السابقة ، وهذا يتردى إلى التنازع وحدوث الفتن بين أفراد الآمة.

الثالث : بما أن الإمام معرض للخطأ فيمكر. أن يحدث منه الفسق بل يمكن أن يحدث منه الكفر ، فإن لم تقم الآمة بعزله أضر بها بفسقه وكفره . وإن عول أدى ذلك إلى تهيج الفتن والاضطرابات .

⁽١) شرح السعد على المقاصد ، كلاها لسعد الدين التنتاز ألى ص ٢٠١٠

فذا هو ما يمكن أن يعترص به المعترض على هذا الدليل، ويجيبون عليه بأن الإضرار اللازم من ترك نصب الإمام أكثر بكثير من الإضرار الحاصل من نصبه ولذلك يقال: ستون سنة من إمام جائر أصلح من ليلة بلا سلطان (۱۱) ولا شك أن دفع الضرر الاعظم واجب فنصب الإمام واجب (٢) يقول فنح الدين الرازى بجبيا على احتال أن هذه الاضرار وأمثالها قد تحصل (٢): ولا تزاع في أن هذه الحنورات قد تحصل، لكن كل عاقل يعلم أنه إذا قو بلت المفاسد الحاصلة من عدم الرئيس المطاع بالمفاسد الحاصلة من وجوده. فالمفاسد الحاصلة من عدم أزيد بكثير من المفاسد الحاصلة من وجوده. وعند وقوع التعارض تكون العبرة بالرجحان فإن ترك الحير الكثير الاجل الشيل شركثير».

البرهان الثالث: نصب الإمام لا يتم الواجب إلا به :

من المعلوم أن الشارع تبارك وتعالى أمر بإقامة الحدود على مستحقبا، وتجهير الجيوش للعجاد، وسد الثغور وحفظ بيضة الإسلام (٤)، وذلك لا يقوم به فرد أو أفراد وإنما يقوم به سلطة، عليا لها من الإمكانات الواسعة وحق الطاعة على بحموع الأمة ولها من قدرة التوجيه ما يسينها على تنفيذ هذه الواجات ، وهذه السلطة العلمي قبا يستطاع القيام بكل هذه الواجبات ، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، فنصب الإمام واجب، ولهذا يقول. هما حب المقائد النسفية (٤) مثيراً إلى هذا الدليل : « والمسلون لا بد لهم من

⁽١) السياسه الشرعية في إصلاح الراعي والرعية لابن تيمية ص ١٩٦٦

 ⁽٧) الواقف لعقد الدين إالا يحى جرحه السيد الشريف الجرجان ج ٨ص ٣٤٧٠
 (٣) الاربين في أصول الدين الرازى ص ٤٧٨ .

⁽٤) يبضة القوم: وسطهم، ويبضة القوم: ساحتهم، وبيضة الإسلام أى جماعة.

⁽ه) أُسرِح سند الدين التعتازاني طي العائد النسفية أنجم الدين النسفي ص ١٠٨٠٠

إمام يقوم بتنفيذ أحكامهم وإقامة حدودهم ، وسد ثنورع وتيميز جيوشهم ، وأخذ صدقاتهم ، وقبر المتغلة والمتلصصة وقطاع الطريق ، وإقامة الجمع والآعياد ، وقطع المنازعات الواقعة بين العباد وقبول الشهادات القائمة على الحقوق ، وترويج الصغار والصغائر الذينلا أو لياء لهم وقسمة النئائم ،ويضيم التفتاز أنى : ونحو ذلك من الأمور التى لا يتولاها آحاد الآمة ، .

ويقول ابن تيمية^(١) مملاكون ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين : • ولأن اقه تعالى أوجب الآمر بالمعروف والنهى عن المشكر ولا يتم ذلك إلا بقوة وإمارة ، وكذلك سائر ما أوجبه من الجهاد والعدل. وإقامة الحج والجمع والاعياد ونصر المظاوم ، وإقامة الحدود لا تتم إلا بالقوة والإمارة ، .

ويقول أيضاً ابن حزم (٢): « وقد علمنا جغرورة العقل وبدبهته أن قبام الناس بما أرجبه الله تعالى من الاحكام عليهم في الاعوال والجنايات والدماه. والنكاح والطلاق ، وسائر الاحكام كلها ، ومنع المظالم، وإنصاف انظلوم واخذ القصاص على تباعد أقطارهم وشواغلهم واختلاف آرائهم وامتناع من تحمرى في كل ذلك متنع غير ممكن ، إذ قد يريد واحد أو جماعة أن يحكم عليهم إما لانهاترى في اجتمادها إنسان ويريد آخر أو جماعة أخرى أن لا يحكم عليهم إما لانهاترى في اجتمادها خلاف ما رأى هؤلاه. وإماخلاقا مجرداً عليهم، وهذا الذي لا بدمته ضرورة، وهذا مشاهد في البلاد التي لارئيس لها ، فإنه لا يقام هناك حكم حتى ولاحد، حتى قد ذهب الدين في أكثرها ، فلا تصح إقادة الدين إلا بالإسناد إلى واحد أو إلى أكثر من واحد ،

وأما حجة الإسلام الغزالى فقد بين عند عرضه لهذا الدليل أن الفوز بسمادة الآخرة متوقف على أداء الواجبات الدينية كاملة ، وأداؤها كاملة

⁽١) السياسة الشرعبة في إصلاح الراعي والرعبة ص ١٦٥ .

⁽٧) الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ج ٤ -- ض ٨٧

متوقف على وجود نظام دنيوى مستقر يأمن فيه المرء على نفسه وماله ومسكنه وطمامه ، ولا ينحقق ذلك إلا بسلطان مطاع من كافة أفر اد الآمة ، فإذن بان أن الفوز بسعادة الآخرة متوقف على وجود الإمام .

فأما أن الفوز بسمادة الآخرة متوقف على أداء الواجبات الدينية كاملة فهذا ما لا يتصور فيه الخلاف ، وأما أن أدامها كاملة متوقف على وجود النظام الدنيوي المستقر فقد بين ذلك الغزالي قائلان : « نظام الدين بالمعرفة والسادة لا يتوصل إليهما إلا بصحة البدن وبقاء الحياة ، وسلامة قدر الحاجات من الكسوة والمسكن والاقوات والامن ... ولعمرى من أصبح آمنا في سربه(٢) معافى فى بدنه وله قوت يومه ، فكَانَّمَا حيزت له الدنيا بحذافيرَها ، وليس يأمن الإنسان على روحه وبدنه وماله ، ومسكنه ، وقوته في جميع الأحوال ، بل في بعضها ، فلا ينتظم الدين إلا بتحقيق الأمن على هذه المهمآت الضرورية ، وإلا فن كان جميع أوقائه مستغرقا بحراسة نفسه من سيوف الظلمة ، وطلب قوته من وجوه الغلبة ، متى يتفرع للعلم والعمل وهما وسيلتاه إلىسمادة الآخرة؟ فإذن بان أن نظام الدنيا أعني أنَّ مقادير الحاجة شرط لنظام الدين، وأما أن النظام الدنيوى الذي يأمن فيه المرء على نفسه وماله لا ينتظم إلا يسلطان مطاع فقد بين الغزالي أن عا يشهد له ما يحدث في أوقات الفتن عند موت السلاطين والأثمة ويقول : . وأن ذلك لو دام ولم يتدارك بنصب سلطان آخر مطاع، دام الهرج، وعم السيف، وشمل القحط وهلكت المواشي ، وبطلت الصناعات ، وكان كل من غلب سلب ، ولم يتفرغ أحد العبادة والعلم إن يق حيا ، والأكثرون يهلكون تحت ظلال السيوف ، ولهذا قيل : الدينوالسلطان توأمان ، ولهذا قيل : الدين أس والسلطان حارس ، وما لا أس له فهدوم

⁽١) الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي ص ١٠٥ و ١٠٩

 ⁽٧) السرب بكسر السين الشددة : النفس ، وأما السرب بنتح السين المشددة فهي الطريق .

وما لا حارس له فضائع ، وعلى الجلة لا يتمارى العاقل في أن الخلق على الحتلاف طبقاتهم ، وما هم عليه من تشتت الأهواء وتباين الآراء لو خلوا وآراه هم ولم يكن لهم رأى مطاع يجمع شتاتهم ، لهلكوا من عند آخرهم . وهذا داء لا علاج له إلا بسلطان قاهر مطاع يجمع شتات الآراء ، ثم يقول : د فبان أن السلطان ضرورى فى نظام الدنيا ، ونظام الدنيا ضرورى فى نظام الدنيا ، ونظام الدنيا صورى فى قطام طبعا وكان وجوب الإمام من ضروريات الشرع الذي لا سبيل إلى تركم ، .

البرهان الرابع :

إن الصحابة بادروا بنصب إمام قبل قيامهم بدفر الرسول صلى الله عليه وسلم وذلك أن الصحابة قد اجتمعوا فى سقيفة بنى ساعدة لاختيار من يخلف الرسول صلى الله عليه وسلم ، واتهى اجتهاعهم إلى اختيار أبى بكر رضى الله عنه وكان ذلك عقب موت رسول الله صلى الله عليه وسلم وقبل أن يقوموا بدفنه ما يدل على أنهم اعتبروا نصب الإمام أهم الواجبات وإلا لما رضوا بتأخير دفن الرسول الاعظم صلى الله عليه وسلم وتقديم نصب الإمام عليه 100.

مناقشة أدلة أهل السنة

أولا :

على الرغم من أن الإجاع يعتبر أقوى دليل من الأدلة التي استدل بها أهل السنة ومن وافقهم فيا يرونه من وجوب نصب الرئيس على الآمة شرعا ، إلا أننا تجد البعض قد أثار الجدل حول هذا الدليل ، محاولا إيجاد احتمال

⁽١) شرح السمد على القاصد ، كلاها لسمد الدين التنتازان ص ٢٠٠ ، وانظر أيضًا المسام،ة السكال بن أبي شرج في شرح المسامرة السكال بن الهمام ص ١٤٢

أن يكون الصحابة قد بادروا بنصب الإمام عند موت كل رئيس ، نظرا إل ظرف خاص اقتضى مبادرتهم هذه فيقول صاحب كتاب الشاف(١)، إن ذلك يدل إن كان دالا على حسن إقامة الإمام وجواز نصبه، ولا يدل على وجوب ذلك فى كل عصر وزمان . لأنه لا يمتنع أن يكون العاقدون لأنى بكر ، والمجتمعون الشورى ، إنما بادروا إلى ما بادروا إليه وحرصوا عليه ، لأن الحال اقتصته ، ولأنه غلب فى ظنونهم أن إهمال المقد فيه فساد وانتشار . وليس فيمن يخالف فى وجوب الإمامة على كل حال من ينفى حسنها ويدفع أن يقتضى بمض الآحوال الفرع إليها ، ثم يصل صاحب كتاب الشافى فى النهاية إلى دعوى أن هذا يؤدى إلى: ، أن الإمامة يجوز أن يستمنى عنه في بعض الآحوال التى تغلب فى الظن ان الناس فها يزمون الصلاح والسدادى الأكثر، وإن كان غير مستغن عنه فى الأحوال التى تغلب فى الظن أن الفساد يقم عند إهمال نصبه ، .

هذا، ويجب أن يلاحظ أتنا لم نجد فيها رجعنا إليه من المسادر الكثيرة من يحاول التشكيك في إجماع الصحابة على وجوب نصب الإمام عن يعتد بآرائهم سوى ما نقلنا، هنا عن السيد المرتضى، وسوى ما نذهب إليه النجدات من عدم حدوث إجماع من الصحابة أصلا، وسنناقش إن شاء اقد ادعاء النجدات هذا في محله ، عند مناقشة أدلة القائلين بعدم وجوب نصب الإمام مطلقا، وجهنا الآن أن نوضع الدافع للمرتضى على إثارته احتال أن تكون مبادرات الصحابة بنصب إمام جديد عند موت كل إمام لحال خاصة اقتصت ذلك منهم، ثم نرد على هذا الاحتال ألذى أثاره المرتضى .

ويجب أن نعلم أن مسلك السيد المرتضى فى التشكيك فيها تفيده مبادرات الصحابة بنصب رئيس جديد عند موت كل رئيس، من وجوب نصب الرئيس فى كل حال، منسجم مع ما يعتقده المرتضى بصفته أحد مشاهير علماء الشيعة

^{&#}x27; (١) انظر كتاب الشافى قى الإمامة والنقض طى كتاب المننى القاضى عبد الحبار ابن أحمد تأليف السيد المرتضىص ٧٠ طبع حجر والمؤلف من كباراً ثمّ الشيمة الإمامية

الامامية ولا يتصور منه إلا أن يشكك في إجماع الصحابة على وجوب نصب الرئيس، لأن الإمامية إذا اعتبرت ما فعله الصحابة إجماعا على وجوب نصب الرئيس لأدى ذلك إلى هدم أس من أسس ما يدينون به ، وهو أن الإمامة لبست كما يعتقد جماهير الأمة الإسلامية متروكة لاختيار الآمة . وإنما تكون بنص من صاحب الشرع صلى الله عليه وسلم على من يليه ، ومن يليه ينص على من بمده وهكذا ، كل سابق ينص على اللاحق . ومن المعلوم أن الاعتراف بإجماع الصحابة على وجوب نصب الإمام يستلزم الاعتراف بما أجموا عليه متصلاً بهذ الوجوب، ومما يتصل بإجماعهم على وجوب نصب الإمام إجماعهم على اختبار أنى بكر خليفة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم إجماعهم على أُخْسَار عمر بُعده، ثم على عثمان ، ثم على على رضى الله عنهم ، والإمامية لا يعترفون بأحقية أن بكر وعر وعبان في الحلافة ، وإنما الآحق في نظرهم هو على بن أبي طالب بناء على نص يدعونه على إمامته ، وهكذا نرى أنهم لا بد وأن ينكروا أن ثمة إجماعا حصل من الصحابة على وجوب نصب الإمام ، وأن يفسروا فعل الصحابة ومسارعتهم بنصب الإمام بأنه يجوز أن يكون قد اقتضى ذلك ظرف خاص ، والظرف الحاص الداعي إلى اتخاذ إجراء مدين ، لا يعطى حق ادعاء اتخاذ هذا الإجراء في كل الظروف .

هدا فى رأينا هو تفسير اتجاء السيد المرتضى فى التشكيك فى إهاع الصحابة على وجوب نصب الإمام ، وأما الرد على ما يدعيه من احتال أن يكونوا قد قاموا بنصب كل إمام لظرف خاص ، ولحاجة دعتهم إلى ذلك . ولأنه غلب فى ظنونهم أنهم إن لم يقوموا بنصب إمام لأدى ذلك إلى انشاد الفتنة والفساد، فنقول ردا على هذا بأن الظاهر من فعل الصحابة ، من إقامتهم إماما جديدا عند موت كل إمام ، وتكرر ذلك منهم فى أحوال عديدة ، أن ذلك لوجود الداعى فى كل حال إلى إقامة هذا الإمام ، وإذا ما ادعى مدع أن نصبهم الإمام يجوز أن يكون لداع خاص وظرف اقتضى ذلك منهم فذلك خلاف الظاهر ولا يمكن أن تصبهم الإمام فى كل

الاحوال التي قاموا بنصبه فيها كان لحاجة خاصة ، اقتضت ذلك منهم ، ولا دليل على هذه الحاجة الحاصة ، بل إننا لنقول: إن الحاجة قائمة والداعى مرجود في كل حين إلى أن ينصب المسلون إماما لهم كما قال الشهرستاني (١٠) . ويفغظ بيضتهم ، ويحرشهم ، ويحبم ، ويحبم ، ويحبم موشم ويقم عدودهم ، ويحبح كون إليه في خصوماتهم ومنا كحاتهم ، ورب عي أمرر الجمع والأعياد ، وينصف المظلوم وينتصف من الظالم ، وينصب القضاة والولاة في كل ناحية ، ويحب القراء والنحاة إلى كل طرف ، بل إن السيد المرتضى نفسه قد قال في مكان آخر من كتابه المشار إليه ما بشير إلى اعتراف بوجود الحاجة الدائمة إلى نصب الأمام في كل حين و انظر إلى قو له (١٠) . والا تتماد كثير من الظلم والبعم وانساط أيديم ، وقوة سلطانهم ، وتفع كثير من الظلم والبعى ، وعنف أكثر ما يحرى عند نقدهم من الفساد والا تتشار ، وكل ذلك يبين أن الرياسة دخلا في الدين قويا ، وكيف يدفع وتكثيرها لفعل الواجبات ، ثم تقول نحن: أليس كل ما ذكره يستبر حاجة وتكثيرها لفعل الواجبات ، ثم تقول نحن: أليس كل ما ذكره يستبر حاجة الى نصب الإمام ؟ .

ثانيا:

اعترض البعض على استدلال أهل السنة بكون الشاع أمر بإقامة الحدود كقطع السراق، وجلد الزناة، وإقامتها من واجبات الإمام دون سائر الناس، غدل ذلك على وجوب نصب الإمام للقيام جذا الواجب، لأن مالايتم الواجب إلا به فهو واجب. اعترض عليم في هذا بأن أمر الشارع بإقامة الحدود، إما أن يكون مشروطا بوجود الإمام، أو غير مشروط بوجوده، فإن كان

⁽١) نهاية الإقدام للشهر ستأنى ض ٤٧٨ .

⁽٣) انظر الشافى فى الإمامة والنقض على كنتاب للننى للقاضى عبد الجبار بن أحمد قلسد للرنضي صفحة .

غير مشروط بوجود الإمام فالآمر ظاهر ، وإن كان مشروطا بوجود الإمام ، لم يكن الآمر فيهذه الحال مطلقا ، بل مقيداً فلا يستلزم وجوب وجود الإمام ، كالآمر بالزكاة لمالك النصاب ، والآمر بالحج لواجد الزاد والراحلة ، فالشرع لم يطلب التوصل إلى ملك النصاب ، ولا تحصيل الزاد والراحلة حتى تجب الزكاة والحج ، فكذلك لا يجب نصب الإمام ليجب عليه إقامة الحدود (١٠٠

وأجابوا على ذلك بأنه يوجد فرق بين تقيد الوجوب ، وتقيد الواجب، في مسألة الحدود، الوجوب مطلق أى لم يقيد . ولم يشترط بوجود الإمام، والواجب أى المأمور به متوقف على الإمام ، كوجوب الصلاة المشروطة بالطهارة . وأما في الزكاة فالوجوب مشروط يحصول النصاب ، فإذا انتنى حصول النصاب فلا وجوب(٢٠).

: 25

استدل بعض أهل السنة على وجوب نصب الإمام ، كما سبق بأن الصحابة بادروا بنصب الإمام ، وتركوا أهم الواجبات ، وهو القيام بدفن الرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم ، ولنا على هذا ملاحظة وهي :

أن الكثيرين من المسلمين كانوا يرون تأخير النظر في أمر الحلافة إلى صباح اليوم التالى ، فني دنهاية الإقدام (٣) أن أبا بكر خطب الناس عقب موت رسول الله عليه وسلم ، وقبل مبايمته خليفة فرسول الله : . وأيها الناس ، من كان يعبد محمد أ فإن هدا قد مات ، ومن كان يعبد الله فإن الله حيى لا يحوت ، وقالا هذه الآية : . وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل ، الآية ، ثم قال : . وإن محمداً قد مصنى لسيله ، ولا بد لهذا الأمر من قائم يقوم به ،

⁽١) انظر شرح السعد على للقاصد كلاها لسعد الدين التنتازاني صفحة ٢٠٠٠

٣٠١ وأنظر : الشافي في الإمامة للسبد الرتضي صفحة ١٦

⁽٢) انظر : شرح النمد على القاصد صفحة ٢٠١

⁽٣) نهاية الإقدام الشهر ستأنى صفحة ٢٩٩

. فانظروا وهاتوا آرامكم رحمكم الله ، فناداه الناس من كل جانب : صدقت يا أبا بكر ، ولكنا نصبح وتنظر في هذا الأمر ، ونختار من يقوم به ، ، فهذا يدل على أن غالب المسلمين لم يكونوا يرون التعجيل في هذا اليوم بأختيار من يقوم بالامر، والتعيير بحملة فناداه الناس من كل جانب يدل على أن المنادين بالتأخير لم يكونوا قلة ، وإلا لمساكلن النداء من كل جانب، وهذا يدل على أن الحاجة الدينية لم تكن ملحة إلى درجة أن يترك رسول الله صلى الله عليه وسلم مسجى في فرأشه ، وينظر في اختيار من يقوم بالأمر بعده ، وإلا لما نادي الناسُ من كل جانب أبا بكر أن يصبر إلى الصباح، وهنا قد يرد سؤال هو: إذا لم تكن الحاجة الدينية ماسة إلى اختيار خليفة لرسول الله صلى الله عليه وسلم قبل القيام بدفته ، فا الذي يمكن به تبرير ما تم فعلا في سقيفة بني ساعدة من أُختيار أنى بكر خليفة لرسول الله قبل أن يتم دفنه صلى الله عليه وسلم، .والإجابة على هذا هي أنه كما قلنا سابقا أن الكاثرة من المسلمين كأنت ترًى تأخير اختيار الخليفة بعد رسول أقه صلى أفه عليه وسلم ، وقد بدأ أهل بيت رسول الله وعلى رأسهم على بن أبي طالب رضى الله عنه في تجييز رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو تمهيد لدَّفن جسده الشريف ، وكان أبو بكر موجودا حينتذ في دار رسول الله ، وبينها الحال هكذا إذ يحدث ما يمكن أن يؤدى إلى تصدع وحدة المسلمين . إذ بينها أبو بكر في دار رسول الله صلى الله عليه وسلم. وعلى بن أبي طالب دائب في تجييز رسول الله ، يسارع الأنصار إلى الاجتماع . في سقيفة بني ساعدة بتحريض من سعد بن عبادة - كم تفيد الظواهر حينئذ -لاختيار خليفة لرسول الله صلى الله عليه وسلم بدون أن يعلم كبار المهاجرين بذلك . فلما يعلم عمر بذلك مصادفة يسارع إلى أن بكر ، لآنه الذي تتجه إليه الميون في هذا الظرف الذي يمكن أن يحدّث فيه للسلمين مالا تحمد عقباه ، يقول الطبري(١) : و أنى عمر الحبر ، فأقبل إلى منزل النبي صلى الله عليه وسلم ، فأرسل إلى أنى بكر وأبو بكر في الدار ، وعلى بن أبي طألب عليه السلام دائب في جهاز رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأرسل إلى أبي بكر أن اخرج إلى ،

⁽۱) تاریخ الطبری ج۴ صفحة ۲۱۹

فأرسل إليه: إفي مشتغل، فأرسل إليه إنه قد حدث أمر لا بد ال من حضوره فنرج إليه فقال: أما علت أن الانصار قد اجتمعت في سقيفة بني ساعدة منزج إليه فقال: أما علت أن الانصار قد اجتمعت في سقيفة بني ساعدة ريدون أن يولوا هذا الامر سعد بن عبادة . وأحسنهم مقالة من يقول: منا أمير ومن قريش أمير ، فضيا معرعين نحوهم ، فلقيا أبا عبينة بن الجراح صلى الله عليه وسلم لم يكن مقصوداً بادى، ذى بدء من أجل اختيار خليفة من بعده ، وإنما كان لائه قد جد من الاحداث ما يستحق سرعة حضور كبار من بعده ، وإنما كان لائه قد جد من الاحداث ما يستحق سرعة حضور كبار الراجب أن يقل الصحابة دفن رسول أقد من أجل القيام باختيار خليفة لو أينا التحرك إلى اجتباع السقيفة في أول الامر شاملا للهاجرين والانصار، ولكن لم يحدث ذلك وإنما الذي حدث هو ما يناه من إسراع الانصار للاجتباع حتى يستطيعوا أن يسبقوا ما يمكن أن يفعله المهاجرين ، ولو لم يكن هستذا هو غرضهم لرأيناهم قد أخطروا المهاجرين عاهم عليه عا ذمون النفاور جمياً مهاجرين وأنصارا فيمن برشحونه لهذا المنصب الخطير ، وكان كبار المهاجرين أراء ما حدث من الانصار بين أمرين:

إما أن يكون موقفهم سلبيا فيتركونهم يختادون من يختادونه منهم لتولى رياسة المسلمين، وهو ما ينافى ما يرمنون به ، من أنه لا يضلح هذا الأمر إلا لواحد من المهاجرين ، ومن قويش بالفات ، كما صرح بذلك أبو بكر ودال عليه فى حو اره معهم فى اجتماع السقيفة . وإما أن يخالفوه فى ذلك فتحل الفتنة ويتشر الفساد ، فى الوقت الذى لا زال فيه الإسلام غضاً كما يصلب عوده بعد حتى يتحمل هذه الخلافات ، ولذلك يقول عربن الحطاب رضى الله عنه ، مطلا مسارعته ومن معه إلى مبايعة أبى بكر بعد وصولهم إلى اجتماع عنه ، مطلا مسارعته ومن معه إلى مبايعة أبى بكر بعد وصولهم إلى اجتماع الانصار فى سقيفة بنى ساعدة ، ومحاورته وأبى بكر لهم : د خشيئا إن فارتغا القوم ولم تمكن يعة أن بعد يما ما لا نرضى ،

وإما أن تخالفهم فيكون فساد(١) .

وبعد، فصفرة القول أن الصحابة أجموا على وجوب نصب خليفة لرسول الله على وسلم، ولكنهم لم يتعجلوا — مختارين — تعيين شخص الحليفة بعد رسول الله ، وإنما كانت نية غالب الناس تأخير ذلك إلى الصباح، فلما أسر عالاً نصار بالاجتماع في سقيقة بني ساعدة ، وبلغ ذلك كبار المهاجرين مصادفة كان لابد من الإسراع في عملية اختيار الإمام ، حتى لا يحصل ما لا يرضاه المهاجرون، لا لا جل أن نصب الإمام أوجب من دفن رسول الله ولذلك نجد على ابر أبي طالب — وهو من هو بين قادة المسلمين — يستفرغ جهده في ذلك الوقت لتجهيز رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يخرج لالتقاه بالناس التشاور فيمن يخلف رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يقول اللهرسناني (٢)، د وعلى كرم الله وجه كان مشغولا في وقت البيمة بمواراته رسول الله صلى الله ملي الم غرج إليم ، ورسول الله صلى الله ملي الم غرج إليم ، ورسول الله صلى الله ملي الم غرة عليه وسلم ، يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يقول رسول الله صلى الله ملي الم غرة عليه وسلم ، عرونا على مفارقته ، لم يخرج إليم ، .

وحتى نكون منصفين يجب أن نذكر أن البعض من أهل السنة عند تعرضه للاستدلال بهذا الدليل ، لم يذكر أن الصحابة قد تركو ا. دفن رسول أقة صلى الله عليه وسلم من أجل انتخاب رئيس للمسلمين ، وإنما قال إنهم قامو المنصب الإمام وتركوا واجبات أخرى ، قال العلامة ، محمد بن محمد للإدوى ٢٦٠ : « إن الصحابة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ورضى عنهم ، المتغلوا بتمين الإمام وقدموه على سائر الفرائيس ، لولا أنه فريضة لما قدموه على سائر الفرائيس ، لولا أنه فريضة لما قدموه على سائر الفرائيس ، وهي تقال الكفار والكسب ، وغير ذلك » .

⁽١) البداية والنهاية لمهاد الدين أبي القداء ج ٨ صحة ١٤٦

^{: (}٢) نهاية الإقدام صفحة ٨٩٤

⁽٣) أصول أله بن لأبي اليسر عمد بن عمد بن عبد السكريم البزدوي صحة ١٨٦

و بعد ، فيمكن تعديل هذا الدليل كما صاغه العلامة محمد بن محمد البزدوى . و بهذا يكون سالما عن الملاحظة التي ذكر ناها .

دليل القائلين بأن وجوب نصب الرئيس جاء من ناحية العقل

نصب الرئيس فيه دفع للضرر المظنون ، ودفع الضرر المظنون واجب عقلا

يجب أن يلاحظ أن أهل السنة قد استدلوا بهذا الدليل - الذي نحن بصدد الآن - على وجوب نصب الإمام شرعا - واستدل به الزيدية وأكثر الممترلة(١) على وجوب نصب الإمام عقلا، فكلا الفريقين قد استدل به على دعواه، إلا أنهما قد اختلفا في تحديد مصدر الوجوب في المقدمة الثانية من الدليل، هل هو النقل كما يقول الزيدية وأكثر الممترلة، أو هو الشرع كما يقول أهل السنة، وفي النهاية نجد أن المقل والشرع لا يتعارضان، وإنما هو خلاف بين فريقين من كبار مفكري الإسلام في إذا كان العقل يستقل بإدراك أحكام الله، أم أنه لابد من ورود الشرع حتى نعرف الأحكام عن طريقه، وهو خلاف مشهور عرضت له كتب الكلام وكتب أصول عن طريقه ، وهو خلاف مشهور عرضت له كتب الكلام وكتب أصول

⁽۱) اثريدية وأكتر المترزة هم الذين قالوا إن ضب الإمام واجب بدليل عقلي انظر: شرح السمام طي شرح سمد الدين التنازائي على المتائد النسفية ص انظر: شرح السمام طي شرح سمد الدين التنازائي على مذا ، وليس غريا اتماق الريدية مع المنزلة في مذهبم العلى إذا إن الزيدية هم أتباع الإمام زيد بن على بن أبي طالب ، وزيد هذا قد تتلذ على واصل بن عطاء زعيم المنزلة، وأخذ الأصول عته ، والملك أنخذ الزيدية كلهم الاعترال مذها . انظر: الله والنحل الشهر ستاني سد الجزء الأول - صمحة ٢٣

المترالة قالوا: إن في نصب الإمام دفعاً الضرر المظنون، وهذه مقدمة سبق أن وضبعناها عند الاستدلال لأهل السنة ، ثم يذكرون مقدمة أخرى يرتبونها على المقدمة السابقة ، وهي أن دفع الضرر يحكم العقل بوجوبه ، سوام أكان ذلك الضرر مقطوعا به أر مظنونا ، ثم يينون كيف أن المقل يحكم يوجوب دفع الضرر المظنون فيقولون: إن الجزئيات المظنونة المندرجة تحت أصل قطمي الحكم ، يجب أن تأخذ حكم هذا الأصل قطعا ، بيان ذلك : أنه مسموم فلا شك أن المقل موجب الاجتنابه ، ثم يظن أن هذا الطعام مسموم فلا شك أن المقل موجب الاجتناب هذا الطعام ، وإذا ما عرف ألا أنسان أن كل حافظ ساقط يجب الابتماد عنه ، حتى لا يتعرض الواقف تحته لم وهكذا ، فإذا ما بان عا سبق أن في نصب الإمام دما الشرو لا يقف من كل المقلون . وأن العقل يحكم بوجوب نفع الضرر المظنون . فان العقل يحكم بوجوب نفع الضرو المظنون .

وأجاب أهل السنة: بانا نسلم لسكم بأن دفع الضرر واجب عقلا ، بمعنى استحقاق أن العقول والعادات تقتضيه ، ولكن الكلام هنا فى الوجوب ، يمعنى استحقاق ثواب القوالمدح عند الفعل ، والعقاب والدم عند النزل، والعقل لا يستفاد مثه الرجوب بهذا المعنى ، بل كل الاحكام من وجوب أو غيره لا تستفاد إلا من المشرع ٢٠٠ . ثم إن الإمام يقوم بأمور شرعية قد كان يحوز فى العقل أن لا برد التعديم ، أم إن الإمام يقوم بأمور شرعية قد كان يحوز فى العقل أن لا برد التعديم ، أم إن الإمام يقوم بأمور شرعية قد كان يحوز فى العقل أن

⁽١) المواقف نصد الدين الإيجى شرحه السيد السريف الجرجاني ج ٨ ص٣٤٨

 ⁽۲) الوائف لصد الدين الايجى بشرحه السيد الشريف الجرجان ج ۸ ص ٣٤٨
 وانظر المسامرة السكال بن أبي شريف في شرح المسايرة السكال بن الهسام ص ١٤٧
 وانظر : شرح السعد على المقاصد صفيحة ٧٠٧

⁽٣) الأحكام السلطانية الداوردي صفحة ع

دليل القائلين بأنه يجب على الله تعالى صب الإمام

الفائلون بهذا كما سبق أن ييناهم طائمة الإسماعيلية وطائمة الانبى عشرية (٢) وبعض قدماء الشيعة . وقد احتج الاثنا عشرية على دعواهم بدليل . واحتج الإسماعيلية على نفس الدعوى بدليل آخر ، واحتج قدماء الشيعة بدليل

⁽۱) الإسماعيلية والاتنى عشرية ها فرقتان انقسمت إليها طائفة الإمامية من الشيعة وكانت الإمامية ترى أن الإمام الحق بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم هو على بن أبي طائب بنص من رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم بعد على بن أبي طائب ابنه الحسن ثم أخد الحسين ، ثم ابنه على زين العابدين ، ثم ابنه عجد الباقر ، ثم ابنه جفر العادق، ومن هنا امترقت الإمامية إلى فريقين :

^() فرقة الإسماعيلية ، وهؤلاء ساقوا الإمامة بسسد جيفر الصادق إلى ولده إسماعيل بالمس من أيه جيفر ، قالوا : وقائدة النص عليه مع أنه منت قبل أيه إنما هو بقاء الإمامة في عقبه ، ثم يسوقون الإمامة بعد إسماعيل بن جيفر السادق إلى ابت محمد المستحدم وهو أول الائمة الذين يستقد الإسماعيلية اختفارهم وقوالي بعده الأئمة المشتون، وقد سمى هؤلاء بالإسماعيلية لإيامة بعد جيفر السادق لإسماعيلية به ويسون كذلك بالباطنية لقولم بالإمام الباطن أى المشنق أو لقولم بأن القرآن ظاهرا وباطا وأن المراد منه الباطن لا الظاهر ، ولهم القاب أخرى تصل إلى سبة القاب .

⁽ب) فرقه الاتى عشرية: وهؤلاء سانوا الإمامة بعد صفر الصادق إلى ابنه موسى السكالم لأن أشاء الأكبر إسماعيل قد توفى فى حياة أميها جضر فمس على إمامة موسى السكاطم ثم ابنه على الرضا ، ثم ابنه محكد التنقى ، ثم ابنه على الحادى ثم ابنه الحسن السكرى ثم ابنه عمد المهدى المتنظر وهو الإمام الثانى عشر الذى يتنظرونه ويزعمون أنه دخل في سرداب خوفا من أعداته وغاب فى هذا السرداب وسيخرج فى آخر الزمان فيملأ الإرض عد لا كما ملئت جورا وظلما . انظر مقدمة ابن خلدون صفحة فيملاً . انظر مقدمة ابن خلدون صفحة

ثالث فأما الاثناعشرية فقالوا : إن نصب الإمام لعلف ، واللطف واجب على الله تعالى فيلوم أن يكون نصب الإمام واجبا على الله تعالى (١٠ .

معنى اللطف:

ثم هم يفسرون معنى اللطف بأنه: الأمر الذى علم الله تعالى من حال المسكلف أنه متى وجد ذلك الأمركان حاله إلى قبول الطاعات والاحتراز عن المعاصى. أقرب مما إذا لم يوجد ذلك الأمر ٢٠٠ .

ويدلل السيد المرتضى أحد كبار علماتهم على أن الإمامة لطف بقرله ٢٧ و الذي يدل على أنا وجدنا الناس متى خلوا من الرؤساء ، ومن يفزعون إليه فى تدبيرهم وسياستهم اضطربت أحوالهم ، وتكدرت عيشتهم ، وفشا فيهم فعل القبح وظهر منهم الظلم والبنى وأنهم متى كان هم رئيس أو رؤساء يرجعون إليهم فى أمورهم ، كانوا إلى الصلاح أقرب ، ومن الفساد أبعد ، ثم يقول : وهذا أمر يهم كل قبل و بلد ، وكل زمان وحال ، فقد ثبت أن وجود الرؤساء لطف محسب ما نفه إليه .

ثم إنه يجب أن نعلم أن الاثنى عشرية عندما يقولون بأن الآمام لطف للسكلفين ، فليس مرادهم أن ذاته هى اللطف ولسكنهم يريدون بذلك تصرفه وأمره ونهيه وزجره ووعده ووعيده ٤٠٠ .

ثم يستدلون على أن اللطف واجب على الله سبحانه وتعالى بوجبين :

الوجه الأول :

قياس الأمور المغيبة على الأمور المشاهدة ، فإن من أعد مأدبة لإنسان ،

⁽١ ، ٢) كتاب الأربين في أصول الدين للرازي صفحة ٢٧٩

^{. (}٣) الشافي في الإمامة السيد المرتضى طبع حجر بغارس صفحة ع

 ⁽٤) تلخيص الشافى الشيخ أبي جمفر محمد بن الحسن بن على الطوسى طبع حجر صفحة ٢٠٠١.

وعلم أنه لا يحضر هذه المأدبة إلا إذا ذهب إليه بنفسه واستدعاه ، وإنهلم يذهب إليه ويستدعه فلن يحضر مأذبته ، فالو اجب عليه إداكان حقيقة يريد حضوره ، أن يذهب إليه ويستدعيه لضيافته ، فإذا لم يذهب إليه ولم يستدعه علمنا أنه لم يكن يريد حضوره في صيافته، فكذلك افتسبحانه وتعالى، إذا أوادمن العبد أن يغمل الطاعات ويبتمد عن المحظورات ، وعلم سبحانه أن العبد لا يغمل الطاعات ويبتمد عن المحظورات إلا إذا نصب له إماما ، فيجب أن تسكون إرادته سيحانه مستارمة لإرادة نصب الإمام ، فإن لم يرد افق سبحانه نصب الإمام امتنع أن يكون مريدا من العباد فعل الطاعات واجتناب المحظورات (1) .

الوجة الثانى: . أن فعل اللطف إزاحة لمدر المكلف فوجب أن يكون واجباً قياساً على الفكين، ⁽⁷⁾

ما أجاب به أهل السنة :

وقبل أن نذكر ما أجاب به أهل السنة على ما استدلوا به على وجوب نصب الإمام على الله سبحانه ، نحب أن نهيد لجواب أهل السنة بأن الاتنى عشرية لا تعترف بامامة أنى بكر بعد رسول الله صلى الله على وسع ، ولا بإمامة عمر ولا عثبان ، وإنما يزعمون أن الإمام الحق بمدرسول الله صلى الله عليه وسلم هو على بن أبى طالب بنص يزعمو نه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم الإمام بعد على هو ابنه الحسن ثم أخوه الحسين ، ثم ابنه على زين العابدين ، ثم ابنه عمد العاقر ، ثم ابنه على زين العابدين ، ثم ابنه محد الباقر ، ثم ابنه على التق ، ثم ابنه الحسن المسكرى ، غم ابنه محد المنتقل العالم ، ثم ابنه الحسن المسكرى ، ثم ابنه محد المناقب الذي يعتقلون أنه اختنى، خوفا من أعدائه وسيظهر شم ابنه الحسن المسكرى ، شم ابنه عدد لا كما مائت جورا وظلما ، ومكذا بمدهم يؤمنون بتسلسل فيمالا الارض عدلا كما مائت جورا وظلما ، ومكذا بمدهم يؤمنون بتسلسل

⁽١) الأربيين في أصول الدين لفخر الدين عجد بن عمر الرازي سفحة ٤٣٠

⁽٢) الصدر السابق ، صفحة ٢٠٠٠ .

الإمامة فى اثنى عشر إماما ،كل سابق ينص على اللاحق حتى تنتهى الإمامة إلى إمام غائب خاتف من أعدائه يتنظرونه يوما مجمد يوم حتى يظهر فيملاً الأرض عدلاً ، وسنتعرض لهذا بالتفصيل والمنافشة إن شاء الله تعالى عند الكلام على طرق انعقاد الإمامة هل هى بالاختيار ، أم بالنص .

وَبُعدَ هَذَا التَّهَبِدُ نَقُولُ : إِنْ أَهْلُ السُّنَةَ رَدُوا عَلَى مَا اسْتَدَلُوا بِهُ مَنَ عَدَةُ وَجُوهُ .

الوجه الأول:

أننا أولاً : نمنع وجوب اللطف على الله تعالى .

وثانياً: أن اللطف الذى ذكر نموه لا يحصل إلا بإمام قاهر قادر ظاهر غير ختف عن الناس ، بخشاه أفر اد الآمة، فيرجون ثوابه ويخشون عقابه، يدعوهم إلى الطاعات. ويزجرهم عن المعاصى فيقم بينهم القصاص والحدود، ويعمل على الانتصاف من الظالم المظلوم وأتم لا توجبون هذا اللطف على أقه، كما في زماننا هذا، فإن الإمام الذى تؤمنون به مختف غير ظاهر، وغائب غير حاضر، لا يتأتى منه قبر الناس حق يخدوا عقابه ويرجوا ثوابه، ولا يتأتى منه دعوتهم إلى الطاعات، وزجرهم عن المماصى، فالواقع أن الذى تقولون بوجو به وهو الإمام المعصوم المختنى ليس لطفا، لآنه لا يتصور منه تقريب الناس إلى الصلاح وإبعادهم عن الفساد مع اختفائه بعيدا عنهم، والمختنى والمعدوم سواء، والذى هو لطف لا توجبونه على الله سبحانه وتعالى فى زماننا هذا لذى اختنى فيه الإمام تاركا الواجب وهو عال على الله تعالى ان.

والناظر فى أمر الإمامية يرى غاية التناقض فى أقوالهم ، إذهم يمتقدون أن الإمام قد اختنى خوفا من الظلمة ، ونحن نعلم أن التخويف الذى يلجى إلى الاختفاء أنما هو التخويف بالقتل وإذا كنا نعلم أن الإمامية يرون أن الأثمة

⁽١) الواقف أسفد الدين الايجي بشرحه السيد الشريف الجرجاني ج ٨ ص ٣٥٨

يعلمون الغيب ولا يموتون إلا باختياره(١٠) ، فكيف يجوز لهم الاستثار ما داموا يستطيمون رفض القنل كما يرعمون .

الوجه الثانى:

أن كُونَ الذيء مشتملا على المصلحة من بعض الوجوه ، لا يمنع جواز اشتهاله على الفسلة من وجه آخر ، والشيء لا يكون لطفا واجبا على اقد سبحانه إلا إذا كان خاليا عن كل وجوه المفسلة ، وعلى هذا فلا يمكن قبول ادعاء أن نصب الإمام لطف يمجرد الدعوى ، بل لا بدمن إقامة الدليل على خلوه عن جميع جهات المفسلة والإمامية لم يقيموا الدليل على ذلك، فإذن لم يثبت أن نصب الإمام لطف ،

الوجه الثالث :

أنه يحتمل أن يوجد زمان يكون نصب الإمام فيه داعيا إلى استنكاف الناس من الحضوع والانقياد له، فيصونه. فيكون نصب ذلك الإمام سيالقيام الفتن والاضطرابات، وإن قلتم إن هذا الاحتمال نادر والثادر لاعبرة به ، قلنا : إنه ما من زمان إلا وهو محتمل لأن يكون هو ذلك الومان النادر. وبتقدير أن يكون كذلك لم يكن نصب الإمام فيه واجبا ، وحيثة فلا يمكنكم الجوم بأن زمانا مبينا بجب فه نصب الإمام على افة تعالى .

الوجه الرابع:

إِمَا أَنْ يَكُونَ الله سبحانه عالما بوقوع ما جمل نصب الإمام لطفا فيـه ،

(۱) انظر السكافي لاى جغر محمد بن يعقوب السكايني ــ الجزء الثانى من كتاب السكافي هــ ثنا المودقة رقم ۷٥ و ٥٨ حيث يروى السكايني فى كتاب السكافي هــ ثنا الله عن أثنهم أنهم قالوا : الله عن الأنهم الله الله عن أثنهم أنهم قالوا : « أى أمام لا يعلم ما يصيبه وإلى ما يعبر فليس دلك مجمجة أنه على خلقه » وأنهم قالوا أيضاً : « أنزل إلله النصر على الحسين عليه السلام حتى كان بين السهاء والأرض ، تم خير النصر أو أقاء الله ، فاحتار أتاء الله عن وجل » ن

أَوْعَالَمَا بِعَدْمُ وَقَوْعُهُ ، فَإِنْ كَانَ الله عَلَمَا بُوقُوعُهُ كَانَ وَاجِبُ الْوَقُوعُ فَلَاحَاجَةً به إلى هذا اللطف ، وإن كان الله سبحانه عالما بعدم وقوعه كان ممتنع الوقوع ، فلا أثر للطف فيه قطعا .

ثم قال أهل السنة: سلمنا لكم أن نصب الإمام لعلف كما تدعون ولكننا لا نسلم أن اللطف واجب على انه تعالى، إذ إنه لا يجب على انه شيء أصلا⁽¹⁾، فهو سبحانه لا يسأل عما يفعل . ويضمل ما يشاء ، ويحكم ما يريد . كما نعلق به كتابه العرير فى قوله سبحانه د لا يسأل عما يضل ،⁽⁷⁾ وقوله عز وجل دويفعل أنه ما يشاء ،⁽⁷⁾ وقوله تعالى د إن انه يحكم ما يريد ،⁽¹⁾ .

وبهذا يبطل ما ادعاه الاثنا عشرية من أن نصب الإمام واجب على افه سبحانه .

هذا ، وقد بينا فيا سبق أن القائلين بوجوب نصب الإمام على الله سبحانه هم طائفة الاثنى عشرية ، وطائفة الإسماعيلية ، وبعض قدماء الشيعة ، فأما دعوى الاثنى عشرية وشبهم فقد سبق ابطالها ، وأما الإسماعيلية فقالوا: إنه لا سبيل إلى معرفة الله إلا بتعليم الرسول والإمام للناس، فوجب على الله تعالى أن لا يخلى العلم عن المصوم عن الحقائا ، حتى إن ذلك المصوم برشد الخلق إلى معرفة الله تعالى حوال الاغذية والادوية، وسلهم السموم المهلكة، ويعرفهم الإمام ليطراناس أحوال الاغذية والادوية، وسلهم السموم المهلكة، ويعرفهم الحرف والصناعات ، ويصونهم عن الآنات والخاوف (٢٠).

 ⁽١) يرجع في الوجوه التي ذكرناها هنا إلى كتاب و الأربين في أصول الدين لفخر الدين عجد بن عمر الرازى من صفحة ٣١٤ ـــ صفحة ٩٣٣ .

 ⁽٣) سورة الأنبياء آية ٣٧٠ (٣) سورة إبراهيم - آية ٧٧٠

⁽٤) سورة المائدة آية ١ .

⁽٩٠٥) كتاب الأربين في أصول الدين ألفخر الدين محمد بن عمر الرازي ص٢٧٥

رد أهل السنة:

وقد رد أهل السنة على هذا بأنه لا يجب على الله شيء أصلا , وهذا يرد على شههم جميعا ، مدلل عليه بالتفصيل في كرب الكلام ، وقد أشر نا قبل هدا بقليل إلى بعض آيات الكتاب الكريم التي بين أنه سبحانه يحكم ما يريد ، ويفعل ما يشاء ، ويمكن أن يزاد على ذلك بالنسة إلى شهة بعض قدماء الشيعة ، ما ذكره شيعى من كبار مفكرى الاننى عشرية وهو الشريف المرتفى لم يرضه تعليل وجوب قصب الإمام على الله سبحانه باحتياج الناس إليه في معرفة الأخذ بقو السحوم القائلة ، والحرف والصناعات ، فقال (١٠) ولوكان ذلك نما لا يستفاد بالتجربة والاختيار ، لما وجب الحاجة إلى إمام في كل زمان ، بل كان لا يستفاد أن يفه عليه في الابتداء إمام واحد ، ويسنفنى من يأتى من بعده عن بيان الإمام الدلك بالنقل ، ثم قال : وإن ما بعده الناس من السموم القائلة ، والأغذية الإلام الم لذلك بالنقل ، ثم قال : وإن ما بعده الناس من المحرم القائلة ، وإغلام أولاده وأخلائهم ومن يأتى بعدم مضرته ليجتنبوا منه المضر ، ويتناولوا المصلح . ويعد بل يستحيل أن يكون لعافل داع إلى كنهان ما جرى هذا الحرى هذا

...

 ⁽١) كناب الشافى فى الإمامة والتقس على كتاب النفى القاضى عبد الجبار بن
 أحمد تألف الشريف الرئض ص ١٠٠٠

القائلون بوجوب نصب الرئيس مطلقا ، وأدلتهم

علمنا مما سبق أن القاتلين بوجوب نصب الرئيس الأعلى للدولة هم الفالبية العظمى من علماء الأمة الإسلامية وقد خالفهم فى هذا بعض لا يبلغون حد الكثرة قالوا : بعدم وجوب نصب الإمام ، ولم يكن هؤلاء ـ كما قال صاحب تلخيص الشافي (1) : فرقة مشهورة يشار إليهم ، وإنما الذين قالوا بذلك قلة شاذة ليس لها شهرة الجوع التى قالت بوجوب نصب الإمام الأعظم .

وقد عد الكثيرون من العلماء أبابكر الآصم الممترك عن قال بعدم وجوب نصب الإمام أن محتقنا مذهب الإمام أن حققنا مذهب الإصم، ورجحنا أن يكون معن قالوا بوجوب نصب الإمام، فلا يصح أن يذكر هنا مع القاتلين بعدم وجوب نصب الإمام مطلقا ، وإن كان الكثيرون قد ذكر وه بينهم والكثيرون أيضاً يذكرونه وحده صاحبا للمذهب القائل بعدم وجوب نصب الإمام، حتى إن أحد العلماء لما رأى انشراده وحده بهذا القول، ذكر هذا المذهب منسوبا إليه شائما إياه فيقول أبو عبد الله القرطي (") عند حديثه عن وجوب نصب الإمام : و لا خلاف في وجوب ذلك بين الآمة ، ولا بين الآمة إلا ما روى عن الآصم ، حيث كان عن الشريعة أصم ، وكذلك كل من قال بقوله واتبعه على رأيه وهذه.

 ⁽١) تلخيص الشافي الشيخ أبي جفر عجد بن الحسن بن على الطوسي ص ٢٩٧
 (٧) الجلم لاحكام القرآن لابي عبد الله القرطي ... الجزء الاول ص ٣٣٦

وقد ذهبت النجدات من الخوارج⁽¹⁾ إلى أنه لايجب على الأمة أن تنصب إماما لهما ، يمعنى أنها إذا أقامته فيها ، وإلا فلا إثم عليها ، يقول شارح المواقف مقرراً مذهبهم فى ذلك⁽⁷⁾ : نعم إن اختارت الأمة نصب أمير أو رئيس يقلد أمورهم ويرتب جيوشهم ، ويحمى حوزتهم ، كان لهم ذلك من غير أن يلحقهم يتركه حرج فى الشرع ، بل هم يدعون أن العقل أيضاً لا يوجب نصب الإمام . (⁷⁾

أدلتهم على دعواهم

أولا :

نصب الإمام مثير الفتنة ، وكل ما كان كذلك فهو غير واجب شرعا ، فإذن أصب الإمام غير واجب شرعا ، فأما أن نصب الإمام مثير الفتنة ، فإن أهوا الناس ختلفة ، فقد ثريد مجموعة من الناس اختيار واحد للإمامة ، لأنه في نظرها أصلح الناس في ذلك وتريد مجموعة أخرى تنصيب آخر لها . فقع التناحر والتشاجر بين جاهير الأمة بسبب ذلك، والتجارب المديدة تؤيدما تقول، وأما أن كل ما كان مثيرا الفتنة غير واجب شرعا فظاهر ولا يحتاج إلى دليل (١٠ ثم إنه كان يجب بمقتضى هذا الاستدلال أن تقول : إن نصب الإمام لا بجوز شرعا لحصول الفتن المترتبة على نصب الإمام إلا أن احتال الاتفاق على الواحد، أو تمينه و تفرده باستجاع الشرائط أو ترجح من بعض الجهات، منع الامتناع وأجب الجواز (٩٠).

 ⁽١) أثياع نجدة بن عوعر .
 (٧) السيد الشريف الجرانى فى الواقف لمضد الدين الإيجى جسرحه ج ٨ س٩٥،٣ وانظر كتاب الأرسين الرازى س ٤٢٧ (م) نهاية الإقدام الشهرستانى صفحة ٤٨٧ .

⁽ع) الواقف لمضد الدين الإيجي شرحه السيد الشريف الجرجاني ج A ص ٣٤٩

⁽٥) شرح السدعلى القاصد ص ٢٠٣٠.

الناس متساوون كأسنان المشط ، وكل و احد من الجتهدين مثل صاحبه دينا وإسلاما وعلما واجتهادا ، ولا دليل على وجوب الطاعة لمن هو مثله، لأن وجوب الطاعة لواحد من الامة إما أن يكون ثابتا بالنص من الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأما أن يكون باختيار من المجتمدين ، فأما الأول وهو ثبوته بالنص من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد أبنتم بالدليل أنه لا نص على أحد ، وأما الناني وهو أن يكون وجوب الطاعة باختيار من الجتهدين فمتنع ، لان الاختيار من كل واحد من أفر اد الائمة إجماعا بحيث لا يكون هناك آختلاف غير متصور عقلا ولا وقوعا ، أما العقل فإن الاختيار مبنى على الاجتهاد ، والاجتهاد عبارة عن نظر الجتهد في أمور سممية وعقلية ، يجيل نظر مفيها ويتأمل؛ ويميل إلى حكم يستخرجه في النهاية ، وإذا كانت الطباع مختلفة فيذلك فبالضرورة يؤدى ذلك إلى الاختلاف في الحكم،وأمامن ناحية الوقوع أفليس أولى الا مور بالاتفاق الخلافة الأولى بعد موت رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ وأولى الزمان هو الزمان الاُول ۽ وأولي الناس بالصدق والإخلاص في العمل هم صحابة رسول ألله ؟ وأحق الصحابة فى الاّمانة ، ونفى النهمة هم المهاجرون وَالاَّ نصار؟ ومع ذلك فإننا وجدنا المهاجرين والاَّنصار قد اختَلفوا ، حتى أنحاز الا نصار إلى سقيفة بني ساعدة ، وأرادوا تولية سعد بن عبادة خليفة بعد رسول الله ، وقانوا للمهاجرين ، منا أمير ومنكم أمير ، لولا أن عمر تدارك الا مر وتقدم لمبايعة أبي بكر ، وشايعه الناس في ذلك . حتى قال عمر بعد ذلك: ألا إن بيمة ألى مكر كانت فلتة ، فوق اقه شرها ، فمن عاد إلى مثلها فاقتلوه ، ولم يحصل أتفاق الجماعة على أنى بكر وقت البيعة في سقيقة بني ساعدة ، ولما بايموه في الغد انحازت بنو أمية وبنو هاشم. حتى قال أبو سفيان لعلى بن أبي طالب: لم تدع هذا الأبر حتى يكون في شر قبيلة من قريش؟ فأجابه على: فتنقنا وأنَّت كَافر وتريد أن تفتننا وأنت مسلم؟ وقال العباس لعلى قولاً مثل ذلك ، ولم يسرع على بن أبي طالب بمبايعة أبي بكر كما سارع إلى ذلك بعض الناس ، حتى قيل إن عليا كان له يعة فى السر ويعة فى العلايية .

فإذا ما تبين هذا كله . . لم يتصور إجماع الأمّة فى أثم الأمور وأحقها بالاعتبار دل ذلك على أن الإجماع لن يتحقق لط(۱) .

والملاحظ أن النجدات يطمئون فى حصول الإجماع على إمامة أبى سكر نافسين أن إجماعا قد حصل على مبايعة أبى بكر ، وسنعرض للرد عليهم من جانب أهل السنة إن شاء الله عند مناقشة أدلتهم .

ثالتا:

إجماع الا"مة على نصب الإمام فيه إيجاب على الإمام من جهة المجمعين على نصبه حتى يصير واجب الطاعة لهم، فإذا ما تم نصبه. انعكس الا"مر, ووجب عليم طاعته والانقياد له . وهذا تناقض ، إذ كيف يجب عليه طاعتهم بإقامتهم إياه . ثم يجب عليم طاعته بإمامته " (٧) .

رابعا:

من المسلم به أن كل بحته من أفراد الآمة المجتهدين للزمام يجوز له أن يخالف الإمام فى أية مسألة اجتهادية ، أداه اجتهاده فيها إلى رأى يخالف ما أبداه الإمام ، وإذا ما تم هذا فإنه يؤدى إلى التناقض إذكيف بجمله إماما واجب الطاعة بشرط أن يخالفه المجتهد إذا أداه اجتهاده إلى رأى يخالف رأى الإمام ٢٦٠ .

⁽١) نهاية الإقدام للشهر ستأنى ص ٨٨٤ و ٨٨٠

⁽٢) هي المدر ص ١٨٢

⁽٣) نهاية الإقدام الشهرستأني صفحة ٩٨٣ و ١٨٤

خامسا:

إن دين الناس وطياعهم لما يحملهم على رعاية مصالحهم الدينية والدنيوية فلا حاجة جم إذن إلى نصب من يحكم عليهم فيا هم يستقلون به، ألا ترى انتظام أحوال العربان والبوادى فى معايشهم الدنيوية وأحوالهم الديئية ، مع أنهم خارجون عن حكم السلطان لا يتحكم فيهم إمام؟(١)

سادسا :

الانتفاع بالإمام إنما يكون بالوصول إليه ، ولا يخفى تعذر وصول آحاد الناس إليه فى كل ما يعن لهم من الأمور الدنيوية عادة ، فلا يتحقق الانتفاع المقصود بالإمام للمامة ، فلا يكون نصبه واجبالاً .

سايما:

نصب الإمام يستلزم أحد الأمرين المستمين ، وكل ماكان كذلك يكون عشما فنصب الإمام ممتنع ، بيان ذلك ، أن للإمامة شروطا قدا تجتمع فيواحد من الناس، وحيثلذ فإن الناس إما يقيموا فاقدها أولا يقيموم، فإن أقاموا فاقدها كانوا حيثلث مخلين بالواجب المفروض عليهم وهو نصب المستجمع الشروط . وأتوا بغير الواجب عليهم ، وإن لم يقيموا فاقد الشروط فقد تركوا الواجب ، فرجوب نصب الإمام يستلم أحد الأمرين المستمين فكون عشما (٢٧).

0.50

⁽١) المواقف لعضد الدين الإيجى بشرحه السيد الشريف الجرجانى ج ٨ مس ٣٤٧

⁽٧) فن المدر المابق صفحة ٣٤٧ .

⁽٣) المواقف لمضد الدين الايحي بشرحه السيد الشريف الجرجاني ج ٨ ص ٣٤٧

ردأهل السنةعلى شبهم

أولا :

بالنسبة إلى احتمال أن نصب الإمام يثير الفتن بين الناس. فقد أجاب أهل السنة بأن حال الناس عند إرادة نصب إمام لا تخلو من واحد من اثنين . إما الانفاق على شخص معين يرونه واجعا غيره لصفات الفرد بها عن سائر من ينافسونه في هذا المنصب ، وإما أن يقع الاختلاف يينهم .

فأما الحال الأولى وهى حال اتفاقهم عنى شخص الإمام. فلا بحال للادعاء بأنذاك شير المتن بين الناس لل هومن وسائل إنحاد الفتن، وأما الحال الآخرى وهى حال اختلافهم في تعيين شخص الإمام فل يقرك الشارع الحمكيم الآمر بدون صوابط تكون هى المرجع في فضرهذا الحلاف. وإنما نقول إنه في مده الحال: يجب على أهل الحل والمقدفى الآمة أن يقدموا للإمامة أعلم المرضحين لها ، فإن تساويا في العلم فيجب تقديم الآورع فإن تساويا فيجب تقديم الآسن ، وكل ذلك ما تندفع به الفتنة والحلاف؟؟

ثانيا :

أجاب أهل السنة على الدليل التانى بأن الاختلاف الذى ذكر تموه في تعيين خليفة لرسول الله صلى الله عليه وسلم لمن أدل الدلائل على وجوب نصب الإمام إذ لو لم يسكن واجبا لما تركوا سائر الواجبات، وشرعوا فى التعيين ، واشتغلوا به كل هذا الاشتفال .

وأما ادعاؤكم أن الإجماع على شخص الإمام غير متصور عقلا ، ولم يقع في الصدر الأول، فلا نسلبه ، بل نقول إنه متصور عقلا وقوعا ، أما في العقل

⁽١) الواقف لعضد الدين الإمجى بشرحه السيد الشريف الجرجاني - ٨ ص ٣٤٩

فن الجائزات العقلة أن يتفق اثنان على رأى واحد . وإذا ما تصورنا هذا في شخصين في الممانع من تلاثة وأربعة وأكثر من ذلك حتى يستوعب الجميع ، وأما تقدير وقوع الإجماع في الصدر الأول فهو أبسط صورة متبسرة لتحقق الإجماع ، إذا الصحابة محصورون في المهاجرين والأنصار، وأهل الرأى منهم محصورون أيضا في عدد يمكن ضبطهم وحصرهم بسهولة ، ويمكن اجتهامهم جميعاً بيسر في مكان يجمعهم ثم بتناقشون في أمر من الأمور ، وينقون على رأى واحد جميعاً (١) .

وأما ما ادعره من أن إمامة أبي بكر رضى الله عنه لم تحصل باتفاق جملة الصحابة ، فيردالشهر ستانى عليه (٢) بأنه ، ليس كذلك ، إذ لم يبق أحد مر الصحابة إلا كانت له بيمة ، وعلى كرم الله وجهه كان مشغولا فى وقت البيمة بحواراة رسول الله صلى الله عليه وسلم عزو با على مفارقته لم يخرج إليهم ، حتى لما رأى الناس دخلوا فى أمر دخل فيه ، ولم ينقل عنه إنسكار ، ويقول الإمام الأشهرى (٢) ، وولا يجوز لقائل أن يقول : كان باطن على والعباس خلاف ظاهرهما ، ولو جاز هذا لمدعيه لم يصح إجماع ، وجاز لقائل أن يقول ذكل إجماع للسلمين ، وهذا يسقط ججية الإجماع ، لأن الله عز وجار ذلك فى كل إجماع ليواطن الناس ، وإنما تعبدنا بظاهرهم .

: ២៥

وأما نولكم إن إجماع الآمة على نصب الإمام فيه إيجاب على الإمام حتى يصير واجب الطاعة لهم ، وإذا ما تم نصبه يجب عليم طاعته ، وهـــدا "تناقض فإن

⁽١) نهاية الإقدام للشهرستاني ص ٨٨٨

⁽٢) تهاية الإقدام ص ٨٨٩ .

⁽٣) الإبانة عن أصول الديانة لابي الحسن على بن إسماعيل الأشعر ي ص ١٤٠٠

ما قلتموه يكون مسلما لو أن الوجوب الذي يستفاد من الإجماع يتلقى من الأفراد المجمعين ، ولكن الأمر ليس كذلك . إذ الموجب في الحقيقة هو الشارع سبحانه وتعالى والإجماع من أفراد المجمعين ليسر إلامظهرا الوجوب(١٠.

رابيا:

أجاب أهل السنة على الدليل الرابع المتجدات بقولهم : إن جواز مخالفة كل واحد من المجتهدين الإمام إنما يرجع إلى أنه بجتهد ، كما أن الإمام بحتهد ولا يجوز نجتهد أن يقلد بجتهدا آخر ، وليس فى الأمر شيء من التنافس إذ إنه لإ يخالف الإمام فى الإجماع على أنه الإمام ، وإنما يخالفه فى ممالة أخرى غير ذلك وهوأمر جائر . أليس قد ثبت أن أبا بكر رضى الله عنه أداه اجتهاده إلى أن يقاتل أهل الردة وما نعى الزكاة . وأن تسبى ذراريهم و تنتم أموالهم ، وأن عر رضى الله عنه أداه اجتهاده وأن عمر رضى الله عنه أداه اجتهاده إلى أن يرد إليم سباياهم، وهذا لأن الآثمة ليسوا معصومين فيجوز عليهم الحطأ والكبائر فضلا عن عدم الإصابة فى الاجتهاد؟

خامسا:

وأما قولكم إن دين الناس وطباعهم مما يحهم على رعاية مصالحهم الدينية والدنيوية ، فإن هذا وإن كان ممكنا عقلا ، إلا أنه ممتنع عادة ، وليس أدل على خلك من انتشار الفتنة والاختلاف بين الناس عند موت السلاطين ، ودعوى اتنظام أحوال البوادى والعربان غير مسلمة ، إذ إننا تراه ، كالاناب الشاردة والاسود العنارية لا يبقى بعضهم على بعض ، ولا يحافظ فى الغالب على سنة رولا فرض، فقد اختل أمرهم فى دنيام ، وليس تشوفهم إلى العمل بموجب ديهم غال فيم يجيث ينتهم عن رياسة السلطان عليهم ، (7).

⁽١) نهاية أقدام للشهر ستأنى ص ٤٨٩ -

⁽٢) نهاية الإقدام الشهر ستأنى ص ٨٩، و ٤٩٠ -

⁽٢) الواقف أبصد الدين الإيحى بشرحه السيد الشريف الجرجان - A وتاسة الدوة +

سادسا :

وأما دعواكم أن الانتفاع بالإمام لا يكون إلا بالوصول إليه، فغير مسلة، إذ ليس الانتفاع بالإمام محصوراً فى كونه بالوصول إليه فقط، لآنه كما يكون الانتفاع بالإمام بالوصول إليه، يكون كذلك بوصول أحكامه وسباسته إليهم، ويكون بمن يوليم أمور الناس فيرجعون إليم فى كل ما يعزلهم من الأمور(١٠).

سابعا :

وأما قولكم أن للإمامة شروطا قلما تجتمع فى كل عصر ، وحيثتذ فإن أقام الناس فاقدها لم يأتوا بالواجب ، وإن لم يقيموه فقد تركوا الواجب ، فإنا نقول إن الناس إذا لم يتمكنوا من فصب المستوفى للشروط ، فلا يكو نون فى هذه الحال قد أخلوا بالواجب ، لا ته عند قد لا يتوجه وجوب إليهم على هذا التقدير ، وإنما يكون الواجب متوجها إليهم إذا وجدمن يجمع شروط الإمامة ، فإن لم ينصبوه فى هذه الحال يكونون قد أخلوا بالواجب ، أما إذا لم يوجد من تجتمع فيه كل شروط الإمامة بل وجد من فيه بعضها ، فإن الوجوب حيثت يكون نحو تصب من وجدت فيه الشروط المتيسرة ، وليس عليهم فى هذه الحال يكون نحو تمتع فيه كل الشروط الان ذلك ليس فى مقدوره (١٥) .

القائلون بوجوب نصب الإمام في حال دون حال ودايم ، وردنا عليم

عرفنا أن النجدات إحدى فرق الخوارج يقولون بعدم وجوب قسب الإمام على الآمة مطلقا، أى لايمب عليها نصبه في أى حال سواء أكان ذلك حال الآمن أم حال الفتزو الاصطرابات، وقد وجد من الآراء من يقرل بأن نصب الإمام يحب في حال

⁽١) عن المدر ص ٣٤٨ -

⁽٧) الواقف لعضد الدين الإيجى بشرحه السيد الشريف الجرجاني - ٨ ص ٣٤٨

دون حال ، فشام بن عمر والعوطى (٢ يرى أنه بيب نسب الإمام عند ظهور المدل ، ولا يجب نصبه عند ظهور المدراث ، ولا يجب نصبه عند ظهور الفتراث ، ولقد ذهب الفوطى إلى دعواه هذه إرادة الوصول بها إلى إجلال إمامة على بن أبي طالب رضى الله على الحال التي المسلمين، وهي الحال التي تتل في حال وقوع الفتنة والاضطر أب بين المسلمين، وهي الحال التي تتل فيها عبان رضى اقد عنه، وتفرق الناس شيما وأحزا با. ولقد أشار إلىذلك البغدادى، ثم قال : « وعلى هو الإمام حقًا على رغم الفوطى وأتباعه ، ٣٠.

ولقـــد دلل الفوطى على دعواه هذه بأنه يجوز فى حال وقوع الفتن بين الناس أن لا تطيع الظلمة الإمام فيــكون ذلك سيا فى زيادة الفتن⁽¹⁾ .

وترى بعض الآراء برى عكس ما يراه هشام الفوطى ،أى أنه يجب نصب الإمام عند ظهور الظلم ولا يجب نصبه عند ظهور العدل والإنصاف .

ونحب أن نوضح أن بعض المتو لغين ينسبون هذا الرأى إلى أنى بكر الأصم (°) كما نسب إليه بعضهم القول بعدم الوجوب مطلقا، أى فى أى حالمن الآحوال وقد تعرضتا لهذا قبلا عند الكلام على القائلين بوجوب نصب الإمام مطلقا، وحققنا رأى الاصم، وانتهينا إلى أنه يقف مع الجاهير الكثيرة من أهل السنة

⁽۱) من مشاهر المنزلة وإليه تنسب الهشامية إحدى فرقهم ، كان يرى أن الجنة والنار غير عناوقين الآن. الملل والنحل الشهرستانى على هامنى اقصل فى الملل والأهواء والنحل لابن حزم الجزء الأول ص ٩٩٠ ه

⁽٢) شرح السدعلي القاصد ص ٢٠٠٠ .

⁽٣) أصول الدين لعبد التاهر بن طاهر البندادي التوفي سنة ٤٢٩ هـ ص ٢٧٢

⁽٤) شرح السدعلي القاصد ص ٣٠٠ -

⁽ه) انظر مثلالمواقف لمضد الدين الإيجى بشرحه السيد الشريف الجرجاني ج ٨ ص ١٩٤٥ وانظر . كتاب الأربيين في أصول الدين النخر الدين عجد بن عمر الرازى ص ١٩٧٤ وانظر . شرح السعد على المتصد على المتصد من ٢٠٠٠ .

وغيزهم القائلين بأنه يجب على الأمة أن تنصب الرئيس فى كل حال ، فلا يصع عد الأحم مع القائلين بعدم وجوب نصبه مطلقا ، ولا مع القائلين بوجوب نصبه عند ظهور الظلم فقط .

وقد احتج الداهب إلى أنه يجب نصب الإمام عند ظهور الفتن ولا يجب عند ظهور المدل ولم نصاب الناس بعضهم بعضا ، بأن وقوع الفتن والظلم بين الناس فيه ضرر ، وكل ضرر يجب إزالته ، فالنتيجة أن وقوع الفنن والظلم بين الناس يجب إزالته، ثم إنه لا يتأتى إزالة ذلك إلا بسلطة قاهرة قادرة عامة ، لها حق أمر الناس ونهيم ، وهى سلطة الإمامة ، فيجب إقامة الإمام عند ظهور العدل والتناصف بين الناس فلا ضرر واقع بين الناس فلا ضرر واقع بين الناس فلا ضرر

ردنا عليهم :

ويمكن أن نرد على دليل من يقول بوجوب نصب الإمام عند ظهور المدل ولا يجب نصبه عند ظهور الفتن ، بأنه على العكس ما تقول . فأن وقو ع الفتن بين الناس داع من أعظم العوامى لوجود سلطة فاهرة تستطيع أن تعيد الحق إلى نصابه ، وتقمع الفتن حتى يعم المدل وينتشر الآمان ، لآن عدم وجود المام في هذه الحال لما يشجع الفائمين بالفتن على التمادى في غيهم وظلمهم، لا تخيفهم قوة ، ولا يرهبهم سلطان ، ولكن الواجب في هذه الحال من إقامة الرئيس والتفاف جماهير الآمة حوله حتى يستطيع بمعاونة أهل المدل من إقامة حكم الله والقضاء على أسباب الفتن والاختلاف ولذلك روى عن الإمام أحمد ابن حنبل رطى الله عنه أنه قال: « الفتنة إذا لم يكن إمام يقوم بأمر الناس. (٧)

 ⁽١) البحر الزخار لأحمد بن يمي المرتفى ج ٥ ص ٣٧٤ فقد أشار إشارة خفية إلى ما يمكن أن يستدل به صاحب هذا الرأى فقال : « وقال الأصم : لايبجب فحه كل وقت ، بل عند ظهور الظلة وظلم النحلق فيجب إزاله ذلك الضرر » .

⁽٢) الأحسكام السلطانية للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء ص ٣٠ .

و يقول سعد الدين التقتارانى و عند فساد الزمان واختلاف الآراء واستيلاء الطلقة احتياج الناس إلى الإمام أشد وانقيادهم له أسهل به (() ولقد دلت أدلة أهل السنة على وجوب نصب الإمام فى كل حال ولم تفرق بين حالى الآمن وحال الفتن، فإن إجماع الصحابة على نصب الإمام، وما فى نصبهمن دفعالضرر المظنون الواجب دفعه و وتوقف القيام بالواجبات عليه ، كل ذلك أدلة على وجوب نصب رئيس أعلى للدولة فى كل حال سواء أكان ذلك حال الأمن أم حال ظوور الفتن بين الناس.

ويمكن أن ترد أيضا على من ادعى وجوب نصب الإمام عند ظهور الفتن وعدم وجوب نصب الإمام عند ظهور الفتن الأدلة الصحيحة قد قامت على وجوب نصب الإمام مطلقا ، ولم تفرق بين خالى الأدن والفتن تفريق بلا دليل ، لأن الضرر الامن والفتن تفريق بلا دليل ، لأن الضرر الامن والفتن تفريق بلا دليل ، لأن الضرر كما قائم الفتن يقم أيضا فيحال الأمن والفتن تفريق بلا دليل ، لأن المسور مدع أنه مقصور على حال ، كما يؤيده جريان العامد تمهم على مر العصور بمضا واقع مستمر فى كل حال ، كما يؤيده جريان العامدة منهم على مر العصور وإذا ما وقع النظالم فى حال انشار الأمن بين الناس احتاج إلى إمام لرهمه لا نه ضرر يجب إزالته ، ولأن وجوه الحاجة إلى الإمام ليست قاصرة على حال وقوع الفتن ، إذ إن الإمام بحال بالحق ، وليقع حدودهم ويجهز جيوشهم ، وذلك غير مقصور على حال دون حال ، بل هو عام فى كل الأحوال ، ثم هل يمكن أن يدعى مدع أن الحال التى أجمع فها الصحابة رضى الله عنهم على اختيار أبي بكر خليفة لرسول الله صلى المنه على الذي م تكن آنداك ينهم حروب أهلية وانشار ذن حتى يمكن أن يقال طبعا بالنق ، فإنه لم تكن آنداك ينهم حروب أهلية وانشار فن حتى يمكن أن يقال بالخي ، في المناس كانت حال وقوع فن بين الناس ؟ الجواب طبعا بالنق ، فإنه لم تكن آنداك ينهم حروب أهلية وانشار فن حتى يمكن أن يقال بالق بالم تكن آنداك ينهم حروب أهلية وانشار فن حتى يمكن أن يقال بالق ، في الماس كلي بالمن المناك بالمؤل بالم تكن آنداك ينهم حروب أهلية وانشار فن حتى يمكن أن يقال بالم يقال بالم يقم كل أن يقال بالمؤل بالم تكن آنداك ينهم حروب أهلية وانشار فرد على مكن أن يقال بالمؤل بالمؤلف بالمؤلف بالمؤلف بالمؤلم بالمؤلف بالمؤلف بالمؤلم بالمؤلم

⁽١) شرح السد على المقائد النفسية أنجم الدين عمر النسني ض ١٣٩٠ -

بعند ذلك ، وإذا ما بان أن حال الصحابة عندئذ لم تكن حال وقوع الفتنة وقد أجمعوا فيها على نصب الإمام ، دل ذلك على أن نصب الامام لبس مختصة بحال الفتئة فقط . بل نصبه واجب فى كل حال .

...

الرأى المختار

والآن وبعد أن عرفنا الآراء في مسألة نصب الرئيس الأعلى للدولة ، والأدلة التي تستند إليها هذه الآراء ، وردود أهل السنة على من خالفهم من أصحاب المذاهب الآخرى ، نرى أن أحق الآراء بالقبول والترجيح هو رأى أمل السنة القائل بوجوب نصب الرئيس الأعلى للدولة ، وأن هذا الوجوب مصدره الشرع ، لا المقل كما يدعى الزيديه وأكثر المعتزلة ، لأن الكلام هنا — كما قال أهل السنة — في الوجوب بمني استحقاق الثواب عند الفعل والمقاب عند النزلة ، ولأن الإمام إنما يراد لأمور سمية كإقامة الحدود ، أى المقوبات التي حددها الشرع ، كقطع يد السارقوغير ذلك ، وتنفيذ الآحكام وما شاكلها، وإذا كان ما يراد له الإمام لا مدخل المقل فيه قبأن لا يكون له مدخل في إثبات الإمام أولى(١) .

ثم إذا اخترنا مذهب أهل السنة القاتل بالوجوب ، فإنما يسى ذلك أننا نقول بالوجوب مطلقا . أى أن حكم الوجوب قائم ملزم للمسلمين فى كل حال ، سواء أكان ذلك حال الآمن أم حال ظهور الفتن بين الناس ، وليس همذا الوجوب متوجها إلى الله جل وعلا عما ينسبه إليه الاثنا عشرية والإسماعيلية

 ⁽١) المننى في أبواب التوحيد والعدل القاضى عبد الجبار بن أحمد . الجرء المتم المشرئ النسم الأول في الإمامة ص ٩٦٠ .

ومن وافقهم من بعض قدماً الشيعة ، إذ إنه سبحانه لو وجب عليه نصب الإمام لكان الواجب عليه إما نصب إمام تتمكن الآمة من الرجوع إليه للاتفاع به فى دينهم ودنيام، أو الواجب عليه نصب إمام سواء تمكنت الآمة من الرجوع إليه للاتفاع به أو لم تتمكن من ذلك وكل من القسمين باعل، فالقول بوجوب ضب الإمام على الله باطل .

يبان بطلان القسم الأول: أن الإمام الذي تدعى الاثنا عشرية والاسماعيلية وجود له . ونو كان ذلك واجبا على اقد سبحانه لفطه ولحكته لم يفعله ، بدليل أن كل فرد من أفراد المكلفين لو أراد أن يصل إلى هذا الإمام ليستفيد منه علما أو دينا أو يجلب إلى نفسه بو اسعاته نفعا أو يدفع عنهما ضرا لم يحدله أثرا و لا خبرا ، وبيان بطلان القسم الثانى: أن المقصود من نصب الإمام أن ينال الناس منه منفمة دينية أو دنيوبة ، ولا شك أن الا تتفاع به لا يمكن أن يكون إلا بالوصول إلى من أتابهم عنه ، فإذا امتنع ذلك امتنع حصول الفائدة من نصبه ، فكان القول بوجوب نصبه عبا .

فإن قيل: إن الظلة م الذين خوفوا الإمام وألجأو، إلى الاختفاء، فالذنب ذنهم حيث أحوجوه إلى الاختفاء (١) فالجواب: إن المكلف الذي لم يصدر منه ثبى، مما أخاف الإمام قد أدى اختفاء الإمام إلى حرمانه مما يعود عليه بالمنفعة الدينية والدنيوية ، لا بسب ارتكبه ، فكان الواجب على الله سبحانه أن يامر الإمام بالظهور إلى هذا المكلف الذي لم يصدر منه شيء مما صدر عن الدن خوفوا الإمام ، ولكن لم يوجد هذا الأمر (٢) .

⁽¹⁾ قال الشريف المرتفى من الشيمة الاتنى عشرية . ﴿ فَأَمَا النَّبِيَّةِ ؛ فَإِنَا لَمْ نَجُورُهَا مع الاختيار بلومع الإنجاء والاضطرار ، والحجنة فيها على الظالمين الذَّبِينُ أخافرا الإمام وأحرجوم إلى الاستثار والنّبية ، ولا حجنة فيه على الله تعالى ولا على الإمام ﴾ .

انظر : الشافي في الإمامة الشريف الرتفي ص ٣٩ -

 ⁽٧) الأربيين في أصول الدين ٢٨٨ -- ٤٣٩ · . .

فالوجوب فى نصب الإمام كما يقول أهل السنة متوجه إلى الآمة ، وإلى أهل الحل والمقدومن يجتمع فيهم شروط الإمامة يخاصة ، فإذا قام أهل الحل: والعقد بنصب الإمام كانت الآمة قد امتثلت أمر الشارع، وإذا لم يقم به أحد من المذكورين أثم أهل الحل والعقد جميعا ، ولا يأثم غيرهم كما سبق بياته .

هذا وقد استدل بعض أهل السنة على وجوب نصب الإمام بقول الحق سبحانه وتعالى (1) ويا أيها الدين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ، (2) ونرى أنه لا يصح الاستدلال بالآية الكريمة على دعوى وجوب خسب الإمام ، إذ لا يلام من وجوب إطاعة أولى الأمر ـ على فرض أن المراد جم هو الآئمة ـ وجوب نصبهم لأن بعض الأمور الواجبة قد لا تسكون مترتبة على أمر واجب بل على أمر جار شرعا .

فإن الزوجة مثلا يجب عليها إطاعة زوجها ، ومع ذلك فإنه لا يلزم من وجوب إطاعتها زوجها وجوب زواجها منه قبلا إذا كانت ثيبا حيثة. ، فلا يجب عليها الرضوخ لامر وليها إذا أراد ترويجها من أحد لا ترضى به حيث إن الشارع قد أعطاها حق رفضه وحتى قبوله يقوله صلى الله عليه وسلم الثيب أحق بنفسها من وليها ، والبكر تستأمر وإذنها سكوتها (ولكن متى وافقت الثيب على الزواج عن تقدم إليها و تروجته مع أن هذا الزواج بالنسبة إليها لم يكن واجبا فقد وجب عليها إطاعة وجهافى الحدوداتي رسمتها الشريعة الإسلامية، وعلى هذا فإن لاى معترض أن يقول ما المانع أن يكون قصب الإمام من هذا

⁽١) سورة النساء آية ٩٩

^{(ُ}لا) أنظر: الفسل فى الملل والاهواء والنمول لا بن حرّم ج \$ ص ٨٧ حيث يقول ﴿ والقرآن والسنة قد ورد بإيساب الإمام من ذلك قول الله تعالى : ﴿ وأطّمُوا اللهِ وأطّمُوا الرسول وأولى الامر منسكم ﴾ .

⁽٧) الارسين في أصول الدين الرازي ص ٢٧٨ ، ٢٧٩ .

⁽٣) سبل السلام لحمد بن إسماعيل الحكملاني الصنعاني ج ٣ ص ١١٩٠.

قبيل . يمعنى أنه يحتمل أن يكون ضب الإمام جاثرا ، ولكن إذا ما تهضه به بع على المسلين طاعته، والدليل إذا تعرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال. وله سبحانه ، أطيعوا أقه وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ، لا يدل على يجوب إقامة الإمام وإنما أقوى مايدل على ذلك هو إحماع الصحابة رضى الله عنه على إقامته، مع سائر البراهين الاخرى الذكر تاها لأهل السنة عند الاستدلال على ما يذهبون إليه ، وهناك أيضا من الاحاديث الشريفة ما يمكن أن يقوى على اقت عليه وسلم قال ن . لا يحل لئلاثة يكونون بقلاة من الأرض إلا أمروا عليم أحده عوما في هذا المعنى ما رواه أبو سعيد أن رسول القصل التعليوسلم على الله عليه وسلم قد أوجب على الثلاثة إذا اجتمعوا في فلاة أو اشتركوا معا له عليه والم عليم أحدهم فرا يؤمروا عليهم أحدهم إذ إنه إذا كان الرسول في سفر أن يؤمروا عليهم أحدهم إذ إنه إذا كان الرسول في سفر أن يؤمروا عليهم أحده م فلاة أو اشتركوا معا الحديثين . : ، ولعد أكثر يسكنون الفرى والأمصار، وبحتاجون ادفع النظالم وفيل وأحرى (١) .

⁽١) نيل الأوطار الشوكاني ج ٨ ص ٣٩٥ ٠٠

ألرد على آراء بعض المحدثين

الرد على الاستاذ على عبد الرازق:

إتماما المكلام في هذا المبحث نرى أنه يجب علينا أن نعرض ما يستحق المناقشة عا ذكره بعض المحدثين في مؤلفاتهم طمنا في وجوب نصب رئيس أعلى المسلمين، ولعل أول ما يستحق المناقشة من ذلك، هو الآراء التي أبداها الآستاذ على عبد الرازق أحد قصاة المحاكم الشرعية المصرية السابقين في مؤلفه (الإسلام وأصول الحمكم) إذ إنها أثارت عاصفة شديدة من النقد حينها نشرت، عاحدا المكتبرين من علماء الامةالنيورين على الشريعة الإسلامية على أن يحداد والي المحداد من المناقشة الشيء المكثير، إلا أنها لا زالت في رأي تستحق أيضا أن تناقش باقلام جديدة ، إذ إن هذه الآراء لا يمكن إغفالها باعتبارها فكراً إسلامياً ، وهي وإن كانت قد فيت كثير من الأحيان عما ارتضاه العلماء المسلمون في مئير من الأحيان عما ارتضاه العلماء المسلمون في من التحد، وتفقد في أكثر الأحيان أصالة الفكر الإسلامي بعمقه و يعدم على المسلمين يستحق المنافذ المناه المسلمين عماء المسلمين المتحد، وتفقد في أكثر الأحيان أصالة الفكر الإسلامي بعمقه و يعدم على المسلمين يستحق المنافذة ، ولا تنصور أن يعالج كاتب موضو ع الحكم في الإسلام بعد صدور كتاب الأستاذ على عبد الرازق إلا ويتعرض في أغلب الأحيان الما في هذا المكتاب من أفكار .

⁽١) نذكر من إذلك على سيل المثال الصيخ عجد بحيث الطيمي بكتابه « حققة الإسلام وأمول الحسكم »، والشيخ عجمد الخضر حسين بكتابه، نقد كتاب الإسلام وأصول الحسكم « والشيخ عجمد الطاهر بن عاشور مفتى المالكية بتونس بكتابه: « نقد على لسكتاب الإسلام وأصول الحسكم »،

لهذا سنتعرض لما تراه مستحقاً أن يناقش هنا من آرا. الاستاذ على عبد الراوق .

أولاً : انتاؤه عدم حدوث إجماع على نصب الرئيس .

نبدأ بما ادعاه من أنه لم يحدث إجماع على وجوب نصب الإمام ، مدلاعلى دعواه بما انبع فى أخذ البه ـــــة لبريد بن معاوية من إكراه الناس على ذلك وبما اتبعه الإنجليز عندما نصبوا فيصل بن حسين بن على ملكا على عرش المرآق زاعمين أن أهل الحل والمسقد من أمة العراق أجمعوا على اختيار فيصل ليكون ملكا عليهم(١) ثم يقول : و ولممرك ماكذب الإنجليز ، فإنهم قد علوا انتخابا له كل مظاهر الانتخاب الحر القاتونى ، وأخذوا يومثذ رأى الكثيرين من أهل الزعامة فى العراق، فكان رأيهم أن ينتخبوا فيصلا ملكاعليم .

ولكن عا لا شك عندك فيه أن دهذا، الذى أخذ به خطيب معاوية البيمة
 ليزيه هو عينه دهذا ، الذى أخذ به الإنجليز إجاع العراقيين لإمامة فيصل، أفهل
 تسمى ذلك إجاعا؟

د لو ثبت الاجماع الذي زعموا لما كان إجماعا يعتد به فكيف وقد قالت الحوارج لا يجب نصب الإمام أصلا ، وكذلك قال الأصم من المعترلة، ثم يقول : دوحسينا في هذا المقام نقضا لدعوى الإجماع أن ينبت عندنا خلاف الأصم والحوارج وغيرهم وإن قال ابن خلدون إنهم شواذ، ثم يدعى في مكان آخر أن يعة أني بكر لم تتم برضا المسلمين وإجماعهم فيقول : دوإذا أنت رأيت كيف تمت اليمة لأن بكر واستقام له الأمر ، تبين لك أنها كانت بيعة سياسية ملكية عليها كل طوابع الدولة المحدثة وأنها إنما قامت كما تقوم سياسية ملكية عليها كل طوابع الدولة المحدثة وأنها إنما قامت كما تقوم

 ⁽١) أنظر . كتاب الإسلام وأصول الحسم ثلاستاذ على عبد الرازق ، ص ٣١ وما بمدها .

الحكومات على أساس القوة والسيف، اتهى كلامه في الطعن في صحة الإجماع على وجوب نصب الإمام، وثلاحظ أنه خلط متعمد بين الإجماع بأعتباره دليلا شرعيا تلى مرتبته مرتبة الكتاب والسنة وبين الإجماع الكاذب المدعى الذي يجبر الناس فيه على الموافقة على مسألة من المسائل أو يدعى موافقتهم علمها، إذ الأول وهو الإجماع باعتباره دليلا شرعيا يجب أن تتوافر في الجمعين صفأت خاصة منها صفة الاجتهاد ، كا يجب أن تنهيا للجمعين كل أسباب حرية إبداء الرأى التي كفلتها الشريعة الاسلامية الغراء لسكل فرد من أفراد الآمة ، فإذا ما شاب هذا الإجماع نوع من الصغط أو شبهة من إجبار فلا يعتبر. هذا متصلا بالإجماع الشرعي في شيء ، وهو بالضبط كما يدعي مدع في مسألة من المسائل نصا من الكتاب أوالسنة غيرموجود أصلا ، فالإجماع إذا لم تتوافرله الشروط الشرعية المعتبرة لم يكن له وجود في الحقيقة ، بل هو ادعاء لدليل لا تعترف به الشريمة . والإجماع المدعى في البيمة ليزيد بن معاوية وفي توليه فيصل بن حسين ابن على . وهما انثالًان اللذان ذكرهما للبرهنة على ما يذهب إليه ليس ُهو الإجماع الذي يريده العلماء عند كلامهم عن الأدلة الشرعية ، فالإجماع إذا تكلم عنه العلماء باعتباره دليلا شرعيا هو اتفاق الجتهدين من أمة محمد صلى اقه عليه وسلم على حكم شرعى فى عصر من العصور بعد عصر الرسول صلى الله عليه وسلم، والحـكم الشرعى الذي نحن بصدده الآن هو وجوب نصب رئيس أعلى للسلمين. وقد حدث هذا الإجماع الذي يريده العلماء في سقيفة بني ساعدة كا تقدم بياته بإفاضة .

ومع أن الاستاذعلى عبدالرازق خلط متعمدا كما سبق أن بينا بين الإجماع باعتباره دليلا شرعيا وبين غير هذا الإجماع ، فإنه أيضا قد غاب عنه التفرقة بين دعويين يديهما العلماء فى هذا المقام ، والدعوى الأولى فهما هى : وجوب خسب رئيس أعلى الدولة ، والثانية هى أن تتصيب أن بكر رئيسا المدولة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان بإجماع المسلين ، وكل من هاتين الدعوين

تحتاج إلى برهان لإثباتها بصرف النظر عن الدعوى الآخرى، وهما وإن كانتا متصَّلتين أو كل منهما قريبة من الآخرى إلا أنهما منفصلتان ، فإذا فام الدليل على صحة الدعرى الأولى فقد تحقق ما نريده من وجوب نصب رئيس أعلى للدولة ، ولقد قامت البراهين فعلا على صحة هذه الدعوى ، أعنى دعوى وجوب نصب الرئيس، وهذه البراهين هي التي ذكر ناها لأهل المنة عند حكاية رأيهم في هذه المسألة من إجماع وغيره ، وقد سلمت كما سبق من الاعتراضات التي أوردها الخالفون علمها ، ويهمنا الآن ما اعترض به الاستاذعلي عبد الرازق من نفى حصول الإَّجاع الذي استدل به أهل السنة على صحة دعواهم، وإذا كنا قد بينا أن ثمة دعويين هما ، وجوب نصب الرئيس . وأن رياسة أنى بكر كانت بإجماع المملين، فإن نقض الدعرى الأولى إنما يكون بإثبات أن الصحابة لم يجمعوا على ضرورة نصب رئيس أعلى للمسلمين، وبناء على هذا فهل يمكن أن يدعى مدع بأنه قد قام الخلاف بين الصحابة حول نصب الرئيس وعدم نصبه ؟ على يمكن أن يدعى مدع أن أحدا منهم قد قال إننا مستغنون عن الرئيس ولا حاجة بنا إليه ؟ إنَّ أبأ بكر عندما خطب الناس قيل مبايعته وبعد موت رسول الله صلى الله عليه وسلم قائلا : وأيها الناس من كان يعبد محمدا فإن محمدا قد مات ومن كان يعبد الله فإن الله حي لايموت و تلا آية « وما محمد إلارسول قد خلت من قبله الرسل ، ثم طالب الناس بإعداء الآراء حول من يخلف رسول اقه صلى الله عليه وسلم لم يعترض عليه أحد في أن الناس بحب أن يقيموا لهم رئيسًا . يقول الشهر ستأني (١) وفناداه الناس من كل جانب صدقت يا أبا بكر ، ولكنا نصبح وننظر في هذا الأمر ونختار من يقوم به ، ولم يقل أحد أن هذا الامر يصلح من غير قائم به ، •

والحلاف الذي وقع في سقيفة بني ساعدة لم يثر لأن هناك آراء كانت ترى عدم وجوب نصب رئيس ، فنصب الرئيس كان وجوبه أمرا مغروغا منه ،

⁽١) نهاية الإقدام الشهرستاني ص ٤٧٩

وإنما الحلاف ثار بين المهاجرين والأنصار عند اختيارمن يشغل منصب الرئيس، هل يكون من الآنصار لانهم آووا ونصروا أم من المهاجرين لآنهم أول من آمن ، أى أن وجوب أن يكون لهم رئيس كان أمرا متفقا عليه ، وإلا لما كان هناك عل للاختلاف فيمن يشغل منصب الرياسة ، وإنما الحلاف كان حول من يكون الرئيس؟ واتهوا آخر الأمر إلى مبايعة أبي بكر رئيسا لهم.

واعتراضه بأن الحوارج والآصم من المعترلة قد قالوا بعدم وجوب الإمامة وهو ما يطمن في دعوى حصول الإجماع غير مقبول من وجهين :

أولا :

أن بعض الحوارج فقط وهم النجدات هم ألذين قالوا بعدم وجوب نصب الإمام كما ذكر قا ذلك عند الكلام على القاتلين بعدم وجوب نصب الإمام، وعلى فرص أن الحوارج، كلهم قد قالوا بعدم وجوب نصب الإمام فإن العلماء لا يعتدون في الإجاع بشذوذ الحوارج ولا يعتبر خلافهم طعنا في حصول الإجاع ، وفيا يختص يخلاف أن بكر الآصم المعترلي ، فقد حققنا مذهبه وانتهينا إلى وقوفه مع القائلين بوجوب نصب الإمام وليس مع القائلين بعدم وجوبه .

ثانيا :

على فرض أن الخوارج يعتد بخلافهم فى الإجاع ، فقد سبقهم لجماع السحابة على وجوب نصب الإمام إذ إن الإجماع قد حصل بعد موت رسول الله عليه وسلم فى اختيارهم أبا بكر خليفة له ، ودعواه أن ييمة أبى بكر لم تقم بإجاع المسلين، وإنما قامت على أساس القوة والسيف دعوى يتكرها التاريح إذ إن المصادر التاريخية وصفت كيف تمت هذه البيمة، وكيف أنه لم يحدث فى اجتماع السقيفة إلا خلاف فى الرأى بين المهاجرين والانصار حول شخص الإيمام هل يحتار من المهاجرين أم من الانصار، وتكلم كل من الفريقين مبديا

رأيه في غاية الحرية، وفي النهاية تمت مبايعة أبي بكر بمبادرة عمر بمبايعته، وتوالى الحاضرين جده كل يبايع الصديق بدون إجيار من أحد، وفي اليوم التالي بايمهمن لم يكن حاضرا بيعة السَّقيفة في البيعة العامة في المسجد . ولم يكن لأبي بكر من المصبة بحيث يمكن أن يتصور أن تقوم مبايسته على أساس القوة والسيف. ولوكان وضع المهاجرين عامة بالمدينة يبيح لهم فرض مبايعة أبى بكر على الناس بقوة السيف لما ساغ لاحد خطباء الآسار في اجتماع السفيفة وهو الحباب بن المنذر ابن الجوح أنَّ يحرض الأنصار بقوله(١) ، يا معشر الأنصار الملكوا عليكم أمركم ، فإن الناس فى فيئكم وظلكم ولن يجترىء مجترى. على خلافكم ، بل لو كانت بيعة أنى بكر قد تُمت بالقوة والجبر وكان لأنى بكر في قومه بني تم من القوة والعصبة ما ساعده على ذلك لما ساغ لأنى سفيان أن يقول عند ما تمت البيمة لأبى بكر أن يقول لعلى رضى الله عنه . لم تدع هذا الأمر حتى يكون في شر قبيلة من قريش ، . فأجابه على . فتنتنا وأنت كَافر وتربد أن تفتننا وأنت مسلم(٧) ، وكما أجمع الصحابة على اختيار أبي بكر خليفة لرسول الله صلى الله عليه وسلم أجمعوا على اختيار عمر عندما رشحه أبو بكر الخلافة بعده، ثم أجسوا على عثمان، ولم يظهر الخوارج إلا في عهد على لظروف سروفة، فالإجاع قد تحقق قبلهم، فلا يكون خلافهم بعد ذلك معتبرا أو ناقعنا لحصول الإجماع .

ثانيا ، على عبد الرازق فصل بين مسألتين مر تبطين عمام الارتباط .

بعد أن مهد الاستاذ على عبد الرازق بالكلام على أنه يجب لكل أمة منظمة من حكومة تباشر شئونها وتقوم جنبط الأمر فيها وأن ذلك قد اتفق عليه علماء السياسة سواء أكانت هذه الأمة ذائدين أم لا دين لها ومهما كان

⁽۱) تاریخ الطبری ج ۳ ص ۲۲۰

⁽٧) نباية الاقدام الشهرستاني ص ٨٦٠ .

جنسها ولونها ولسانها قال(١) و إن يكن الفقهاء أرادوا بالإمامة والحلافة ذلك المحنى الذي يريده علماء السياسة بالحكومة كان صحيحا ما يقولون ، من أن . إقامة الصمائر الدينية وصلاح الرعية يتوقفان على الحلافة بمنى الحكومة فى أي صورة كانت الحكومة ومن أي نوع. مطلقة أو مقيدة. فردية أوجهورية، استبدادة أو شورية ديمقراطية أو اشتراكية أو بلشفية . لا ينتج لهم الدليل أبعد من ذلك ، أما إن أرادوا بالحلافة ذلك النوع الخاص من الحكم الذي يسرفون ، فدليلهم أقصر من دعوام ، وحجتهم غير ناهضة ، ثم يقول . فليس بنا من حاجة إلى تلك الخلافة لأمور ديننا ولا لأمور دنيانا ، ولو شتنا لقلنا أكثر من ذلك ، فإنما كلنت الخلافة ولم نول فكية على الإسلام وعلى المسلمين.

والملاحظ أن الأستاذ على عبد الرازق قد فصل بين مسألتين كل مهما مرتبطة تمام الارتباط بالآخرى ، إذ إن ممنا الآن نقطتين : الأولى مهما وجوب نصب حاكم أعلى للمسلين ، والثانية : وجوب النرام هذا الحاكم بأوامر ألشارع الحكيم فيا يختص بقيامه بتبعات منصبه ، فإذا ما قام الدليل على وجوب بسبب حاكم أعلى للمسلين فقد قام دليل آخر على وجوب النزام هذا الحاكم بالنقانون الإسلامي فيا يختص بحراسة الدين وسياسة الدنيا ، كما هو الحال بالنسبة إلى زواج من يحتى الزنا وعنده القدرة على الزواج ؛ فقد قام الدليل على وجوب على وجوب على وجوب على وجوب الترامه في سياسة بيته بأوامر الشارع الحكم من الإنفاق وحسن المعاملة إلى غير ذلك من الواجات .

فإذا ما بان هذا وعرفنا أن معنا مسألتين كل مهما متصلة بالآخرى فى أوثق اتصال ، فلا يمكن ادعاء أن|حداهما يمكن|ن توجد معغيروجود الآخرى

⁽١) الإسلام وأصول الحسيم من ٣٥ وما بعدها :

لان كلا منهما قد قام دليل شرعى على اعتبارها ، ومن هنا لا يكن قبول قوله . . إن إقامة الشعائر الدينية وصلاح الرعية يتوقفان على الخلافة بمعنى الحكومة في أى صورة كانت الحكومة ومن أى نوع . مطلقة أو مقيدة فردية أو جمهورية استبدادية ، مطلقة السلطة في الإسلام مع أن الدليل قد قام على اعتبار أن الخليفية ليس إلا كواحد من أفراد الآمة ، بل هو في الواقع أنقلهم تبعق لانه مسئول عنهم يوم القيامة بنص من رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ يقول (١٦) ، كلم راع وكلم مسئول عن رعيته ، فالإمام الذي على الناس رعته ، وأن الدليل قد قام على نفي الفردية والتمسك بجدأ الشورى كاسياتي عند الكلام عن واجبات الإمام .

فنصب الإمام مسألة ، وواجبانه مسألة أخرى ، وإذا ما قام الدليل على وجوب نصب الرئيس الأعلى للسلمين ، فلم يترك هذا الرئيس على هواه يحكم كما يشاء فورعيته، لا يسأل عما يضم أويسن من القوانين ما يريد. وإنما قد قام الدليل على إلزامه بواجبات مبينة مفصلة سنمرض لها إن شاء الله عند السكلام عن واجبات الإمام .

و تظام بهذه الملامع لا ينطبق على الرياسة المطلقة الفردية الاستبدادية . كما يرعم الآستاذ على عبد الرازق ، ثم هل يمكن أن تمكون أعمال السف والقهر يرعم الآستاذ على عبد الرازق ، ثم هل يمكن أن تمكون أعمال السف والقهر التي ارتمكها بعض من تقلدوا أمر المسلمين في ظروف خاصة حجة على القانون الإسلامي ؟! إن وقوع الجريمة هنا ليس لعيب في القانون ، وإنما هو عيب في المجرم نفسه ، ويخاصة إذا كان هذا القانون لم يترك الإجرام بدون ردع ، إن أحدا لا يقبل أن تمكون المتازعات في كثير من الصور على السلطة في الدولة الإسلامية ، وما ارتمكه الكثيرون عن كانوا يتسمون بالخلفاء من سفك الدماء

⁽١) البخاري ۾ ٩ س ٢٢ طبع بولاق .

وغير ذلك من أنواع الشرور ، إن أحدا لايقبل أن تسكون هذه الآعمال حبية على النظام ذاته ، إذ إن هذا النظام الذي ينادى الفقهاء بوجوب نصبه هو ذلك النظام الذي طبق في رياسة الخلفاء الراشدين وكانوا بتطبيقهم له صورة مشرقة لمما يطلبه الإسلام لهذا النظام .

فإذا مادعى الآستاذ أن الحلافة كانت سبا فى انتشار الفتنة والفساد ، فانما يخلط متممداً بين الحلاقة نظاماً ملتزماً بقواعدوقو انين تهدف إلى صلحة الإسلام والمسلمين ، وهو مايطالب به الفقهاء والعلماء ، وبين الحلافة نظاما أنحرف به بعض أصحاب السلطة من الطفاة المجرمين ، فاتخذوا القهر وسيلة لحكم الشعب، ولم يالوا في سيل احتفاظهم مهذا المنصب أن يرتسكبوا من المنبيات الكثير .

وهو بهذا الخلط بين النظام النق الذي وضع له من الفنو ابط ما يجعله أغر مشرقا، وبين النظام بعد ما انحرف به أهل الأهواء المستبدون ، يكون كن مخلط بين القضاء ولزومه المجتمع ، وبين تصرف بعض القضاء إذا ما انحرفوا عن القانون ، فهذا المنطق إذا حدث أن بعض القضاء لا يعدلون فيا يصدونه من أحكام فإنه يحق الناس أن يطالبوا بإلغاء منصب القاضى ، لأن بعض القضاة قد تسبب فى إلحاق الإضرار بالناس ، وهو منطق غير معقول .

مناقشة الدكتور عبد الحميد متولى

ثم نتقل بعد ذلك إلى ما يدعيه أحد أساتذة الجامعة المعاصرين وهو المكتور عبد الجيد متولى (١٠ من أن المعالية بقيام نظام الحالفة في هذا العصر ضرب من المحال ، أو هو على الآقل يؤدى إلى الحرج المرفوع بقوله تعالى : ما جعل عليكم في الدين من حرج ، فيقول : . إذا نظر تا إلى ظروف البينة في هذا العصر الحديث ، فإننا نجد من الأمور البينة التى لا يصورها بيان أن قيام

⁽١) انظر كتابه مبادىء نظام الحسكم في الإسلام ص ٥٤٨ ـــ ٥٥٠

نظام الحلافة (بالشروط وبالصور التي بينهما رجال الفقه الإسلامي) يعد في عصر نا هذا ـ شأنه شأن الإجماع ـ ضربا من ضروب المحال . .

ثم يبين لماذا كان قيام نظام الخلافة يعد في عصر قا هذا ضربا من ضروب المحال فيقول : . و فالجمع في فرد واحد بين المؤهلات والصفات ذات الصبعة الدينية . و بين المؤهلات والصفات ذات الصبعة السباسية التي تتطلبها مهام الحكم في هذا المصر . هذا فضلا عن أن من مهام الحليفة العمل على تنفيذ الواجبات الشرعية (و في مقدمتها إقامة الحدود ، حد السرقة وحد الزنا . . إلح) كل ذلك يعد في هذا العصر .. كا ذكر نا _ من ضروب المحال » .

ثم يقول: وفيجب ألا يفوتنا أن تظام الخلافة إذا كان قد قد له النجاح إبان بضمة من السنين الآولى الهجرة (أى حتى أواسط عهد خلافة عثمان) وإذا كان يعد إذ ذاك فضلا عن ذلك نظاما شاليا من أظلمة الحسكم. فإنما كان مرد ذلك إلى توفر يئة خاصة فى ذلك المصر لا يتوفر منها عنصر واحد من العناصر فى عصر نا هذا،

ويقول بعد ذلك : دولإن جاز الخلاف أو الجدال في قولنا إن قيام نظام الحادثة يعد في هذا العصر ضربا من المحال ، فإنه مما لايقبل الحلاف أو الجدال يحال أن نقرر بأن قيامها في هذا العصر يؤدى - بالأقل _ إلى الحرج الذي رفعه الإسلام عن المسلمين ، .

هذا هو كلام الدكور عبد الحيد متولى ، ونقول : من كانت المزهلات والصفات الدينية تتنافى مع المؤهلات والصفات السياسية ؟ إن المؤهلات والصفات السياسية ليست حكرا على أحد دون أحد ، فهى ملكات عن الممكن أن توجد في أي فو د بصرف النظر عن ماهية مؤهلاته وصفاته الآخرى، والأمثة على ذلك كثيرة ولسنا يحاجة إلى تعدادها، وعلى فرض أن الشروط الدينية والشروط السياسية غير متوافرة في الذين يمكن أن ترشحهم لهذا المنصب ، فهل معنى قول

الفقها، وجوب نصب الخليفة يخرج عن أن يكون كسائر الواجبات الشرعية؟ وأن الإنسان عند مالا يستطيع أن يأتى بالواجب كاملا فليس معنى هذا أن يسقط عنه الواجب بل يكون الواجب عليه حيتندهوما قدر على الإنيان به، ولا يسقط عنه هذا الواجب إلا إذا لم يستطع أن يؤديه على أى وجه من الوجوه اللستطاعة، فالمفروض في الصلاة مثلا أن يؤديها الإنسان قائما، ولكنه إذا لم يستطع أن يؤديها قائما لمرض منعه من ذلك مئلا فليس معنى ذلك أن يسقط عنه فرض الصلاة، ولكن الفرض حيتلا يتقل إلى ما استطاع الإنسان الإنيان به ، وهو الإنيان بالصلاة قاعداً ، فإن لم يستطع فعنطجما وهكذا ، والرجل مفروض عليه أن يعول زوجته وأولاده بالقدر الذي يحتاجون إليه ويستطيع أن يقدمه إليهم ولكن لوفرض أله لا يستطيع الإسلامي في هذه الحال يوجب عليه لإناتهم بل بعض هذا المقدار فالشرع الإسلامي في هذه الحال يوجب عليه الإنفاق المستطاع له ، ولا يطالبه بما لا يستطيع حيث إن في ذلك حرجا له والشريعة الإسلامية رفعت الحرج بقول الحق سبحانه : ما يريد انته ليجمل عليكم ما ناز ذلك عن النصوص . من حرج و(1) وقوله سبحانه : ، وريد القه بكم اليسر ولا يريد بكم العسر و(٢) . وما ما ثل ذلك عن النصوص .

ثم ما همهذه الشروطالق اشترطها الفقهاءوالتي تؤدى إلى أن الحلاقة في هذا المصر ضرب من المحال ، إننا وإن كنا سنفردلها فصلا خاصا نفصلهافيه وهو الفصل الثانى إلا أننا يمكن أن نشير إليها إجالاكما أشار إليها الإمام الشافمي حيث يقول (٢٠): وواعلمواأن شرائط الإمامة حشر :المقل ، والبلاغ خوالحرية، والإسلام ،وكونه ذكرا ، والعلم يحيث يصلح أن يكون مفقيامن أهل الاجتهاد، والتدبير ، والشجاعة والصلاح في ألدين ، وأن يكون من قريش ،

فأى هذه الشروط هو الذي لايستطاع توافره مع المؤهلات والصفات

⁽١) سورة المأهدة آية ٧ .

⁽Y) سورة البقرة آية ١٨٥ · (٣) الفقه الأكبر للامام الشافعي ص ٢٩

السياسية ؟ لعل الدكتور عبد الحيد متولى يقصد شرط . العلم بحيث يصلح أن يكون مفتيا من أهل الاجتهاد ، ولكننا فيا سبق للنا : إن الشرع قد خَفَف على العبادعندما كلفهم بأمورمن الأمورولم يستطيعوا القيام بهكاملا بأن يؤدوه على الوجه المستطاع. ولايسقط عنهم إلا إذا لم يستطيعو اأن يؤدوه أصلا، فإذا لم يستطع الناس أن يقيمو اكامل الشروط فالفرض في هذه الحال هو إقامة الأمثل فالأمثل أى أنه تلتمس الشروط بقدر الإمكان وكل من اجتمع فيه أكبر قدر من الشروط المطلوبة فهو أولى عن لم يحتمع فيه هذه الشروط ، وليس هذا بغريب، فإن الشرع قد أوجب إقامة العدالة بين الناس ووسيلة ذلك نصب الفضاة فى كل ناحية يؤدون الواجب في ذلك . واشترط الشار عشروطاخاصة في القاضي يعد بمقتصاها صالحا لتولى القضاء . ولكن عندما يتعذَّر وجود كاملالشروط ،أفهل يترك هذأ المنصب خاليا وتنزك أمور الناسوخلافاتهم فوضى لايقيم القضاء العدل فها ؟ أم أنه في هذه الحال يجب تولية المستوفي الشروط المستطاعة ؟ إن الواجب كما قال الفقهاء هو تولية الأمثل فالأمثل، ومثل ذلك الشهودإذا فشافيهم الفسق تقبل شهادة الأمثل فالأمثل، ولذلك يقول ابن قيم الجوزية (١): وإذا لم يحد السلطان من يوليه إلا قاضيا عاريا عن شروط القضاء لم يعطل البلدعن قاض ، وولى الأمثل فالأمثل ، ونظير هذا لوكان الفسق هو الغالب على أهل تلك البله. و إن لم تقبل شهادة يعضمهم على بعض وشهادته له ، تعطلت الحقوق وضاعت ، قبل شهادة الأمثل فالآمثل ، وهذا بالضبط هوما يحب أن يقبع بالنسبة إلىإقامة الإمام الاعظم ، فإن فقدت بعض الشروط فيقام الامثل فالامثل قياساً على جوار تولية القاضي وقبول شهادة الشاهد الفاقد لشرط من الشروط ، بل هو أولى منهما حتى لايترك الناس فوضى وما ينجم عن ذلك من الأضرار البالغة التي تفوق بكثيركل الاعرار المتوقعة من تعطيل منصب القضاء -

وتعليل الدكتور عبد الحيد متولى نجاح قيام منصب الحلآفة بالبيئة الحاصة

⁽١) أعلام الوقمين لابن قيم الجوزيه ج٣ ص ٤٣٣

التي لا يتوافر أى من عناصرها في عصر نا هذا مما يؤدى إلى إحالة قيام هذا النظام غير مسلم وهو كلام خطير ، إذ يترتب عليه أنه لا يصح المناداة بتطبيق أحكام الشرسة الإسلامية في هذا العصر لأن هذا العصر غير العصر التي طبقت فيه أحكامها بحذافيرها والبيئةغير البيئة ا وهو أمر غير مقبول في شريعة ليست خاصة بمجتمع أو زمان معين، بل هي واجبة التطبيق في كل زمان ومكان

وخلاصة كل ما سبق هى أن الإسلام أوجب على الساس إقامة الحاكم الأعلى لهم فإذا ما حالت الظروف دون استيفاء كل الشروط اللازمة لهذا المنصب الحطير وشح لهالمستوفى القدر الأكبر من الشروط ثم الذي يليه وهكذا. الأمثل، فالأمثل.

الفصل لثاني

شروط رئيس الدولة الإسلامية

```
ر _ الإسلام .
```

تمييد:

أجمع علماء الآمة الإسلامية على أن منصب الرئيس الأعلى للدولة لايورث، وأنه لا بد من وجود صفات مسئة فيمن يرشح لتولى هذا المنصب الحفير، سوى فرقة الإمامية ، فإنهم شذوا عن إجماع الآمة، وذهبوا إلى التوارث فيه. وهو الرأى الذى سنعرض له عند المكلم عن طرق انعقاد الرياسة، وأما من عدام من جاهير الأمة الإسلامية، فلا يجيزون أن تكون الورائة طريقا إلى تولى هذا المنصب (١٠)

وثمة أمر هام يحب أن فلاحظه هو أن الشروط التى اشترطها العلماء فيمن يراد توليته رياسة الدولة الإسلامية هي شروط يحب مراعاتها في الحال التي تسكون صفة الاختيار متوافرة للا ممة فيها ، فيجب عليها في هده الحال أن لا تولية المورها إلا من تحقق فيه هذه الشروط، وأما إذا انتقت حال الاختيار، وألجئت الامة إلى حال لا اختيار لها فيها ، كنفل البحض من لا يصلحون للإمامة العظمى بالانقلابات العسكرية قالعلما في هذه الحال يستون أن التمسك بالشرط الواجبهنا فقد يؤدى إلى فتن يجب أن تصان الامةعن اللدخول في شرورها، وحيئذ جوز شرعا إقرار هذه الحال مؤتنا إلى أن تحين فرصة التغيير بمن هو مستوف للشروط العلوبة يقول سعد الدين التقتازان ٢٠٠ ، ومين ماذكر في باب الإمامة على الاختيار والقجار ، وتسلط الجابرة الأشرور والمنظر ارواستيلاء الخللة والكفار والفجار ، وتسلط الجابرة الأشرورات تبيح المخطورات ، .

وسنبين هذه الشروط المطلوبة . ووجهة النظر فى اشتراطها ، مع ملاحظة أن الجماهير قد انفقت على بعض الشروط التى يجب توافرها فى الرئيس الاعلى واختلفت فى بعضها الآخر، نظرا إلىأنه لم يردنص إلا فىشرط الفرشية، وأما

⁽١) الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ج ٤ ١٣٧

⁽٢) شرح السعد على المقاصد ، كلاها لسعد الدين التفتاز أنى ج ٢ ص ٢٠٤

ماعدا هذا الشرط فاشترطه الدلماء لا أن هذا المنصب يقنضيه ، ومن العلميدي أن تعتلف وجهات النظر في ذلك : يقول حجة الإسلام الغزالين ، فإن الشروط التي تدعى للإمامة شرعا لابد من دليل يدل عليها ، والدليل إما نص من صاحب الشرع وإما النظر في المصلحة التي طلبت الإمامة لها ، ولم يرد النص مى شرائط الإمامة في شيء إلا في النسب إذ قال : « إن الآئمة من قريش ، فأما ماعداه فإنما أخذ من الضرورة والحاجة الماسة في مقصود الإمامة إليها » .

فيجب أن نطم أنه لا يصح ادعاء وجوب أى صفة من الصفات في الرئيس إلا إذا ثبت إرجاعها إلى الشرع، بممى أن يكون ثمة دليل شرعى بوجوب اشتراط هذه الصفة ، أو إدا ثبت إرجاعها إلى العقل(٢٢) بمنى أن يكون قيام الرئيس بما هو موكول إليه لا يتحقق إلا إذا توفر فيه هذا الشرط .

وسنشرع فى ذكر الشروط مبينين الحلاف فى الشرط إن وجد ، وملحظ كل من المختلفين فنقول :

أولا:الإسلام

أول الشروط التي اتفق الملماء على اشتراطها : الإسلام ، قال القاضي عياض (٢٠ : د أجمع الطماء على أن الإمامة لا تنعقد لسكافر ، وعلى أنه لو طرأ عليه الكفر انمول قال: وكذا لو ترك إقامة الصلوات والدعاء إليها ، لاأن الله سبحانه وتعالى يقول : د ولن يجمل الله للكافرين على لمؤمنين سييلا ، وهل هناك من سييل أعظم من ولاية الإمام الاعظم، ولان الله سبحانه أمر بقنال

⁽١) نشائح الباطنية لأبن حامد النزالي ص ١٩٩

 ⁽٣) المننى فى أبواب النوحيد والمدل للقاضى أبى الحسن عبد الجيارين أحمد من
 الجزء الشرائع ، التسم الأول فى الإصامة عن ١٩٨٨

 ⁽۳) نقلا عن صحیح مسلم بشرح النووی ج ۱۲ ص ۲۲۸

غير المسلمين حتى يسلموا أو يعطوا الجزية فكيف يمكن لغير المسلم أن يترعم ويقود الحرب التي يشنها المسلمون على غير المسلمين(١٠-

وعلى هذا فلا يجوز أن تعقد رياسة الدولة لـكافر أصلى ، أو مرتد ، لأن معنى إقامة دولة دولة إسلامية هو أن تلزم بالقانون الإسلامى ، تطبقه وتسيش حياتها على وفق نعاليمه ، وهذا القانون الإسلامى لايتصور تطبيقه إلا من أناس يدينون بالولاء والحضوح التام لهذا القانون .

إن أى نظام مهما كان نوعه لايمكن أن يقبل أن يسند للمركز الآول فيه أو أى مركز هام إلا إلى شخص يؤمن تمام الإيمان بهذا النظام ويسعى جاهدا لنصرته .

ثانياً: البلوغ

وهو شرط أجمعت الآمة أيمنا على اشتراطه إلا الإمامية فإنهم شذوا عن هذا الإجهاع، وجوزوا أن يكون الإمام طفلا، بل بالغوا فيذلك وأجازوا إمامة الحل في بطن أمه، وليس هذا بعجب منهم، فإن طريق انعقاد الإمامة عنده هو النص أى نص كل إمام سابق على اللاحق بعده، ابتدامن النبي صلى الله عليه وسلم فإنه نص في زعهم على الحسن وهكذا إلى آخر السلسلة التي يؤمنون بحصر الإمامة فيها ، يقول ابن حزم (٢٠) : ، وجميع في أهل القبلة ليس منهم أحد يجيز إمامة أمرأة ، ولا إمامة صي لم يلغ إلا أواضة فإنها تجيز إمامة الصغير المامة العربة وهذا خطأ لأراض مل بلغ فهو غير مخاطب بإقامة الدين ،

⁽١) القصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ج٤ ص ١٦٦

⁽٢) الفصل فى المال والأهواء والتحل لابن حزم ج ٣ ص ١١٠

فلا تصح رياسة الصي لسبين:

الأول: أن الصبي محتاج فى تسيير أموره إلى ولى يلاحظه ويشرف عليه فكيف يجوز أن يشرف هو على أمور الأمة (١) .

الثانى : أن الصبى لعلمه بأنه ليس مكانها وأن أعماله لاتحسب عليه شرعاـ وبما يخل عدا بالمسئولية الملقاة عليه (٧٠) .

ثم إن الحنفية مع اتفاقهم مع جماهير الآمة الإسلامية التي أجمعت على اشتراط الليوغ فيمن يتقلد الإمامة العظمى، إلا إنهم يجيزون فى حال الضرورة أن يكون الإمام صيا ، فيقول صاحب الدر المختار ⁽⁷⁾: و وتصع سلطنة متغلب للصرورة وكذا صي ، وصوروا المسألة بحال ما إذا مات الإمام وله ابن صغير اتفقت الرعية على إمامته .

ولنا على هذا ملاحظة إذ إن الحنفية من القاتلين بوجوب تو افر شرط البلوغ فى الامام فكيف يمكن القول بأنه تصح إمامة الصبى الذى لم يبلغ بعد؟ ستكون الاجابة أنهم نظروا إلى حال الضرورة وما توجبه من التسايح فى بعض الشروط حتى لاتثور فتئة بين الناس بين مؤيد ومعارض ، ولكنا إذا نظر نا الم يمثيلم لهذه الحال وهى حال الضرورة التى تصح - كما يقولون - تولية السبي فيا نجد مناهم بعيداكل البعد عن حال الضرورة المدعاة ، إذ إن المثال لتلك فيا نجد مناه ابن عابدين ناقلا له عن البزازية « مات السلطان و اتفقت الرعية على سلطنة ابن صغير له ، (٤) إذ كيف يمكن أن نسمى هذه الحال حال الضرورة مع على سلطنة ابن صغير له ، (٤)

⁽١) منى الحتاج لحمد بن أحمد الشربئي الحطيب ج ٤ ص ١٣٠

⁽٢) ما ثر الإناقة في سالم الخلافة لأحمد بن عبد الله التلقشندي _ ج ١ ص ٢٧

⁽m) الدر المتأد لحمد علاء الدين الحصكني الجزء الأول ص ١٢٥

⁽٤) حاشية ابن عابدين الجزء الأول ص ١٢٥

وجور اتفاق الرعية على سلطنة هذا الصغير لا إن حال العنرورة مقصورة في أن يجبر أصحاب السلطة الرعية على الخصوع لهمذا الصغير ، أما أن تقبل الرعية باختيارها وتنفق على سلطنة ابن صغيرله فهو مها لايصح النمثيل به لحال الصرورة. وخطأ الرعية في مذه الحال ظاهر واضح ، ولا يمكن تصور الرعية كابا جمعة على ذلك الحطأ ، لأن الأمة معمومة عن الحصاً .

ولماكان تصرف الصبي لايعند به شرعا فقد أوجب الحنفية أن يفوض أعل الحل والعقد اختصاصات الإمام الهامة إلى وال يكون تابعا لهذا السبي قالوا: و وبعد هذا انوالى نفسه تبعا لابن السلطان لشرفه . والسلطان في الرسم همو الابن وفي الحقيقة هو الوالى ، له سدم صحة الإذن بالقضاء والجمة عن لا ولاية له (1) .

ويقول ابن عابدين (٢٠ د لمكن ينبغي أن يقال إنه سلطان إلى غاية ، وهي بلوغ الابن لئلا يحتاج إلى عوله عند تولية ابن السلطان إذا بلغ، والملاحظ أن القول بجو از هذه التولية يمكن أن يكون مدخلا إلى التحايل على إصفاء الصفة الشرعية على مبدأ التوارث في منصب رئيس الدولة الإسلامية ، وذلك لانهم قالوا: إن هذا الوالى هو السلطان في الحقيقة لمكن إلى حين بلوغ هذا السفير ، وإذا بلغ انهرل الوالى وقلد الابن الإمامة بكل سهولة إلى نظام الوراثة الممنوع بإجماع المسلمين ، إذ إن المجلة يمكن أن تتمسر في دورانها على هذه الوتيرة، فترضى الوعية بسلطنة ابن صغير الإمام بعد موت أبيه ، وبذلك تئول الشروط المعتبرة في الإمام إلى عدم الاعتبار .

وهنا قد يرد سؤال هو : ما الحسكم إذا فرض هذا الصبي في حال ضرورة

⁽۱) عَس المعدر ص١٢٥

⁽٢) عس الصدر ص ١٩٥

فعلا، أى بأنام يكن هناك رضا من الشعب ولكنه فرض عليه قسرا . كأن ألزم الشعب به حاشية أيه الدين يملكون السلطة ووسائل قهر الآمة ؟ والجواب إن هنده فعلا هي حال الضرورة ، وعند تذبيب على أهل الحل والعقد في الآمة أن تويدهم في هذا ، والمطالبة بتولى مستوفي الشره ط ، فإذا استمر فرض هذا الصغير على الآمة فعند تذبيب تعطيل مصالح الآمة ، فيجب نصب وال كا يقول الحنفية لحذا السغير ونصبوا واليا غير مستوف الشروط فيكون هذا أيمنا حال ضرورة تخضع لها الآمة مؤقتا حتى لا تتعطل المصالح الدينية والدنيوية لآفراد الشعب ، ولكن ليس للآمة أن ترضى بهذا الوضع باعتباره وضما يجب أن يستمر بل على الآمة وبخامة أمل الحل والعقد انتهاز كل فرصة كن أن تساعد على تعيين هذا الوضع، وتولية مستوفى الشروط إذا لم تكن أن تساعد على تعيين هذا الوضع، وتولية مستوفى الشروط إذا لم تكن فتنة من محاولة التنبير هذه ، أما أن ترضى الرعية وتنفق على تولية ابن صغير وهذا هو الخطأ الذي لامبرر له .

•••

ثالثا: العقل

وهذا شرط بدهى فلا تتعقد رياسة ذاهب العقل بجنون أو بغيره كالحبل ، إذ إن ذاهب العفل بحتاج هو نفسه إلى ولما ليصرف أهوره فكيف توكل إليه أمور غيره ، وإذا كان الصبى عمروما من تولى هذا المنصب لهذا السبب فذاهب العقل من باب أولى . قال الغزالى معللا عدم جواز إمامة المجنون والصي(١):

⁽١) فضائح الباطنية للغزالي ص ١٨٠

« فلا تتعقد لمجنون ، فإن التكليف ملاك الأمر وعصامه ، ولا تكليف على
 صبى وبجنون ، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : « رمع القلم عن ثلاثة ،
 وعد الصبى حتى يبلغ و المجنون حتى يفيق .

وقد قسم الماوردي(١) زوال العقل إلى قسمين :

الأول: ما يرجى زواله كالإغماء .

والثانى : مالا يرجى زواله كالجنون والخبل .

فأما الأول وهو ما يرجى زواله كالإغماء ، فهذا لا يمنع انعقاد الإمامة وكذلك لا يمنع من استدامتها ، لآنه مرض قليل اللبث سريع الزوال .

وأما أثنانى: وهو اللازم الذى لا يرجى زواله كالجنون والخبل فهو على قسمين: أحدهما: أن يكون مطبقا لا تتخاله إفاقة . فهذا يمنع انعقاد الإمامة ، وإذا طرأ على الإمام بعد توليه منصبه استحق العزل إذا تحققنا من وجود هذا المرض وقطعنا به فيه .

والقسم التانى من اللازم الذى لا يرجى زواله: هو ألا يكون ذلك المرض ملازماً له فى كل أوقاته ، مل تتخلله أوقات إفاقة يعود بها إلى حال سلامته وحيئة ينظر، فإن كان زمان المرض أكثر من زمان الإفاقة فهذا كالمرض الدائم يمتع انسقاد الإمامة وإذا طرأ على الإمام بعد انسقاد الإمامة له سلها استحق الدول به، وإن كان المكسهو الذى يحدث يميى أن يكون زمان الإفاقة أكثر من زمان المرض فقد اتفق العلماء على عدم انسقاد الإمامة مصه، واختلفرا فيها إذا طرأ على الإمام بعد توليه منصبه هل يمنع استدامتها أو لا يمنم على رأيين:

⁽١) الأحكام السلطانية للماوري ص ١٧

الأول: يقول بأنه يمنع من استدامتها أيضاكما يمنع من ابتدائها، لأن من واجب الإمامالنظر في مصالح الأمة.وهذا المرض مع تكرره يخل بهذا الواجب

الثانى: يرى أنه لا يمنع من إستدامة الإمامة وإن كان يمنع انعقادها فى الابتداء، لأن المطلوب وقت عقد الإمامة هو السلامة الـكاملة وعند الحروج. منها هو النقص الـكامل .

ونرى أن الرأى الأول هو الأولى بالاعتبار ، إذ إنه يجوز أن تجى. نوبة المرض فى وقت تحتاج الآمة فيه إلى رأى الإمام وبته فى مسائل هامة كامور الحرب مثلا ، ولا يتصور أن تعطل أشال هذه الأمور حتى يفيق الإمام.

وقد بين الماوردى عند الكلام على الشروط التي يجب تو افرها فن يتولى القضاء ومنها أنه لابد من توافى القضاء ومنها المقل أنه لابد من توافى الفطنة فيه فقال (١٦) . دولا يكتنى فيه. بالمقل الذي يعلق يه التكليف من علمه بالمدركات الضرورية حتى يكون صحيح التميز جيد الفعلة بعيدا من السهو والفقاة ، يتوصل بذكاته إلى إيضاح ما أشكل وفصل ما أعضل ، وإذا كان هذا هو الشرط فى الاعتداد بصفة المقل فى القاضى. فالإعام الأعظم من باب أولى .

رابعا: الحرية

فلا تنمقد إمامة العبد سواء أكان قنا أو مبعضا أو مكاتبا أو مدبرا أو معلقا عتقه بعفة لآن المفروض فى العبد شرعا أن يكون كل وقته وجهده فى خدمة سيده وهو مكلف بإطاعة الآوامر الصادرة له من هذا السيد ما دامت فى طاقته وإذا كانت أموره تمير بأوامر غيره فكيف يمكن أن توكل إليه أمور الآمة ؟ يقول صاحب المواقف وشارحه(٢٧ د ثلا يشغله خدمة السيد عن وظائف.

⁽١) الأحكام الملطانية ص ٥٥

⁽٧) المواقف لعند الدين الأبجى بشرحه السيد الشريف الجرجاني ج ٨ ص ٧٥٠

الإمامة ولئلا يحتقر فيعصى فإن الاحرار يستحقرون العبيد ويستنكفون عن طاعتهم، ويقول ابن عابدين(١) . لأن العبد لا ولاية له على نفسه ، فكيف تكون له الولاية على غيره. والولاية المتعدية فرع للولاية القائمة، ويعلل حجة الإسلام الغزالي ٢٦ هذا الشرط بقوله: و فإن منصب الإمامة يستدعى استغراق الاوقات في مهمات الحلق فكيف يتنب لها من هوكالمقود في حق نفسه ، الموجود لمالكه يتصرف تحت تدبيره وتسخيره اكيف وفي اشتراط نسب قريش مايتضمن هذا الشرط إذ لايتصور الرق في نسبةريش بمال من الأحوال. وهذا الشرط قد اشترطه العلماء بالإجهاع(٢) ولم يشذ عن هذا الإجهاع إلا الخوارج فإنهم جوزوا أن يكون الإمام عبدان وشنوذ الخوارج لايعده العلماء قادحا في صحة الإجماع ولا يصح الاستدلال لمذهب الخوارج في إجازة أن يكون الإمام عبدا بقول ألرسول صلى الله عليه وسلم : ﴿ اسْمُمُوا وَأُطْيِعُوا ۗ وإن استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة ، (٥) لأن هذا مبالغة في الأمر بطاعة الإمام حتى على فرض أن يكون عبدا حبشيا ، أو هو محمول على ما إذا ولى العبد ولاية عامة غير ولاية الإمامة العظمي (٧) ، والذي صرف اللفظ عن ظاهره هو إجماع الامة الإسلامية على أن الإمامة لاتكون في العبيد ، ولا يجير العلماء أن يَكُون الإمام عبدا حقيقة إلا في حال الضرورة كا إذا تغلب عبد بالقوة والشوكة واستولى على مقاليد الحكم في البلاد فإنه تجب طاعته إخمادا

⁽١) حلثيه ابن عايدين الجزء الأول ص ١٢٥

⁽٢) فضائح الباطنية لأبي حامد النزالي ص ١٨٠

⁽٣) البحر الزخار لأحمد بن يحيي بن المرتضى ج٥ ص ٢٨١

⁽ع) الملل والنحل للشهرستاني الجزء الأول ص ١٥٨

⁽a) ارشاد السارى لشرح صحيح البخارى القسطلاني الجزء العاشر ص ٢٦٤

⁽٩) نهاية الهتاج إلى شرح المنهاج لشمس الدين عمد بن أبي الساس الرملي

۲۰ س ۱۹۹۹ ومنی الحتاج لحمد بن أحمد الشربینی الخطیب ج ٤ ص ۱۳۰
 ۲ س رئاسة الدوق)

للفتنة التي يمكن أن تحدث بمقاومته، مالم يأمر بمصية(١) على أنه يجب أن لا يكون هذا وضما مستمر ا . بل يجب على الآمة أن تنتهز كل فرصة سانحة لحظمه إذا أمنت وقوع الفتن .

خامسا : الذكورة

وقد اشترطها العلماء بالإجهاع فيمن يرشح لنولى منصب رياسة اللمولة، يقول حجة الإسلام الغزالى (٢٠ : , فلا تنعقد الإمامة لامرأة ولمن اتصفت جعميع خلال الكمال وصفات الاستقلال ، وكيف تنرشح امرأة لمنصب الإمامة وليس لها منصب القضاء . ولا منصب الشهادة في أكثر الحكومات ؟ ، .

وقد احتج العلماء على ذلك بما رواه البخارى ٢٠٠ من حديث أبى بكرة رضى الله عنه أنه قال : فعمنى الله بكلمة سمعتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم أيام الجنل بعد ماكست أن الحق بأصحاب الجل ، فأقاتل معهم . قال : لما بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أهل فارس ملكوا بنت كسرىقال : د لن يضلح قوم ولوا أمرهم امرأة ، وزاد الترمذى (٤٠) : فلما قدمت عائشة البصرة . ذكرت قول رسول الله على الله عليه وسلم فعصمنى الله تعالى به » .

يفول القلقشندى (°): والمعنى فى ذلك أن الإمام لا يسنغى عن الاختلاط بالرجال والمشاورة معهم فى الآمور ، والمرأة عنوحة من ذلك ، ولآن المرأة ناقصة فى أمر نفسها حتى لاتملك النكاح فلا تجعل إليها الولاية على غيرها ،

⁽١) إرشاد السارى لشرح صحيح البخارى القسطلاني الجزء العاشر ص ٣٦٤

⁽٢) نضائح الماطنيه لأبي حامد النزالي ص ١٨٠

⁽۳) صعيع البخارى ج ۹ ص ۵۵

⁽٤) الترمذي ج ٩ ص ١١٩

⁽٥) أحمد بن عبدالله القلقشندى فيما تر الإنافة في ممالم الحلافه ج ١ ص ٣٢، ٣١

وقريب من هذا قبل ابن عابدين (۱) : ولأن النساء أمرن بالقراد في البيوت فكان مبنى حالهن على الستر وإليه أشار التبي صلى الله عليه وسلم حيث قال : وكيف يفلح قوم تملكهم امرأة ، ويقول الكمال بن أبي شريف : • واشتراط الذكورة لبيان أن إمامة المرأة لا تصح ، إذا النساء فأتصات عقل ودن كما ثنت به الحديث الصحيح ، عنوعات من الحروج إلى مشاهد الحدكم ومعارك ألحرب (۱)

ثم إن العلماء قد ألحقوا الحنثى بالمرأة احتياطاً ، فلم يبيحه اله نقلد منصب الإمامة وإن بان ذكرا .كما هو شأنه فى تولى القضاء بل الإمامة أولى (٣

ومع أن العلماء قد اختلفوا فى جواز تولى المرأة القضاء ، فأجار ابن جوير العلمي .. كما هو المنقول عنه .. أن تلى القضاء فى كل الأمور بالااستثفاء ، أى سواء فى ذلك مايتصل بالحدود والعماء وغيرها ، ومنع باقى العلماء من نوليتها القضاء فى أى أمر من الأمور ، على معنى أن رئيس الدولة بأثم إذا والاها جفاً المنصب ، وإذا حكت بعد توليتها القضاء فى أى أمر من الأمور الاينفذ حَمَّها المنافية فقد قالوا : مع إثم من والاهافإنه ينفذ حكمها إذا حَمَمت فى الحدود التي تصح شهادتها فيها ، والاينفذ حكمها فيا الاتصح فيا شهادتها ، وهى الحدود والدماء . (*)

نقول: مع أن العلماء قد اختلفوا في هذا . إلاأنهم تد أجمعوا على عدم

⁽١) جاشية ابن عابدين الجزء الأول ١٩٥

⁽٧) المسامرة السكال بنأ بي شريف في شرح السايرة السكال بن الحام من ١٩٢

⁽٢) نهاية الهتاج إلى شرح النهاج لشمس الدين عجد بن أبي السباس الرملي ج ٧ ص ٢٨٩

⁽٤) فتح القدير السكمال بن الهام جـ ٥ ص ٤٨٦ وحاشية ابن عابدين جـ ٤ ص ٤١٣

جواز توليتها منصب رياسة الدولة (٢) وليس هذا تعصبا من أتمة الفقه الاسلامي بل لان طبيعة المرأة وتكويتها الجمهاني يتنافي مع قيامها بأعباء هذا المنصب الحطير لانه قد يطلب من الرئيس أن يتولى قيادة الجموش بنفسه والاشتر الثين الحرب وتحمل اهوا لها وغير ذلك من الاعمال التي تنطلب قدرة خاصه وكفاءة جمهانيه معينة وهوما لا يتفق مع طبيعة المرأة ، يقول زين الدين قاسم (٧) : و وأما الذكورة فلان المرأة لاتصلح الفهر والغلبة وجر العساكن و تدبير الحروب ، وإظهار الساسة غالها » .

والملاحظ أن هذا الرأى هو المنقى مع طبيعة تكوين المرأة الجسمي والنفسي والنفسي والمعقل ولا أدل على ذلك من استقر اءحال الناس في كافة الأعصر قد يماو حديثها وملاحظة أن النابغين فى تولى القيادة العامة فى كافة الشعوب كانت الغالبية العظمى منهم من الرجال ، ولم يظهر تبوغ النساء فى قيادة الشعوب إلا فى ظروف نادرة ولايسب إرجاع ذلك إلى أن الرجل كان متفوقا على المرأة فى هذا الميدان لاستهال قوته التى يفوق المرأة فيها مما أتاح له الفرص التى حرمت المرأة منها ، أو لانه منعها من التعليم سنوات طويلة مما جعلها تقدم بدور التابع للرجل ، لا يصح أن يقال هذا ، لأن استهال الرجل قوته فى إمراز جانب التنعوق إن كان طريقا حاديا متهافى الصور الماضية، فقد انسام هذا الطريق أو كاد أن ينعدم فى السحر الحديث ومع ذلك فالقيادات الأوالت فى أيدى الرجال ، إلا ما ندر فى الرجال دون النساء، فى الوقت الذي أحيث في الرجال دون النساء،

⁽١) المواقف لمضدالدين الأيجى بشرحه السيد الشريف الجرجانى ج ٨ ص ٣٥٠ وانظر . البحر الزخار لأحمد بن يحبي بن المرتضى ج ٥ ص ٣٨٩ ، فقد بينا أن المرأة لاتلى الإمامة بالأجماع .

⁽٢) حاشيه زين الدين فاسم على السايره ص ١٩٤

إذ إنه في بعض البلاد التي تدل الإحصاءات على أن الكثرة المددية في جانب التساء . كما حدث في ألما فيامد الحرب الدالمة فإن عند الرجال كان قليلا بالفسة إلى عدد النساء، لأن الحرب أفنت من الرجال أكثر ومع ذلك ومع كون العرصة متاحة للمر أة لإثبات تفرقها على الرجل، فالنبوغ القيادي والفكري والعلمي في جميع المجالات كان متحققا في جانب الرجل أكثر منه في جانب المرأة . مع أن المرأة في ألمانيا بعد الحرب لم يقم أي ما نع في سيل تفتحها على جميع آفاق المرفة ، والتعليل الوحيد لتفوق الرجل على المرأة في بجالات القيادة والسياسة والعلوم والفنون والآداب إنما هو تكوين وطبيعة كل من الرجل والمرأة وليس عياأن يطالب الإنسان بالأمور المتفقة مع طبيعته واستعداده وإنما العيب أن يطالب بمارض مع ذلك ،

سادسا: الاجتماد

جهور الملماء على أن هذا الشرط لابد من توافره فيمن يرشح الإمامة العظمى، قال صاحب المواقف وشارحه (۱): والجهور على أن أهل الإمامة ومستحقها من هو مجتهد فى الأصول والفروع ليقوم بأمور الدين متمكنا من إقامة الحجيج وحل الشبه فى العقائد الدينية، مستقلا بالفتوى فى النواذل وأحكام الوقائم، نصاو استنباطا لأن أهمقاصد الإمامة حفظ العقائد وفصل الحكومات ورفع المخاصات ولن يتم ذلك بدون هذا الشرط، بل لقد نقل إجماع الملماء على ضرورة هذا الشرط فيقول شمس الدين الرملى: وإن هذا الشرط لا بدمنه فى الإجمامة كالقاصى وأول بل حكى فيه الإجماع ع (٢) وعلى الرغم من أن عبارة الرملى هنا تشعر بأن حكاية الإجماع ع (٢) وعلى الرغم من أن عبارة الرملى هنا تشعر بأن حكاية الإجماع ع (١)

⁽١) الواقف لعند الدين الأيجى بشرحه السيد الشريف الجرجاني ج ٨ ص ٣٤٩

⁽٢) مهاره الهتاج إلى شرح للنهاج لندس الدين عمد بن أبي الساس الرملي

أولا على اشتراطه بالقياس على القاضي ثم ثنى بأنه. حكى فيه الإجماع ، ، ومعلوم أن دلالة الإجماع عند تحققه أقرى من دلالة القياس فكان مقتضى الترتيب الطبيعي عند ذكَّر الأدلة أن يذكر الإجماع أولا ثم يذكر القياس وحيث لم يقطع بحصول الإجماع، على الرغم من ذلك فإن هذا يدل على أن الذين اشترطوا الاجتهاد في الإمام بلغوا من الكثرة حداقر بهم من الإجماع، وقد ذهب الحنفية إلى عدم اشتراط الاجتهاد في الإمام فنراهم عندما يبينون شروط الامامه العظمي لايعدون منها شرط الاجتهاد ولقد صنع ذلك من أثمة الحنفية صاحب الدر المختار (١) ولم يخالفه ابن عابدين في حاشيته (٢) والظاهر أن عدم اشتراط الاجتهاد فى الرئيس الأعلى هو الرأى الذي يمثل المذهب الحنني ، وإلا فلوكان علماء الحنفية الذين كتبوا فى الإمامة العظمى ولم يشترطوا هذا الشرط يعبرون عن رأيهم الشخصي لذكروا الرأى المعتمد في مذهبهم مع ذكرهم رأيهم الشخصي، ولكنهم لما لم يفعلوا ذلك دل على أن هذا الرأى هو الرأى المعتمد في المذهب الحنني، بل إننا نرى علماء الحنفية ، يصرحون فعلا بأن الاجتهاد ليس شرطا من شروط الإمامة عند الحنفية ، فيقول زين الدين قاسم أحد أعلام الحنفية في حاشيته على كتاب المسايرة للسكال بن الهيام ^(٢) إن الشروط اللازمة عند الحنفية التي لاتنعقد الإمامة بدونها هى الإسلام والذكورة والحرية والعقل وأصل الشجاعة وأن يكون قرشيا ـ ا ه أى وما عدا هذه الشروط فشروط ينظر ُ إليها على أنها مكملات ترجح من وجدت فيه على من عداه .

ولقد عد الكمال بن الهام وهو من أئمة الحنفية والعلم، شرطا من الشروط الواجبة فى الإمامة العظمى ، ولكنه لم يرد به علم المجتهدكما هو المراد به عند

⁽١) محمد علاء الدين الحسكني في الدر الهتار ج ١ ص ١٢٥

 ⁽٢) حاشية ابن عابدين الجزء الأول ص ١٧٥ حيث لم يشر إلى أن الاجتهاد شرط في الإمام .

⁽٣) ملفيه زين الدين قاسم على السايره س ١٦٤

أكثر العلماء عندما يعبرون عن شرط الاجتهاد بالعلم. فإنهم إذا ذكروا العلم من بين الشروط الواجب توافرها في الإمامة يبينون أن مرادهم بذلك هو علم المجنهد، يقول الإمام الشافعي في مقام بيان شروط الإمامة (١١) و والعلم بحيث يصلح أن يكون مفتيا من أهل الاجتياد ، ويقول صاحب مآثر الإنافة في هَـذَا المقام أيحنا(٢) . العلم المؤدى إلى الاجتهاد في "ننم ازل و الْدَحْكَام ملا تنعقد إمامة غير العالم بذلك، ويقول صاحب البحر الزخار (٣) . والتاني العلم فيجب كونه بحتمدا إجاعا ليتمكن من إجراء الشريعة على قوانينها ، ويقول ابن خلدون بعد أن عد العلم من شروط منصب الإمامة (٤) : . و لا يكني من العلم إلا أن يكون مجتهدا لأن النقليد نقص . والإمامة تستدعى السكال في الأوصاف والأحوال، ويقول صاحب الروعة (٥): «شروط الامام وهي كونه مكلفا مسلما عدلا ، حرا ، ذكر ا عالما بجتهدا ، النه فالعلماء الذين يعدون الاجتهاد شرطا من شروط الإمامة تارة يعبرون عن هذا الشرط بالاجتهاد، و تارة يذكرون العلم ويريدون به علم المجتهدكما بينا . وأما الكمال ابن الهمام وهو من أئمة الفقه الحنفي فلم يرد بالعلم هنا علم المجتهد مل أراد به علم المقلد في الأصول والفروع بدليل أنه بعد أن بين الشروط المطلوبة في الإمام وعد العلم منها قال (٦): وزَّادكثير الاجتماد في الأصول والفروع.

⁽١) الفقه الأكبر للأمام الشانعي ص ٣٩

⁽٢) مسآ ثر الأنافه في ممالم الحلاقه لأحمد بن عبد الله القانشندي ج ١ ص ٢٧

⁽٣) أحمد بن يحيي بن المرتضى ج ٥ ص ٣٧٩

⁽٤) القدمه ص ١٦١

 ⁽a) روضة الطالبين وعمدة المنتين النووى من الورقة رقم ٣٠٢ مخطوط عمكتبه الأزهر

⁽٣) للسامر، السكال بن أبي شريف في شرح للساير، السكال بن الهابرص ١٩٦٧-١٩٦٨ حيث أشار السكال بن أبي شريف إلى ماذ كرنا، هنا من أن مراد السكال بن الهام من للما, هو علم للقله.

ثم إن جمهور العلماء باشتراطهم الاجتهاد فى الإمام فإنما يعنون بذلك أن يتحقق فيه الأمور الآتية بعد توافر شرط الإسلام .

أولا :

أن يكون عارفا باللغة العربية المقدار الذى يستعليع بواسطته فهم آيات الاحكام وأحاديثها، وذلك لآن القرآن والسنة وهما المصدران الأولان للاحكام الشرعية عربيان، ولا يستعليع المجتهد أن يفهم الأدلة إلا إذا كان على علم باللغة العربية.

نانيا :

أن يكون على علم بآيات الاحكام ، فيعرف معناها وما يتعلق بها من عموم وخصوص وإجمال وتقصيل ، وإطلاق وتقييد ، وحقيقة ومجاز وناسخ ومنسوخ إلى غير ذلك(١٠) .

وقد بين العلماء أن ليس المراد من علمه بآيات الأحكام أن يكون حافظا لها عن ظهر قلب وإنما مرادهم بذلك أن يكون على معرفة بكيفية الرجوع إليها عندما يريد أن يستنبط حكما من الاحكام .

: ២៤

أن يكون على علم بأحاديث الأحكام ، فيمرف سندها من تواتر ، وآحاد أو شهرة ، وأن يكون على معرفة بحال راوى الحديث من الجرح والتمديل حتى يمكنه معرفة الاحاديث الصحيحة من غيرها ، ولما كانت المدة الزمنية الفاصلة بيننا الآن وبين هؤلاء الرواة طويلة، فقد اكتنى العلماء بتعديل الائمة

⁽١) كمرفه المشترك والحسكم والمتشابه

الكبار الذين توافرت فيهم الثقة بالنسبة لعلم الحديث كالبخارى ومسلم وغيرهما عن علماء الحديث .

ويجب كذلك أن يكون المجتهد على معرفة بمتن أحاديث الاحكام من النواحي التي سبقت بالنسبة إلى معرفة ايات الاحكام .

رابعاً:

نظرا إلى أن استنباط الأحكام محتاج إلى معرفة القواعد الأصولية التي يمكن بواسطتها استنباط هذه الأحكام فإنه يجب أن يكون عالمًا بقواعد أصول الفقه .

خامسا :

يجب أن يكون علما بالمسائل التي أجم الفقياء طبيها كى لايخالف باجتهاده ما أجمع عليه السلمان في احدى المسائل فيؤدى ذلك إلى ارتمكابه فعلا محرما لأن مخالفة إجماع العلماء حرام (10).

ويظهر من كلام قاضى القضاة عبد الجبار بن أحمد في كتابه ، شرح الأصول الخسة، أنشرط الاجتهاد يتحقق في الإمام إذا كانت له قدرة الرجوع إلى أقوال العلماء وترجيح بعضها على البحض الآخر فيقول (٢٠) . وإذا اعتبرنا كون الإمام بحبّدا فليس من ضرورته أن يكون حافظا لكتب الفقهاء وحكاياتهم وترتيب أبواب الفقه بل إذا كان يجيث يمكنه المراجمة إلى العلماء

⁽۱) الموجز فى اصول اللقة للاستاذ عبد الجليل الفرضاوى وآخرين ص ۲۹۱ وما بسدها

 ⁽٧) شرح الأصول الحقمه لتاضى التنفاذ عبد الجبار بن أحمد المنزلى الثنافي
 المذهب ص٧٥٧

و ترجيح أقوال بعضهم على البعض كتى ، غير أنه لا يكون على هذا الوصف حتى يملم شيئا من اللغة ليمكنه النظر فى كتاب الله تمال ومعرفة ما أراده بخطا به ومالم رده، وإن كان فى معرفة مراد الله بخطا به وغير ذلك يحتاج إلى أمور أخرى غير المالم بالمرية المجردة وهو أن يكون عالما بتوحيد الله تمالى وعدله وما يحوز على الله تعالى من الصفات وما لا يجوز، وما يجب له من الصفات وما لا يجب، ويكون عالما بنبوة محد صلى الله عليه وسلم ، فإذن قولنا ينبغى أن يكون مجتهاد المجلق إلى كان كلامه فى كتابه و المنهى ، صريح فى اشتراط تحقق صفة الاجتهاد المطلق إلى أن كلامه فى كتابه و المنهى ، صريح فى اشتراط تحقق صفة الاجتهاد المطلق إذ كان طريقها الاجتهاد على عليه، وإلا شاور فيه الملاء قال من على الإجتهاد على عليه، وإلا شاور فيه الملاء وأخذ بأصح الاتاويل، وماليس طريقه الاجتهاد على عليه، وإلا شاور فيه الملماء وأخذ بأصح الاتاويل، وماليس طريقه الاجتهاد على عليه، وإلا شاور فيه الملماء الموصل إليه، الأن عند ذلك يتمكن عا فوص إليه، فإنما المعتبر أن يكون متمكنا عن منذك ، .

د فإن قيل: فيجب وإن لم يكن من أهل الاجتماد أن يجوزكونه إماماً بأن يرجع إلى قولالعلماء، قيل: قد ثبت أن ذلك يمتنح فى الحسكام فإن الإمام بجب أن يكون أعلى رتبة فلا يصح ذلك منه. ولأن إلزام الحسكم أوكد من الفتيا. فإذا لم يحل أن يفتى إلا وهو من أهل الاجتماد فبأن لايحل أن يحسكم إلا وهو كذلك أولى».

وبجب أن نعلم أنه إدا ماتوافوت صفة العلم فى الإمام ثم أصيب بعد توليه منصبه بمرض أفقده هذه السفة فإنه فى هذه الحال مستحق للعزل عند من يرون اشتراط صفة العلم فى الإمام .

 ⁽١) المنفى فى أبواب التوحيد والعدل للقاضى عبد الجبار بن أحمد ــ الجزء المتم
 المشرين القسم الأول فى الإمامة ص ٥٠٠

استدلالكل من الجمهور ومخالفيهم على مايذهبون إليه

بعتمد جمهور العلماء فيا يذهبون إليه من وجوب تحقق الاجتهاد فى الإمام الأعظم على فاحيتين :

الأول : القياس ، والثانية : طبيعة العمل الموكول إلى الإمام الأعظم مِما يستلزمه من أوصاف خاصة حتى يؤدى على الوجه الذى أوجبه الشارع .

أما فيا يختص الناحية الأولىقد قاسوا منصب الإمامة العظمى على منصب القصاء فيا كنت القصاء في أن يكون بجتهدا فكذلك الإمام من باب أولى، يقول أبو بكر الباقلانى بعد أن عد الاجتهاد شرطا من الشروط الواجبة في الإمام ولأن القاضى الذي يكون من قبله يفتقر إلى ذلك قالإمام أولى(١٠) . . . وقال شمس الدين الرملي أيضا مثل ذلك(٢) .

وأما ما يختص بالناحية الثانية فقد قال القلتصندي ٢٠٠٪: « لا نه بحتاج إلى أن يصرف الأمور على النهج القوم و يجربها على الصراط المستقم، ولان مم الحدود ويستوفى الحقوق، و يفصل الحصومات بين الناس، وإذا لم يكن عالما بجهدا لم يقدر على ذلك، وقريب منه قول الكمال بن أبي شريف ٢٠٠٪: ، ليتمكن بذلك من إقامة الحجيج وحل الشبه في المقائد الدينية، ويستقل بالفتوى في التوازل وأحكام الوقائم ضا واستنباطا ، لان أهم مقاصد الإمامة حفظ المقائد، وضل الحكومات

⁽١) الإنصاف نها بجب اعتقاده ولايجوز الجهل به القاضى أبي بكر الباقلاني ص٦٩

 ⁽٧) نهايه الحتاج إلى شرح المنهاج لشمس الدين محمد بن أبي السباس الرملي
 ٧ - ١ - ١٥٥

⁽٣) مَا ثُرُ الإِنْفَةَ فَى مَمَالُمُ الْحَالِمَةَ لأُحمد بِنْ عبد الله التالث ندى الجزء الأول ص٣٧٠

⁽٤) المسامرة السكال بن أبي شريف في شرح المسايرة السكال بن الحام من ١٩٦٩

ورفع الخصومات ، أما ابن خلدون فقد اشتراط الاجتهاد بقوله(¹⁾ : دلان التقليد نقص ، والإمامة تستدعى الكمال فى الأوصاف والأحوال.

ولا يصح الاعتراض على هذا الشرط بأن أكثر من تقلد رياسة الدولة الإسلامية بعد الخلفاء الراشدين كانوا غير بجتهدين، لأنهم تقلدوا هذه الرياسة بالقهر والغلبة لابالطريق الشرعى الصحيح (⁷⁷.

وأما الذين ذهبوا إلى عدم وجوب هذا الشرط فقد بنوا رأيهم على أن اجتماع هذا الشرط مع غيره من الشروط المطادية فى واحد نادر ، ويمكنه أن يفرض غيره من الجمهوين فى الحسكم فى الأمور التى تستدعى الاجتهاد ، أو يمكم بعد أن يستنقى العلماء ٢٦٠ .

وأرى بعد بيان وجهة نظر كل من الفريقين السابقين أن أذكر فس كلام حجة الإسلام الغزلل في هذا المقام (*) وإن كان في هذا النص بعض العلول إلا أنني أرى داعيا إلى ذلك إذ إنه يوضع الحسكم الشرعى لعصرنا الذي نعيش فيه، حيث يصعب (*) تو افر صفة الاجتهاد فيمن يتصدى لرياسة الدولة الإسلامية وقد قال الغزاليهذا السكلام في مقام رده على اعتراض بأن العلماء قد قالوا بشرط

⁽۱) القدمة ص ١٦١

 ⁽٧) نماية الحتاج إلى شرح النهاج لشمس الدين عمد بن أبي العباس الرملي
 ٧ ص ٣٨٩

 ⁽٣) السامره السكال بن أبي شريف في شرح السابره السكال بن الهام ص ١٩٩
 (٤) فغالع الباطنيه أبي حاحد الغزالي ص ١٩٩ – ٩٣)

⁽ع) معامع الباستية لا إن عامد القرائي من ١٩٩ – ١٣٩) (م) قات مات سير ما أما اللا منافكات المالية المرابع المناسمات

 ⁽٥) قلت: «إنه يصعب ولم أعبر بالاستحاله كا عبر بها بعض الحدثين الذين ناتشناهم
 سابقا وفرق بين التعبيرين .

الاجتهاد في الإمام ، ولا يمكنكم دعوى وجود هذا الشرط (١) ولو أدعيتم أن الاجتهاد ليس شرطا من شروط الإمامة لكنتم قد خرجتم عما انفق عليه العلماء ، و أجاب الغزالي ، لوذهب ذاهب إلى أن بلو عُدرجة الأجتماد لايشترط في الإمامة لم يكن في كلامه إلا الزعراب عن العلماء الماضيين. وإلا فليس فيه مايخالف مقتضى الدايل وسياق النظر. فإن الشروط التي تدعى للإمامة شرعا لابد من دليل يدل عليها ، والدليل إما نص من صاحب الشرع وإما النظر في المصلحة التي طلبت الإمامة لحا ولم يرد النص من شرائط الإمامة في شيء إلا في النسب إذ قال ، إن الأنمة من قريش فأما ماعداه فإنما أخذ من الضرورة والحاجة الماسة في مقصود الإمامة إليها فهذا كما شرطنا : المقل ، والحرية ، وسلامة الحواس ، والحداية ، والنجدة. والورع فإن هذه الأمور لو قدر عدمها لم ينتظم أمر الإمامة بجال من الأحوال، وليست رتبة الاجتهاد مما لابد منه في الإمامة ضرورة. بل الور عالداعي إلى مراجعة أهل العلم فيه كاف. فإذا كان المقصود ترتيب لإمامة على وفق الشرع فأى فرق بين أن يعرف حكم الشرع بنظره أو يعرفه باتباع أفضل أهل زمانه ؟ وإذا جاز للمجتهد أن يعول على قول وأحد ويروى له حَدَيْنَا فِيحَكُمْ بِه إماماكان أو قاضيا فما المانع من أن يحكم بما يتفق عليه العلماء فكل واقمة؛ وإن اختلف فيتبعفيه قول الأفضل الاعلمُمهقول الغرالى: وأكثر

⁽¹⁾ كان النزالي يدانع من الحلية السباسي و المستفاهر بالذي ولقد ألف كتا به نشائح الساطية و أو المستفاهري في الرد على الباطنية به الم راى استفحال أمن الشيئة الإسماعية و أو المستفاهري في الرد على المائمة المستفهر بالله حتى إن كلامه التى تقلة الآن منه كان في طفي يقصد به الرد على ما يمكن أن يوجه إلى المستفهر بالله من عدم صلاحيته لترلى الحلالة الفنده شرط الاجتهاد الجائلة المنافقة على اعتراض من يمكن أن يقول: إن السام يشترطون الاجتهاد في الإمام ومع ذلك فهذا الشرط ليس موجودا الآن موسع ميل النرائي المخلية اللي يدانوعه إلا إن

مسائل الإمامة وأحكامها مسائل فقيية ظنية يحكم فيها بموجب الرأى الأغلب ،
وماذكر تمسك واضحفيه، ولكى لاأوثر الإعزاب عن الماصينولا الانحراف
عن جادة الأثمة المتقرضين، فإن الانفراد بالرأى والانسلال عن موافقة الجاهير
لاينفك عن آثاره نفرة القادب ، لكى أستميح مسلكا مقتبسا من كلام الأثمة
المذكورين وأقول ، اختلف الناس فى أن أهل الاختيار لو عقدوا عقد البيمة
للمفضول وأعرضوا عن الأفضل هل تنمقد الإمامة مع الاتفاق على أن تقديم
الأفضل عند القدرة واجب متمين ، ثم ذهب الأكثرون إلى أنها إذا عقدت
للمفضول مع حضور الأفضل اسقدت ولم يجز خلمه بسبب الأفضل، وأنا من
منقاصر عنها فيتمين تقديم المجهد ، لأن أتباع الناظر علم نهده له مرية رتبة على
منقاصر عنها فيتمين تقديم المجهد ، لأن أتباع الناظر علم نهده له مرية رتبة على
أما إذا انقدت الإمامة بالبيمة أو تولية العهد لمنفك عن رتبة للاجتهاد وقامت
له شوكة وأذعنت له الرقاب ومالت إليه القلوب ، فإن خلا الزمان عن قرشي
له الشوكة ،

د وهذا حكم زمانتا، وإن قدر - ضربا للمثل - حصور قرش مجتهم للور ع والكماية وجميع شراط الإمامة واحتاج المسلمون فى خلع الأول إلى تمرض لإثارة فنن واضطراب أمور لم يحر لهم خلعه والاستبدال به، بل تحب عليم الطاعة له والحكم بنفوذ ولايته وصحة إمامته ، لآنا نعلم بأن العلم مزية روعيت فى الإمامة تحسينا للأمر وتحصيلا لمزيد المسلمة فى الاستقلال بالنظر والاستغناء عن التقليد، وأن الثمرة المطاوبة من الإمامة تطفئة الفتن الثائرة فى تفرق الآراء المتنافرة فكيف يستجير العاقل تحريك الفتنة وتشويش نظام والامتقوة فى الفرق بين النظر والتقليدا.

وهذا الذى ذكره الغزال هو الذى ترتضيه فيا يتصل بهذا الشرط. ونرى أنه يبين حكم الشريعة الإسلامية فى عصر نا الحالى حيث يصعب توافر شرط الاجتماد فى أفراد المسلمين عامة فضلا عمن يتصدون لرياسةالدول الإسلامية.

إلا أننا يعب أن نبه إلى أن الفرالي لم يترك هذه الحال بدون قيود تصم الإمام أو يراد بها أن تصمه مر أن يضح بهعدم توفر صفة الاجتهاد فيه إلى إصدار أحكام قد لا تكون هي المناو به شرعا فيقول بعدالتوضيح المقدم (١) ولكن بعدهذا شرطان: أحدهما أن لا يحضى كل قضية مشكلة إلا بعد استنتاج قرائح العلماء والاستظهار بهم ، وأذ يختار لتقليده عند التباس الأمر واختلاف الكلمة أفضل أهل الزمان وأغزرهم علما . والثانى: أن يسمى لتحسيل العلم وحيازة رتبة الاستقلال بعلوم الشرع فإن الإمامة وإن كانت صحيحة منعقدة في الحال فتطاب الله تعالى تأثم بإيجاب العلم وافتراض تحصيله ،

سابعا: العدالة

العدالة ملكة في النفس تمنع صاحبها من ارتىكاب الكبيمة والإصرار على الصفيرة وقد اختلف تعبير العلماء عن هذا الصرط ، فالآكثرون يعبرون عنه بالمعدالة , وعبر عنه الإمام الشافعي بالصلاح في الدين (٢٠) ، ويعضهم كالمنز الى عبر عنه بالورح (٣) . ويريد به نفسي المني الذي يراد من كلمة العدالة ، إذ إنه عند كلامه على صفةالورع واشتراطها ميمن يتولي رياسة الأمةفال (٢٠) : والجلجلة

⁽١) فضائح الباطنيه للغزالي ص ١٩٢

⁽٢) الفقه الأكبر للامام الشافعي ص ٢٩

⁽٣) أحياء علوم الدين للنزالى ج ٢ ص ٣٠٧ حيث يقول : شرائط الإمامه بعد الإسلام والتكليف خمسه : لذكورة والورع والعلم والسكفايه ونسبة قريش •

⁽٤) فضائح الباطيه النزالي ص ١٩٠

الإنسانية بالسوء أمارة ، والتقى فى أرجوحة الهوى يغلب تارة ويسين تارة .
والشيطان ليس يفتر عن الوسواس، والزلات تكاد تجرى على الأنقاس ـ فكيف
يتخلص البشر عن اقتحام غطور ، والتورط فى محظور ولذلك قال الشافمى
رضى الله عنه فى شرط عدالة الشاهد ، ولا يعرف أحد بمحض الطاعة حتى
لا يتضمخ بمحسية ولا أحد بمحض المصية حتى لا يقدم على طاعة، ولا ينفك
أحد عن تخليط ، ولكن من غلبت الطاعات فى حقه المماصى وكانت تسومه
سيئة وتسره حسنته فهو مقبول الشهادة ، ولسنا نشترط فى عدالة القضاء إلا
مانشترطه فى الشهادة ، ولا نشترط فى الإمامة إلا مانشترطه فى الشهادا » .

فقد بان إذن أن الغزانى يربد بالورع معنى المدالة الذى عبر به أكثر. الدين تعرضوا المكتابة فى الإمامة العظمى، وهو يرى رأى الإمام الشافعى. فى أن المدالة تتحقق فيمن غلبت طاعته معصيته وساءته سيئته وسرته حسئته. وقد اشترط المماوردى عدة شروط حتى تتحقق المدالة المطلوبة ، فقال فى ولاية القضاء (١): « والمدالة أن يكون صادق اللهجة ، ظاهر الأمانة ، عفيفا عن المحارم . متوقيا المماثم ، بعيدا من الريب ، مأمونا فى الرضا والغضب ، مستعملا لمرورة مثله فى ديئه ودنياه ى .

وأعتبار العدالة فى الإمام قال به الجهور من علماء الآمة إذ إن هذا الشرط مطلوب فى الشاهد والقاضى و لا شك أن الإمامة العظمى أعلى منزله منهما .

والفسق هو نقيض العدالة ، وإذا كان هذا ما نما من تقليد القضاء والشهادة. فبأن يكون ما نعا من تولى الإمامة العظمي من باب أولى²⁷⁾ ، وإذا كان مطلوبا من الإمام أن ينظر في مصالح المسلمين فسكيف يتم ذلك وهو بفسقه لم ينظر في

⁽١) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٦٦ طبع مصطفى الحلبي -

 ⁽۲) المغنى فى أبواب التوحيد والمدل القاضى عبد الجبار بن أحمد ـــ الجزء المتم
 المشرين ، القسم الأول فى الإمامه ص ٢٠١

أمور دينه (1) يقول سعد الدين التفتازانى في هذا المقام (1): دوالفاسق لايصلح لأمر الدين ولا يوثق بأوامره ونواهيه ،والطالم يختل به أمر الدين والدنيا، وكيف يصلح الولاية وما الوالى إلا لدفع شره ؟ أليس بعجيب استرعاء الدنب؟ ١ . .

ولم يخالف أحد الجهور في القول باشتراط المدالة في الإمام، إلا الحنفية فإنهم لم يعدوها شرطا من الشروط الواجبة، وأجازوا أن يل الفاسق أمر الأمة لكنهم يكرهون ذلك (٢)، وهم ينظرون إلى أنه قد ثبت أن الصحابة صلوا خلف أنمة الجور من بني أمية ورصوا بتقلدهم رياسة اللمولة، والرد على ذلك أن هؤلاء كانوا ملوكا تغلوا على الآمة فتولوا هذا المنصب بالقهر لا بالرصا والاختيار، وحال التغلب حال ضرورة فلا يصح الاستدلال بها ، ولو قلنا بعدم صحة ولاية المتفلب المدى ليس بعدل لتعللت مصالح الآمة الدينية بعدم صحة ولاية المتفلب الذي ليس بعدل لتعللت مصالح الآمة الدينية المسايرة وشارحه (٢): وليس من شرط صحة الصلاة خلف الإمام عدالته ، المسايرة وشاجرا ولو على صلم برا كان أو فاجرا والمحكمة في أن العدالة لا تشترط في إمامة الصلاة فاجرا وإن على الكبائر، والحكمة في أن العدالة لا تشترط في إمامة الصلاة الإمامة المسلاة في الإمامة الطفي إن الصلاة واتجبة عليكم حقوق الغير يغلاف الإمامة العلمي أن الصلاة لا تشترط في الإمامة الطفي إن الصلاة لا تشترط في الإمامة الطفي أن الصلاة لا تشترط في الإمامة العظمي أن الصلاة لا تشترط في الإمامة العظمي أن الصلاة لا تشترط في إمامة الصلاة الإمامة العظمي أن الصلاة لا تشترط في الإمامة العظمي أن الصلاة لا تتملق بحقوق الغير يغلاف الإمامة العظمي أن الصلاة لا تشترط في الإمامة العظمي أن الصلاة لا تتملق بحقوق الغير يغلاف الإمامة الصلاة المواقة المواقة المؤلفة المهارة المؤلفة المعالمة المؤلفة المؤلفة المؤلفة المهارة المؤلفة المؤلف

 ⁽١) ما ثر الإنافة في معالم الحلاله لأحمد بن عبد الله القلتشندى ، الجزء الأولى
 ٣٦

⁽٢) شرح السعد على القاصد الجزء الثأني ص ٢٠٧٠

 ⁽٣) المسآمرة السكال بن أبي شريف في شرح المسايرة السكال بن الهام ص
 المسايرة ١٩٦٩ .

⁽ع) نفس المصدر السابق ص ١٦٨

⁽ ١٠ - رئاسة الدوة }

العظمى فإنها تتملق بحقوق الغير ، قال القاضى عبد الجبار (1) : دومن حق الامام أن يقوم بالحقوق ، كالحدود والآحكام والإنصاف والانتصاف ، وأخذ الأموال من وجوهها ، وصرفها فى حقها . والفاسق لا يؤتمن على ذلك ، فقياس الإمامة العظمى على إمامة الصلاة قياس مع الفارق .

وقد قسم الماوردي^(۲) النسق الذي تزول به المدالة إلى قسمين :

الأول: ما تابع فيه شهوته .

الشانى: ما تعلق فيه بشبهة.

وذكر الماوردي أن كثيراً من علماء البصرة ذهبوا إلى أنه لا يمنع انعقاد

 ⁽١) المنفى فى أبواب التوحيدوالمدل القاضى عبد الجبار بن أحمد الجزءالم العشرين
 القسم الأول فى الإمامة ص ٣٠٣

⁽٢) الأحكام السلطانيه ص ١٦

⁽٣) سيجيء مبحث خاص بعزل الإمام بالفسق وآراء الساء في ذلك

⁽٤) كاعتقاد الحسمة مثلا فإنهم بمعلقون بشبه سبا قوله تعالى: « الرحمن على الدرش استوى » وقوله « يد الله فوق أبديهم» إلى أخر، وأما الأعتقاد المخالف المحق لدير شبهة فهو كفر ، كاعتقاد شريك فه .

الإمامة ولو طرأ عليه بعد توليه الإمامة لا يخرج به منها ، كما لا يمنع ذلك من تولى القضاء وقبول الشهادة .

ثم إن النسق الذي تذهب به المدالة تارة يكون ظاهر ا بعدى أن يعرفه الناس بالانتشار بينهم أو بشهادة المدول عليه ، وتارة يكون الشخص فالطاهر عدلا وفى الباطن فاسقا على عكس ما يستقده الناس فيه ، فإذا كان يبطن الفسق واختاره أهل الحل والمقد للإمامة فهل يمل له قبول هذا المنصب ، أم أن الواجب عليه أن يمتنع عن قبوله ؟ قال بعض العلماد؟ : ، إن الواجب عليه أن يتوب ما يعلمه من نفسه ويقبل هذا المنصب بشرط أن يكون والتقاً من أن يتوب ما يعلمه عن نفسه ويقبل هذا المنصب بشرط أن يكون والتقاً من خلاحه واستقامته ، وعدم عودته إلى ما يحرح عدالته ، فإن لم يكن والتقاً من ذلك لزمه إظهار حاله على الحلة ، ووجب على أهل الحل والمقد أن يقبلوا ذلك منه و رشحوا غيره للامامة .

الحمكم لو تعذر وجود العدالة

تعادر العدالة فى الإمام يتحقق بأحد أمرين : إما باستيلاء من هد فاقدها على هذا المنصب بالقوة ، فل يكن لأهل الحل والعقد اختيار فى استيلائه على الإمامة ، وإما بتمذر وجود العدالة فيمن يستعرضه أهل الحل والعقد أمامهم من الذين تتوافر فيهم الشروط الآخرى وتمكن صلوحهم لتولى هذا المنصب غير أن العدالة غير متحقة فيهم ، وكلا الآمرين متحقق فيه ممنى الضرورة إذ لا سبيل إلى جير الآول عن التخلى عن الرياسة إلا باستهال القوة وهو ما يؤدى إلى وقوع الفتنة و انتشار الفساد وهى حال لا يرضاها الشرع ، وحيثة فينظر إلى أخف الضروين، ضرر وجود فاقد العدالة رئيسا أعلى للأمة

 ⁽¹⁾ المننى فى أبواب التوحيد والعدل القاضى عبد الجباو من الجزء المثم العشرين
 القسم الأول فى الإمامه ص ٢٠٩

وضرر انشار الفتنة بين الناس عند محاولة اقصائه بالقوة ، فبحتمل الفنرو الآخف وهو وجود فاقدها حتى تمين الفرصة لإقسائه عند أمن الفتنة ووقوع العضرر ، يقول صاحب المسايرة وشارحه (۱) : لو تعذر وجود العلم والعدالة فيمن تصدى لالمامة بأن تغلب عليها جاهل بالآحكام أو فاسق، وكان فيصرفه عنها إثارة فئنة لا تطاق حكمنا بانهماد إمامته . كى لايكون بصر فناأياه وإثارة الفتنة التي لاتطاق كن بيني قصرا و يهم مصرا ، وبين الفقهاء أنه مادمنا تحكم بنفرذ القضايا التي حكم فيها قضاة أهل البغى فى دارهم التى عليهم أهل العمل عليها لحاجة الناص إلى تنفيذ تلك الأحكام فلا بد أن تحكم بصحة إمامة من فقد الشرط، وإلا ازم وقوع الفوضى بين الناس وعدم صحة أحكام قضائهم بناء على أمم يولون القضاء من الإمام ، بل يقول صاحبا المسايرة والمسامرة (۲) : أنهم يولون القضاء من الإمام ، بل يقول صاحبا المسايرة والمسامرة (۲) : هرا انمول الأول وصار الثاني إماما، .

وكذلك الحال الثانية وهى التى لا يكون فيها فاقد العدالة قد استولى على الإمامة بالقوة بل إن أهل الحل والمقد بتصفحها أحوال من يصلح للإمامة عند إرادتهم اختيار الإمام لم يجدوا من يتوافر فيه شرط العدالة ، هذه الحال أيضا حال ضرورة أذى فيها الفقهاء يجواز ولاية الفاسق ، إلا أنه يلاحظ وجوب تقديم الامثل فالامثل بمنى أن الآقل فسقا مقدم على غيره ومكذا ، يقول شمس الدين الرملى في جاية المحتاج (٣) : دفل اضطر لولاية فاسق جاز ولذا قال ان عبدالسلام : لو تعذرت العدالة في الائمة قدمنا أقلهم فسقا ، قال الاذرعى :

⁽١) المعامرة على المعايرة السكال بن أبي شريف والسكال بن الهيام ص١٧٣٠١٧٧

⁽۲) المدر السابق س ۱۷۳۰ (۳) التالما المراقع التالم التالم

 ⁽٣) نباية الهناج إلى شرح المنهاج لشمس الدين محمد بن أبي العباس الرملي ج ٧

هل تجب عصمة الإمام عن الخطأ والذنوب

ما سبق علمنا أنه يشترط توافر صفة المدالة فى الإمام ، بمعنى أن يكون الشخص غير مرتكب السكيرة وليس مصرا على الصغيرة . فلا كؤثر الحفوات الصغيرة فى عدالة الإمام مادام غير مصر عليها. وبنام على ذلك فلا يجب عصمته عن الحفا والدنوب، وإنما تجب عدالته الظاهرة ، فإذا ظهرت منه هذه المدالة كانت إمامته صحيحة. ومتى زاغ عن ذلك وقفت له الآمة تبين له خطأه ، وهذا مايقول به الجاهير الكثيرة من الآمة الاسلامية ، من أهل السنة ، والمعرّلة والزسعاعيلية فقالتا بوجوب أن يكون الإمام معصوماً عن الذنوب(١) .

معنى العصمة :

قبل أن نذكر شبهم فى ذلك ورد أهل السنة ومن معهم عليها نوضح أولا معنى العسمة فنقول :

فسرها بعضهم بأنها خاصية فى نفس الضخص، أو فبدته يمتنع بسبها صدور الدنب عنه ، ولم يرض سعد الدين التفتاز الد²⁷⁾ عن تفسيرها بهدأ المهنى ووصفه بالفساد ، لان المكلف على هذا المهنى ليس له فضل التغلب على وساوسرالشيطان والنفس الأمارة بالسوء قال: «كيف ولو كان الدنب عمتما لمساصح تكليفه بنزك الدنب ولما كان مثابا عليه ، وقد ارتضى التفتارانى أن تكون العسمة هي د أن لا يخلق اقت تعالى فى العبد الذنب مع يقاء قدرته و اختياره ، قال : «وهذا معنى قولهم هي لطف من الله تعالى يعمله على فعل الخير و يزجره عن الشر مع

⁽١) الأربعين في أصول الدين لفخر الدين محمد بن عمر الرازي ص ٤٣٣

⁽٧) شرح صد الدين التعتازاني على المقائد النسفيه لنجم الدين عمر النسفي

بقاء الاختيار تحقيقا للابتلاء، ولهذا قال الشيخ أبو منصور رحمه الله : العصمة لا تزيل المحنة ، .

وقدأوجب الاثنا عشرية والإسماعيلية العصمة للأتمة على معنى أنهم مطهرون من كل دنس، وأنهم لايذ نبون ذنيا صغيرا ولا كبيرا ولا يعصون الله ما أمر هم ويفعلون ما يؤمرون ، (١) ويساوون الائمة بالآنياء والرسل في هذه العصمة (١) والفرق بين الإمام والنبي عندهم هو أن النبي يوحى إليه والإمام لا يوحى إليه والإمام لا يوحى مل الله عليه وسلم في الوقت الذي لا يجوزون فيه الخطأ على الرسول صلى الله عليه وسلم في الوقت الذي لا يجوزون فيه الخطأ على الإمام ، فهشام ابن الحكم أحد مسكلمي اللهيعة الإمامية يزعم د أن الرسول صلى الله عليه وسلم خلا على والأمامة عليه وسلم فلا يجوز ذلك عليم الن الرسول إذا عصى فالوحى يأتيه مي قبل الله ، والآثمة لا يوحى اليهم ولا تبط الملائكة عليم وهم معصومون ، فلا يجوز عليم أن يسبوا ولا يغلطوا وإن جاز عليم الرسول المصيان ، (٤) .

شبههم في إيجاب العصمة للامام

الشبهة الأولى :

قالواً : إننا لم تقل محاجة الحلق إلى الإمام إلا لجواز الحملًا عليهم، ظو حصل من الإمام هذا الحملًا لاحتاج إلى إمام آخر ينيه إلى خطئه ، فيلزم إما الدور وإما التسلسل ، بيان الدور أن الإمام الثانى إن احتاج فى تنبيه إلى خطئه إلى

 ⁽١) ، (٣) رسالة في عقائد الإمامية مخطوطة أي جنفر عجد بن على بن الحسين من الورقه رقم ٩١

⁽٣) فضائح الباطنيه لحجة الإسلام النزالي ص ٢٤

⁽٤) مقالات الإسلامين لأبي الحسن الأشعرى الجزء الأول ص ١١٥ - ١١٩

الإمام الأول فدور ، لأن الأول عتاج إلى الثانى فى تنبيه إلى خطئه والثانى عتاج فى ذلك،وبيان التسلسل عتاج فى ذلك،وبيان التسلسل أن الإمام الثانى إن لم يحتج فى تصحيح خطئه إلى الأول بل إلى إمام ثالث، فإذا أخطأ الثالث احتاج إلى رابع، وهكذا أدى الأمر إلى اتسلسل وكلا الأمرين أى الدور والتسلسل باطل فيجب أن يكون الإمام معصوما عن الحفاذا .

الشبهة الثانية:

أن الشريعة التى جاء بها محمد صلى الله عليهوسلم قد ثبت أنها للسكلفين عامة فى كل زمان ومكان إلى يوم القيامة، ومتى كانت الشريعة كذلك وجب وصولها إلى المسكلفين حتى لايكون ذلك تسكليفا بما لإجالق.

ثم ينتقلون بعد ذلك نقلة أخرى فيقولون: إذا ثبت هذا ، فلا بد من حافظ يعفظ هذه الشريعة وينقلها إلينا نقلا أمينا خاليا عن أى تغيير ، وهذا لا يتحقق إلا إذا كان الناقل وأجب الصمة، وإلا لكان تقله غير هفيد اللماء ثم إن هذا الناقل للمصوم إما أن يكون بعض آحاد الآمة، والأول باطل الآن وجوب عصمة كل الآمة غير ثابت ما لمقل ، لآنا ترى النصارى على كثرتهم بجمعين على أمور ظاهرة البلان، فإذن وجوب عصمة بجموع الآمة لا يعرف إلا بالأدلة النقلية ، وكل دليل نقلى لا يعد تعلق التتحصيص والنسخ إليه ، وإدا كان الأمر كذلك فإن كل دليل نقلى أريد به الدلالة على أن الإجماع حجة فإنه لا يكون دليلا تاما على ذلك، إلا إذا علمنا عدم وجود المخصص والناسخ أم وحمل لوجب أن يصل إلينا وحصل لوحل إلينا يحصل بعد علمنا أن الأمة لا يجوز أن قبل بنقل وعبد المنافق والناسخ وحمل لوحب أن يصل إلينا وعلى المنا بأنه لو حصل لوصل إلينا يحصل بعد علمنا أن الأمة لا يجوز أن تمثل بنقل وعبدا أن تقل بنقل وطينا بأنه لو حصل لوصل إلينا يحصل بعدعلمنا أن الأمة لا يجوز أن تمثل بنقل

 ⁽١) الأربين في أصول الدين الفخر الدين عجد بن عمر الراذي ص ٤٣٣ وانظر
 عصل أنسكار المتقدمين والمتأخرين لنفس المؤلف ص ١٨١

بعض الشرائع. وعلمنا بعدم جواز إخلال الأمة بنقل بعض الشرائع يحصل بعد علمنا أن الأمة موصوفة بوجوب العصمة . فثبت أن العلم بأنه لم يحصل إخلال بنقل الشريعة إذا استفدناه من مجموع الأمة لزم الدور والدور، باطل .

وإذا بطلكون الناقل المعصومهو بجموع الآمة ، ثبت أن المتكفل بحفظها ونقلها خالية عن أى تغيير هو أفراد معينون موصوفون بالعصمة . وذلك هو المطلوب .

ثم أجابو عما يمكن أن يعترض به الحصم قائلا: لم لايجوز أن تمكون الشريعة محفوظة بنقل أهل التواتر ؛ أجابوا عن ذلك بقولهم : إن نقل أهل التواتر يدل على صحة مانقلوه ، لكنه لايدل على أن الذى لم ينقلوه لم يوجد، وفرق بين الاثنين⁽¹⁾ .

الشبهة الثالثة :

الإمام في اللغة عبارة عن الشخص الذي يؤم به ويقتدى به، مثل الرداء فإنه السم لما يرتدى به، واللحاف اسم لما يلتحف به . وإذا ثبت هذا فإننا لو جرزنا الدنب على الإمام لحال ارتكابه هذا الذنب إماأن يقتدى به أفر اد الآمة أو لا يقتدوا به، فإنكان الأول فكان الله سبحانه قد أمر بالذنب وذلك غير جائز على الله، وإن كان الثاني فقد خرج الإمام عن كو نه إماما. لأن الآمر على هذا أن المامم إذا رأى من الإمام الفمل الحسن اقتدى به وإن وجد منه الفمل المستقبح لم يقتد به ، فحيثذ لا يكون منبما له ولا مقتديا به، بل متبما الدليل ، إن أرشده إلى أن فعل الإمام حسن صح اقتداؤه به وإن أرشده الدليل إلى قبح فعل الايموز دم.

⁽١) الأربعين في أسول الدين للمخر الدين عمد بن عمر الرازي ص٤٣٤ و ٤٣٥

⁽٢) المصدر السابق من ٤٣٥ وأنظر أيضا : الشافى في الإمامة السيدالمرتضى ص٥٥

الشمة الرابعة:

لو جاز الذنب على الإمام فقدرنا إقدامه على سفك الدماء واستباحته المغروج وأنواع الظلم . فإما أن يجب على الرعبة منمه من هذه المويقات. أو لا يجب ذلك علما ، وإذا قلنا بوجوب أن تمنعه الرعبة فإما أن يجب ذلك علم بحموع الآمة أو على آحاد الآمة ، لا يجوز أن يقال إن ذلك واجب على بحموع الآمة لآمريز.

الأول: أن إطباق جميع أفراد الرعية فى الشرق وانغرب على الفعل الواحد عتنم، وإذا كان ذلك كذلك فلا يحصل منع الإمام من هذه الأفعال.

الثانى: أن المشاهد المألوف أن الملك إذا أقدم على ارتكاب أحد المنكر ات فإننا نرى كل و احد من أفر اد الآمة يخاف من الاعتراض على هذا الفعل المنكر، لآنه يخاف من أن يكون غيره من أفر اد الآمة موافقا الملك في هواه ، وحينئذ في مرض لآن يؤخذ فيطب أو يقتل إذا اعترض على هذا المنكر ، وإذا كان هذا الحترف حاصلا لمكل و احد من أفر اد الرعية امتنع أن يجتمعوا على منع الملك من ارتكاب الآفمال المشكرة .

وأما إذا قلنا إنه يجب على كل واحد من أفراد الآمة أن يظهر إنكاره على الملك فهذا أيضا بعيد من وجهين :

الأول : أن الفرد الواحد لا يستطيع أن يقاوم حاكما صغيرا من حكام الولايات مثلا فكيف يكن أن يعادى الملك .

الثانى: أن المقصود من نصب الإمام هو أن يكون مؤدباكل واحد من أفراد الرعية ، فلو طلب كل واحد من آحاد الرعية أن يكون مؤدبا للإمام لزم الدور ، لأن كل واحد من أفراد الآمة ينزجر عن المعاصى بتأديب الإمام والإمام ينزجر عنها بتأديب كل واحد من أفراد الأمة ، ومعلوم أن الدور باطل وما أدى إلى الباطل باطل.

وبهذا كله يظهر جلان قولنا بوجوب أن تمنعه الرعية من ارتكاب الفواحش والمعاصى، سواء أقلنا بوجوب ذلك على الأمة بجتمعة أم على آحاد الأمة، فلم يق بعد ذلك إلا أن يقال: إنه لا يجوز منعه من الأفعال المنكرة تفلما وهذا أصا باطل لأمرين:

الأول: أن الأدلة القائمة على وجوب الامر بالمعروف والنهى عن المشكر طعة لم تفرق بين الإمام وغيره .

اثانى: أن الإمام منصوب لزجر الناس عن المعاصى والأفعال المنكرة ، فإذا قلنا إنه لا يجوز منمه منها عند إقدامه عليها فقد أصبح نصب الإمام سبيا لتكثير المعاصى ، وهذا تناقض .

فإذن ثنت أن قولنا بحواز الذنب على الإمامأدى إلى هذه الآمور الباطلة ، وما أدى إلى الباطل باطل ، فقولنا بجواز الذنب على الإمام باطل ، فتجب له المصمة(١) .

الشبه الخامسة:

قال الله سبحانه لإبراهي عليه السلام: « إنى جاعاك الناس إماما قال ومن ذريق قال لا ينال عهدى الظالمين؟ » . فدلت هذه الآية الكريمة على أن عهد الإمامة لا يصل إلى من كان طالبا ، وكل من ارتكب ذنبا فهو طالم . انظر إلى قولة تعالى د فنهم طالم لنضه ؟ » وإذا كان الآمر كذلك فالآية صريحة فى أن

⁽١) الأربين في أصول الدين لفشر الدين محمد بن عمر الرازي ص ٢٠٠٩

⁽٢) سورة البقرة آية ١٧٤

⁽٣) سورة فاطرآية ٢٣

من ارتـكب ذنبا سواء أكانالانب ظاهرا أم باطنا فهو غيرمستحق لآن يكون إماما ، فتبت أن الإمام يجب أن يكون مصوماً ١٠٠ .

الشبهة السادسة:

ثبت بالدليل أن العصمة واجبة النبوة ، فبالقياس عليها نقول بوجوب. العصمة للائمة بجامع أن الكل مقيم للشريعة ومنفذ لاحكام افه تعالى(٢٠).

الشبهة السابعة:

إن ظاعة الإمام واجبة بالنص والإجماع ، قال الله تعالى : د أطيعوا الله وأطيعوا الله وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الآمر منكم (٢٧ وكل واجب الطاعة واجب العصمة . وإلا فلو لم يكن واجب العصمة لجاز أن يكذب في أوامر الله سحانه ونواميه . ويأمر بالمنكر ات وينهي عن الطاعات ، وبما أن طاعته واجبة فيادم وجوب اجتناب الطاعات وارتكاب المعاصى ، واللازم باطل فيضل ما أدى إليه وهو عدم كونه واجب العصمة فتب نقيضه وهو كونه واجب العصمة (٢٠) .

الشبهة الشامنة:

إن الامام حافظ الشريعة فلو جوزنا الحماأ عليه لكان تاقضا لها لا حافظا فيمود على موضوعه بالنقض^(٥) .

 ⁽١) الأرسين في أصول الدين ألهخرالدين عمد بن عمر الرازى من ٢٣٩ وانظر:
 شرح التشازأن على المقالد النسقية ص ١٢٩٩

⁽٢) شرح السعد على القاصد الجزء الثاني ص ٢٠٤

⁽٣) سورة النساء آيه ٥٩

⁽٤) شرح السعد على للقاسد الجزء الثأني ص ٢٠٥

⁽ه) عس الصدر السابق ص ٢٠٥

إجابة أهل السنة على هذه الشبهات

الجواب عن الشبمة الأولى :

فيا يختص بالشبة الآولى ، رد أهل السنة بأن وجوب نصب الإمام شرعى لا عقل. بمنى أن الشرع هو الذى أوجب علينا نصبه ، وليس عقليا مبنيا على جواز الحفاظ على الآمة كما تزعمون ، لآن الشريعة قائمة إلى يوم القيامة ، وهى معنية عن الإمام لولا أن الشارع أوجب علينا نصبه ، قال سعد الدين التقتازان(١) : ووالضرر المظنون من عدمه (أى من عدم الإمام) يندفع بعلمه واجتهاده ، وظاهر عدالته ، حسن اعتقاده ، وإن لم يكن مصوما . . وإن لم يندفع بذلك فكني يخير الآمم وعلماء الشرع ما نما دافعا ، .

والجواب عن الشبهة الثانية .

أن الشريعة تبتى محفوظة بنقل الناقل المصوم ، لوكان هذا الناقل المعصوم ظاهرا للناس ويمكن وصولهم إليه، ورجوعهم إلى أقوله ، والناقل المعصوم الذي تدعونه غائب عن أعين الناس⁽⁷⁾ فكيف يمكن أن تحفظ الشريعة بنقله⁽⁷⁾ .

والجواب عن الشبهة الثالثة :

أجاب فخر الدين الرازى عن هذه الشبهة بقوله(¹⁾ : . إنه لا نزاع فى أنه يجب على كل واحد من آحاد الرعية أن يقتدى بنواب الإمام من القضاة والعلماء

⁽١) شرح السعد على القاصد الجزء الثاني ص ٧٠٥

 ⁽۲) لأن الإمام الذي يستقدون إمامته قد اختنى وينتظرونه حتى يخرج ليملأ
 الأرض عدلا

⁽٣) الأربين في أصول الدين لفخر الدين الزازي ص ٢٠٠٠ع

⁽٤) المدر السابق ص ٤٣٧

والشهود، مع أنهم بالانفاق ليسوا معصومين ، وكل ما يقولونه فيهم فهو جوابنا عن الامام الاعظم ،

ويمكن أن تصنيف إلى ذلك: أن كون كل واحد من أفرد الآمة مأمورا بالاقتداء بالإمام لاينافيه وجوب عرض أفعال هذا الإمام على الشريعة فإن وافقتها هذه الأفعال فالاقتداء بالإمام واجب، وإن لم توافقها فلا اقتداء به . وقد قال الرسول صلى الله عليه وسلم في الطاعة الواجبة للإمام (١٠) و"سمح والطاعة حق ما لم يؤمر بالمصية، فإذا أمر بمعصية فلا سمح ولاطاءة ..وفدقال أبو بكر رضى الله عنه : وأطيعوني ما أطعت الله ورسوله ، فإن عصيت فلا طاعة لى عليكم ، .

والجواب عن الشبهة الرابعة :

الممارضة أيضا بنواب الإمام، وذلك أن الإمام الأعظم إذا فوض الإمارة والوزارة إلى بعض الأفراد فهذا البعض المفوض إليهم غير معصوم من ارتكاب الذنوب. فإذا ماار تكب ذبا فإن المانع لدمن ذلك إما الإمام الأعظم وحده، أو هو مع قواته التي يستمين بها عليه، وكل منهما باطل. بيان بعلان الأول: أن الإمام الأعظم لا يستطيع وحده أن يدفع ذلك الأمير مع صاكره الكثيرة، ولا أدل على ذلك من أن عليا رضى الله عنه لم يستطع أن يدفع معاوية عن الأمر مع أن عليا كان معه قوات كثيرة ومن باب أولى لا يستطيع أن يدفعه وحده.

وبيان بطلان الثانى وهو أن الإمام الأعظم لايستطيع مع عساكره أن يدفع ذلك الآمير، أن عساكره ليسوا معصومين عن الحظاء فريما يميلون إلىذلك الآمير فلا يمثلون لامر الإمام المصوم، فتبت أن تفويض الإمارة أو الوزارة

⁽١) صحيح البخارى ـــ الجزء الرابع ص ٤٠

إلى غير المعصوم سعب فى زيادة الفائن ، وكل ماتقولونه هنا فهو جواب لنا فى جانب الإمام الأعظم⁽¹⁾.

والجواب عن الشبهة الحامسة :

أن الآية الكريمة دلت على أن الامام يجب أن لايكون مشتغلا بالذب ، فأماكونه واجب المصمة فلا دلالة فى الآية عليه (٢٠) . هكذا أجاب فخر الدين الرازى وأجاب عضد الدين الإيجى عن هذه الشبقة بقوله ، لانسلم أن المظالم من ليس بمصوم ، بل من ارتبك معصية مسقطة المدالة مع عدم التوبة والإصلاح.

والجواب عن الشبهة السادسة :

أولا: أن الفرق واضح مينالني والإمام. فإن الني مبعوث من الله سبحانه مؤيد منه بالمعجزات الدالة على عصمته من الكدب وسائر الأمور التي تتنافى مع النبوة ومنصب الرسالة، والإمام لبس كذاك فإيول الإمامة إلابطريق العباد الذين لا يستطيمول الاطلاع على عصمته ومعرفة استقامة صريرته ، فلا وجه لاشتراطها .

ثانيا — أن التي يأتى بالشريعة التي لا يعلم الناس عنها شيئا إلا من جبته . فلو لم يكن معصوماً عن الكذب في تبليغها وارتكاب المعاصي مع أننا مامورون باتباعه في أمره ونهيه ، واعتقاد أن ما يأتيه من الأفعال مباح ، لكانت المعجزة التي أقامها الله سبحانه لتصديقه في ادعائه الرسالة وصلاح أمر الدنيا والآخرة مفضية إلى ارتكاب المعاصي واختلال حال العاجلة والمقي ⁽⁷⁾ .

⁽١) الأربين في أصول الدين ص ٢٠٠٤

⁽٢) مس الصدر المابق س ٢٠٠٤

⁽٣) شرح السعد على القاصد الحزء الثاني ص ع. ٧ و ٥٠٠

والجواب من الشبهة السابعة :

أن الإمام إنما تجب طاعته فيا لايخالف الشرع فيه . وأما إذا كان قدخالف الشرع فلا تجب له الطاعة عملاً بقول الحق سبحانه : . فإن تنازيم في شيء فرده إلى الغه والرسول(٢) . وقد كان يمكن قبول دعوى وجوب العصمة لو كانت طاعته واجبة بمجرد قوله . ولكن الامر غير ذلك إذ تجب طاعته لآن ذلك حكم الله ورسوله ، وإذا كان الامر كذلك فيكني في عدم كذبه في بيان الاحكام اشتراط الإسلام ، والعلم ، والعدالة فيه ، كالقاضى والولل بالنسبة إلى المقاد ، وأمثال ذلك

هكذا أجاب سعد الدين التفتازان (٢٠) ويمكن أن نضيف إلى ذاك أن ادعا. هم أن كل واجب العامة وإجب العصمة غير مسلم ، وهو قضية كاذبة ، لأن كلا من الآب والآم والزوج واجب العامة ولا يقول أحد بوجوب عصمة كل منهم وعلى هذا فإن إحدى مقدمتي القياس الذي استدلوا به وهي المقدمة الكيرى كاذبة غير مسلمة، فدايلهم الذي قالوا فيه بأن الإمام واجب العامة وكل واجب العامة عبر مؤد إلى إثبات ما يدعون .

والجواب عن الشهة الثامنة :

أن الإمام ليس حافظا للشريعة بذاته ، بل بالكتاب والسنة وإجماع الآمة واجتهاده الصحيح ، فإذا أخطأ في اجتهاده أو ارتكب إحدى الماصى فالجتهدون من الآمة يصجحون له اجتهاده ؛ والآمرون بالمروف والناهون عن المسكر يصدونه عن ضلالته ، وإن لم يفعلوا أيضا ـ على فرض ذلك ـ فلا نقض للشريعة(؟) .

⁽۱) سورة النساء آية ٥٥

⁽٢) شرح السعد على القاصد ... الجزء الثاني ص ٢٠٥

⁽٣) شرح السدعلى المقاصد الجزء الثاني ص ٢٠٥

وبعد ، فقد بان فساد ما استدل به الشيمة الاثنا عشرية والإسماعيلية على وجوب العصمة للإمام ، وبهمنا الآن أن نشير إلى أن الحادى لهم على إبجاب هذه السفة لائتهم إنما هو المبالغة فى إجلالهم وتفديسهم لعرجة أن وصلوا بهم على المدتبة فوق مر اتب سائر البشر ، وقربوهم من مراتب الرسل ياظهار المعجزة على المديم وعصمتهم من الدنوب ، ولم يفرقوا بين الأثمة والرسل إلا فى أن الرسول ينزل إليه الوحى والإمام لا يوحى إليه ، وكان السعب فى خلع هذه القداسة على الأثمة دخول أفواج كثيرة من الفرس فى الدين الإسلامي بعد القداسة على الأثمة دخول أفواج كثيرة من الفرس فى الدين الإسلامي بعد ألى الدين الجديد فأحاطو عليا بهالة من القداسة والسمو ، كان أسلافهم قد ألفوا أن يحيطوا بها ملوكهم ، وكا تعود أسلافهم أن يلقبوا كسرى بلقب د الملك فالم المنين احتياد الإسلام فقيوه فى كتيم بائه د السيد والمرشد ، كذلك فعل هؤلاء الذين احتياد عرف الإسلام فلقبوا على الرغم من بساطة هذا اللقب فإن عطية مناه واضحة جلية ، إذ يفيد أن صاحبه قد جمع بين ناحيين خعايرتين ، هما ناحية السلطان الدنيوى والترجية المقلى (١) .

ومع أن الشيعة مبالمة منهم في تقديس أثمتهم قد نرهوهم عن الكذب فقالو! بعصمتهم عنه فإننا راهم يتناقضون مع هذا المبدأ فييحون للامام إذا خاف على نفسه أن يقول: است بإمام وهو إمام (٢) وكان الواجب إذا ما كانت العصمة عن الكذب ثابتة له أن لا يكون فيعض أحو الهصادةا وفي البعض الآخر كاذيا بل يلازمه الصدق في كل أحواله .

وبما مر من شهيم نجدهم يتصفون أحيانا فى الندليل على مذهبهم فى العصمة. وقد أظهر أهل السنة ضغف هذه الشبه ، وكان يكينى للدلالة على عدم وجوب

⁽١) الفاروق عمر للاستاذ محمد حسين هيكل الجزء الثانى ص ٦٠ نفلا عن (ناريخ الثارخ)

⁽٢) القرق بين القرق لبد القاهر بن طاهر البندادي ص ٥٠٠

عصمة الإمام إيطال شبهم هذه. لأن القاعدة أن عدم الاشتراط يكتي فيه عدم الدليل، إلا أن أهل السنة م يكتفوا بذلك بل زادوا عليه بأن دللوا على عدم وجوب العصمة للإمام بثبوت إمامة أن بكر مع أنه لم يكن واجب العصمة ، فأما ثبوت إمامة أن بكر مع أنه لم يكن واجب العصمة ، منا أبرت إمامة برض الله عنه فيالإجماع ، وذلك لأن الآمة أجمت على أن من يستحق الإمامة بعد رسول الله على أسلام أحد ثلاثه هم : أبو بكر وعلى والعباس فإذا ما بطل الادعاء بأن الإمام بعد رسول الله صلى الله عليه وسنم هو على أو العباس رضى الله عنهما هد وجب القطع بأن الإمام الحق بعدالرسول هو أبو بكر ، ولقد طالب الآنصار في أول الآمر بأن تكون الحلافة يينهم إلا أثم افتنعوا بأن تكون الحلافة في قريش فعدلوا عزراً يم وأصبح رأيهم هذا باطلا بالإجماع ، يقول فخر الدين الرازى(١) : «وكل من نظر في كتب السير باطلا بالإجماع ، يقول فخر الدين الرازى(١) : «وكل من نظر في كتب السير علم وتيقن انقاق الا أمة على أن الإمام بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس

وإذا ما عرفنا أن الإجماع قد انمقد على أن الإمام الحق بعد رسول الله على الله عليه وسلم هو أحد هؤلاء الثلاثة: أني بكر ، أو على ، أو العباس ، فإن علياً أو العباس لم ينازعا أبا بكر في الحلافة بعد وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام ، ولم يكن على عاجزاً حتى لا يمكنه طلب الحق لنفسه ، فقد كانت شجاعته عما لا يحتاج إلى برهان ، وكان العباس مع علو منصبه يؤيده في أن يكون هو الإمام بعد رسول الله عليه وسلم ، ولذلك قال له : د امدد يدك أبايمك حتى يقول الناس عم رسول الله بابع ابن عم رسول الله ، ولا يختلف عليك اثنان ، ولم يكن أبو بكر من القوة أو الدوكة أو المال حتى يستطيع أن ينتصب حق على أو العباس في الإمامة ، بل كان شيخاً ضعيفاً ليس له مال ولا جنود .

 ⁽١) الأرسين في أصول الدين أنفخر الدين عجد بن عمر الرازى من ٤٤٠
 (١) - رئاسة الموق إ

وإذا ما بان أن علياً والمباس لم ينازعا أبا بكر ، فسدم منازعهما أن يكون كل منهما قد ترك المنازعة إما أن يكون كل منهما قد ترك المنازعة على منهما قد ترك المنازعة أن بكر مع القدرة على هذه عجزاً لما سبق . فنبت أن كلا منهما قد ترك منازعة أن بكر مع القدرة على هذه المنازعة أن الإمامة . وإذا ما انعز لا عن الإمامة . ممسية كبيرة عا يوجب انعز الهما عن الإمامة حقاً لواحد منهما وجب أن تمكن الإمامة حقاً لواحد منهما وجب أن تمكن الإمامة حقاً لواحد منهما وجب أن تمكن علمها على حال ١٠٠ .

وأما أن أبا بكر نم تجب له النصمة فقد أجمت الآمة على أن أبا بكر ماكلن واجب النصمة . وإن كان يجوز عصمته عن الذنوب . وسهذا ثبت أن الإمام لا تجب له النصمة كما تدعى الشيعة .

وما أحسن رد الغزلل عليهم حين قال عناطباً الإسماعيلية إحدى الفرقتين القائلين بوجوب عصمة الإمام (٢٠: دمثار غلطكم ظندكم أنما نحتاج إلى الإمام لنستفيد منه العلوم ونصدقه فيها ، وليس كذلك فإن العلوم منقسمة إلى عقلية وصمية ، أما العقلية فتنقسم إلى قطمية وظنية ، ولكل واحد من القطع والظن حسلك يضفى إليه وبدل عليه وتعلم ذلك عن يعلمه ولو من أفسق الخلق يمكن ، فإنه لا تقليد فيه وإنما المتبع وجه الدليل .

دوأما السمعيات فسندها سماع : لما متواتر ، وإما آحاد ، والمتواتر تشترك الكافة فى دركد . ولا فرق بين الإمام وبين غيره ، والآحاد لا تفيد إلا ظناً سواء كان المبلغ إليه أوالمبلغ الإمام أوغيره . والعمل بالظن فيما يتعلق بالعمليات واجب شرعاً والوصول إلى العلم فيه ليس بشرط ، .

⁽١) الأربعين في أصول الدين أنسخر الدين الرازي ص ٤٤١

⁽٢) فضائح الباطنية لأبي حامد النزالي ص ١٤٣

ثم يقول : . فإذن لا حاجة إلى عصمة الإمام فإن العلوم بشترك في تحصيلها الكل . والإمام لا يولد عالماً ولا يوحى إليه . ولكنه متملم . وطريق تمنم غيره كتعله من غير فرق . .

ونما يؤكد عدم عصمة الآئمة أن الشارع لم يأمر بطاعتهم مطلقاً سواء أكن أمره في طاعة أم في معصية ، بل أمر بطاعتهم في طاعة الله دون معصيته . وهذا يبين أن الآئمة الذين أمر بطاعتهم في طاعة الله ليسوا معصومين . وفي محميح مسلم عن عوف بن مالك الآشيحي قال: سمت النبي صلى القعليه ويعلون يقول : ، خيار أئمتكم الذين تجونهم ويجونكم . وتصلون عليهم ويصلون عليكم ، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم . وتلمئونهم ويلمنونكم . قال : لا ما أقاموا فيكم قال : قننا : يا رسول الله ، أفلا تنابذه عند ذلك ؟ قال : لا ما أقاموا فيكم السلاة ، ألا من ولى عليه وال فرآه ياتي شيئاً من معصية الله فليكره ما يأتي من معصية الله تعليكره ما يأتي

الثامن من شروط الرئيس صة الرأى فى السياسة والإدارة والحرب

لما كان من أهم أعمال الرئيس الأعلى للدولة هو البت في الأمور الهامة التي تس مصالح الآمة اعتبر الفقهاء أن من ألزم الشروط أن يكون الإمام على مقدار كبير من صحة الرأى والمفرفة بأمور السياسة والحرب. وعلى كفاءة عالية في إدارة أمور الدولة ، ولذلك فإن العلماء يشترطون ، الرأى المنضى إلى سياسة الرعية وتدبير المصالح، كما عبر المماودي(٢٧). أو كما يقول صاحب

⁽١) منهاج السنة النبوية لابن تيمية . الجزء الأول ص ٧٨

⁽٣) الأحكام السلطانية للماوردي من ٥

المواقف وشارحه(۱): « ذو رأى وبسارة بندبير الحرب والسلم ، وترتبب الجيوش ، وحفظ التغور ليقوم بأمر الملك » . ويعلل العلامة الرملي اشتراط الرأى بقوله(۲): « ليسوس به الرعبة ، ويدبر مصالحهم الدينية والدنيوية » . ويقول سعد الدين التفتازان(۲): « الثلا يخط في سياسة الحميور » . ويسير صاحب البحر الزخار عن هذا السرط(۱) « بالتدبير » أي يكون أكثر رأيه الإصابة في الحرب والسلم والسياسة » ثم قال : « وحقيقة التدبير هي معرفة الفرق التي تتوصل بها إلى الاغراض على وجه لا يشكر من عرف وجه ساكما تفصيلا كونها أقرب ما يتوصل به ذلك الطالب إلى ذلك المطلوب عسب حاله، وسواه وصل إليه أم لا » .

وعلى هذا فإن الإمام إذا لم يكن على جانب كبير من صحة الرأى فى نواحى السياسة والإدارة والحرب لا يصلح فى نظر جمهور الفقهاء لتولى هذا المنصب الحطير ، ولذلك يقول الفلقشندى ثن: وقلا تنعقد إمامة ضعيف الرأى. لأن الحوادث التى تكون فى دار الإسلام ترفع إليه ، ولا يقبين له طريق المصلحة إلا إذا كان ذا رأى صحيح ، وتدبير سائغ ، وناهيك أن أبا الطيب المتني قد رجم الرأى على الشجاعة فى شعره فقال:

الرأى قبل شجاعة الشجمان هو أول وهي المحل التاني.

هذا هو ما يذهب إليه جمهور العلماء من وجوب أن يكون بصيراً بتدبير أمر الحرب والسلم خبيراً بتنظيم الجيوش ، وحماية أطراف الدولة ، عارفاً

⁽١) المواقف لعضد الدين الأبجى بصرحه السيد الشريف الجرجان ج ٨ ص ٣٤٩

⁽٢) نهاية الحتاج إلى شرح المهلج لشمس الدين الرملي ج ٧ ص ٣٩٠

⁽٣) شرح السعد على القاصد ، كلاها لسعد الدين التعتازان ، الجزء الثاني ص٢٠٣

⁽٤) البحر الزخار لأحمد بن يمي بن الرتفى ج ٥ ص ٣٨١

⁽a) أحمد بن عبد الله التلقشندى في مآثر الإنانة في ممالم الخلاله _ ج 1 من ٢٧

كيف تساس الرعية وتدبر المصالح. إلا أن هناك من العلماء من لا يشترضون هذا الشرط بجوزين الاكتفاء بأن يستشير الإمام أصحاب الآراء الصائبة في كل ما يحتاج إلى البت فيه من الامور الهمامة ، معللين ذلك بأنه يندر أن يتوافر هذا الشرط مع الشروط الاخرى المطلوبة في الإمامة من الاجتهاد وغيره(١).

وترى أن اشتراط أن يكون الرئيس صاحب رأى بمنى أن يكون ملا بأحوال الحرب كفادتها ، ومتخصصاً فى السياسة كأحد حاذقها فيه من المبالغة بعض الشيء ، لأن هذا ولهن كان متبسر الحصول فى بعض الأفراد فى العصور المساطة ، وأصبح الالنزام بأن يكون الرئيس ذا خيرة ورأى فيا ينصل بالنواحى السياسية والنواحى الإدارية ، وأمور الحرب لمما يعز اجتاعه فى هذا العصر فى شخص واحد ، فإن المسائل السياسية والإدارية والحربية لم تعد بهذه البياطة التى كانت عليها فى عصور مصت . فمكل ناحية من هذه الثواحى تحتاج إلى نفرغ بجوعات كثيرة من الحائزين على التفاقات العالية فى الفروع المختلجة من العلم ، وإلى تعنافر جهود المتخصصين فى دراسة مشكلة من مشاكل السياسة أو الحرب أو الإدارة ، وإعداد البحوث والدراسات المتحلة بها .

وإذاكان اشتراط الرأى بالمعنى السابق فيه من المبالفة بعض الشيه ، فإننا لا نقول كما يقول البعض بالاستفناء عن هذا الشرط مطلقاً ، والاكتفاء باستشارة أصحاب الآراء الصائبة ، إذ إن الرئيس فى كل حال مطالب بالسير على مبدأ الشورى ، فالاستشارة من واجباته المفروضة عليه ، بل نقدل: لا بد فى الرئيس من وجود صفة الرأى بمنى أن تكون عنده مقدرة اتخاذ الحكم الصائب عند وضوح مشاكل السياسة والحرب والإدارة أمامه ، وذلك بعد

⁽١) شرح السد على القاصد . كلاها لسد الدين الثنازاني ج ٢ ص ٢٠٠

استشارة المتفرغين لهذه المشاكل من رجال الحرب والإدارة والسياسة . وبعد الاطلاع على كافة البحوث التى تتعلق بمشكلة ما من المشاكل التي تعترض الأمة ، فن المشاهد الآن أن أمور الدول سائرة سيرها الطبيعي مع استعانة ولرئيس الاعلى بمد ذلك الرأى النهائى بعد وضوح كل ما يتصل بمسألة من المسائل أمامه ، وسواه فيذلك الدول التي تقف الآن على قة الحضارة الإنسانية والدول التي لا زائت تحبو على ضريق المدنية والتقدم ، ولا خروج بهذا الرأى على قاعدة شرعية أو على حكم مقرر من الشرع ، إذ إن شروط الإمامة وما عدا هذا الشرط فقد اشترعه الصلماء نظراً إلى الحاجة إليه(١) . وتختلف وجهات النظر في كون الحاجة ماسة أم لا ، ولذلك جاء الاختلام في اشتراط بين بعض أهل السنة وبعضهم الآخر .

وهذا النحو الذي تنحو إليه في تفسير شرط الرأى عند الرئيس ليس فادا كما يفن البعض عما قال به الفقهاء الذين اشترطوا صحة الرأى ، إذ إننا بحد أن بعض الفقهاء قد اعتبر أن شرط الرأى يتحقق عند الإمام بما هو أقل ما قلناه ، مقد نقل شمر الدين الرمل ٢٦عند كلامه عن شرط الرأى في الإمام عن الهروى قوله : دوأدناه أن يعرف أقدار الناس ، ولم يعقب الرملي على هذه العبارة بما يفيد عدم رضائه عن هذا القول عا يدل على أنه يوافق على أن شرط الرأى يتحقق في الإمام إذا توافر فيه هذا المقدار الذي بين أدناه الهروى .

ثم إنه يجب أن ننبه إلى أن هذا ليس معناه عدم اشتراط هذا الشرط

 ⁽١) نضائح الباطية لحجة الإسلام النزالي ١٩١ حيث أكد أن الشرط الوحيد الذي نبه الشارع إليه هو شرط القرشيه .

⁽٢) نهاية المختلج إلى شرح المنهاج لشبس الدين الرملي ج ٧ مس ٣٩٠

بالمعنى الذى حدده الفقها، وهو أن يكون: وذا رأى و صارة بتدبير الحرب ورسلم، وترتيب الجيوش وحفظ التفور ، كبارة صاحبالموافف وشارحه (۱) والتبيناها آنفا مل تؤكد أنه إذا انعق وجود من تحقق فيه هذا الشرط بهذا المعنى مع الشروط الآخرى للمفاوية في الرياسة . فلا مجوز "مدول عنه فإلا عنى من من يوافر فيه هذا الشرط بهذا المعنى . سيرا على قاعدة الأمثل فالآمل ، وأما إذا لم يوجد من تحقق فيه هذا المعنى فالذى تراء أنه لابد فيه من توافر مقدرة البت الصائب في الأمور ، بعد وضوح الآراء التي يمده بها المتخصصون في النواحى المختلفة ، وأما القول بالاستغناء عن اشتراط الرأى الصائب في الرياسة والاكتفاء باستشارة أصحاب الآراء الصائبة فلا نقدل به .

تاسعا والكفاية الجسمة

والمقصود بهذا الشرط هو سلامة الحواس والأعضاء مما يؤثر فى الرأى والمصل كما عبر ابن خلدون (٢) ، فمن ناحية سلامة الحواس اشترط العلما أن يكون سيما بصيرا ناطقا ، فلا شعد إمامة الأصم لأن صممه يمنعه عن سماع مصالح الشعب ولأنه إذا كان مانما من تولى القضاء فالإعامة من باب أولى (٢) ولا تنعقد إمامة الاعمى قال النزالى (١٠) : « إذ لا يتمكن الأعمى من تدبير نفسه فكيف يتقلد عهدة العالم ، ويقول الماوردي (٥٠) : « إن ذهاب

⁽۱) المواقف لعضر الدين الانجى شرحه السيد الشريف الجرجانى ج ٧ ص ٣٤٩ .

⁽٢) القدمه ص ١٣١ .

⁽٣) مَا ثر الأنافه في معالم الحلافه لأحمد بن عبد الله التلتشندي الجزء الأول ص٢٣٠

⁽ع) فضائح الباطنيه لحجة الإسلام النزالي ص ١٨١٠

⁽٥) الأحكام السلطانيه ص ١٧

البصر يمنع من عقد الإمامة واستداشها فإذا طرأ بطلت به الإمامة ، لأنه لمــا أبطل ولاية القضاء ومنع من جواز الشهادة فأولى أن يمنع من صحة الإمامة ، ثم قال : و وأما عشاء الدين وهو أن لا بيصر عند دخول الليل ، فلا يمنع من الإمامة فى عقد ولا استدامة لأنه مرض فى زمان الدعة يرجى زواله ، .

وكذلك الآخرس لا تنمقد إمامته لأن في خرسه تعطيلا لمصالح الآمة ، وقد اختلف العلماء في طروء الحرس أو الصمم على الإمام ، فذهبت طائفة إلى وجوب خروج الإمام عن الإمامة إذا طرأ عليه أحدهما كما يخرج إذا فقد بصره لأن كلا من الحرس والصمم له تأثيره في التدبير والعمل ، وقالت طائفة أخرى : د لا يخرج بهما من الإمامة لقيام الإشارة مقامهما ، وقالت طائفة ثالثة . إن كان يحسن الكتابة لا يخرج وإن لم يكن محسنا لها خرج مر. الإمامة ، لأن الكتابة مفهومة والإشارة موهومة، وقد صحح الماوردى بعد أن ذكر هذه الآراء الرأى الأولى (١) .

ولا يضر ثفل السمع ، وضف البصر إذا لم يمنعه من تمييز الأشخاص (٢٠) من انعقاد الامامه أو دوامها .

وأما من ناحية سلامة الأعضاء فقد قسم المـاوردى^(٣) فقد الأعضاء إلى أربعة أقسام :

أحسدها :

ما لا يمنع من صحة عقد الإمامة ولا من استدامتها ، وهو مالا يؤثر فقده فى رأى ولا عمل ولا نموض. ولا يشين فى المنظر، مثل قطع الذكر والاثثيين

⁽۱) مَس الصدر السابق ص ۱۷ و ۱۸

⁽٢) نهاية الهتاج إلى شرح النهاج لشمس الدين محمد بن أبي السباس الرملي ٢٠ ص ١٩٩٠

⁽٣) الأحكام السلطانية ص ١٩٩٨ (٣

فإنهما لا مدخل لهما فى الرأى. وليس لهما من تأثير إلا فى التناسل. فيجرى ذلك عرى العنة . وقد مدح الله سبحانه نبيه يحي بن زكريا عليهما السلام فقال : و وسدا وحصورا وندا من الصالحين ، (٦٠٠ .

وفي معنى الحصور رأيان :

أحدهما : أنه العنين الذي لا يستطيع إتيان النساء . وهو مروى عن ابن مسمود وابن عباس .

وثانهما : أنه من لا ذكر له يغشى به النساء أو له ذكر كالنواة وهو مروى عن سعيد بن المسيب . فلما لم يمنع ذلك من النبوة كان عدم منمه الإمامة من باب أولى ، ومشـــل ذلك قطع الاذنبين نانهما لا يؤثران فى رأى ولا عمل .

والقسم الثانى:

ما يمنع من عقد الإمامة ومن استدامتها . وهو فقد ماله تأثير فى العمل كفقد اليدين، أو له تأثير فى النهوض كفقد الرجلين . فإن ذلك يؤدى إلى عجزه عن القيام يحقوق الاأمة فى العمل أو النهوض .

والقسم الثالث :

ما يمنع بعض العمل أو بعض النهوض كفقد بعض البدين أو إحدى الرجلين ، وذلك ما نع من عقد الإمامة ابتداء لأنه عاجر عن كمال التصرف في أمور الائمة ، ولم يذكر الماوردى رأيا يخالف ذلك . لكن أحمد الفلفشندى (٣٠)

⁽١) -ورة آل عمران آية ٢٠٩

⁽٣) مَا ثَرُ الأَثَافَة فَى مَمَالِم الْحَالافة الأَحمد بن عبد الله التانشندى الجزء الأول ص ٣٤ .

قد ذكر أن أبا سعد المتولى من علماء الشافعية قد ذهب إلى أن ذلك لا يمنع انعقادها ابتداء .

وأما إذاً طرأ ذلك على الإمام بعد انعقاد الإمامة له ففيه رأيان ؛

أحدهما: يمنع من استدامتها لآنه عجر مانع من ابتدائها. فكذلك هو مانع من استدامتها.

نَانهِما ، لا يؤثّر في استدامتها وإن كان مانعا من انعقادها ابتداء . لأن المة بر في انعقادها كال السلامة وفي الحزوج منها كمال النقص .

القسم الرابع:

ما لا يمنع فقده من استدامها واختلف فى منعها ابتداء ، وهو ما شان وقبح ولا أثر له فى رأى أو نهوض أو على، وذلك كجدع أنف أوفق. إحدى المينين، فقد انفق العلماء على أن ذلك لا يمنع من استدامة الإمامة لائه لا أثر له فى شىء من حقوقها ، واختلفوا فى منع ذلك من عقد الإمامة ابتداء عار رأهن :

أحدها : أنه لا يؤثر فى عقد الإمامة ابتداء ، لأنه لا يخل بشى. من حقوقها ،

تانهما : أن ذلك مانع من عقد الإمامة ، والسلامة فيه شرط فى صحة عقد الإمامة حتى يسلم الأئمة من كل عيب يخل بنهام الهيبة التى يؤدى نقصانها إلى تفور عن الطاعة . وما أدى إلى هذا فهو نقص فى حقوق الآمة .

عاشرا: الكفاية النفسة

اختلفت تعابير العلماء في هذا الشرط، فينها نجد البصر منهم يعبرون عنه بالشجاعة كفول صاحب المواقف وشارحه (١٠). الجهرر على أن أهم الإمامة ومستحقها من هو شجاع قوى القلب ليقوى على الذي عن الحوذة . والحفظ الميضة الإسلام (٢٠) بالثبات في المارك ، كاره ى أنه عليه الصلاة والسلام وضبع المن انهرام المسلمين في الصف قائلا: وأنا النبي لاكف أنا أن عبد المسلب ولا إضار أو أنه أله المنه الدي لنمتاؤالي بعد أن ذكر بعض الشروط (٢٠) : وواد الجهور اشتراط أن يكون شجاعاً لثلا يجبن عن إقامة الحدود و وصفوه الحصوم » . بينها نجد بعضهم يعبر عنه بالشجاعة نجد بعضهم الآخر يجمع عين شرطي الشجاعة وصحة الواى ويعبر بالشجاعة أنه المن الكفاءة شرحاً من من شروط الإمام (٢٠) . ثم قال : والظاهر أنها أعم من الشجاعة . إذ تنتظم من شروط الإمام (٢٠) . ثم قال : والظاهر أنها أعم من الشجاعة . إذ تنتظم من شروط الإمام (٢٠) . ثم قال : والظاهر أنها أعم من الشجاعة . إذ تنتظم من شروط الإمام (٢٠) . ثم قال : والظاهر أنها أعم من الشجاعة . إذ تنتظم الواجة في لا يجبن عن الاقتصاص وإقامة الحدود والحروب أواجة وتجهيز الجيش عين قال (٢٠) وأما الكفاية فهو أن يكون جريناً على إقامة الحدود واقتحام الحروب . وأما الكفاية فهو أن يكون جريناً على إقامة الحدود واقتحام الحروب . وما الكفاية فهو أن يكون جريناً على إقامة الحدود واقتحام الحدوب ! بصيراً بها . كفيلا بحمل الناس عليها ، عادياً بالعصية وأحوال الدهاء . قوياً

 ⁽۱) المواقف لعند الدين الأعجى بشرحه السيد الشريف الجرجانى ج ۸ ص ٣٤٩
 (۲) قال نور الدين الشهراملسي في حاشيته على « نهاية الهمتاج إلى شوح المنهاج »
 لشمس الدين الرملي : « البيشه جماعة المسلمين، والأصل ، والدر والمك ، ذكر والدوى

نشبس مدين او مين : ﴿ وَهِيْسَهُ جَمِّنَهُ السَّمِينَ وَ وَاوْسَلُ وَسَمَّرُ وَلَمْتُ الدَّ رَوْمَوْوَى فى شرح مسلم ، وفى المُتنار : البِيضَة واحدة البيض من الحديد ثم قال :وييضة كل شيء حوزته، فلمل ما ذكره النووى معنى عرفى » ا ه - ص - ٢٩ من الجزء السابع .

⁽٣) شرح السد على القاصد ، كلاها لسد الدين الثنازاني ج ٢ ص ٢٠٣

⁽٤) الساحره السكال بن أبي شريف في شرح السايره السكال بن الحام ص

١٣١ و ١٦٧ (٥) للقلمه ص ١٣١

على معاناة السياسة ليصح له بذلك ما جعل إليه من حماية الدين . وجهاد العدو . وإقامة الأحكام . وتدبير المصالح . .

وعلى كل حال فهذا الشرط سواء عبر عنه بالشجاعة أو جمع بينها وبين صحة الرأى وعبر عنهما بالكماية . قد اشترطه جمهور العقها. فىالإمام وعلاره كماسبق بأن من واجبات الإمام إقامة الحدود على مستحقها . ولوكان جباناً لاعجزه جبته عن إقامتها . وحتى يمكنه اقتحام الحروب وتجهيز الجيوش .

و بنها نبعد الجمهور يشتر صون تو افر صفة الشجاعة في الإمام لما بينا ، بحد و بنها نبعد الجمهور يشتر صون تو افر صفة الشجاعة في الإمام لما بينا ، بحد في ذلك فاشترطوا أن يكون الإمام أشجع من رعيته. فقد عقد صاحب كتاب من رعيته ، وقال : « ولد على ذلك أمه قد ثبت أنه رئيس عليهم فيا يتملق من رعيته ، وقال : « ولد على ذلك أمه قد ثبت أنه رئيس عليهم فيا يتملق بجهاد الأعداء وحرب أهل البغي ، وذلك متملق بالشجاعة فيجب أن يكون أتوام حالا في ذلك ، وهم وجوب أن يكون الإمام أفضل من رعيته ، وهو الشرط الذي ستنكلم عنه فيا بعد أن يكون الإمام أفضل من رعيته ، وهو الشرط الذي ستنكلم عنه فيا بعد أن يكون الإمام أفضل من رعيته فهر قاعدة مطردة عنده ، وإذا ما اشترطوا أن يكون الإمام أفضل من رعيته فهر قاعدة مطردة عنده ، تشمل صفة الشجاعة المطلوبة في الإمام فلا يكتني فها بمجرد تحققها ، بل لا بد من أضل من الرعية في ذلك .

وقد خالف بعض العلماء فقالوا بعدم اشتراط صفة التجاعة فى الإمام معللين ذلك بأنه يندر اجتماع هذه الصفة مع الصفات الآخرى المطلوبة فى الإمام(٢). قال صاحب المسايرة وشارحه : . دويمكن تفريض مقتضيات

⁽١) تلخيص الشافى لأبى جغر عمد بن الحسن بن على الطوسى من زعماء الاثنى عشريه ص ٣٣٧

⁽٢) لمواقف لمضدالدين الأبجى بشرحه السيدالشريف الجرجاني ج ٨ص٩٥٤ و٣٥٠ وانظر أيضا الساعره السكال بن ألي شريف فيشرح المسايره السكال ابن الحمام ص ١٦٦

الشجاعة . أى الأمور التي تقنضى كون الإمام شجاعاً، من الاقتصاص، وإذامة الحدود ، وقود الجديش إلى العدو . . إلى غيره . .

والواقع أن اشتراط صفة الشجاعة في الإمام حتى يدافع عن حوزة المسلمين بالثبات في المعارك ، وحنى لا يُعِين عن إقامة الحدود عني مستحقمة ، كما علل بدلك بعض الفقهاء ، أمر زائد على الحاجة. إذ يَكني في رأينا أن يَكُون الإمام صائب الرأى بالمعنى الذي وضحناه آنفاً عند الـكلام على شرط از أي. حتى يفوض أمور الحرب إلى القادة الأكفاء الذين يتق في مقديتهم على القيام بما هو موكول إلهم من التخطيط الحرب ، وخوض المعارك ، فصالح الأمة قد تمددت وتنوعت ، وكل ناحية فها تحتاج إلى متخصصين متفرغين القيام بالواجب في شأنها ، وإذا كان الأمركذلك فباستطاعة الإمام أن يفوض إلى القادة المشهود لهم بالكفاءة ما يصل بأمر الحرب من تجهيز الجيوش وخوص المارك وغير ذلك، وأن يفوض ما يتصل بالقصاص وإقامة الحدود إلى سلعات خاصة. كما هو متبع الآن في العقوبات، إذ تقوم بها وتشرف على كل ما يتصل بها السلطات القضائية والتنفيذية في الدولة ، ولكن ليس معنى ذلك جواز تولية من يعتريه الجبن أو ينتابه الحور عندما يصبح لزاماً عليه أن يقدم على إصدار أوامر تحتاج إلى رباطة الجأش، كإعلان الحرب على عدو مثلامع تحمل تبعاتها. بل إن هذا الوصف لو كان فيه لكان كافياً لإقصائه عن منصب الإمامة حتى لو توافرت فيه الشروط الآخرى ، إذ إنه بجبنه وضعفه يكون عاملا من عوامل طمع الأعداء في دولة الإسلام في حين أن من المفروض على الإمام الحفاظ على الدين وعلى أرض المسلمين .

حادي عشر : أن يكون من قريش

هذا النبرط أحدالشروط التي اختلف العلباء فيها اختلافاً كبيراً ، حتى إن فرقة مشهورة من فرق المسلمين هي فرقة الحوارج صار أحد ما تشتهر به هو قولها بعدم وجوب هذا الشرط . وسنين آراء العلماء إزاءه وأدلتهم على ما يذهبون إليه . ثم نناقش هذه الأدلة ، ونرجح ما نراه مستحقاً للترجيح ، وقبل أن نبين ذكك يجب أن نعرف من هى قريش التى يشترط البعض انتساب الإمام إنها .

من ہم قریش آ

اختلف النسابور في تحديد الآب الذي تنتمى إليه قبيلة قريش ، فقال الاكثرون منهم : إن قريشاً هم : ولد النضر (١) بن كنانة بن خزيمة بن مدركة ابن إلياس بن مضر بن تزار بن معد بن عدنان ، فكل من كان من ولد النضر ابن كنانة فيو قرشى . وجذا الرأى قال الإمام الشافعي رضى لقة عنه .

وروى عن أنى الأسود الدؤنى أن قريشاً هم كل من كانوا من ولد إلياس ابن مضر . وروى عن البعض أن كل من كان من ولد مضر بن نزار فهو قرشى، ولكن القول الأول هو ما يصححه العلمام؟؟ .

آرا. العلماء في اشتراط القرشية

يرى أهل السنة وكافة فرق الشيمة . وبعض المنزلة. وجهور المرجئة. أنه يشترط فى الإمام أن يكون من قريش ٢٠٠.

⁽۱) النضر بن كنانة هو الجد الثانى عشر للرسول (س) ، الأنه محمد بن عبدالله بن عبد الطلب بن هاشم بن عبد مناف بن تدى بن كلاب بن سرة بن كب بن لؤى بن عالب ابن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزعة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن أدار بن ممد بن عدنان . انظر حاشيه ذبن قاسم على المسايره ص ١٩٥

⁽٢) أسول الدين لمبد التاهر بن طاهر البندادي ص ٢٠٠٩

⁽٣) اللسل في الملل والاهواء والنحل لابن حزم ح ٤ ص ٨٩

وذهب الحوارج كلهم إلى أن الإمامة تجوز للقرشى وغير القرشى . لا فرق فى ذلك بين أحد وأحد لفسه أو لجنسه أو الونه . فالكن سواء فى صلوحه لها ما دام ملتزما بكتاب الته وسنمه ، ويحسن اقيام بها ، قال البغدندى (١٠ : ولهذا بايعوا نافع بن الأدرف، ثم لقطرى بن الفجاءة. ولتجدة، وعطية . وليس واحد منهم قريشيا » .

ويذهب مذهب الخوارج فى ذلك جهور المعتزلة ، وبعض المرجئة<٢٠ . وأبو بَكر الباقلاني<٢٠ ، وإمام الحرمين الج_{دينة}٢٠ .

وبالغ ضرار بن عمرو الغطفاني(^) فقال : إذا اجتمع حبثى وقرشى كلاهما قائم بالكتاب والسنة فالواجب أن يقدم الحيثى ، لآنه أسهل فى خلعه إذا ارتــُـب ما يوجب الخلم(٢).

⁽١) أصول الدين لمبد القاهر بن طاهر البندادي ص ٧٧٥ .

⁽٢) النصل في الملل والأهواء والنجل لابن حزم، الجزء الرابع ص ٨٩٠

⁽٣) مقدمة ابن خلدون ص ١٩٣٠.

⁽٤) للبحر الزخار لأحمد بن يميي المرتفى ج ه ص ۴۳۷، وانظر: الإرشاد لإمام الحرمين الجويق ص ٤٣١، ٢٣٥ حيث قال بعد أن بين اعتراط القرشية عمد الفائلين بها : « وهذا تما يخالف فيه بعض انناس ، وللاحتال فيه عندى عبال والله أعلم بالصواب » .

⁽ه) من مشاهير المترالة ، ورئيس فرقة منهم تلسب إلى يتال لها : الفمرارية ، تقول بأن للانسان حاسة سانسة يرى بها الله سبحانه يوم القياسة ، ويرون أن الحبحة بعد رسول الله صلى ألله عليه وسلم فى الإجماع نقط ، لها بنقل عنه فى أحكام الدين من أخبار الأحاد ندير متبول ، وضرار هذا مع أنه معرنى إلا أنه يخالف المسرّلة فى الإمامة ضلى الرغم من أنهم بجوزون أن تسكون الإمامة فى غمير قريش إلا أنهم لم بقولوا كا قال ضرار : إذا اجتمع قرشى وحبشى فيجب تقديم الحبشى ، أنظر : اللل والنحل الشهرستانى ج أس ١١٤٤.

⁽٦) النصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ح ع ص ٨٩.

ويرى الكعبي(١٠أنه|ذا صلح لها الفرشى وغير القرشى فالقرشى أولى بها من غيره . فإن خافوا الفتنه جاز عقدها لغير الفرشي(٢٠) .

أدلة أهل السنة ومن معهم

استدل أهل السنة على شرط النسب القرشى بالسنة والإجماع ، فأما السنة فقد استدلوا باحاديث كثيرة مذكورة فى كتب السنة المتعددة فى كتب الاحكام وأبو أب الإمارة ، والمناقب ، وغيرها ، منها : ما رواه مسلم⁽⁷⁷⁾ عن أبى هر يرة رضى اقة عنه قال : قال رسول افة صلى افة عليه وسلم : • الناس تبع لقريش فى هذا الشأن ، مسلمهم لمسلمهم وكافرهم لسكافرهم ، وفى رواية أخرى : • الناس تبع لقريش فى الحتير والشر ، و⁴³⁾ .

وفى رواية ثالثة : . لا يرال هذا الأمر فى قريش مايتى من الناس اثنان?٬ وقد رواها البخارى(٬٬ بلفظ : . لا يرال هـذا الأمر فى قريش ما يتى منهم اثنان .

⁽۱) أبو القاسم ابن عمد الكمي تليذ أبى الحسن ابن أبي عمرو الحياط، وها من مسرلة بنداد على مذهب واحد، وإلى الكمي تنسب طائفة من الممترلة فقسى « الكميية ». وهو من أهل بلغ ، أقام ينداد مدة طويلة وتوفي يلغ عام ١٩٩ هـ (٩٦١ م) وذكر خير الدين الزركلي في كتابه الإعلام أن السماني قال : إن الكمي يقول إن الله تسلم الله إرادة فإن جميع أنساله واقسة منه بغير إرادة ولا مشيئة منه لما . الملل والنحل الشهرستاني الجزء الأول ص ٩٧ وانظر : الأعلام لحمير الدين الزركلي ح ٤ ص ١٨٨٠ .

⁽٢) أصول ألدين لسد القاهر بن طاهر البندادي ص ٧٧٥ .

⁽۲) حمیح مسلم بشمرح النووی ج ۱۲ ص ۱۱۹ - ۲۰۰ .

⁽٤) 0) صحيح مسلم ج ٣ ص ١٤٥١ ، ١٤٥٧ ومسى تبع لتريش فى الحير والشهر تبع لهم فى الإسلام والحاصلية .

⁽٦) محيم البخارى ج ٤ ص ١٤٢ .

و بروى البخارى أيضا⁽¹⁾ عن الزهرى قال : كان محمد بن جبير من معظم عدث أنه بلغ مماوية وهو عنده فى وفد من قريش أن عبد أفة بن غرو ابن الماص يحدث أنه سيكون ملك من قحطان ، فنفسب معاوية هقام فأنى على افته بما هو أهله ، ثم قال : أما بعد فإنه بلغى أن رجالا منكم يتحدثون أحاديث ليست فى كتاب القد (٢) ولا تؤثر عن رسول افقه صلى افته عليه وسنم فأو لئك جهال كم ، فإياكم والأمانى التى تعنل اعلها ، فإنى سمت رسول افقه صلى افته عليه وسلم يقول : وإن هذا الآمر فى قريش لا يعاديهم أحد إلا كمه افته على وجهه ، ما أقاموا الدين (٢) .

وفى مسند الإمام أحمد بن حنبل⁽¹⁾ إن أبا بكر وعمر لمــا ذهبا إلى سقيفة بنى ساعدة حيث اجتمعالانصار لاختيار خليفة رسول الله صلى الله عليهوسلم و تكلم أبو بكر ولم يترك شبئا أنزل فى الانصار ولا ذكره رسول الله صلى الله

⁽۱) محبح البخارى ج ٤ ص ١٤٣٠

 ⁽٣) قال أأنسطلانى في إرشاد السارى و من الجزء الساشر ص ٢٩٩١ ، و والمراد
 بكتاب الله الترآن وهو كذلك فايس فيه تنصيص على أن شخصا بسيه أو بوصفه يتولى
 الملك فى هذه الأمة الهددة .

⁽٣) روى ابو هريرة مرفوعا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فل: و لا تقدم الساعة حتى يخرج رجل من قعطان يسوق الداس بسماه » وهو يشير إلى أن قعطانيا سيحكم الناس في آخر الزمان ، فإن كان الحديث اللهى رواه عبد الله بن عمرو بن الماس مرفوعا موافقا حديث ابي هريرة فلا معنى لإنكان من معاوية ، وإن كان عبد الله بن عمرو بن الماس لم يرضه وكان فيه قدر أزاقد يشعر بأن القحطاني يسكون في أوائل الإسلام فماوية له الدفر في إنكان حود يكون معنى حديث عبد الله بن عمرو بن الماس أن قعطانيا سيتغلب عنى السلطة في ناحية من النواحي فلا بسارض على هذا حديث معاوية ، انظر قسم البارى بشمر صحيح البغارى المعافظ ابن حمير السلطة في ناحية من النواحي فلا بسارض على المسلطة في ناحية من النواحي فلا بسارض على السلطة في ناحية من النواحي فلا بسارض السلطة في ناحية من النواحي عرب من يوبه .

⁽٤) الجزء الأول ص ه ٠

عليه وسلم من شأنهم إلا وذكره ، وقال : ولقد علمتم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ولدى عليه وسلم قال : ولدى عليه وسلم قال : ولا الانصار . ولقد علمت يا سعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وأنت قاعد : قريش ولاة هذا الاسر ، فيم الناس تبع لبرهم وفاجرهم تبع لناجرهم ، فقال له سعد : صدقت نحن الوزراء وأنتم الاسراء .

وفی مسند أبی داود الصّالی (۱) : «عن أبی هریرة قال : قال رسول اقه صلی الله علیه وسلم : «الآنمة من قریش ، قال ابن حزم (۲۷ : «وهذه روایة جامت مجی، التواتر ، ورواها أنس بن مالك ، وعبد الله بن عمر بن الحقالب ومعاویة ، وروی جابر بن عبد الله ، وجابر بن سمرة وعادة بن الصامت معناها ، .

وقال النووى (٢) فى سباق شرحه لحديث والناس تبع لفريش فى هذا الشأن، وبعد أن ذكر بعضا من الروايات التي ذكر ناها آنفا : وهذه الأحاديث وأشباهها دليل ظاهر أن الحلاقة خنصة بقريش لا يجوز عقدها لأحد من غيره ، وعلى هذا انعقد الإجماع فى زمن الصحابة ، فكذلك بعده ، ومن حالف فيه من أهل البدع أو عرض بخلاف من غيرهم فهو محجوج بإجماع الصحابة والنابعين ، .

وبهذا يتبين أن السنة قد أوجبت هذا الشرط . بروايات متعددة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا سبيل إلى إنكار هذه الآحاديث أو التشكيك في صحبًا، لانه قد روىمعناها بروايات متعددة في كتب الحديث، حتى إن الحافظ

⁽١) الجزء الرابع ص ١٢٥ العلمة الأولى مطبعه مجلس دائرة الممارف النظامية بالهند ١٣٢١ هـ .

⁽٢) النصل في الملل والأهواء والنحل ج ٤ ص ٨٩ -

⁽٣) صعبح مسلم بشرح النووى ج ١٢ ص ٢٠٠٠ .

أبن حجر السقلانى قد أفرد الحديث للتضمن أن الأئمة من قريش بجر. جمع هيه طرقه عن نحو من أربدين صحابيا⁽¹⁾ .

ونقل النووى عن القاضى عياض أن اشتراط كون الإمام قرشيا مذهب العلماء كلفة فقال الإمام قرشيا مذهب العلماء كلفة فقال الآثام : وقد عدها العلماء فى مسائل الإجماع ولم ينقل عن أحد من السلف فيها قول ولا معن يخالف ما ذكر تا . وكذلك من بعدهم فى جميع الأعصار ، قال : ولا اعتداد بقول النقام ومن وافقه من الحوارج وأهل البدع أنه يجوز كونه من غير قريش ، ولا بسخافة ضراد ابن عمرو فى قوله أن غير القرشى من النبط (٢٠) وغيرهم يقدم على القرشى لهوان خلمه إن عرض منه أمر » .

ويقول الشيخ محمد رشيد رضاد : دأما الإجماع على اشتراط الفرشية فقد ثبت بالنقل والفعل . رواه ثقات المحدثين . واستدل به المشكلمون وفقها . مذاهب السنة كلهم ، وجرى عليه المعل بتسليم الآنصار وإذ عانهم لبنى قريش . ثم إذعان السراد الاعظم من الآمة عدة قرون . حتى إن الزك الذين تغلوا على العباسيين وسلبوهم السلطة بالفعل لم يتجرأ أحمد منهم على ادعاء الحلافة ولا انتصدى لا تتحالها حتى بالتغلب ... وما ذلك إلا لآن الآمة كلها بجمعة على ما ذكر معتقدة له دينا ، بل كان الملوك والسلاطين المتغلبون يستمدون السلطة منهم أو كانوا يدعون النباية عنهم ، .

⁽١) المسامرة السكال بن أبي شريف في شرح السايرة السكان بن الحيام ص ١٥٠

⁽۲) صعیع مسلم بشرح النودی ج ۱۲ ص ۲۰۰ ۰

⁽ع) النبط جيل من الـأس كانوا يَنزلون سواد العراق ؛ ثم استممل هذا الفظ فى أخلاط الناس وعوامهم .

⁽٤) الخلاله لهدرشيدرشاص ١٩٠

اعتراضات على ما استدل به أهل السنة

وردت عدة اعتراضات على ما استدل به أهل السنة ومن ممهم من الاحاديث التي ذكر ناها لهم ، ومع أن هذه الاحاديث قد استدل بها أهل ألسنة ومن معهم على اشتراط القرشية في الإمام ، ومع أن الشيعة كلهم متفقون في اشتراط الفرشية مع أهل السنة، وإن كانوا قد خالفوه في كون الشيعة ذهبوا إلى حصرها في فرَّع معين من فروع قريش وهو ولد على رضي الله عنه . إلا أننا زى أحد الممترضين على الآدلة التي استدل بها أهل السنة ومن معهم على اشتراط القرشية أحد أعلام الشيعة هو السيد المرتضى في كتابه الشافي الذي ألفه في النقض على كتاب المغني القاضي عبد الجبار بن أحمد المعتزلي . ولا غرابة في أن يكون الشيعة الذين يذهبون مذهب أهل السنة في اشتراط القرشية غير راضين عن الأحاديث التي استدل بها أهل السنة على اشتراط القرشية ، لأن الشيعة قد قالوا بالقرشية ضمنا عندما زعوا أن الإمامة محصورة في ولد على رضي القعنه بنصوص يزعمونها سنعرض لها إن شاء الله بالتفصيل عند الكلام على طرق انعقاد الإمامة ، والذي يهمنا الآن بيانه هو أنه لاتناقض في مسلك السيد المرتضى في اعتراضه على بعض الأدلة التي استدل بها أهل السنة ومن ممهم مع أنه من القائلين بشرط القرشية وإن كان حصره في فرع معين من فروع قريش، نقول لا تناقض في هذا لأنه لايلزم من تو افق فريقين علىمذهب معين أنفاق الأدلة التي استمدا منها هذا المذهب، فقد يتفق أهل السنة مثلا على مسألة من المسائل ومع ذلك نرى اتجاهاتهم في الاستدلال على هذه المسألة. عَتَلْفَةً ، وقد لا يرضى بعضهم عن أدلة البعض الآخر .

اعترض الشريف المرتضى(١) على الاستدلال بالخبر المتضمن أن الائمة من

⁽١) الشافى في الإمامة السيد الرتضي ص ١٩٢ وما بمدها .

قريش الذى رواه أبو بكر يوم السقيفة ـ بأنه لا يسلم هذا الاستدلال إلا ... تين الأمور الآتية .

(1) أن أبا بكر ذكر الحبر المتضن أن الأثمة من قريش يوم السقيفة
 واحتج به وأن ذلك واردمن جهة توجب العلم .

(ب) أنه لما احتج بذلك سلت الأمة له احتجاجه وصدقت عليه
 رضيت به .

(ح) أن اللفظ موجب لنني الإمامة عن ليس بقرشي .

مُ قال المرتضى: . إن شيئا من ذلك لم يثبت . أما احتجاح أبي بكر على الانصار بالخير المتضمن أن الأثمة من قريش فأ كثر من روى السير ونقل خبر السقيفة وما جرى فيها لم يذكره بلفظ والا معنى . بل ذكر من احتجاج أبي بكر وغيره على الانصار وجوها ومرة اليس جلتها هذا الحبر المدعى ، قال أبي بكر وغيره على الانصار وجوها ومرة اليس جلتها هذا الحبر المدعى ، قال المهاجرين والانصار ولم يرد فيها ذكر لحديث يتضمن أن الأثمة من قريش، وإنما كان اعتباد المهاجرين في الندليل على استحقاقهم الإمامة على أن النبوة فيهم من طرق كثيرة خبر السقيفة ، وما كان بين المهاجرين والانصار ولم يرد في أي خبر من ملده الاخباع قد احتج من طرق كثيرة خبر السقيفة ، وما كان بين المهاجرين والانصار ولم يرد في أي خبر من ملده الاخبار أن أك على الدي سلى الته عليه وسلم قال : « الأثمة من قريش، بل تضمنت الاخبار أن أبكر بعد أن سمع مقالة الانسار قال : « أما بعد ، في اذكرتم فيم من خبر أوسط العرب فيها ودارا ، .

ثم يقول المرتضى . ولسنا نشكر بعد ذلك أن يكون هذا الحبر مرويا على الوجه الذي ادعوه ، ولكن رواه قليل من كثير وواحد من جماعات ، والقوم عكسوا المقصة. فأوردوه موردمالا خلاف فيه ومالا يعرف سواه . . والذى يدل على ضعف هذه الدعوى ما تظاهرت به الرواية عن أبي بكر من قوله عند حضور الموت : نيتني كنت سألت رسول الله عليه وسلم عن ثلاثة أشياء ذكر من جملتها : ليتني كنت سألته هل للإنصار في هذا الأمر حتى . وكيف يقول هذا القول من يروى عنه الآئة من قريش » .

هذا هر كلام السيد المرتضى فى اعتراضه على الاستدلال بالحنبر المتضمن أن الائمة من قريش ، ويمكن أن نجيب على ما آثاره السيد المرتضى مر______ اعتراضات بما ياتى :

(١) فيا يحتص ببيان أن أبا بكر ذكر الخبرالمتضمن أن الائمة من قريش يرم السقيفة فقد سبق أن ذكر نا عند الاستدلال لأهل السنة أن الإمام أحد ابن حنبل ذكر في مسنده أن أبا بكر تكلم يوم السقيفة وقال مخاطبا سعد ان عبادة : ولقد علمت يا سعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وأمت قاعد : قريش ولاة هذا الاُمر فير الناس تبع لبرهم ، وفاجرهم تبع لفاجرهم . ولقد صدقه سعد بن عبادة فقال له : ، صدقت نحن الوزراء وأنتم الاثمراء ، وكون بعض الروايات التي وصفت ما حدث يوم السقيفة لم تذكّر الحديث الذي رواه أبو بكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لايدل على عدم وجود هذا الحديث، إذ لا يوجد مانع من وجوده في بعض الروايات دون البعض الآخر ، وإنما يكون الفيصل في ذلك هو تضعيف الرواية التي ذكرت استدلال أبى بكر بالحديث المنضمن أن الأئمة من قريش فإذا تم للمعترض تضميفها تم له مراده من نفى ما يفيده هذا الحديث، وإذا لم يتم له تضعيفها فلا مفر من التسلم بما جاء فيها ، ويعمب أن يلاحظ أن مضمونٌ رواية أبي بكر التي ذكرها الإمام أحمد في مسنده قد روى بروايات متعددة عا يقوى جانب هذه الرواية ويفيد غلبة الظن بما جاء فيها . بل قد جا. ذلك صريحًا عن رسول رسول الله صلى انه عليه وسلم في الحديث الذي رواه أبو داود الطيالسي في مسنده ـــ والذى ذكر ناه آغا سـ عن أبى برزة أن رسول الله صلى اتفه وسلم نال :

د الآئمة من قريش ، ويقول الكمال بن أبي شريف : د ومتن حديث الآئمة
من قريش رواه النسائي من حديث أنس ، ورواه بمناه الحلواني في العام
والبرار. والبيبتي ، وأفر ده شيخنا الإمام الحافظ أبر الفضل ابن حجر بحزه جمع
فيه طرقة عن نحو من أربعين صحابيلا ، بل إن الزهرى الذى قال السيد
المرتضى عنه إنه روى خبر السقيفة من طرق كثيرة . وم يرد في أي خبر
المرتضى عنه إنه روى خبر السقيفة من طرق كثيرة . وم يرد في أي خبر
الني صلى الله عليه وسلم قال : د الآئمة من قريش ، تقول بل إن الزهرى هذا
الني صلى الله عليه وسلم قال : د الآئمة من قريش ، تقول بل إن الزهرى هذا
عليه وسلم ، يقول : وإن هذا الآمر في فريش لا يعاديم أحد إلا كبه الله
على وجه ، وهى الرواية التي ذكر ناها آنها عند الاستدلال لأهل السنة

(ب) من حيث بيان أن الأمة سلت لا أبي بكر احتجاجه ورضيت به، فإن العلماء نقلو المجماع الا أمة على اشتراط هذا الشرط بعد أن تمسك به أبوبكر يوم السقيفة ، ولم يشذ الحوارج ومن وافقهم كضرار بن عمر والغضائي إلا بعد انتقاد الإجماع على وجوب أن تسكون الإمامة في قريش . يقول سعد الدين التفتازاني (٢) لما قال الا تصار يوم السقيفة منا أمير ومنكم أمير منعهم أبوبكر رضى الله عنه بعدم كونهم من قريش ، ولم ينكره عليه أحد من الصحابة فكان إجماعا ، ويقول أبوبكر ان العليب (٢) إن المسلين لم يقفوا عند الا توال

⁽١) المسامرة السكال بن أبي شريف في شرح المسايرة السكال بن الحمام

⁽٢) شرح السعد على القاصد ج ٢ ص ٢٠٠٠ .

 ⁽٣) فتح البارى شرح صحيح البخارى المحافظ ابن حجر السقلاني ج ١٣ ص
 ١٠٧ المطيعة الهية .

التي تجوز تولية غيرالقرشي بعدثبوت حديث الائتمة من قريش. وعمل المسلمون به قرنا بعد قرن. وانعقد الإجماع على اعتبار ذلك قبل أن يقع الخلاف .

(ج) من حيث بيان أن اللفظ موجب لنفى الإمامة عمن ليس بقرشى. فلا نوضت ذلك إلا بتص للسيد المرتضى نفسه فى كتابه د الشافى ، الذى أشرة إليه آغا فهو الذى سيوضح كيف أن لفظ حديث الآنمة من قريش موجب لنفى الإمامة عمن ليس بقرشى ، يقول السيد المرتضى (۱۰ ، و لا تا نفل أن قوله صلى الله عليه وسلم : د الآئمة من قريش ، وإن كان بصورة الحبر فهو أمر وتقدير الكلام اختاروا من قريش أو إدا اخترتم إماما فليكر. من قريش ، ولو لم يكن بمنى الآمر وإن كان له لفظ الحبر لما ساغ الاحتجاج به على الانسار ، ولا يكون الحجة ثابتة عليم إلا إذا كان أمرا فى الحقيقة أوله معنى الآمر ، .

وأما ما قاله من أن أبا بكر قال عند حضور الموت: ليتنى كنت سألت وسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثلاثة أشياء ذكر من جملتها: ليتنى كنت سألته هل للا نسار في هذا الأمر حتى . وكيف يقول هذا القول من يروى عنه حديث الأئمة من قريش ، فعلى تسلم صحة هذا المنقول عن أي بكر أجاب الفاضى عبد الجبار (٣ عن ذلك باحتمال أنه أراد أن يسأل رسول الله صلى أفقه عليه وسلم عند موته حتى يكون الجواب قريب المهد . فيكون أسرع إلى استجابة الا تصار من استجابتهم لما رواه من قوله صلى الله عليه وسلم ، د الائمة من قريش ، لائهم عند ذلك كفوا من المطالبة بمقهم في الحلافة . ويتى في نفوسهم معض الريب و يمكن أن نقول إنه يحتمل أن يكون أبو بكرتمني سؤال

 ⁽١) الشافى فى الإمامة والقفل على كتاب المنتى القانمي عبد الجبار بن احمد السيد المرتضى س ٣٩ .

 ⁽٣) المننى فى أبواب النوحيد والعدل للقاضى عبد الجبار بن أحمد ــ الجزء التم
 العشرين ، النسم الأول فى الامامه ص ٣٤٩٠.

رسول الله صلى الله عليه وسلم عن هـــــذا الأمر ، حتى يَنْأَكَدُ مَنَّ عدم نسخه .

أدلة القائلين بعدم اشتراط القرشية

احتج الخوارج ومن وافقهم في عدم اشتراط الهرشية . بأحاديث مروية عن رسول الله صلى الله علم بن الخطاب وبقول منسوب إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه . وبدليل عقلى . فأما الأحاديث التي تنبت أن القرشية ليست شرطا من شروط الإمامة فنها ما رواه مسلم (۱) عن أن ذر قال : « إن خليل أوصانى أن أسمع وأطبع وإن كان عبدا بجدع الأطراف . أي أن أسمع وأطبع ولو كان عبدا خديسا قد قطعت أطرافه . فا دام هو ولى الأمر صاعته واجبة .

وروی مسلم أیضا^(۲) عن یحیی بن حصین قال : سممت جدتی تحدث : أنها سمت النبی صلی الله علیه وسلم یخطب فی حجة الوداع وهو یقول : ولو استممل علیسکم عبد یقودکم بکتاب الله فاسمعوا له وأضیعوا ، .

وروى البخارى^(٢) عن أنس بن مالك رضى اقه عنه قال : قال وسول أقه صلى اقه عليه وسلم : . اسموا وأطيعرا وإن استعمل عليكم عبد حشى كأن رأسه زبية ، .

فهذه الأحاديث تفيد أن القرشية ليست شرطا فى الإمام . لأن الرسول صلى الله عليه وسلم أمر جلاعة العبد حين يكون وليا للمسلمين . ومعروف

⁽۱) صحيح مسلم ج ۳ ص ۱۲۶۷ و ۱۲۷۸ .

⁽٢) صحيح مسلم ج ٢ ص ١٤٦٧ و ١٤٦٨

⁽٣) إرشاد السارى لشر - صحيح البخارى القسطلاني الجزء الماشر ص ٢٦٤ .

أن قريشا ليس مها رقيق يتصل نسبهم بها. بل فى أحدها وجوبالسمع والعاعة للعبد الحبشى ، فدل ذلك على أن الإمام قد لا يكون قرشيا وهو ما ندعيه .

وأما القول المنسوب إلى عمر رضى اقدعنه فقد روى عنه أنه لماض طلبوا
منه أن يستخلف عليهم من برضاه لهم حتى لا يختلفوا بعده فيمن يلى أمورهم
فقال : د لو كان سالم^(١) مولى أبي حذيفة حيا استخلفته ، وروى عنه أيضا
قوله (٢٠) : د إن أدركني أجلى وأبو عبيدة حي استخلفته ٠٠٠ فإن أدركني أجلى
وقد مات أبو عبيدة ، استخلفت معاذ بن جبل ، د فدل هذا القول من عمر
على أنه لا يرى وجوب شرط القرشية حيث ، كان ينوى استخلاف سالم مولى
أن حذيفة ، أو معاذ بن جبل وكلاها ليس قرشيا . بل الأول ليس عربيا
والثاني أفسارى لا نسب له في قريش .

وأما الدليل العقلى على انتفاء شرط القرشية فى الإمام ، فإن الانساب الاعتبار لها عند الشارع فى القيام بأمور الدين ، فلا شرف ولاخسة إلابالعمل الصالح وحسن الصلة بافته سبحانه أو بعدمها ، قال الله تعالى : • إن أكرمكم عند الله أفقاً كم ما أيضهم عند الله أنقاً كم ، فالإسلام قد جاء بمبدأ المساولة بين الناس جميما ، أييضهم

⁽۱) سالم مولی أی حذیقة هو سالم بن مقل لیس عربیا بل کان فارسیا من فشلاه السحابة الوالی وکیارهم، کان بسد من المباجر بن لائه هاجر إلی المدینة ، و بسد من الأخداد لائه هاجر إلی المدینة ، و بسد مناف الأضار لائه مولی امراة أی حذیقة بناه و نسب إلیه وقد تنتل بالمحامة فی حرب الردة أبام خلافة أی بکر، ولقد کان ثانی أربعه أمر رسول الله أن يطلب القرآن منهم وهم: عبد الله بن مسعود وسالم مولی أی حذیقة وأی بن کسب ومماذ بن جبل انتظر إرشاد الساری نشر سحیح النخاری القسطلانی ج به ص ۱۹۶

⁽٢) فتح البارى بشرح صيم البخارى لابن حجر المستلاني ج ١٠٩ ص ١٠٩

و أسودهم وأحمرهم. شريفهم وحقيرهم. لافضل "حد على أحد إلا بالنقوى واشتراط القرشية اتجاه إلى العصبية وإلى أن تسود طائفة من الناس على سائر الآمة وهو ما يمقته الشرع .

الرد على أدلة المانعين لشرط القرشية

أجاب أهل السنة على الا حاديث الآمرة بالطاعة ولوكان عبدا حبشيا. بأن ذلك مبالغة في الإلزام بالطاعة . وليس الكلام على الحقيقة بل على سين الفرض والتقدير ، أى اسمعوا وأطيعوا لكل إمام ولو فرض أن هذا الإمام عبد حبشى ، والذى يدل على ذلك أن المسلمين أجموا على عدم جواز أن يكون الإمام عبداً .

قانوا : ويجموز أن يكون المراد من هذه الأحاديث الطاعة لمن جعل أميرا على سرية أوعلى ناحية من النواحي مثلا، وليس المراد به طاعة الإمام الأعظم لائن الإمام الأعظم لا يجوز أن يكون عبدا بالإجماع (17).

ويجوز أيصنا أن يكون المراد بالعبد فى هذه الاُ حاديث الحر الذى كان رقيقا ثم عتق فسهاه عبدا باعتبار ما كان^{۲۲}.

وأما قول عمر : دلوكان سالم حيا استخلفته، وقوله : دفإن أدركي أجلى وقد مات أبو عبيدة استخلفت معاذ بن جبل، فقد أجاب عنه العلماء إجابات أبادر فأسجل مقدما عدم اقتناعي بها ، ذلك أن البعض منهم(٢٢ قد أجاب بأن

⁽١) المواقف لعضد الدين الإنجى شرحه السيد الشريف الجرجاني سيجمس ٢٥٠

⁽٧) إرشاد السارى أشرح صحيح البخارى القسطلاني ... الجزء العاشر ص ٢٦٤

⁽٣) كابن تيمية مثلا في كتابة ﴿ منهاج السنة النبوية ﴾ الجزء الثالث ص ١٦٥

مراد عمر من هذا القول أنه كان يوليه ولاية جرئية على ناحية من النواحى مثلاً . أو يحوز أن يكون مراده أن لوكان حيا لاستشاره فن يولى المسلمين ، فإن سالما مولى أني حذيفة ومعاذ بن جيل كانا من خيار الصحابة الذين يستضاء بآرائهم ، ورى البعض الآخر (١) يحيب باحتمال أن يقال لعل الإجماع انعقد بعد عمر على اشتراط أن يكون الحليفة قرشيا أو أن عمر قد تغير اجتماده فرأى عدم اشتراط انقرشية ،

وأما ابن خلدون فلأن له نظرة خاصة في الحكة من اشترط القرشية في الإمام، حيث يذهب إلى أن الحكة من ذلك هي العصية المتوافرة لقريش لما أمن الحاقة والقوة الممانة للخلاف. وهي النظرية التي ستشكل عنها قريباً إن شاء الله نقول: لاته برى أن الحكة من اشتراط القرشية هي العصية نجدد يجيب عن قول عمر و لوكان سالم مولى أبي حذيفة حيا لاستخلفته ، (٧٧ بأن مذهب الصحابي ليس بحجة ، وأبعناً قولى القوم منهم ، وعصية الولاء حاصلة لسالم في قريش ، وهي العائدة في اشتراط القسب. ولما استعظم عمر أمر الخلافة ورأى شروطها كأنها مفقودة في ظنه عدل إلى سالم لتوفر شروط الخلافة ورأى شروطها كأنها مفقودة في ظنه عدل إلى سالم لتوفر شروط الخلافة عنده فيه حتى من النسب المفيد للصدية كا نذكر ، ولم يت إلا حراسة من الولاء ،

و رى أن القول بأن مراد عمر رضى الله عنه أنه كان يوليه على ناحية من النواحى مثلا، أو يجوز أن يكون مراده استشارته فيمن يولى بعده على المسلمين قول يحتاج إلى برهان، ذلك أن القصة التى ورد فيها قول عمر دلو كان سالمولى أبي حذيقة حيا استخلفته، تفيد تصريحا بأن غرض عمر رضى الله عنه كان

⁽١) ابن حجر السقلاني في فتح الباري بشرح صحيح البخاري ج ١٣ ص ١٠٩٠٠

⁽٢) المقدمة ص ١٦٢ .

استخلاف سالم لا توليته إحدى النواحى. أو استشارته فيمن يخلفه ، و اتفصة رواها الطبرى في تاريخه (۱) عن عمر و بن ميمون الاودى أن عمر بن الحساس لما طمن قبل له : يا أمير المؤمنين لو استخلمت ، قال : من أستخلف ؟ لو كن أبو عبدة بن الجراح حيسا استخلمت ، فإن سأنى رف قلت سمحت نبيك صلى الله عليه وسلم يقول إنه أمين هذه الامة ، ولو كان سام مولى أم حديمة حيا استخلمته ، فإن سألى رب قلت سمحت نبيك صلى الله عليه وسلم يقول إن سالى رب قلت سمحت نبيك صلى الله عليه وسلم يقول إن سالما شديد الحب قه فقال له رجل : أدلك عليه ؟ عبد الله بن سمر ، فقال : قائلك الله ، والله ما أردت الله بهذا ، ويحك كيف أسنخلف رجلا عجز سن طلاق امر أنه ١٤ .

وكذا القول باحبال أن يكون الإجماع قد انعقد بعد عمر على شرط انقر شية أو تجويز أن يكون عمر قد تغير اجتهاده فرأى عدم اشتراط هذا انشرط قول ينقصه البرهان. لآن العلماء الناقلين للإجماع يصرحون بأفاقد انعقدعند اجتهاع السقيفة أى فحلاقة أبى بكر رضى اقه عنه بل فى أول عهدها، يقو نرسعد الدين أعير منعهم أبو بكر رضى اقه عنه بعدم كونهم من قريش ، ولم ينكره عليه أحد من الصحابة فكان إجماعا ، وبعد أن ينقل عبد الجبارين أحمد عن شيوخه استدلالهم على شرط القرشية بما روى عن النبي صلى اقه عليه وسلم أنه قال : المتدلالهم على شرط القرشية بما روى عن النبي صلى اقه عليه وسلم أنه قال : ها لا يمتم عندهذه الرواية أنصرفوا عليه وسرف المقرفة وكان ذلك عن ذلك و تركرا المؤون في فه .

⁽۱) تاریخ الرسل والماوك لهمد بن جربر الطبری ج ٤ ص ٣٢٧ – ٢٢٨

⁽٢) شرح السعد على القاصد ، ج ٢ ص ٢٠٠٢

 ⁽٣) المننى في أبواب التوحيد والسدل القافى عبد الجبار بن أحمد الجسوء المم
 الشرين ــ النسم الأول في الإمامة ص ٣٣٤

وقووا بأن أحدا لم ينكره فى تلك الحال، وأن أبا بكر لما استشهد فيذلك بالحاضرين فشهدوا به على النبي صلى الله عليه وسلم حتى صار خارجا من بأب خبر الواحد إلى الكثرة .

و يقول صاحب المواقف دوشار حه بعد أن ذكر احديث، الأتمة من قريش (۱)

ه ثم إن الصحابة عملوا بمضمون هذا الحديث، فإن أبا بكر رضى الله عنه
استدل يوم السقيفة على الأنصار حين نازعوا فى الإمامة بمحضر من الصحابة
فقبلود وأجموا عليه ، ويقول البغدادي بعد ذكره حديث دالأئمة من قريش،
أيضا (۲) دو فذا الخبر سلمت الأنصار الحلافة لقريش يوم السقيفة فحصول الحبر
وإجاع الصحابة دليلان على أن الحلافة لا تصلح لفير قريش،

فأة ال الملماء في هذا المجال تفيد التصريح بأن الإجماع قد المقد لا بعد عهد عر، بل في عهد خلافه أن بكر وفي اجتماع السقيقة على التحديد، وعلى هذا فلا يتصور أن يكون عمر قد أداه اجتماده إلى عدم اشتراط القرشية في الإمام فعمر _ ومكانه من الفضل والعلم ما نعله _ ليس من الففلة حتى يخالف باجتماده أمرا قد أجمع عليه المسلمون قبلا، مع ما هو معروف من عظم الجرم عند مخالفة إجاع الآمة .

وبرد ابن حزم على دعوى أن قول الرسول صلى الله عليه وسلم الأثمة من قريش يدخل فيه المولى والحليف أو ابن الآخت قائلاً⁽⁷⁷⁾: وإذا صحالبرهان بأن لا يكون إلا فى قريش لا فيمن ليس قرشيا صع بالإجماع أن حليف قريش ومولاهم وابن أختهم كحكم من ليس قرشيا .

وبعد . فإن المرء ليحارحقا فى التوفيق بين الأدلة القائمة على وجوب القرشية فى الإمام ، ومنها الاحاديث المتحددة المروبة عن رسول الله صلى الفعليه وسلم

⁽١) الواقف لعضد الدين الإبجى شرحه السيد الشريف الجرجاني ج٨ ص ٣٥٠

⁽٢) أصول الدين لأى منصور عبد القاهر بن طاهر البقدادي من ٢٧٩

⁽٣) النصل في الملل والأهواء والنصل ج ع ص ٩٠

وإجماع المسلمين على ذلك. ليحاد فى النوفيق بين هذا كله وقول عمر في سالم مولى أبى حقيفة وفي معاذ بن جبل ، على أنه فى النهاية يُحب أن يكون المنيل إلى المُدانة التى أثبتت شرط القرشية ، ذلك أنها نصوض أعادت وجوب هذا الشرط كياسبق بيانه . وقد أكدها إجماع الصحابة فلا مفر من التسليم بما أدت إليه كل هدة الأدلة، وبخاصة وأن الحكم أصبح قطعيا بالإجماع لا يحتمل أدنى ريب في وجوب هذا الشرط .

وأما ماقالوه من أن الإسلام نهى عن العصيبة وأن تسرد طانفة معينة عنى سائر المسلمين . وأنه جاء بالمساواة بين الناس جميعاً ، وهددًا ما يعارض جعل الخلافة في قريش . فإننا نقول : إن الإسلام باشتراطه أن يكون الإمام قرشيا لم يكن بذلك داعيا إلى العصبية التي سمى عنها ، فإن الحاكم الأعلى في الدولة الإسلامية ليس له أي مرية على سائر أوراد الأمة ، وأبس أسرته كذلك أدنى حق زائد على الحقوق التي كفلها الشارع لسائر أفراد المسلمين. فالإمام وأفراد المسلين كلهم سواء أمام القانون الإسلامي، يخضعون لأحكامه بل الإمام متحمل من التبعات ما يجعله من أشد الناس حملا وأثقلهم حسابًا يوم القيامة . لانه مسئول عن رعيته كما نص على ذلك رسول أنه صلى الله عليه وسلم. ولم يكن لأى من الأسر التي ينتمي إليها أبو بكر أو عمر أدنى امتيار على أي فرد من أفراد المسلمين فيزمن خلافتهما، ونزوان بني أمية علىحقوق المسلمين زمن خلافة عثمان لم يكن نتاج المصبية من عثمان وإنماكان لصفه رضي الله عنه . وعدم توفيقه في أحتيار منَّ يتولون أمور الناس من قبله، حتى كان ذلك سببا في إيقاظ الفتنة التي اجتاحت العالم الإسلامي آنذاك وتلاقي الغرغاء . وذوو الأهواء والدساسون للإسلام في تجمع هائج أدى في النهاية إلى مصرع الخليفة في داره وهو يقرأ القرآن الكريم.

فالإسلام لايسود طائفة من الناس على من عداه من أفراد الأمة . وإذا كان الإمام من قريش فليس معنى ذلك أن نقبواً قريش مكانة عالية دونها مكانة سائر المسلمين، لأن الإسلام كما قلنا لم يفرق بين قرشى وغير قرشى، وحاكم ومحكوم، والأمة بالنزامها تقانون الإسلامي. هي كما يقول الإمام عمد عبمه صاحبة الحقق السيطرة على الحليفةوهي التي تخلصه في رأت ذلك من مصلحتها . . وليس في الإسلام سلعة دينية سوى سلعة الموعظة الحسنة ، والدعوة إلى الحير، والتنفير عن الشر، وهي سلعة خولها الله لأدني المسلمين يقرع بها أنف علاهم ، كما خولها لا علاهم يتناول بها من هو أدناهم ، ١٠٠ .

وُمِذا نكون قد أجنا عن الشبهات التي تمسك بها الحوارج ومن معهم فى القول بعدم اشتراط القرشية فى الإمام . ويق أن نعرج على رأى ابن خلدون فى هذا الشرط . حيث قد وعدنا بدلك فها تقدم فنقول :

رأى ابن خلدون

برى ابنخادون أن حكمة الشارع من أشتراط القرشية في الإمام أزقر شا كان لها من القوة والمصية والرعامة ماهو جدير بجمل كل القبائل الأخرى تخضع لها ، وخضوع القبائل مؤد إلى انتظام أمر الناس واجتهاع القاوب على طاعة الإمام ، وهو هدف من أسمى الا هداف التي يريد أن يحققها الإسلام ، يقول ابن خلدون (۱) . د إن الا حكام الشرعية كلها لابد لها من مقاصد وحكم تشتمل عليها وتشرع لا جلها ، ونحن إذا بحثنا عن الحكمة في اشتراط النسب القرشي، هو في المشهور، وإن كانت تلك الوصلة موجودة والتبرك بها حاصلا ، لكن التبرك ليس من المقاصد الشرعية كما على العبد إذن من المصلحة في اشتراط النسب وهي المقصودة من مشروعيها ، وإذا سبر نا وقسمنا لم نجدها إلا اعتبار المصية التي تكون بها الحاية والمطالبة ، وبرتفع الحلاف والفرقة بوجودها لصاحب

⁽١) الإسلام والنصرانية للشيخ محمد عبده ص ١٥ و١٦٠٠ .

⁽٢) القدمة ص ١٦٢ وما بعدها .

المنصب فتسكن إليه الملة وأهلها . وينتظم حبل الآلفة هيها . ودلك أن تريشا كانوا عصبة مضر وأصلهم ، وأهل الفلب منهم . وكان لهم على سائر مصر العرة بالكثرة والعصبية والشرق. فكانسائر العرب يعترف لهم بذلك . ويستكينون لفلبهم، فلوجعل الآمر ق سواهم لتوقع افتراق الكلمة بمخالفتهم وعدم انقيادهم . . . مخلاف ما إذا كان الآمر في قريش ، لانهم قادرون على سوف الناس بعصا الغلب إلى ما يراد منهم ، فلا يختى من أحد خلاف خليهم ولا فرقة . لانهم كمينون حيثة بدفها ومنع الناس منها ، فاشترط نسبهم القرشي في هذا المنصب وهم أهل العصبية القرية ليكون أبلغ في انتظام الملة وانفاق الكلمة .

ثم يقول: وفإذا ثبت أن اشتراط القرشية إنما هولدفع التنازع بماكان لهم من العصبية والغلب، وعلمنا أن الشارع لا يخص الأحكام بحيل ولا عصر ولا أمة . علمنا أن ذلك إنما هو من الكفاية، فرددناه إليهاوطردنا العلة المشتملة على المقصود من القرشية وهى وجود العصبية فاشترط فى انقائم بأمور المسلمين أن يكون من قوم أولى عصبية قوية غالبة على من منها .

الردعلي ان خلدون

الواقع أن نظرة ابن خلدون هذه إلى شرط القرشية تمكون مسلة له لو أن المسلمين عندما ولوا أول خليفة لهم كانوا قد راعوا فى اختيارهم أن يكون من العصية والقوة الغالبة بمكان ، وهذا يستلزم أن يكون أبو بكر منتميا للى أقوى بطون قريش وأعظمها غلبة ، ولكننا نجمد أن منى الذين ينتمى إليهم الخليفة الأول ليسوا أقوى بطون قريش ، ولم يكونوا من الغلبة والهيبة مايعملهم أحق بالخلافة من أى من البطون الآخرى ، يقول القاطى عبد الجبار أحد (١) بأن أبا بكر ، لم يكن باعزهم عشيرة ، ولا باكثرهم مالا وعدة ،

الننى فى أبواب التوحيد والعدل القاضى عبد الحبار بن أحمد الجزء المستم.
 المشرين حـــ القسم الأول فى الإمامة ص ٣١٧ .

وهذا هر أبو سفيان لا يرى قوم أنى بكر يستحقون أن يكون الخليفة منهم. فيقول عرضا على بن أبى طالب على المطالبة بالحلاقة معاتبا إياه على سكوته حتى أخذتها تيم قوم أنى بكر : « لم تدع هذا الأمر حتى يكون في شرقيلة من قريش لا فأجابه على: فتتنا وأنت كافر، وتريد أن تفتنا وأنت مسلم (١٠) وظاهر أن ليس المراد من قول أبى سفيان أن قبلة أنى بكر كانت شر القبائل خلقا ، فإن أن يكو ما الخليفة منها ، وأن هناك من أن مكانة د تيم ، بين قريش لا تؤهلها الآن يكون الخليفة منها ، وأن هناك من بطون قريش من هو أعر منها وأشد غلية ، وفي بعض الروايات الآخرى ما يدل دلالة قاطمة على ما نقوله ، فني الكامل لابن الآثير (٢٠) : « قبل لما اجتمع ما يدل دلالة قال بكر أقبل أبو سفيان وهو يقول: إنى لارى مجاجة لا يطفئها إلا هم . يا آل عبد مناف ، فيم أبو بكر من أموركم ، أبن المستضعفان ٢ أبن الآذلان على والعباس لا ما بال هذا الآمر في أقل حى من قريش ، ؟

وإذا كان الأمر كذلك وأن بنى تيم ليسوا أقوى العرب ولا أشدهم غلبة، فكيف يمكن التوفيق بين هذا وبين رأى ابن خلدون ؟ إن الواجب إذا كانت نظرة ابن خلدون صحيحة أن يكون الحليفة ـ حتى يتحقق له معنى الغلبة الكامل ـ فى أعو بعلن من جلون قريش، وهو ما لم يتحقق .

قد يقول قائل: إن تحقق القرشية هو في ذاته تحقيق للعصبية التي تتمتع

⁽١) نهاية الإقدام للشهرستاني ص ٨٨٧ .

⁽٣) يقول ألأستاذ عباس المقاد فى كتابه (عبتر به الصديق » س ١٠ إن اشتمال بني أم بالتبعال كان يقول ألأستاذ عباس المسامة ولا يقوم على بسطة المتفوذ وصولة الحرف والنلبه مبنواسه سمثلا ـ كمانوا يتجرون وكمان زعيهم أبو سفيان يرسل التوافل بين الحجاز والشام ولمكما قوافل المبه بالمحلات والبعوث ، معولهم فهما طي الوفر والوفرة ، وليست كمخلك مجارة أبي يكر وإخواته من أبناء البيطون القريشة إلى لهاشرف السب في غير مكانره بالمدد والعدة ومنالة بالعمولة ودهاء القوة ، كتالية الأمويين .

⁽٣) الجزء الثاني س ١٥٧٠

با قريش عامة ، وهذا المعنى متحقق فى أو بكر القرشى ، ولكنا تقول :
إذا كان أبر بكر ينتمى إلى بطن من بطون قريش ليس أقواها ، وبعض البطون الآخرى - كبنى هاشم وبنى أمية - لها من القوة والفلب ما يفوقه فكيف يتحقق المعنى الذى يقصده ابن خلدون من القدرة ، على سوف الناس بعصا الغلب إلى ما يراد منهم قلا يخشى من أحد خلاف عليم ولا فرقة ، لانهم بعملون حيثت بدفعها ومنع الناس منها ، لا إن المتصور حيثت أن عاول البطل القوى أن يثير الحلاف والشقاق بمحاولته انتزاع الأمر من البطن الذى يغرى ضمفه بانتزاعه منه ، والتاريخ حافل بالقصص الذى يروى ألوانا من الحلاف

هـذه ناحيـة ، والناحيـة الآخرى أن السعية الى بالغ الشرع فى نتنفير منها والنمى عليها هى بعينهـا التى يمكن أن تتحقق لو قلشا : إن الإمام بجب أن يكون من قوم أولى عصية قوية غالبة على من معها كاقال ابن خلدون .

إن القوة التى يستند إليها الإمام فى اللحولة الإسلامية ليست هى غلبة القوم الذين يشتى إليهم ، بل مصدر قوته هو ذلك النظام الذى جعل حارسا عليه . ينتزم بتطبيق قانونه هو وجميع أفراد الآمة . فإذا التزم الإمام بتطبيق هذا القانون فهنا مصدر قوته، إذ يجب على سائر أفراد الآمة قايد . والانقباد له . وإذا ند عن هذا القانون أصبح بلاسند شرعى يحتم على الآمة طاعته وهو بذا يصبح كالمجرد من كل قوة ، فالقانون والجاهير النفيرة هى مصدر المؤرة فى الإمام وليس ما لقبيلته أو لاسرته من عصية وغلبة .

إن نصرة الإمام على مخالفيه، إما أن تكون فى الحق أو فى الباطل . فإذا كان الإمام على الحق فليس واجب نصرته مختصا بقبيلته أو أسرته . بل هو أمر من الشارع لمكل قادر من أفراد الأمة على نصرة الإمام إذا ما خرج البفاة عن أمره . قال صاحب تنوير الأبصار (٢٠ : و ومن دعاه الإمام إلى قتال البفاة افترض عليه إجابته ، و يعلل ذلك الحصكني شارحه (٢٠ فيقول : و لأن طاعة الإمام فيا ليس بمعمية فرض فكيف فيا هو طاعة ، و يقول ابن عابدين (٢٠ : و و الآصل فيه قوله تعالى : و و أولى الأمر منكم ، و قال صلى الله عليه وسلم و اصموا و أضيعوا ولو أمر عليسكم عبد حبثي أجدع و ثم قال و أما ما ووى عن جماعة من السحابة أنهم قملوا في الفتنة فداك محول على أنهم لم يكونوا قادرين على القتال ، أو ربما كان بعضهم في تردد من حل القتال ثم يقول : و المروى عن أن حنيفة من قوله الفتنة إذا وقست بين المسلمين على المراجب على كل مسلم أن يعتزل و يقعد في بيته ، محول على ما إذا لم يكن لهم إمام ، .

وأماإذا أنحرف رئيس الدولة عن الجادة، فلاتجب نصرته لاعلى أفر اد أمرته ولا على أى فرد من أفر اد الشعب ، وذلك لان الشارع الحسكيم قد نهى عن السمع والطاعة للإمام إذا أمر بالمصية بقوله صلى الله عليه وسلم الأعلى المرم المسمع والطاعة فيا أحب وكره ، إلا أن يؤمر بمصية ، فإن أمر بمصية فلا سمع ولا طاعة ، ، وإذا كان الشارع قد نهى عن السمع والطاعة فى الحال التى أغرف فها الإمام عن العلريق السوى فأمر بالماصى فنصرته فى هذه الحال تدخل تحت هذا النهى من باب أولى ، لأن النصرة فى المصية ممناها الرسا الشخصى بها أولا ومحاولة فرضها على النير بالقوة ثانيا ، ولا شك أن هذا أقصى درجات السمع والطاعة وهو ما تهى الشير بالقوة ثانيا ، ولا شك أن هذا أقصى درجات السمع والطاعة وهو ما تهى الشير عنه .

وصفوة القولأن أسرة الإمام ومن يتقوى بهم ليسوا مخاطبين إلابالخطاب

 ⁽١) ، (٧) الدر المتار لهمد علاء الدين الحمكني شرح ندوير الأصار لهمد بن عبد إلله التعرفائي ج ٣ ص ٤٢١ .

⁽٣) حاشيه ابن عابدين على الدر المتار ج ٣ ص ٢٣٩ .

⁽٤) حبيح مسلم ج٣ص ١٤٦٩ -

العام الذى يشملهم وأفر اد الآمة جيما ، لا يختصون بالنصرة في حال دون سائر الآمة ، اإذا ما توجه الخطاب إلى الآمة بأن تنصر الإمام على مثيرى الشقاق والخلاف ـ وذلك في حال استقامة الإمام على الجادة ـ فكل الآمة بما فيها أفراد أسرته داخل تحت هذا المخطاب ، وإذا ثم تكلف الآمة بنصرة الإمام ـ وذلك في حال انمرافه عن الطريق الموى الذي بينته شريعة الإسلام فضرته في هذه الحال من أفراد أسرته داخلة تحت المصية التي نعى الشارع عليها .

وعلى ذلك فالعصبية الفرية الفالبة على من معها لبست ما يطلب في الإماه. فتفسير ابن خلدون لشرط الفرشية بهذا النفسير غير مسلم، وهنا يجب أن نبحث عن حكمة أخرى لهذا الشرط غير الحكمة التي أبداها ابن خلدون.

الحكه في اشتراط القرشية

نبادر بأن نقرل: إن القرشية شرط قد ثمت بالأحاديث الكثيرة وباجماع المسلمين عليه في خير الفرون كما بينا ذلك آنفا ، وعلى ذلك فإذا ما أردنا أن ننتمس الحمكة من هذا الشرط فقد تصيب في ذلك وقد تخطىء ، وفي هذه الحال لا يقر ز ذلك في أن هذا الشرط ثابت لا يقوى ممارضوه على نفيه، لأن الأمر في أمثال هذا موقوف على قيام الدليل وثبوته، فإذا ما قام الدليل على أمر من الامور وجب الامتثال ولا يجب في كل حكم أن يكون معللا أو ظاهر الحكمة. كا يجب أن يعلم أن الحكمة في اشتراط القرشية ليست هي انقرابة من رسول الله عليه وسلم. لأن للقرابة أحكاما خاصة، من ميراث أو تحريم نكاح إلى غير ذلك، لكن ليس للقرابة مدخل في الإمامة كما لا مدخل لها في تولية وال على ناحية من لواحى ، وقد ثبت أنه صلى افقا عليه وسلم كان يولي من تربطه به صلة القرابة ومن لا تربطه به هذه الصلة (٢) يقول أبو على الجبائي (٢)

 ⁽١) المننى فى أبواب التوحيد والعدل الفاضى أبي الحسن عبد الجبار الجزء الذبر
 الشرين النسم الأول فى الإمامه ص ٣٣٨ (٧) الصدر السابق ص ٣٣٨

إن القرب من النبي عليه السلام من نعم الدنيا، فهو بمنزلة الأموال والتمكن
 من الاحوال، والمقل والرأى، ولا مدخل لذلك فىتقليد الإمامة وانما يدخل
 فيه ما يكون الدين به تعلق . وما لا يصح القيام بما فوض الله إلا معه .
 واذلك خرجت الحلافة من أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم إلى أبي بكر
 وعمل وغيان .

وقد حاول العلماء التماس الحكمة من اشتراط القرشية في الإمام، فكان غالب اجتهاده يدور حول المكانة التي تتمتع بها قريش بين العرب عامة عمل انقياد الناس لهم لما لهم من الشرف والرياسة، وأن تخصيص قريش بالإمامة عامل هام من عوامل حراسة هذا ألدين لا ته جاء بلمتهم ورسوله منهم، عا يجعلهم مدفوعين طيميا إلى صيائته ونشره، فيقول شاه ولحائقة الدهاري(١٠) والسبب المقتعني لهذا (أي لكون الإمام قرشيا) أن الحق الذي أظهره الله على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم إنما جاء بلسان قريش ، وفي عاداتهم ، وكان أكثر ما تعين من المقادير والحدود ما هو عندهم ، وكان المعد لكثير من الاحكام ما هو فيهم، فهم أقوم به وأكثر الناس تمسكا بذلك .

د وأيضا فإن قريشا قوم النبي صلى الله عليه وسلم وحزبه ، ولا فخر لهم إلا بعلو دين محمد صلى الله عليه وسلم، وقد اجتمع فيهم همية دينية وحمية نسبية ، فكانوا مظنة الفبام بالشرائع والنمسك بها ، .

د وأيعنا فإنه بجب أن يكون الحليفة من لا يستنكف الناس من طاعته لجلالة نسبه وحسبه، فإن من لا نسب له يراه الناس حقيرا ذليلا ، وأن يكون من عرف منهم الرياسات والشرف ، ومارس قومه جمع الرجال ونصب القتال وأن يكون قومه أقوياء يحمونه وينصرونه ، ويبذلون دونه الأنفس، ولم تجتمع هذه الامور إلا في قريش، لا سيا بعد ما بعث الني صلى الله عليه وسلم ونبه به أم قريش ، .

⁽١) حجة الله البالنة لشاة ولى الله الدهاوى --- الجزء الثانى ص ١٤٩

وكلام ألدهاوي عليه بعض الملاحظات:

إذ لا يوجد في الإسلام تفرقة بين الناس محسب أنسامهم بل المكل سواء أمام تعاليمه وأحكامه ، وإذا كان بعض الناس يرون من لا عصبية له ذليلا حقيراً فليس معنى ذلك أن الإسلام يقر هذا الاتجاه ويشرع من الأحكام ما هو متفق مع ميول الناس وأهوائهم ، ويخاصة وأن هذه الميول والأهوا. ليست عا يتلاءم مع مبادئه ، إذ الإسلام لم يفرق بينمن اشتهر قومه بالرياسات والشرف ومارسواً جمع الرجال ونصب القتال و بين من لم يشتهر قومه بذلك ، بل المرجم في ذلك هو ما يتحلى به الشخص نفسه من الصفات التي يحبها الإسلام، فإذا ما كانت هذه الصفات متوافرة في شخص ما فهو الشرف والسمو في المكانة ، حتى ولو لم يكن من قوم يشتهرون بالرياسات والشرف ، وإذا ما أنمدمت هذه الصفات فلا شرف ولا علو منزلة وإن كان قومه رؤساء مارسوا جمع الرجال ونعب القتال، والإسلام إذا سن من الأحكام ما هو متفق مع ميول الناس من الخضوع للرئيس إذا كان جليل الحسب والنسب، فإنه بذلك يساعد في تعميق هذه الميول عندهم مع أنه قد بين أنه لا فضل لاحد على أحد إلا بالتقوى ، وعمق فيهم الإحساس بالمساواة التامة بين أفراد المسلمين ، وهذا هو أسامة بن زيد يؤمره رسول الله صلى الله عليه وسلم على جيش فيه كبار المهاجرين والأنصار ، ولا يرى صلى الله عليه وسلم ، ولا يرون في ذلك شيئًا ، فكون الرجل من قوم عرف عنهم الرياسات والشرف لا يعني استحقاقه منصب الرياسة ، بل ذلك راجع إلى ذات الشخص والصفات التي يرضاها الإسلام فيه ، فقد تكون الرياسة والشرف في قوم قوة وغصبا وليست برضا جماهير الآمة واختيارهم فأى فضل لهم في ذلك على من لم تكن له القوة التي تقربه من الرياسة ؟

والملاحظ أيضا أن الدهاوى نحا نحو ابن خلدون فى قوله إنه يجب أن يكون الحليفة من قوم أقوياء بحمونه وينصرونه ويذلون دونه الأنفس، وقد يبنا ما فى ذلك من اتجاه إلى العصية التي ينهى الشارع عنها. ويقول الصبخ محمد رضد رضا في بجال القاس الحكمة من كون الأئمة من قريش: (١): «إن الله تعالى ختم دينه وأتمه وأكله بكتابه الحكم الذي أثرله قرآنا عربيا (٢) و حكما عربيا ، (٣) على خاتم رسله العربي القرشي واقتضت حكمته أن يكون نشره في مشارق الآرض ومعادبها بدعوة قريش وزعامتهم، وقوة العرب وحماية هذه الدعوة بسيوفهم، وكل من دخل في الإسلام من الأعاجم، وكان له عمل صالح فيه كان تابعا لهم متلقيا عنهم على مساواة الشرع في أحكامه بينهم، ونبوغ كنيم من مواليم الذين استعربوا بالتبع لهم وذكاء قريش في جملة بطونها أكمل العرب خلقا وأخلاقا وفصاحة ، وذكاء وفهما، وقوة عارضة ، كاكانت أصرح نسباً في سلالة إسماعيل وأشرف تاريخا في العرب بفضائلها وفو اصلها، وخدمتها لبيت الله تعالى، فكان جموع هذه المزايا التي كملت بالإسلام من شعوب العجم بالأولى ، ولا سيا بعد النصمين الرسدل صلى الله وسلامه عليه خلافة نبوته فيها وسيه أمران :

الأول كثرة المرايا التى تنتشر بها الدعوة وتمكون بحسب طباع البشر سببا جمع المحلمة ومنع الممارضة والمراحمة أوضعفها، وكذلك كان. فإن الناس أذعنوا لهم على تنازعهم وكثرة من لم يقم باعباء الحلافة منهم والأأخذها بحقها، فلم يكو بوا يبتغون بديلا من فرد أو يبت منهم إلا إلى آخر منهم ، وكان افتثات بعض الإعاجم على بعض العباسيين فسقا عن الشرع واعتداء على الحقوق العامة كسائر أنواع الاعتداء على الأمول والاعراض .

الثاني أن تكون إقامة الإسلام متسلسلة في سلائل أول من تلقاها ودعا إليها

⁽١) الحلاله لحد رشيد رسًا ص ٢٦ وما بعدها

⁽٢) هذا اللفظ في سورة يوسف وطه والزمر ونصلت والشورى والزخرف .

 ⁽٣) سورة الرعد آية ٢٧، وكذلك الزلناه حكما عربيا ولأن انبث أهواءهم
 بعدما جاءك من العلم مالك من الله من ولى ولا واق.

و نشرها. حتى لا ينقطع انسال سيرها المنوى والتاريخي. ثم يقول ، أفر أيتم لوجعل الإسلام خلافة النبوة مشاعا وتغلب عليها العجم من القرون الاولى أكان يحفظ الإسلام فلغته كما حفظ بنشر خلفاء قريش له من برهم وقاجرهم ؟ . هكذا علل الشيخ محد رشيد رصا شرط القرشية، والواقع أنه لا يصح قبول رحوى أن خصوع الناس القرشيين بعد موت رسول الله صلى اقد عليه وسلم راجعم إلى ما لقريش من الفضائل والمزايا إلا إدا دلل مدعو ذلك على انحصار الاسباب في موايا قريش ، وهو ما يتعذر إثباته إذ لا يمكن إغفال النص الشرعي على أن الاثمة من قريش وما كان لذلك من الآثر البالغ في خصوع الناس وأنها حم المنات على الناس على المنات والمنات، وليسات، وليسال علم من الفضل والناس على الناس علوا مناه الناس علوا مناه المنى لالشيء غيره حتى إن الناس كانوا بعدون الناس علم المنات المناس عانوا المعدون الناس كانوا بعدون الفتات بعض الأعاجم على بعض العاسيين فسفا عن الشرع واعتداء على الحقوق العامة كسائر أنواع الاعتداء على المحقوق العامة كسائر أنواع الاعتداء على الاعتراب العامة كسائر أنواع الاعتداء على الاعتراب العامة كسائر أنواع الاعتداء على المحقوق المناسيين فسفا عن الشرع واعتداء على الحقوق المنامة كسائر أنواع الاعتداء على المحقوق المناس كانون الشيخ عمد رشيد رضا العامة كسائر أنواع الاعتداء على المحقوق المناس كانون الشيخ عمد رشيد رضا

وإذاكان الداعى لحضوع الناس وانقيادهم هي أوامر الشرع ولا شيء غيرها، فإنه في هذه الحال لافرق بين أن إمرائدالدع بالانقياد للقرشي والانقياد لغير القرشي ، لأن القرشية وحدها غير كافية ــ بدون أمر من الشارع - في إختصاع الناس يوم السقيفة ، فلم يكن ما لقريش من مكانة ورياسة وفضل كافيا في جعل جماعة من العرب المسلمين وهي جماعة الانصار تحتار الإمام مهم ووفقوا يعارضونهم في اختصاصهم بالحكم، ولم يعدلوا عما هم يدافعون عنه إلا بعد أن ظهر حكم الشارع فأنمى الملان حول هذه المسألة .

وصقوة القول أن مزايا قريش وفصلها ليس سبا كافيا لكون الشارع يخصهم بالإمامة العظمى وأنه إذاكانت طبائع البشر تميل إلى من فيه المزايا والفضائل فإن الشارع قد اشترط ذلك في الإمام، فكل الشروط المعلوبة فيه تحقق له المزايا والفضائل فالفضل المقتضى لجمع الكلمة بجسب العلميمة البشرية يمكن أن يوجد فى غير القرشى كما هو موجود فى القرشى ، ولا يزيد القرشى على غيره إلا يمصيبته واختصاص قبيلته بالرياسة جيلا بعد جيل ، والعصبية ليست. مطلوبة فى تأييد الإمام ونصرته ، واختصاص قوم بالرياسة قد يكون راجعا إلى نوع من القوة والغلبة كما بيناكل ذلك سابقا .

وأما قول الشيخ محد رشيد رضا إن الإسلام لو جمل خلافة النبوة مشاعا وتغلب غلما غير العرب من القرون الآرلى لسكان الإسلام ولفته معرضين للاندثار، فإنه يكون مسلما لو أن حفظ الإسلام ولفته لبسافيا يجب على الرئيس وهذا غير صحيح، فإن حر اسة الدين لحي حفظ الشق الآرلمن شقين موزع عليهما عمل رئيس الدولة الإسلامية هما حر اسة الدين وسياسة الدنيا، وإذا ما كان حفظ الدين ولفته على بحب على الرئيس فإن القرشي أوغير القرشي إذا ما تقلد الإمامة المفلمي مطالب بالممل بكل ما يستطيع على حفظ الدين ولفته ، وإذا لم يعمل على ذلك اخل بواجب هو أسمى ما هو موكول إليه من واجبات ويتمين على الأمة في هذا الحال أن تخلمه وتجيء يسيره عن يلتزمون بذلك .

وأُخيرا نقول : إن الإسلام قد اشترط فى الإمام الأعظم أن يكون من قريش وسواء أظهرت لنا الحكمة فى ذلك أم أخطأنا فى فهمها فإن ذلك لا يؤثر فى كون هذا شرطا اشترطه الشارع كما قلنا ذلك سابقا .

مناقشة بعض المحدثين في شرط القرشية

إتماما للـكلام على شرط القرشية نرى أن نذكر أقوال بعض المحدثين في. هذا الدرط فنناقش ما يمكن مناقشته من هذه الأقوال :

أولاً : وأى الشيخ محمد أبي زهرة :

 القرشية، وبين أن الجمور الآكبرمن العلماء على أن القرشية شرط في اختيار الإمام وذكر بعضا من الاحاديث التي استدل بها الجمور قال: و وإننا نرى أن الأحاديث الواردة في هذا الباب لاتدل دلالة قاطمة على أن الحلافة لاتكون إلا في قريش ما يقي اثنان ، غير واصح الدلالة في الحلافة لآن الاثر ما هو ؟ هو أمر السلطان أم أمر الدين ؟ وهذا الحديث أهو إخبار عما يقع في المستقبل أم هو تقرير حكم شرعى ؟ وهو ألا يتولى أمر المسلين غيره ، وما روى عن أبي هريرة في الصحيحين (١) لايدل يتولى أمر المسلين غيره ، وما روى عن أبي هريرة في الصحيحين (١) لايدل أيضا على الحلافة بل يدل على مكانة قريش وتبعية الناس لهم في أحوالهم والناس تبع أيضا على الحديث ما والناس تبع لقريش و ألبي والشرب لايدل إلا على مكانتهم وأما حديث ما ويقول أنه لا يدل على حكم شرعى وإنما يدل على نقبله ، لأن البخارى رواه ، و يقول إنه لا يدل على حكم شرعى وإنما يدل على أمر واقعى ، وفوق ذلك فا هو هذا الأمر ، أهو السلطان أم شيء آخر ؟

ثم يقول: «ونتهى من هذا إلى أن أحاديث اشتراط القرائمية ليس فيها دلاله واضحة على أن الحلافة لاتكون إلانى قريش، ثم ذكر أمرين يرى فيهما معارضة لآن تكون الحلافة فى قريش:

أولهما : الآحاديث التي توجب السمع والطاعة ولو كان ولى الامر عبدا حبشيا .

ثانيهما : أن كبار المسلمين عندما اجتمعوا فى سقيفة بنى ساعدة ليختاروا خليفة لرسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرو أحد منهم حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يدل على اشتراط القرشية ثم يقول : « ولوكانت الفرشية

⁽۱) يقسد ما رواه أبو هريرة عن رسول الله سلى الله عليه وسلم أنه قال : « الناس تبع لغريش في هذا الشأن ، مسلمهم تبيع لمسلمهم ، وكافرهم تبيع لسكافرهم » .

(۲) وهو ما روى عن معاوية أنه قال: سمست رسول الشمىلي الله عليه وسلم يقول: إن هذا الأمر في قريش لا يعاديهم أحد إلا كبه الله تعالى على وجهه ما أقاموا الدين .

شرطا فى رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ما غابت عليم جميعا ، فإن أحاديث الآحاد الصحيحة ، قد تغيب عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن لا تغيب عن كلهم، ولو كان ذلك معروفا ما طالب الانصار أن تسكون الإمرة فيهم ، ولا أن يكون منهم أمير ومن المهاجرين أمير ، ولو كان ذلك الحجر عن النبي معروفا لاحتج به أبو بكر الصديق ، وما احتاج إلى الاحتجاج بفعضل المهاجرين ، وما قصر اعتماده إلا على قوله : « لا تدين العرب إلا لهذا الحي من قريش ، .

و ومن المقرات في علم الحديث أن حديث الآحاد لا يؤخذ به إذا كان في أمر من شأنه أن يعلم به الحكافة ، ولاشك أن الحلافة وما يتعلق بها من شروط ، أمر لا يخص طائفة ، ولكنه يتعلق بالكافة ، فلا بد وقد قام جدل حوله أن يعلمه الآكرون أو على الآقل يكون من الآكرين من يعلمه . وقد تبين أنه يهله الاكرون ، وأنه ليس بين كبار السحابة الذين تجادلوا حول هذا الآمر عقب انتقال النبي صلى اقته تعالى عليه وسلم إلى الرفيق الآعلى . من يعلمه ، وماكان معقو لا أن يسمع معاوية وحده ذلك الحبر ولا يعلمه أبو بكر ولاعمر ولا عبان ، ولا سعد بن عبادة ، وهم الدين لازموا الرسول بعد هجرته وقبلها ، ثم يعلمه معاوية الذي ثم يدخل في الإسلام إلا في العام الثامن واتصل بالرسول سنتين .

ثم يقول: «وجذا يتبين أن اشتراط القرشية لادليل عليه، وهو يمارص المبدأ الإسلامي العام من المساواة العامة بين الناس وتهيئة الفرصة لسكل ذى طاقة من أن يعمل بطاقته، وقد يكون أدنى الناس نسيا أكفاهم لولاية أمر المسلين، فهل يحرم المسلمون من كفايته لآنه ليس قرشيا، أو ليس ذانسب رفيع، إن ذلك ليس منطق الاسلام، بل هو منطق العمبية الجاهلية، التي سي عنها الإسلام وخصها التي صلى الله تعالى عليه وسلم بالاستشكار الشديد،

هذا هو رأى الشيخ محمد أبى زهرة فى شرط القرشية ذكر ناه بطوله حتى لا يعل الا يجاز بشيء ولو قليل مما يعتمد عليه هذا الرأى . . وأول ما يلفت النظر في هذا الـكلام هو نني أن تكون الاخاديث الثي استدل بها الجهور على شرط القرشية دالة دلالة قاطعة على هذا الشرط ، مم أن القصة التي روى فها معاوية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله : . إن هذا الأمر في قريش ، الحديث، تدلدلالة لامراء فيهاعلى أن الملافة عاصة بقريش فلم يرو معاوية هذا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا بعد أن بلغه إنْ عبد الله بن عمر و بن العاص يحدث الناس أنه سيكون ملك من قحطان ». فأنكر عليه معاوية ذلك وروى هذا الحديث ، والقصة رواها البخاري(١) . وذكر ناها آنفا عند الكلام على استدلال أهل السنة ومن معهم على شرط القرشية ، ومنها يظهر بوضوح أن معاوية كان يرد بهذا الحديث على من يحدث. أن الحلافة ستمكون من غير قريش ، فدل هذا الحديث على أن الإمامة لا تكون إلا في قريش، ودل أيضا على أن لفظ والآمر، في مثل هذا الحديث. براد به أمر السلطان لا أمر الدين فقدكانوا يستعملون هذا اللفظ ويريدونهه أمر السلطان ، وهذا هو أبو سفيان يقول لعلى بن أنى طالب عندما بابع المسلمون أبا بكر على الخلافة : « لم تدع هذا الآمر حتى يكون فى شر قبيلة من. قريش^(٢) وعلى هذا فلا مجال للتشكك فى لفظ الأمر هل يراد به أمر السلطان أم براد به أمر الدين .

وأما تشكك الشيخ أن زهرة فيا يفيده حديث : « لا يرال هذا الأمر في قريش ما يق اثنان ، هل يفيد إخبارا عما سيتم في المستقبل ، أم يفيد حكما شرعيا هو وجوب كون الإمام قرشيا فلا محل له ، لأن هناك حديثا آخر عجبر أنه « لا تقوم الساعة حتى يخرج رجل من قحطان يسوق. الناس بعصاه ، وهو حديث رواه أبو هزيرة مرفوعا عن رسول الله صلى الله

⁽١) صيح البخارى ج ٤ ص ١٤٣٠٠

م (٧) نهاية الإقدام الشهر شتأنى نهن ٤٨٢٠٠

عليه وسلان وفيه إخبار منه صلى الله عليه وسلم بأن الأمر سيتول إلى رجل من قطان المناسخ جالام من قريش عنه أنه فكيف يمكن أن يفهم خبر ولا يرال هذا الآمر في قريش ما يق اثنان على أنه يدل على إخبار يما سيقع في المستقبل ؟ إن حديث و لا يرال هذا الآمر في قريش، لوكان دالا على إخبار بما سيقم بما سيقم في المستقبل لناقفه حديث خروج القحالى، لأنه هو الآخر إخبار يمنيب، ولا يمكن النوفيق بين حديثين ثابتين عن رسول الله صلى القعليه وسلم أحدهما يغير بخروج الآمر من قريش الآنان ولو لم ييق من الناس إلا اثنان. ولا شك أن التناقض يرول بين هذين على أنه يقر حكما شرعيا هو وجوب أن يكون الخليفة من قريش ، وإلا الرم كذب حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بخروج الآمر عن القرشيين والكذب عال على رسول الله صلى الله عليه وسلم بخروج الآمر عن القرشيين والكذب عال على رسول الله

وأما قول الشيخ أن زهرة إن ما روى فى الصحيحين عن أن هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الناس تبع لقريش فى هذا الشأن، مسلمهم تبع لمسلمهم وكافرهم تع لمسلمهم وكافرهم تع لمسلمهم وكافرهم أن الحيروالشره لا يدلان إلا على مكافة قريش وتبعية الناس لهم فى أحوالهم ولغتهم لجوابه فى مدن الحديثين كما يحتملان الدلالة على مكافة قريش ، وتبعية الناس لهم فى أحوالهم وتبعية الناس لهم السلطان منهم ، وحيت يجب أن يرجع المرجع لأحد الاحتالين على الآخر، ولا شك أن الأحاديث المتعددة التى تدل على وجوب كون الإمام قرشيا تفيد ترجيع أن المراجع المسلمة المناس لقريش هو تبعية الخاص الحمالة كم .

وأما ادعاء الشيخ أبي زهرة أن الحديث الذي رواه البخاري عن معاوية

⁽١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري للحافظ بنحجر المستلأني ج ١٣ص

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : . إن هذا الأمر في قريش لا يعاديهم أحد إلا كبه الله تعالى على وجهه ما أقامو ا الدين ، ادعاؤه أن هذا الحديث لا يدل على حكم شرعى ، وإنما يدل على أمر واقعى ، فلو سلمنا له ذلك فإن أهل السنة ومن معهم لم تقتصر أدلتهم على هذا الحديث بل هناك أحاديث أخرى ظاهرة الدلالة على المراد ، ولا تحتمل معنى آخر غير تخصيص قريش بالإمامة ، منها ما رواه أبو داود العليالسي ٩٠ ، عن أن برزة قال : قال الني صلى ألله عليه وسلم : الأئمة من قريش، ، وقد قال ابن حوم عن هذه الرواية(٢٠) : دوهذه رواية جاءت بجيء النواتر ورواها أنس بن مالك ، وعبد الله بن عمر بن الخطاب ، ومعاوية ، وروى جابر بن عبد الله ، وجابر ابن سمرة ، وعبادة بن الصامت معناها ، ، وقد بينا سابقا عند الكلام على أدلة أهل السنة ومن ممهم أنهم لا يعتمدون فقط على الأحاديث الشريفة المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم التي تفيد شرط القرشية في الإمام ، وهي أحاديث رويت عن كثير من الصحابة ، حتى إن الحافظ ابن حجر المسقلاني قد أفرد الحديث المتضمن أن الائمة من قريش بجزء جمع فيه طرقه عن نحو من أربعين صحابيا(؟) نقول إنهم لا يعتمدون فقط على هذه الاحاديث الشريفة التي يجوز أن يدعى مدع أن بعضها يحتمل الإخبار عما سيقع ولا يفيد تقرير حكم شرعى ، بل اعتمدوا أيضاً بجانب هذه الأحاديث على إجماع الامة في خير القرون على أن الائمة من قريش ، وقد بينا ذلك تفصيلا فيا سبق عند الكلام على أدلة أهل السنة .

وأما الجوابعلى قوله إنهناك منالآثارما يفيد وجوبطاعة الامير ولوكان

⁽١) مسند أبي داود الطبالس ج ٤ ص ١٢٥٠

⁽٧) الفصل في الملل والأهواء والنحل ج ٤ ص ٨٩ .

⁽٣) السامرة السكال بن أبي شريف في شرح السايرة السكال بن الحمام ص ١٥٠

عبدا حبشيا ، مما يعارض كون الخلافة من قريش ، فقد بينا الرد على ذلك عند. الكلام على أدلة المانمين لشرط القرشية وإجابة أهل السنة عليها .

وأما القول بأن كبار المسلمين من أصحاب رسول انه صلى أنه عليه وسلم عندما اجتمعوا فىسقيفة بنىساعدة ليختاروا خليفةلرسولاقتصلىالةعليهوسلم. لم يذكر أحدمنهم أخبارا عن الرسول تدل على أن القرشية شرط فى الإمام . فلا نسله أيضا إذ روى الإمام أحد بن حنبل في مسنده⁽¹⁾ أنأبا بكرقد احتبج على الانصار بحديث يتضمن هذا الشرط، فإن أبا بكر وعمر لما ذهبا إلى اجتماعً السقيفة ، تكلم أبو بكر ولم يترك شيئا أنزل في الانصار ولا ذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم من شأنهم إلا وذكره ، وقال : ولقد علمُم أن رسول الله] صلى الله عليه وسلم قال: لو سلك الناس واديا وسلكت الانصار واديا،سلكت وادى الانصار؛ولُقد علمت ياسعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلمقال وأنت قاعد : قريش ولاة هذا الأمر ، فبر الناس تبع لبرهم وفاجوهم تبع لفَاجرهم... فقال له سعد : صدقت نحن الوزراء وأثتم الآمراء ، ألا تدل هذه الرواية على أن الرسول صلى الله عليه وسلم قند بين أن القرشية شرط فى الإمام؟ وألا نُعتبر كلام أنى بكر لسعد بن عبادة ، وتصديق سعد أبا بكر إخبارًا عن الرسول بذلك؟ ثم إن الانصار عندما بلغهم يوم السقيفة هذا الخبر المروى عن رسول الله صَلَّى الله عليه وسلم أذعنوا له وهم كما قال ابن حرم: : أهل الدار والمنعة، والعدة والعند ، والسابقة في الإسلام رضي الله عنهم ، ومن المحال أن يتركوا اجتهادهم لاجتهاد غيرهم ، لولا قيام الحجة عليهم بنص رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن الحق لغيرهم في ذلك (٧٧).

بقيت نقطة أخيرة فى كلام الشيخ أنى زهرة ، وهي أن اشتراط القرشية

⁽١) مسند الإمام أحمد الجزء الأول بس ه

^{، (}٢) القبعل في الملل والأهراء والنحل لاين حرم ج ع ص ٨٩ .

فى الإمام يعارض المبدأ الإسلامي العام من المساواة العامة بين الناس ، وتهيئه الفرصة لكل ذي طاقة من أن يعمل بطافته وقد يكون أدنى الناس نسبا أكفأهم لولاية أمر المسلمين، وهذا كلام يكون مسلما لو أن الإسلام اشترط القرشية في الإمام حتى ولوكانت الكفاءة غيرمتو افرة فيهم، ولكن الإسلام لم يقل ذلك ولو قاله أحد بمن ذهبوا إلى اشتراط القرشية لرفضناه ، إذ الغاية في نصب الإمام هي حراسة الدين وسياسةالدنيا، فإذا وجدت الكفاءة متساوية فيالقرشي وغير القرشي لايقل أحدهما عن الآخر في مستوى هذه الكفاءة فالقرشي هو الإمام كنص رسول القصلي القعليهوسلم وإجماع الأمة، وإذا ماانعدمت هذه المكفاءة في القرشي أو قلت فيه عنها في غير القرشي ولو كان أدني الناس نسبا فني همذه الحال لايستحقها القرشي، لأن الإمامة يطلب فيها أمور لابدمن توافرها فيمن يتولاها ، وشرط القرشية هو أحد هذه الأمور ، فالقرشي ليس بمجرد كو فه قرشيا مستحقا للإمامة، بل لابد أن يكون من الكفاءة بمكان حتى يستطيع أن يقوم بأعباء هــذا المنصب الخطير ، ومن هنا فبدأ المساواة العامة بين الناس لم يعارض اشتراط هذا الشرط لآن باستطاعة الكفء من غير قريش أن يكون مستحقًا للإمامة لوير القرشي في الكفاءة المطلوبة في الإمام ، ولقد قرر الفقهاء والمتكلمون ذلك عند الكلام على شرط القرشية فقال صاحب الروضة(١). « فإن لم يوجد قرش مستجمع الشروط فكناني ، فإن لم يوجد فرجل من ولد إسماعيل صلى ألله عليه وسلم فإن لم يكن فيهم مستجمع الشر الط فني التهذيب<٢٦ د أنه يولى رجل من العجم» ونقل عبد الجبار بن أحمد (*) عن شيخه أبي على

 ⁽١) روضة الطالبين وعمدة المنتين لهي الدين النووى من الورقة رقم ٣٠٧ ــ خطوط عمكنية الأذهر .

⁽٢) أي تهذيب البنوي .

 ⁽٣) المننى فى أبواب التوحيد والمدل من الجزء المتم الشعرين _ التسم الأولى
 فى الأمامة ص٧٣٩ .

الجبائى أنه قال : د إذا لم يوجد من قريش من يصلح للإمامة فإنه يجب نصب واحد من غير قريش ، بمن يصلح لهذا الآمر ، وعلل الجبائى ذلك بأتنا لم نعلم هل الشارع أمر بكونه من قريش لآنه لا يعلم لها غيرهم ، أم لأنهم أصلح للإمامة ، والناس لهم أشد انقياداً . وعلى هذا فهذا الشرط يخالف شرط العقل أو العدالة مثلا . لآن هذه شروط لا بد منها فى الإمامة ، وفقد الواحد منها يؤثر فى كونه إماماً أولا وأخيراً ، ثم قال عبد الجبار : د فذلك الشرط إنما هو لتقديمهم ، فإذا عدم فهم من يصلح لذلك ـ وقد ثبت بالكتاب وجوب نصب من يقيم الحدود ويقوم بالأحكام ـ فلا بد عند ذلك من نصب من يصلح لذلك . .

فهذه الأتوال من الفقهاء والكلاميين صريحة في أن الكفاءة إذا لم تتوافر في القرشي وتوافرت في خيرد فيجب العدول عن القرشي إلى غير القرشي ، وإذن فإن الإمامة ليست حكراً على قريش في كل حال ، سواء أكان فها من يصلح للإمامة أم لم يكن فها من يصلح لها ، وإنما القرشي يعتار للإمامة إذا لم يكن هناك من هو أكفا منه ، وحيتئذ فلا تعارض بين هذا وبين مبدأ المساواة العامة بين الناس ، لأن القرشي في هذه الحال أكفا من غير القرشي ، وأما إذا تساويا في صلوح كل منهما للإمامة فالقرشي هو الذي يجب توليته انقياداً لحكم الشرع بأن الأئمة من قريش ، ولا تصيبة في ذلك ، لأن الإسلام في الأمة الإسلامية ليس له أية مزية على أي واحد منهم ، وهو وجميع أفراد في الأمة الإسلامية ليس له أية مزية على أي واحد منهم ، وهو وجميع أفراد إن المصيبة إنما تتصور لو كان يجب تولية القرشي ولو لم يكن كفئاً طفذا إن المصيبة إنما تتصور لو كان يجب تولية القرشي ولو لم يكن كفئاً طفذا المنصب ، وتتصور أذ الأن الإمام أو لأمرته من المزايا والأفضلية ما ليس لعيره من سائر كذاك أؤراد الآمة ، وهو عا لم يقل به الإسلام .

ثانيا : رأى الدكتور محمد ضياء الدين الريس :

يقول الدكتور محمد ضياء الدين الريس (١) ، بعد أن ذكر بعض الآحاديث التي استند إليها أهل السنة ، وبعض الآحاديث التي استند إليها معارضوم ، ورد أهل السنة عليهم ، يقول : وولكن ـ مع كل هذا _ يبدو من العجيب حقا أن يكون الإسلام قد أصر على وجوب تحقيق شرط النسب ، وخص قبلة الذي تدواد فيه الآيات والآحاديث داعية إلى مبدأ المساواة مؤكدة هذا اللهن تدواد فيه الآيات والآحاديث داعية إلى مبدأ المساواة مؤكدة هذا للهن ، م يقول : ووزى أن حل هذه المعشلة أو دفع هذا التعنارب ، لن يكون ما دام كبار الآئمة والمحدثين قد أكدوا ثبوت صمة تلك الآحاديث . ن و محاولة إثارة نرى أن الحل لن يكون عن طريق إنكار هذه الآحاديث ، أو محاولة إثارة الشك حول صحنها .

ولكن حقيقة الآمر هي أن هذا الفهم المنت فهمه المتقدمون من أهل السنة ليس هو الفهم الوحيد الذي يمكن أن يفهم من تلك الآحاديث ، فهي: أولا : ليست نصاً على وجوب أن تنفرد قريش بهذا الامنياز . وثانيا : يمكن أن تفهم هذه الأحاديث على وجوب أخرى ، فن هذه الوجوه الجائزة أن يقال : إن هذا الحديث المذكور (يقصد حديث: الاثمة من قريش) وأمثاله تصد به الإخبار ، لا إظهار حكم أو إلزام ، فلم يمكن أكثر من مجرد تقرير للواقع ، ومنها أنه يمكن أن يقال : إن الإشارة به قريش ، فى الآحاديث كانت إلى المهاجرين وحده ، فإن هذا الاستعمال كان شائماً ، وكان المعنى الذي يراد منه مفهوماً كل الفهم ، والرسول صلى الله عليه وسلم قصد أن يقص ، المهاجرين ، بهذا الامر ، اسبقهم إلى الإسلام ، ولانهم كانوا أول

 ⁽١) النظريات السياسية الإسلامية للدكتور عمد ضياء الدين الريس ص ٢٥٤،
 وما بمدها .

من أبلى فى سيله فى أوقات الشدة ، وعا يؤيد هذا الاتجاه فى الفهم الحديث الآخر الذى وردت فيه توصية رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المهاجرين بأن يحسنوا إلى الانصار ، وأن يتجاوزوا عن مسيئهم ، فهذه الوصية كانت خاصة بالمهاجرين وحدهم ، دون قريش كلها ، وأيده أيضاً قول أبى بكر رضى الله عنه فى أثناء اجتهاع السقيفة : «فنحن الأمراء ، وأتم الوزراء ، ف د نحن « هذا الضمير ، إنما كان يقصد أن يعبر به عن « المهاجرين ، دون غيرم ، كما أن «أتم ، إنما كان يراد به مخاطة « الانصار » إذ إن موضوع غيرم ، كما أن «أتم ، إنما كان يراد به مخاطة « الانصار » إذ إن موضوع المناقشة فى الاجتهاع إنما كان يواجراء المقابلة أو المفاصلة بين الفريقين ، المنسبة إلى أحقية أى منهما فى الإمامة » . وختم الدكتور ضياء الدين الريس كلامه قائلا : « وهذا هو الوجه الذى تؤثره على غيره » .

ونقول :

أولا : من ناحية تعارض شرط القرشية مع مبدأ المساواة الذي أكدم الإسلام ، فقد أجبنا عن ذاك عند منافشة رأى الشيخ أبي زهرة .

ثانيا : لو كان يقصد بالآحاديث التي تعرضت لإمارة قريش الإخبار عا سيقع مستقبلا ، لما ساخ لآبي بكر أن يحتج بأحدهما على اختصاص قريش بامر الحلافة يوم السقيفة ، فقد استدل أبو بكر رضى أنه عنه بقوله صلى الله عليه وسلم (1) : « قريش ولاة هذا الآمر ، فير الناس تبع لبرهم ، وكان وفاجرهم تبع لفاجرهم ، على أن قريشاً هم الآحق بالحلافة من غيرهم ، وكان الواجب لو أن هذا الحديث وأمثاله تصد به الإخبار عما سيتم ، كان الواجب أن يقول الانصار : إن هذا لا يصح الاستدلال به لانه يخبر عما سيكون ، ولا يدل على حكم بحبالهمل به ، ولكنهم لم يفعلوا ذلك .

⁽١) مسند الأمام أحمد بن حنبل الجزء الأول ص ه

ثالثا: إن الإشارة بـ «قريش، في الأحاديث يبعد أن تكون إلى المباجرين وحده ، بدليل أن بعض الروايات التي تحكي ما حدث يوم السقيفة تروى : أن أبا بكر قال في كلمته التي وجهها إلى الانصار : «ولن تعرف العرب هذا الأمر إلا لهذا الحي من قريش م٠٠٠. و«الحي، هو القبيلة من العرب، كما قال علما اللغة ٢٠٠ ، وألمها جرون ليسوا قبيلة من العرب، بل قبائل عدة .

وعلى هذا فأبر بكر رضى الله عنه كان يقصد بضمير المتكلمين قبيلة قريش عندما عبر بـ دنحن الامراء ، ولم يكن يقصد به كل المهاجرين .

وبهذا يتبين أن الآحاديث الى أشارت إلى إمارة قريش دلت على حكم شرعى، هو وجوب كون الإمام من قريش، وأن المراد بلفظ قريشهو تلك القبيلة المعروفة لا المهاجرين كلهم.

وبهذا أيضاً فكون قد أثبتنا مذهب الجمهور فى اشتراط القرشية ، حيث إن أدلتهم قد سلس مما يطلما ، مع عدم صمود أدلة مخالفهم للمناقشة .

وقد تبين أن هذا الشرط ليس شرطاً لا يمكن إسقاطه كالبلوخ أو المقل حثلا ، بل هو شرط لتفضيل/الفرش عند تساويه مع غيرالقرشى ، فإذا لم تتوافر الكفاءة فى الفرشى ، فإن الإمامة حيثتذ لا تكون للقرشى .

الشرط الثاني عشر: أن يكون أفضل من غيره

فيا يحصل فيه التفاضل من شروط الرياسة

نحب أن نبين في البد أن الجميع قد اتفقوا على أن الإمامة العظمي إذا عقدت لشخص، ثم ظهر من هو أفضل منه ، فلا يعدل عن الإمام إلى الأفضل ٣٠)

⁽١) السيرة النبوية لابن هشام القسم الثانى ويشمل الجزءين الثالث والرابع ١٥٥٠

⁽٢) الصياح النير _ الجزء الأول والثأني ص ٢٢٠

 ⁽٣) روضة الطالبين وعمدة الفتين لهي الدين النووى من الورقة رقم ٣٠٧

والعلة فى ذلك ظاهرة ، إذ إن ظهور الأفضل محتمل فى كل آن ، فلو جوز العدول إلى الأفضل لآدى ذلك إلى حال من عدم استقرار الحسكم فى الدولة المؤدى إلى الفوضى ، التى لا يرضى عنها الشارع الحسكم ، وكذلك لا خلاف بين العلماء فى جواز تولية المفضول إذا كانت كلة الآمة قد اتفقت عليه، ولم ترض بغيره بديلان ، أو كان هناك عذر يمنع تولية الأفضل كفيجه أو كان المفضول أو مرضه ، أو كان المفضول أطوع فى الناس وأقرب إلى قلوب الشعب (الم

واختلف العلماء في حال وجود شخصين توافرت في كل منهما الشروط المطلوبة في الإمامة العظمى ، إلا أن أحدهما أفضل من الآخر ، ولم يحظ المفضول باتفاق الآمة على اختياره ، ولم يوجد من الآعذار ما يعرر العدول عن الافضل إلى المفضول ، هل يجوز عقد الإمامة له حيئتًا ؟ أم لا يجوز ذلك ويجب عقدها للأفضل ؟

وقبل أن نذكر الآراء في ذلك وما استندت إليه هذه الآراء نرى أن نبيز. بعض الرجوه التي يمكن أن يضائل بين اثنين على أساس وجودها أو عدمها ، من ذلك مثلاً أن يشترك أكثر من واحد في الصفات المطلوبة في الإمامة، إلا أن صفة من هذه الصفات المطلوبة كالعلم ، أو الشجاعة مثلا تظهر واصحة في أحدهم ويتفوق على غيره فيها ، فهل يجوز حيثة. ترك الافضل في هذه الصفة وتولية المفضول ؟ أم لا يجوز ذلك ؟

آراء العلماء في انعقاد الرياسة للمفضول

ذهب أبو الحسن الاشعرى إلى أن الإمام و يجب أن يكون أفضل أهل زمانه ، فى شروط الإمامة ، ولا تنعقد الإمامة لاحد مع وجود من هو أفضل فها ، فإن عقدها قوم للفضول كان المعقود له من الملوك دون الائمة؟

⁽١) رومة العالمين وعمدة الفتين لحي الدين النووى من الورقه رقم ٣٠٠٧

⁽٢) الاحكام السلطانية للماوردي ص ٢

⁽٣) أصول الدين لبيد القاهر بن طاهر البندادي ص ٢٩٣

وكذلك قال النظام (1) ، والجاحظ (2) ، من علما المدارلة ، فلا يجوز عندهما صرف الإمامة إلى المفضول (2) ، وهذا القول أيمنا منقول عن بعض الحوارج (2) ، وهذا القول أيمنا منقول عن بعض الحوارج وعن الشيعة كلهم عدا سلمان بن جرير الزيدي، فإنه قال بإمامة عثان ست سنين مع كون على أفضل منه عنده (2) ، وعدا البترية من الزيدية أيمنا فإلهم قالوا : إن المحمد المنافق الإمامية فقارا : إن الإمام كما يجب أن يكون أفضل الناس في الظاهر فكذلك يجب أن يكون أفضل الناس في الظاهر فكذلك يجب أن يكون أفضل الناس في الظاهر

⁽١) هو إبراهيم بن سيار بن هانى النظام ، رئيس فرقة من للمتزلة تنسب إليه يقال للم النظامية » وقد الحلم على كثير من كتب الفلاسلة وخلط بعض كلامهم بكلام الممتزلة ، من ذلك مثلا ذهابه إلى أن الله سبحانه وسالى لا يوسف بالقدرة على أن يزيدفى عداب أهل النياع من أهل الجنة ، وقد أخذ هذه المقالة . من قدماه الفلاسفة حيث ذهبوا إلى أن الجواد لا يجوز أن يدخر عيثا عا هو أحسن وأكل، ثما أبدعه وأوجده هو المقدور ولوكان في علمه ومقدوره ما هو أحسن وأكل، ثما أبدعه وأوجده واسلاحا فقط المنطبة عيث نظاما وترتبيا وسلاحا فعل عا أبدعه نظاما وترتبيا وسلاحا فعل عائم الفسار في الملل في الملك والأهواء والنحو المنطبع على هامش الفسار في الملل والنحل سع ٧٠ هاسم الفسار في الملل والنحل سع ٧٠ هاسم الفسار في الملل

 ⁽٧) عمرو بن بحر الجاحظ · من كبار علماء المعتزلة وأفاضلهم ، المنهر بكثره مصنفاته التي تنسم بالمبارات البلينة .

⁽٣) أصول الدين لسد القاهر بن طاهر البندادي ص ٣٩٣

⁽٤) النصل في اللَّل والأهواء والنحل لابن حزم ج ٤ ص ١٦٣

⁽٥) أصول الدين لعبد القاهر بن طاهر البندادى ص ٢٩٤

⁽٦) البدية: إحدى فرق الزيدية من الشيمة وهم أصاب الحسن بن صالح بن حى وأصاب كثير النواء الأبد، وهم يذهبون إلىأن يمة أبى بكر وعمر ليسبا بخطأ ، الأن عليا قد رضى بتركها لهما . أنظر : مقالات الإسلاميين لأبى حسن الأشعرى الجزء الأول ص ١٩٣٩

 ⁽٧) تلخيص الشافي الشبخ أبي جنمر عمد بن الحسن بن على الطوسي ص ٣٣٠

وذهب الآكتر من الفقهاء والمتكلمين إلى أن الإمامة تجوز للمفصول حال وجود الأفضل ولا يمتع وجود الأفضل انعقاد الإمامة للمفضول مادام مستوفيا شروط الإمامة (١٠) وعن ذهب إلى هذا من الفقهاء الإمام الشافعي رضي الله عنه، فقد عد شروط الإمامة في كتابه، الفقه الأكبر، (٢) ولم يذكر منها أن يكون الإمام أفضل الناس، وكذلك يرى أكثر أصحاب الشافعي هذا الرأى (٣).

أدلة القائلين بعدم جواز إمامة المفضول

أولا: أن الصحابة قد عقدوا الإمامة للافضل فالأفضل ، فالحلفاء الاريعة أفضلهم أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم على ، وهذا الدليل قد احتج به أبو الحسن الاشعرى(٤) .

ثانيا : أن العقل يقضى بقبح نقديم المفضول على الأفضل فى إقامة قوانين الشريعة وحفظ حوزة الإسلام ، وهذا الدليل قد احتج به الشيعة^(م) .

ثالثاً: ان الأفضل أقرب إلى انقياد الجماهيرله ، واجتماع الآراء على متابعته(٢٠.

رد المخالفين على هذه الأدلة

أولاً : على الرغم من أثنا نسلم أن الخلفاء الأربعة فى الفضل مرتبون على حسب ترتيبهم فى تولى الخلافة ، إلا أنه لم يقم دليل على منع توليه الأقل

 ⁽١) الأحكام السلطانية للماوردى ص ٢ _ ٧

⁽٣) الفقه الأكبر للامام الشانسي س ٢٩

⁽٣) أصول الدين لبد القاهر بن طاهر البندادي ص ٢٩٣

⁽٤) أصول الدين لهمد بن عجد بن عبد السكريم البردوى ص ١٨٨

⁽٥) ، (١) شرح السمد على القاصد كلاها لسمد الدين الثقتازاني الجزء التاني

منهم فضلا، بل هناك من الشواهد ما يدل على أنه كان يمكن أن يكون المفدول هو الخليفة مع وجود الافضل، فهذا هو أبو بكر يقول يوم اجتاع السقيفة خاطبا الانصار (۱۰ ؛ و وقد رضيت لكم أحد هذين الرجلين ، فبايسوا أيهما . شتم وأخذ يد عمر ، ويد أبي عبدة بن الجراح، يقول عمر رضى الله عنه : دولم أكره شيئا عا قاله غيرها ، كان والله أن أقدم فتصرب عنقى ، لا يقربنى ذلك إلى إم ، أحب إلى من أن أتأمر على قوم فيهم أبو بكر ، فإذا ماظهر أن أبا بكر كان يرضى الناس أن يبايسوا عمر بن الخطاب أو أبا عبيلة بن الجراح . وها في الفضل أقل منه ، كان ذلك دليلا على أن المفضول يجوز توليته مع . وجوب الافضل .

ثانيا: تمنع إن يكون القبع بمنى استحقاق النارك الذم والعقاب عند أفه . ثالثا: قولكم إن الأفضل أقرب إلى انقياد الجماهير له بمنوع ، إذ ربما يكون المفضول أفدر على القيام بمصالح الدين والمائك ، ونصبه أوقع لانتظام حال الرعية ، وأوثق في اندفاع الفتنة^(٢٧) ، .

أدلة القائلين بجواز إمامة المفضول

أولا: أن السنة الذين رشحم عمر الخلافة بعده ، كان فيم ... بإجاع الآمة الفاضل والافضل ، ومع ذلك فقد أجاز عمر أن يمقد لواحد منهم إذا اجتمعوا عليه ورأوا مصلحتهم فى توليته، وهذا يدل على أنه لايشترط أن يكون الإمام أضل الناس ٣٦.

ثانيا: أجمع العلماء عن انعقاد الإمامة بعد الخلفاء الأربعة لبعض القرشيين

⁽١) السيرة النبوية لابن هشامهن القسم الثاني ويشهل الجزءين الثالث والرابع ص١٥٩٠

⁽٧) شرح السمد على القاصد كلاها أسمد الدين التمتازاني الجزء الثاني ص ٢٠٤

⁽٣) الجامع لأحكام القرآن القرطبي الجزء الأول ص ٢٣٢

كماوية مثلامع أنه كان فى بقايا الصحابة من هو أفعنل منه عن أففق من قبل الفتح وقاتل (1) .

ثالثاً : أن الافضلية أمر خفى قد لايطلع عليها أهل الحل والعقد وربمـــا يؤدى تحرى الافضلية إلى وقوع النواع وتشويش الأمر(٧) .

الإجابة على هذه الأدلة

عَكَنَ أَنْ نَجِيبُ عَنْ هَذَهُ الْآدَلَةُ بِمَا يَأْتَى :

أولا: أن ترشيح عمر رضى انه عنه السنة الذين لاشك أن فيهم الفاضل والمفضول، لا يصح متمسكا يتمسك به الداهبون إلى جواز تولية المفضول إذ إن عمر رضى انه عنه الذى لا شك فى ظهور أفضلية أحد السنة عنده على الباقين لم يشأ أن يفرض اجتهاده فى هذا الشأن على غيره من أفراد الآمة ، فترك لهم حوية الاجتهاد فى طلب الأفضل إذ يجوز أن يكون ما يراه عمر أفضل ، يراه غيره من أهل الحل والمقد مفضولا ، وعلى هذا فلا دليل هنا على جواز تولية المفضول وكان يمكن أن يكون هذا العمل دليلا على جواز تولية المفضول أو أن السحابة تراه هذا الأفضل واختاروا المفضول دون حاجة ماسة إلى ذلك .

أنيا: إجماع العلماء على انعقاد إمامة مفصولين بعد الخلفاء الآر بعة لابصح دليلا على جواز المفصول إذ إن القلبة طريق صحيح من طرق انعقاد الإمامة ، كما سياتى بيانه فى الفضل التالى إن شاء الله ، وكان يمكن تسليم هذا الدليل لو أن مماوية مثلا ،الذى جعله المستدلون مثالا لا نعقاد إمامته مع وجود من هو أفضل منه ، لو أن معاوية قدا انعقدت إمامته بدون أدنى تأثير من الغلبة والقوة التى كان عيط نفسه بها .

⁽١) الفصل فحة بكلل والأهواء والنحل لابن حزم ــ الجزء الرابع ص ١٦٤

⁽٢) شرح السد على القاصد الجزء الثاني ص ٢٠٤

ثالثا : كون الافضلية أمرا خفياكما يقولون ، لا يمنع الاجتهاد في محاولة استكتبافها فيمن تجتمع فيه الشروط المطلوبة في الإمامة، ونحن إنمانكلف بماهو مستطاع لنا ، فإذا ظهرت لنا أفضلية شخص من الاشتخاص ولو كأن في الباطن غير هذا فهو الافضل ، وإذا لم تظهر لنبا هذه الافضلية ولو كان في الباطن أفضل فلا تمكليف لنا باستكشاف الباطن ، لأن هذا بما يختصر. الته بعله .

يقول القاضى عبد الجبار (١): دواعلم أن الفصل للمتير فى هذا الباب يختلف حاله بالاجتهاد، لأنه مبنى على غلبة الطن ، وعلى الامارات اللتين تحصلان المعاقل ، ولا يمتنع أن يختلف حال العاقدين فى ذلك ، كما لا يمتنع أن تختلف. أحوال الفصلاء فى ظهور أمارات فضلهم ، ولا يمتنع أن يكون للاوقات وامتدادها تأثير فى هذا الباب، الانا نعلم أن فى الناس من يظهر فضله باتفاقات تحصل له عن قرب ، وفهم من لا يظهر إلا بعد حين ، كما أن فهم من يحتهد فى إظهار فضله ، وفهم من يحقى ذلك » .

وأما ادعاء أن تحرى الأفضلية قد يؤدى إلى وقوع النزاع ، فيجب ترك هذا التحرى ، فنير مسلم ، إذ بهذا المنطق يمكن أن نقول : إن تحرى الشروط المطلوبة في الإمام قد يؤدى إلى وقوع النزاع فيجب ترك هذه الشروط ، وهو مما لا يقول به قائل .

وبعد ؛ فإننا نرى بعد استعراض أدلة كل من الفريقين ومناقشتها أنه يجب أن يصار إلى القول بأنه يجب تقديم الأفضل .

هذا ، وإذا كُنا نقول بوجوب تقديم الأفضل في الإمامة ، كما قال.

 ⁽١) المنى في أيواب التوحيد والعدل الجزء اللم العشوين : التسم الأول في الإمامة ص ٩٩٩٧

أبو الحسن الاشعرى ومن وافقه ، فإننا لا نقول كما قالت الشيعة الإمامية : · بأن الإمام يجب أن يكون أفضل الناس بممنى أن يكون أكثرهم ثو اباً عند الله ، لان هذا تطرف من الإمامية لا يقول به أحد سواهم .

وقد استدل الإمامية على هذه الدهوى الحطيرة ، بأنه قد ثبت استحقاق الإمام قدرا من التبجيل والتنظيم لا يستحقه سائر أفراد الأمة ، وإذا ما ثبت . هذا وجب أن يكون منبئاً عن أنه أكثر ثواباً عند اقدًا؟ .

وهذا الاستدلال غير مسلم لهم ، إذ إنه لم يرد م. الشادع بني عن تعظيم أهل العسلاح والفصل من أفواد الآمة ، حتى وإن قاق هذا التعظيم ما يلقاه منه الإمام ، وكيف يحب أن يكون الإمام أكثر ثواباً عند الله من أفراد الآمة ، مع ورود نصوص من الشادع بأنه كا سيوجد الآئمة الآشراد الذين يستحقون لعنة الآمة ، فقد قال صلى الله عليه وسلم الأغمة الآشراد الذين تجونهم ويحبونكم ، فقد قال صلى الله عليه وسلمون عليكم ، وشرار أتمتكم الذين تجونهم ويحبونكم ، ويضونكم ، وتلمنونهم ويطنونكم ، وشاد زائمة عند ذلك ؟ قال : لا ، ما أقاموا في تالسلاة ، ألا من ولى عليه وال فرآه يأتى شيئاً من معصية الله ، فليكره ما يأتى من معصية الله تعالى .

فإذا كان الشرع قد أخبر بأن من الآتمة من هو عاص مستحق بنض الآمة ولمنتها ووصفه بالشر ، فكيف يجب أن يكون الإمام أكثر الناس ثه اماً عند الله . . ؟ !

⁽١) تلخيص الشافي ص ٣٣٠

⁽٧) منهاج السنة النبوية لابن تيمية . الجزء الأول ص ٢٨

وإذا كنا نقول بوجوب تقديم الأفصل ، فإننا نقول : إنه إذا لم يتم ذلك وقدم المفصول فبايمه أهل الحل والعقد وهم الدين يمثلون الآمة كما سنعرف ذلك. فى الفصل التالى— فإن الإمامة حينتذ منعقدة له . ولا نقول بعدم انعقادها لثلا يؤدى ذلك إلى وقوع الفتن والفساد .

وبهذا نكون قد أنينا على آخر الفصل الثانى الذى عقدناه لبيان شروط رياسة الدولة ، وسنتكلم إن شاء الله تعالى فى الفصل التالى عن الطرق التى تنمقد بها الرياسة .

الفيضل الثالث

(الطرق التي تنعقد بها رياسة الدولة

١ _ الأراء إجالا

٧ _ اختيار الآمة ممثلة في أهل الحل والعقد ۳ — العرــــد

ع ــ القيـــر

ه ـ لا طريق لانعقاد الإمامة عند الإمامية إلا النص

آراء العلماء إجمالا

الجمهور من الفقهاء والمستكلمين على أن توافر شروط الإمامة في شخص من الأشخاص ليس كافيا بمجرده في انعقاد الإمامة له ، بل لابد من طريق يثبت به هذا المنصب حتى على فرض أن الشروط المطاوبة في الإمامة لم تتوافر بهت الحدة الإمامة لم يحجرد ذلك ، بل لابد من اختيار أهل الحل والمقدله ، بعدم انعقاد الإمامة لم بمجرد ذلك ، بل لابد من اختيار أهل الحل والمقدله ، ولم يخالف في هذا كما قال الماوردي(٢) إلا بعض فقهاء العراق الذين ذهبوا إلى ثبوت ولايته وانعقاد إمامته بغير عقد، ولا اختيار من أهل الحل والمقد، وقد استند فقهاء العراق القائلون بهذا ، إلى أن المقصود من الاختيار هو تمييز الفرد بها عن سائر أفراد الآمة ، وقد حصل تميز هذا الشخص بالصفات التي القرد بها عن سائر أفراد الآمة ، وأما الجميور ، فإنهم مع قولهم بأنه يحب على الاتنقد إلا برضا الآمة الممثلة في أهل الحل والمقد ، واختيارها إياه ، وذلك لا تنعقد إلا برضا الآمة المثلة في أهل الحل والمقد ، واختيارها إياه ، وذلك . شخص بالصفات المالوبة فيه ، لم يصر بذلك عند الجمهور قاضيا ، بل لا بدحق حير كذلك من توليته هذا المنصب (٢) .

وإذا كان العلماء قد قالوا بأن الصلاحية وحدها ليست بكافية في العقاد

⁽١) الأحكام السلطانيه ص ٧

⁽٧) تظهر تحرة الحلاف فيما إذا تصرف الشخص المتقرد بصفات الإمامة تصرفا من التصرفات الخاصة بالمامة تصرفا من التصرفات الحاصة بالإمام الأعظم ، قبل أن يبايع على الإمامة ، فسند القاطلين بأن تقرد. الشخص بالصفات كاف فى ثبوت إمامته وانسقاد ولايته ، يكون هذا التصرف نافذا. باعتباره تصرفا لرئيس الدولة ، الماعند الجهور القائلين بانه لابد مع ذلك من مبايمته ، فإن هذا التصرف لايمتبر تصرفا من تصرفات رئيس الدولة ،

الإمامة ، فإنهم قد اختلفوا فى أى الطرق يمكن أن يكون هو المبين لا نمقادها .

فالإمامية قالوا : إن انسقادها ليس له طريق إلا النص أو المسجوة</> . وأهل السنة قالوا : إن طريقها البيعة من أهل الحل والعقد ، أو العهد من الإمام السابق .

ومع أن بعض أهل السنة كالإمام أحمد بن حنبل فى إحدى روايتين عنه والحسن البصرى قد ذهب إلى أن تمة نصا من رسول إنّه صلى الله عليه وسلم على من يلى أمر الأمة بعده ، إلا أنهم مع هذا يختلفون مع الإمامية فى أمرين :

الأول: أن الإمامية قالوا إن النص قد دل على إمامة على رضى اقد عنه ، ودل على الآئمة الاثن عشر من بعده ، وأما هذا البعض من أهل السنة فإنهم قد نفوا أن تكون إمامة على رضى اقد عنه ثابتة بالنص بل باختيار أهل الحل والمقد ، والنص الذى ورد من رسول اقد صلى اقد عليه وسلم فى شأن الخلافة بعده لم يدل إلا على إمامة ألى بكر رضى اقد عنه .

الأمر الثانى: أن الإمامية يرون أن الإمامة ليس لها طريق آخر غير النصر وأما هذا البعض من أهل السنة فإنهم مع كونهم يرون إمكان انعقاد الإمامة بالنص إلا أنهم لم يقصروا انعقاد الإمامة عليه، فقالوا كاقال باقى أهل السنة والجهور بحواز أن تنعقد باختيار أهل الحل والعقد.

ووافق المعترلة أهل السنة في القول بأن طريقها اختيار أهل الحل والمقد⁰⁷. وأما الزيدية فإنهم ذهبوا إلى أن الإمامة كمايجوز انمقادها بالنص فإنها تنعقد

⁽١) الشافي في الإمامة السيد الرتضي ص ٣٨

⁽۲) سالم أصول الدين لفخر الدين محد بن عمر الرادى ص ١٥٨

⁽ ١٥ _ رَئاسة الدولة)

أيضا بأن يخرج الإمام داعيا إلى نفسه ، مع حصول الأهلية للإمامة ، إلا أنهم حصروها فى أولاد على بن أبي طالب من فاطمة رضى اندعنهما، فقالوا: إن كل فاطمى عالم ، زاهد ، شجاع سخى ، يخرج على الظلمة شاهرا سيفه ويدعو إلى الحق فإنه يصير إماما واجب الطاعة، سواء أكان من أولاد الحسن أم من أولاد الحسين(١) .

رئة طريقان آخر ان عند جماهير علماء الآمة لانعقاد الإمامة غير اختيار أهل الحل والعقد، هما العهد، والقهر أو الغلبة. وسنتكلم بمشيئة الله عن كل ماذكر ناه وهو: اختيار أهل الحل والعقد، والعهد، والقهر أو الغلبة، والنص الذي يرحمه الشيعة الامامية، ذاكرين خلاف العلماء إن وجد في كل منها، مرجعين ما تراه من الآراء مستحقاً للترجيع.

الطريق الا ول : اختيار أهل الحل و العقد

الاصل فى انعقاد الرياسة أن يكون بمبايعة أهل الحل والعقد :

اختيار أهل والمقد ، أو بيمه أهل الحل والعقد ، هو الطريق الأصل في انعقادالإمامة عندجماهير العلماء من الفقهاء والمتكلمين ، فإذا خلا منصب الإمامة يحوت الإمام ، أو بعوله من منصبه ، وجبعلى الآمة عملة في أهل الحل والعقد أن تتصفح أحوال من يمكن أن يقوموا بأعباء هذا المنصب ، فن رأوه مستوفيا شروطه ، بايعوه إماما لجم، فإذا لم يكن ثمة من تتوافر فيه الشروط غيره، وجب عليه ، وأما إذا لم يكن هناك من الأعذار ما يعرد له رفض ما يعرض نه عليه ، وأما إذا كان له من الأعذار ما يمنه من القيام بأعباء هذا

 ⁽١) الملل والنحل الشهرستانى . الجزء الأول ص ٢٠٠ وانظر إضا تلخيص المحمل لنصير الدين الطوسى ص ١٨٠

المنصب كما توضعه أحكام الشريعة ، فحيتذ يعدلون عنه إلى غيره مراعين فى مبايستم الآفضل ، حتى لا يلي هذا الأمر غير المستحق له ، يقول الماوردى (١٠):
و فإذا تعين لآهل الاختيار من بين الجاعة من أدام الاجتهاد إلى اختياره ، عرضوها عليه ، فإن أجاب إليها بايسوه عليها ، وانعقدت ببيعتهم له الإمامة ، فارم كافة الآمة الدخول فى بيعته ، والانقياد لطاعته وإن امتنع من الإمامة ولم يجب إليها ، لم يجبر عليها ، لآنها عقد مراضاة واختيار، لا يدخله إكراه ولا إجبار ، وعدل عنه إلى من سواه من مستحقها ،

لماذا يسند اختيار الرئيس إلى جماعة خاصة؟

قد يكون الافتا نظر الباحثين في نظام الحسكم الإسلامي . ماقروه فقها الإسلام من أن مهمة اختيار الامام يجب أن توكل إلى جماعة خاصقدون باق أو اد الامة . ما يوهم فيظاهره عدم الاعتداد بآراء جاهير الامة . التي ماجعل الإمام إلا للقيام برعاية مصالحها الدينية والدنيوية ، وكان الواجب أن تسند مهمة اختيار الإمام إلى كل بالغ عاقل من أفراد الشعب الافرق في ذلك بين واحد وواحد ، حتى يكون الاختيار معبرا تمام التمبير عما ترتضيه الجاهير ، وسواء في ذلك أن يكون هذا الاختيار قد تم بطريق مباشر كالاقتراع العام . أو بطريق غير مباشر كان يتم أختيار الإمام بوساطة هيئة خاصة ينتخبها المصعب ، يسند إليها القيام بهذه المهمة الحضية .

ضمر اختيار الإمام على جماعة خاصة بما قد يلفت نظر الباحثين ، لآنه فى الظاهر مخالف مبدأ إعطاء حتى الاختيار لسكل مواطن ، حتى يكون الاختيار معبدا عن الإرادة الشمبية تمام التعبير .

صحيح أن الإسلام يوجب على جميع أفراد الآمة أن يبايسوا الإمام

⁽١) الأحكام السلطانيه ص ٣

ويدخلوا في طاعته ، بعد انعقاد الإمامة له بعقد أهل الحل والعقد ، ولكن والله الوجوب إنما قصد به إغلاق باب النفرق، حتى لا تكون الفتنة والفوضى بين الناس، ولذلك قال العلماء : إنه إذا تمت البيعة من أهل الحل والعقد في ناحية، وجب عليهم أن يخطروا بها سائر أهل الحل والعقد في النواحى الاخرى ، يقول القاضى عبد الحبار بن أحمد (١) و إن أقام بعض أهل الحل والعقد إماما ، سقط وجوب نصب الإمام عن الباقين وصار من أقاموه إماما ويلامهم إظهار ذلك بالمسكاتية والمراسلة لئلا يتشاغل غيرهم بإمام غيره ، وقد وقدت الكفاية ، واثلا يؤدى ذلك إلى الفتنة ، فعدم مبايعة سائر أفر اد الامة لايؤثر في انعقاد الإمامة ، لأن العقد يتم يمجرد مبايعة أهل الحل والعقد ، ولا يكون. المقد صحيحاً إذا لم يبايع الإمام أهل الحل والعقد ، ولا يكون. الإمام مثلاً أو عوله أن اجتمع جماعة من غير أهل الحل والعقد ، و وعقدوا البيعة لواحد من الناس ، فإن هذه البيعة لا اعتداد بها ، وليست لها الصفة الشرعية التي تجبر باقى أفر اد الآمة على الدخول في طاعة من بايعته هدده الحامة .

وقبل أن نوضح المنى المثالى الملاحظ فى تقرير المدأ الإسلامى النائل بوجوب أن تسند مهمة اختيار رئيس الدولة إلى جماعة عاصة ، تسمى عرفا بجماعة أهل الحل والمقد ، يجب أن تقول بادى. ذى بعه : إننا إذا كنا حقه نبحث عن الطريقة المثلى لاختيار رئيس اللحولة ، يجب علينا أن نسلم بأمرين :

أولها: أن اختيار رئيس الدولة يجب ألا يوكل إلا إلى من توافرت فيه مقدرة التفرقة بين من يصلح. ومن لا يصلح لنولى هـذا المنصب الحطير ، وتوافر هذه المقدرة لا يتحقق إلا بأن تفرض شروط وصفات خاصة ، فيمن

 ⁽١) المغنى فى أبواب التوحيد والمدل اللقاضى عبد الجبار بن أحمد _ الجزء المم
 المشرين _ القسم الأول فى الإمامه ص ٣٠٣ بشيء من التصوف .

يصح قيامه بهذه المسئولية ، شروط وصفات من شأنها أن توجد فى القائمين بهذه المهمة الصلاحية الكاملة لها ، وذلك لانه لما كان رئيس الدولة لا يختار إلا من توافرت فيه شروط خاصة تؤهله للقيام بأعياء هذا المنصب _ وهى التي بيناها فيا سبق عند الكلام على الشروط المطلوبة فى رئيس الدولة كان لواما ألا يوكل أختيار الرئيس إلا إلى أشخاص تتوافر فهم مقدرة التفرقة بين من تحققت فيه هذه الشروط وبين من لم تتحقق فيه .

وثأنى الآمرين: اللذين يجب التسليم بهما ، هو أنه لا يصح ادعاء أن التنظيات البرلمانية ، تمثل الشعب كله تمثيلا صحيحا ، سواء فى ذلك الشعوب التى بلّغت مستوى رفيعا من العلم والتضج السياسى ، والشعوب التى لم تبلغ بعد هذا المستوى ، وذلك لعدة أسياب:

السبب الأول :

أن البرلمــان بأجمع قد لايمثل سوى أقلية ضئيلة من الناخبين ، وذلك إذا أسقطنا من حسابنا لوعين من الآصوات :

أولهما: أصوات الفائبين الذين لم يدلوا بآرائهم فى الانتخابات ، وهؤلاء الغائبون يشكلون عددا كبيراً بالنسبة إلى باق أفراد الناخبين فى كل انتخاب ويبلغ عددهم عادة فى أغلب البلاد نحو نصف عدد الناخبين (١).

⁽۱) ؛ (۲) الكانون الدستورى والأنظمة السياسية للدكتورين عبد الحميد متولى ومصطفى أبو زيد فيمن ص ۱۰۹

التي تأخذ بنظام التصويت الإجباري والبلاد التي لا تأخذ بهذا النظام.

وعلى ذلك ، فالبرلمان قد لايمثل إلا أقلية صنيلة بالنسبة للمحدد الناخبين، وبالتالى لا يمثل الاتجاهات الحقيقية نجموع الآمة ، وهذا فضلا عن أنه من الملاحظ أن يحدث فى كثير من البلاد خضوع الانظية البرلمانية لميطرة عدقليل منالزعماء والساسة يوجهونها حسب أهوائهم وميولهم ، وقد تكون هذه الميول والاهواء لاتتوافق فى أكثر الاحوال مع ميول الجاهير الذين يغوبون عنهم وإن ادعواكذبا أنهم يعيرون عن مصالح جاهير الامة.

السبب الثانى من أسباب عدم صحة ادعاء أن التنظيات البرلمانية تمثل الشعب كله تمثيلا صحيحا: فساد الانتخابات في كثير من الاحوال، فإنه مها قبل عن حرية الانتخابات، وعدم تدخل الإرادة فها . فإنها في الواقع لا تخلو من استعمال طرق كثيرة فيها غير مشروعة ، من الغش وخداع الجماهير ، وإغرائهم بالرشوة ، والتغرير بهم بقصد كسب أصوائهم عما يؤثر في نشيجة الانتخابات تأثيراً كبيراً ، يسمع لنا أن نقول: إنه ليس مطابقاً الحقيقة في كثير من الاحوال ادعاء أن النائب يمثل في الواقع إرادة الناخبين وآرام .

السبب الثالث: أتنا لو سلمنا جدلا بأن الانتخابات تتم بطريقة نظيفة ، خالية من عا يصوبها بما ذكر ناه آ تفا ، وفرضنا أن البرلمان يمثل ضلا إداحة اغلبية الناخبين ، فإننا لا نسلم أن يقال : إن البرلمان يمثل جاهير الآمة طول الوقت ، لأن اختلاف النزعات في الجاهير واتجاهاتهم المتباينة قد يحمل من المقبول الادعاء بأن البرلمان يمثلهم في يعض مسائل معينة لمدة قصيرة ، وأما الادعاء بأن البرلمان يمثل جاهير الآمة طول الوقت فإن هذا لا يعدو أن يكون نوعاً من السيادة النائبين على المنوب عنهم (١٠).

 ⁽١) الثانون الدستورى والأنظمه السياسية للدكتورين عبد الحيدمتولى ومصطفى
 أبو زيد فهى ص ١٠١ وما بعدها .

وبعد ؛ فقد تبين مما ذكر ناه أن ادعاء أن التنظيات البرلمانية تمثل إرادة الجاهير ، وتعبر عن الرأى العام ، ادعاء غير مسلم للأسباب التي بيناها ،

وإذا ما تم التسليم بالمبدأين السابقين ، مبدأ أن اختيار رئيس الدولة يجب ألا يوكل إلا إلى من توافرت فيه مقدرة التفرقة بين من يصلح ، ومن لا يصلح لتولى هذا المنصب ، ومبدأ أن التنظيات البرلمانية لا تمثل الشعب تمثيلا صحيحا ، سواء في ذلك الشعرب المتقدمة وغيرها ، إذا ما تم التسليم بهذين المبدأين للأسباب التي ذكر ناها ، نحب أن نشير إلى أن الانظمة الحديثة تنبع طرائق عند اختيار رئيس الدولة ، وذلك لأنه إما أن يتم اتتخابه بطريقة الاقتراع العام المباشر ، وإما أن يتم اتتخابه عن طريق البرلمان ، يطريقة الاقتراع العام المباشر ، وإما أن يتم اتتخابه عن طريق البرلمان ، ليقوموا بدوره با تتخاب رئيس الدولة ، كما هو الشأن في الولايات المتحدة الامريكية ، وإما أن ينضم هؤلاء المندوبون إلى أعضاء الجمية الشريعية وينخبون عيما ويس الجمورية ٢٠٥ ،

وإذا نظرنا إلى كل طريقة من هذه الطرائق نظرة فاحصة ، لرأيناها فى الحقيقة غير صالحة كطريقة مثالية الوصول إلى الشخص الذى يجب فعلا اختياره لمزاياه الحقيقية ، وذلك لأنه يمكن تقسيم جموع أى شعب من شعوب الدنيا ـــ بالنسبة إلى نضج التفكير ، والمقدرة على القييز بين من يصلح ، ومن لا يصلح لرياسة الدولة ــ إلى ثلاث رتب :

أما الأولى : فمى رتبة من توافرت فهم القدرة على التمييز بين الصالح . وغير الصالح لهذا المنصب وهؤلاء هم القلة بالنسبة إلى جموع الشعب فالشعوب المتأخرة ، وفى الشعوب التي بلغت مستوى متوسطاً من النصج والوعى .

⁽١) الدول والسائير للاستاذ فتنعى رضوان ص ٩٦ وما بعدها

. وأما الرتبة الثانية : فهى رتبة من عندهم بعض من هذه المقدرة . وهم الأكثر قليلا بالنسبة إلى الفئة الأولى فى الصعوب المتاخرة والشعوب المتوسطة .

وأما الرتبة الثانثة : فهى دتبة من ليس عندهم شيء من هذه المقددة ، وهؤلاء هم الكثرة الكثيرة من أفراد الشعب في الأمم المتأخرة ، وهم القلة في الآمم المتقدمة ، وكاما ارتبق شعب من الشعوب تل فيه أفراد هذه الطائفة الثانية الثالثة حتى تنمدم أو تكاد أن تنمدم ، بل ربما انهدم فيه وجود الطائفة الثانية أيضاً ، بوصوله إلى أفصى درجات الرقى والنصبح العلمي والسياسي والخلتي ، وهذه حال من المثالية لم تصل إلها البشرية إلى اليوم .

إذا ما سلمنا بأنه بحب ألا توكل مهمة اختيار رئيس الدولة — كطريق مثل – إلا إلى من تو أفرت فيه صلاحية الاختيار السلم ، فإنه بناء على هذا يحب ألا توكل هذه المهمة إلى أفر اد العائمة الثالثة ، إذ إنها لا تمير . فالبا يمين من يصلح ومن لايصلح ، وإدا ما أحذ برأيها فغالباً ما تتعلى ، في الاختيار، وهذا فضلا عن أنه يمكن استهواؤها بشق العلرق التي تتبع في انتخابات الرياسة عن الاختيار الصحيح المثالى الشخص الذي يحب أن يتولى مقاليد الحكم ، عن الاختيار الصحيح المثالى الشخص الذي يحب أن يتولى مقاليد الحكم ، ولا أن تشتل عبيما أن يأم اختيار الرئيس ، ولا أن تشتل عبيما في هذا الاختيار ، أما عدم جو از استقلالها والوعي الناضج ، ما يؤهلها فذا السبه ، وأما عدم جو از استراكها مع الذين يصلحون القيام بهذه المسئولية ، فإنها في حال كثرتها ، تكون مؤثراً خطراً يصلحون القيام بهذه المسئولية ، فإنها في حال كثرتها ، تكون مؤثراً خطراً على عملة الاختيار ، قال احتساب أصواتها لا مير راله ما دام لم يتحقق لها الاساس عدم كثرتها ، فإن احتساب أصواتها لا مير راله ما دام لم يتحقق لها الاساس على يمكنها من الاختيار السات.

وأما بالنسبة إلى الطائفة الثانية ، وهم الذين عندهم ببعض المقدرة على

الاختيار الصحيح فإنه يجب أيضاً ــ كننظيم مثالى ــ عدم تدخلها فى اختيار رئيس الدولة . وذلك لآن المطلوب ــ كما سبق أن سلمنا ـــ هو الصلاحية الـكاملة للاختيار ، وحذراً من إمكان التغرير بهم .

فأى أفراد لم تكن عندهم هذه الصلاحية أصلا كأفراد الطائفة الثالثة ، أوكان عندهم بعض هذه الصلاحية كأفراد الطائفة الثانية ، فإنهم لا يصلحون للاختيار الأمثل ، وذلك لأن لملطلوب هو الصلاحية التامة ، وهذه تنمدم بصورتين : بعدم وجودها أصلا ، ويوجودها غير كاملة .

فاذن لا يتحقق الاختيار السليم ، أو الآقرب من السلامة ، إلا من أفر اد الطائفة الأولى وهم القادرون على الهييز بين من يصلح ، ومن لايصلح الرياسة حتى لو فرصنا علو مستوى شعب في نضجه السياسي ، والعلمي ، والحلق ووعيه بو اجباته وحقوقه حتى صارت هذه العائفة هي الفاليية العظمي من أفراد الشعب وتحققت فيهم الشروط والصفات التي يمكن بوساطة تحققها الاطمئنان السكامل إلى اختيارهم الرئيس ، فإنهم مع كثرتهم يكونون هم الأولى باختيار ازئيس ، وبالصبط فو تصورنا أن كل الشعب قد وصل إلى هذا المستوى الرئيس الفاضل ، فإن كل الشعب عينئذ يكون صالحا القيام باختيار رئيس المدولة ، وهذه حال مثالية لا ترقي إليها الشعوب بسهولة .

وإذا ما وجب إغفال العائفة الثالثة والثانية أيضا فلا يصح أن تندخل أى منهما فى مهمة اختيار رئيس الدولة ، سواء أكان هذا التدخل بطريق مباشر كان يتم انتخاب الرئيس بوساطة كالاقتراع العام ، أو بطريق غير مباشر ، كأن يتم انتخاب الرئيس بوساطة هيئة انتخبتها أى من هلتين العائفتين وحدها ، أو اشتركت مع العائفة الأولى فى انتخابها ، وعلى ذلك فاختيار رئيس الدولة عن طريق البرلمان الذى اشتركت فى انتخابه إحدى الطائفتين الثالثة أو الثانية ، أو كلتاهما ، ليس اختياراً سلها من الأخطاء التي تشوبه ، فضلا عما فى التنظيم المرلماني نفسه من

الشوائب التي أسلفنا السكلام عنها والتي لا يصح -- بناء على ذلك – الادها. بأن هؤلاء النواب يعيرون عن إرادة الآمة عند اختيارهم الرئيس .

فليس إذن غير الطائفة الأولى من يمكن الركون إليه فى مهمة اختيار رئيس الدولة ، وهى الأحق – كنظام مثال – بالقيام بهذا الواجب .

وهذا أو قريب منه هو ما لاحظته إحدى الدول الحديثة ، وهى دولة بولندا ، فاتبحت طريفة فى اختيار رئيس الجمهورية ، فيها نوع شبه – وإن كان صئيلا – بالطريفة الإسلامية ، فنص دستور بولندا الصادر سنة خس وثلاثين وتسعمائة وألف على أن يحرى انتخاب رئيس الجمهورية بوساطة هيئة خاصة مكونة من رئيس بجلس الشيوخ ، ورئيس بجلس النواب ، ورئيس, بجلس الوزراء ، والرئيس الأول للحكمة القضائية العليا ، ومفتن عام الجيش ، وخسة وسبعين شخصاً عتار بجلس النواب ثلثيم ، وبجلس الشيوخ الثلث الباقي من بين كبار المواطنين المشهود لهم بالفصل (٢) .

وإذا كانت هذه الطريقة قريبة نوعاً ما من الطريقة الإسلامية ، فإن ثمة فارقاً جوهرياً بين الطريقة العرار الإسلام لم يغفل في هذا العمل المجانب الآخلاق ، فاشترط تو افره شرطاً هاماً من الشروط المطلوبة في القائمين بعملية اختيار رئيس الدولة ، كما سترى ذلك فيا بعد ، عند الكلام عن شروط أهل الحل والعقد . وهذا فضلا عن أن العيوب التي ييناها فيا سبق عند الكلام على تقسيم الشعب إلى رتب ثلاثة يمكن أن تتسرب إلى هذه الحيثات التي اشتراب إلى هذه الحيثات التي اشتراب إلى هذه الحيثات التي اشتراب إلى هذه الحيثات التي التراب الرئيس .

فإذن ، تبين مما سبق أن تخصيص جماعة معينة فى النظام الإسلامى لا تتخاب. رئيس الدولة هو نوع من المثالية التي ينشدها الإسلام فى تشريعاته .

⁽١) الدول والنستاتير للاستاذ نتحى رضوان ص ٩٧

ولكن هل ينتخب أفر ادهنه الخاعة ؟ أم يكتفى باستفاضة أخبار فضلهم. وعلمهم وتقدمهم بين جماهير الآمة، يقررالشيخ عمد أبو زهرة(١)أنه يمكن معرفة أهل المحل والمقد بالرجوع إلى كل إقليم من أقاليم اللمولة ، فيجب على أهالى كل إقليم أن يختاروا فضلاءهم ، وهؤلاء الفضلاءهم الذين يتولون عقد الإمامة ، وتنمقد الإمامة لمن بايمته الآكرية المطلقة من هؤلاء الفضلاء المختارين .

وعلى كل حال ففقها ، الإسلام القدامى لم يحدوا نظاما خاصا يؤدى إلى تبين أهل الرأى والاختيار ، لآن شريعة الإسلام لم تحد في ذلك طريقة معينة لآنه ما تختلف فيه وجوه المصلحة باختلاف السحور ، والإسلام بصلوحه لكل زمان ومكان لايحدد للناس قو إلب معينة لايحيدون عنها في الأمور التي تختلف فيها وجوه المصحة من عصر إلى عصر ،وإنما يترك ذلك ذلك لاجهاده ،يسيرون على ما يرونه محققا للبصلحة العامة والفرض المنشود من غير مساس بمبدأ من المبادى ، التي حام بها ، يقول الدكتور تحد يوسف موسى (٢٠) : ومهما يكن قابل تمام لكل نظام يؤدى إلى تبين أهل الرأى والبصر بما فيه الحبر للأمة ، قابل تمام لكل نظام يؤدى إلى تبين أهل الرأى والبصر بما فيه الحبر للأمة ، وبما يحقق المصلحة العامة في جميع أمورها ، ولسكل أهل عصر من الصور أن يتخذوا النظام الذى يرونه كفيلا بتحقيق تلك الفاية الجليلة ، معتمدين على اجتهاده ، ومستلمين روح الإسلام وشريعته ، .

وبجب أن تعلم أن النظام الاسلامي لم يلاحظ في هذه الجماعة (جماعة أهل الحل والعقد) توافر المقدرة على التميز بين من يصلح للرياسة ، ومن لايصلح لها فحسب . بل لاحظ أيضاكون هؤلاء من مشاهير الآمة وفضلائها ، عن يتبعهم الناس ، ويثقون بهم وبآرائهم ، وسنعرف ذلك قريبا مع شروط أخرى اشترطها العلماء فيهم حتى يكونوا محل التقدير من يجموع الآمة .

⁽١) انظر: ابن حزم، حياته وعمرهـ آراؤه وفقيه الشيخ عجد أبي زهره ص ٢٥٠

⁽٢) نظام الحسكم في الإسلام ص ٧٧ وما بعدها .

ويجب أن نلاحظ أن اختصاص أهل الحل والمقد باختيار الرئيس لا يعتبر المستار الموسلام لا يقتبر المستارا موجبا لتمالى هذة الجاعة على باق أفراد الآمة ، فإن الاسلام لا يفرق المن فرد فرد إلا بالتقوى، فلا فرق في الإسلام بين حاكم وعكوم، ولا بين أهل الحل والمقد وسائر أفراد الآمة . أن السكل أمام القانون الإسلامي سواه ، وغاية الآمر أن مهمة اختيار رئيس الدولة تحتاج إلى من تنوفر فيه المقدرة على التفريق بين الصالح وغير الصالح الرياسة . فلذاك أسند علماء الإسلام إلى هذه الجاعة القيام بهذا العبه ، ناختصاصهم بالقيام بهذه المهمة لا يعد وأن يكون تكلفا بنوح من الواجبات أقدر الناس على القيام بهذا فليس امتيازا تحقق أهليهم القيام بهذا الواجب وليس عيا قصور غيرهم عنه .

وإذا كان علماء الإسلام قد فوضوا أمر اختيار الإمام إلى جماعة أهل الحل والمقد، فإن لكل فرد من أفراد الآمة الإسلامية حق مراقبتها ومراقبة رئيس اللمولة. فإن زاغ فرد منهم عن الحق أرشد إليه اعتمادا على سلطة الآمر بالمعروف والنهى عن المنكر وهي السلطة التي خولها الله لآدني المسلمين يقرع بها أنف أعلاه.

وقد بين العلماء أوصاف هذه الجماعة وشروطها ، مراعين في هذه الصفات والشروط أن تحقق في غالب الطن الصلاحية الكاملة للقيام بهذه المهام الآخرى الموكولة إليها ، وسيتضح لنا عمل يأتى أن هذه الجماعة هي الحلاصة الحقيقية المعناصر العلية في جوع الشعب ، التي يمكن أن تقوم بمهمة الاختيار ، مع الاطمئنان الكامل إلى ماتقوم به .

هذا ، وإذا كنا سنبين من هم أهل الحل والعقد، وما هى الشروط التى الشترطها العلماء فهم فإننا برى أن نوضح قبل ذلك معنى البيعة التى تحصل من الهل الحل والعقد للرئيس عند توليته منصبه .

الرياسة عقدكسائر العقود:

لا يفوتنا أن تشير هنا إلى أن فقهاء الإسلام ومتكلميه قد قرروا أن الإمامة

عقد كسائر العقود التي تتم بين طرفين (٢) ، والأمة هنا هي الطرف الأول والرئيس أو الإمام هو الطرف الثانى ، فالإمامة عقد حقيقى مبنى على الرضا قائم بين الآمة والإمام يجب بمقتضاء على الطرف الثانى وهو الإمام أو الرئيس. السير بحكيهم على وفق أحكام شريعة الإسلام ويجب على الطرف الأول وهو الآمة بذل الطاعة والانقياد له فيا لا يخلف أوامر الشرع ونواهيه .

وإذا كانوا مفكر و الإسلام قد يينوا أن العلاقة بين الحاكم والمحكومين مبنية على عقد بينهم وبينه فإنهم بذلك يكونون قد سبقوا الفكر الغربي في البحوث القانونيه السياسية ، إذ إن « روسو ، الذي يعتبر في نظر أوربا د أبا الديمقر اطية الحديثة ، بكتا به « العقد الاجتاعي » الذي كان بمثابة الإنجيل لدى رعما الثورة الفرنسية والذي ضمنه نظريته القائلة: إن الحاكم يتولى سلطاته من الآمة نائبا عنها ، بنا. على تعاقد حربينهما ، إذ إن روسو هذا قد سبقته النظرية الاسلامية بقرون عديدة ، وإذا كان المفكر ون الإسلاميون قد سبقه ، وسقوا غيره (٢) ، وتكلموا عن العقد بين الحاكم والمحكوم فإنهم بذلك.

⁽۱) انظر الأحكام السلطانية للماوردى من بهحيث يسكم عن الحال التي يتفرطها المشخص بشروط الإمامه هل تثبت إمامته بنير عقد، أم لا بالمن حصول عقدينه وبين أهل الحل والمقد، وانظر أيشا: لملنى فى أبواب التوحيد والمدل، القاضى عبد الجيار . الجزء الم المواسقة عند المجار . الجزء الم المستمرين . القسم الأولى فى الإمامة ص ٢٥٧، ٢٥٧ حيث يذكر أن الصحابة كاتوا لا يكتفون فى إثبات الإمامة ص ١٥٨، الم كانوا بحسونه إماما بالمقدواليمة. (٢) كان أول من نادى ينظرية المقد الإجتاعي وهويزى (١٥٨٨ - ١٩٨٩) الذي كان ربيبا لشادل الثانى مك انجيزة الهد الإجتاعي وهويزى (١٥٨٨ - ١٩٨٩) . الأفراد أن يتنازلوا عن حريتهم لمشوبة بالآلام التي يسبعلم ونهى أن الإنسان راى ال الأفراد أن يتنازلوا عن حريتهم لمناه المقدة بالآلام التي يسبعها أعداء الأقواء على الشعاء ، ويستخوا فى الجاعة ، ولما رأوا ذلك اختاروا واحدا منهم حاكما عليهم ، وتنازلوا له عن حقوتهم وحريتهم ءوقد من هذا العقد كل الأفراد إلا فردا واحدا هو الحاكم تسمه عن عندي منظمة المعامكم، فظاهر أن نظرية وهويزى كان يقصد بها صاحبا خدمه للك صاحب السلطان ...

يكونونهم الرادة فيهذا الميدان الفكرى الهام، وبخاصة وأن العقد الذي يتكلم عنه دروسو ، عقد تخيل حدوثه في العصور الساحقة . ولم يقم من الشواهد التاريخية ما يمكن أن يكون برهانا حقيقيا عليه، بخلاف العقد الذي تمكلم عنه مفكر و الاسلام فإنه عقد حقيقي ثابت من يوم أن وجد نظام الحلافة ، وكانت يمة الأمه صورة لتحقيقه (١) ومن ناحية أخرى فإن النظرية الإسلامية كما يقول الشيح مجود فياص (٢) : « ليس فيها أفراد تنازلوا عن شيء من حرياتهم

[.] المطلق ودعا السكاتب الأنجليزى ﴿ لُوكُ ﴾ (١٩٠٣ – ١٧٠٤) أيضا إلى نظرية العقد الأجتاعي، ولكن ليس بالصورة الى ظهرت بها نظرية ﴿ هُوبِرْ ﴾ فالأفراد فينظرية ولوك لم يكونواسيشون في مرحة الفطرة في تناحر كما يدعى وهويز ، بل كاتوا يسيشون أحرارا منساوين ، ولكنهم مع ذلك طموا في الميش في حياة أفضل ، فتكروا في إبرام عقد ينشئون به الدولة ،ويختارون النحاكم بمتنشاه لينظم لهمحقوقهم.وحرياتهم ، فسلطه النحاكم هنا ليست مطلقه ، لأنه طرف في المقد ، ملتزم بما فيه ، فإذا ما أمحرف الحاكم فاستبد بالأفراد واستملى عليهم جاز عزله وعلى الرغم من أن نظرية السند الاجتماعي ، قد دعا اليهاكل من هو بز ووثوك، الأول ليدهم بها السلطة للطلقة للملوك، والتأنى للحد من هذه السلطة ، وليؤكد بها حقوق الشعب ، إلا أنها القنرت باسم و جان جاك روسوي الذي أخرج عنها كتابا بهذا الاسم هو يه النقد الاجتاعي ، فأثر تأثيرا بالنا في الجاهير في فرنسا ، وأصبح كتاب ﴿ روسو ﴾ بمثابة الإنجيل لدى زعماء الثورة فى فرنسا وقد نحا ﴿ رُوسُونَ ﴾ يهذه النظرية نحوا جديدا خالف بها من سبقه إذا إلجاعه - في نظريته لمتنازل عن بعض حقوقها تنازلا نهائيا ، وإنها هو تنازل مشروط بأن يكون الحسم محتقاً لسالح الجااعه ، فإذا لم يحتق الحسم مصلحه الجاعه فلهم حق الرجمه في هذا التماقد ﴿ انظر ﴾ الدول والدسائير للاستاذ فتنحى رضوان من ٧٧ وما بعدها ، وانظر الفقه السياسي عند السفين بحث الشيخ عجود فياص منشور بحبطة الأزهر الجلد رقم ٢٧، عكتبه الأزهر س ١٤٨٠.

⁽١) النظريات الساسية الاسلامية للدكتور عمد ضياء الدين الريس س١٦٧ وماسدها.

 ⁽٧) الفقة السياس عند السلمين بحث الشيخ عجود فياص منشور بمبطة الآزهر المجلد.
 رقم ٧٧ يمكنية الأزهر ص ٩٤٨ .

وسلطاتهم ، وإنما لدينا أمة مكلفة وكلت عنها بعض أفرادها لرعاية صوالحها وليس فى الوكالة تمليك ولا مثلنة تمليك ، والبيعة عقد يقيد الحاكم بدستور خاص ، ويحدد له حدود مهمته ، فإذا الترم شروط العقد فله حتى الطاعة على المحكومين ، فإذا جاوز ما عين له وخرج على الشرط أنعزل من الوكالة وخرج من العهدة بنفسه أو بعزل الشعب الذي ولاه ، .

معنى البيعة:

وضح ابن خلدون معنى البيمة ، فقال(١٧): « البيمة هى العهد على الطاعة ، كان المبايع بصاهد أميره على أن يسلم له النظر فى أمر نفسه ، وأمور المسلمين ، لا ينازعه فى شىء من ذلك ، ويطيعه فيا يكلفه به من الآمر على المنشظ والمكره ، وكانوا إذا بايسوا الآمير وعقدوا عهده ، جعلوا أيديهم فى يده تأكيداً المهد، فأشبه ذلك فعل البائم والمشترى ، فسمى يمة » .

وقد أصبح لفظ دالبيمة ، يستممل بجازاً فى الرضا بالإمام والانقياد له ، فياذا ما رضى الناس به وافقادوا له ، فيائذ يقال بجازاً ، إنهم بايسوه إماماً لهم ولهذا فإن الفقها. والمستكلمين عندما يتحكمون عن البيمة ، فإنهم لا يريدون صفق اليد ، وإنما يعنون بها الرضا والانقياد وإظهار ذلك (٣) ويصرحون بأنه لا يشترط المصافحة باليد لتحقق البيمة ، يقول ابن جماعة (٣) : دوعقد البيمة أن يقال له : بايسناك راضين على إقامة العدل والقيام بفروض الإمامة ، على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، ولا يقتقر إلى المصافحة باليد ،

⁽١) القدمة ص ١٧٤ - ١٧٥ ،

 ⁽٣) المنفى في أبواب التوحيدوالمدل القاضى عبد الجبار بن أحمد الجزءالم العشرين
 القسم الأول في الإهامة ص ٢٥١

 ⁽٣) تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام لابن جماعة من الورقة رقم ١٠ -

بل يكنى فيه القول ، وهذا أمر طبيعى ، إذ لا يتصور أن يكون المراد بالبيعة.
دائماً صفقة اليد ، وإلا للزم إلحاق المشاق بالناس فى تكليفهم الانتقال من
بلادهم إلى بلد الرئيس ، وإذا كان ذلك متصوراً فى أول المهدبالخلاقة الإسلامية
فإن ذلك لا يكون متصوراً بعد اتساع رقعة البلاد الإسلامية ، عا يسبب الحرج.
البالغ والمشقة الزائدة ، فى انتقالهم البيعة من مقارهم إلى مقر الرئيس، وعلى ذلك
فإن أى طريقة يمكن بها معرفة الرضا والا نقياد الرئيس الجديد ولو كتابة تكون
دالة على مبايعته ، وقد روى أن الناس لما انفقوا على خلافة عبد الملك.
ابن مروان بعد مقتل عبد الله بن الزبير ، بابعه عبد الله بن عمر رضى الله عنه ،
وكان قد امتنع عن مبايعتهما مما لأجل الاختلاف والفرقة ، فكتب عبد الله
بن عمر إلى عبد الملك أمير المؤمنين ، على سنة الله ، وسنة رسوله فيا استعلمت ، وأن بنى قد
أقروا بذلك ١٠٤٠.

وإذا كان الملاء قد صرحوا بأنه لا يشترط في تحقق البيعة صفقة اليد ، فذلك بالنسبة إلى بيعة الرجال ، وأما بيعة النساء فإنهم يؤكدون أنها لا تكون. بالمصافحة باليد ، بل تكون بيعتهن بالمكلام ، أو بما يدل على الرضا والانقياد ، ويذكرون في هذا المقام حديث السيدة عائشة رضى الله عنها(٣): «كان. النبي صلى الله عليه وسلم يبايع النساء بالمكلام جذه الآية «لا يشركن بالله شيئاً ، قالت : وما مست يد رسول الله صلى الله عليه وسلم يد امرأة إلا امرأة يملكها ،

هذا، والاصلأن تكون مبايعة أهل الحل والعقدلر ئيس الدولة على الالتزام بأحكام الكتاب والسنة وإقامة الحق والعدل بين الناس، وفى مقابل ذلك أن

⁽١) الخلافة لحمد رئيد رضا ص ٢٥٠.

⁽۲) صحیح البخاری ہے ۹ ص ۲۹ -

تكون الأمة ملتزمة بالسمع والطاعة في المروف ، فإذا أمر بغير المعروف فلا سم و لا طاعة ، فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبين الصحابة واجب طاعة الحاكم في أكثر من حديث ، روى مسلم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال(١٠): « على المرء المسلم السمع والطاعة ، فها أحب وروى مسلم أيضاً عن عبادة بن الصامت أنه قال(٢٧): « دعانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فبايناه ، فبكان فها أخذ علينا أن بايمنا على السمع والطاعة ، في منصطنا ومكر منا ، وصر نا ويسرنا ، وأثرة علينا ، وأن لا تنازع ورواه البخارى عن عبادة بله فقط إبراحا(٢٧) ، عندكم من الله فيه برهان ورواه البخارى عن عبادة بله فقط وراه الربحال الله عليه وسلم على السمع والطاعة في المنشط والمبكره ، وأن لا تنازع الأمر أهله ، وأن نقول بالحق عيم الله على ذلك ، وأن لا تنازع الأمر أهله ، وأن يربى الله عنه م يايمون الأثمة على ذلك .

شروط صحة البيعة :

لكى تىكون اليمة وافعة على الوجه الصحيح ، لا بد من أن تتوافر فها بعض الشروط ، وسنبين هذه الشروط ذاكرين الحلاف إن وجد فى أى شرط منها ، وهذه هى :

الآول: أن تجتمع في المأخوذ له البيعة الشروط المطلوبة فيرئيس الدولة وهي إلى بيناها في الفصل السابق، وعلى هذا فلا تنعقد الرياسة لو احدى فقد أى شرط

⁽۱) صعیح مسلم بشرح النووی ج ۳ ص ۱٤٦٩ -

⁽٢) عس السدر السابق ج٣ ص ١٤٧٠ ٠

 ⁽٣) بواحا : أى جهاراً من باح بالشيء يبوح إذا أعلنه وأظهره .

⁽٤) صعیح البخاری ج ۹ ص ۱۳۰۰

⁽ ١٦ ـ رئاسة الدولا)

من هذه الشروط إلا فى حال الضرورة كحال الفلية والاستيلاء بالقوة على الحسكم، وهو ما يعبر عنه فى عصر نا الحالى بالانقلابات العسكرية، فهذا طريق قد بين العلماء إمكان انعقاد الرياسة به، على ما سيأتى بيانه إن شاء الله. وكما إذا لم تكتمل الشروط المطلوبة فى أحد بمن يصلحون لتولى هذا المنصب، عابته يجوز حيثئذ التنازل عن بعض هذه الشروط نظراً إلى حال الصرورة، فيولى الافضل طاقفضل حتى لا يخلو الزمان عن رئيس يقوم على حراسة الدين وساسة الدنيا.

فإذا اجتمعت السروط المطلوبة في اثنين أو أكثر ، قال المــاوردي(٢): و قدم لهما ــ اختياراً ــ أستهما وإن لم تكن زيادة السن مع كال البلوغ شرطاً ، فإن يوبع أصفرهما سناً جاز ، ولو كان أحدهما أعلم ، والآخر أشجع ، روعى في الاختيار ما يوجبه حكم الوقت ، فإن كانت الحاجة إلى فضل الشجاعة أدعى لا تنشار الثغور وظهر البغاة ، كان الأشجع أحق ، وإن كانت الحاجة إلى فضل العلم أدعى لسكون الدهماء وظهور أهل البدع كان الأعلم أحق ، .

الثانى: أن يكون الذين عقدوا البيعة الرئيس هم أهل الحل والعقد وسنتكلم فها بعد عن شروط أهل الحل والعقد وعددهم وما يقصل بهم . فإذا عقدها غيره فلا تنقد، يقول شمس الدين الرملى(؟): « أما بيعة غير أهل الحل والعقد من العوام فلا عيرة بها » .

الثالث: أن يقبل الشخص الذي عقدوا الرياسة له هذا المنصب ، فإذا رفض فلا تتعقد رياسته ، ولا يجبر على قبولها ، قال عبد الجبار بن أحد⁰⁷ : « فلابد من أن يقترن بهذا العقد قبول منه ليصير إماما ، لأنه ما لم يقبل لا يصير إماما ، وإذا صرح العلماء بأنه لا يجبر على قبول عقد الإمامة فإن ذلك في حال ما إذا

⁽١) الأحكام السلطانية ص ٧ طبع مصطفى الحلبي ١٩٦٠ م

⁽٢) نهايه الحتاج إلى شرح المنهاج ج٧ ص ٩٠٠

 ⁽٣) المغنى فى أبواب التوحيد والعدل الجزء المئم العشرين القسم الأول فى
 الإمامة ص ٢٥١

تعدد الصالحون لتولى هذا المنصب لآنه حيثة يكون القيام به من فروض الكفاية ، أما إذا انحصرت الصلاحية فى راحد من الآمة ، فلا يجوز له رفض هذا المنصب ، لآن قبوله فى هذه الحال من الواجباب العينية ، وصرح العلم بإجاره على تولى هذا المنصب ، فيقول الإمام النووى فى الروصة (۱) : دويشترط لانعقاد الإمامة أن يجيب المباج فإن امتنع لم تنعقد إمامته ، ولم يجبر عليا ، إلا أن لا يكون من يصلح إلا واحد فيجب بلا خلافى ، .

الرابع: الإشهاد على البيعة، وهو شرط قد اختلف فيه على ثلاثة أقوال: أحدها أن البيعة لاتحتاج إلى إشهاد ، لآنه لم يقم دليل من السمع على وجوب الإشهاد عليها ولذا ألرأى إمام الحرمين الجمهاد عليها ولا يوجب العقل ذلك ، وعن قال بهذا ألرأى إمام الحرمين ألجهين (٢) والقول الثانى وجوب الإشهاد عليها، وذلك لأنه لولم بجب الإشهاد لم نأمن أن يدعى أناس انعقاد الإمامة لهم سراً ، فيؤدى إلى الهرج والفتنة (٢) ولأن الإمامة لمبسراً فيها كذلك (١) ، وأما القول الثالث فينظر إلى عند العاقدين فإن كانوا جما (٢) لم يشترط الإشهاد وإن كان العاقد واحدا اشترط ذلك ، وعن ذهب إلى هذا الإمام النووى أحد أعلام الشافعية رضى الله عنهم (٢)

ثُمُ أختلفالقائلون بوجوب الإشهاد هل يكفى شهادة الائتين أم لا بد من أربعة؟ بالأول قال الأكثرون ، وبالثانى قال أبو على الجبائى أحد علماء المعترلة

⁽١) روضه الطالبين للامام النووي من الورقة رقم ٣٠٣

⁽٢) انظر رأيه في الإرشاد ص ٢٤٤

⁽٣) الجامع لأحكام القرآن السكريم للقرطبي الجزء الأول ص ٣٣١

⁽٤) الإرشاد لإمام الحرمين ص ٤٧٤

⁽ه) سيأتى عندُ الكلام هلى أهل الحل والنقد أن بنض المفاويتول يكفي أن يكون العاقد مثهم واحدا .

⁽٣) الروسة للامام النووى مخطوط بمكتبة الأزهر من الورقة رقم ٣٠٧

معللا ذلك إن عمر عندما جعل الأمر فى الستة دل على اعتبار أربعة شهود وعاقد ومعقود فه(١) لكن الأكثرين كما قلنا لايوجبون شهادة أكثر من الاثنين .

والرأى الذي نميل إليه هو عدم وجوب الإشهاد على عقد الرياسة وسيمي في العدا الذي من أهل الحل والمقد حتى تنعقد به الرياسة ، وسنيين ضعف الرأى القاتل بالاكتفاء في ذلك بو احد من أهل الحل والمقد وعلى هذا فالنفرقة هنا بين حال انسقاد الرياسة بو احد وا نسقادها بالمدد الكثير وإحطاء كل حال من ها تين الحالين حكما لا نسله ، و ترى أنه مادام العقد لا يتم إلا بأكثر من الواحد _ كاسياتي البرهان عليه ـ فإن الإشهاد على البيمة لا تتعنيه الحاجة ولم يقم عليه دليل سمعى كما قال بذلك القاتلون بعدم وجعوب الإشهاد وحتى نسد ادعاء انسقاد الرياسة لآناس سرا ، يجب أن تشكل هيئة عليا من بين أفراد الشعب تمثل معظم طوائفه ، يتصف أعضاؤها بالأمانة وليس لحا أن تدخل بأى شكل من الاشكال في هذا الاختيار الرئيس الجديد، وليس لحا أن تدخل بأى شكل من الاشكال في هذا الاختيار فإذا ماتمت على الناس ، حتى يعرف الهمب رئيسه الجديد، ولا منفذ حيئتذ لادعاء مدع على الناس ، حتى يعرف الهمب رئيسه الجديد، ولا منفذ حيئتذ لادعاء مدع عقدها له سرا من بعض أهل الحل والمقد .

وأما مايذكره أبوعلى الجباقى من استدلاله بما فعله عمر رضى اقه عنه فإن ذلك لا يصلح دليلا على إيجاب الإشهاد على العقد ولا على عدد الشهود ، وذلك لأن عمر رضى الله عنه لم يقصد باختياره الستة الذين وكل إليهم أمر اختيار الستة الحليفة هذا المدى الذى أشار إليه أبو على الجباقى ، وإنما كان اختياره الستة مبنيا على أنهم فى نظره أصلح من يتولى منصب الحلافة ، ولو كان غيرهم فى نظره صالحا لها لواد على مؤلاء السنة ، ولم يقتصر العدد عليهم .

⁽١) الجامع لأحكام القرآن للقرطى الجزء الأول ص ٣٣٩

الخامس:

ألا يقارن هذا المقدعقدا آخر ، فلا يجوز أن تعقد الرياسة لا كثر من واحد ، وقبل أن نفصل الحلاف في هذا الشرط ، مرى أن نوضح أن تعدد المحتد إما أن يكون بغير طريق الصدفة والاتفاق ، أو يكون بغير طريق الصدفة والاتفاق ، أو يكون بغير طريق الصدفة والاتفاق . فالأول يحصل بأن تبادر بجموعات متعددة من أهل الحل والعقد البعمة اليس على غير اتصال وتنسيق بين هذه المجموعات ، فتبايع إحدى المجموعات رئيسا آخر ، وهكذا لعدم علم كل منها عاصلت كل منها عاصلت على علم على منها واحد منهم صالح للرياسة . فهنا تعدد المقد مصادفة واتفاقا بدون أن يتعمد أهل الحلل والعقد ببايعة أكثر من واحد ، والثانى يحصل بأن يتعمد أهل الحل والمقد ببايعة أكثر من واحد ، والثانى يحصل بأن يتعمد أهل الحل

وقد أجمع العلماء على أنه لا يصح أن تعقد البيعة لا كثر من إمام في القطر الواحد ، سواء أكان التعدد حاصلاعن طريق الصدفة والانفاق ، أم كان عن غير ذلك ، قال إمام الحرمين (١) وإن عقد الإمامة لشخصين في صقد واحد متضايق الحطط والمخالف (٢) غير جائز ، وقد حصل الإجماع عليه ، وقد شدت الجماورية عن إجماع الأمة فأجازت تعدد الآثمة في الصقع المتضايق الأطراف فقالت: كل فاطمى خرج بالسيف داعيا إلى الحق ، وكان طلما بأمور الدين ، شجاعا فه وإمام يجب مطاوعته ، فخالفوا بإباحتهم تعدد الآثمة الإجماع المنعقد قبل ظهوره (٢) .

⁽١) الإرشاد لإمام الحرمين ص ٢٥٥

 ⁽٢) الحالف والمثالف جمع عنلاف بكسر اليم أى الناحية

 ⁽٣) المواقف لعضد الدين الإيجى بشرحه السيد الشريف الجرجان - الجزء
 الثامن ص ٢٥٣

وأما إذا كان النعد في أقطار متعددة متباعدة فقد اختلف العلماء في هـذا. التعدد هل يجوز أولا يجوز، فجمهورهم على منع التعدد حتى ولوكانت الأقطار متباعدة . قال بذلك الأشعرية والمعترلة والحوارج(١) .

ويرى الجاحظ(٢) من المعترلة وبعض الكرامية(٢) وأبو إسحاق. الإسفراييني(٢) والزيدية(٢) جواز تعدد الآئمة في الأقطار المختلفة.

- (٣) الكرامية فرقة من الصفاتية وسبب نسبية الصفاتية بهذا الاسم أن المسرئة لها كانوا ينفون صفات الله ، والساف يشترنها ، سمى السلف صفاتية ، وسميت المسرئة ، بالسطة ، وقد انتسم الصفاتية إلى فريقيق بالنسبة إلى ما ورد من أخبار الشارع بما يوهم لشبيه الحالق سبحانه بالخلوقات ، فترقة تؤولها على وحه يستمله اللفظ وفرقة تتوقف في لتأويل وتقول : هرفنا أن الله تعالى ليس كمنه شيء منها ، فالمفلوقات ، ولا يشبه شيء منها ، وقطمنا بذلك ، إلا أنا لاتعرف معنى اللفظ الوارد فيه مثل قوله تعالى: و الرحمن على العرش استرى » ومثل و خلقت يدى » ولسنا مكلفين بمعرفة تسبي أمثال هذا ، ومن هؤلاء مالك بن أنس وأحمد بن حنيل وسفيان وداود الأسنهاني ومن تابعهم ، والسكرامية هم أصاب إلى عبد الله محمد بن كرام ، وهو معدود من الصفائية الدين تكلفنا عنهم لأنه كان عن كان يثبت الصفات أنه تعالى ، إلا أنه ينتهى فيها إلى التجسيم والنشيه خرج بذلك عن الفرقتين السابقتين ؟ قال الشهرستاني و وذلك على خلاف مااعتده الساف ، ولقد كان التضيه سرفا خالسا في اليهود لسنهم الله . » انظر فالاد والدحل الشهرستاني و من من ١٩٠٩ وما بعدها .
- (3) فتح الدزيز على كتاب الوجيز وهو شرح الراضي على الوجيز النزالي من الجوء الرابع عشر من الورقه رقم ١٦٤٤
 - (a) اللل والنحل الشهرستاني _ الجزء الأول س ٧٠٧

⁽١) البحر الرّخار لأحمد بن عبي الرتضي جـ ٥ ص ٣٨٦

⁽٢) كس السدرج ٥ ص ٣٨٦

وبالنت إحمدى طوائف الزيدية وهى طائقة «البترية ،(1) فقالوا : « ولوكان خروج الإمامين فى قطرين انفردكل واحد منهما بقطره ، ويكون واجب الطاعة فى قومه ولو أفتى أحدهما بخلاف ما يفتى الآخر كان كل واحد منهما مصيبا وإن أفتى باستحلال دم الآخر (2).

وأما الإمامية فإنهم يمدون رأيا غربيا لم يقل به أحد غيرهم إذ قالو الا، ، « لا يجوز أن يكون فى الوقت الواحد إمامان ناطقان ، ويصح أن يكون فى الوفت إمامان أحدهما ناطق والآخر صامت ، وزعموا أن الحسين بن على كان صامتا فى وقت الحين ثم نطق بعد موته . .

أدلة الجمهور على منع التعدد

أولا : ما راه مسلم(⁽¹⁾ عن أبي سعيد الحدرى قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : د اذا بو يع لحليفتين فاقتلوا الآخر منهما ، فإن هـذا الحديث

⁽١) انتست الويدية إلى ثلاث فرق هى: الجارودية والسلمانية والبترية اوالساطية ه فالجارودية هم أصحاب إلى الجارود يرحمون أن الني صلى الله عليه وسلم نس على طي الوبالوسف دون السبعية وقد كفروا الناس بكونهم لم يطلوا الوصوف وهو طي بن أبى طالبونسبوا أيا بكر ، وقد خالف الجارودية في ذلك إملهم زيد بن على لأنه لم يتقدهذا الاعتقاد ، أما السلمانية فهم أصحاب سلمان بنجريركان يقول بإمامة المشول واعترف بإمامة أي بكر وعمر ، وأما البترية أو السلمية فهم أصحاب الحسن بن صلغ بن حى وكثير النوى الأبتر وقولهم في الإمامة كقول السلميانية إلا أنهم توقفوا فيأمر عثمان هل هو مؤمن أم كافر ؟ انظر : الملل والنحل الشهرستاني – الجزء الأول ص ١٠٧ وما بعدها وانظر مقالات الإسلاميان لأبى الحسن الأعمرى الجزء الأول ص ١٠٧ وما بعدها وانظر مقالات

⁽٢) لللل والنحل للشهرستاني الجزء الأول ص ٢١٧ و ٢١٨

⁽٣) أصول الله بن لسد القاهر بن طاهر البندادي ص ٧٧٤

⁽٤) صبح مسلم - الجزء الثالث ص ١٤٨٠

صريح فى عدم مشروعة التمدد ، وقتل الإمام الآخر يكون بعد مطالبته بعدم التمسك بالبيعة الى حصلت له ، والحضوع للإمام الآول ، فان أبى فهو باغ يجب مقاتلته (۱) ، فليس المراد بالحديث قتل الإمام الآخر بمجرد عقد يعة أخرى له، لأنه يجوز عدم علمه بأن مجة إماما آخر قد عقدت له البيمة قبله، وعا يؤيد أن المراد هو قتل الإمام الثانى إذا علم بمايعة الآول قبله ولم ينقد له ما رواه عبد الله بن عمرو عن الذي صلى الله عليه وسلم أنه سممه يقول: ومن بايع إماما فأعطاه صفقة بده ، وثمرة قلبه ، فليطعه إن استطاع فإن جاء آخر ينازعه فاضر بواعنق الآخر ، فهذا الحديث يشير إلى أز قتل الآخر لا يكون لحليفتين فاقتلوا الآخر منهما ، . قال السيد صديق حسن (۲) : دوإذا كانت للإمامة الإسلامية عنصة بواحد ، والأمور راجعة إليه مربوطة به ، كاكان في أيام الصحابة والتابعين وتابعهم فحكم الشرع في الثانى الذي جاء بعد نبوت في الأول أن يقتل إذا لم يتب عن المنازعة » .

ثانيا : الإجماع : ، وذلك أن الصحابة قد أجموا على أنه لا يجوز إلا إمام واحد حتى إن المباجرين لم يوافقوا الانصار عندما نادوا أولا بأن يكون منهم أمير ومنالمهاجرين أمير ، ثم رضى الانصار بما أبداه المهاجرون فصار إجماعا⁽⁷⁷⁾

ثالثاً : تعدد الأنمة يؤدى إلى وقوع المنازعات والمخاصمات ، وهذه تؤدى إلى اختلال أمر الدين والدنيا فتعدد الأنمة مؤد إلى اختلال أمر الدين والدنيا ، وذلك غير جائز^(١٤) .

⁽١) فتح العزيز على كتاب الوجيز ج ١٤ ص من الورقة رقم ١٦٤

⁽٧) الرومة الندية شرح الدرر البية السيد صديق بن حسن بن طي الحسيف ١٧٠٠

⁽٣) الفقه الأكبر للامام الشانسي ص ٣٩ و ٤٠

⁽٤) شرح سعد الدين الفتازاني على المقائد النعقيه ص ١٣٨٠

أدلة القائلين بجواز التعدد

أو لا : الامام حمل لتحقيق مصالح الآمة ، وإذا كان فى كل فاحية إمامكان كل واحد أقوم بما فى يديه ، لفلة المصالح حيثئذ ، وأضبط فى متابعة من يولميم من الولاة والقضاة وسائر الأعمال()

ثانيا: لما جاز أن يكون أكثر من نبي فى عصر واحد ، ولم يؤد ذلك إلى إبطال النبوة جاز ذلك فى الإمامة من باب أولى لأنها فرع النبوة^(٧)

رد الجهور على ما استدل به مجيزو التعدد

أجاب الجمهور على هذا بأن دليلكم كان يتم لو أن الإمام لم يحمل بإلا نرعاية مصالح الرعية فقط، وليس كذلك فإن الإمام كا جعل كذلك فإنه جعل لحراسة الدين أيضاً، وقياس الإمامة على النبوة قياس مع الفارق لآن الأنبياء عليهم السلام معصومون عن عداوة بعضهم البعض، وأما حال تمدد الإمام فالاختلاف واقع مع ما قد يكون معه من التحاسد والبعي (؟).

ما نراه في تعدد الرؤساء

ونرى أن القول بعدم جواز التمدد هو الأولى بالقبول ، الأدلة التى ذكر ناها للجمهور ، وأن هذا الحسكم لا يتمارض مع العصر الذى نعيش فيه ويمكن أن توكل أمور الحسكم في الأقاليم المتمددة المتباعدة إلى ولاة أكفاء يكونون خاضعين لمراقبة الحاكم ومتابعته إياهم ، وإذا كانت وحدة الرياسة قد تحققت في العصور الذهبية الأولى للإسلام ، على ماكان أيامهم من عدم

⁽١) ، (٢) منهاج اليقين لأويس وفا بن عجد شرح أدب الدنيا والدين الساوردى س ١٩٣٧ (٣) منهاج اليقين ع٢٣٧

التقدم في وسائل المواصلات أفلا تكون واجبة في عصر قد قربت فيه وسائل المواصلات الحديثة مابين بلاد العالم، ولا أدل على أنه لا يمنع بعد مقر الرئيس من متابعته شئون الاتطار المختلفة ، عا هو مشاهد من أن بعض الشعوب الاربية قد سادت بعض الاتطار الشرقية على ما يينهما من البعد. الشاسع .

وإذا كان بجوزو التمدد قد نظروا إلى ما قد يكون بين الآقاليم من بعد المشقة وتمدد المواصلات. فإن هذا غير متحقق الآن بعد التقدم الحائل في وسائل الاتصال بين البلاد القريبة والبعيدة ، ولو كانت هذه الوسائل - كا يقول الشيخ محد رشيد رضاداً .. في عصر سلفنا لملكوا العالم كله ، فإذا ما أضغنا إلى هذا أن الشارع الحكيم قد حث المسلمين ودعاهم إلى الوحدة في كثير من الآيات الكريمة والآحاديث الشريفة ، ونفرهم من التفرق والتنازع في مثل قول الحق سبحانه (٣): « وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون ، وقوله سبحانه وتعالم (٣) : واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا ، وقوله تعالى (١٠) : والا تمكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جامهم البينات وأولئك لهم عذاب عظيم ، وقوله عليه الصلاة والسلام دمل المؤونين في توادهم وتراحميم ، وتعاطفهم مثل الجسد ، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى ، وقوله عليه الصلاة والسلام دمن خرج من الطاعة وفارق الجاعة فات ، مات ميتة جاهلية ، فهذه الآيات. ومن خرج من الطاعة وفارق الجاعة فات ، مات ميتة جاهلية ، فهذه الآيات.

⁽۱) الخلافة لحمد رشيد رساس ۱ه

^{(ُ}۲) سورة للؤمنون آيه ٥٧

⁽٣) سورة آل عمران آيه ١٠٣

⁽٤) سورة آل عمران آية ١٠٥

⁽٥) صيح مسلم - الجزء الثالث ص ١٤٧٩

متحدين لا يفرقهم تضارب الآهوا ، وأطاع النفوس ، ويكنى فى البرهنة على وجوب أن يكون للمسلمين رئيس واحد دائما ، لو تصورنا ـ تمشيا مع مبدأ تعدد الرئيس _ ماذا كان يحدث لدولة الإسلام لو تم ـ فى أول عهد الحلافة . للهاجرين إمام وللاقصار إمام ، يقول الجاحظ(٢) : وإن وثوب الانصار وهم أهل المعدد وأصحاب الدار والأموال على الحلافة ، لو تابيهم المهاجرون عليه حتى يكون من كل فرقة أمير ، لفتحت الانصار بذلك بابا من الفساد، لا يقوى أحد على سده، ولكان الذي يقم بين الأوس والحزرج فى الأمر أشد عاكن يخاف منها ومن قريش ، لأن القرابة كلاكان أمس ، والجواد أقرب ، كانت المداوة على قدر ذلك .

د ولو أن الأنصار حين أثارهم أبو بكر أظهروا الشقاق والخلاف ، ماكان لهم دون البوار مانع ، ولكان غير مأمون وثوب من بالمدينة ومن حولها من المنافقين وأشباهم، ولكان غير مأمون أن ينصم إلهم من حول المدينة من المرتدين عن بدل إسلامه ساعة بلفته وفاة النبي صلى ألله عليه وسلم ولو صاروا إلى ذلك لكانوا أقوى من المباجرين والانصار ، إذ كانوا جميعاً نشر الآ؟ ، وقلوبهم شتى ، وباسهم بينهم ، ولكان غير مأمون عند ذلك . أن يغزوهم مسيلة في أهل اليمامة قاطبة مع من حولها من أهل البادية ، ثم كان غير مأمون أن يستمد بجميع أهل الردة عن نكث ونصب المداوة ، .

هذا هو ماكان يمكن أن يحدث لو سار القوم على مبدأ التمدد وكان للمهاجرين إمام وللأنصار إمام ، ولكن الله أراد حفظ وحدة المسلمين من أن تتصدع بسوامل التفرق فعدل الأنصار عما كانوا ينادون به ، وبذلك تحققت وحدة المسلمين في أحد الظروف العصيبة التي تمر بهما دولة ناشئة .

⁽١) الشانية لأبي عثمان عمرو بن بحو الجاحظ ف ١٩٧ و ١٩٨ يعض تصرف.

⁽٣) النشر : التفرقون

ما الذي بحب اتباعه عند حصول التعدد؟

والآن، وبعد أن تبين أن العلماء قد أجموا على عدم جوار تعدد الإمام فى الإقليم الواحد وأن جمهورهم لا يجيزون عقد الإمامة لا كثر من واحد فى حال تعدد الآتاليم، وتباعدها، فها الحسكم إذا حدثت بيمتان، سواء أكان صدفة واتفاقا، أم بتعمد البيعة لاثنين فى عصر واحد.

اختلف العلماء فيا يجب اتباعه ، فقال بعضهم إن البيعة التي تمت في بلد الإمام الذي مات هي البيعة الصحيحة ، لآن أهل بلد الإمام بعقد الإمامة أخص ، وبالقيام بها أحق ، وعلى كافة الآمة في سائر البلاد أن يفوضوا عقدها إلهم ، ويرضوا بمن عقدوها له ، ثئلا ينتشر الآمر باختلاف الآراء وتباين الآهواء .

وقالت طائفة أخرى: بل الواجب أن يتنازل كل منهما عن الإمامة لملاّخر طلبا للسلامة وحسها للفتنة ، حتى يختار أهل الحل والعقد واحدا، منهما أو من غيرهما .

وقال آخرون . بل تجب القرعة فى ذلك ، فأيهما خرجت له القرعة فهو الإمام .

قال المماوردى بعد أن بين هذه الآراء(): • والصحيح في ذلك وما عليه الفقهاء المحققون أن الإمامة لاسبقهما بيمة وعقدا ، كالوليين في نكاح المرأة ، إذا زوجاها باثنين كان النكاح لاسبقهما عقدا . فإذا تعين السابق منهما استقرت له الإمامة ، وعلى المسبوق تسليم الامر إليه ، والدخول في يعته » .

هذا هو رأى الجهور من أهل السنة ، وظاهر كلام حبجة الإسلام

⁽١) الأحكام السلطانية ص ٩

الغوالي أنه إذا تعددت البعة من أهل الحل والعقد لا كثر من واحد ينظر ، قِمن بايعه أكثر أهل الحل والعقد فهو الإمام وغيره باغ يجب وده وإخصاعه للإمام الذي اختاره الآكثر ، فقد نقل عنه السكال بن أني شريف والسكال ابن الهام(١) أنه قال : . إذا اجتمع عدة من الموصوفيين بهذه الصفات (أى الصفات الواجب تحققها في الإمام) فالإمام من انعقدت له البيعة من. أكثر الخلق. والمخالف للأكثر باغ يجب رده إلى الانقياد إلى الحق . د قال الكمالان بعد نقلهماكلام الغزالى : د وكلام غيره من أهل السنة مقنضاه اعتبار السبق فقط ، فإذا بايع الأنل ذا أهلية أولًا ، ثم بايع الأكثر غيره. فالثاني يحب رده ، والإمام هُو الأول ، .

فظاهر كالام الغزالي إذن أنه لا ينظر إلى عدد المايمين ، فمن تحققت له بيعة الاكثر فهو الإمام . ولا اعتبار بالبيعة الحاصلة لغيره من الأقل ، ولو سبقت بيعتهم له ، وقد بين الكال بن أن شريف أنه يمكن فهم كلام. الغزالى على وجه يكون متفقاً مع رأى جهور أهل السنة ، فقال؟؟: ﴿ وَعَكُنَّ تأويل كلام الحجة على ما يوافق كلام غيره من أهل السنة . بأن يراد باجتهاع المدة اجتماعهم في الوجود لا في عقد الولاية لـكل منهم ، ويكون. قوله فالإمام من العقدت له البيعة من أكثر الحلق جريا على ما هو العادة. الغالبة ، فلا مفهوم له ، وهذا هو ما نميل إليه .

و ولَّمَا إذا لم يسبق وأحد بعقد الإمامة بل عقدت الإمامة لاثنين في وقت. واحد فقال الماوردي (٢٠ : د فسد العقدان واستأنف العقد لأحدهما أولغيرهما. قال: ووإن تقدمت بيعة أحدهما وأشكل المتقدم منهما وقف أمرها على

⁽١) للسامرة السكال بن أبي شريف في شر حالسا برة السكال بن الحيام ١٧١٠١٧٠٠٠

^{, (}٧) عس الصدر السابق س ١٧٠ و ١٧١

⁽٣) الأحكام السلطانية ص٥.

الكشف، فإن تنازعاها وادعى كل واحد منهما أنه الأسبق لم تستمع دعواه، ولإعلف عليها . لأنه لايختص بالحق فيها ، وإنما هو حق المسلمين جميعا فلاحكم ليبنه فيه ولا لنسكوله عنه ، وهكذا لوقطع التنازع فيها وسلمها أحدهما إلى الآخر لم تستقر إمامته إلا ببينة تشهد بتقدمه ، ولو أقر له بالتقدم خرج منها لمقر ولم تستقر للآخر لأنه مقر في حق المسلمين ، فأن شهد له المقر بتقدمه فيها مع شاهد آخر سمحت شهادته إن ذكر اشتباه الآمر عليه عند التنازع ، ولم يسمع منه إن لم يذكر الاشتباه لما في القولين من التكاذب ، .

ويرىالماوردى(١٦ عدم إجراء القرعة بينهما إذا دام الاشتباء بعدالكشف ولم تقم بينة على سبق أحدهما لآمرين :

الأول: ان الإمامة عقد والقرعة لايجوز إجراؤها في العقود .

الثانى: القرعة لايجوز اجراؤها فيها لا يقبل الاشتراك كالنكاح ، ويجوز إجراؤها فيها يقبل الاشتراك كالآموال ، والإمامة عقد لايقبل الاشتراك فلا تجرى فيه القرعة .

وما دام الاشتباه لم ترفعه بينة فالمقدان باطلان وعلى أهل الحل والسقد أن يستأنفوا عقدا جديدا لآحدهما أو لغيرهما، وإن كان بعض العلماء قد منع استثناف العقد لغيرهما، وحصر الاستثناف في واحد منهما، معللاذلك إن البيمة لهما قد صرف الإمامة عمن عداهما، ولان الاشتباه لايمنع ثبوتها في أحدهما.

هذا ما يجب اتباعه إزاء العقد تفسه ، وأما ما يجب أن يتبع إزاء الدين عقدوا البيمة الثانية ، فينظر ، فإن كانو ايجهلون تقدم بيمة لم يعرروا وإن علموا تقدم بيمة عزروا ، قال الرافعي بمد أن قرر ذلك ٣٠ : . وما روى أنه صلى

⁽١) الأحكام السلطانية ص ٩

⁽٧) أبو القاسم عبد السكريم بن محمدين عبد السكر بم القزوين للشهوو بالرانسي الشوفى سنة ٩٣٣ ه ، في فتح العزوز على كتاب الوجيز الغز الى الجزء الرابع عشر من الورة ترقم ١٩٤٤.

الله عليه وسلم قال : « إذا بويع لخليفتين فاقنلوا الآخر منهما ، فعن الخطابي : المعنى لا تطيعوه ، ولا تقبلوا له قولا ، فيكون كن مات أو قتل . رقيل المعنى : أنه إذا أصر ولم يبايع الآول فهو باخ يقائل . .

فعقوبة الذين تعمدوا البيعة الثانية هى التعزير لا قتل الإمام الثانى ،كما يوعم ظاهر الحديث . ما داموا لم يتهادوا فى عملهم فرجعوا إلى يعة الأول .

وهذا الحسكم إذا كان الذين قاموا بالبيعة الثانية غير من قاموا بالبيعة الأولى وأما إذا كان القائمون بالبيعة الثانية هم أنفسهم الذين قاموا بالبيعة الأولى، فليس التعزيز هو العقوبة الوحيدة التي يستحقونها ، بل إنهم بعملهم حذا أثبتوا أنهم ليسوا أهلا لاختيار الإمام ، فلا يستحقون أن يعدهم الناس من أهل الحل والعقد أو من أهل الإمامة ، وفي هذه الحال يلزم غيرهم من فضلاء الآمة المستوفين لشروط أهل الحل والعقد أن يستأنفوا اختيار الإمام (٧)

التنازع على الرياسة

ما سبق كان في التعدد الحاصل السيمة لآكثر من واحد ، وأما إذا لم تكن السيمة عقدت لواحد من الناس ولكن اختيار أهل السل والعقد قد أنحص في واحد من اثنين مثلا لم توافر شروط الرياسة في غيرهما ، وتكافآ في هذه الشروط ، ثم تنازعا منصب الرياسة في الحكم حيثند ؟ قال بعض الفقهاء إن تنازعها على الإمامة يكون قادحا في استحقاق الإمامة ، وبحب المدرل عنهما إلى غيرهما ، ولكنجهور الفقهاء والملماء على أن التنازع لا يقدح في استحقاق الإمامة وليس طلب الإمامة من الامور المكروهة ، بدليل أن أهل الشورى الدين عينهم عمر لاختيار الخليفة من بعده قد حصل التنازع بينهم عليها ، ولم يقل أحد بأن تنازعهم فيها يقتضى ردهم عنها .

 ⁽۱) المغنى فى أبواب التوحيد والعدل القاضى عبد الجبار بن أحمد . الجزء التم
 المشرين - القسم الأول فى الامامة ص ٢٠٠٣

ولكن كيف نقطع هذا التنازع مع التكافؤ فى الشروط والصفات؟ العلمات فى هذا على رأيين :

الأول: أن يقرع بينهما ؛ فمن خرجت له القرعة فهو الإمام .

الثانى : لا يقرع بيتهما بل يترك لأهل الحل والعقد أن يختاروا منشاءوا . منهما(١) .

وهذا الرأى الآخير هو ما نرجعه ، إذ الآمة هى الى لها السكلمة الآولى. والآخيرة فى احتيار من سيتولى أمورها ، وترك الآمور إلى الصدفة الى تحصل بالقرعة لايتفق مع مايجب أن تبنى عليه عملية اختبار رئيس اللمولة من نظر فى حاله وما يتمتع به من مزايا وهذا لايصح تركة للصدفة ، بل لابد فيه من أثر لإرادة الآمة عثلة فى أهل الحل والعقد .

من هم أهل الحل والعقد؟

أهل الحل والمقد كما يسميم غالب العلماء أو أهل الاختيار كما يسميم. الماوردى وغيره، أو أهل الاجتهاد كما يسميم البندادى ، هم جماعة معينة من فضلاء الآمة يوكل إليهم النظر في مصالحها الدينية والدنيوية ، ومنها اختيار رئيس الدولفهم ، المسئولون عن تصفح أحوال اللاين يمكن صلوحهم لتولى هذا المنصب الحطير ، والاجتهاد في ذلك ، فمن رأوه صالحا لتولى هذا المنصب بايموه رئيسا للدولة على كتاب اللهوسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ولوم طاعته في كل أمر ليس معصية لله ورسوله وقد بين العلماء الشروط التي يجب تو افرها في هذه الجماعة حتى تكون بميزة عن سائر أفراد الآمة إذ إنها المكلفة كما قالنا باختبار الرئيس ، فإذا ما قامت بهذا النرض أوقام به بعد أفرادها سقط وجوب نصب الرئيس عنها وعن باق أفراد الآمة ، وإذا لم تقم بهذا الواجب أثم أهل الحل

⁽١) الأحكام السلطانية للماورى ص ٣

والعقد كلهم ، كما هو الشأن فى الغروض الكفائية ، وهذه الجاعة لاتقوم باختيار الإمام إلا نيابة عن الآمة جميعاً فهم بمباشرتهم هذا الاختيار لا يمثلون أفسهم ، بل يمثلون الآمة كلها ، ولهذا فإنه عند مبايعة أهل الحل والعقد الإمام ، تجب مبايعته والانقياد له على سائر أفراد الآمة .

وقد بين العلماء أن أهل الحل والعقد ثم «العلماء ، والرؤساء ، ووجوه الناس(۱) الذين يتيسر اجتماعهم ، وهو نص تعبير الإمام النووى(۲٪.

و يرى الشيخ محمد رشيد رضا ؟ أن أهل الحل والعقد هم المقصودون بأولى الآمر في قوله تعالى : • وإذا جاءه أمر من الآمن أو الحقوف أذاعوا به ، ولو دوه إلى الرسول وإلى أولى الآمر منهم لعله الذين يستقبطوته منهم ، (12 وقوله تعالى : • يا أمها الذين آمنوا أطبحوا الله وأطبعوا الرسول وأولى الآمر متكم ، (22 . ويس المراد بالراد بأولى الآمر في الآيتين الآمراء والسلاطين كما يرى بعض العلماء ، بدليل أن الآية الآولى تولت في أولى الآمر الذين كانوا على عبد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن هناك أمراء ولا سلاطين ، قال : وماكان هناك إلا أهل الرأى من كبراء الصحابة عليهم الرضوان ، الذين يمرفن وجود المصاحبة منهم القرآن ، قال : • وهكذا يحب أن يكون في يعرفون وجود المصاحبة م وقدرة ، وقدرة

⁽۱) قال نور الدین الشبرامامی فی حاشیته على شرح الرملى على التبهاج ــ الجزء السابع س ۱۳۹۰ : «قوله و وجوه الناس» من عطف العام على الخاص ، فإن وجوه الناس عظاؤهم بإمارة أو علم أو غیرهما فني المتنار وجه الرجل صار وجهما أى دا حاه وقدر .

⁽٧) نهاية المتاج إلى شر طلتهاج لشس الدين عمد بن أبي المباس الرمل ج٧٠٠٠ ٢٩

⁽٣) تمسير النار الشيخ محد رشيد رضاج ٧ ص ١١

⁽٤) سورة النساء آية ٨٣

⁽a) سورة النساء آية ٥٩ .

⁽ ۱۷ ـ رئاسة الدولا)"

على الاستنباط، يرد إليهم أمر الأمن والحوف ، وسائر الأمور الاجتماعية والسياسية وهؤلاء ثم الذين يسمون فى عرف الإسلام أهل الشورى وأهل الحل والمقد، ومن أحكامهم أن بيمة الحلافة لا تكون صحيحة إلا إذا كانواهم الذي يختارون الحليفة وبيابسونه برضائم ، وثم الذين يسمون عند الأمم الآخرى بنياب الأمة .

ويقول الشيخ محود فياض (⁰⁾ ، د إن كبار القوم من زعماء ، وعلماء ، وأهل خبرة في نواحى الحياة المختلفة ، هم أولياء الآمر وأهل الحل والعقد وهم لسان الآمة الناطق برغباتها ، والمعلن لسخطها أو رصناها ، أو هم وكلاء الآمة الدائون يتألف منهم شبه مجلس أعلى للائمة ، يسهر على مصالحها ، ويوجه سياستها في السلم والحرب وبراقب حكامها ، ويرشح من يراه أهلا لقيادة المسلين ورياستهم ، .

وأرى بعد ما ذكرته أنه لكم تكون جماعة أهل الحل والعقد معلومة للائمة ، لترجع إليها الآمة في مهام الأمور التي منها بلاشك اختيار رئيس الدولة ، أرى في عصرنا الذي نعيش فيه أن تشكل من علماء الشرع ورجال الجامعات ، والقنفاء ، والهيئة النيابية ، والنقابات ، وزعماء الطلاب ، وتكون أسس اختيارا لاعضاء من هذه الهيئات التي ذكرتها واضحة جلية معلنة لجاهير الأمة وأن تعلن أسماء من اختير التميل الشعب في جماعة أهل الحل والعقد .

ويجب أن يكون الفرد فى هذه الجاحة غير قابل للمزل منها ، إلا لأسباب واضحة يحدها القانون حتى نضمن الحرية السكاملة لأتصناء هذه الجماحة التى يجب أن تكون مراقبة للحكام وعلى رأسهم رئيس الدولة.

 ⁽١) اقلة السياس عند المسلمين . محث منشور بمجلة الأزهر . المجلد رقم ٧٧ بحسكته الأزهر ص ٨٠٨ .

شروط أهل الحل والعقد

يوضح المــاوردى الشروط المعلوبة فيهم فيقول(١٠) : . فأما أهل الاختيار غالشروط المعتبرة فيهم ثلاثة :

أحدها : العدالة الجامعة لشروطها .

والثانى : العلم الذى يتوصل به إلى معرفة من يستحق للإمامة على الشروط المعتبرة فها .

والتالث : الرأى والحكمة ، المؤديان إلى اختيار من هو للإمامة أصلح ، وبتدبير المصالح أقرم وأعرف .

فيده الشروط التي وضعها الماوردى تحدد الصورة التي يجب أن يكون عليها الواحد من جماعة أهل الحل والمقد، فأما العدالة فقد بينا المراد بها عند السكلام على شروط الرياسة، وأما الشرط الثاني فالمراد به أن يكون الشخص علما بالشروط الواجة في رئيس العولة، حتى يستطيع أن يميز بين من توافرت فيه شروط الرياسة ومن لم تتوافر فيه هذه الشروط، وأما الشرط الثالث فيقصد به توافر المقدرة على عدم الخلط بين من يستطيع القيام بأعباء الرياسة ومن لا يستطيع ذلك، وهو شرط مفاير الشرط الذي سبقه، إذ يمكن أن يوجد شخص توافر عنده العلم بالشروط الممتبرة في الرئيس ولكن ليس عنده القدرة على التفريق بين من يصلح الرياسة وتدبير مصالح الآمة وبين من لا يصلح كذلك.

وهذه الشروط التي اشترطها المـأوردي قرية من الشروط التي حدها القاصي عبد العبار بن أحد⁰⁷، أو تـكاد أن تسكون هي نفس الشروط ،

⁽١) الأحكام السلطانيه ص ٧٠.

⁽٧) القاضي عبد الجبار بن احمد توفى سنه ٤١٥ هـ وتوفي المأوردي سنه ٥٥٠ له .

إذ يقول (12): ولا بد من كون العاقدين من أهل العلم بمن يصلح للإمامة ، ومن لا يصلح لما ، وبجملة من الدين ، فهو لأن من لا يعرف جلة الدين لا يعرف من يصلح للإمامة فلا بد من أن يكون عارفا بذلك ، ومتى لم يعرف من يصلح للإمامة ، لم يكن له طريق إلى اختيار الإمام فلا بد من أن يعرف ذلك ، ولا بد من أن يكون من أهل الرأى ، لأنه يحتاج في ذلك إلى تقديم واحد على آخر لاحوال ترجع إلى الدين وإلى الشجاعة وغيرها . . . ولا بد من أن يكون من أهل الدين وإلى الشجاعة وغيرها . . . ولا بد من أن يكون من أهل الدين والى الشجاعة وغيرها . . . ولا بد أعظم من غيرها من ألولا يات ، فإذا قدح الفسق في جميعها وقدح في الشهادة والقضاء ، فإن يقدح في اختيار الإمام أولى » .

ويرى الرافسى أنه لا بدمن وجود بجتهد في جاعة أهل الحل والمقد حتى تصح البيعة، فبعد أن ذكر آراء الفقهاء في عدد أهل الجل والمقد الذين يصح أن تنمقد الإمامة جم، وأن من الآراء من يقول بجواز عقدها بواحد فقط من أهل الحل والمقدر؟ قال؟ . ويشترط أن يكون ذلك الواحد بجتهدا لينظر في الشروط المعتبرة هل هي حاصلة فيمن يولونه ، ولا يشترط أن يكون الكرك بجنهدين ، .

ومن هذا يتبين أن عبد العبار بن أحمد والمـاوردى يخالفان الرافعى ، حيث يريان اشتراط العلم فى كل واحد من أهل الحل والعقد الذين يوكل إليهم أمر اختيار الرئيس ، بمعنى أنه لو فقد شرط العلم فى أحدهم فلا يعتبر واحداً من الصالحين لاختيار رئيس الدولة ، ويلاحظ أنهما أى عبد الجبار والمالوردى

⁽١) المنفى في أبواب التوحيد والمدل . الجزء النم العشرين القسم الأول في الإمامة ص ٧٦٧ .

 ⁽٢) سبأة قريبا تفضيل الآراء في عدد أهل الحل والمقد الذين يصح انتقاد الإمامة بم
 (٣) فتح العزيز على كتاب الوجيز وهو شرح الرانسي على الوجيز الفزالى – الجزء الراسم عشر بهن الورقة رقم ١٩٢٧ -

لا يشترطان العلم الذي يصل إلى درجة الاجتهاد. بل يكني عندهما العلم الذي يمكن بواسطته معرفة من يستحق الرياسة على الشروط المعتبرة فيها ، مخلاف الرافعي فإنه يشترط العلم الواصل إلى درجة الاجتهاد ، ولو كان متحققا في واحد فقط من أهل الحل والعقد.

وعلى عكس ما يراه هؤ لا جيما ، أى عبد الجبار والمماوردى والرافى ، يرى الكمال بن الهام أنه يكنى فى انتقاد البيعة قيام جاعة من أهل الرأى والتدبير بفقدها ولو لم يكونوا من العلما ، فقد قال فى كتاب المسايرة(١) : ويثبت عقد الإمامة إما باستخلاف الحليفة إياه ، ويما ببيعة جماعة من العلما أو من أهل أو أى والتدبير ليسوأ من العلماء بعقد البيعة للإمام صحت هذه البيعة ، وعلى الرأى والتدبير ليسوأ من العلماء بشقد البيعة للإمام صحت هذه البيعة ، وعلى يقومون باختيار الإمام ، لا فى جميع من يقوم بالبيعة كا يقول عبد البجار بن يقومون باختيار الإمام ، لا فى جميع من يقوم بالبيعة كا يقول عبد البجار بن يحدد والماوردى ، ولا فى واحد منهم كا يقول الرافعى ، فالكمال بن الهام وجبا لعده من الصاحف بن المناه على وكرنه ذا رأى وتدبير موجبا لعده أيضا منهم ، فإذا ما عقد البيعة جماعة من وكرنه ذا رأى وتدبير موجبا لعده أيضا منهم ، فإذا ما عقد البيعة جماعة من العالماء ولو لم يكونوا من أهل الرأى والتدبير ، أو عقدها جماعة من أهل الرأى ما خلا لاختيار الرئيس عنده .

هل لأهل الحل والعقد الموجودين بالماصمة (بلد الرئيس) مزية على من عداهم ؟

يقول الماوردي مجياً عن مذا السؤال(٢): • وليس لمن كان في بلد الإمام

⁽١) المسامرة المسكال بن إبي شريف في شرح المسايرة السكال بن الهام ١٧١٠ .

⁽٧) الأحكام السلطانية ص ٧ .

على غيره من أهل البلاد فعنل مزية يقدم بها عليه ، وليمما صار من يحضر ببلد. الإمام متوليًا لمقد الإمامة عرفًا لا شرعًا ، لسبوق علمه بموته ، ولأن من يصلح المخلافة فى الاغلب موجودون فى بلده » .

وإذا كان المـاوردى قد وضم أن الشرع لم يبط أهل الحل والعقد. الموجودين بالعاصمة أي مزية ، أو أولوية في القيام باختيار رئيس الدولة ، وإنما جرى العرف على أنهم يقومون بذلك ، فعلى ذلك إذا بادر جماعة من أهل الحلُّ والعقد من غير العاصمة باختيار الرئيس ، فهو اختيار صحيح لا غبار عليه شرعاً ، ويجب على جميع أهل الحل والعقد الموجودين بالعاصمة وغيرها من النواحي الآخري . الانقياد ومبايعة الرئيس الذي بايعته هـذه الجاعة ، وإذا كان المرف قد جرى في بعض العصور على أن أهل الحل والعقد. الموجودين ببلد الرئيس هم الذين يبادرون بعقد الرياسة ، فإن الأعراف غير ثابتة وتتغير بتغير السئات وتعاقب الأعصر . ووسائل الاتصال السريعة في هذا المصر الحديث ، والتطور الحائل فها ، لم يجعلا لمن كان يبلد الرئيس. مرية السبق بالعلم بموت الرئيس، بل إن تعدد أجهزة الاتصال، وسرعة نقلها للحوادث مما يجعل إذاعة خبر من الآخبار بين جموع الشعب ، بل بين العالم. بأسره عملا هيناً يسيراً يعلم به القـاصي والداني ساعة إذاعته ونشره ، ثم إنه لا يمكن الادعاء بأن من يصلحون لرياسة الدولة في هذا العصر موجودون غالباً في بلد الرئيس ، إذ هم متفرقون في أنحاء البلاد ، وليس. وجودهم فقط في بلد رئيس الدولة .

ونحن ما دمنا نرى — كما يينا ذلك سابقاً — أن جماعة أهل الحل والمقد. يجب أن تشكل — فى عصر نا — من علماء الشرع ورجال الجامعات ، والقضاء . وسائر من ذكر نا ، ما دمنا نرى ذلك ، فإن اختيار ئيس الدولة يجب أنتجتمع له هذه الجاعة التى شكلت بدون نظر إلى بلد أعضائها ، وتوضع لها الأسس المنظمة لاختيار رئيس الدولة .

عدد أهل الحل والعقد الذي تنعقد به الرياسة

اختلف العلماء في العدد الذي تنمقد به الإمامة من أهل الحل والعقد اختلافاً كبيراً ، وسنتهم نفس الطريقة التي درجنا على اتباعها في كل مسألة خلافية ، وهي أن فذكر الآراء منسوبة إلى أصحابها ، إن يبنت المراجع التي بأيدينا أصحاب هذه الآراء ، وقد لل لهذه الآراء ، ثم تتبع ذلك بترجيم الرأى الدى تراه مستحقاً الترجيم منها .

وها هي الآراء وأدلتها في مسألة العدد الذي تتعقد به الإمامة :

الرأى الأول :

أن الإمامة لا تنعقد إلا بإجماع الآمة عن بكرة أبيم ليكون الرضاطة والتسليم لإمامة إجماعاً ، وقد عزا الشهرستاني هذا القول إلى هشام بن عمرو الفوطى ، وإلى أبيكر الآصم ، وهما من كبار علماء المعتزلة ، وقال الشهرستانية إنهما بقولها هذا كانا يقدحان في إمامة على بن أبي طالب رضى الله عنه ، لأن إمامة لم تنعقد بإجماع الآمة كابالاً) .

الرأى الثاني :

أن الإمامة لا تنمقد إلا بمبايعة الجمهور من أهل الحل والمقد ، ومن الذاهبين إلى هذا الرأى ابن تيمية ، حيث يقول عن أبى بكر رضى الله عنه (١٠) : دولو قدر أن عمر وطائفة معه بايعوه ، وامتنع سائر الصحابة عن البيمة ، لم يصر إماماً بذلك ، وإنما صار إماماً بمبايعته جمهورالصحابة الذين ثم أهل القدرة والشوكة ، ولهذا لم يضر تخلف سمد بن عبادة ، لأن ذلك لا يقدح في مقصود

⁽١) العلل والنحل للشهرستاني ــــ الجزء الأول ص ٣٤٠

⁽٢) منهاح السنه النبويه ... الجزء الأول ص ١٤٢ .

الولاية ، فإن المقصود حصول القدرة والسلطان (الذين بهما تحصل مصالح الإمامة ، وذلك قد حصل بموافقة الجهور على ذلك ، .

الرأى التالث:

أن أقل عدد تنمقد به الإمامة أربعون لآن عقد الإمامة أعظم خطراً من الجمة ، والجمة لا تنمقد بأقل من أربعين فبيمة الإمام أولى(١) .

الرأى الرابع:

أن الإمامة تنمقد بخمسة ، يجتمعون على عقدها ، أو يعقدها أحدهم برضا الآربعة ، وقد نسب المساوردى (٢٠ هذا القول إلى أكثر الفقهاء والمتكلمين من أهل البصرة ، واشتهرت نسبته إلى الجبائي من علماء المعتزلة (٢٠) ، واستدلى أصحاب هذا الرأى بأمرين :

أولهما : أن يبعة أبى بكر رضى الله عنه انعقدت بخمسة بايعوه ، ثم تابعهم الناس فها ، وهؤلاء الحسة هم : عمر بن الحطاب ، وأبو عبيدة بن الجراح ، وأسيد بن حضير ، وبشر بن سعد وسالم مولى أبى حذيفة رضى الله عنهم .

والثانى : أن عمر رضى الله عنه لمما أراد أن يعهد قبل موته ، عهد إلى ستة مِن الصحابة ليختاروا أحدم برضا الخسة (٢٠) .

⁽١) فتح العزيز الرافعي ج ـــ الجؤء الرابع عشر من الورقه رقم ١٦٧ .

⁽٢) الاحكام السلطانيه ص ٥ .

⁽٣) النصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم - ج ٤ ص ١٦٧٠

⁽ع) الاحكام السلطانيه الماوردي ص 6 .

الرأى الحامس:

يكنى فى انعقاد البيعة أن يقوم بها أربعة ، لأن الأربعة أكثر نصب الصادة(١).

الرأى السادس:

أن الإمامة تنعقد بمبايعة ثلاثة ، لانها جماعة لا يجوز مخالفتهم (٢٠) .

الرأى السابع:

أن أقل عدد تنعقد به الإمامة رجلان من أهل الورع والاجتهاد ، كعقد الرواج لا يصح إلا إذا شهد عليه شاهدان (٢) ، و « لأن رتبة الحلافة لا تنقص عن رتبة الحكومات ، و الحاكم لا يلزم أحد المحسمين حق صاحبه إلا بشهادة عدلين ، فكذلك لا يلزم الناس الانقياد لقول الإمام إلا بعدلين ، (٤) ، وهذا الرأى منسوب إلى سلبان بن جرير الزيدى وطائفة من المعتزلة (٤) .

الرأى الثامن:

وهو ما ارتآه القلانسي ومن تبعه : أن الإمامة تتعقد . بعلماء الأمة الذين يحضرون موضع الإمام ، وليس لذلك عدد مخصوص ، ٧٠ .

- (١) شرح جلال الدين الحلى على منهاج الطالبين النووى الجزء الرابع ص١٧٣٠
 - (٢) شرح جلال الدين الحل على المنهاج ج ٤ ص ١٧٣٠
 - (س) أصول الدين لميد القاهر بن طاهر البقدادي ص ٢٨١٠
 - (ُعُ) مَا ثَرُ الإِنَافَةُ فِي مِمَالُمُ الْحَلَاقَةِ الْجَزِّءِ الْأُولُ صِ ٤٣ ٠
- (ه) أصول الدين لعبد القاهر البندادى ص ٢٨١، ومقالات الاسلاميين للاشعرى الجيرء ألأول ص ١٢٥٠
 - (٦) أصول الدين البندادي ص ٢٨١٠ -

الرأى التاسع:

يكنى في انتقاد الإمامة أن يقوم بالبيعة واحد فقط ، وهذا الرأى ملسوب إلى أبي الحسن الآشعرى ، واشتهرت نسبته إليه ، قال البغدادى (٢٠ : وقال أبو الحسن الآشعرى : إن الإمامة تنتقد لمن يصلح لها ، بعقد رجل واحد من أهل الاجتهاد والورع ، إذا عقدها لمن يصلح لها ، فإذا فعل ذلك وجب على الباقين طاعته ، ، ويقول أبو اليسر محد بن محد البردوى(٢٠ : ، وحكى عن الأشمرى أنه قال : وإذا عقد واحد من أهل الرأى والتدبير ، وهو مشهور ، لواحد هو أفضل الناس عقد الحلافة يصير خليفة ، .

ومن هذين النقلين يتبين أن أبا الحسن الأشعرى يشترط لصحة عقد الإمامة بواحد عدة شروط :

الأول: أن يكون من تولى المقد من السلماء الجتهدين .

الثانى: أن يكون هذا العاقد عن يتصفون بالورع.

الثالث : أن يكون معدوداً من أهل الرأى والتدسير.

الرابع: أن يكون قد حاز الشهرة عند جماهير الآمة .

الخامس: أن يكون الذى عقدت له البيمة أفضل الناس فى الصفات . والشروط المطلوب توافرها فى الإمام .

وعن يرى رأى أبى الحسن الأشعرى أيضاً أبو عبدالله القرطبي؟؟، ولمام الحرمين الجويني ، إذ يقول في كتابه الإرشاد؟؛ : ، واعلموا أنه

⁽١) عس الصدر السابق س ٢٨٠ و ٢٨١ .

⁽٢) أصول لدن لحمد بن عمد بن عبد لكلة يم لبزدوى ١٨٩٠.

⁽٣) انظر رأيه في الجامع لأحكام القرآن ـ ج ١ ص ٢٣٠ .

⁽٤) الإرهاد ص ع٢٤ .

لا يشترط فى عقد الإمامة الإجماع ، بل تنعقد الإمامة وإن لم تجمع الآمة على عقدها ، والدليل عليه أن الإمامة لما عقدت لآو بكر ابتدر لإمضاء أحكام المسلمين ، ولم يتأن لانتشار الآخبار إلى من نأى من الصحابة فى الآتطار، ولم يحمله على التريث حامل ، فإذا لم يشترط الإجماع فى عقد الإمامة لم يثبت عدد معدود، ولا حد محدود ، فالوجه الحسكم بأن الإمامة تنعقد بعقد واحد من أهل الحل والمقد ، .

وقد احتاط بعض العلماء الذاهبين إلى انعقاد الإمامة بواحد ، فاشترطوا أن يكون عقد البيمة الذي تم بواحد يحضور شاهدين عدلين ، قال الإمام النووى في الروضة في سياق حديثه عن الإشهاد على عقد البيعة(١٠): و الأصح لا يشارط إن كان العاقدون جماً ، وإن كان واحداً اشترط الإشهاد ،

قالإمام التروى ممن يرى انعقاد الإمامة بواحد . ويراه أيضا الإمام الرافعي (?) ويظهر أن هذا هو الرأى الذي يفتى به فى مذهب الشافية رضى الله عنهم ، إلا أنهم قصروا إنعقاد الإمامة بالواحد على حالواحدة ، هى الحال التي يكون الحل والعقد منحصرا في واحد مطاع ، وفيا عدا هذا فإنه يتم العقد بالمند المتيسر حضوره من أهل الحل والعقد . يقول الرافعى (؟) أحد علماء الشافعية و الأصح أن الممتبر بيعة أهل الحل والعقد من العلماء والرؤساء ، ووجوه الناس ، ولا الذين ينيسر حضورهم لأنه تنتظم الأمور باتفاقهم ويتبعهم سائر الناس ، ولا يشترط اتفاق أهل الحل والعقد في سائر البلاد والأصقاع ، بل إذا وصل الحبر يشترط اتفاق أهل الحل والعقد في سائر البلاد والأصقاع ، بل إذا وصل الحبر

⁽١) الروسة للامام النووى من الورقه رقم ٣٠٣٠

 ⁽۲) کتاب الروضة للامام النووی اختصار لسکتاب الرانسی (فتح العزیر) طیر
 کتاب الوجیز والمثلث فیباراتهما متتاریة فی کثیر من المواضع .

⁽٣) فتح العزيز على كتاب الوجيز وهو شرح الراضي على الوجيز الغزالى - الجزء الرابع عشر من الورقة رقم ١٩٢٧ ·

إلى أهل البلاد البعدة فعليهم الموافقة والمتابعة وعلى هذا ، فلا يتعين للاعتبار عدد، بلايشترط العدد، ولو تعلق الحل والعقد بو احدمطاع كفت بيعته لا نعقاد الإمامة ، وفي نهاية المحتاج إلى شرح المهاج (() وهو من كتب الشافية، و الأصح أن المعتبر هو بيعة أهل الحل والعقد من العلماء والرؤساء ووجوه الناس، الذين يتبسر اجتاعهم حالة البيعة بلاكلفة عرفاكا هو المتجه ، لأن الأمر ينتظم بهم ، ويكفي بيعة واحد انتحصر الحل والعقد فيه ، فهذه التصوص من كتب الشافعية تفيد أن الإمامة يصح أن تتعقد بواحد في حال واحدة ، هى حال انتصار الحل والعقد في هذا الواحد ، بمني ألا يكون ثمة غيره من يمكن عدم من أهل الحل والعقد وقام واحد بعقد الإمامة ، فلا تنعقد عند الشافعية ، حتى من أهل الحل والعقد وتام واحد بعقد الإمامة ، فلا تنعقد عند الشافعية ، حتى يعقدها العدد الذي يتيسر وجوده من أهل الحل والعقد .

فالشافعية إذن يخالفون أبا الحسن الآشعرى فى ناحية هامة ، وذلك لآن أبا الحسن الآشعرى يرى أن الإمامة تنعقد لو عقدها واحد بشرط أن يكون ذلك العاقد عالما بجتهدا ، ورعا ، إلى آخر الشروط التي بيناها آنفا عند ذكر رأيه ،

والإمامة تنعقد عند أبى الحسن الأشعرى بهذا الواحد حتى لو وجد غيره من أهل الحل والعقد الذين استوفوا هذه الشروط التى اشترطها ، أو بعبارة أخرى فإنه إذا كان ثمة جماعة توافرت فيهم الشروط التى اشترطها أبو الحسن الأشعرى فقام واحد منهم بمبايعة من يراد تقليده الإمامة ، فإن إمامته تنعقد بذلك ، ولو لم يشترك معه فى البيعة أحد من باقى الذين توافرت فيهم الشروط المطلوبة ، ولمكن الشافعية عند ما رأوا أن الإمامة تنعقد بالواحد قد اشترطوا أن يكون الحل والعقد متجمرا فى هذا الواحد، بمنى ألا يوجد غيره عن يمكن

⁽١) لشمس الدين الرملي من الجزء السابع ص ١ ٣٩٠ .

أن نسميهم بأهل الحل والعقد، فإذا وجد غيره ممن حازوا صفات أهل الحل والعقد وتيسر وجود عدد .. أى عدد منهم .. أثناء العقد ، فلا تنعقد الإمامة عيايعة واحد فقط منهم ، بل لابد من مبايعة هذا العدد الذى تيسر وجوده ، مع ملاحظة أنهم لايشرطون عددا معينا ، فالعدد لا اعتبار له كما صرحوا بذلك ، وإنما العبرة بأهل الحل والعقد المنيسر حضورهم أثناء انعقاد الإمامة حتى لو أنحصر الحل والعقد في واحد انعقدت الإمامة ببعته .

واستدل الذاهبون إلى انعقاد الإمامة بواحد من أهل الحل والعقد ــ غير الشافعية ــ بأمرين :

الأول: أن الإمامة عقد، فلا يحتاج إلى عدد يعقدون كسائر العقود(١). الثانى: أن عمر لما بايع أبا بكر رضى الله عنهما، تبعه الصحابة ووافقوم على ذلك(٢)، وأيضا فإنه روى أن العباس قال لعلى بن أبي طالب بعد موت رسول الله صلى الله عليه وسلم د امدد يدك أبايعك، فيقول النساس عم رسول الله صلى الله عليه وسلم بايع ابن أخيه، فلا يختلف فيه ائتان، (٢).

وبعد ، فهذه هى الآراء والآدلة الى اعتمدت عليها ، وقد لفتت بعض هذه الآراء وهى الآراء التى أجازت انعقاد الإمامة بالمدد القليل ، أنظار بعض الباحثين فى نظام الحكم الإسلامى وكانت مثار طعن بعض المستثنرقين ، لأن هذه الآراء فى نظرهم تهدم مبدأ الاختيار والمباهية وهو الأساس فى انعقاد الإمامة، ومع أن الماؤدى عند ماحكى الآراء فى مسألة العدد الذى تنعقد به الإمامة (٤)

^{. (}١) الجامع لأحسكام القرآن للقرطبي . الجزء الأول ص ٩٣٠ .

 ⁽٧) فتح العزيز على كتاب الوجيز الرانني . الجزء الرابع عثمر من الورقة وقم ١٩٧ .

^{. (}٣) ما أو الأناقة في معالم الحلاقة القلقشندي الجود الأول ص ١٤٠

⁽٤) الأحبكام السلطانية س ه و ٣ .

لم يشر إلى الرأى الذي يميل إليه من هذه الآراء، ولم يضما أكثر من أن حكى الآراء المنقولة عن العلماء في هذه المسألة، وإن كان قد ضعف بعضها ، على الرء المنقولة عن العلماء في هذه المسألة ، وإن كان قد ضعف بعضها ، على المام من ذلك على أحمال المستشرقين وهو الاستاذ «أرنولد» وجه إلى الماوردي قد بذل جهده لكي يجمل نظرية « الانتخاب، تنطبق على ما كان يتبعه الحلفاء في وقته ، وهو أن كل واحد منهم كان هو الذي يعين من يخلفه ، والواقع الدي لا يحادل فيه أحد أنه قبل الماوردي با كثر من ما ثة سنة قد قال بانمقاد الإمامة بواحد أحد مشاهير علماء الإسلام ، وهو الإمام أبو الحسن الاشمري (٢٠ كا سبق أن ذكر نا ذلك ، ثم إن الماوردي لم ينفرد بحكاية الإشامة العنون أخر المادد القليل ، بل هذه الآراء فن نقلها مؤلفون آخرون كثيرون غير الماوردي ، وإذا كانت تهمة عدم الأمانة العلمية — مع بعدها عن الماوردي — من الممكن أن توجه إليه قبل هذه الآراء هذه التهم يمكن أن توجه إلي جميع المؤلفين الذين ذكروا هذه الآراء (٢٠) ما أسهل أن يوجه بعض المستشرقين النهم جزافا إلى الإسلام ورجاله ، فإذا ما طولبوا بافيرهان على ما عدول ، استمهى عليهم كل برهان .

 ⁽١) قالا عن النظريات السياسية الإسلامية للدكتور عجد صياء الدين الريس
 ١٨٣٠ .

⁽٢) توفى أبو الحسن الأشمري سة . ١٩٧٠ هـ وتوفى للـاوردي سنة . ٤٥٠ هـ .

⁽٣) من المؤلفين الذين ذكروا الآراء التي ذهبت إلى انستاد الإمامة بالمدد القليل العرب (في قسيره ، الجزء الأول ص ٢٧٩ و ٢٧٠) والنووى والرملي (في النهاج وشرحه ، الجزء السابع من نهاية المستاج إلى شرح النهاج ص ١٩٠٠) والبندادى (في أصول الدين ص ٧٨١) وإمام الحرمين الجويق (في الإرهاد ص ٤٧٤) إلى آخر المحلماة الحديث ترضوا المسكتابة في هذه المسألة وهم كثيرون لم تذكر غالبهم اختصارا ،

الرأى الذي عيل إليه

والآن ، ماهو الرأى الذي نميل إليه منهذه الآراء التي ذكر ناها في مسألة العدد الذي تتعقد به رياسة الدولة ؟

وقبل أن نبين الرأى الذى تميل إليه، تحبأن نسأل كيف عكن تصور ببوت عقد الإمامة بمبايعة واحد فقط ، مع أن مبايعة الواحد للإمام تعبر عن رأى ورغبة هذا الواحد ، وهذا الرأى وهذه الرغبة قد لاتدل على آرا، ورغبات باقى أطل الحل والمقد ، وأمر رياسة الدولة أكبر من رأى الواحد مهما عظم شأنه واشتمر فضله فهو أمر يحتاج بلا شكالي الدرس والبحث والمشاورة، وهي أمور تحتاج إلى الاتصال بأهل الحل والمقد لاخذ رأيم فيمن يريدون توليته ولذلك عد عر بن الحطاب مبادرته بالبيمة الآنى بكر الصديق رضى الله عنهما، قبل أخذ رأيا أهل الحل والمقد فئتة وقى الله المسلمين شرها ، وقد روى عنه أنه خطب رأن أهل الحل والمقد فئتة وقى الله المسلمين شرها ، وقد روى عنه أنه خطب ظانا ، فلا يفرن امرأ أن يقول إن بيمة أنى بكر كانت فلتة ، فتمت ، وإنها قد كانت كذلك ، إلا أن افه وق شرها ، وليس فيمكم من تقطع الاعناق إليه (٢٠) مثل الميه بالمورة أن يقتلا ، عبر مشورة من المسلمين فإنه لايسة أنه هو ولا الذي بايسه ، تفرة أن يقتلا ،

فبان من هذا أن الأصل فى المبايعة أن تكون بعد التشاور مع أهل الحل والمقد ، وأن عمر خالف بعمله هذا الأصل، فكان فلتة لظرف خاص اقتمنى ذلك هو خوف وقوع الفتنة بين المباجرين والأنصاد، وليس هذا العمل أصلا شرعيا يعمل به دائما فن بايع واحدا من غير مشورة من أهل الحل والمقد فلا

⁽١) سيرة ابن هشام من الجزء التأنى ص ١٠١٣ وما بعدها طبعة سنة ١٣٧٩ ه.

⁽٧) أي أعناق للطي في الرحلة إليه .

يصح أن يكون هو ولا من باسه أهلا للبايعة، وفد رأينا أبا بكر رضى القعنه عندما أراد ترشيح عمر بن الخطاب ليلي أمر الناس من بعده ، أطال التشاور مع كبار الصحابة وعند ما أخرج عبدالرحن بن عوف نفسه من الترشيح للخلافة ووكل إليه أمر اختيار الحليفة ، بق ثلاثا لا تمكتحل عينه بكثير نوم ، وهو يشاور كبار المهاجرين والأنصار فيمن يصلح للإمامة ، ولوكات يمة الواحد نفسه وقتا يفكر فيمن يصلح في نظره لتولى هذا المنهب ، ثم بايعه بعد أن يقتم بصارحه للإمامة ، وما على باق أهل الحل والمقد وسائر أفراد الأمة بعد ذلك إلا الانقياد للخليفة الجديد ، والرصا بيمة عبد الرحن بن عوف.

وأما الاحتجاج بأن عمر لما بايع أبا بكر رضى الله عنهما تبمه الصحابة ووافقوه على ذاك ، فلا يسح ، لأن سبب اتباع الصحابة عمر فى هذه المبايعة ، وموافقتهم عليها هو رصاة هم بأن يكون أبو بكر هو الخليفة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وليس اتباعهم عمر فى ذلك لأن ييمة عمر قد ألزمتهم بهذا الاتباع ، فقعل عمر لم يكن إلا مجرد إعلان عن رضاه شخصيا كفرد من أفراد أهل الحلل والمعقد عن إمامة أبى بكر لايلزم غيره ، والإفلو فرض أنه لم يبايع أبا بكر غير عمر لما ثبتت إمامة أبى بكر ، وكون عمر أو غيره سبق إلى البيمة في كل يبعة لابد من سابق كما يقول ابن تيمية لاك .

وأما الإستدلال على صحة يمة الواحد بأن العباس قال لعلى بن أبي طالب بعد موت الرسول صلى الله عليه وسلم : « امدد يدك أبا يعك، فيقول الناس عم رسول الله صلى الله عليه وسلم بايع ابن أخيه ، فلا يحتلف فيه اثنان ، فلا يصح لأن العباس أراد بذلك تحبيب الناس في بيعة على بعد أن يروا عم وسول الله صلى الله عليه وسلم يبايع ابن أخيه ، فيكون هذا مصجحا لهم على مبايهته ، ولبس

⁽١) منهاج السنة النبوية ... الجزء الأول ص ١٤٧ .

معناه أنهم يرون المبايعة قد حصلت من واحد من أهل الحل والعقد فيلزمهم بذلك الحضوح والانقياد لمن بويم من هذا الواحد .

وأما الاحتجاج بأن الإمامة عقد، وكل عقد لايحتاج إلى عدد ليتم ، فالرد عليه أن نقول ماالما نع أن يكون عقد الإمامة مستثنى من هذه القاعدة بدليل يدل على ذلك ؟

وأما ماذهب إليه الشافعية من انعقاد الإمامة بالواحد إذا انحصر فيه الحل والعقد، فلم يحصل في عصر من العصور انحصار الحل والعقد في واحد ويندر أن عصل ذلك .

فإذن ، يتبين عاسبق أن القول بأن الإمامة تتعقد بالواحد غيرمسلم ، ومثل ذلك القول با نعقادها بالمدد القليل . كالانتين والثلاثة والاربعة والحسة ، لأن أمر الإمامة كما قلنا لا يصع فيه انفراد فرد أو أفراد قليلين بالبت فيا هو يهم الأمة كلما ، اللهم إلا إذا قرأفراد جماعة أهل الحل والعقد فحيئذ تكون الضرورة هي الملجنة إلى القول بافعقاد الإمامة بالعدد القليل ، إلا أن هذا لا يعني أن نقول كما قال البحض أنه لا تصح البيعة إلا بالإجماع من فضلاء الاحة في أقطار البلاد ، كا قال البحض أنه لا تصح البيعة إلا بالإجماع من فضلاء الاحة في أقطار البلاد ، أي بكر ، فإن الثابت أن سعد بن عبادة لم يمايع أبا بكر إماما ، وإنما تراك اجتماع أب بكر إماما ، وإنما تراك اجتماع أب السقيفة وهو حائق ثائر ، غير راض عن مبايعة أى من المباجرين ، وعلى ابن أو طالب ظل عندما عن مبايعة أى بكر سنة أشهر كما قول بعض كتب التاريخ ، ولو قلنا بذلك أيضا لمكان هذا كما يقول ابن حرم ، تكليف مالا يطاق وما ليس قل الوسمه وما هو أعظم من الحرج ، والله تعالى لا يكلف غنسا إلا وسمه (٢) نقول بوجوب مبايعة الاكثرية من أهل الحل والعقد ، لأن أهل الحل

⁽١) انظر الفصل فى الملل والاهواء والنحل لابن حزم ــ الجزء الرابع ص ١٦٧ و ١٦٨٠ ·

والعقدمهما كان فيهم منصفات الكمال فهم بشر، غير معصومين، فلا نأمن جانب الهوى، والنفس أمارة بالسوء، فن الجائز أن تميل القلة المستخص ليس مستحقا لمرياسة فيبا يعوه، فتى نأمن ذلك، أو حتى نظن أمان ذلك، يجب اشتراط الآكثرية المطلقة عند مبايعة رئيس الدولة.

ولا يصح النظر إلى البلاد التي ينتمى إليها هؤلاء الآكثرية ، فالبيعة من الإغلبية المطلقة من أهل الحل والعقد صحيحة حتى ولو لم يكن فيهم واحد من أهل الماصمة ، لأن القول بأنه لابد فى صحة عقد الإمامة من أن يكون الدين بايموا الإمام هم أهل الحل والعقد الموجودون ببلد الإمام تحمكم لا برهان عليه، يقول ابن حزم (١٠) ، : وأما قول من قال : إن عقد الإمامة لايصح إلا بعقد أهل حضرة الإمام وأهل الموضع الذى فيه قرار الآئمة فإن أهل الشام كانوا قد ادعوا ذلك لاتفسهم ، حتى حملهم ذلك إلى يمعة مروان وابنه عبد الملك واستحلوا بذلك دماء المسلمين ، ثم يقول : دوهو قول فاسد لاحجه لأهله مول فول في الدين عرى عن ذلك ، من القرآن أو من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو من إجماع الآمة المتيتن فيو باطل بيقين » .

الطريق الثاني من طرق انعقاد الرياسة: العهد

عبد الإمام إلى واحد آخر ليلى الإمامة من بعده ، أحد الطرق التىاعتبرها العلماء موجبة لانعقاد الإمامة ، وساقرر أولا ما يراه العلماء بالنسبة إلى هذا الطريق ، وأذكر رأبي بعد هذا فى العبد هل يصلح طريقا لانعقاد الإمامة أو لايصلح طريقا لذلك .

تكلم الفقها، والمتكلمون عن العهد باعتباره طريقا من طرق انعقاد الإمامة بأن يعهد الإمام الحالى بالإمامة إلى رجل يختاره ليكون الإمام من

⁽١) عس المعدر السابق س ١٩٨ م

بعده ، قال الماوردى : ، وأما انعقاد الإمامة بهر...د من قبله ، فهو مما انعقد الإجماع على جوازه ، ووقع الانفاق على صحته لامرين عمل المسلمون بهما ولم يتنا كروهما ، أحدهما أن أبا بكر رضى لقة عنه عبد بها إلى عمر رضى لقة عنه فائبت المسلمون إمامته بعده ، والثانى : أن عمر رضى لقه عنه عبد بها إلى أهل الشعورى فقبلت الجماعة دخولهم فها ، وهم أعيان العصر ، اعتقاداً الصحة العهد بها وضرح باقى الصحابة متها .

ويقرر العلماء أن الإمام بتوليه منصبه إنما يجب عليه أن ينظر في مصالحهم الدينية والدنيوية ، وإذا ما وجب عليه النظر في ذلك حال حياته ، فالنظر في مصالحهم بعد مماته تابع لذلك ، يقول ابن خلدون (١) : ، اعلم أنا قدمنا الحكلام في الإمامة ومشروعيتها لمما فيها من المصلحة ، وأن حيبتها النظر في مصالح الآمة لدينهم ودنيام ، فهو وليم والآمين عليم ، ينظر لهمذك في حياته ويقيم لهم من يتولى أمورهم كاكن هو ويتبع ذلك أن ينظر لهم بعد ممانه ، ويقيم لهم من يتولى أمورهم كاكن هو يولاها ويتقون بنظر لهم بعد مانه ، كا وقدوا به فيا قبل ، وقد عرف ذلك يمن الشرع بإجماع الآمة على جوازه وانعقاده ، إذ وقع بهيد أبي بكر رضى الله عند لعمر بمحضر من الصحابة وأجازه ، وأوجبوا على أنفسهم به طاعة عمر رضى الله وعنه ، .

وقد صور العلامة البغوى (٣٧ الاستخلاف أو العبد برء أن يجعل خليفة فى حياته ، ثم يخلفه بعد موته ، ثم قال دولو أوصى له بالإمامة من بعده ، ففيه وجهان ، ولكن العلامة الرافعي لم يرتض تصوير الاستخلاف أو العهد بهذا ، فقال (٣٠ : دما ذكره من جعله خليفة فى حياته إما أن يريد به استتابته فلا يكون هذا عهداً إليه بالإمامة ، أو يريد به جعله إماما فى الحال ، فهذا إما

⁽١) القدمة ص ١٧٥ .

⁽٢) فتح العزيز على كتاب الوجيز للراضى _ الجزء الرابع عشر من الورقة وقم ١٩٣

⁽٣) عس المدر السابق من ألورة؛ رقم ١٦٢ .

خلع النفس أو فيه اجتماع إماءين فى وقت واحد ، أو يريد أنه يقول : جملته. خليفة أو إماما بمدموتى ، فهذا هو معنى لفظ الوصية ، ولا فرق بينهما . .

وإذا كان العلماء جيماً يقولون: إن تصرف المعبود إليه موقوف على موت الإمام الذى عهد إليه ، فإن العهد حينتذكما يقول شمس الدين الرملي (٢٠ : « فيسه شبه بوكالة نجوت وعلى تصرفها بشرط» .

وعلى عكس جميع العلماء الذين يعتبرون العهد طريقا تاليا طريق اختيار أهل الحل والمقد، فإننا نرى العلامة ابن حوم لا يفضل طريقة أخرى على طريقة العهد فيجعلها في المرتبة الأولى بين سائر الطرائق فيقول(؟): « وجدنا عقد الإمامة يصح بوجوه:

أولها وأفضلها ، وأصحها أن يعبد الإمام الميت إلى إنسان يختاره إماما بعد موته . وسواه فسل ذلك في صحته أو في مرضه بوعند موته ، إذ لانص ولا إجاع على المنح من أحد هذه الوجوه ثم قال : ﴿ وهذا (أَى العهد) هو الوجه الذي نختاره و نكره غيره ، لما في هذا الوجه من اتصال الإمامة ، وانتظام أمر الإسلام وأهله ، ورفع ما يتخوف من الاختلاف والشفب ، ما يتوقع في غيره من بقاء الآمة فوضى ومن انتشار الآمر ، وارتفاع النفوس وحدوث الاطاع ، .

⁽١) نهاية الحتاج الى شرح للنهاج ٢ ص ٢٩١ .

⁽٢) نهاية الحتاج الى شوح النهاج _ الجزء السابق ص ٢٩١

⁽٣) الفصل في الملل والأهواء والنحل م ٧ ص ١٦٩ .

شروط صحة انعقاد الرياسة بالعهد

إما أن يعهد الإمام إلى واحد فقط^(١) أو إلى أكثر من واحد وسنتكلم عن كل حالة من هاتين الحالتين :

الحالة الأولى : أن يكون العبد إلى واحد فقط.

ولا بد حينتذ حتى يكون العهد صحيحا من توافر شروط ثلاثة :

أولها: أن تكون الشروط المطلوبة فى الإمام متحققة فى الممهود إليه ، من وقت أن عبد إلى حين توليه الخلافة بعد موت الإمام الماهد، وعلى ذلك فلو لم تكن هذه الشروط متحققة فيه عند العبد إليه كأن كان صغيراً أو فاسقا حينتذ لم يصح العبد ، وكذا لو كان صغيراً أو فاسقا عند العبد إليه بالفا عدلا عند موت الإمام الماهد لم يصر بذلك العبد إماما للسلمين ، بل لابد من مبايعة أهل الحل والمقد له بالخلافة .

النانى من الشروط : أن يقبل المهود إليه العهد فإذا لم يقبل المعهود إليه هذا

⁽۱) كهد أبي بكر إلى عمر بن الخطاب ، فقد روى أنه لما مرض أبو بكر رضى الله عنه مرضه الله عمر بن الخطاب ، فقان له : اكتب هذا ما عهد ابو بكر خلية رسول الله آخر اكتب ، قال : ما كتب ، قال : ما كتب ، قال : اكتب هذا ما عهد ابو بكر خلية رسول الله آخر عهد ، بالدنيا وأول عهده بالآخرة أنى استخلات عليه كل م رهقته عبد فنام ، فكتب عمر بن الخطاب ، ثم استيقا أبو بكر فقال : هل كتبت شما ا قال : نهم كتبت عمر ابن الخطاب ، فقال : وعدل فذلك فذلك هفي به وإن بدل أو غير فلا علم لي بالنيب والفير أردت لي بكم ولكل امرى ما اكتب من الإثم ، في منام الذين ظلموا أي منقل عنه عمر فدفه ذلك فأبي أن يقبل وسيلم الذين ظلموا أي منقل عنه عمر فدفه ذلك فأبي أن يقبل .

العهد وجب أن يبايع أهل الحل والعقد غيره(١).

وقد آختلف في وقت قبوله على رأيين :

الرأى الأول: أن وقت القبول هو ما بعد موت الإمام العاهد ، كما يقبل الوصية بعد موت الموصى(٢) .

الرأى الثانى: وصححه المساوردى ؟ أن وقت القبول هو ما بين عهد الإمام العاهد وموته ، حتى تنتقل الإمامة من الإمام العاهد إلى المعهود إليه مستقرة بالقبول المتقدم فلو أراد المعهود إليه أن يعهد بالإمامة إلى أحد قبل موت الإمام الذى عهد إليه لم يجز ، لأن الإمامة لا تستقر له إلا بعد موت الإمام العاهد ؟ .

الثالث من الشروط :

أن يكون الإمام العاهد قد قام بهذا العهد و الإمامة لا زالت معقودة له ، فإن عهد بالإمامة في حال طروء عارض يخرجه عن الإمامة لم يصح العهد ، فلو قامت حرب بين المسلمين و المشركين وأسر، المشركون الإمام مثلا فعهد بالإمامة إلى واحد من الناس وهو في حال أسره نظر في عهد ، فإن كان بعد أن شل المسلمون من خلاصه من أيدى المشركين لم يصح هذا العهد ، لأنه حصل بعد خروجه من الإمامة ، وأما إن كان العهد قد حصل من هذا الإمام قبل أن يأس المسلمون من خلاصه في وقت هو فيه مرجو الحلاص فالعهد صحيح ، لأن إمامته لا زالت باقية ، فإذا يئس المسلمون بعد ذلك من خلاص الإمام استقرت إمامة ولى العهد ، لأنه باليأس مر خلاص الإمام قد زالت المته دي العهد ، لأنه باليأس مر خلاص الإمام قد زالت

⁽١) مَا ثر الإنافة في معلم الحلافة لأحمد بن عبد الله التلتشندي ج١ ص٥١ و ٥٠

⁽٢) من المعدر السابق ص٥٠ (٣) الأحكام السلطانية ص١٠

⁽٤) مَا ثر الاثافة في معالم الخلافة الجزء الأولُ ص.٠٥٠

⁽ه) الأحكام السلطانية للماردى ص ١٩٠٠

الحالة الثانية:

أن يكون العهد إلى اثنين فأكثر ، وذلك على ضربين :

الضرب الأول: أن يجعل الإمام أمر الإمامة شورى بينهم ، لم يقدم واحدا منهم على الآخر فيجب في هـ نـه الحال أن يختار أهل الحل والعقد واحدا من هؤلًاء الذين جمل أمر الإمامة شورى بينهم ، أو يخرج الجميع أنفسهم من أمر الإمامة إلا واحدا يتنازلون له عنحقهم فيها، وقد استدل العلماء علىهذا بما فعله عر رضي الله عنه بعد طعنه، وبما فعله الصحابة حيثنًا، فقد روى أنه قيل له: أوص باأمير المؤمنين، استخلف فقال: ماأرى أحدا أحق بهذا الأمر من هؤلاء الرهط الذين توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنهم رأض ، فعد عليا وعثمان والزبير وطلحة وسعدا وعبد الرحمن فلما توفى رضى الله عنه ، اجتمع هؤ لاء الرهط الذين جمل الأمر فيهم، فقال عبد الرحمن بن عوف: اجعلوا أمركم إلى ثلاثة منـكم ، فقال الربير : قد جعلت أمرى إلى على وقال طلحة : قد جعلت أمرى إلى عبَّان ، وقال سعد: قد جعلت أمرى إلى عبد الرحمن فقال عبد الرحمن بن عوف لعلى وعبَّان : أيكما تبرأ منهذا الأمر فنجله إليه ، واقه عليه والإسلام لينظرن أفضلهم في نفسه ، فأسكت الشيخان ، فقال عبد الرحن ابن عوف أفتجملونه إلى والله على أن لا آلو عن أفضلكم؟ قالا : نعم ، فأخذ يد على وقال : له : لك من قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم والقدم في الإسلام ماقد علت، والله عليك لأن أمر تك لتعدلن، ولأن أمرت عبَّان لتسمعن و تطبعن، ثم خلا بمثمان فقال له مثل ذلك ، ثم استقر رأى عبد الرحمن بن عوف على عثمان فقال له : ارفع يدك ياعبُّان فبايمه وبايع له على وتنابع الناس فبايموه .

الضرب اثنانى: أن يعهد الإمام بالإمامة إلى أكثر من واحد يرتبها فيهم فيقول مثلا: إنست ففلان هو الإمام، فإن مات فالإمام فلان، وحكذا، فالإمامة حيثة يجب أن تكون لمن ذكرهم على الترتيب الذي بينه، وقد استدل العلماء على هذا بأن الرسول صلى الله عليه وسلم استخلف ديد بن حارثة على جيش مؤتة ثم قال: فإن أصيب فبعد الله بن رواحة فإن أصيب فبعد الله بن رواحة فإن أصيب فليرتض المسلمون رجلا ، فتقدم ديد فقتل ، فأخذ الراية جعفر وتقدم فقتل ، فأخذ الراية عبد الله بن رواحة فتقدم فقتل ، فاختار المسلمون بعده خالد بن الرليد ، قال الماوردي (١): « وإذ فعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك في الإمارة جاز مثله في الحلافة ».

ثم إنه لاخلاف بين العلماء فى أن الإمام العاهد لايزال إماما مادام على قيد الحياة ، وأما بعد موته فله أحوال ثلاثة :

الحال الأولى: أن يموت أول المعهود إليهم فى حال حياة الإمام العاهد فالإمامة يستحقبا الثآني بعده.

الحال الثانية : أن يموت الأول والثانى من المعهود إليهم فى حياة الإمام فالإمامة حيثة يستحتم الثالث بعدهما .

الحال الثالثة: أن يكون الثلاثة كلهم أحياء بعد موت العاهد، وحيتنذ فالإمامة يستحقها الأول منهم، فإن أراد هذا أن يعهد بالإمامة إلى واحد آخر غير هذين الاثنين اللذين معه فى العهد فللعلما. فيه مذهبان:

أحدها: أن ذلك لا يُصح حملا على مقتضى الترتيب، إلا إذا تنازل عن الإمامة مستحقّبا طوعا .

الثانى: وهو مذهب جمهور الفقهاء أن ذلك جائز ، فيصح لمن آك ل إليه الإمامة بالعهد أن يعهد بها إلى من يريد من غير المذكورين معه فى العهد، ويكون الترتيب مقصورا على من يستحق الإمامة بعد موت الإمام العاهد، لأن من آلت إليه الإمامة بعد موت العاهد صار بذلك عام الولاية نافذ الأمر، فكان حقه فيها

⁽١) الأحكام السلطانية ص ١٣٠.

آقوى وعهد بها أمضى كما يقول الماوردى، وهذا يخالف مافعله رسول الله صلى الله عليه عليه مناك كان ورسول الله عليه وسلم من ترتيب القادة فى غووة مؤتة ، لآن ترتيبهم هناك كان ورسول الله صلى الله "عليه وسلم فى الحياة ، فأمور المسلمين لم تنتقل إلى حاكم غيره ، يخلاف الأمر هنا فإن الأمر انتقل إلى غير الإمام العاهد بعدموته ، فالفرق متحقق بين العهدين 17 .

أنواع المعهود إليهم ، وحكم كل منهم

المعهود إليهم على ثلاثة أضرب :

الضرب الآول :

أن يكون الممهود إليه وإدا أو والدا ، وقد اختلف العلماء فى جواز أن ينفرد الإمام بعقد البيعة له على ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول: أنه لابجوز أن ينفرد الإمام بعقد البيعة لواحد منهما، بل لابد من موافقة آهل الحل والعقد على هذه البيعة، لأن ذلك منه تزكية له تجرى بجرى النهادة، وتقليده على الآمة بجرى بجرى الحسكم وهو لابجوز أن يشهد الوالد أو لولد، ولا يحكم لواحد منهما، لأنه ميال بالطبع إلى كل واحد منهما.

المذهب الثانى: أن للإمام أن يعهد إلى الوالدأو الولد بدون استشارة أهل الحل والمقد، لآنه حاكم الآمة ، وأمره نافذ عليهم ولهم، فحكم المنصب غالب على حكم النسب، ولم يجمل التهمة عليه فى ذلك طريقا، وصار فيها كعهده إلى غير ولده ووالده .

المذهب الثالث: أن للإمام أن ينفرد بعقد البيعة للوالد، وأما انفراده

⁽١) مَاكَرُ الاتافة فى معلمُ الحلافة لاحمد بن عبد الله التلفشندى ج١ ص ٥٣ وما بصدها وانظر أيضًا الاحكام السلطانية العاوردى ص١٣ وما بعدها .

بمقدها للولد فلا يجوز، لآنه بالطبع عيل إلى الولد أكثر من ميله إلى الوالد ولذلك كان كل ما يقتنيه في الآغلب مدخرا أولده دون والده .

الضرب الثانى :

ألا يكون المهود إليه ولدا أو والداكان يكون أخا أو ابن عم أو أجنيا فقد اتفق على أنه يجوز أن ينفرد بعقد البيعة له من غير أن يستشيرفيه أهل الحل والمقد، ولكنهم اخرانوا فى أنه هل يشترط ظهور الرصا من أهل الحل والمقد حتى تنمقد البيعة البحرة يذهبون إلى أنه يشترط رضا أهل الحل والمقد حتى تنمقد البيعة وتلزم الآمة بها ، وذلك لانها حتى يتعلق بالآمة فلم تلزمهم إلا برضا أهل أخل والمقد منهم ، قال الماوردى (١٠) د والمصحيح أن يمته منعقدة، وأن الرضا بها غير معتبر، لان يمة عمر وضى الله عنه لم تتوقف على رضا الصحابة ، ولان الإمام أحتى بها فكان اختياره فيها أضدى ، وقوله فيها أضدى .

الضرب الثالث : أن يكون المهود إليه غائبا ، وحينئذ فينظر فى حاله ، فإن كان مجمول الحياة لم يصح العهد إليه ، وإن كان معلوم الحياة صعح العهدوكان موقوفا على قدومه ، فإذا مات الإمام العاهد وولى العهد لازال غائيا ، وجب أن يستقدمه أهل الحمل والعقد ، فإن جاء تولى إمامة المسلمين ، وإن ظل غائبا وتضرر المسلمون لعلول غيبته اختار أهل الحل والعقد واحدا آخر نائبا عنه حتى يحضر ، وتكون أحكامه فيهم كأحكام الإمام ، فإذا قدم الغائب انعرل.

⁽١) الاحكام السلطانية ص١٠

 ⁽۲) مآثر الانافة في ممالم الحلافة الجزء لأول ص وف وما سدها وانظر أيضاً.
 الاحكام السلطانيه ص ١٠

عزل ولي ألعهد

عرل ولى العبد إما أن يكون عن طريق الإمام العاهد ، أو يكون عن طريق ولى العهد نفسه ، فأما الطريق الأول وهو طريق الإمام العاهد . فقد اختلف فى ذلك هل يصح عزله أولا يصح على رأبين فى فقه الشافعية :

أولهما : جواز عزل المعهود إليه بعزل الإمام ، وهو مايراه المتولى أحد أعلام الشافعية .

ثانيها: أنه لا يجوز أن يعزل الإهام ولى عهده مادمت صفات الإهامه متوافرة فيه وهذا الرأى هو ما براه الماوردى وصحه النووى وها أيضا من أعلام الشافسية. والفرق بين عدم جواز عزل الإمام لولى عهده مادامت صفات الإمامة فيه و بين جواز عزله سائر نوابه فى غير ذلك من الأمور، أن غير ولى الهد قد استخلفه الإمام فى حق نفسه فجاز له عزلهم، بخلام الحال فولى الهد فإنه قد استخلفه فى حق المسلمين فلم يحوله عوله ، كا أنه ليس لاهل الحلو الهد أن يعولوا الإمام مادام لم يتغير حاله ، وعلى هذا فلو عهد الإمام إلى آخر بعد عوله الاول كان العهد إلى الآول لازال صحيحا، ولو خلع الأول لازال صحيحا، ولو خلع الأول نفسه لم يصح العهد إلى الأانى حتى يستأنف .

هذا إذاكان العرل عن طريق الإمام العاهد ، وأما إذاكان العرل عن طريق المجود إليه ، يأن طلب استخاءه من العبد، فقد صرح العلماء بأنه لايجوز لولى العبد أن يستبد بعرل نفسه ، فلر استعفى من العبد لم يطل عبده بمجرد ذلك حق تنظر ، هل هناك غيره مستوف شروط الإمامة وصلح لها فيعبد إليه،أو لم يكن غيره . فإن كان هناك من يصلح لها غيره صح أن يعفه الإمام من العبد ، ولمن لم يكن هناك غيره عن يمكن قيامهم بأعباء الخلافة لم يصح إضاؤه (١٠).

 ⁽١) مَا ثَرُ الاَئَافُهُ فِي مَمَالُمُ الْخَلَافَةُ الْجُزْءُ الأَوْلُ صَ ٧٧ و ٧٤ و انظر أيضًا
 الأحكام السلطانية ص ١٠

رأينا في ولاية العهد

يتبين من تتبع كلام الفقهاء عن العهد، أن جمهورهم (1) يعتبرون عهد الحليفة إلى واحد كافيا في انعقاد الإمامة له ، ولا يحتاج لتتم له البيمة إلى مبايعة أهل الحل والعقد بعد عهد الإمام ، بل في استطاعته أن يعهد إلى من يراه صالحا الإمامة بعده من غير أن يستشير في ذلك أحدا ، وكل ما عليه هو أن يحتهد ما وسعه الاجتهاد في هذا الاختيار ، يقول الإمام النووي(27) : « إن الحليفة إذا أراد العهد لزمه أن يحتهد في الأصلح، فإذا ظهر له واحد جاز أن يتفرد بعقد يمته من غير حضور غيره ، ولا مشاورة أحد » .

والناظر في هذا يرى أن العلماء بقولهم بهذا الرأى إنما يستعدون في ذلك على أمرين :

أولها: أن الإمام الذي يعطى هذا الحق إنما هو إمام مثالى قد تمت مبايعته بالطريق الشرعى الصحيح، والذي بينا شروطه فيا سبق عند كلامنا على شروط الإمامة، فتوافر هذه الشروط فيه من شأنه أن يحملنا نتق فيا يقوم به من أمور الحكم ثقة كاملة. ونؤمن بأنه لم يزغ فيا قام به من عهد عن الطريق الواجب ظل يعهد إلى واحد بعينه إلا بعد أن رآه صالحا لرياسة الأمة. ولم يتأثر في ذلك اللهمل بقرابة أو صداقة أو عبة ، بل كان فيا قام به إنما يقصد مصلحة الأمة ووجه الله ، يقول ابن خلدون تن : وأما أن يكون القصد بالعهد حفظ التراث على الأبناء فليس من المقاصد الدينية ، إذ هو أمر من الله يخص به من

 ⁽١) انظر ص ٢٨٢ من هذا البحث فقد بينا فيها أن بعض علماء البصرة هم الذين يشترطون طهور رضا أهل الحل والمقد .

⁽٧) روضة الطالبين من الورقة رقم ٣٥٧.

⁽٣) للقدمة ص ١٧٧٠ -

يشاه من عباده ، ينبغى أن تحسن فيه النية ما أمكن ، خوفا من العبث بالمناصب الدينية ، فهذا العمل الديقد يكون خاتم ما يقوم به من نظر في شئون الرعية هو مما سيحاسب عليه أمام ربه وسيؤثر تأثيرا عظيا في حياة أمة بأكملها ، ولذلك تخوف عمر لما طلبوا منه أن يستخلف ، فقال و أتحملها حيا وميتاه () ، فبذا الإمام الذي يعطى عهده هذا التأثير في انعقاد البيعة لمن يخلفه ، إنما هو شخص المجتمعت فيه ضانات قوية تحصنه في غالب الطن ضد الاعواف عن الجادة ، لانه حركا يقول أبن خلدون (*) حولهم والامين عليم .

فالثقة فى هذا الإمام تامة ، وخوفه من انه فى غالب الغلن متحقق ، فإذا ما أعطى هذا الإمام هذا الحق ـــ على رأى الفقهاء والمتكلمين ــ فإنه سيكون غالبا معبرا عن رأى الامة فيمن تراه صالحا لان يلى الامور من بعده .

وأما الآمر الثانى: الذى حدا العلماء على أن يقولوا بانعقادالبيعة بمجرد أن يعهد الإمام إلى آخر ، فهو ما نفيده ظواهر السابقتين اللتين يستدل بهما العلماء على اعتبارالعهد طريقا فى اتعقاد الإمامة ، ونعنى بهما : عهد أبى بكر لعمر وعهد عمر المستة الذين اختاره ٣٠ ، فإن هاتين السابقتين تفيدان فى الظاهر أن

⁽١) روى مسلم « عن ابن همر قال : حضرت أبي حين أصيب ، فأشوا عليه . وقالوا جزاك الله خيرا ، فقال : راغب وراهب. قالوا . استخلف: فقال : أتحمل أمركم حيا وميتا » أنظر صميح مسلم ح ٣ ص ١٤٥٤ .

⁽٢) للقدمة ص١٧٥ -

^(*) قال الماوردى: « حسكى ابناسحق عن الزهرى عن ابن عباس قال: وجدت عسر ذات بوم مسكروبا ، مقال ما أحرى ما أصنع فى هسذا الأسر ؟ أقوم فيه وأفسد فقلت هل لك فى على ، فقال : إنه لها لأهل ، ولسكنه رجل فيه دعاية ، وإنى لأراء لو تولى أمركم لخلسكم طيطريقة من الحق تعرفونها قال : قلت : فأين أنت عن عنان ؟ فقال: لو فسلت لحل ابن أبى مبيط على وقاب الناس ، ثم لم تلتقت إليه العرب حتى تضرب هنقه، والله لو فسلت لفعل، ولو فعل فعالوا قال : فقلت: فطلحة ؟ قال: إنه لزهو، ماكان المشلولية

كلا من أبي بكر وعمر رضى الله عنهما فدعهد من غير أن يجتمع مع عهده رضا الآمة بذلك ثالة فى أهل الحل والمقد من كبار الصحابة .

ونحب أن نبين أن كلا من الأمرين لايصح أن يجعل مرتكزا اللمول بانعقاد الإمامة بالعبد من الإمام وحده : وذلك لآنه بالنسبة إلى الأمر الأول فإنه مهما لمفت صفات الكمال في الخليفة ، فإنه بشر غير معصوم من الحناً ،

أمر أمة عجد صلى الله عليه وسلم مع مايعلم من زهوه قال : قلت ؟ قائر بير ؟ قال : إنه لبطل ، ولكنه بسأل عن الساع والله بالبقع بالسوق ، أفذاك يلي أمور السلمين ؟ قال : اقتلت : سعد بن أبي وقاص قال : ليس هناك ، إنه لصاحب منتب يتاتل عليه فأما ولي أمر فلا ، قال : فقلت : فسيد الرحمن بن عوف ؟ قال : نسم الرجل ذكرت ، لسكنه ضيف، إنه والله لايصلح لحذا الأمر يا ابن عباس إلا التوى فى غير عنف ، الماين من غير ضمف ، والمسك من غير بخل . والجواد في غير إسراف، قال ابن عباس : فلما جرحه أبو لؤلؤة وآيس الطبيب من نفسه ، وقالوا له : اعهد ، جملها شورى في ستة وقال : هذا الأمر إلى طيوبإذائه الزبير وإلى عثمان وبإذائه عبد الرحمن بن عوف ، وإلى طلحة ويازاته سعد بن أبي وقاص ، فلما جاز الشورى بعد موت عمر رضي الله عنه قال عبد الرحمن : اجعادا أمركم إلى ثلاثة منسكم . فقال الزبير جعلت أمرى إلى على وقال ظلعة : جملت أمرى إلى عنمان ، وقال سمد : جملت أمرى إلى عبد الرحمن فسارت الشورى بعد الستة فى هؤلاء الثلاثة ، وخرج منها أولئك الثلاثة ، فقال عبد الرحمن أيسكم يبرأ من هذا الأمر ونجمله إليه، وآلله عليه شهيد ليحرس على صلاح الأمة ؟ ظم يجبه أحد ، فقال عبد الرحمن أتجملونه الى وأخرج عَسى منه ، واقد طي شهيد طي أنى لا آلوكم نصحا، فقالا نم. فقال: قد نسلت نصارت الشورى بعد الستة في ثلاثة، شم بعد الثلاثه في اثنين على وعبَّان ثم مضيعبد الرحمن ليستملم من الناس ماعندهم ، فلما أجنهم الليل استدعى السور بن مخرمة وأشركه منه ، شمحضر فأخذ على كل واحد منهما العهود أيهما بويع ليملن بكتاب الله وسنة نبيه . ولأن بايع لنيره ليسمن وليطيمن ، ثم بايع عثمان بن عفان ﴾ : الأحكام السلطانية للهاوردى ص ١٦ طبع مصطفى البابي الحلمي سنة - 199 -

لا يؤمن أن يميل فى ساعة صنعف إلى قريب أو صديق فيعهد إليه بأمر الحلافة. بدليل أن خامس الخلفاء الأول قد وقع فى هذا الحطأ، فقد عهد بها ماوية بن أبى سفيان إلى يزيد ابنه ، ويزيدكما هو معلوم ليس كفئا لتولى إمامة المسلمين ، بعيد عن رضاهم . ومع هذا فقد وقع أبوه فى خطأ العهد إليه ، .

غير بحد أن يدافع ابن خلدون عما فعله معاوية بقوله(١) : . والذى دعا معاوية لإيثار ابنه يزيد بالعهد دون سواه ، إنما هو مراعاة المصلحة في اجتماع الناس وأتفاق أهوائهم باتفاق أهل الحل والعقد عليه حينئذ من بني أمية ، إذ بنو أمية يومئذ لايرضون سواهم ، وهم عصابة قريش وأهل الملة أجمع ، وأهل الغلب منهم ، فمآ ثره بذلك دون غيره عن يظن أنه أولى بها وعدل عن الفاصل إلى المصول حرصًا على الاتفاق ، واجتماع الأهواء الذي شأنه أهم عنمه الشارع، غير بحد هذا الدفاع من ابن خلدون لأنه مبنى على نظرية العصبيَّة التي قال بها استنتاجا من اشتراط القرشية ، وقد ناقشنا هذه النظرية وأبطلناها فما سبق عند الكلام على شرط القرشية في الإمام، مبينين أن الشارع نفر من العصية فلا يصح أن تجعل هي العلة في اشتراط القرشية ، ولم يكن غرض معاوية الوحيد هو إبعاد الآمة عن نفرق الآهواء ، ولو كان معاوية حقا يرمي إلىهذا فقط لـكان غير يزيد الكثيرون بمن يصلحون لهذا المنصب ، ويرضى عنهم الناس ، وقد فهمت جماهير المسلمين ما يرمى إليه معاوية حين عهـد بالآمر إلى ابنه يزيد ، وكانوا أول الآمر ــ قبل أن يظهر لهم أنه ينوى العهد ليزيد ـــ رامنين أن عنتار الخليفة وليا العهد ، وسلموا أمرهم له في هذا الشأن ، فلما عهد إلى يزيد لم يوافقوه علىذلك وأنكره بعض كبارهم. كالحسين بنعلي، وعبدالرحمن أَنِ أَبِي بَكُر ، وعبد الله بن عمر ، وأبن الزبير ، فني « الكامل ، لابن الأثير^(٣) « كتب معاوية إلىمروان بن الحـكم إنى قد كبرت سنى ودق عظمى ، وخشيت

⁽١) القدمة ص ١٧٥

^{(ُ}٢) السكامل لابن الأثير ج ٣ ص ٢٥٣

الاختلاف على الآمة بعدى ، وقد رأيت أن أتغير لهم من يقوم بسدى وكرهت أن أقطع أمرا دون مشاورة من عندك ، فاعرض ذلك عليهم وأعلى بالذى يردون عليك، فقام مروان في الناس ، فأخبرهم به، فقال الناس : أصاب ووفق ، وقد أحبينا أن يتخير لنا ، فلا يألو، فكتب مروان إلى معاوية بذلك ، فأعاد إليه الجواب بذكر يزيد، فقام مروان فيهم وقال : إن أمير المؤمنين قد اختار لدكم فلم يأل ، وقد استخلف أبنه يزيد بعده ، فقام عبد الرحمن بن أبي بكر فقال : كذبت والله يا مروان ، وكذب معاوية ما الخيار أردتما لامة عمد ، ولكنكم تريدون أن تجملوها هر قلية ، كلما مات هرقل قام هرقل ، . . . وقال الحروان الوير . . .

فكل هذا يدل على أن الإمام مهما اشترطنا فيـه من الشروط فهو بشر ، ليس ثمة ما يمنعه من أن يحيد عن الواجب ويميل مع الهوى ، فيعهد إلى من لايستحق، لأن العصمة لم تثبت إلا للرسل عليهم صلوات الله وسلامه.

وأما بالنسبة إلى الآمر الثانى ، وهو أن سابقى عبد أبى بكر لعمر وعهد عربى ألى أهل الشروى، تغيدان فى الظاهر أن العبد من الحليفة كاف وحده بعون أن يجتمع معه رضا الآمة المشاة فى أهل الحل والعقد ، فإننا نقول : فيا يعلق بالسابقة الأولى وضى بها عهد أبى بكر إلى عمر رضى الله عنهما ، فإنه قد ثبت أن أبا بكر خير الناس بين أمرين إما أن يختاروا هم من سيتولى الحلاقة بعده ، وإما أن يتركو أله أمر هذا الاختيار ، فطلبوا منه لله النهم ، فإن أبا بكر بعد أن أحس بقرب نووحه عن الدنيا و أمر أن تجتمع له الناس ، فاحتمر فى من قضاء الله ما ترون ، له الناس ، فاحتمر فى من قضاء الله ما ترون ، اجتمع ما فاتمو تم وليم عليكمن أردتم، وإن شتم اجتمدت لكم رأي وواقه الدى لا إله إلا هو لا آلوم فى فنسى خيرا ، فبكى وبكى النساس ، وقالوا : يا خليفة رسول الله ألا هو لا آلوم فى فنسى خيرا ، فبكى وبكى النساس ، وقالوا : يا خليفة رسول الله أد أت خيرنا وأعلمنا فاخر لنا ، قال : ساجتهد لكم رأي

وأختار لكم خيركم إن شاء اقه (١) و ولقد رضى الناس عن عمل أبي بكر وأظهروا السمع والطاعة لن عهد إليه من غير إجبار من أحد ، فإنه لما استقر رأيه على عمر أشرف على الناس وهو يقول : أترضون بمن أستخلف عليم ؟ فإنى والله ما ألوت من جهد الرأى و لا وليت ذا قرابة ، وإنى قد استخلفت عمر بن الحفاب فاسموا له وأطيعوا ، فقالوا سمنا وأطمنا(٧) ، بل إن بعض الروايات التي وصفت ماحدث آ نذاك تحكى أن الناس قبل أن يعرفوا من هو المهبود إليه رضوا به التقتهم التامة فيا يقوم به الصديق ، وارتفع صوت واحد من كبار أهل الحل والمقد يطالب الخليفة بألا يعهد إلا إلى عمر ، فقد روى وعن يسار بن حزة قال : لما ثقل أبو بكر أشرف على الناس : رضينا يا خليفة أيها الناس : رضينا يا خليفة أيها الناس : رضينا يا خليفة على رسول الله ، فقام على فقال : لا نرضى إلا أن يكون عمر قال : فإنه عور ٢٠)

صحيح أنه ثبت أن بعض الصحابة — لما يعلمو قه من شدة عمر — كانو 1 قد ناشوا أبا بكر وعاتبوه عندما بلفهم اختياره عمر ليل أمورهم من بعده ، فقالوا له: تراك استخلفت علينا عمر ، وقد عرفته ، وعلمت بواتقه فينا وأنت بين أظهرنا ، فككيف إذا وليت عنا ، وأنت لاق الله عو وجل فسائلك فما أنت قائل ؟ فقال أبو بكر لأن سألني الله لاقولن : استخلفت عليهم خيرهم في فضي (٤٠) ، وكانت تلك المناقشة من جماعة من المهاجرين والانصار دخلوا عليه عندما بلغم اختياره عمر وقبل أن يعلن هذا الاختيار على الناس ولكنهم

⁽١) الامامة والسياسة لاف تنبية الدينوري الجزء الأول ص ١٠٥٩ و ٧٠٠

⁽٢) تاريخ الطبرى - الجزء الثالث ص١٧٨

 ⁽٣) المسواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة الأحمد بن حجر الهيمي
 ١٩٠٠ - ١٠

 ⁽٤) الإمامة والسياسة لأبن قتيبة الدينورى الجزء الأول ــ صهم١ .
 (١٩ -- رئاسة الدوة)

ما لبثوا أن اقتنموا بهذا الاختيار فسكتوا حين رد عليم أبو بكر وكانوا عونا لعمر فى كل ما قام به طوال حياته رضى الله عنه(١).

وأما بالنسبة إلى السابقة الثانية، وهي عهد عمر إلى أهل الشورى الستة فإنه ثبت أن هؤلاء الستة كانوا حاثرين رضا الآمة ولم يوجد غيرهم من يصلح للإمامة، يقول الجاحظ مدللا على أن أهل الشورى الذى عنهم عمر كانوا أصلح من يتولى أمور المسلمين على أن يكون معهم، ولا قالوا : فيهم واحد كان ينبغى أن يكون معهم، ولا قالوا : فيهم واحد كان ينبغى أن يكون معنا، ثم قال : وفيذا دليل أن الستة كما كانوا باثنين عند عمر كانوا بائنين عند مقولاء الستة لم الم الشودى الذي تبد أن ترك لعبد الرحن بن عوف _ أحد مؤلاء الستة _ أمر اختيار الخليفة بذل غاية جهده في تعرف آراء على الستقر الرأى أخيرا بعد أن استشار الناس على اختيار عثمان رضى القدعنه، يقول ابن حلمون؛ فقوض بعضهم (أى أهل الشورى الستة) إلى بعض حتى يقول ابن حلمون؛ فقوض بعضهم (أى أهل الشورى الستة) إلى بعض حتى عرفان وعلى ، فآثر عثمان بالبيمة على ذلك لموافقته إياه على دوم الاقتداء على يغيل دول على دوم الاقتداء على يغيل ما يعن دون اجتهاده ١٩٠٥.

نتهى من هذا كله إلى أن السابقتين التين يستدل بهما العلماء على انعقاد الإمامة بالعهد من الخليفة ، تفيدان فى الواقع أن للإمام أن يرشح من سيخلفه فى رياسة الآمة ، وهو موثوق فى حسن اختياره ، ما دام قد توافرت الهالصفات المطلوبة فى الإمام ، بعيدا عن التهمة ، حتى لو رشح لها ابنه أو أباء ، إلا أن

⁽١) أصول الدين لحمد بن عمد بن عبد السكريم البزدوى ص١٨٥٠

⁽٢) الشائية لأبي عبمان عمرو بن بحر الجاحظ ص٧٧٠ .

⁽٣) القدمة ص٥٧٥ .

حذا كا قلنا مجرد ترشيح لبس كافيا وحده فى انعقاد الإمامة للمعهود إليه ، وإنما لا بد من رضا أهل الحل والعقد مهذا العهد ومبايعتهم للمعهود إليه ، يقول ابن تيمية(١٠) : دوكذلك عمر لما عهد إليه أبو بكر إنما صار إماما لما بايعوه وأطاعره ولو قدر أنهم لم يتفذوا عهد أنى بكر ولم يبايعوه لم يصر إماما ، .

فالمهود إليه إذن لا تنقد إمامته إلا بعد أن يبايعه أهل الحل والمقد ولم ألا يبايعه وأن يختاروا غيره - إذا لم يكن صالحا في نظرهم لتولى هذا المنصب ، وهذا هو ماكان يفهمه خلفاء بني أمية ، فإنهم كانو إذا عهدوا إلى قريب لهم لم يكنفوا بالبيمة الصادرة من الحليفة ، بل كانت البيعة تؤخذ من التاس للمعهود إليه والحليفة العاهد لا زال على قيد الحياة ، ثم تجدد البيعة بعد وهو دول كانوا يعلمون أن مجرد العهد من الإمام كاف في اقتقاد البيعة لما احتاجوا إلى أخذ البيعة من الناس ، وإنقا لنجد عر بن عبد العزيز - وهو من هو في فقهه وعله بأحكام الشريعة - بعد أن عبد إليه سليان بن عبد الملك بأ لملاقة وبعد أن قرى - كتاب العهد على الناس بعد وفاة سليان بن عبد الملك يسمد المنبر ويقول : وإن وأنه ما استؤمرت في هذا الآمر ، وأتم بالحيان في المخذا منه دليل على أن البيعة لا اعتبار لها إلا إذا كانت من أهل الحل والمقد المثان لرغبة الآمة ، ولو كان العهد من الحليفة السابق كافيا وحده في انتقاد الإمامة لما التقي عمر بالناس يخبرهم بأن لهم كل الاختيار في مهايعته إماما عليهم أو عدم مهايعته (ماما

هذا ، ولا يفوتنا أن نقرر فى ختام هذا المبحث أن بعض العلماء القدامى يرى أن العهد وحده ليس كافيا فى انعقاد الرياسة ، ولا بد من مبايعة أهل الحل والعقد ، فهذا هو المماوردى كما سبق أن ذكر فا⁹⁷ ينقل عن بعض علماء البصرة

⁽١) منهاج السنه النبوية - الجزء الأول ص١٤٢٠ -

⁽٧) نظام الحكم في الإسلام للدكتور محمد يوسف موسى ص٧١٠ .

⁽٢) انظر من ٢٨٧ من هذا البحث.

أنهم يشترطون رصنا أهل الحل والعقد حتى تكون هذه البيعة علزمة الأمة . وهذا هو القاضى أبو يعلى عمد بن الحسين الفراه ، أحد أعلام الحنابلة يصرح بد أن إمامة المعبود إليه تنعقد بعدموته وأى الخليفة ، باحتيار أهل الوقت (١) ويفهم من هذا النص أن أبا يعلى برى أن الإمام إذا عهد إلى شخص فلا يكون هذا العهد وحده سيا في انعقاد الإمامة ، بل لا بد _ لكى تنعقد الإمامة _ من وجود المبايعة الحرة من أهل الحل والعقد الذين يعاصرون المعبود إليه بعد وفاة الإمام العاهد .

~ 0 0

الطريق الثالث

من طرق انعقاد الرياسة: القهر

الأصل في انتقاد الرياسة كما قلنا أن يعقدها أهل الحل والعقد لمن يروقه صالحا لقيادة المسلمين بتوافر الشروط المطلوبة فيه، ويكون ذلك بعد تصفح أحوال من يوافس فيم النهيؤ الكامل للقيام بعب، الرياسة انتقيل ، فيكون يجيء الرئيس يمحض إرادة الآمة واختيارها عثلة في أهل الحل والمقد بعد ما ظهرت صلاحيته لهذا المنصب .

مذا في الظروف العادية التي لا يفرض فيها أحد إرادته على الأمة ، ولكنه يمدن في كثير من الاحيان أن يشب من توافرت لهم أسباب القوة والفلة على هذا المنصب ، ويفرضون أنفسهم على الناس قسرا وقهرا كما يمعن نسميه في عصرنا بالانقلابات العسكرية والثورات المسلحة ، فهل يمكن اعتبار الرياسة معقودة لهؤلاء الذين وائتهم الفرصة فتستموا الحكم مفا العلم يق ؟ أم لا يعد ذلك طريقا من العلم قالتي تنعقد مها الرياسة ؟ العلماء في هذا على مذهين :

⁽١) الأحسكام السلطانيه للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء الحنبلي ص ١٠.

المذهب الأول :

يرى الخوارج والمعترلة أن الإمامة لا تنعقد إلا لمن جاء عن طريق البيعة الحالية عن أي جير أو قهر .

المذهب الثاني :

وهو مذهب عامة أهل السنة والجماعة . أن الإمامة يصمح أن تنمقد لمن غلب الناس وقعد بالقوة فى موضع الحسم ، روى عن الإمام أحمد بن حنبل (٢٠ قوله: د من غلب عليهم بالسيف حتى صار خليفة وسمى أمير المؤمنين ، فلا يحل لآحد يومن بالله واليوم الآخر أن يبيت ولا يراه إماما، براكان أو فاجرا ، وقال أيضا فى الإمام يخرج عليه من يريد الملك فيكون مع هذا فريق ومع هذا فريق ومع هذا فريق ومع هذا

وجهور العلماء على انسقادها بهذا الطريق سواء أكانت شروط الإمامة متوافرة فى هذا المتفلب أولم تتوافر فيه ، حتى ولوكان المتفلب فاسقا أوجاهلا انسقدت إمامته ٢٧ بل لو تغلبت امرأة على الإمامة انسقدت لها٢٧ ، وكذا إذا تغلب عليها عبد(ا) ، وذلك لأن العلماء ينظرون إلى أنه لوقيل بعدم انسقاد إمامة المتغلب لادى ذلك إلى وقوع الفتن بالتصادم بين المتغلب ومعاونيه وبين الإمام الموجود ومن يقف بحانبه ، ولا تنشر الفساد بين الناس بعدم انسقاد الاحكام التي صدرت عن هذا المتغلب، إذ يارم عليه عدم صحة زواج من زوجها لانه لا ولى لها ، وأن من يتولى إمامة المسلمين بعده عليه أن يقيم الحدود الجزية ثانيا .

⁽١) الأحكام السلطانية القاضي أبي يعلى ص ٧ و ٨٠

⁽٧) مَا ثر الأنافة في ممالم الخلافة لأحمد بن عبد الله التلقشندي ج ١ ص ٥٨ ٠

⁽٣) إرشاد السارى للقسطلاني الجزء الماشر ص ٣٦٣ .

⁽٤) المصدر السابق ص ٧٩٤ .

بل إن العلماء نصوا على أنه لو متغلب آخر على هذا المتغلب فقعد مكانه انعزل الأول وصار الثانى إماما تغلب (1)، فالعلماء يقار نون بين نوعين من الشر فيختارون أهونهما بالنسبة إلى الأمة ، ولا يفتون بتعريضها لأعظم الشرين ، إلا أنه يجب أن يغيم أن هذه حال ضرورة والضرورات تبيح المحظورات فهذه حال الحاء واضطرار كأكل الميتة ولحم الحنزير ، وقبو لها لأنها خير من الفوضى التي تعم الناس . وعلى هذا فإنه يجب ألا توطن الأمة نفسها على دوام هذا الوضع ، بل يجب عليها أن تعمل على تغيير الإمامة الناقصة بإمامة كاملة مستوفاه الشروط المطلوبة في الإمام الحق بالوسائل التي لا يكون فها فتنة بين الناس . ويجب السعى دائما لأن يكون الإمام آنيا عن العلم يق الصحيح وهو طريق أهل الحل والعقد .

ومع أن إمامة المتغلب تنمقد نظرا إلى حال الضرورة كما قلنا ، إلا أن الفالبية العظمى من علماء المسلمين لم يجيزوا أن يكون القهر طريقا لانمقاد إمامة الكافر المسلمين (٢٠). إذ حال القهر يمكن أن يتسامح فيها فى بعض شروط الإمامة كالعلم أو العداله أو البلوغ ، إلا أن شرط الإسلام لايمكن أبدا إسقاطه عن الإمام، وعلى هذا ، فلو تغلب كافر على هذا المنصب فلا يجوز شرعا السكوت على هذا الوضع ، ويجب خلع هذا المتغلب بقوة السلاح لأن اقه سبحانه بقول : و ولن يجعل إقد المكافرين على المؤمنين سبيلا ٢٠٠ » .

وبهذا فكون قد تكلمنا عن الطرق التى تنمقد بها الإمامة عند جماهير الأمة الإسلامية وبقى أن تشكل عن طريق انعقادها عند الشيمة .

⁽١) حاشية ابن عابدين ج ٣ ص ٢٧٨ .

⁽٢) انظر حاشية نور الدين الشبراملسي على شرح الرملي ج ٢٩٢٧.

⁽٣) سورة النساء آية ١٤١ .

لاطريق لانعقاد الإمامة عند الإمامية إلا النص

بميد:

ذهب الشيمة الإمامية كلهم، والجارودية من الزيدية إلى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نص قبل وفاته على من سيخلفه فى رياسة الآمة وهو على بن أى طالب رضى الله عنه ، إلا أن هناك خلافا بين هاتين الطائفتين فى حقيقة النص الذى صدر من رسول الله عليه وسلم ، هل هو نص جلى واضح، صريح الدلالة ، يعلم منه بالضرورة إمامة على بن أبى طالب ، أم هو نص خفى، لا يعلم المراد منه بالضرورة؟ قالت الإمامية: إن رسول القصل الله عليه وسلم قد نص على إمامة على بن أبي طالب عليه وسلم قد نص على إمامة على بن أبي طالب ، بالتعريض في مواضع وبالتصريح في مواضع أخرى.

ويخالف الشيعة الإمامية والجارودية من الزيدية في هذا فريقان :

الفَريق الأول : جَمْهور أهل السنة والمعتزلة ، وجمهور الحوارج ، وهؤلام جميعاً يذهبون إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينص على من سيخلفه في رياسة المسلمين (١) .

الفريق الثانى: البعض من أهل السنة ، وهؤلاء يذهبون إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم نص على خلافة أبى بكر رضى الله عنه، ثم اختلف هؤلاء ، فقال الحسن البصرى إن النص من رسول الله صلى الله عليه وسلم على خلافة أبى بكر كان نسا خفيا ، وهو تقديمه إياه في الصلاة في زمن مرضه ، وهذا القول أيضا قول الإمام أحمد بن حنبل في إحدى روايتين عنه ذكرهما عنه القاضى أبو يعلى وغيره ، وقال به أيضا البهسية (٣٠ . من الخوارج ، وجماعة من أصحاب

⁽١) شرح السد على القاصد كلاها تسمد الدين التفتاز أنى - ٢ ص ٢٠٠٠

⁽٢) يقول الشهر ستانى: البيهسية هم أصحاب أبي بيهس الهيممين جابر وهو أحد

الحديث ، وبكر ابن أخت عبد الواحد(٢) وقال بعض أصحاب الحديث: بل غصر رسول الله صلى الله عليه وسلم على خلافة أبى بكر نصا جليا وهو ما روى عنه أنه قال : د إيتونى بدواة ، وقرطاس أكتب لأبى بكر كتابا لايختلف فيه اثنان ، ثم قال : د يابى الله والمسلمون إلا أبا بكر (٢) ، .

إلا أنه يجب أن يلاحظ أن الذاهبين إلى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد نص على خلافة أن بكر ــ سواء منهم القائلون بالنص الحقى والقائلون بالنص الحقى والقائلون بالنص الحيل ــ لم يربدوا على هذه الدعوى دعوى أخرى ، كما زاد الشيمة الإمامية على دعواهم دعوى أخرى تقول : إن النص هو الطريق الوحيد إلى انتقاد الإمامة وليس هناك طريق آخر يصلح لانمقادها ، مخلاف هذا الممن من أهل السنة ــ الدين قالوا : إن خلافة أن بكر ثبت بالنص ــ فإنم يرون أن الحلاقة تنمقد باختيار أهل الحل والمقد ، كما يرى هذا باقى أهل السنة والممتراة والحوارج .

هذا ، ويحدر بنا أن ننبه إلى أن كلام الشيعة الامامية فى قضية النص يدور حول إثبات دعوبين كل منهما متصلة بالآخرى أوثق اتصال ، وأولى هاتين

سى به به به بنائيسيمة، وقد كان الحيجاح طلبه أيام الوليد فهرب إلى الدينة فطلبه بهامتهان ابن جبان المزق ، فظفر به وحبسه ، وكان يسامره إلى أن وودكتاب الوليد بأن يقطع يديه ورجليه ثم يقتله ، فقسل به ذلك ، وذهب قوم من البيهسية إلى أن ما مجرم سوى ما فى قوله تعالى : (قل لا أجد فيا أوحى إلى عرما طى طاعم يطمه) وما سوى ذلك فى قوله تعالى : وقل وما سوى ذلك فى قوله على الله ومنان اجتمعتا طى أن الإمام إذا كفر كفرت الرعية ، العالمية وهم فرقتان ، والفرقتان اجتمعتا طى أن الإمام إذا كفر كفرت الرعية ، التائب منهم والشاهد » ا ه لللل والنحل طى أن الإمام إذا كفر كفرت الرعية ، التائب منهم والشاهد » ا ه لللل والنحل منهم والنحل لابن حزم الجزء الأول

⁽١) منهاج السنة النبوية لابن تبميه الجزء الأول ص ١٣٤ .

⁽٢) شرح السدعلي للقاصد الجزء الثاني ص ٧٠٧ .

الدعويين هى أنه لا طريق إلى انعقاد الإمامة إلا النص ، وثانهما هى أن النبي صلى افته عليه وسلم لم يلحق بالرفيق الأعلى إلا بعد أن نص على إمامة على بن أبى طالب رضى الله عنه .

وظاهر أن الدعوى الأولى قد قصد الثيية الامامية بإثباتها خدمة الدعوى الثانية وهى النص على على رضى الله عنه ، أى أن غرضهم المنشودهو الوصول إلى إثبات إمامة على بن أبى طالب وأنه كان أولى بها من أبى بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم .

هذا ، وستتناول فى هذا البحث هانين الدعويين بعد أن تتعرض لمسألة متصلة بقضية النص وهى هل إمامة أبى بكر ثبتت بالنص أم ثبتت باختيار جماعة المسلمين؟ أى أن كلامنا هنا سيتعرض لئلاث مسائل:

الأولى: هل إمامة أبى بكر ثبتت بالنص أم باختيار جاعة المسلمين؟ الثانية : هل النص هو الطريق الوحيد إلى انعقاد الإمامة؟ الثالثة : هل وصى النبي صلى الله عليه وسلم لملى بن أب طالب بالإمامة؟

إمامة أنى بكر هل ثبتت بالنص أم باختيار الامة

اختلف العلماء في هذا كما أشرنا من قبل إلى ثلاث فرق:

و إلىك الكلام عن هذه المسأتل الثلاث.

الأولى: ترى أن الرسول عليه الصلاة والسلام لم ينص على إمامة أن بكر الصديق نصا جليا بل كان ذلك بالنص الحنى والإشارة إلى خلافته رضى اقه عته ، وهذا كما قلنا قول الحسن البصرى ومن ذكر نا .

الثانية : وهي جماعة من أهل الحديث ترى أن الرسول صلى الله عليه وسلم فص على إمامة أبى بكر بالنص الجلى الذى يفيد تعينه حبّا للخلافه .

الثالثة : وهي الجهور الأعظم من أهل السنة، والمعتزلة ، وجمهور الخوارج،

وهؤلاء يرون أن إمامة أن بكر لم تنبت إلا باختيار جماعة المسلمين ، وليس هناك من نص لرسول الله صلى الله عليه وسلم قد دل على إمامة أن بكر أو غيره وإنما كان أبو بكر أكثرهم فضلا فقدموه للإمامة .

دليل الفرقة الأولى

أن الرسول صلى الله عليه وسلم قدم أبا بكر فى الصلاة أيام مرصه. وفي هذا إشارة إلى إمامة أبى بكر (١).

دليل الفرقة الثانية

آخبار متعددة منها ما رواه البخارى ومسلم ٢٠٠ : • عن محمد بن جبیر بن معلم عن أیه أن امرأة سألت رسول الله صلى الله علیه وسلم شیئا فأمرها أن ترجع إلیه ، فقالت یا رسول الله ، أرأیت إن جئت فلم أجدك ، قال أی : كانها تعنی الموت ، قال فإن لم تجدینی فاتی أبا بكر ، و أسند البخاری ٢٠٠ عن

⁽٩) حديث تقديم أي بكر في الصلاة رواه البخارى بدة روايات منها « حدثنا إسحاق بن نصر قال : حدثنا حسين عن زائدة عن عبد الملك بن عمير قال : حدثنى أبو بردة عن أبي موسى قال : مرض النبي صلى الشحليه وسلم فاشتد مرضه فقال : مروا أبا بكر فليصل بالناس ، قالت عائشة : إنه رجل رقيق إذا قام مقامك لم يستطم أن يصلى بالناس ، قال : مروا أبا بكر فليصل بالناس ، فمادت فقال : مرى أبا بكر فليصل بالناس فإنكن صواحب يوسف ، فأتاه الرسول فسلى بالناس في حياة النبي صلى الله عليه وعلم « صحيح البخارى ج ١ ص ، ٩ طبع مصطفى البابي الحلي ١٩٧٧ هموه م

⁽۲) صحیح مسلم یشرح انووی ج ۱۰ ص ۱۰۵ وصحیح البنفاری بشرح اسکرمآن ج ۱۶ ص ۲۰۵ والمنظ هنا کمسلم .

⁽٣) صحيح البخارى بشرح الكرماني ج ١٤ ص ٢٠٨ .

أى هر يرة قال : وسمحت رسول اقه صلى اقه عليه وسلم يقول : يبنا أما نائم ، رأيتنى على قليب(١) عليها دلو فنزعت منها ما شاء اقه ثم أخذها ابن أبي قعافة فنزع سها ذنوبا أو ذنو بين وفى نزعه صنف ، واقه يغفر له صنفه، ثم استحالت غربا(٧) فاخذها ابن الحنفاب ، فلم أر عبقريا(٢) من الناس ينزع نزع عر ، حتى ضرب الناس بعطن(١) ، ومن ذلك حديث صالح بن كيسان(٩) عن الزهرى عن عروة عن عائمة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فر مرضه : أدعى لى أبلك وأخاك حتى أكتب كتابا : فانى أخاف أن يتمنى متمن ويقول قائل : آنا أولى ويأنى الله والمؤمنون إلا أبا بكر ، .

دليل الفرقة الثالثة

احتج من قال بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينص على خلافة أحد بعده ، بالحبر المأثور عن عبد الله بن عمر عن عمر أنه قال : « إن أستخلف فقلد استخلف من هو خير منى ، يمنى أبا بكر ، وإن أترككم فقد ترككم مزهو خير منى رسول الله صلى الله عليه وسلم ٢٠ وبما ورى عن السينة عائشة رضى الله عنها أنها سئلت من كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مستخلفا لم استخلف .

⁽۱) أى بئر والجمع قلب مثل بريد ويرد .

⁽٢) النرب: الدلو السكير أكبر من الدنوب.

 ⁽٣) المبترى كل شيء يبلغ النهاية .

⁽٤) المعلن : مناخ الإيل .

⁽٥) صحيح مسلم بشرح النووى ج ١٥ ص ١٥٤ و ١٥٥ مطبعة حبدازى التاهرة

⁽٣) صحيح مسلم بيمرح النووى ج ١٧ ص ٢٠٤ و ٢٠٥ .

رأى ابن تيمية في هذه المسألة

خلاصة مايراه ابن تبمية (١) أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد أرشد الآمة إلى أن أبا بكر أحق بالخلافة. أرشدها باقواله وأفعاله. وأخبرُ بخلافته كما علمها من عند الله، وكان قد عزم على أن يكتب كتابا لابى بكر ولكنه ترك ذلك اكتفاء بما علمه من أن المسلمين سيجتمعون عليه خليفه لرسول الله صيل ألله عليه وسلم، لما له من المزايا التي لا يجادلأحد فيها ، حتى قال عمر بن الخطاب فى خطبته التي خطبها بمحضر من المهاجرين والانصار :. وليس فيكم من تقطع إليه الأعناق مثل أن بكر ، يقول أن تسمية : د فخلافة أن بكر الصديق دلت النصوصالصحيحة على صحتها وثبوتها ورضا الله ورسول ألله صلىالله عليه وسلم له بها وانعقدت بمبايعة المسلمين له واختيارهم إياه ، اختيارا استندوا فيه إلى ماعلمود من تفضيل الله ورسوله وأنه أحقهم بهذا الأمر عندالله ورسوله، فصارت ثابتة بالنص والإجماع جميعا لكن النص دُل على رضا الله ورسوله بها . وأنها حق وأن الله أمر بها وقدرها وأن المؤمنين يختارونها ، وكان هذا أبلغ من بجرد المد بها ، لأنه حيثذ كان يكون طريق ثبوتها بحرد العهد، وأما إذا كان المسلمون قد اختاروه من غير عهد ودلت النصوص على صوابهم فيما فعلوه ، ورضا الله ورسوله بذلك، كان ذلك دليلاعلى أن الصديق كان فيه من الفضائل التي بان بها عن غيره ماعلم المسلمون به أنه أحقهم بالخلافة . .

فابن تيمية إذن يرى — ونحن نوافقه على ذلك — أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يصدر منه أمر إلى المسلمين بأن يكون أبو بكر هو الحليفة بعده وإنما علم من الله سبحانه أن المسلمين سيختارونه لمزاياه التي يتمتع بها .

فالقول بأنها قد ثبتت بالنص ما قد لا يسهل الاستدلال عليه ، وذلك

⁽١) منهاج السنة النبوية لابن تيمية الجزء الأول ص ١٣٩ وبنا بعدها .

لان أقوال الرسول صلى أفه عليه وسلم وأفعاله التي يستدل بها على أن خلافة . أى بكر ثابتة بالنص لاتفيد هذا إفادة صريحة. فتقديم الرسول صلى الله عليه وسلم أبا بكر الصلاة بالناس ليس نصا على خلافته لاجليا ولا خفيا، وإنماهو إرشاد للامة إلى أن أن بكر أولى الناس بأن ينوب عن رسول الله صلى الله عليهوسلم. وفرق بين النص عليه والإرشاد ولو كان تقديم أنى بكر الصلاة بالناس نصا على خلافته جليا أو خفيًا لفهمه الأنصار ، ولما كان إسراعهم إلى السقيفة لاختيار خليفة منهم ، ولما أخذ أبو بكر نفسه ــ يوم السقيفة ــ بيدعمر ابن الخطاب وبيد أنى عبدة بن الجراح وقال مخاطبا الانصار وقد رضيت لسكم أحد هذين الرجلين ، فبايعوا أيهما شتتم(١) ، ولما أخذ العباس بيدعلى بن أى طالب وقت مرض رسول الله صلى الةعليه وسلم الذي تونى فيه قائلًا له(٢٠): « اذهب بنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فللسأله فيمن هذا الأمر إن كان فينا علمنا ذلك ، وإن كان في غيرنا كلمناه فأوصى بنا ، فغال على : إنا والله لأن سألناها رسول الله صلى الله عليه وسلم فنعناها لا يعطيناها الناس بعده ، وإنى والله لا أسألها رسول اللمصلي الله عليه وسلم ، ولما قال العباس أيصا لعلى بعد موت رسول الله صلى الله عليه وسلم: المددُّ يدك أبا يمك فيقول الناس عم رسول الله صلى الله عليه وسلم بايع ابن أخيه فلا يختلف فيك اثنان .

فكل هذا يدل على أن تقديم الرسول صلى الله عليه وسلم أبا بكر الصلاة ً بالناس لم يكن تصا على خلافته لاجليا ولا خفيا ، وإلا لفهمه المسلمون ولمــا فكروا في اختيار خليفة غيره .

⁽١) السيرة النبوية لابن هشام . القسم الثناني ويشمل الجزءين الثالث والرابع

 ⁽٧) صحیح البخاری - الجزء الثالث ص ٧٧ طبعة مصطفی البایی الحلمی
 سنة ۵۵۳ م

وأما الاحاديث التي يظن البعض أنها تغيد النص على أمامة أبي بكر رطى الله عنه . فقرى أنها إنما تدل على حم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن طريق الوحى بأن المسلمين سيجتمعون على خلافة أبي بكر لمزاياه التي فاق بها غيره ، مثل قوله صلى الله عليه وسلم للرأة التي جاءته في مسألة ، إن لم تحدين فاتى أبا بكر ، ومثل الاحاديث التي أخبرت بخلافة أبي بكر وعمر مما رآه صلى الله عليه وسلم في مناهه ، ولقد فهم الصحابة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينص على خلافة أحد ولذلك قال عمر عندما طلبوا منه أن يستخلف بعد ما جرح حلى استخلف بعد ما جرح حلى استخلف فقد استخلف من هو خير منى يعنى أبا بكر ، وإن أثر كم فقد "ركم من هو خير منى رسول الله صلى الله عليه وسلم(١).

فتبين من هذا كله أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يميل إلى أن يكون الحليفة بعده أبا بكر الصديق ، لمما له من المزايا التي لا يضارحه أحد فيها وهم فعلابان يكتب كتابا بالعهداليه ، ولكنه لعلمه من الوحى أن المسلمين سيجتمون على أب بكر ترك ذلك ، وكانت خلاقة أبي بكر الصديق باختيار المسلمين فاقتاعا بأنه خير من يخلف رسول أفة صلى الله عليه وسلم .

000

هل النص هو الطريق الوحيد لل انعاد الامامة ؟

استدل الإمامية على أنه لا طريق إلى انتقاد الامامة إلا النص بأدلة كثيرة أجاب العلماء عليها كلها فأجللوها ، وسنرى بعد الاطلاع على أدلتهم أتهم

⁽۱) صعیح مسلم بصرح النووی ج ۱۷ س ۳۰۶ و ۲۰۵ ،

حاولوا أن يمطلوا الفول باختيار الإمام ، لأنه إذا ما تم لهم ذلك ، فقد صع الفول بأن طريق الإمامة هو النص ، لأن طريقها إما النص أو الاختيار، فإذا بطل أحدهما فقد ثبت الآخر⁽¹⁾ .

وسنذكر من هذه الأدلة ما نراه مستحقاً لأن يناقش ، ثم نتبعه بردود العلماء عليه وإليك الآدلة :

أولا :

لوكانت الإمامة طريقها الاختيار ، فلا يخاو إما أن يكون الاختيار عن يجوز عليه الحطأ ، كاختيار بعض الآمة ، أو يكون الاختيار عن علم أنه حجة كالرسول وكل الآمة ، فإن كان الوجه الآول _ وهو قول المخالف _ فلا نأمن وقوع المختارين فى الحطأ ، وذلك يمنع الثقة بصحة الإمامة ، وإن كان الوجه الثانى ، فلا أحد منا أو منكم يقول باختيار كل الآمة ، فانحصر هذا الوجه فى اختيار الرسول صلى الله عليه وسلم ، وهو ما نقول به(٢٠) .

ثانيا:

لو جاز أن يكون الإمام إماما بالاختيار لجاز مثل فلك فى الرسول والنبي، لكن ذلك ياطل ، فثبت عدم جواز أن يكون الإمام بالاختيار ٣٠.

 ⁽١) يقول أمام الحرمين: « ثم إذا بطل النس لم يبق إلا الاختيار » ويقول الأمام النزالى: « نم لا مأخذ للامامة إلا النس أو الاختيار » أنظر : الأرشار لأمام الحرمين ص ٩٧٥ وانظر: الرد طى الباطنية للامام الغزالى س ٩٤٠ ٠

 ⁽٣) للنن في أبواب التوحيد والدل القاضى عبد الجبار بن أحمد - الجزء التم
 المشرين - التمم الأول في الإمامة ص ٣٩٧ .

⁽٣) عَس الصُّدر السابق ص ٢٩٨٠

: 1111

[المحتلف المنطقة على المنطقة على المنطقة الم

رابعاً:

لو قبل بانمقاد الإمامة بالاختيار فإما أن يقال : بأن الاختيار من كل الأمة أو من بصنها ، والأول لا يصح القول به ، وإذا قبل باختيار البحض ، فإن اختار جاعة واحدا للإمامة فأبى غيرهم دلك ، فكونه إماما باختيار جاعة ليس بأولى من أن تنحل إمامته بإباء الجماعة الاخرى ، والقول بأنه يلام هذه الجماعة أن تلبح الجماعة الاخرى ليس بأولى من القول بصد ذلك ، وفي هذا إيطال القول بالاختيار (٢٠) .

غاساً:

نو جاز أن تنعقد الإمامة باختيار أهل الحل والعقد لوجب أن يكو نوا أعلى من الإمام أو مساوين له ، حتى يمكنهم أن يحتبروا الامام ليعرفوا علمه وفضله وهذا باطل فيطل ما أدى إليه ، وهو جواز افعقاد الامامة بالاختيار ٣٠).

سادسا:

لو جَازَ لِجَاعَة أَنْ تَخَتَارَ الإمام لـكان الامام خليفة لها على نفسها ، وهذا

⁽١) عَس الصدر السابق ص ٥٠٠٠ .

⁽٢) مَس المصدر السابق ص ٢٠٥ .

⁽٣) قس الصدر السابق ص ٣١٣ وانظر أيضا الشانعي فيالمد الرتفي ص ٧٩ .

باطل لآنه لا يجوز أن يستخلف الإنسان على فسه ، وإنما يستخلف على غيره . فبطل ما أدى إليه وهو جواز أن تختار جماعة الإمام(١) .

سابعا:

كيف يجوز أن بكل النى صلى الله عليه وسلم أمر الإمامة _ وهو أعظم الامور _ إلى غيره ولا يتولاه بنفسه ، مع أنه أوجب على المسلمين الوصية فى الامور التى لا يمكن أن ترق إلى مرتبة الإمامة ، وفى هذا ما يدل على أنه لا يمكن أن يهمل أمر الإمامة فيتركها بدون فص على من يكون إمامامن بعده(٢٢)

ثامنا:

أن من يمكن أن يقوموا باختيار الإمام ليس لهم الفدرة على التصرف. فى أقل الآمور وعلى أقل الاشخاص ، ومن لم تتوافر له القدرة على التصرف. فى أقل الامور وعلى أقل الاشخاص فكيف يمكن أن تتوافر له قدرة إقدار الغير على التصرف فى أمور الآمة كلها؟؟.

تاسعاً:

الإمام نائب الله تعالى ورسوله ، والنيابة عن الغير لا تحصل إلا بإذن ذلك الغير ، وإذا كان الغير بالنسبة إلى الإمام هو القسبحانه ورسول الله صلى الله عليه عليه وسلم لأن الإمام نائبهما ، فإنه لا تثبت الإمامة إلا بإذن الله ورسوله ، وهو النصر (٠٠) .

⁽١) الذي فى أبواب التوحيد والعدل القاضى عبد الجبار بن أحمد ـــ الجرء التم العشرين ــ القسم الأول فى الإمامة ص ٣١٤٠

⁽٢) تس المعدر السابق ص ٣١٧ -

⁽٣) الأربعين في أصول الدين لفخر الدين عجد بن عمر الرازى ص ٤٣٨ -

[.] أ (ع) قس الصدر السابق ص ٤٣٨ -

⁽ ١٠٠٨: --- ارثاعة النولة)

رد العلباء على منه الأدلة

بالنسبة إلى الدليل الأول :

إنه كان يمكن تسليم ما قلتموه لو كان طريق انعقاد الإمامة مجرد الاختيار ولكنا لا نقول بذلك ، بل نقول : إن الاختيار لا يصح إلا بتو افر شروط عاصة في الإمام أي وتو افر شروط عاصة في الإمام أيضاً ، وقد بينا هذه الشروط المطلوبة يالأدلة الشرعية ، فإذا ما تم الاختيار من هذه الجماعة التي بين الشارع أوصافها للإمام المتصف بالصفات المطلوبة ، أفلا نحكم بصواب هذا الاختيار ، كا نحكم بصواب فعل الإمام إذا اختار لتولى منصب القضاء من تو افرت فيه شروط هذا المنصب ، وكا نحكم بصحة الشهادة إذا صدرت عن يتصف بالشروط المطلوبة في الشهود ، وعلى هذا ، فإنه كان يلزم ما تقولونه لو كان هذا الاختيار غير مستند إلى دليل شرعى بأن كان عن هوى وشهوة . وأما إذا كان اختيار الإمام مستندا إلى دليل شرعى بأن كان عن هوى عقمن من الحطأ الذي يخشى الوقوع فيه (١) .

وبالنسبة إلى الدليل الثانى :

هذا قياس غير صحيح ، إذ إن القياس لا يصح إلا بوجود علة مشتركة بين المقيس المقيس عليه ، ولاعلة مشتركة بين الرسول والإمام حتى يصح القياس . وإنما كانت الرسالة لا تنبت باختيار الناس لأن الرسول حجة فيما يؤديه فلابد من طريق يعلم به أنه صادق فى رسالته ، والاختيار ليس طريقا يتبين منها منها صدته فها يدعيه ، ولكن الحال فى الإمام غير ذلك ، لأن منفذ للأحكام

 ⁽١) للننى فى أبواب النوحيد والعدل للغاضى عبد الجبار بن أحمد ــ الجزء للتم
 التحرين ــ اللسم الأول فى الإمامة ص ٢٩٧ و ٢٩٨٠ .

ولامورمعروفة، فهو كالقاضى إذا ما تو افر تنفيه شروط القعناء فقدصم اختياره لتولى منصب القعناء(٧٠ .

وبالنسبة إلى الدليل الثالث:

إنتا لا نكلف إلا بالظاهر فقط ، والآمارات تدل على صفات الإمامة للمطلوبة، فإن الآفوال تدل على العلم والفضل، وحسن الآفعال بدل على العلم والفضل، وحسن الآفعال بيدل غير ذلك، وكما أنه يستدل على قبول شهادة الشاهد وتولية القضاء بالآفعال، فكذلك يستدل على وحود الصفات المطلوبة فى الإمام، وإذا ظهر من الإمام بعد توليته جمل أو جور أو ضلال ، أو كفر ، انعول عن الإمامة ، أو عواداً عن الإمامة ،

وبالنسبة إلى الدليل الرابع:

إن اختيار الإمام موكول إلى جماعة أهل الحل والمقد ، وهم المصفون بصفات خاصة تؤهلهم للاختيار السليم ، فإذا ما اختار جماعة من أهل الحل والمقد إماما وجب على الباقين الانقياد لمن اختارته هذه الجماعة ، ما دام قد توافر فيهم وفي الإمام الشروط المطاربة ، وإذا أبي الباقون الانقياد له فهم عصاة تجب محاربتهم إن استمروا على الإباء وخرجوا على الجماعة (٢)

وبالنسبة إلى الدليل الحامس :

إننا لا نسلم أنه لا يعرف علم العالم وفضل الفاصل إلا من يساؤيه أو يفضل عليه، لأن أهل المعرفة يعرفون المنقدم فى كل علم ييسير النجوبة والحبرة ، كما

⁽١) تنس السدر السابق ص ٢٩٨.

⁽٧) نهاية الأقدام للشهرستاني ص ١٩٩ .

 ⁽٣) المنفى فى أبواب التوحيد والسدل ــ الجزء التم الشرين ــ القسم الأول فى الإمامة ص ٣٠٤.

يعرفون أن أبا حنيفة والتنافعي متقدمان فى الفقه والعلم ، وأن سيبويه متقدم فى النحو ، وكما يعلم غير الشعراء تقدم أمرىء القيس فى الشعو (٧) .

وبالنسبة إلى الدليل السادس:

إنهم لا يقيمون الإمام إلا بناء على أوامر الشرع بإقامته ، وإذا ما كان الأمر كذلك ، فلا مانع من أن يحكم الإمام على هذه الجاعة ، وعلى باقى أفراد الأمة(؟).

وبالنسبة إلى الدليل السابع:

أن الثابت في الشريعة أنه لا تجب الوصية إلا على من عليه دين أو حق ، فأما من حاله ليس كذلك ، فن يثبت أنه تجب عليه الوصية ، وإذا كان الله سحانه قد بين كل الحقوق المتعلة بالأموال ، فالإنسان مستغن عن الوصية إلا إذا كان عليه حتى يجب عليه أداؤه ، وأما الوصية بالولايات فلم يرد من الشرع دليل على وجوبها . ولذلك قال على بن أنى طالب عندما طلبوا منه أن يستخلف : « أترككم كا ترككم رسول الله صلى ألفة عليه وسلم ، فإن كان فيكم خير جمكم الله على خيرنا أبى يكر ، (؟) .

وبالنسبة إلى الدليل الثامن :

أن هذا منقوض بأن الشاهد لا قدرة له على التصرف فيمن شهد عليه . ومع هذا ، فإن القاضى بشهادة الشاهد يعمير متمكناً من التصرف فى المشهود عليه ، وهكذا: أمر الإمامة (٤٠٠).

 ⁽١) تعس الصدر السابق ص ٣١٣ . (٧) تعس الصدر السابق ص ٣١٤ .
 (٣) المنى فى أبواب التوحيد والمدل ... الجزء المتم الشهرين ... القسم الأول فى الإسامة الهريزا؟ .

⁽٤) الأربعين في أصول الدين أتفخر الدين الرازي ص ٤٣٩ . .

وبالنسبة إلى الدليل التاسع:

أنه لا يبعد أن يكون اختيار الأمة كاشفاً عن كون من اختاروه نائب الله تعالى ونائب رسوله(١٦.

وبعد ، فهذا نتبين أن ادعاء الإمامية أن الإمامة لا طريق لها إلا النص ، ادعاء لا يستند إلى الأدلة الصحيحة ، ومع أنه كان يكني إجماع الصحابة على المتقاد الإمامة بالاختيار في الردعلي شبه الإمامية ، إلا أنسا نرى العلمام لم يكتفوا بهزا ، بل تعقبوا كل شجة من الشبه التي حاول الإمامية أن يقووا بها مذهبه في النص وأجابوا عليها ، حتى تجرد في النهاية رأى الإمامية من كل ما يكن أن يعتمد عليه .

هل ثبت نص من رسول الله صلى الله عليه وسلم على إمامة على بن أبي طالب رضى أله عنه

تحقيق المذاهب:

ذهبت الشيعة الإمامية (٧) إلى أن الرسول صلى الله عليه وسلم نص على سخلافة على بن أبي طالب رضى الله عنه ، تارة بالنص الحنى وهو اللذي لا يملم المراد منه بالضرورة ، وتارة بالنص الجلى (٣) ، يقول أبو الحسن الإسمى (٤٠): . وهم - أى الإمامية - يجمعون على أن النبي صلى الله عليه وسلم نص على استخلاف على بن أبي طالب باسمه ، وأظهر ذلك وأعلنه ، وأن أكثر

⁽١) تنس المصدر السابق ص ٤٣٩ -

 ⁽٧) سموا بالإمامية الآنهم يقولون بالنص على إمامة على بن أبى طالب ، ويسمون أيضا
 بالرائضة الأنهم رفشوا إمامة أبى بكر وعمر ، أو الأنهم رفضوا ذيد بن على

⁽٣) شرح السد على القاصد كلاها أسعد الدين التناوأن م ٢ ص ٢٠٧ .

 ⁽٤) مقالات الإسلاميين الجزء الأول ص ٨٧٠

الهمحابة صلوا بتركيم الاقتداء به بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ، وأن الإمامة لا تتكون إلا بنص وتوقيف ، وأنها قرابة ، وهم يعررون وجوبالنصر بقولهم(١): دماكان في الدين والإسلام أمر أهم من تميين الإمام حتى تكون مفارقته الدنيا على فرانح قاب من أمر الآمة . فإنه إذا بعث لرفع الحلاف ، وتقرير الوفاق ، فلا يجوز أن يفارق الآمة ويتركيم هملا ، يرىكل واحد منهم رأياً ويسلك كل واحد طريقاً لا يوافقه في ذلك غيره ، بل يجب أن يمين شخصاً مو المرجوع إليه وينص على واحد هو الموثوق به والممول عليه ، وقد عين عليا عليه السلام في مواضع تصريفاً وفي مواضع تصريحاً، (٢).

فهذا إذن هو رأى الشيمة الإمامية ، وأما الشيمة الزيدية⁽⁾ فإننا نلاحظ أن بعض العلماء عند حكايته مذهبهم يقع فى خطأين :

أولهما : الحلط بين المذهب كما كان يعلنه الإمام زيد ، وبين مذاهب بعض العلوا أنف التى انقسمت إليها فرقة الزيدية ، مع أن مذاهب بعض هذه العلو اتف. قد اتحرفت كثيراً عن مذهب الإمام زيد .

⁽١) الملل والنحل للشهرستاني الجزء الأول ص ٢١٨ وما بعدها .

⁽٧) يدعون أن من مواضع السريس أن رسول الله سل الله عليه وسل بعت طي ابن كل عليه قداءة سودة براءة في الوسم حين أنزلت ، وكان قد بعث قبل هي أبا بكر ثم أوحى إليه لبلغه رجل منك فبعث عليا ليحكون هو القارىء المبلغ ، وأيضا فإنه لم يعرف أن الرسول على الله عليه وسلم قد قدم أحداً طرطى بن أن طالب ، وأما أبربكر وهم فقدم عليما في غواتين أسامة بن زيد مرة ، وهمرو بن الماس مرة أخرى ، ويدعون أن من مواضع التصريح قوله على الله عليه وسلم و من يبايس على ورحه وهو وسي وولى هدذا الأمر من بعدت ، علم يبايسه أحد إلا على انظر : مقدمة ابن خلون س ١٩٦٤ .

 ⁽٣) انتسبت الشيمة إلى ثلاث فرق إمامية وزيدية وغلاة ، وعند كلامنا طى آراه.
 الشيمة ننفل رأى النلاة ، لشذوذهم وقولهم فى طى تولا عظيا خرجوا به عن دائرة.
 الإيمان .

ثانيهما : عدم التفصيل في حكاية مذاهب الزيدية كما أعلنتها كل طائفة منهم ، وإدخال جميع طوائفهم تحت مذهب واحد عند الكلام على رأيهم في النص على إمامة على رضى الله عنه ، مع أن هذا يخالف الراقع مخالفة بيئة . فإنهم عندما تفرقوا بعد الإمام زيد إلى فرق متمددة أصبح لكل فرقة منهم رأى أعلنته على الملأ ، ووجد خلاف كير بين آرائهم ، خلاف يوجب أن تفرد كل طائفة منهم عند حكاية آرائهم في مسألة النص بالذات عن بافي العالم الاخرى (١).

والواقع أن الإمام زيد بن على بن الحسين بن على بن أبي طالب ، وهو التجم الذي تنتسب إليه فرقة الزيدية من الشيعة لم يكن يرى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد نص على إمامة على بن أبي طالب ، لا نصا خفياً ، ولا نصا جلياً ، وكل ما في الأمر أنه يعتقد كسائر الشيعة أن علياً هو أفضل محابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان الأولى بالإمامة من أبي بكر رضى الله عنها ، إلا أن صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اختاروا أبا بكر خليفة نرسول الله صلى الله عليه والله قد اختاروا أبا بكر زيد؟؟ : وكان على بن أبي طالب أفضل الصحابة ، إلا أن الخلاقة فوضت إلى أي بكر لمصلحة رأوما ، وقاعدة ديفة راءرما من تسكين ثائرة الفتنة ، وتعليب قوب المامة ، فإن عهد الحروب التي جرت في أيام النبوة كان قريباً وسيف أمير المؤمنين على عليه السلام عن دماه المشركين من قريش لم يجف بعد، وسافنائن في صدور القوم من طلب الثار كاهى ، فا كانت القلوب تميل إليه والفنائن في صدور القوم من طلب الثار كاهى ، فا كانت القلوب تميل إليه

⁽١) من هؤلاء العاء الذين وقوا فى هذا الحظأ العلامة سعد الدين التعاذل حيث يقول فى شرح السعد على المقاصد ج ٢ ص ٢٠٠٧ و وقيل نص (أى النبي صلى الله عليه وسـلم) على على رضى الله تعالى عنه ، وهو مذهب الشيعة ، أما النص الحنى وهو الذى لا يعلم المراد منه بالضرورة فبالاتفاق ، وأما النص الجلى نسند الامامية دون الزيدية » .

⁽٢) الملل والنحل للشهرستاني ــ الجزء الأول ص ٢٠٨ و ٢٠٩٠

كل الميل ، ولا تنقاد له الرقاب كل الانقياد ، وكانت المصلحة أن يكون القيام جذا الشأن من عرفوه باللين والتودد ، والتقدم بالسن والسبق فى الإسلام ، والقرب من رسول اقه صلى اقه عليه وسلم ، ألا ترى أنه لما أراد فى مرضه المدى مات فيه تقليد الاسر عمر بن الحطاب زعق الناس وقالوا : لقد وليت علينا خظأ غليظاً ، فا كانوا يرضون بأمير المؤمنين عمر لشدة وصلابة وغلظ له فى الدين ، وفظاظة على الاعداء حتى سكنهم أبو بكر رضى الله عنه ، فهذا النص يفيد أن الإمام زيداً لم يكن يعتقد أن هناك نصاً خضاً أو جلياً من رسول الله صلى الله عليه وسلم على إمامة على بن أبي طالب .

هذا مو رأى الإمام زيد نفسه ، ومن المعروف أن الزيدية افترقت بعد ذلك إلى ثلاث فرق^(۱) هي : الجارودية ، والسليانية ، والبترية أو الصالحية .

فاما الجارودية فهم أتباع أبي الجارود، وهم يذهبون إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم قد نص على إمامة على بن أبي طالب بالوصف دون التسمية ، فكان الإمام من بعد الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأن الناس قد ضلوا وكفروا بتركيم الاعتراف به إماماً بعد الرسول صلى الله عليه وسلم واختاروا أبا بكر ، والجارودية بهذا تخالف الإمام زيداً رضى الله عنه حيث كان مع تفضيله على بن أبي طالب يتولى أبا بكر وعر (٢٠).

 ⁽١) العلل والنحل للشهرستاني بهامش العمل فى الفصل فى العللى والأهواء والنحل
 لاين حزم الجزء الأول س ٢٩١٩ وما يعدها .

⁽٧) افترقت الجارودية إلى فرفتين : فرقة ذهبت إلى أن طى بن أبى طالب نمى طى إمامه الحسن ، وأن الحسن نص على إمامه الحسين ، ثم بعد ذلك فالامامة شورى فى ولد الحسن والحسين ، فمن خرج منهم يدعو إلى سبيل ربه وكان عالما فاضلا فهو الامام ، والفرقه الثانية ترهم أن النبى صلى الله عليه وسلم نمى على «الحسين» بعد «على» وعلى « الحسين » بعد « الحسن» ليقوم واحد بعد واحد ، مقالات الاسلاميين للأشعرى الجزء الأول ص١٩٣٠ و ١٩٣٤.

وأما السليانية أو الجريرية فهم أتباع سليان بن جوير ، وهو يذهب إلى أن الإمامة شورى بين الناس ، ويثبت إمامة أبي بكر وعمر باختيار الآمة ، وإن كانت الآمة في رأيه قد أخطأت في مباييمتهما مع وجود على بن أبي طالب وهو أفضل منهما والآولى بالامامة ، ولكن هذا الحظام بن الآمة خطأ اجتهادى لا يبلغ درجة الفسق ، ولقد كفر سليان بن جرير هذا عثمان بالآحداث التي أحداثها ، وكذلك كفر عائشة وطلحة وألو بير ومعاوية لأنهمة اللو اعلى بن أبي طالب.

وأما البترية أو الصالحية ، وهم النبن ينقسبون إلى كثير النوى الآبتر والحسن بن صالح بن حى ، اللذين انفقا على مذهب واحد ، وقالا فى الإمامة كا قال السلمانية إلا أنهما توقفا فى أمر عثمان هل هو كافر أو مؤمن ، فقالا : إننا إذا سمعنا الآخبار الواردة فى حقه وأنه من المشرة المبشرين بالجنة ، قلنا : إنه يجب أن يحكم بصحة إسلامه وإيمانه وكونه من أهل الجنة ، وإذا رأينا الاحداث التي أحدثها قلنا : يجب الحسكم بكفره ، فتحيرنا فى أمره وتوقفنا فى حاله ، ووكاناه إلى أحكم الحاكمين ، وأما على بن أبي طالب فهو أفضل الصحابة وأولاهم بالامامة إلا أنه سلم أمر الإمامة اليهم راضيا فنحن راضون بما رضى ، مسلمون لما سلم ، ولو لم يرض على بذلك لكان أبو بكر من الحالدكين ،

وبهذا يتبين أن الامام زيدا لا يذهب إلى القول بالنص على إمامة على ،
وأن فرق الريديه منها ما وافقه في هذا الرأى وهو عدم القول بالنص على
إمامة على ، وهى فرقة السلمانية ، وإن كانوا مع هذا قد اشتطوا فكفروا
عثمان وعائشة وطلحة والزبير رحى الله عنم ، ووافقه أيضا البترية أو الصالحية
في عدم القول بالنص ، ومن الريدية من خالفه فيا ذهب إليه ، واعتقد
أن الرسول صلى افته عليه وسلم قد نص على إمامة على وهى طائفة الجارودية .

ومن هنا فإن القول بأن الزيديةعلى الإطلاق لا تقول بالنص ، أو القول بأنهم يقولون بالنص الحنى قول بعيد عن حقيقة مذهب الإمام زيد وبعض طوائف الفرقة التي تنتسب إليه ، والواجب عند التعرض لذكر آراء الزيدية في مسألة النص أن يبين رأى الإمام زيد ، ورأى كل طائفة من طوائف فرفة. الزيدية ، ما دامت هذه الآراء متلاقية في ناحية ومتنافرة في ناحية أخرى . هذا ، وقد بذل الشيعة الإمامية كل جهودهم لإثبات نظريتهم فى النص ، حتى إنهم اتهموا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتردد في تبليغ أمر الله . فرعرا أنه صلى الله عليه وسلم أمر بتبليغ الآمة أن عليا هو الإمام من بعده و لكنه خاف النتيجة التي يمكن أن يؤدى إليها هذا التبليغ ، فلم يسار ع بإبلاغ الناس أمر ربه إلا بعد أن تواعده الله عز وجلبالعذاب إن لم يبلغ ما أمر به. يقول القاضي أبو حنيفة النمان بن محد بن منصور أحد دعاة الشيعة الإسماعيلية وهي إحدى أشهر فرقتين من الفرق التي انقسمت إليها فرقة الامامية ، يقول في كتابه و دعائم الإسلام ع⁽¹⁾: و وروينا عن أبي جعفر محمد بن على أن رجلا قال له : يا ابن رسول الله إن الحسن البصرى حدثنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن الله أرسلني برسالة فضاق بها صدري ، وخشيت أن يكذبني الناس ، فتواعدنى إن لم أبلُّهَا أن يعذبني ، قال له أبو جعفر فهل حدثكم بالرسالة؟ قال: لا قال: أما واقه إنه ليملم ما هي ولكنه كتمها متعمداً ، قال الرجل: يا ابن رسول أنه ، جعلني الله فداك ، وما هي؟ فقال: إن الله تباركَ وتمالى أمر المؤمنين بالصلاة في كتابه ، فلم يدروا ما الصلاة ، ولا كيف. يصلون ، فأمر الله عز وجل محدا نبيه صلى الله عليه وسلم أن يبين لهم كيف يصاون ، فأخبرهم بكل ما أفترض أنه عليهم من الصلاة مفسرًا ، وفرض ألصلاة. فىالقرآن حملة، ففسرها رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأمر بالزكاة فلم يدروا ما هى نفسرها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأعلمهم بما يؤخذ من الذهب والفضة ، والإبل والبقر ، والغنم ، والزرع ، ولم يدع شبئا مما فرض الله من. الزكاة إلا فسره لأمته ، وبينه لهم ، وفرض عليهم الصومفلم يدروا ما الصوم ، ولاكيف يصومون ، ففسره لهم رسول ألله صلى الله عليه وسلم وبين لهم. ما يتقُون في الصُّوم. وكيف يصوُّمون ، وأمر بَّا لحج فأمر الله نبيه صلى الله

⁽١) دعائم الاسلام القاضي أبي حنيفة النعيان بن محمد بن منصور _ ج ١

ص ۱۶ ، ص ۱۵ ۰

صلى الله عليه وسلم أن يفسر لهم كيف يحيجون ، حتى أوضح لهم ذلك في سنته ، وأمر الله عروجل بالولاية فقال : « إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين . يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكمون ، ففرض الله ولاية ولاة الأسم ، فلم يدروا ما هي ، فأمر الله نبيه عليه السلام أن يفسر لهم ما الولاية مثل ما فسر لهم الصلاة والزكاة ، والصيام والحج ، فلما أتاه ذلك من الله عر وجل صاق به رسول الله صلى الله عليه وسلم ذرعا وتخوف أن يرتدوا عن دينه ، وأن يكذبوه ، فضاق صلى الله عليه و ملم ذرعا وتخوف أن يرتدوا عن دينه ، وأن يكذبوه ، فضاق صدى ه والجع ربه ، فأوحى إليه ديا أيها الرسول بلغ ما أزل إليك من ربك وإن لم تفمل فما يلفت رسالته والله يعصمك من الناس ، فصدع بأمر الله ، وقام بولاية أمير المؤمنين على بن أب طالب صلى الله عليه وسلم يوم غدير خم » .

ويقول الكليني في كتابه والكافى، الذي يعتبره الإمامية أحد كتبهم. المتمدة كلاما مثل ذلك().

و نفس هذه الدعوى يرددها المحدثون من الإمامية ، فهذا هو محد الحسين. آل كاشف الفطاء يقول ٢٠٠ ، د ويعتقد الإمامية أن الله سبحانه أمر نيبه بأن ينص على على ، وينصبه علما للناس من بعده ، وكان الذي يعلم أن ذلك سوف. ينقل على الناس ، وقد يحملو نه على المحاباة والمحبة لابن عمه وصهره ، ومن المملوم. أن الناس ذلك اليوم وإلى اليوم ليسوا في مستوى واحد من الإيمان ، واليقين بنزاهة الذي وعصمته عن الهوى والفرض ، ولكن الله سبحانه لم يعذره في ذلك ، فأوحى إليه (يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم نقصل فما بلغت رسالته) فلم يحد بدا من الامثنال بعد هذا الإنذار الشديد ، فعل فا بلغت رسالته) فلم يحد بدا من الامثنال بعد هذا الإنذار الشديد ، فعل الناس عند منصرفه من حجة الوداع في غدير خم فنادى وجلم. يسمعون : ألست أولى بالمؤمنين من أضهم ؟ فقالوا : اللهم نعم ، فقال : من كنت مولاه فهذا على مولاه إلى آخر ما قال : ، ثم أكد ذلك في مواطن أخرى تلوي عا وتصريحا .

⁽١) انظر الكافى لأبى جلمر عمد بن يعوب الكلينى ج ٢ من كتاب الحجة. الورقه رقم ٢٥٠ .

⁽٢) أصل الشيمه وأصولها ص ١٣٤٠.

بل إننا لنجد أن الجرأة فى الباطل ، قد بلغت بعض الإمامية الاثبى عشرية وهو سلطان محد الحراسانى ، أن يدعى فى كتابه ، بيان السحادة فى مقامات العبادة ،أنآية : ، ويأليها الرسول بلغ ما أنزل اليك من ربك ، الآية ، قدحر فت فى مصاحف أهل السنة ، وأن القراءة الصحيحة كانت يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك فى على (1).

من الذي وضع مذهب النص الجلي ؟

يجب أن قرو فى البد. أن عصر الصحابة والتابعين قد انقضى ولم يشتهر بينهم نص جلى على إمامة على بن أبى طالب، ولم يثبت بمن تنوافر فيهم الثقة من المحدثين مع أنهم كانوا بميلون إلى على بن أبى طالب، ونفلوا الكثير من الاحاديث التي تظهر مناقبه وكالانه في أمور الدين والدنيا (٧)

والملاحظ أن العلماء عند كلامهم على نشوء هـذا النص الجلى نجد بعضهم ينسب اختراعه إلى هشام بن الحسكم ^{٢٥} ويقرر أن ابن الراو ندى ^(٤) وأبا عيمى

⁽١) انظر : النفسير وللفسرون للا ْستاذ محمد حسين الذهبي ج ٧ص ٢٢١ ٢٢٢

⁽٣) شرح السعد على القاصد كلاها لمسعد الدين التفتاز أني ج٢ ص٣٠٨٠٠ .

⁽٣) انظر تعريفا به ص ١٨ من هذا البحث .

⁽ع) هو أبو الحسين أحمد بن نحمى بن عجد بن إسحاق الراوندى ، اشتغل بعلم السكلام حتى كان أحدق أهل زماته به ، وكان فى أول أمره حسن السيرة ، إلا أنه بعد ذلك أظهر من الأمور مايمرر الاعتقاد بكفره ، وفى الفرسهت لابن النديم « وقد حكى عن جماعة أنه تاب عند موقه بما كان منه وأظهر الندم واعترف بأنه إنما صار إلى ماصار إلى حجة وأنقة من جاء أصحابه وتنحيم إياه من مجالسهم ، وأكثر كتبه السكويات ألفها لأن عيسى بن لاوى البودى الأهوازى ، وفى مثل هذا الرجل توفى ، مما ألفه من السكت لللمونة كتاب عضج فيه طى الرسل عليم السلام ، ويبطل الرسالة ، عاقصه هو على قسه . . . كتاب يطعن في نظم القرآن تقضه عليه الحياط، وأبوطي الجيائية ، وفقه هو على قسه . . . ومن كتب صلاحه كيتاب الأسماد والأحكام وكتاب الابتداء

الوراق بعد أن وضع هشام بن الحسكم مذهب النص الجلى ، قد قاما بنصرة هذا المذهب ، ونجد البعض الآخر يؤكد أن واضع هذا المذهب هو ابن الراوندى، وأبر عيسى الوراق وأن هشاما هذا برى ، من وضعه ، وبمن نحا النحو الأول. سعد الدين النفتازانى فقد قال فى شرحه على المقاصد (1): « والظاهر ماذكره المتكلمون من أنهذا المذهب أعنى دعوى النص الجلى، عا وضعه هشام من الحكم ونصره ابن الراوندى ، وأبو عيسى الوراق وأضرابهم ، وبينها نرى التفتازانى يقرر هذا ، نرى عبد الجبار بن أحمد ينقل عن شبخه أن على الحبائى أنه « بين أن من يدعى هذا النص لا سلف له ، وأن أحدا لم يدع ذلك قبل أنى عيسى الوراق وابن الراوندى ، وأن هشام بن الحسكم لم يدع ذلك قبل أنى عيسى الوراق وابن الراوندى ، وأن هشام بن الحسكم لم يدع ذلك قبل أنى عيسى الوراق وابن الراوندى ، وأن هشام بن الحسكم لم يدع فلك قبل أنى عيسى

ونحن نقول: إن هشام بن الحكم له ثلاثة كتب تناول فيها موضوع الإمامة، كما تشير إلى هذا أساؤها ، وهى: كتاب الإمامة ، وكتاب اختلاف الناس فى الإمامة ، وكتاب الوصية والرد على من أنكرها (٢٠) ، فأى هذه الكتب الثلاثة يقصده أبو على الحبائى فى قوله: إن هشام بن الحكم لم يدع النص فى كتابه ؟ بالقطع ليس مراده كتاب الوصية والرد على من أنكرها ، فهذا الكتاب يدلد بعنوانه صراحة على أن مر لفه قصد به إثبات الوصية أى النص على إمامة على بن أبى طالب، وإذا كان الأمركذلك فهو بلا شك قاصد أحد الكتابين

والإعادة وكتاب الإمامة » وذكر ابن خلكان أنه صنف نحوا من مائة وأربعة عشر كتابا ، وكانت وناته سنة ٢٥٥هـ وقيل سنة ٢٥٠هـ ، انظر : القهرست لابن الندم ص٤ من تـكملة الفهرست ، وانظر أيضا : وقيات الأعيان لابن خلكان الجزء الأول ص ٧٨٠

⁽١) الجزء الثاني ص٢٠٨.

 ⁽٧) المغنى في أبواب الترحيد والعدل القاضى عبد الجبار - الجزء الم العشرين القسم الأول في الاعامة ص٣٧٧٠ .

⁽٣) انظر الفهرست لابن النديم . الفن الثاني من المقالة الحاسة ص ٢٥٠ .

الآخرين ، وهما كتاب الإمامة وكتاب اختلاف الناس في الإمامة ، ولو كان هذان الكمتابان بأيدينا الآن لامكن أن يكون الاطلاع عليهما هو الفيصل فيها إذا كان هشام بن الحكم قد ادعى هذا النص أو لم يَدعه ، ولكنهما مع الآسف ليسا بأيدينا ، ولعلهما فقدا مع مافقد من التراث الهائل الذي صاع من الفكر الإسلامي . وغالب الغلنأن أبا على الجبائي لم ينف عن هشام ادعاء النص فى كتابه إلا بعد أن اطلع على هذا الكتاب الذي يقصده ، أو لق من اطلع عليه ، أووثن فيمن بلغه ذلك . وإذا كان هذا هو غالب الظن بالنسة إلى أبي على الجيائي، فغالب الظنأيضا أن المتكلمين الذينقرروا أنهشاما هوواضعدعوىالنصالجلي لم يقرروا هذا إلابمستنديؤكه ما يذهبون إليه،وحينتذ فيمكن أن يقال: إن مشام أبن الحـكم هو الذي وضع مذهب النص الجلي على إمامة على بن أبي طالب ، وأحرج كتاباضمنه هذا المذهب، هوكتاب الوصية والرد على من أنكرها، لكن هذا الكناب لم يصل إلى علم أبي على الجبائى ، ووصل إليه كناب آخر تناولفيه هشام أيضاً موضوع الإمامة . هوكتاب الإمامة أوكتاب اختلاف الناس في الإمامة(١) ، واعتقد أبو على الجبائي أن كل أفكار هشام بن الحكم التي تنصل بموضوع الإمامة قد أودع كتابه هذا الذي وصل إليه لماها ، ولما لم يَسكلم فيه مثمام عن الوصية كان هذا داعيا لابي على العبائي أن يقول : بغالب الغلن – هي قولنا مع التفتاز اني : « إن دعوى النص الجلي مما وضعه هشام بن الحسكم ، ونصره ابن آلراوندي وأبو عيسي الوراق وأضرابهم ، وإنه

⁽١) من المكن أن يقول قاتل : إن كتاب اختلاف الناس فى الإمامة يشهر إلى أن مؤلفه تناول فيه مسألة النص طى الإمام ، ولسكننا تقول : إنه يجوز ألا يكون قد تمرض لميان المذاهب فى مسألة النص طى الإمام ، بل كان هذا السكتاب لبيان اختلاف الناس فى منصب الامامة . هل يجب أم لا ؟ وهل هو واجب طى الله أم طى الناس كا وضحنا هذا الحلاف سابقا عند السكلام طى نصب الامام .

لمها يؤكد ما نذهب إليه هو أن ابن حزم قد نقل عن هشام بن الحكم قولا يتهم فيه صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضى عنهم بأنهم كتموا النص على إمامة على ، فقد قال ابن حزم (١) : وقال هشام بن الحسك كيف يحسن الفنل بالصحابة أن لا يكتموا النص على على ، وهم قد اقتناوا وقتل بعضهم بعضا ، فهل يحسن بهم الفان في هذا ، (٢) فهذا القول من هشام بن الحسكم دليل قوى على أنه كان يرى أن إمامة على بن أبي طالب لم تمكن إلا بنصر من رسول الله صلى الله على وضع هذا فهشام بن الحسكم هو أول من وضع مذهب النص العلى على إمامة على .

إلا أننا فبل أن تترك هذه المسألة يجب أن نجيب عن سؤ ال هو: هل فكرة النص على لمامة على بن أبي طالب لم يثرها أحد مطلقا قبل هشام بن الحسكم ؟ الواقع أن هناك من النصوص ما يدل دلالة قاطمة على أن فكرة النص على إمامة على بن أبي طالب قد آثارها البعض عقب وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد روى البخارى ٢٠٠ عن الأسود قال: ذكروا عند عائشة أن عليا رضى

⁽١) النصل في الملل والاهواء والنحل ج؛ ص١٠١.

⁽v) رد ابن حزم على كلام هشام بن آلمسكم تقال: لو علم الفاسق أن هدذا النول أعظم حببة عليه لم ينطق جذا السخف، لأن على بن أبي طالب رضى الله عنه أول من أعظم حببة عليه لم ينطق جذا السخف، لا ين الله عنه أو من سوء طال حين المنزى جم فهو لاحق لعلى في قتاله ، ولا قرق بينه وبين سائر الصحابة في ذلك كله . . . فين المن منهم تتحكم أو لا فرق ، وأيشا المان اقتسالهم رضى الله عنهم أو كد برهان هي أنهم لم يناروا على ما رأوه باطلا ، بل فاتل كل فريق منهم على مازأوه حتما ، ووضى بالموت دون الصبر على خلاف ماعنده ، وطائعة منهم قدت إذ لم تر الحق في النتال، قدل على أنه لو كان عندهم من على على أو عند واحد منهم تلامل والاهواء والنحل وال أن يذلوا أقسهم القتال وللوت دونه ، انظر وقال للله والاهواء والنحل لا ن حزم ج٤ ص ١٠ ١٠ و١٠٠٠

⁽r) حب البخارى .. الجزء الرابع ص r طبع مطابع الشب.

الله عنهما كان وصيا ، فقالت ، متى أوصى إليه وقد كنت مسندته إلى صدرى. أو قالت حجرى(١) ، فدعا بالطست . فلقد انخنث فى حجرى فا شعرت أنه فدمات ، فنى أوصى إليه ؟ . وأخرج الإمام أحمد(٢) عن على . أنه قال يوم الحل : لم يمهد إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم عهداً نأخذ به فى الإمارة ، ولكن شىء رأيناه من قبل أفنسنا ، .

فهذان النصان يدلان على أن بعض الناس قد ظنوا أن الرسول صلى القه عليه وسلم قص على إمامة على رضى الله عنه ، والظاهر أن من ظل ذلك قد طنه لما علم أن الرسول صلى الله على وسلم كان قد هم فعلا بأن يكتب لهم كتابا لن يعدوا بعد ، فلما أكثروا اللفط والاختلاف عنده قال: قوموا عنى فما أنا فيه خير عا تدعونى إليه ، ، والظاهر أن بعض الناس لما سمع هذا لم يسمع به كاملا ، فعلن أن الوصية قد تمت واستنتج أن يكون الموصى إليه هو عليا باعتبار أنه ابن عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ودواعى الوصية إليه ساح باعتبار أنه ابن عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ودواعى الوصية إليه ساح نوجودة فيه .

فعلى هذا تستطيع أن نقول: إنه قد أثيرت مسألة التص على إمامة على بن أبي طالب عقب موت الرسول صلى اقد عليه وسلم وفى زمن الصحابة، إلا أن. التص على على باعتباره نصا جليا لاخفيا ومذهبا يلترمه أناس يدافمون عنه ويعملون بشتى الاساليب على فرضه على الناس دينا وفكرا، لم يظهر بهذه الصورة إلا على يدهشام بن الحدكم كما بينا سابقا، وتلقفه منه ابن الراوندى. وأبو عبسى الوراق وأضرابهم فبذلوا غاية جيدهم في الترويج لهذه البدعة.

هذا ، وقد لاقت دعوى النص ، أو دعوى الوصية القبول الأعظم بين

⁽١) حجر الإنسان بالفتح وقد يكسرحشنه .

⁽٢) تقلا عن الحدث اللقية أحمد بن حجر الهيتمي في السواعق الحرقة في الرد طي الهرائية والدر على المراتبة المراتبة

المتشيمين لعلى وآله ، وبخاصة بين الفرس الذين دخلوا في الإسلام ، فآمنوا بقداسة آل البيت إيمانهم بقداسة الملوك الذين كانوا يدينون بالطاعة لهم قبل دخولهم في الإسلام ، حتى إن بعض الباحثين يرجع العقيدة الشيعية إلى أساس فارسى ، ومن هذا البعض الأستاذ ، دوزى ، الذي يعلل ذلك بأن العرب تدين بالحرية ، والفرس يدينون بالملك وبالورائة في البيت المالك ، ولا يعرفون عمن لانتخاب الخليفة ، وقد مات محمد ولم يترك ولداً فأولى الناس بعده ابن عمد على بن أبي طالب ، فن أخذ الحلافة منه كأبي بكر وعمر وعبان والآمويين فقد اغتصبها من مستحقها ، وقد اعتاد الفرس أن ينظروا إلى الملك نظرة فيها معنى إلى م والحب وأن إطاعته إطاعة قدا ؟

أدلة الشيعة على دعوى النص والرد عليها

اعتمد الشيمة على كثير من الأحاديث الى لا توجد إلا فى كتبهم ولا يعرفها جهابذة علم الحديث ، وادعوا التواتر فى هذه الاخبار ، بناء على أنها اشتهرت بينهم ودارت كثيراً على ألستهم ، والتفتوا إلى آيات من الكتاب الحكيم ، فضروها على حسب أهوائهم .

ونحن هنا لن مذكر للشيعة إلا الدليل الذي نرى أنه من القوة بحيث يستحق أن يرد عليه ، وأما الدليل الذي نرى فيه غير ذلك ، فلن تذكره اكتفاء بأنه ظاهر الوهن وحتى لا يكون التطويل لفير داع ملح إلى ذلك، وسنذكر هذه الأدلة ، ثم تقبما بردود العلماء عليها كما هى الحطة التي درجنا عليها في كل ما شابه هذه المسألة، وهذه هى أقوى أدلتهم:

⁽١) فنجر الإسلام للاُستاذ أحمد أسين ص٧٧٧ · (٢١ — رئاسة الدوة)

حاول الشيعة الإمامية أن يثبتوا أنه لايتصور أن يفارق الرسول صلى اقت عليه وسلم الحياة قبل أن يوصى بالإمامة ، ثم رتبوا على ذلك أمراً آخر ، فقالوا : إنه ما دام الرسول صلى الله عليه وسلم قد أوصى بالإمامة فالذى أوصى له هو على بن أبي طالب ، واستدلوا على الأمر الأول وهو عدم تصور أن يفارق الرسسول صلى الله عليه وسلم الحياة إلا وقد وصى بالإمامة بعدة أمور :

الأول: أنه قد جرت عادة النبى صلى الله عليه وسلم ألا يخرج من المدينة إلا وقد استخلف عليها من يقوم بأمر المسلمين فيها ، لم تتخلف عادته فى ذلك ولا مرة واحدة ، وإذا كانت هذه هي عادته فى الحياة ، فلا بد وأن يكون قد راعى ذلك بالنظر إلى الوقت الذى يتركبم فيه إلى الوفيق الأعلى ، لأن رعاية مصالح المسلمين عند غيبته عمكنة وإن كافت شاقة إلا أنها بعد عماته غير ممكنة .

لثانى: أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: د إنما أنا لكم مثل الوالد لولده ، فإذا ذهب أحدكم إلى الناقط ، فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها ، الحديث ، وكما أنه يجب على الوالد المشفق على أولاده رعاية مصالحهم حال حياته ، فإنه يجب عليه أيضاً رعايتها بعد بمساته لثلا يضيعوا ، ومن المعلوم أن الرسول صلى الله عليه وسلم لو لم ينص على من يلى أمرهم بعده تضاعوا فى دينهم ودنياهم ، فوجب القطع بأنه قد نص على الإمام بعده .

التالث: من المعلوم أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد بالغ في الشفقة على أمته وأرشدها إلى كل ما هو أصلح حتى في الصغير من الآمور لدرجة أن عليم من كيفية الاستنجاء ثلاثين أدبا ، وإذا كان الآمر كذلك ، وإذا كانت خلافة الرسول صلى الله عليه وسلم تتوقف عليها أعظم المصالح في الدين والدنيا

أَفلا تسكون أولى باهتهام الرسول صلى القهطيه وسلم بها ، ولا ينزك أمته إلاوقد أرشدهم إلى من سيلي أمورهم بعده ؟

الرابع: أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم ينتقل إلى الرفيق الأعلى إلاوقد كل الدين كما قال الله سبحانه: • اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمق، وإذا كانت الإمامة أعظم أركان الدين ، فلا بدوأن تكون هي الآخرى قد تمت قبل وفاته ، ولا يمكن أن تكون قد تمت إلا إذا كان الرسول صلى الله عليه وسلم قد قص على من يكون إماما بعده .

ثم قالوا: فهذه الامور الاربعة تدل دلالة واضحة على أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد نص في حياته على شخص معين يلي أمر الامة بعده ، وإذا ثبت هذا فنقول لا يجوز أن يكون هذا الشخص هو أبا بكر ، لانه لوكان هو لكان توقيفه أمر توليته على البيعة من أعظم المعاصى الى تقدح فى إمامته ، وإذا كانت الامة قد أجمعت على أن الإمام بعدرسول الله صلى الله عليه وسلم إما على ، وإما أبو بكر ، وإما العباس ، وأبو بكر والعباس لم يكونا صالحين للامامة . لانه ثبت أن الإمام لا بدوأن يكون واجب العصمة ، والامة كلها بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم هو على بن أن طالب حتى لا يخرج الحق عن قول كل الامة (1) .

ثانياً :

قال الله سبحانه : ديا أمها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسولواولى الآمر منكم، فأمر سبحانه بإطاعة أولى الآمر أمرا جازما ، وذلك يوجب ألا يأمر أولو الآمر إلا بالطاعة ، لانهم لمو أمروا بالمعمية لكنا مأمورين

⁽١) الأدبيين في أصول الدين لهمد بن عمر الرازي ص ٤٤٥ -

بالمصية حيث أمر نا بإطاعتهم وذلك باطل ، وإذا ثبت هذا . علمنا أن أولى. الأمر الذين أمر نا بإطاعتهم فى هذه الآية لا يأمرون بالمعصية ، أى لا يأمرون إلا بالطاعة ، وذلك يقتضى أن يكون أولو الأمر فى هذه الآية شخصا واجب المعسمة فتبت من هذا أن الإمام يجب أن يكون واجب المصمة ، وكل من قال. بذلك قال إنه على بن أنى طالب رضى الله عنه (ا) .

비법

قال الله سبحانه : ديا أيها الذين آمنوا انقوا الله وكونوا مع الصادقين به فهذا أمر بأن نكون مع الصادتين ، والآمر بالكون مع الصادتين ، مشروط بوجود من يسلم قطعا صدقه هو الذي تيمب له المصمة هبت أننا مأمورون بأن نتام شخصا واحدا واجب العصمة ، وكل من قال كذاك قال إن على بن أن طالب (٢٠) .

رابعا:

حديث الغدير ، ويعتبر أقوى ما استدل به الإمامية<٢٦ قالوا : . إن الرسول صلى اقه عليه وسلم جمع الناس يوم غديرخم ، وهو موضع بين

⁽١) مُس الصدر السابق صادع.

⁽٧) الأربعين فى أصول الدين لحمد بن عمر الرازى ص٤٤٧ .

و (٣) خبر الندير هو عمدتهم فى الاستدلال على النمس على إمامة على بن أبى طالب وقد الاحتفوا فيه الزيادات والسكايات المزورة التي تنفق مع مايهدفون إليه. ونظم بعضهم التصائد التي كثير إلى حديث المدير همذا ، وطعنوا فى الصحابة طمونا لا تنفق مع المقيدة التي يدين بها المسلمون ، ومن ذلك القصيدة التي نظمها اسماعيل بن عجمد الحيرى والتي يقول فيها .

عجبت من قوم أنوا أحمدا بخطة ليس لهـا موضع قاوا له لو شلت أعاستـا إلى من الناية وللهـزم

مكة والمدينة بالمجحفة، وذلك بعد رجوعه من حجة الوداع، وكان يوما صائفا حتى إن الرجل ليضع رداءه تحت قدميه من شدة الحر، وجمع الرحال وصعد عليه السلام عليها، وقال مخاطبا معاشر المسلين: ألست أولى بكم من أنفسكم؟ قالوا: اللهم بلى، قال: من كنت مولاه فعلى مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره، واخذل من خذله، قالوا: فهذاخير صحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم دل على إمامة على بن أن طالب رضى الله عنه، أما أن هذا خير صحيح فلا ن الأمة فيه على قرلين: منهم من استدل به على فضائل على رضى الله عنه، ومنهم من استدل به على إمامته ، وذلك يقتضى انفاقهم على قبول هذا الخبر، وكل خبر أجمت الآمة على قبوله وجب أن نقطع جسحته .

إذا توفيت وقارقتنسا وفيم في اللك من يطبع فقال لو أعلمتكم مفزعا كنثم عسيتم فيه أن تصنوا كمنع أهل المجل إذ فارقوا هارون فالسترك له أورع ثم آثته بسده عزسة من ربه ليس لها مدفع أبلغ وإلا لم تكن مبلغا واقه منهم عاصم يمسم كان بما يأمره يسلع نستدها قام الني الدي يخطب مأمورا وفي كنه كف على نورها ينسم رانعها أكرم بكف الذى يرفع والكف الني ترفع مولى فلم يرضوا ولم ينتعوا من كنت مولاه فهذا له وظل قوم غاظهم قوله كأتما آتافهم تجمدع حتى إذًا واروه في لحده وانصرفوا عن دفنه ضيعوا ماقال بالأمس وأوصى به واشتروا النسر بما ينقع وقطموا أرحامهم بسدء فسوف يخبرون بما قطموا وأزمموا مكرا بمولاهم تبالما كانوا به أذمموا لاع عليه يردوا حوضه غسدا ولا عم لهم يشقع انظر : روح الماني في تفسير القرآن العظم للالوسي جه ص١٧٧ و١٧٣٠ . وأما أن هذا الحبر قد دل على إمامة على بن أبي طالب فن وجمين :

الوجه الأول :

أن الذي صلى الله عليه وسلم قال: « ألست أولى بكم من أفسكم ؟ قالوا بي قال: فن كنت مولاه فعلى مولاه ، ومعنى هذا الحديث من كنت أولى به فعلى أولى به. وذلك لان لفط المولى يحتمل الأولى بدليل أنه ورد فعلا جهذا المعنى فى القرآن الكريم ، فى قوله سبحانه : « مأواكم النار هى مولاكم (١) ، فقد قال المفسرون إن معنى الآية النار أولى بكم ، وإذا كان لفظ المولى يحتمل الأولى كا بينا ، فإما أن يكون محتملا معنى آخر ، أو لا يحتمل غير هذا المعنى، وعلى كلا الحالتين يجب أن يكون قوله صلى الله عليه وسلم : من كنت مولاه فعلى مولاه ، ممناه منى كنت مولاه فعلى أولى به ، أماعلى الحال التى لا يحتمل يكون فيها لفظ المولى عشملا معنى آخر غير معنى الآولى ، فلأنه حبيثلا يكون فيها لفظ المولى عشملا معنى آخر غير معنى الآولى ، فلأنه حبيثلا يكون فا المفظ من قبيل المجمل (٢) المحتاج إلى البيان والتفسير، وإذا كان الأمر كذلك فالكلام المذكور فى مقدمة الحديث وهو ذكر الا أولى فى قوله صلى الله عليه فالكلام المذكور فى مقدمة الحديث وهو ذكر الا أولى فى قوله صلى الله عليه فالكلام المذكور فى مقدمة الحديث وهو ذكر الا أولى فى قوله صلى الله عليه فالدكلام المذكور فى مقدمة الحديث وهو ذكر الا أولى فى قوله صلى الله عليه فالمحلكلام المذكور فى مقدمة الحديث وهو ذكر الا أولى فى قوله صلى الله عليه فالمكلام المذكور فى مقدمة الحديث وهو ذكر الا أولى فى قوله صلى القه عليه فالكلام المذكور فى مقدمة الحديث وهو ذكر الا أولى فى قوله صلى القه عليه

⁽١) سورة الحديد آية ١٥ .

⁽٧) الجيل هو الفنظ الدى خنى المراد منه مجيث لايمكن إدراك إلا ببيان من المتسكلم به مثل أثماظ الصلاة ولؤكاة والرباء فإنها كانت قبل ورود الشريمة معروفة عند الدرب بممان خاصة ، فلما جاءت الشريمة الاسلامية ، أرادت منها معانى أخرى كانت مبهمة عليم ، ومثل اللهظ المشترك الموضوع لمشيين أو لمان متمدد، ، ولم توجد قرينة تمين أحد هده المأنى ، كا إذا أوسى شخص بشك ماله لموانيه ، وكان له عبد أعتقهم ، وأسياد اعتقوه ، فإنه لابد من الرجوع إليه لميين المراد من الرجوع إليه لميين المراد

أنظر : الموجز في أحول الفقه الشبيخ عبد الجليل الفرنشاوي وآخرين ص١٧٠٠

وسلم , ألست أولى بكم ، يصلح بيانا له، فإذن سواء أكان اللفظ محتملا معنى آخر غير معنى الأولى، أو غير محتمل فالواجب هنا أن يكون المولى في الحديث معناه الأولى، وإذا ثبتأن قوله صلى اقه عليه وسلم: دمن كنت مولاه فعلى مولاه م معناه من كنت أولى به فعلى أولى به فإننا نقول: إن هذا يدل على الإمامة ، لا "نه يجب حمله على ثبوت الا ولوية فى جميع الا شياء ، بدليل أنه يصح الاستثناء ، والا ولوية ممناها أن تفاذ حكمه فيهم أولى من ففاذ حكمهم فى أنسهم ، ولا معنى للإمامة غير هذا ، فثبت أن هذا الحديث قد دل على إمامة على بن أبي طالب .

الوجه الثانى في بيان دلالة هذا الخبر على إمامة على بن أبي طالب:

أن لفظ د المولى، قد جاء في لفة العرب بعدة معان منها : المعتقى بصيغة الفاعل، والمعتق بصيغة الفاعل، والمعتق بالمعتق والمعتق والمعتق والمعتق والمعتق والمعتق والمعتق والمعتق والمحتف بالإجماع (١٠٠ حولا يجوز أن يكون المراد التاصر ، لأن معنى الحديث على هذا من كنت ناصراً له فعلى ناصراً له فعلى ناصر له ، وهذا معنى فى غاية الطهور ، فلا يليق بالرسول صلى القه عليه وسلم أن يجمع المسلين ليقول لهم هذا المعنى الظاهر .

وإذا لم يجرَّ أَنْ يَكُونَ المراد بِالمُولَى هُو المُعْنَقُ بِصِيغَةَ امْمُ الفَاعُلُ أَوْ المُعَنَّقُ بِصِيغَةُ امْمُ المُفْعُولُ أَوْ ابْنِ العُمْ أَوْ الحَلِيفُ أَوْ النَّاصِرُ ، فَلْمَ يَقَ إِلَا أَنْ يَكُونُ

⁽١) فإن المحل على المنتق بالكسر والجار وابن السم يؤدى إلى الكذب ، لأن هايا ليس ممتقا لن أعتقه الرسول وليس جار المزكان النبي جاره، وليس ابن عم لمزكان النبي ابن عم له ، فإنه صلى الله عليه وسلم إبن عم لجسفر بن أبي طالب وطى ليس كذلك لأنه أخر جسفر ، ولايصح الحمل على الممتق بالنتح والحليف لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن ممتقا ولاحليفا لاحد. انظر المواقف لعضد الدين الايجي بصرحه السيد الشريف الجرجاني وحاشيته المولى حسن حلبي بن مجمد شاه الفناري على المواقف وشرحه ، الجزء الثامن ص ٢٠٩١

المراد به هو المتصرف، وحيتان يكون معنى الحديث من كنت متصرفاً فيه كان على متصرفاً فيه ، ولا معنى للإمامة إلا هذا(١٠).

خامسا: قول رسول اقه صلى اقه عليه وسلم لعلى رضى الله عنه: «أنت منى بمنزلة هارون من موسى ». وهذا أيضاً خبر صحيح يدل على إمامة على رضى الله عنه ، فأما أنه خبر صحيح فكما تقدم فى خبر «من كنت مولاه فعلى مولاه ». وأما أنه يدل على إمامة على رضى الله عنه فذلك مبنى على عدة مقدمات :

أولها : أن هارون كان خليفة لموسى بعد موته لو بتى حياً بعده ، وذلك لآنه كان خليفة له فى حياته ، بدليل قوله تمالى : « وقال موسى لآخيه هارون الحلفنى فى قوى، ٢٠٠ وإذا كان خليفة له فى حياته وحب أن يكون خليفة له بمد عاته عام تقدير بقائه بعد موسى ، لآن هارون لو لم يكن خليفة لموسى بعد ماته على تقدير حياة هارون ، لكان معنى ذلك أخزال هارون عن الحلافة الكانت له فى حياة موسى، وفى ذلك الانهزال من الإهانة وإلحاق النقص بهارون ، مالا يخنى ، وذلك لا يليق بمنصب النبوة الى كانت حاصلة لهارون .

ثانیها: أن المنازل قسمان: منها ما هو حاصل، ومنها ما كونه بحیث لو بق لحصل له ، مثال ذلك : أن للابن مع الآب حالتین: الآولى إذا مات الآب أخد الابن میراثه ، والثانیة إذا لم یمت الآب بعد فالابن فی هذه الحال و إن لم یاخذ میراثه إلا أنه حصل للابن فی هذا الوقت كونه بحیث لو مات الآب لورثه الابن، وإذا ثبت هذا فتقول: إن هارون لما توفی قبل موسی لم یصر خلیفة بعده، ولكمته كان بحال لو یق بعد موسی لكان خلیفة له بعد مو ته .

⁽١) الأربعين فى أصول الدين لهمد بن عمر الرازى ص ٤٤٩ و ٤٥٠ وانظر أيضاً : معالم أصول الدين لشس المؤلف ص ٤٧٤ .

⁽٢) سورة الأعراف آية ١٤٣

ثالثها : أن قول الرسول صلى الله عليه وسلم : د أنت منى بمنزلة هارون من موسى ، يتناول كل المنازل ، ويدل على هذا أمران :

الأول: أنه لوكان المراد منه منزلة واحدة مع أنها غير مذكورة لـكان الحديث بحملاً ، والإجمال خلاف الأصل ، فيجب أن يحمل على جميع المناذل . دفعاً للاجمال .

والثانى: أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال فى آخر الحديث: و إلا أنه لا نبي بعدى ، وهذا دليــــل على إثبات كل المنازل لهارون سوى هذه المنزلة الواحدة.

وإذا ثبتت هذه المقدمات الثلاث ، فإنا نقول: إن هذا الحبر قد دل على أن جميع المنازل الحاصلة لهارون من موسى حاصلة لعلى رضى الله عنه من محمد صلى الله عليه وسلم ، وقد ثبت أن من المنازل الحاصلة لهارون من موسى أنه كان بحيث لو يق حياً بعده لكان خليفة له ، وحينئذ فيجب أن يقال: إن من منازل على من محمد صلى الله عليه وسلم أنه بحيث لو عاش بعده لكان خليفة له ، ومعلوم أنه عاش بعده لكان خليفة له ، ومعلوم أنه عاش بعده ، فوجب أن يكون خليفة له ، فهذا الحديث نص على إمامة على رضى الله عنه .

لا يقال : إن هذا الحبركان فى واقعة طعن المنافقين فى قصة غزوة تبوك⁽¹⁾ لاننا نقول : إن العبرة بعموم اللفظ لا يخصوص السبب⁽¹⁾ .

⁽١) لما خرج النبي صلى الشعلية وسلم إلى غزوة تبوك استخف علياعلى المدنية، فأكثر أهل النعاق في ذلك ، قتال على : بإرسول الله أنتركني مع الأخلاف ؟ قتال صلى الله عليه وسلم أما ترضى بأن تسكون منى بمنزلة هارون من موسى إلا إنه لانبي بسدى » (٣) ممالم أصول الدين لحمد عمر الراذى ص ١٧٥ وانظر أيضاً : الأرسين في أسول الدين النفس المؤلف ص ١٥٥ ، ٤٥٠ .

سادسا: قال الله تعالى : « إنما وليكم الله ورسوله والدين آمنوا الدين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكمون، وهذه الآية نرلت باتفاق في سائله سائل أن يعطيه صدقة وهو راكع في صلاته فاعطاه خاتمه ، وكلة « إنما » في الآية مفيدة للحصر ، ولفظ « الولى بكا يستمعل بمني المتصرف والآولى والآحق بذلك ، فيقال مثال : أخو المرأة ولها ، والسلطان ولى من لا ولى له ، وفلان ولى الدم ، ولا يوجد في اللغة ممني ثالث الفظ الولى ، والمتصرف والآولى والآحق هو المعني المراد في هذه مني ثالث الفظ الولى ، والمتصرف والآولى والآحق هو المني المراد في هذه الآية بمني النصرة ليست خاصة ببعض المؤمنين دون البعض الآخر ، بل تمم جميع المؤمنين لقول الحق سبحانه : « والمؤمنون والمؤمنات بعض موسوفين بإقامة السلاة و إيتاء بعض ما لركة حل الركة على الركة هو الزكاة حال الركوع ، وإذا كان المراد من لفظ « الولى » في هذه الآية هو المتصرف ، فإن المتصرف من المؤمنين في أمر المسلين هو الإمام فيكون على رضي الله عنه إداماً ، لأن هذه الصافات لا توجد إلا فه (۱) .

ردود العلماء على هذه الشبه

أولا: أجاب فخر الدين الرازى عن شبتهم الأولى(٢) بعدم التسليم بوجود فص على إمامة شخص بعينه وكل الأمور التى ذكروها معارضة بامر واحد، وهو أنه يحتمل أن الله سبحانه وتعالى علم أنه إذا ما وجد نص على إمامة واحد بعينه لأدى ذلك إلى وقوع الصحناء والتنافر والبغضاء بين أفراد المسلين ، ولحرجوا عن طاعته ، وكيف يبعد هذا مع أن الإمامية أنفسهم ادعوا أنه

⁽۱) شرح السعد على المقاصد كلاها لسعد الدين التفتازانى ج ۳ ص ۲۹۱ وانظر أيضاً : معالم أصول الدين الرازى ص ۱۷۷ .

⁽٢) الأربين في أصول الدين للمخر الدين الرازي مس٠٠٤

سبحانه عندما أمر رسوله صلى الله عليه وسلم بتبليغ الآمة أن الإمام بعده. هو على بن أبي طالب تردد الرسول في التبليغ متخوفاً من وقوع الفتنة واستنكافهم أن يولى عليهم على ، وإذا ثبت هذا فنقول : إن للقصود من نصب الإمام هو رعاية مصالح الخلق في أمور الدين والدنيا ، فإذا علم الله سبحانه أن التنصيص على الإمام سيؤدى إلى وقوع الفتن وإثارة المفاسد كان الاصلح ترك التنصيص وتفويض الأمر إلى اختياره .

هذا ما أجاب به العلامة فخر الدين الرازى، وإن صح لنا أن نصيف إلى هذا شيئاً فإنه يمكن أن نقول بالنسبة إلى الآمر الأول والثاني والثالث من. الأمور الأربعة التي استدلوا بها على عدم تصور أن يفارق الرسول صلى الله عليه وسلم الحياة إلا وقد وصى ، يمكن أن نقول : إن الني صلى الله عليه وسلم. قد راعي ذلك أيضاً بالنظر إلى الوقت الذي يتركم فيه إلى الرفيق الأعلى ، فبين لهم بشريعته وجوب أن يكون هناك إمام لهم ليقوم برعاية مصالحهم الدينية والدنيوية ، إلا أنه ترك لهم تعيين من يرضون بإمامته ثقة منه في أنهم سيجتمعون على من رضي أنه ورسوله عن إمامته وهو أبو بكر رصي الله عنه ، وكون الرسول صلى الله عليه وسلم كان يختار بنفسه من يخلفه في حياته على. أهل المدينة فلأنه لا يتصور أن يختار المسلمون خليفة له علمهم في حياته ، فإن. الأمر لا يزال بيده ، والاستخلاف على المدينة من حقوته التي لا يجادل أحد فها ، وأما بعد المات فإن الآمر مختلف فسكما أن للرسول صلى الله عليه وسلم أن يختار من يثق في حسن قيامه برعاية مصالح المسلمين بعده ، فللمسلمين أيضاً أن يقوموا هم بهذا الاختيار ، ولا يكون ذَّلك ماساً بحقوق الرسول صلى الله عليه وسلم التي له على أمته ، وبخاصة وأن الرسول صلى الله عليه وسلم يثق. بحسن اختيار جماعة المسلمين ، وبلغه من الوحى أنهم سيجتمعون على خلافة أبي بكر رضي الله عنه ، فلم تمكن الحاجة داعية إذن إلى وجود نص منه صلى الله عليه وسلم على الإمام بعده .

وأما ردنا بالنسبة إلى رابع الأمور التي استدلوا بها على عدم جواز تصور

أن ينارق الرسول صلى الله عليه وسلم الحياة إلا وقد وصى ، وهو أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يفارق الحياة إلا بعد كال الدين ، والإمامة باعتبارها وكناً من أركان الدين فلا بد وأن تكون قد كملت قبل وفاته ، ولا يمكن أن تمكون قد كملت قبل وفاته ، ولا يمكن أن بمكون قد كملت إلا إذا نص الرسول صلى الله بعده ، فإننا لا نسلم دعوى أن الدين لا يكل إلا إذا نص الرسول صلى الله عليه وسلم على من يكون إماماً بعده ، لأنه يكني أن نقمد القواعد المامة التي توجب على المسلمين نصب إمام يتولى مصالح الائمة ، وتبين الصفات التي يجب توافرها في هذا الإمام ، فإذا ما بينت الشريعة هذا كله ، فقد كملت من هذه الناحية ولا يتوقى كالها على النص على شخص معين ليكون إماماً للسلمين .

ثانيا : أجاب العلماء عن شبهتهم الثانية . وهى استدلالهم بالآية الكريمة :

- يا أيها الدين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الآمر منكم ، بانسكم
تمتقدون أن الإمام الآخير في سلسلة الآئمة المنصوص عليهم غائب على الناس ،
ومستور من الظلة الذين خوفوه ، ولوكان المراد بأولى الآمر هو الإمام
المعصوم لكان ظاهرا الناس حتى يمكن أن يطيعوه ، وعلى هذا فإن قوله سبحانه
د أطيعوا انه وأطيعوا الرسول وأولى الآمرة كم ، ليس أمرا باطاعة المعصوم .
لايفال: إنه يمكن أن نضمر في الآية فنقول: التقدير : أطيعوه إذا ظهر ،

لايقال : إنه يمكن أن نضمر في الآية فنقول : التقدير : أطيعوه إذا ظهر ، لأنا نقول . إذا فتحتم باب الإضار فليس تقديركم أولى من تقديرنا فإنا نقول : التقدير أطيعوه إذا أمركم بالطاعة (١) .

ثالثا: والجواب عن الشبهة الثالثة أنه لا يمكن أن يراد هنا الإمام المصوم لانه مسترخائف من مطاردة الظلة كما زعمتم ، فإذن يجب أن يكون المراد يحوع الآمة صونا للفظ. عن التعطيل ، فتصير هذه الآية دليلا على حجية الإجماع ٢٦.

⁽١) الأدبين في أسول الدين لحمد بن عمر الراذي ص ٤٩١

⁽٢) عس المدر المايق ص ٢٩١

رابعاً : والجواب عن شبهتهم الرابعة وهى تمسكهم بخير الندير ، أن هذا الحتبر الذى استدللتم به خبر واحد (1) وقولسكم إن الآمة متفقة على صحته لآن منهم من تمسك به فى تفضيل على ومنهم على تمسك به فى إمامته قبل تدعون أن كل الآمة قد قبلته قبول القطع أو قبلته قبول اللغان؟ أما الآول فمنوع وهو نفس المعاذب. وأما الثانى فسلم وهو لا ينفعكم فى مطاو بكم.

سلمًا صمة الحديث لكن لانسلم أن لفظ الولى يحتمل الآولى .

والاستدلال بقوله تعالى والنار هى مولاكم، بمعنى : هى أولى بكم معارض بأنه لا يجوز أن يقام كل من هذين اللعظين مقام الآخر فيقال هذا أولى من ذلك ولايجوز أن يقال : هذا مولىمن ذلك، ويقال : هذا مولى فلان، ولايجوز أن يقال هذا أولى فلان .

وسلمنا أن لفظ المولى يحتمل الأولى لكن لا نسلم أنه يبب أن يحمل لفظ المولى فى الحديث على الأولى .

وقولكم إن لفظ المولى بحمل والأولى يحتمل أن يكون بيانا له فوجب حمله عليه ، فنقول إن هذا دليل ظنى فلا يقبل فى الفطميات .

وسلمنا حمل لفظ المولى في الحديث على الأولى لكن لا نسلم أنه يجب.

⁽۱) قال الهدت اللته ابن حجر الهيسي في مقام رده على استدلال الإمامية بهذا الحديث . و إن فرق الشيعة التقنوا على احتبار التواتر فيها يستدل به على الإمامه ، وقد على هم المحديث على على المحديث من أعمة على أعمة من أعمة الحديث وعدو له ، المرجوع إليهم فيه كأبي داودالسجستاني وأبي ساتم الرازى ، وغيرهم، فهذا الحديث مع كونه آن مخالوا ما التقواعليمين المتراط التواتر في أحاديث الإمامه ، ويحتبون بذلك ، ما هذا الا تناقمي فيحونم كي يستند يشوء من أسباب الرجيع » و

انظر : الصواعة المحرقه فى الرد على أهل البدع والزندثه لاحمد بن حبور الهيتمي ٤٢ .

أن يكون أولى بهم فى كل الا شياء، بل يجوز أن يكون أولى بهم فى بعض الا شياء وهو وجرب مجبته وتعظيمه والقطع على سلامة باطنه ، فإنه روى أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد قال هذا الكلام عندما تنازع على وزيد أبن حارثة حين قال على لزيد: أنت مولاى فقال زيد: لست مولى الك وإنما أنا مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال الرسول هذا الكلام ، وعلى هذا فيجب أن تكون الا ولية هنا مصروفه إلى حكم هذه الواضة وهو أن من كنت أولى به فى المحبة والتعظيم والقطع على سلامة الباطن فعلى أولى به فى هذا الا كارى .

ثم إن حمل هذا اللهظ على ما ذكر ناه أولى من أن يحمل على الإمامة والا النوم أن يكون على إماما فى حياة الرسول صلى اقه عليه وسلم متصرفا فى أمور الناس، ولاشك فى أن هذا باطل.

وأما الجواب على الوجه الثانى من الوجهين اللذين ذكر تموهما فإننا نقول يحمل لفظ المولى على الناصر أو السيد، فيكون معنى الحديث من كت ناصراله فعلى ناصر له أو من كنت سيدا له فعلى سيد له، والحديث على هذا يفيد تعظيم على رضى الله عنه تعظيما بالغا، لا "نه حينئد يفيد القطع بسلامة باطن على عن الكفر والفسق وأنه لا يحبه إلا من أحبه الله ورسوله.

وعا يدل دلالة قاطعة على أنه صلى الله عليه وسلم ماكان يريد بهذا الكلام إثبات إمامة على ، أنه صلى الله عليه وسلم ماكان يتردد في تبليغ أى أمر من الاثمور لائن الله سبحانه أمره بقوله : «يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تغمل فا بلغت رسالته واقد يعصمك من الناس ، فلو كان الرسول صلى الله عليه وسلم يريد إعلام الناس أن الإمامة بعده لعلى بن أبي طالب لاظهر دلك صراحه ، حتى لا يخنى المراد على الناس مع أنه يجب عليه أن يبين لهم كل ما أمر يتبليغه (1)

⁽١) الأربعين في أصول الدين للزازي س ٢٩٤ و ٢٣٤

و أخيرا فإننا نقول مع المحدث الفقيه ابن حجر الهيتمي (١): وكل عاقل يجزم بأن حديث من كنت مو لاه فعلى مو لاه ليس نصا في إمامة على ، و إلا لم يحتج هو والعباس إلى مراجعته صلى الله عليه وسلم المذكورة في حديث البخارى ، ولما قال العباس : وفإن كان هذا الآمر فينا علمناه ، مع قرب العبد يوم الغدير ، إذ بينهما نحو الشهرين ، وتجوبر النسيان على سائر الصحابة لحبر يوم الغدير ،مع قرب العبد وهم من هم في الحفظ والذكاء والفظنة وعدم التفريط والفقلة فيا سمعوه منه صلى الله عليه وسلم محال عادى ، يجزم الماقل بأدنى بديهته بأنه لم يقع منهم نسيان ولا تفريط وأنهم حال بيعتهم لابي بكركانوا متذكر بن اذلك الحديث عالمين به وبمعناه ،

خامسا : والجرأب عن الشبهة الخامسة وهى تمسكهم بخبر د آنت منى بمنزلة هارون من موسى، أن هذا الحبر خبر آحاد على مامر تقريره فى حديث دمن كنت مولاه فعلى مولاه » .

سلمنا صحة هذا الحتبر ، لكن لانسلم أن هارون كان بحيث لوبقى حيا بعد موسى لـكان خليفة له .

وقول كم إن موسى استخلفه فلو عراه لكان ذلك إها تأله لانسله لا تنا تقول: لا يجوز أن يكون استخلفه إلى زمان معين فلما انقضى هذا الزمان انقضت خلافته ، وبالجلة فأنتم مطالبون بإقامة الدليل على أن انتهاء الاستخلاف فيه إلحاق النقص بهارون ، بل تقول : إن المكس أولى، لا أن من كان شريكا لإنسان في منصب ثم اصبح خليفة و نائبا له كان هذا إقلالا من شأنه و إنقاصا من قدره وهارون لوعول عن خلافة موسى فقد صار بعد عوله مستقلا بالرسالة والتبليغ عن القد تمالى ، وهذا أسمى وأشرف من كونه خليفة موسى مع الشركة في الرسالة .

⁽١) السواعق الحرقه في الرد على أهل البدع والزندقة ص ٤٥

سلنا أن هارون كان بحيث لو عاش بعد موسى لـكان خليفة له ، لـكن لانسلم أن قوله صلى الله عليه وسلم «أنت منى بمنزلة هارون من موسى» يثناول جميع المنازل، واستدلالهم بالاستثناء معارض بحسن الاستفهام، وحسن التقسيم. وحسن إدخال لفظى الـكل والبعض عليه (١)

وبعد، فا أحسن قول أبي عبد الله القرطبي حين يقول(٢٧): و ولاخلاف أن هارون مات قبل موسى عليهما السلام . . . وما كان خليفة بعده ، وإنما كان خليفة يوشع بن نون ، فلو أراد بقوله : . أنت مني بمنزلة هارون من موسى . الحلافة لقال : أنت مني بمنزلة يوشع من موسى ، فلما لم يقل هذا دل على أنه لم يرد هذا ، وإنما أراد أنى استخلفتك على أهلى في حياتى وغيبوبتى عن أهلى كان هارون خليفة موسى على قرمه لمما خرج إلى مناجاة ربه .

سادسا : والجواب عن الشبهة السادسة ، وهي التمسك بقوله سبحانه و إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ورئر تون الزكاة وهم راكون ، أتنا تمنع أن يكون الولى فى الآية الكريمة بمعنى المتصرف فى أمور الدين والدنيا والا حق بذلك كما هي صفة الإمام ، بل نقول : إن معناها هئا الدين والدنيا والا حق بدليل سباق الآية ، فإن ما قبلها وما بعدها مشير إلى هذا المنى ، حيث يقول الله سبحانه (٢) « يا أيها الذين آمنوا لا تتخدوا اليهود. والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم منكم فإنه منهم إن الله لا يهدى القوم الطالمين . فترى الذين فى قاربهم مرض يسارعون فيهم يقولون تخشى أن تصبينا دائرة فسى الله أن يأتى بالفتح أو أمر من عنده فيصبحوا على ما أسروا فى أنسهم نادموا الذين آمنوا الذين.

⁽١) الأربعين في أصول الدين لهمدين عمر الرازى ص٤٩٤

⁽٣) الجامع لاحكام القرآن ــ الجزء الأول ص ٢٣٩

 ⁽٣) سورة المائدة آيه ١٥ والآيات التي سدها .

آمنوا فإن حزب الله هم الفالبون ، • فإن الأولياء في قوله سبحانه و لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضم أولياء بعض ، يمنى الأنصار. لا يمعنى الاُسحةين بالنصرف ، والتولى في قوله سبحانه ، ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا ، يمنى المجة والنصرة ، وليس يمنى التصرف ، فيجب أن يحمل ما بين ها تين الآين على النصرة أيضا حتى تتلاء م أجزاء الكلام .

ووصف المؤمنين بإقامة الصلاةو إيتاء الزكاة يجوز أن يكون للمدح والتعظيم دون التقييد والتخصيص . وأن يكون هذا الوصف لزيادة شرفهم ، وبيسان استحقاق أن يتخذوا أولماء .

وقوله سبحانه دوهم راكنون ، كما يحتمل أن يكون حالا ، يحتمل أن يكون معطوفا بمعنى أنهم يركعون فى صلاتهم بخلاف البهود فإنصلاتهم لاركو ع فيها ، أو بمعنى أنهم خاضعون قة متقادون له .

وقد ذكر التفتازاتى ـ بعد أن أجاب الجواب الذي بيناه هنا ـ اعتراضات أخر (١) منها ، إن قولكم إن الولاية المذكورة في هذه الآية خاصة والولاية بعني النصرة وإن كانت عامة إلا أنها لما أضيفت هنا إلى جاعة خاصة من المؤمنين كانت مخصوصة بمن عداهم ، لأن الإنسان لا يكون ناصر نفسه ولولم تكن مضافة إلى جماعة معينين لـكانت عقول الحق سبحانه : و إنما وليكم اقه ورسوله والدين آمنوا الدين يقيمون الهسلاة ويؤتون الزكاة وهم راكون ، الخطاب فيه موجه إلى كل الأمة ما عدا المؤمنين المحادا المؤمنين المتصفين بإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وهم راكون ، وعلى هذا أنا الولاية بمني النصرة خاصة ها بالمؤمنين الصفة المذكورة، وكأنه فإن الولاية بمني النصرة خاصة ها بالمؤمنين الصفة المذكورة، وكأنه

⁽۱) انظر الجواب والاعتراضات فى شرح السمد على المقاصد كلاها لسمد الدين التقتاران ح٢ من ٢٩١ و ٣١٣ وانظر : المواقف لعضد الدين الايجى بشرحه السيد الشرف الجرجان ح ٨ ص ٣٦٠

⁽ ۲۲ _ رئاسة الدوة)

قيل لبعض المؤمنين إنما ناصركم البعض الآخر ، بخلاف الولاية في قولهسبحانه: موالمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض، فإنها ليست مضافة إلى جماعة خاصة، فلا تمكون خاصة بقوم ممينين (١) .

ومنها ، أن الحصر إنما يؤتّى به نفيا لمــا وقع فيه التردد والذّراع ، ولا شك أنه فى وقت نزول الآية الكريمة لم يكن قدوجد أى نزاع فى إمامة أحد.

وضها أن ظاهر الآية ثبوت الولاية بالفعل وفى الحال ولا شك فىأن إمامة على لم تمكن ثابتة فى حياة الرسول صلى الله عليه وسلم ، والمسكا يرة كل المسكابرة أن يدعى أحد أن عليا كانت له ولاية التصرف فى حياة النبى صلى الله عليه وسلم، وإذا ما قبل بصرف الولاية إلى المآل دون الحال فإن هذا الفهم لا يستقيم فى حق الله تعالى وحق رسوله .

ومنها ، أن قوله سبحانه ، والذين آمنوا اللدين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكمون ، صيفة جمع ، فصرفه إلى شخص واحد مخالف للأصل لا يسح إلا بدليل، وقول المفسرين إن الآية نزلت في على لا يقتضى اختصاصها به واقتصارها عليه ، فيجوز أن تشمل غير على أيضا نمن يشترك ممه في هذه الصفة، وادعاء أن هذه الصفة متحصرة في على مبنى على أن قوله سبحانه ، وهم راكمون ، حال من ضمير يؤتون ، وقد بينا أنه يمكن أن تمكون جملة ، وهم راكمون ، معلوفة على ما قبلها .

هذا، وتحب أن نبين أن كثيرا من العلماء عند مناقضتهم استدلال الشيمة بآية ، وإنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا ، الآية ، ناقشوها مع التسليم بدعوى الإمامية أن أهل التفسير قد أجموا على أن المرادبالذين يقيمون السلاة ويؤتون الزكاة وهم راكمون هو على بن أبي طالب ولكن المحدث الفقيه ابن حجر المبتمى لم يسلم هذه الدعوى بل قال (٢٠ و وزعهم الإجاع على روالها في على

⁽¹⁾ انظر أيضا هذا الاعتراض في الأرسين في أصول الدين للزارى من ٤٦٣

⁽٢) الصواعق المحرقه لابن حجر الهيتمي ص ٢٩

باطل، فقد قال الحسن و فاهيك به جلالة وإمامة : إنها حامة في سائر المؤمنين ويوافقه أن الباقر وهو من هو سئل عن نولت فيه هذه الآية أهو على ؟فقال: على من المؤمنين، ولبعض المفسرين قوله إن الذين آمثوا ابن سلام وأصحابه ، ولبعض آخر منهم قوله إنه عبادة لمما تبرأ من حلفاته من اليهود ، وقال عكرمة وناهيك به حفظا لعلم مولاه ترجمان القرآن عبدانه بن عباس وضى الله عنهما إنها نولت في أن بكر فيطل ما زعوه » .

وبد فقد تبين بمنا سبق أن شبه الإمامية لم تصمد أمام ردود العلماء عليها وبذلك تدكون دعوى الإمامية خالية عن أية دعامة تستند إليها، وإذن فلا مفر من التسليم بأنه لم يكن هناك فس من رسول اقه صلى اقه عليه وسلم على إمامة على بن أبى طالب وبما يدل على ذلك أيضا عدة أمور:

الأمر الأول:

أن هناك من الاحاديث والآثار الكثيرة ما يصرح بأن الرسول صلى الله عليه وسلم لم ينص على لمامة أحد ، فهذا هو المحدث الفقيه ابن حجر الهيتمين (1) يقول : ورد بسند رواته مقبولون كما قاله الذهبي ، وله طرق عن على رضى الله تمالى عنه ، قال : قيل . يارسول الله ، من تؤمر فقال : إن تؤمروا أبابكر تجدوه أمينا زاهدا في الدنيا راغبا في الآخرة ، وإن تؤمروا عمر تجدوه قويا أمينا ، لا يخاف في الله لومة لائم ، وإن تؤمروا عليا ولا أركم فاعلين تجدوه هاديا مهديا ، يأخذ بكم الطريق للمستقم » .

وهذا هو ابن عمر يقول^(۲) : «حضرت أبي حين أصيب ، فأثنوا عليه وقالوا جز اك الله خيرا ، فقال : راغب وراهب. قالوا : استخلف . فقال :

⁽١) المدر السابق ص ٥٥

⁽٢) صحيح سلم ج ٢ ص ١٤٥٤

أتحمل أمركم حيا ومينا ، لوددت أن حظى منها الكفاف لا على ولا لى ، هإن أستخلف فقد استخلف من هو خير منى يعنى أبا بكر . وإن أثركم فقد ترككم من هو خير منى رسول اقه صلى اقه عليه وسلم، قال عبد الله : فعرفت أنه حين ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم غير مستخلف ، .

وأخرج الإمام أحمد والبيبق فى دلائل النبوة بسند حسن (١) عن عمرو بن سفيان قال : ملما ظهر على يوم الجل قال : أيها الناس إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعهد إلينا فى هذه الإمارة شيئا حتى رأينا من الرأى أن نستخلف أبا بكر فأقام واستقام حتى معنى لسبيله ، ثم إن أبا بكر رأى من الرأى أن يستخلف عمر ، فأقام واستقام حتى ضرب الدين بجمرانه (٢) ، ثم إن أقوامل طلبوا الدنيا فكانت أمور يقضى الله فيا ، .

ولما جرح على بن أبى طالب ، دخل عليه الناس يسألونه . فقالوا : ياأمير المؤمنين أرأيت إن فقدناك ـ ولا فقدك ـ أنبايع الحسن ؟ قال : لا آمركم ولا أنهاكم ، وأنتم أبصر . . . فقال له رجل من القوم : ألا تعهد يا أمير المؤمنين ؟ قال : لا ، ولمكنى أتركم كما تركم رسول اقة صلى اقة عليه وسلم ،(٣)

وكذلك نرى أهل بيت على رضى الله عنهم يصرحون بأنه لانص على أحبد فهذا هو الحسن المثنى إبن الحسن السبط لما قبل له : إن خبر من كنت مولاه فعلى مولاه نص فى إمامة على قال لوكان النبي صلى الله عليه وسلم أراد خلافته بذلك الحديث لقال قولا واضحا هكذا : يأليها الناس هذا ولى أمرى والقائم عليكم بعدى فاسمعوا وأطيعوا ، ثم قال الحسن : أقسم بالله أن الله تعالى ورسوله

⁽١) قتلا عن جلال الدين السيوطى فى تاريخ الحلفاء ص ٧

 ⁽٣) الجران: مقدم عنق البعير ، من مذبحه إلى منحره ، وضوب الدين بجرانه
 كتابة عن ثبات أمره واستقراه

⁽٣) مروج اللهب للسعودي - الجزء الأول ص ٢٥٥

بل آثرا عليا لأجل هذا الآمر ولم يمتثل على لآمر الله ورسوله ولم يقدم على هذا الآمر لسكان أعظم الناس خطئنا بترك امتئال ماأمر الله ورسوله به، قالرجل: أما قال رسول الله صلى اقت عليه وسلم : «من كنت مولاه فعلى مولاه ؟ «قال الحسن : لا والله ، إن رسول الله لو أراد الخلافة لقال واضحا وصرح بها كا صرح بالصلاة والزكاة وقال : ياأيها الناس إن عليا ولى أمركم من بعدى والقائم في الناس بأمرى من . دن .

الأمر الشانى :

أن عليا رضى الله عنه أظهر موافقته على خلافة أبي بكر ، ثم رضى مع الناس بالدهد الذى عهده أبو بكر إلى عمر ، بل علق رضاه على أن يكون المهود إليه عمر بن الحطاب بالذات فقد أخرج ابن عساكر (٢) ، عن يسار بن حمزة قال : لما ثقل أبو بكر أشرف على الناس من كوة فقال : أبها الناس ، إنى قد عهدت عهدا أفترضون به ؟ فقال الناس : رضينا ياخليفة رسول الله ، فقام على رسول الله ملى الا أن يكون عمر قال : فإنه عمر ، فلو كان هناك نص من رسول الله صلى الله عليه وسلم على إمامة على لما رضى بخلافة أبى بكر ، ومخلافة على وولا ظهر هذا النص ، ولقام يدائم عنه ، ويمنع غيره من أن يتولى إمامة طلم المسلمين وها نحن قد رأينا أبا بكر يقف أمام الأنصار مدافعا عن اختصاص قريش بالإمامة مستدلا بحديث و الأنمة من قريش ، فأطاعه الانصار وانقابوا لجبر الواحد ، وتركو اماكانو ايدافسون عنه ، فكيف تتصور أن يكون هناك خص جلى متواثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في إمامة على بنأب طالب، خو يقوم هو مدافعا عن حقه في الإمامة بين قوم ينقادون لخبر رسول الله صلى الحق عليه وسلم وفر كان خبر واحد (٢) .

⁽١) عنصر التحلة الاثنى عشرية للسيد عمود شكرى الألوسي ص ١٦١ ١٦٠

⁽٢) تقلا عن الصواعق الهرقة لاين حجر الهيتمي ص ٨٩

⁽r) المواقف لعضد الدين الإيجي بشرحه السيد الشريف الجرجاني ح ٨ ص ٢٥٩

وما يدعيه الامامية من أن رضا على بخلافة أبى بكر وعمر كان من قبيل التقية لا يصدق ، إذ شجاعة على من أبي طالب مشهورة ، ومواقفه البطولية في الممارك التي خاصها مع رصول أنه صلى أنه عليه وسلم ، وفي الجمل وصفين ليست محل جدل فكيف يتصور منه — وحاله من الشجاعة ما عرفناه — أن يجبن وأن يلزم السكوت عن إبداء حقه إذا كان الرسول صلى انه عليه وسلم قد نص على أنه الإمام بعده .

ثم إنه لا يتصور أن يكون بجرد أن يظهر عل بن أبي طالب النص المدعى مؤديا إلى قتله حتى يلجأ إلى التقية ، بل فاية ماكان يتوهم حدوئه — لو فرضنا أن الصحابة على خلاف صفاتهم فى الواقع وهى أنهم كانوا أطوع قه ورسوله وأبعد عن اتباع الهوى - فاية ماكان يتوهم حدوثه لو فرضنا ذلك هو عدم استجابتهم لما أبداه على من النص، ونحن نعلم أن فى اجتماع السقيفة عند انتخاب أول خليفة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، أراد بعض الانصار أن تمكون القتل الحلافة فيهم ، ولم يحدث لهم قتل أو إيذاء من أحد ، فلماذا إذن يكون القتل أو الإيذاء خاصا بعلى لو أبدى النص الذي ورد في حقه فى الإمامة 17.

الأمر الثالث :

أنه لما مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم طلب العباس من على أن بنها إلى رسول الله صلى الله فيساً لامفيمن أمر بالخلافة. ولم يوافقه على على هذا والقصة رواها البخارى ٢٠٠ في صحيحه و إن معد في الطبقات الكبرى ٢٠٠ وهى أن العباس أخذ بيد على بن أبي طالب في وجع رسول الله صلى الله عليه وسلم الذى وفي فيه قائلا له: اذهب بنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الذى وفي فيه قائلا له: اذهب بنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم

⁽١) المسامر. السكال. بن أب شريف في شرح السايرة السكال. بن الحام ص ١٤٩ و ١٥٠

⁽٢) صبح البخارى ج ٢ ص ٢٧ طبعة مصطفى البابي الحابي سنة ١٩٥٣ م

⁽٣) الحباد الثاني ص ٥٤٥ و ٢٤٧

فلنسأله فيمن هذا الأمر ، فإن كان فينا علمنا ذلك . وإن كان في غيرنا كلمناه ، هاوصى بنا فقال على : إذا واقد لأن سالناها رسول اقد صلى اقد عليه وسلم فنمناها لا يعطيناها الناس بسد، وإنى واقد لا أسالها رسول اقد صلى اقد عليه وسلم ، فلو كان هناك نص من رسول اقد صلى الله عليه وسلم على إمامة على لما كان هناك داع إلى هذا الحوار الذى دار بين على والسباس ، فوقفهما هذا يدل على أن الرسول صلى اقد عليه وسلم لم ينص على إمامة على رضى اقد عنه .

الاثمر الرابع والاخير:

أنه قد نقل متواتر اعن الصحابة أنهم كانوا يستقدون أنه لانص من رسول القد صلى الله على وسلم على إمامة أحد. نصا لاشبة فيه (1) ، يقول أبو على الجبائى (2) ولو لم يكن الا مركذلك لدكانوا قد جحدوا ما يعلمون باصطرار، الجبائى (2) ولو لم يكن الا مركذلك لد يجرز على شطرهم ، وعلى بعضهم، فكيف على كلهم ؟ . . . وأن من لحص عن الا خبار في أيام الصحابة أجمع يعرف ذلك ، وأنه لافرق بين اعتقادهم أنه لا ني بعد محمد وبين اعتقادهم أنه لا إمام منصوص عليه من بعده، وقد انقضى عصر التاجين أيضا ولم يشهر بينهم نص جلى على إمامة على بن أبي طالب كما قررنا ذلك سابقا عند الكلام عن أول من ابتدع مذهب النص الجلى (2) فعلى الرغم من أن هشام بن الحكم الذي قائما من قبل إن أنه الذي وضع مذهب النص الجلى على الرغم من أنه عالى المام التالث من أنه عاش من أنه المام التالث من أنه عاش المام التالث

⁽١) المغنى فى أبواب التوحيد والمدل القاضى عبد الجبار الجزء التم المشرين القسم الأول فى الإمامة ص ٧٧٧

⁽٢) تنس المصدر السابق س ٢٧٢ و٣٣٠٠

⁽٣) انظر ص ٣١٩ من هذا البحث

⁽٤) يتقفى عصر التامين بموت آخرهم وهو خلف بن خليقة الذى توفيمنة إحدى وعانين ومائه (١٨٨) ويتقفى عصر طبقة اتبلع النامين بما مشرين بمد الثالثين • انظر: المتصر فى علم رجال الأثر الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف ص ٣٧ و ٤٤

عشر بعد المائة من الهجرة ، وتوفى فى العام المتم القرن الثانى الهجرى (١) فأن مذهبه فى النص الجلى لم يأخذ حظه من الذيوع والشهرة إلا بعد أن بذل ابن الراوندى الذى عاش حتى ثهاية النصف الاول من القرن الثالث الهجرى (٢) وأشاله كما كل الجهود الذوبع لهذه البدعة الخطيرة ،

فيدعة النص الجل إذن لم يستقدها الصحابة، ولم تشتهر في عصر التابعين و الكبها طهر تتمدنها على يد واحدء شفى عصر التابعين واشتهرت في عصر أبناع التابعين ، فلو كان هناك نص جلى من رسول الله عليه وسلم على إمامة على بن أبي طالب . والا مركذ الله عليه وسلم على إمامة على بن أبي طالب . والا مركذ الله عليه وسلم و الكنهم أخفوه ، أنهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم و الكنهم أخفوه ، أو لم يبلغهم من رسول الله صلى الله أصلا ، فأما احتال أن يكون هذا النص قد بلغهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم و الكنهم كنموه - كا يدعى هشام المنينة ، وهوى وغرض في الجادلة، وذلك لا ن هذا الاحتال هو في حقيقته المقينة وسول الله صلى الله عليه وسلم بعدم امتال أو أمر الله ورسوله ، منا أنهم أن المليا في المابقين الأولين من المهاجرين و الانتفاد ، وفيم المشرة المبشرين بالجنة ، وغيرهم من المثال العليا في الهدايا و الانتفاد ، وفيم المشرة المبشرين في صفاء القلوب وخاوص العقيدة عن الصفائن و الاحتاد عا لا يمكن أن يكون في منما أجدال .

وعلى هذا فإنه يجب أن نقول: إنه لم يوجد أصلا نص عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم على إمامة على بن طالب والا على إمامة غيره ، ولو وجد
 مثل هذا النص لبلغوه رضى أقه عنهم .

⁽١) انظر تعريفا به ص ١٨ من هذا البحث

⁽٢) انظر تعريفا بابن الراوندي ص ٣١٩ من هذا البحث

وبهذا نكون قد أتينا على نهاية الفصل الثالث الذي عقدناه لبيان العارق التي تنعقد بها رياسة الدولة ، وقد تبين عا قدمناه من دراسة أن الطريق الوحيد لانعقاد الرياسة هو اختيار الآمة الرئيس عثلة في أهل الحل والعقد، وأما ولاية العبد فهي ليست بكافية وحدها في انعقاد الرياسة ، بل لا بد من رضا الآمة بالرئيس الجديد.

كما تبين أيضاً أن الفهر وإن كان طريقاً يعترف به إلا أن هذا الاعتراف جاء نتيجة لحال الضرورة ، لئلا يكون عدم الاعتراف برياسة القاهر الذى تغلب على منصب رياسة الدولة سبياً في إثارة الفتن وانتشار الفساد.

كما ثبت من البحوث التى تقدمت أن الشيمة الإمامية فى فشية النص لا يستمدون فى ذلك إلا على شبه واهية لم تصمد أمام المناقشة .

وسنتكلم بعد هذا عن العلاقة بين الأمة والرئيس، وهو موضوع الفصل الرابع.

الفصية الرابع

العلاقة بين الآمة ورئيس الدولة

- ۱ تیسد:
- ٢ واجبات الرئيس.
- ٣ ـ حقوق الرئيس.
- إلى السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية في الإسلام -
 - - ه صاحب السيادة في الدولة الإسلامية .
 - ٦ -- أنيز أل الرئيس عن منصبه .
 - ٧ ـــ الثورة المسلحة على رئيس الدولة .

تمييد:

رُئيس الدولة كما للأمة حقوق ، كما أن على كل منهما واجبات مطالب بها . محاسب علمها .

وحتى يكون كل من الرئيس والأمة على بينة بما لها من حقوق وما عليما، من واجبات وتبعات عنى فقهاء الإسلام العناية البالغة - كمادتهم فى كل ما يتناولونه بالبحث - بتبيين الواجبات الملقاة على عاتق الرئيس، وعلى عاتق الأمة، تبييناً واضحاً ، وأفاضوا فى توضيح السوى من سلوك الرؤساء والمعرج منه ، ويينوا ما يجب على الأمة اتخاذه إزاء الآسوياء والمنحرفين منهم ، فتكلموا عن عزل الرئيس ، والصفات التي توجب عزله ، وعن حمل السلاح لنزع. سلطات الحكم عمن زاغوا به عن الجادة ، فينوا هل يجوز القيام بالتورة. المسلحة على الظائمة أو لا يجوز فيجب الصبر .

وسيكون هذا الفصل إن شاء اقه تعالى لدراسة المسائل الآتية :

١ ـ واجبات الرئيس.

٧ _ حقوق الرئيس .

٣ _ السلطات الثلاث في الإسلام .

ع _ صاحب السادة في الدولة الإسلامية.

ه - انعزال الرئيس عن منصبه .

٣ _ الثورة المسلحة على رئيس الدولة.

واجبات رئيس الدولة

شاغل منصب رياسة الدولة الإسلامية عليه من الواجبات ما يجعل هذا المنصب ـ كما سنعرف بعد تبيين هذه الواجبات ـ من أشق الأعمال التي يمكن. آن توكل إلى فردمسلم ، بل هو بالتأكيد أشتمها على الإطلاق ، ولعل هذا هو ما حدا أمير المؤمنين عمر بن المخطاب رضى الله عنه على أن يبتمد بابشه عند ما شرع فى تشكيل المجلس الذى سيوكل إليه اختيار أمير المؤمنين من بعده ـ لمل هذا هو ما حدا به أن يبتمد بابنه عن هذا المنصب بعد أن خير المسئوليات الجسام التي يطالب بها القائم على أمور المسلين .

وقد بين فقهاء الإسلام الواجبات الملقماة على عانق وئيس الدولة ، وحددوها التحديد الذي يوضح مدى ما هو موكول إليه من المهام ، ومهما اختلفت أساليب المهاء في التمبير عن هذه الواجبات وتمدادها ، فإنه يمكن القول بأن هذه الواجبات في حقيقتها لا تنعدى المحافظة التامة على المصالح الحديثة والدنيوية ، وإليك هذه الواجبات :

أولا:

العمل بشى الوسائل على أن يكون الدين مصوفاً عن كل ما يسى و إليه ، سواء فى هذا ما يتملق بالمقيدة الإسلامية ، أو مايتملق بغيرها ، وهذا الواجب هو ما عبر عنه المماوردى قائلات) : «حفظ الدين على أصوله المستقرة ، وما أجمع عليه سلف الأمة فإن نجم مبتدع أو زاغ ذو شبهة عنه أوضح له الحجة ، وبين له الصواب ، وأخذه بما يلزمه من الحقوق والحدود ، ليكون الدر عروساً من خلل والأمة ممنوعة من ذلل ، .

ثانيا :

نصب القضاة ليحكمزا بين الناس بشريعة الله ، حتى لا يكون هناك معتد لا بخاف جزا ، ، ولا مظلوم لا يستطيع وصولا إلى حق كفله الشارع له .

⁽١) الاحكام السلطانية ص ١٥

ولا يجوز لرئيس الدولة أن يجعل القضاة يحكمون بين الناس بغير شريعة. الله حتى ولو رضي الشعب بذلك .

وإذا ما حدث هذا فإن على علماء الشريعة أن يطالبوا رئيس الدولة بتغيير القوانين المخالفة لاحكام شريعة الإسلام، فإذا طالب بعضهم بذلك فقد قاموا يما يجب عليهم وعلى باقى علماء الشرع ، وأما إذا لم يطالبه أحد فقد أثم جميع من يستطيع المطالبة _ بلا عذر ولا خوف _ ولم يفعل .

: 1313

توفير الأمن لكل آحاد الأمة ، حتى يستعليع كل فرد أن ينصرف إلى. سبيل عيشه آمناً على نفسه وأهله وماله .

رايما.

إقامة الحدود التى بينها الله سبحانه على مقترق كل جريمة تستأهل حداً . لا يفرق فى ذلك بين شريف وحقير حتى نصان محارم الله تعالى من الانتهاك . وتحفظ حقوق عباده عن إتلاف واستهلاك كما هو تسير الماوردى(١).

خامسا:

إحاطة ثغور البلاد بسياج منيع من القوة ، حتى لا يجد أعداء الإسلام. ثغزة يتسالون منها إلى ضرب الآمة على حين نفلة ، فيجب على رئيس الدولة أن يعمل على استكمال كل الرسائل التي تكفل للأمة الحماية النامة من. شرور الاعداء .

⁽١) عس السدر السابق ص ١٦

سادسا:

جهاد أعداء الإسلام الذين عاندوا دعوتهم إليه ، حتى يدخلوا في الإسلام أو يدخلوا في الذمة .

وذلك لآن شريعة الإسلام لم تأت لقوم دون قوم ، أو لمجتمع دون مجتمع ، بل جامت خاتمة لمـا قبلها من الشرائع ، ومخاطب بها كل أفراد البشر من حين بعثة محد صلى الله عليه وسلم إلى أن تنتهى الدنيا .

فعلى الدولة الإسلامية أن تعمل بشتى الوسائل على نفر شريعة الإسلام ، وتبليغها لمن لم تصل إليه ، فإذا لم يستجب المجتمع الذى أبلغ بها فيعرض عليه أن يعاهد المسلمين فيدخل فى ذمة المسلمين ، ولجميع أفراد هذا المجتمع الذى وفض الإسلام ودخل فى ذمة المسلمين ما للمسلمين من حقوق وعليهم ما على المسلمين من واجبات ما عدا بعضاً من الأمور هم مستشون منها .

فإذا رفض هذا المجتمع الأحرين السابقين وهما : الإسلام أو الدخول فى ذمة المسلمين ، فلم بق إلا طريق الحرب . لأن الشريعة لا بد أن تبلغ إلى كل المجتمعات ، والحرب هنا طريق لا يختاره المسلمون ، وإنما يلجئون إليه باختيار المجتمعات غير الإسلامية التي رفضت الإسلام أو الذمة .

سايما:

جاية الأموال المستحقة ، سواء أكانت هذه الأموال صدقات أم فيتًا وإختاع ذلك إلى القواعد التي أوجها الشارع نصاً واجتهاداً من غير زيادة أو نقصان في الحجاية ، إذ إن الزيادة تفضى إلى خدران من تجب عليهم الزكوات، والنقصان مفض إلى تضييق بجال الصرف على الفقراء والمساكين وتحوهم .

ثامنا :

تقدير الحقوق والروانب المستحقة فى بيت مال المسلمين، كالإعانات الاجتهاعية للأسر المحتاجة، ورواتب الجند والموظفين، والعمل على إرساء قواعد تدكون ضاجلة كل ما يتصل بهذا الواجب .

تاسما :

اختيار الاكتماء الذين يتق فى مقدرتهم ودينهم وصلوحهم للمناصبالقيادية التى توكل إليهم ، حتى يسير دولاب الأعمال بيد الاُمناء اللدين يخافون الله ولا يثبون على حقوق الشعب .

عاشراً:

الإشراف بنفسه على ما هو متصل بما يجب عليه نحو الأمة ، ولا يترك الأمور تسير بدون إشراف مباشر منه ، إذ إن كل تقصير من أى من عماله الذين وكل إليم بعض الأمور ، منسوب إليه ، متحمل خطئه ، محاسب عليه أمام الله إن قصر في المتابعة ، فإن الإمام راع وهو مستول عن رعيته كما بين ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم .

حادىعشر :

ألشورى ، وسنتكلم عن هذا الواجب بشىء من التفصيل ، لا نه على الرغم من أن الشورى من سمات الحسكم الإسلامى ، فإن الكثيرين ـ وبخاصة من المستشرقين ـ يظنون أن الحاكم فى الإسلام يمسكم الا مة حكماً مطلقاً بعيداً عن مبدأ الشورى .

وقد اتفق العلماء على أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يكن جائزاً له أن

يستشير الأمة فيا نزل عليه الوحى من عند انته للقاعدة للقررة ، وهى أنه لا اجتهاد مع التص . فأما مالا نص فيه فقد اختلفوا فيه ، هل يجوز الرسول. صلى انه عليه وسلم أن يستشير فيه فى جميع الآشياء أم لا ؟ فأما الكلى وكثير من العلماء فقد قالوا : إن المشاورة التى أجيزت للرسول صلى انته عليه وسلم كانت خاصة بالحروب ، وما عدا هذا فلا يجوز الرسول صلى انته عليه وسلم أن يستشير فيه .

وقد احتج أصحاب هذا الرأى بأن الله سبحانه قد خاطب نبيه بقوله(): « فها رحمة من الله لئت لهم . ولو كنت فظأ غليظ القلب لانفضوا من حوالك . فاعف عنهم واستنفر لهم وشاورهم فى الأمر ، فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين ،(٢) .

⁽١) سورة آل عمران آيه ١٥٩

 ⁽۲) بين العاماء الفائدة من أنه سبحانه أمر رسوله بالشاورة مع أنه مؤيده
 وموقفه واجتهدوا في بيان الفائدة على عدة وجوه :

الأول : أن الرسول صلى الله عليه وسلم أمر بلشاورة لأنه إذا شاورأصمايه أشعرهم. يعلو تعديم وسمومنزلتهم ، وفلك يتتنفى شدة عبتهم له واخلاسهم فى طاعته والانتياد له . ولو لم يستصرهم لطنوا فى ذلك إهانة لهم فتعصل منهم الفظائمة وسوء الحلق .

الثانى: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كان أكل الحلق عقلا واعظمهم قدرا إلا أن علوم الحلق متناهيه ، فليس سيدا أن يخطر بيال أحد الناس من وجوه المسالح. مالابخطر بياله صلى الله عليه وسلم وبخاسة فى أمور الدنيا التي صرح الرسول فها يختصر. بشأنها بقوله : « أتم أعرف بأمور دنياكم » وقداقال عليه السلاة والسلام ، « ماتشاور قوم قط إلا هدوا لأرشد أمرهم » .

الثالث: وهو مالله الحسن وسفيان بن عبينة أن الرسول سلى الله عليه وسلم إعا. أمر بالمشاورة ليقتدى به غيره ويصبر سنة في أمته .

الرابع: أن الرسول صلى الله عليه وسلم أمر بالمشاورة الآنه فى عزوة أحدكانوا قد أشاروا عليه بالحروج ، وكان سلى الله عليه وسلم يرى عدم الحروب لتلتهم بجانب عدد

والآلف واللام فى لفظ الآمر فى قوله سبحانه ، وشاورهم فى الآمر ، ليسا للاستغراق ، لآنه بالإجماع لا يجوز له صلى الله عليه وسلم أن يستشير فيلم نزل عليه وحى من ربه فإذن يجب أن تحمل الآلف واللام هاهنا على المعود السابق فى الآية الكريمة والمعهود السابق فيها إنما هو ما يتعلق بالحرب ولقاء العدو ، فكان قوله سبحانه : « وشاورهم فى الآمر ، مختصا بالحروب ولقاء العدو ، قالوا : وقد أشار الحباب بن المنذر على النبى صلى الله عليه وسلم يوم بدر باختيار مكان خاص لنزول جيش المسلين يتمكنون منه من القمكن من العدو ، فقبل منه ، وقبل أيصنا ما أشار به السعدان سعد بن معاذ وسعد بن عباده يوم الحندق .

ومن العلماء من قال: إن اللفظ فى الآية الكريمة عام ، وقد خص منه ما نزل فيه وحى فتيقى حجته فى البافى ، وعلى ذلك فإن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يجوز له أن يستشير الآمة فى كل أمر يعرض له ما دام الوحى لم ينزل عليه فيه .

وقد ذكر الإمام فخر الدين الرازى هذين الرأيين ، ثم اختار الرأى

المدو فلما خرج وقع ما وقع من اتهزام السلمين ، فلو أن الرسول صلى الله عليه وسلم ترك مشاورتهم بمد ذلك ، لاعتقدوا أن فى ظلبه منهم بسبب مشاورتهم بنية أثر، فأمره الله سبحانه بالمشاورة بمد غزوة أحد حتى يدل ذلك على أنه صلى الله عليه وسلم لم يرق فى قلبه أثر من تلك الواقعة .

الخامس: أنه صلى الله عليه وسلم إذا عاورهم اجتهد كل منهم في استخراج الوجه الأمثل في تلك الواقعة التي يستشاورن بشأنها ، تتمير الأرواح بذلك متطابقة متواقعة على عصيل أصلح الوجوء وأمثلها وتطابق الأرواح الطاهرة على الشيء الواحد من أعظم أسباب حصوله ، وهذا هو السر عند اجتماع الناس في الصاوات ، وهو السر في أن صلاة الجاعة أفضل من صلاة القرد ، انظر هذه الوجوه ووجوها أخر ذكرها الرازى في « مقاتيح النيب » الشهر بالتقمير السكير الجزء الثالث من ٨٣

الاخير وهو أنه صلى الله عليه وسلم كان له أن يستشير فى الحرب وغيرها من الامور نقال(١).

دوالتحقيق في القول أفتعالى أمر أولى الأبصار بالاعتبار نقال: دواعتبروا يا أولى الآبصار ، وكان عليه السلام سيد أولى الآبصار ، ومدح المستنبطين فقال : دلعلمه الذين يستنبطونه منهم ، وكان أكثر الناس عقلا وذكاء ، وهذا يدل على أنه كان مأمورا بالاجتهاد إذا لم ينزل عليه الوحى ، والاجتهاد يتقوى بالمناظرة والمباحثة فلهذا كان مأمورا بالمشاورة ، وقد شاورهم يوم بدر في الاسارى وكان من أمور الدين ، ا ه .

ويبدر أن هذا هو الرأى الراجع، فقد استشار الني صلى الله عليه وسلم عليا في أمر عائشة رضى الله عنهما في قصة الإفك قبل أن ينزل عليه الوحى مكذبا الذين افتروا عليها، ولم يكن هذا الأمر متصلا بأمر حرب، وكانت استشارة النبى صلى الله عليه وسلم وغيره في قصة الإفك بعد أن نزلت آبة : وشاورهم في الأمر ، فإن حديث الإفك كان في غزوة المريسيع وهي غزوة بنى المصطلق وكانت تلك الغزوة في السنة السادسة من الهجرة كما قاله ابن إسحاق أوفي السنة الرابعة كما قاله موسى بن عقبة (٣)، وآبة : د وشاورهم في الأمر ، كانت قد نزلت بعد غزوة أحد (٣) وهذه كانت في يوم السبت لسبع

⁽¹⁾ مفاتيح النيب المشتهر بالتفسير الكبير الفخر الدين الرازى ج ٣ ص ٨٧

 ⁽۲) انظر : الجامع لأحكام القرآن القرطي الجزء الثانى عشر ص ١٩٨ مطبعة دار
 الكتب للصرية سنة ١٩٤٧ م

⁽٣) قال خفر الدين الراذى عند تفسيره قوله تمانى ﴿ وهاورهم فى الأمم ﴾ مينا وجوه الفائدة فى أنه تمالى أم الرسول صلى الله عليه وسلم بمشاورتهم قال : ﴿ إنه عليه السلام شاورهم فى واقعة واحد فأشاروا عليه بالحروج وكان ميله إلى أن لا يخرج فلما خرج وقع ما وقع فاو ترك مشاورتهم بعد فلك نسكان ذلك يدل على أنه بتى فى قلبه منهم بسبب مشاورتهم بقية أثر، فأمره الله تمالى بعد تلك الواقعة بأن يشاورهم ليدل على الد

اليال خلون من شوال على رأس اثنين وثلاثين شهرا من مهاجرة صلى اقه عليه وسلم(١) فدل ذلك على أنه صلى الله عليه وسلم كان يجوز له أن يستشير فى كل أمر لم ينزل عليه وحى بشأته .

وإذا كان الرأى الراجع كما علمنا هو أن الرسول صلى اقد عليه وسلم كان جائزا له أن يستشير في جميع الأمور ما عدا ثما نزل فيه الوحى ، فهل أمر اقد سبحانه رسوله بالمشاورة في آية : وشاورهم في الأمر ، ، دال على وجوب المشاورة عليه ، أم أن الآية لا تفيد وجوب هذه المشاورة عليه صلى الله عليه وسلم ؟ رأيان أيضاً حكاهما فنحر الدين الرازى ، فبعد أن قال ٢٠ : وظاهر الأمر الأمر ، يقتضى الوجوب، خفله مرائى الإمام الشافعي وهو أن الأمر في الآيه الكريمة تحول على الندب، فقل رأى الإمام الشافعي وهو أن الأمر في الآيه الكريمة تحول على الندب، نفسها ، ولو أكرهها الآب على النكاح جاز ، لكن الأولى ذلك تطبيبا لنفسها في هذه الآية الكرعة .

ونحن نميل إلى ما يراه الإمام الرازى ، لأن الأمر يفيد الوجوب ، إلاعند وجود قرينة تمنع من صرفه للوجوب ، ولا قرينة هنا حتى يمكن أن يقال إن الأمر يحمل على الندب .

فإذن كان الرسول صلى الله عليه وسلم مأمورا بالمشاورة ، وإذا كان الرسول صلى الله عليه وسلم قد أمره الله بالمشاورة فأى رئيس للعولة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم مأمور بها من باب أولى .

د على أنه لم يبق فى قلبه أثر من تلك الواقعة النظر: مناتبح النب الشهر بالتفسير الكبير العنم الدين الرازى ج س ٨٧

⁽١) الطبقات الكبرى لابن سعد ج ٣ ص ٧٨ مطبعة لجنة نشر الثقافة الإسلامية .

⁽٧) مفانيح النيب ج ٢ ص ٨٣

الرسول يضرب المثل الأعلى في المشاورة

هذا وقد ضرب رسول اقد صلى افد عليه وسلم المثل الأعلى بتطبيقه مبدأ المشاورة فى أسمى معانيه ، والوقاتع الكثيرة شاهدة بأن الرسول قد نزل فى كثير من الآحوال عن آرائه آخذا برأى غيره ، فمن ذلك ما حدث فى موقمة بعر إذ جاء صلى اقد عليه وسلم أدنى ماء فنزل عنده ، فقال الحباب بن المنذر يا رسول اقد أرأيت هذا المنزل أمنزلا أنزلكم اقد ليس لنا أن تقدمه ولا أن تأخر عنه ؟ أم هو الرأى والحرب والمكيدة ؟ قال : بل هو الرأى والحرب والمكيدة ؟ قال : بل هو الرأى والحرب والمكيدة ، فقال : بم نبى عليه حوضله أدنى ماء من القوم فنذرله ثم نفور (١٥ ما وراه من الآبار . ثم نبى عليه حوضله فنماؤه ماء ثم نقائل القوم فنشرب ولا يشربون، فقال له الرسول صلى الله عليه وسلم : « لقد أشرت بالرأى ، وعمل برأيه ،

ولما انتهت موقعة بدر استشار صلى الله عليه وسلم أبا بكر وعمر في الاسارى فاختلف رأيهما، فقال : « لو اجتمعتها ما عصيتكما ، وكان رأيه موافقا رأى أب بكر الذى أشار بالفداء فأضد رأيه ، ثم نزل القرآن يؤيد رأى عمر ، وهو قوله تعالى : « ماكان لنبي أن يكون له أسرى حتى يشخن في الارضى ، ٢٢ .

وغير ذلك من الاُمثلة الكثيرة حتى لقد قال أبو هريرة رضى الله عنه(۲۲): «لم يكن أحد أكثر مشاورة لا صحابه من رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

⁽١) نفور ما وراءه من الآبار أي نتلف ما وراءه من الآبار

⁽٢) سورة الأنفال آية ٧٧

⁽٣) السباسة الشرعية لابن تيمية من ٢٥ الطبعة الأولى بالمطبعة الحيرية سنة ١٣٧٧ هـ

الرسول يحث على الشوري

حث صلوات اقد وسلامه عليه على الشورى فى كثير من أقواله الشريخة فقال(١) د ما ندم من استشار ، و لا خاب من استخار ، وقال(٣) : , ما شقى قط عد بمشورة وما سعد باستخناء رأى ، وروى عن إن عباس(٣) أنه لما نزل قوله تعالى : وشاورهم فى الا مر ، قال الرسول صلى الله عليه وسلم : د أما إن الله ورسوله لغنيان عنها ، ولكن جعلها الله رحمة لا متى ، فعن استشار مهم لم يعدم رشدا ومن تركها لم يسدم غيا ، .

الخلفاء الأول سارواعلى مبدأ الشورى

سار الخلفاء الأول على هذا المبدأ ، والترموا بالعمل به ، فكانت الأمور التى بين القرآن أو السنة حكمها يسيرون فيها على ما أمر الله ورسوله ، وأما الحسائل التى تمن لهم وليس فى القرآن أو السنة حكم خاص بها فإنهم كانوا يلجئون إلى عقد مجلس المثمورى النظر فيها يحدث من هذه الأمور ، يقول ميمون بن مهران (١٠) .

كان أبو بكر الصديق إذا ورد عليه حكم نظر فى كتاب الله تعالى ، فإن
وجد فيه ما يقضى به ، تضنى به ، وإن لم يجد فى كتاب الله نظر فى سنة رسول الله
صلى عليه وسلم فإن وجد فيها ما يقضى به قضى به. فان أعياه ذلك سأل الناس:
 حل عليم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فيه بقضاء ؟ فربما قام إليه
القوم فيقولون : قضى فيه بكذا وكذا ، فإن لم يجد سنة سنها النبى صلى الله

⁽١) و (٢) نقلا عن تفسير القرطى ج ٤ ص ٢٥١ .

⁽٣) تقلاً عن الخلافة الشيخ عمد رشيد رضا ص ٠٠٠

 ⁽٤) إعلام الموقعين لابن القيم ... الجزء الأول ص ٣٧ . طبع شركة الطباعة الدنية المتحدة سنة ٩٦٨ و .

عليه وسلم جمع رؤساء الناس فاستشارهم ، فإذا اجتمع رأيهم على شيء قضي به .

وكان عمر يفعل ذلك ، فإن أعياه أن يجد ذلك فى الكتاب والسنة سأل :
 هل كان أبو بكر تضى فيه بقضاء ؟ فإن كان لأبى بكر قضاء قضى به ، وإلا جمع علماء الناس واستشاره فإذا اجتمع رأبهم على شىء قضى به ، .

فأبو بكر وعمر إذن كانا يستشيران الناس، ولقد نظم عمر رضى اقت عنه أمر الشورى (1) ، فكان له مشاورة خاصة يستشير فيها كبار العلماء من صحابة رسول الله على الله عليه وسلم في معظم الأمور ، ومخاصة مايمتاج منها إلى معرفة بعلوم الشرع وأحكامه، فكان يستشير على بن أبي طالب، وعبّل بن عفان، وزيد ابن ثابت ومعاذ بن جبل ، وعبد الله بن مسعود ، وغيرهم ، وكانت له المشاورة العامة إذا احتاج إلى البت في أحد الأمور الحطيرة .

وكذلك فإن مبدأ الشورى ظل معمولا به فى عبد الخليفة الثالث عثمان رضى اقه عنه مدة ست سنين من خلافته ، فكانت كأنها امتداد لعهد الحليفتين أى بكر وعمر إلى أن حدثت الاحداث التى غطت فى عهده على هذا المبدأ الجليل ، تلك

⁽۱) من أمثة مشاورة عمر رضى الله عنه ما رواه البخارى ومسلم عنه من أنه عندما خرج إلى الشام وأخبروه إذ كان فى سرغ أن الوباه وقع فى الشام فاستثار للهاجرين الأولين ثم الأنصار سافنانا ، ثم طلب من كان هنا لك من مشيخه قريش للهاجرين الأولين ثم الأنصار سافنانا ، ثم طلب من كان هنا لك من مشيخه قريش إنى مصبح طي ظهر (أى مسافر » والنابي الراحة) فأصبحوا عليه ، فقال أبو عبيده أفرارا من قدر الله ؟ فقال أبو عبيده قارا من قدر الله إلى عميدة ؟ نم عقر من قدر الله إلى مقدر الله إلى المنابية ، أدايت لوكانت الى إبل فهيطت واديا له عدونان (أى جانبان فعدوة الوادى جانبه) إحداها خصبة والأخرى جدية اليس ان رعيت الحمية رعيتها بقدر الله وإن رعيت الجدية رعيتها بقدر الله وإن رعيت الجدية رعيتها بقدر الله وإن رعيت الجدية رعيتها بقدر الله ؟ ثم جاء عبد الرحمن من عوف فأخيره بالحديث المرفوع الواق لرأى شوح قريش أنظر الحلافة المشيخ مجمد رعيد رضا من صهم .

الاحداث التي نقمها عليه المسلمون ، والتي كان من نتيجتها قتل الحليفة الثالث وهو في بيته يقرأ القرآن .

ومن بمد عنمان جاء على رضى اقه عنهما فقامت الشورى فى عهده قوية ، وأراد أن يسير بالحكم السير المثالى اللدى ينشده الإسلام ، ولكن الأقدار لم تمكنه من ذلك رضى اقد عنه فكان مقتله الذى أنهى عهد الحلافة الراشدة(١٠.

كيف تتحقق الشورى؟

لم يحدد الإسلام طريقة معينة الشورى لا يصح سواها ، وإنما ترك ذلك للمسلبين أغسهم يختارون ما يتناسب مع ظروفهم وعصره، وذلك آلانالإسلام لمسلوحه لمكل زمان ومكان ، لا يفرض على الناس في أمثال هذه الجرتيات التي تختلف فيها وجوه المسلحة من عصر إلى عصر ، لا يفرض عليهم فيها شكلاممينا لا يتعدونه ، بل يقرر لهم الآصل العام في أمثال هذا الآمر، ويترك لهم التحقيق ذلك حرية اختيار الصورة الملائمة لهم ، ويتجلى ذلك مئلا في ايجاب الإسلام أن تتحقق العدالة بين الناس، فلم يحدد لهم شكلا ممينا لنظام في القضاء بقيمونه بل أوجب على المسلمين أن يقيموا القضاء بينهم على أى صورة كان ذلك القضاء، ما دام الغرض المنشود قد تحقق وهو تحقق العدالة بين الناس، فالقرآن الكريم والآحاديث الشريفة يبينان وجوب أن تشمل العدالة كل أنحاء الدولة الإسلامية ولكن هل يمكن ذلك عن طريق تخصيص تضاة المقضايا الجنائية ، وآخرين للأحوال الشخصية ، وهكذا ، أم يكون ذلك بغيرهذا التخصيص؟ ذلك متروك إلى الآمة ، تغنار ما تراه مناسبا لها ما دام أمر الشارع في النهاية متحققا .

والمعروف أن البيئة الإسلامية الأولى كانت بيئة ساذجة تسبر الأمور فيها

⁽١) الحكم الإسلامي ، مجث الشيخ عمد أبي زهرة اشترك به في المؤتمر الثالث لمجمع البحوث الإسلامية سنة ١٩٩٦ مطبوع مع محوث هذا المؤتمر ص ٤١٩ و ٤١٠ ٤٢

بلا تعقيد ، فكان يناسبها بلا شك أنظمة تخلو هي الآخرى من أى تعقيد في أى شكل من أشكال التنفيذ ، فإذا ما تطورت هذه البيئة مع التطورات التي تعترى اللناس في جميع الاعصر ، فللناس الآخذ بالنظام الذي يتمشىمع هذه التطورات بشرط أن يمكون الإطار العام الذي يضم هذا النظام إسلاميا حقيقيا لا تشوبه شائبة في صفائه وسمو غرضه .

فالخليفة الأول أبو بكر رضى الله عنه مثلا وجد نفسه ملزما بالعمل على تعقيق مبدأ الشورى الذى أوجيه القرآن والسنة الكريمان ، ولكن كيف يحقق ذلك ، إنه فى يئة قبلية ، لرئيس القبيلة أو شيخها الكلمة المسموعة عند أفر اد قبلته ، إذ إنه على الرغم من أن الإسلام قد أوهى إلى حدما عرى الروابط القبلية إلا أن هذه الروابط لم تهر تماما نقد كان رؤساء القبائل والبطون يتحدثون باسم الجماعات التي يتزعمونها ، وبرضا هذه الجماعات نفسها ، فهل يامر أبو بمكر باسم الجماعات التي يتزعمونها ، وبرضا هذه الجماعات نفسها ، فهل يامر أبو بمكر المسلمين أمر ؟ أم يقبع طريقة أخرى غير اقتخاب هذا المجلس ؟ إن انتخاب للسلمين أمر ؟ أم يقبع طريقة أخرى غير اقتخاب هذا المجلس ؟ إن انتخاب بحلس الشورى ان يأتي بوجوه غير الوجوه التي تتصدر فعلا هذه الجماعات فلهم فى الواقع كا قلنا المكلمة المسموعة عند من يترعمونهم ، ولا يتصور فى العادة فى الواقع كا قلنا المكلمة المسموعة عند من يترعمونهم ، ولا يتصور فى العادة أن تلجأ جماعاتهم إلى غيرهم يحتارونهم ممثلين لهم فى مجلس الشورى، إذإن هؤلاء الرؤساء قد وصلوا إلى المناصب التي يتقلدونها الآن بين جماعاتهم لمرايا عديدة ،

فإذن كان مؤلاء يمثلون فى الواقع الجاعات التى ينتمون إليها، فإن وجهة النظر الى كان بيديها زعيم من زعماء هذه القبائل إنما كافت تعبر فى الواقع عن وجهة نظر قبيلته، فلجا أبو بكر بغريزته إلى أختيار جماعة السورى التى يستمين بها من هؤلاء الزعماء الذين يقودون قبائلهم وبطونهم، وبخاصة و أن منهم الإفاضل من أصحاب رسول الله صلى اقد عليه وسلم، فلم يكن على أبى بكر إذا حزب المسلمين أمر إلا أن يدعو كبار الصحابة ورؤساء القبائل والبطون فيجتمع لديه بحلس المصورى يعرض عليه ما يريد من أمور.

ولقد طلت هذه الصورة البسيطة كما هي طول مدة رياسة الخلفاء الراشدين فلم يجدوا الحاجة الماسة إلى تغيير هذا الشكل لمجالس شوراه^١٦.

إلا أنه بعد أن تغير حال المجتمع الإسلام هما كان عليه أيام الخلفاء الراشدين فإنه يثور الآن سؤال ، هو ما هي الوسيلة إلى تحقيق هذا المبدأ الذي دعا إليه الإسلام ؟ إن تشكيل مجالس الشورى با تتخابات تجرى ليس وسيلة مأمونة لما بينا صابقا من عيوب هذه الانتخابات ، عند كلامنا عن أهل الحل والمقد .

والرأى الدى تراه أن يختار رئيس الدولة أعضاء بجلس الشورى بناء على استفاضة أخبار فضلهم ، وتقدم على من عداهم فى النواحى التى سيستشارون فيها ، على أن يلاحظ استمدادهم للغرض الذى سيختارون له ، فإن كان النرض استشارتهم فى الاحكام ، فينترط فهم كما قال العلماء (٣) أن يكونوا متصفين بالعلم والتدين ورجاحة العقل ، وان كان الغرض هو استشارتهم فى أمور الدنيا فيشترط فيهم رجاحة العقل ورحاية الافق . وأن يكونوا عن يمكنهم إعطاء الحل الأمثل لاك من المشكلات عن صقلتهم التجارب ، وأهدتهم بالحيرات الحياة . ويشترط فى الكل زيادة على ما تقدم صدق النصيحة قه ولرسوله وجماعة المسلمين .

و إذا ما اجتمع مجلس الشورى للنظر فيما يجب اتخاذه إزاء مسألة من المسائل الله هو السلوك الذى يسلكه رئيس الدولة بعد أن ظهرت أمامه آراء بمجلس الشورى .

يجيب على ذلك ابن تيمية فيقول (٢٠) : « وإذا استشارهم فإن بين له بعضهم ما يجب اتباعه من كتاب الله أو سنة رسوله . أو إجماع المسلمين ، فعليه اتباع

⁽١) أنظر منهاج الاسلام في الحسكم للأستاذ محمد أسد ص ١٠٥ وما بسدها

⁽٢) أنظر الجامع لأحكام الترآن للقرطبي ج ٤ ص ٢٥٠ و ١٥١

 ⁽٣) السياسة الشرعية ص ٧٥ و ٧٩ طبعة المطبعة الحبرية سنة ١٣٢٢ ه.

ذلك ولا طاعة لأحسد فى خلاف ذلك وإن كان عظيا فى الدين والدنيا ، قال الله تعالى : « يا أيها اللين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » وإن كان أمرا قد تنازع فيه المسلمون فيتبنى أن يستخرج من كل منهم رأيه ، ووجه رأيه ، فأى الآراء كان أشبه بكتاب الله وسنة رسوله عمل به كا قال الله تعالى ، فإن تنازعتم فى شىء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، ذلك خير وأحسن تأويلا » .

هل رئيس الدولة ملزم باتباع ماأشاروا عليه به؟

من النص السابق الذي اقتبسناه لابن تيمية نعلم أن الرئيس أو الإمام ملوم بإتباع رأى من أشار عليه إذا بين المشير سند هذا الرأى من الكتاب أو السنة أو إجماع المسلمين ، ولا يجوز للإمام ولا لغيره أن يمدل عن مثل هذا الرأى وأما الآراء التي لم يكن لها سند واضع من الكتاب ، أو السنة أو من إجماع المسلمين فعلى رئيس الدولة أن يتخير منها ماهو أقرب إلى كتاب القوسنة رسوله صلى الله عليه وسلم .

ومنهذا يتبين أن الإمام ليس ملزما باتباع آراء المشيرين إلا في هذه الحدود المبينة ، فإذا لم يكن من هذه الآراء ماهو مستند إلى نص من كتاب الله أو سنة رموله ، أو إجماع المسلمين فإن ابن تيمية كما علمنا يرى أن للإمام أن يخالف راء المشيرين ويتبع ماهو في نظرة منفقا مع الأهداف العامة للإسلام عققا للصالح العام حسب مايمليه عليه دينه ، من غير أن يكون المدافع له إلى اختبار رأى بعينه غرضا أو هوى في نفسه وإنما يكون هذا الاختيار مراعى فيه حتى الله وحق الآمة .

و لعل هذا الرأى الذى يذهب إليه بعض العلماء إنما يستند إلى القول بأن الرسول صلىانة عليه وسلم كان يجب عليه استشارة المسلمين ثم إذا عزم على رأى. تبين له حسنه فله أن يمضى فيه ولو خالف آراه باقى المصيرين، فإن بعض العلماء عند تفسير قوله تعالى : د فيما رحمة من الله للم ، الآية قد ذهب إلى أن الرسول صلى التدعليه وسلم كان له أن يخالف آراه من أشاروا عليه ، يقول الإمام الطبرى عند تفسيره قوله سبحافه : و فإذا عزمت فتوكل على الله ، من الآية المذكورة : د فإذا صح عزمك بتشيتنا إياك وتسديدنا الله فيا نابك وحزبك من أمر دينك ودنياك ، فامض لما أمر ناك به، وافق ذلك آراء أصحابك، وما أشاروا به عليك. أو خالفها ، وتوكل فيا تاتى من أمورك وتدع ، وتحاول أو "زاول، على دبك، فتح به فكل ذلك وارض بقضائه في جميعه دون آراء سائر خلقه ومعوتهم(۱).

ويمكن أن نقول: إن قياس الإمام على الرسول عليه السلام قياس مع الفارق إذ إن الرسول مؤيد بالوحى ملاحقد بعناية الله عز وجل ، فكو نه صلى الله عليه ولله كان إذا اجتهد فأخطأ ينرل عليه الوحى يصوب اجتهاده ولكن الحال في الإمام غير هذه الحال، فإذا مال إلى رأى غير صائب في الواقع وتحسك به فإنه يمكن أن يؤدى إلى الإضراد بحسالح الآمة ، ولهذا فإننا نميل إلى إقامة الصلة الوثيقة بين آراء بحالس الشورى والملها من خيرة فضلاء الآمة وعلمائها والمتخصصين في النواحى المختلفة وبين رأى الإمام ، فيجب أن يكون خاضما لرأى الآكثرية من المشيرين ، وه جميعا متحملون مسئولية الآمانة الموكولة إليهم يضمون في اعتباره دائما مصالح الآمة دينا ودنيا ، ويبذلون غاية جهده في التعرف على وجه المصلحة المنشودة .

و بعد، فهذه همىو اجبات الإمام الأعظم أو رئيس الدولة، كماحدها العلما. ويلاحظ أن العلماء عند كلامهم عن هذه الواجيات يختلفون فى عدها ، فيعضهم. عدما عشراً كما فعل الماوردى فى الأحكام السلطانية ، وكما فعل القاضى أبو يعلى.

⁽١) تفسير الطبرى ج ٤ ص ١٠١ الطبعة الأولى طبعه المطبعه الأميرية .

الحنيلى فى كتابه بهذا الاسم أيضا ، وبعضهم اختصرها الدسبع واجبات مديحا بعض الواجبات فى بعضها الآخر . كا ضل المساوردى فى كتابه وأدب الدنيا والدين ، فادمم مثلا الواجين الثالث والسادس معيرا عنهما فى واجب واحد نقال : دحراسة البيضة والذب عن الآمة من عدو فى الدين أو باغى نفس أو مال ، وهكذا .

إلا أنه على الرغم من الاختلاف في تعداد هـنــه الواجبات ، سواء أفلنا إنها عشر أم سبع ، أم أقل من ذلك أم أكثر ، فإنه يمكن القول بأنها تنحصر في واجبين اثنين هما : حراسة الدين الذي أرسل به محمد صلى الله عليه وسلم ، موادارة شئون الدولة وفتي أحكام هذا الدين .

حقوق رئيس الدولة

كما أن على الرئيس أو الإمام واجبات بيناها فها سبق ، وهى حقوق قد والرسول ولجماعة المسلمين ، فإن له حقوقا على الآمة من شآنها أن تمينه على القيام بما هو موكول إليه من المهام ، وقد بين علماء الإسلام هذه الحقوق وأهما :

أولا:

طاعته والانفياد له في ماأمر به ونهى عنه مادامت هذه الأوامر والنواهى لم تتعارض مع الا حكام الى يينتها شريعة الإسلام، فا دام رئيس الدولة قد الترم فى أوامره ونواهيه جانب الشرع فلم يحد فى ذلك عن الحدود التى رسمتها له الشريعة . فله حق ولاء المواطنين جميعا ، سواء فى ذلك أهل الحل والمقد الذين بايموه رئيسا للآمة وسائر المواطنين الذين يلزمهم الانقياد له بمجرد تمام حذه المبايعة .

وقد نصت الآحاديث العديدة من رسول انةصلى الله عليه وسلم على وجوب الطاعة الأنمة لآن بذل الطاعة لهم مما يسينهم على أداء ماكلفو ابه من التصرف فى الأمور العامة ، من ذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم(١): . على المرء المسلم. السمع والطاعة من فيما أحب وكره إلا أن يؤمر بمعصية، فإن أمر بمعصية فلاسمع. ولا طاعة » .

وروى على رضى الله عنه (٢) أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث سريه وأمر عليهم رجلا من الآنصار وأمرهم أن يطيعوه فغضب عليهم وقال : أليس قد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن تطيعوف ؟ قالوا : بلى ، قال عزمت عليكم لما جمع حجلها وأوقدم نارا عم دخلتم فيها ، لجمعوا حطبا فأوقدوا ، فلما هموا بالدخول فقام ينظر بعضهم إلى بعض . فقال بعضهم : إنما تبعنا النبي صلى الله عليه وسلم فرارا من النار أفندخلها ، فينها هم كذلك إذ تحدت النار وسكن غضبه ، فذكر للنبي صلى الله عليه وسلم فرارا من النار أفندخلها ، فينها هم كذلك إذ خدت النار وسكن غضبه ، فذكر للنبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : لو دخلوها لمما خرجوا منها أبداً ، إنما الطاعة في المعروف » .

وقال صلى الله عليه وسلم (٣) . من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فات. مسات ميتة جاهلية ⁽⁴⁾ ومن قاتل تحت راية عمية ⁽⁴⁾ يغضب لعصبة أو يدعو إلى عصبة أو ينصر عصبة ، فقتل فقتة جاهلية .

ومن أمثال الواجبات التى تلزم الرعبة دفع الزكوات التى أوجبها الشارع. فى الانعام والزروع وعروض التجارة. وكذا دفع الضرائب التى فرضتها المعولة للصرف منها على المصالح العامة، ما دامت الزكوات لم نف بالضرف على هذه المصالح، والجماد الذى يجب على بحوع الآمة وجو باكفائيا، أو على كل فرد

⁽١) صبح مسلم الجزء الثالث ص ١٤٦٩ .

⁽٢) صيح البخارى الجزء الرابع ص ١٩١ طبع دار الطباعة سنة ١٩٨٦ ه.

⁽٣) محيح مسلم الجزء الثالث ص ١٤٧٦ .

⁽٤) أى كما كان بموت أهل الجاهلية على الفوضى من غير إمام لهم .

⁽٥) عمية بضم المين أو كسرها وكسر الم مشددة منتوحة هي الأمر الأعمى .

قادر على القتال وجو با حينيا ، كابينته كتب الفقه ، وكذا يجب على كل الأمة ، الانقياد لمن نصبهم الإمام على الأقاليم من الولاة والفضاة وقادة الجيوش وعلى هؤ لاءالذين نضبهم الإمام أيضا الانقياد للإمام في كل ماجعله من قوا لين تنظم سلطتهم، وإذا عرضم من مناصبهم لم يحز لهم أن يأبوا الامتثال لهذا العزل ، والشرط العام في كل حال أن تكون هذه الاوامر في غير معصية الله تعالى (١)

ثانيا: القيام بنصرته إذا احتاج الأمر إلى ذلك ، فا دام يسير في حكه على طريق الحق فقد وجب على سائر الآمة نصرته على البغاة وكل من رفع عليه السلاح ، حتى إذا فرض وأسر الإمام في الحروب التي تقوم بين المسلمين وغيره فإنه يجب على المسلمين كافة أن يسمارا ما فيه إنقاذه امتثالا لأمر الشارع بنصرته (٢٠ لأن نصرة الإمام الحق في الواقع ماهي إلا نصرة المسلمين و تأييد له في العمل على أن يكون الدين قائما وكف الممتدين عن كل ما يمكن أن يعسد عنهم من جرائم (٩٠):

ثالثا: جعل راتب له ، يكفيه ومن يعوله ، فإن رئيس الدولة سيشغل نفسه . بواجبات الرياسة التى ستستعوذ على وقته ، عا لا يتزك له فرصة السعى فى الكتباب رزقه ، يقول صديق حسن خان (٤٠ : د إن الحليفة فرد من أفر اد المسلمين له حتى فى بيت مالهم كسائر الناس ، فيأخذ منه ما يأخذه من هو عائل له في الدرجة وله من بد خصوصية وهى قيامة بمصالح لا ينهض للقيام بها غيره ، وله أجرة على في ببت المال، فإن القسيحانه قد سوخ العامل على الصدقة أن يأخذ نعيبا منها ، فكذلك الأجرة له بحسب ما ستحقه من الأجرة واذا أراد الحلوص

⁽١) أنظر الحلافة الشيخ عمد دشيد رضا ص ٣٦

⁽٧) الأحكام السلطانية للماوردي ص ١٩

⁽٣) تحرير الأحكام لابن جماعة من الورقة رقم ١٣

⁽٤) أكايل الكرامة في تبيان مقاصد الإمامة ص ٧٩

من المآثم، أخذ لنفسه عند تفريق عليات المسلمين مثل نصيب من يشابهه فى شجاعة وجهاد وعلم بحسب تعدد أسباب الاستحقاق ثم بعد ذلك يأخذ أجرته ويجعل لنفسه من الأهل والحدم بمقدار مايحتاج، إليه لا بمقدار ماتشهيه خسه . .

فيجب أن يجعل له راتب يغنيه ويلبق بهذا المنصب بحيث لا يكون فيه تقتير ولا إمراف لا "ن روانب الولاة والقضاة من أموال المسلمين التي يحتاط في وجوه صرفها ولقد أكل أبو بكر رضى الله عنه من مال المسلمين نظير ما كان يقرم به من خدمة الا مم وانشغاله عن عمله الدىكان يحترفه بنفرخه لم ياسة الا مم، ولقد قال أبو بكر جماعة المسلمين بعدما اختاروه خليفة لهم (١) د لقد علم قوى أن حرفتى (٢) لم تكن تعجو عن مؤنة أهلى ، وشغلت بأمر المسلمين، فسيأكل آل أبي بكر من هذا المال ويحترف للمسلمين فيه ،

وكذلك أكل عمر نظير قيامه بأمر الحلافة ، ومع أن السلبين كانوا قد فرضوا لكل من أبي بكر وعمر مقدارا من المال تظير تفرغه للقيام بمام الحلافة ، إلا أن كلا منهما كان يأخذ ما يحتاج إليه فعلا من هذا المقدار المفروض له ويتورع عن أخذ مازاد عن حاجته ، فيرد ما بتي من هذا المقدار الذى فرضه له المسلمون إلى بيت مال المسلمين ، فقد كان أبو بكر يشتغل بالتجارة قبل اختياره خليفة المسلمين وظل يشتغل بها بعد توليته الخلافة منة أشهر ، إلا أنه رأى أن اشتغاله بالتجارة يشفله عما يجب أن يفرغ له جهده من أمور الا مة ، فقال : لا واقه ما يصلح أمور الناس التجارة ، وما يصلحهم إلا النفرغ لهم والنظر في شانهم ، ولا بدلسالى ما يصلحهم فترك التجارة واستنفق من مال المسلمين ما يسلحه ويصلح عاله يوما يوم ويجبو يستمر يستمر و وسلم ويجبو يستمر

⁽۱) حجة الله البالنة لشاه ونى الله الدهاوى ج ٣ ص ١٥٠

⁽۲) ای تجارتی

وكانوا قد فرضوا له في السنة ستة آلاف درهم، ولشدة احتياطه رضى الله عنه. في أن لا يأخذ من ما المسلمين إلا المقدر الذي كان محتاج إليه فعلا، أمر عندما حضر ته الوفاة برد مايقي من هذا المال، فقال: ردوا ما عندنا من مال المسلمين. فإنى لا أصيب من هذا المال شيئا، وإن أرضى التي بمكان كذا وكذا المسلمين بما أصبت من أموالهم، فعفع ذلك إلى عرفقال عمر: لقد أتعب من بعده (١) وسار على هذا النهج الخليفة الثاني عمر بن الخطاب، ويقول (٢٠): « أفي أرك تفسى من مال الله بمنزلة ولى البتيم، إن احتجت أخذت منه فإذا أيسرت رددته، فإن استغنيت استعففت، .

وهذا التشدد من أبي بكر وعمر رضى الله عنهما ،وهذه المبالغة فىالاحتياط أن لا يصلمها من أموال المسدين إلا ماكانا فى حاجة إليه بالفعل يجعلنا نقول: أن راتب الإمام وكل من ولى ولاية عامة يجب ألا يكون زائداً عن القدر اللائق بمن يشغل منصبه ، والذى يتناسب مع حالة الدولة الاقتصادية :

رابعا : إخباره باحوال من ولاعم المناصب العامة كالولاة والقضاة إذا الفرفوا عن الطريق الذي كلفوا بسلوكه ، وذلك لآن الإمام مكلف شرعا بمتابعة أعمال هؤلاء لاصلاح ما أعوج من أضالهم وتنبيهم إلى ما غفاوا عنه من وجوه المصلحة ، وهو محاسب أمام القمعلى ما ارتكبه هؤلاء من أخطاء فى حتى الله والآمة إذا هو قصر فى منع ذلك ، ولا طاقة له على متابعة أعمالهم ومراقبة سيرهم إلا إذا عاونته الآمة فى ذلك .

خُامساً: تُقديم كافة المساعدات إليه إن احتاج إلى ذلك فى أدا. ما تحمله من أعباء مصالح الآمة لقو لهتمالى وتعاونوا على البر والتقوى ،،وولاة الآمور. أحق من اعين على ذلك ٢٣٠:

⁽١) عاضرات تادیخ الأمم الاسلامیة لمشیخ عمد الحضری بر ۱ ص ۲۹۳

⁽٢) نقلا عن الأشباء والنظائر لجلال الدين السيوطي ص ١٣٤

⁽٣) تحرير الأحكام لابن جماعة من الورقة رقم ١٤ وانظر حقوق الأمام في هذا المصدر الورقات ذوات أرقام ١٣ ، ١٣ ، ١٤

ولاشك أن من وجوه إعانته على ما يقوم به بنل النصح له بحسب القدرة. فيجب على كل ذى رأى من آحاد الآمة إذا ما آنس من رأيه عصلاحية لعلاج أمر من الأمور العامة ألا يتأخر فى إبداء نصيحته للإمام (١)

من هو صاحب السيادة في الدولة الإسلامية؟

قبل أن نجيب عن هذا السؤال من وجهة نظر الفقه الإسلامى، نحب أن تجد لذلك بالـكلام الموجز عن السلطات الثلاث داخل الدولة الإسلامية . فنقول:

أولا: السلطة التشريعة

كلمة التشريع فى الفقه الإسلامي تطلق ويراد بها أحد مشيين : أحدهما : إيجاد شرع مبتدأ .

و ثانيهما : بيان حكم تقتضيه شريعة فائمة(٢٠) .

وواضح من هذين المشيئ أن التشريع فى الإسلام ، إنما يرجم إلى اقه سبحانه وتعالى ، فأماعلى المعنى الأول وهو إيجاد شرع مبتدأ ، فإن اقدعز وجل هو الذى أدسل رسوله محدا بالشرع الجديد ، الذى ينته سبحانه فى كتابه وعلى لسان نبيه ، وبأفعاله ، وتقرير أنه عليه السلام ، فىكان الني صلى الله عليه وسلم هو المرجع الذى يرجع إليه المسلمون ليعلموا حسكم الله فيا يعرض لهم من الحوادث ، فإذا حدثت حادثة ، أو شجر ينهم خلاف فإن كان الرسول صلى الته

⁽١) انظر الروشه النووى ٠٠ الورقة رقم ٣٠٧

 ⁽٧) انظر السلطات الثلاث في الاسلام ، محت الشيخ عبد الوهاب خلاف ، مثشور يمجلة القانون و الاقصاد بعدد أمريل سنة ١٩٣٧ من ٥٩٥ وما بعدها
 (ع) ب رئاسة الدؤة)

عليه وسلم بين قبلا لها حكما عملوا به ، وإلا سألوا رسول الله عليه السلام ، فإذا اجتهد وأخبرهم بالحسكم فإن كان اجتهاده صوابا أقره الله على هذا الحسكم ، وإلا زل الوحى عليه ينبهه إلى حكم الله فيها .

وكان أصحابه إذا بعدوا عنه صلى اقه عليه وسلم ، ووقعت لا حدهم الحادثة فإن علم من رسول الله فيها حكما عمل به ،وإلا اجتهد قدر طاقته وعمل بما أداه إليه اجتهاده ،ثم يرجع إلى رسول الله يسأله عما إذا كان اجتهاده هذاقد وافق الحق أم لم يو افقه(۱) .

وأما على المعنى الثانى ، وهو بيان حكم تقتصيه شريمة قائمة وهو العمل الذى تولاه من بعد الرسول عليه السلام صحابته والتابعون ومن بعدهم من العلما المجتهدين ، فلأن هؤلاء جيما كانوا ينهلون من منهل واحد هو الوحى المتمثل في كتاب الله وسنة رسوله ، فإنهم عند مااجتهدوا في بيان الا حكام في المسائل التي حدثت بعدعصر الرسول ، لم يننوا تاك الا حكام على أسس اخترعوها من عند أنفسهم أو على أدلة لم تعتمد على شيء مما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم ، بل كان اجتهادهم في بيان الا حكام مبنيا على الا دلة المستندة إلى القرآن والسنة فلم ينظهروا أحكاما تتناف مع القرآن والسنة أو القواعد التي بينها الشريعة، لا تهم على والمدى، فكانوا يعلمون أنه لا يجوز لهم ذلك، بل ساروا في إبداء المحكم في كل حادثة عرضت لهم على عبداً أن مصدر التشريعهو الرحى، فكانوا إذا وجدوا في المسألة حكما لهم على عبداً أن مصدر التشريعهو الرحى، فكانوا إذا وجدوا في المسألة حكما

⁽⁾ كما حدث مثلا عندما سافر جماعة من أصحابه عليه السلام وفيهم همر بن الحطاب ومعاذ بن جبل رضى الله عنهما ، فأصابتهما جنابة ، وليس معهما ماه ينتسلان به ، فاجتهد كل منهما فى معرفة حسكم إلله ، فأما معاذ ققاس الطهارة الترابية إ هلى المهارة المائية ، فتمرغ فى التراب ثم صلى وأما عمر فلم ير ذلك وأخر السلاة ، فلما وجعا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وحسكيا له ذلك بين لحما حسكم الله : أنطر : تاريخ اللغه الاسلامي باشراف وتصحيح الشيخ عجد على السابس ص ١٩٣

من كتاب اقد أو سنة رسوله عليه السلام أخلوا به و إلا فيجتبدون فيهامر بوطين فى اجتهادهم بالقواعد التى أتى بها الإسلام وذلك لا أن رسالة محمد صلى اقد عليه وسلم قد اكتملت قبل أن يلحق بالرفيق الا على كما قال اقد سبحانه: «اليوم اكملت لمكم دينكم و أتممت عليكم قعنى ورضيت لمكم الإسلام دينا ، (1).

فنى حياته عليه السلام بين المجمل، وخصص العام، ونسخ من الأحكام ماشاء إنه تمالى أن ينسخ ، ونص على علة بعض الجوثيات حتى تأخذ حكم السكليات، فيصلح الحسكم لسكل جزئ يعرض فيا يأتى من الازمان(٢).

وصفوة القول ، أن التشريع فى الإسلام سواء منه ماكان أيام رسول الله صلى الله عليه وسلم وماكان بعد رسول الله ليس له إلا مصدر واحد برجم إليه هو الوحى، المنشل فى كتاب القورأقوال الوسول وأفعاله وتقريرانه، فكل تشريع يتمارض مع نص من نصوص القرآن أو السنة.أو مع قاعدة كلية أنت بهاالشريعة غليس تشريعا إسلاميا ولا يحت إلى الإسلام بصلة .

وعلى ذلك ، فسل المجتهدين فى الآمة الإسلامية بالنسبة إلى إظهار الآحكام عصور فى أمرين : أولهم أن ما فيه نص من كتاب الله أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم لا يجوز لهم أن يخرجوا بحكه عن نص الله ورسوله فعليهم تفهم هذا النص وإبداء الحكم حسب ما يدل عليه، والثانى أن ما ليس فيه نص من كتاب الله أو سنة رسوله فعملهم فى هذه الحال إما قياسه على ما فيه نص إن صع القياس وإما الاستمانة بالقواعد العامة التى أنت بها الشريعة الإسلامية كدفع الضرو وسد الذرائع، وغير ذلك 67.

⁽١) سورة المائدة آبة : ٣

⁽٧) تاريخ الله الاسلاى الشيخ عمد على السابس س ه

⁽٣) السياسة الشرعية الشيخ عبد الوهاب خلاف ص ٤٢ :

ثانيا : السلطة القضائية

جرت العادة فى الانظمة الحديثة على فصل السلطة القصائية عن السلطة التشريعية ، تمشيا مع مبدأ فصل السلطات، فرجال القضاء غير رجال التشريعيوهم جيما غير رجال التنفيذ، ولكن الوضع فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان غير هذا الوضع، فالرسول كان هو المرجع التشريع كا عرفنا آتفا وكانت يبده أيضا سلطة القضاء التى استمدها من الله عن وجل بقوله سبحانه: وفلا عورك لا يؤمنون حتى يحكوك فيا شجر بينم ، ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجه ما قضيت ويسلموا تسليما ، (١) فتولى رسول الله صلى الله عليه وسلم القضاء بنفسه وولاه غيره أيضا، والا حاديث الكثيره تحكى وقائع عديدة رفعت إلى رسول الله ليقضى المحابة منصب القضاء بجانب تقريضه إليها وجبهم إليها وقياميم بتوضيح أمور الدين لهم .

ونما يدل على أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يقضى فى القضايا بنفسه، ما رواه الإمام أحمد فى مسنده عن أم سلمة هند زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت : جاه رجلان يختصهان فى مواريث بينهما تد درست ، ليس بينهما يينة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنكم تختصمون إلى رسول الله، وإنما أنا بشر، ولعل بعضكم ألحن بحجته من بعض، وإنما أقضى بينكم على نحوما أسمع، فن تضيت له من حق أخيه شيئا فلا يأخذه، فإنما أقطع له قطعة من النارياف بها لسطاماد") فى عنقه يوم القيامة، قبكى الرجلان وقال كل واحد منهما حتى

⁽١) سورة النساء آية ٥٠

⁽٣) يتول ابن منظور : الإسطام · القطمة من الشيء ، وفى الحديث عن النبي صلى.
الله عليه وسلم : من الضيت له بشيء من حتى أخيه فلايأخذنه ، فإنما أقطع له سطامه من النار أى قطمه منها ، ويروى إسطاما وهما الحديدة · التى تحرك بها النار وتسعر ، أى أقطع له مايسمر به النار على نصه ويشملها ، أو أنطع له نارا مسمرة ، أنظر لسان. العرب ، الحيل الثالث عشير ص ٣٨٧

لإخمى . فقال رسول اقه صلى الله عليه وسلم : أما إذن فقوما فاذهبا فلتقتسها . ثم توخيا الحق ، ثم استهما ، ثم ليحلل كلا واحد منكما صاحبه . .

ولقد بعث رسول اقد صلى الله عليه وسلم: معاذا وعليا إلى اليمن ، وقوض إليهما ولا ية القضاء بين الناس ، روى الإمام أحمد عن معاذ بن جبل قال : لما بعثه الرسول إلى اليمن قال : كيف تقضى إذا عرض لك قضاء ؟ قال : أقضى بكتاب الله ، قال : فيسنة رسول الله ، قال : مان ؛ عين الله وسئة رسول الله ، قال : مان خضرب رسول الله ولا في كتاب الله ؟ قال : أجهد رأى ولا آلو ، قال : خضرب وسول الله على صدره وقال : الحد لله اللهى وفق رسول رسول الله لما يرضى الله ورسوله ، وروى الإمام أحمد عن على بن أبي طالب قال : بعثى رسول الله على ولمان بعثى الله قال : بعثى الله قام عليه وسلم إلى اليمن وأنا حديث السن ، قال : لله : تبعثى المقد على يمن أبي طالب قال : بعثى الله قام يكون بينهم أحداث ولا علم لى بالقضاء ؟ قال : إن الله سيهدى لسانك إلى قوم يكون بينهم أحداث ولا علم لى بالقضاء ؟ قال : إن الله سيهدى لسانك

فهذه الأحاديث تدل على أن سلطة القضاء كانت لرسول اقد صلى الله عليه وسلم ، يقوم به بنفسه، ويكله فى بعض النواحى إلى بعض المسلمين عن يثق فى قدرتهم على القيام بهذا المنصب⁽⁷⁾ .

وكان منصب القضاء في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يعناف إلى منصب الولاية الهامة التي توكل إلى شخص من الأشخاص، لآن الآعمال التي يمكن أن يقوم بها الوالى حيثة: كانت قليلة والفضايا التي تعرض عليه كانت كذلك ، فلا يحتاج عمل القاضاء من يقوم به ولم يخصص الفضاء من يقوم به

 ⁽۱) مسند الإمام أحمد ، ج ۲ ص ۲۹ ، ۳۲ طبع دار للمارف سنه ۱۹۶۲
 (۲) السلطات الثلاث فی الاسلام ، محث الشیخ عبد الوهاب خلاف منشود بمجلة

القانون والاقتصاد بعدد يونيو سنه ١٩٣٥ ص ٥٠٧ وما بعدها

فقط دونأن يسند إليه أية أعمال أخرى إلا في عبد الحليفة الثانى عو بن الحطاب رضى الله عنه، وذلك لا له لما السعت الدولة الإسلامية في عبده، واختلط غير المسلمين بالمسلمين وكثرت المهام التي تتطلب من الولاة أن يتغرغوا النظر فيها، وظهر كثير من الفضايا التي تحتاج من الفضاة أيضا تفرغهم لهذا العمل ، لما كان كل ذلك فصل عر القضاء عن عمل الوالى في بعض الولايات الكبيرة كالكوفة والبصرة ومصر، فولى كلا من عبد الله بن مسعود وشريح بن الحارث الكندى قضاء الكوفة دون الولاية عليها ، واستعمل على قضاء البصرة كذلك أبا مربم الحنى ، ثم لما رأى منه ضعفا عزله وولى مكانه كعب بن سور الا ردى ، واستعمل على تضاء مصر قيس بن أبي العاص (١٠).

وكان مرجع من يقوم بالقضاء من أصحاب رسول الله في حياته كتاب الله وسنة رسوله، فإن لم يحدوا فيها نصااجتهدوا مستمينين بالقواعد العامة التي أرستها شريعة الإسلام ، فإذا ما اطمأنت قلوبهم إلى ما قضوا به نفذوه ، و إلا رجعوا إلى رسول الله صلى الله عليه و سلم ، كا حدث عندما كان على بن أبي طالب بالهين ، وعرضت عليه القصنية المروفة بقصنية « الزبية ، فقصى فيها على بقصاء لم يرض البعض به ، فرجعوا إلى رسول الله لمرفة ماذا يكون قضاؤه ، فقضى با على 70 .

⁽١) تاريخ القضاء في الإسلام للدكتور أحمد عبد للنم البهي ص ١٠٥ ومابسدها .

⁽٧) وتعميل ذلك كا رواه على رضى اقد عنه الل : « بشنى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى البين فاتمينا إلى قوم بنوا زية للأسد ، فبينا هم كذلك يتدافعون إذ سقط رجوانتملق بأخر ثم تعلق رجل بأخر حتى صاروا فيها أربعة فجرحهم الأسد ، فائتدب له رجمة فقتله ، وماتوا من جراحتهم كلهم فقاموا أولياء الأول إلى أولياء الآخر فلم غربة فقتله ، وماتوا من جراحتهم كلهم فقاموا أولياء الأول إلى أولياء الآخر فأخرجوا السلاح ليتتناوا، فأناهم على تثبية فلك، (أى على أثر ذلك) فقال تريدون أن تقاتلوا فورسول الله صلى الله على ورسول الله صلى على المنافقة و الاحجوز بسخكم عن بعض حتى تأنوا النبي صلى الله عليه وسلم فيسكون هو الذي يقضى بينسكم، فن عدا بعد ذلك فلاحق له > أجمعوا من قبائل الدين عفروا البثر ربم الدية ، وثلث الدية

وكذلك كان الصحابة بعد انتقال الرسول صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الا على إذا وجدوا في كتاب الله أو سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم مايقصون به قضوا به، فانأعياهم أن يجدوا في كتاب الله وسنة رسوله مايحسمون به الا مر ، تشاوروا واجتهدوا في تعرف حكم الله فيا حدث محكومين بالقراعد العامة التي جاء بها الإسلام، وما رواه ميمون عن مسلك أبي بكر وعمر والصحابة يبين أنهم كانوا متمسكين بالسير على هذه القاعنة (١):

ومن كل ما سبق ينبين أن من فرضت إليه سلطة القضاء في الإسلام فليس له أن يحكم في أية قضية تعرض له إلا بعد أن ينظر هل بين القرآن أو السنة حسكما أم لا . فإن وجد النص قضى به ، وإلا فعليه الاجتهاد في إطار القواعد العامة التي نصت علمها الشريعة والأهداف التي ترمي إليها .

ثالثا: السلطة التنفيذية

المراد بأعمال التنفيذكم يقول الشيخ عبد الوهاب خلاف ٢٠ ماعدا التشريع والقضاء من سائر الأعمال التي تنطلبها سياسة المسليزوتدبير شئونهم، ورئيس الدولة بالطبع على رأس رجال السلطة التنفيذية الذين منهم الوزراء وأمراء الأقاليم وقادة الجيوش، والعاملون على الصدقات وجباة الضرائب، ورجال الشرطة، وسائر عمال الحكومة ٣٠٠.

ونسف الدية ، والدية كاملة فللأول الربع لأنه هلك من فوقه ، والثانى ثلث الدية ، والثالث نسف الدية، والرابع الدية كاملة ، فأبوا أن يرسوا فأفوا الذي سلى الله عليه وسلم وهو عند مقام إبراهم فتصوا عليه انتسة ، فقال : أنا أتنسى بينكم ، واحتى ، فقال رجل من التوم : إن على قضى فينا، فتصوا عليه التصة فأجازه رسول الله سلى الله عليه وسلم . انظر : مسند الإمام أحمد الجزء الثاني ص ١٩٧٠ طبع دار المارف ١٩٤٧

- (١) انظر ما رواه ميدون بن مسهران في ص ٣٥٧ من هذا البحث .
- (٧) السلطات الثلاث في الإسلام . بحث الشيخ عبد الوهاب خلاف منشور بمجلة التانون والاقتصاد بمدد يونيو سنة ١٩٣٥ ص ٥٢٧ .
 - (٣) السياسة الشرعية الشيخ عبد الوهاب خلاف ص ٥٠.

وقد كان الرسول صلى اقد عليه وسلم سلطة التنفيذ ، كما كان له سلطة القضاء كما سبق أن يينا ، فكان بعد هجرته إلى المدينة معنيا بترتيب أمور الامة ومحاربة الاعداء ، أو مصالحتهم ، وجباية الصدقات لتوزيعها على مستحقها ، إلى غيرذلك ، من الاعمال التي هي من اختصاص السلطة التنفيذية .

ولقد كان جمه صلى الله عليه وسلم بين الرسالة والسلطة التنفيذية لمصلحة هذه الدعوة الجديدة ، فإن سلطة التنفيذ لو كانت إلى غيره صلى الله عليه وسلم لما أمن أن يجارب هذا الدين ومتبعوه من صاحب هذه السلطة ، فيسومهم سوم العذاب ، ويعمل على ردهم إلى الكفر ، كما كان يضمل فرعون مع من آمن بموسى عن بني إسرائيل (۱) .

وكما أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يتولى القضاء بنفسه ويوليه غيره، خقد تولى أعمال التنفيذ بنفسه وأسندها أيضاً إلى غيره بمن وثق بدينهم وكفاءتهم، فعين الولاة على بعض النواحى كعلى ومعاذ وأبي موسى الأشمرى على الهين، وحتاب بن أسيد على مكة، وعثمان بن أبي العاص على الطائف (٧٧). ولم تمكن مهمة هؤلاء الولاة قاصرة على أعمال التنفيذ، بل كانوا بجانب قيامهم يتلك الإعمال معلين وقضاة ومرشدين (٣٠).

وبعد ، فقد تبين من كلامنا عن السلطة التشريمية فى الإسلام ، أنه لايجوز للمجتهد أن يبدأ فى محاولة تعرف الحسكم فى أية مسألة إلا وأمام ناظريه مصدر التشريم فى الدولة الإسلامية ، وهو كتاب الله وسنة رسوله ، والقواعد العامة

⁽١) رسائل إخوان العقاء الجزء الرابع ص ٣٢

⁽٧) تاريخ التضاء في الإسلام للدكتور أحمد عبد المنمم البهي ص ١٠٠ .

 ⁽٣) تاريخ التضاء في الإسلام الدكتور أحمد عبد النيم اليهي ص ٢٦٧ ، وانظر
 أيضاً : السلطات الثلاث في الإسلام عمد الشيخ عبد الوهاب خلاف منشور بمجلة التانون
 والاقتصاد بعدد يونيو سنة ١٩٣٥ م ٥٠٥ .

التي أتت بها الشريعة ، فإذا حاد عن ذلك من يبحث عن حمكم الإسلام في أي سلوك من كافة أنواع السلوك الإنسان فإنه يكون بذلك قد خرج بالأحكام التي يبديها إلى مجال يمكن أن يوصف يأية صفة إلا أن تكون هذه الصفة من صفات التشريع الإسلامي .

وتبين أيضا من كلامنا عن الساطة الفضائية في الإسلام أن القاضى في الدولة الإسلامية لا يجور له أن يقضى قيا عرض أمامه إلا وهو واضع صب عينيه ما وجب أن يضمه الجتهد عند عروض الحادثة التي يراد بيان الحكم فيها، يدل على ذلك أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان مأمورا بإتباع أوامر الله فيا يريد أن يحكم فيه، يقول الحق سبحانه ووأن احكم بينهم بما أنول الله ولا تتبع أهوامهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنول الله إليك (17 وقوله جل علاه: وإنا أنولنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أولك الله حل علاه: وإنا أنولنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أولك الله ولا تمكن المخانين خصها ، 77 .

ونفس الأمر الذى يجب على الباحث عن أحكام الله والذى يجب على القاضى يجب أيضاً على الذين وكات إليهم السلطة التنفيذية ، فلا يجوز لهم اتخاذ أية خطوة تنفيذية إلا إذا كانت متفقة مع نص من نصوص الفرآن أو أو متفقة مع القواعد العامة التي أرستها الشريعة الإسلامية والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها .

وباتهاء كـلامنا عن الساهلات الثلاث فى الإسلام نـكون قد النهينا من التمهيد الذى قصدناه قبل كـلامنا عن صاحب السيادة فى الدولة الإسلامية .

ويجدر بنا بعد اتضاح هذا أن نعرف مراد الفقهاء من كلة . السيادة . ·فقد اختلفوا فى معنى هذه الكلمة فبعضهم عرفها بالسلطة العليا التى لا تعوف فها تنظم من علاقات داخل الدولة سلطة عليا أخرى معادلة أو منافسة لها٣٪

⁽١) سورة المائدة آية ٤٩ . (٧) سورة النساء آية ١٠٥ .

⁽٣) مبادى، نظام الحسكم في الاسلام للدكتور عبد الحبيد متولى ص ٧٢٥ .

وعرفها البعض بأنها صند الحسكم، ، ويعنون بالسند المرجع الذي يكسب القانون أو الرئيس حق الطاعة له والعمل بأمره ٢٠٠٠ .

وعلى التعريف الآخير ، ليست السيادة ـ كما يقول الاستاذ العقاد ــ هى سلطان الحكم نفسه ، ولكنها هى السند الذى يعمل ذلك السلطان حقا مسلما ، ولا يجمله فصبا يشكره من يدان بطاعته ...

وعلى التعريف الآول ، يمكن أن تكون لسلطة غاصبة صفة السيادة ، إذا قهرت الآمة ولم تجد داخل الدولة سلطة أحرى تنافسها أو تعادلها ، إلا إذا أريد بعدم وجود السلطة الآخرى المنافسة عدم الوجود الشامل اللحسى والمعنوى وحيثند فيمكن أن يقال إن الآمة في حال قهرها من الناصب لم تزل لها السلطة العليا نظريا حال دون تعليبتها وجود قمر القاهر .

والتعريف الثانى لإيجازه ، ولما يشير إليه من أن سلطان الحسكم ليس هو السيادة وإنما السيادةهيمايستند إليه ذلك السلطانهو أولمهن التعريف الآول.

وإذا كانت السبادة هي ما يستند إليه سلطان الحسكم حتى يصير حقاً مسلماً لاغصبا أو تهرا ، فما هو المستند داخل الدولة الإسلامية لسلطان الحاكم حتى. نعرف من هو صاحب السيادة في الدولة الإسلامية ؟

لقد تبين من كلامنا عن السلطات الثلاث في الدولة الإسلامية أن أمور التشريع والقضاء والتنفيذ ، كلها لا يمكن أن تنسب إلى الإسلام إلا إذا كانت راجعة إلى كتاب الله ، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، والقواعد العامة التي أنت بها شريعة الإسلام ، وعلى هذا ، فإن السيادة في الدرلة الإسلامية فه سبحانه وتعالى فهو صاحب هذا القانون الذي يستند إليه سلطان الحاكم ، حتى يكون حقاً مسلما لاغصبا ، فرئيس الدولة في الإسلام ليس إلا وسيلة

⁽١) الديمقراطية في الاسلام للأستاذ عياس المقاد ص ٥٧ .

⁽٢) عس الصدر السابق س ٥٥ .

لتنفيذ حكم الله ولا يجوز لرئيس الدولة ولا لغيره من سائر البشر، أن يسن. فانونا يخالف ما أراده الله من الاحكام لعباده ، تنطق بذلك آيات الكتاب الحسكم في قوله تعالى : و إن الحكم إلاقه ، أمر ألا تعبدوا إلا إياه ، ذلك الدين القيم ، ١٧ وفي قوله تعالى : و ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب. هذا حلال وهذا حرام ، ٢٧ وفي قوله تعالى : د ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون، وقوله ، دومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون، وقوله ، دومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون،

ورئيس الدولة في الإسلام لا تجب إطاعة أوامره إلا إذا وافقت أوامر الله ، فإدا ما خالفت أوامر الله فلا سميع له ولا طاعة ، كما بين ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولهذا كانت إطاعة أوامر الرئيس إذا تفقت علم أوامر الشارع سبحانه إطاعة فه ورسوله. وحسيانه فيا قشد بمصلحة الدين والدولة عسيانا لهيا وبهذا جاء الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله ومن يطع الأمير فقد عساني ، يقول ابن تيمية (٤٠) : وكل من أمر بما أمر به الرسول وجبت طاعته طاعة فه ورسوله لا له . . . فالدين كله طاعة فه ورسوله لا له . . . فالدين كله ما أمروا بطاعته فيه ، هو طاعة لله ورسوله هي الدين كله ، فن يطع الرسول فقد أطاع الله ، ودن المسلين بعد موته طاعة فه ورسوله ، وطاعته لول الأمر فها أمروا بطاعته فيه ، هو طاعة فه ورسوله ، وأمر ولى الأمر الذي أمره أقد أن يامره به ، وقسمه ، وحكه ، هو طاعة فه ورسوله ، وأسوله .

⁽١) سورة يوسف آية ٤٠ .

^{&#}x27; (۲) سورة النحل آيه ١٩٦ .

 ⁽٣) سورة المائدة آيات ٤٤ و ٥٥ و ٤٧ .

⁽٤) منهاج السنه النبوية لابن تيمية الجزء الأول ص ١٩ ·

وذلك لان الغرض من إقامة الرئيس هو تنفيذ أحكام الله التى شرعها لمصلحة الناس فى دنياهم وآخرتهم ، فإذا ما سار فى أوامره ونواهيه على النهج الذى رسمه له الإسلام فأوامره فى الحقيقة ليست إلا أوامر الإسلام ونواهيه ، وإذاما خالفت أوامره أوامر الله ورسوله لم تجب إطاعته ، فلا طاعة لمخلوق . في معصة الحالق .

فالسيادة إذن هي لله سبحانه وقانونه واجب الاتباع وليس لأحد أن يخرج عن هذا القانون فردا كان أو جماعة .

ومع ظهور هذا المنى ووضوحه ، فإننا ثرى بعض أساندتنا المحدثين فى كتبهم وبحوثهم يقولون إن الآمة فى الإسلام هى مصدر السلطات ، ويعنون بنك أنها صاحبة السيادة فى الدولة الإسلامية ، ومن هؤلاء الآستاذ الشيخ محد بخيت المطيعى حيث يقول (٢) : « إن كتب المكلم كلها مطبقة متفقة على أن نصب الخليفة والإمام إنما يكون بمايعة أهل الحل والمقد ، وأن الإمام إنما هو وكيل الآمة ، وأنهم هم الذين يولونه ملك السلطة ، وأنهم بملكون خطعه . وعوله ، وشرطوا لذلك شروطا أخذوها من الآحاديث الصحيحة ، وليس لهم مذهب سوى هذا المذهب . • . إن مصدر قوة الخليفة هو الآمة ، وأنه إنما يستمد سلطانه منها ، وأن المسلمين هم أول أمة قالت بأن الآمة هى مصدر السلطان كلها » .

ومنهم أيضا الآستاذ المقاد حيث يقول<؟ : دواذا قال العلماء إن الآمة هي مصدر السيادة فلا تعارض بين هذا القول وبين القول بأن القرآن الكريم

 ⁽١) حقية الإسلام وأصول الحسكم للشيخ عجد بخيت المطيعى ص ٧٠ طع المطبعة السلفية سنة ١٣٤٤ المتاهرة .

⁽٢) الديمتراطية في الاسلام ص ٦٥٠ .

والسنة النبوية هما مصدر التشريع ، فإن الامة هي التي تفهم الكتاب والسنة وتممل بهما ، وتنظر في أحوالها ، لترى مواضع التطبيق ، ومواضع الوقف والتعديل . وتقر الإمام على ما يأمر به من الاحكام ، أو تأباه ، ثم يقول : « وقد وقف الفاروق رضى أنه عنه حد السرقة في عام الجاعة ، ولم يقم الصديق رضى انه عنه حد على خالد بن الوليد لقتله مالك بن نويرة وبنائه بروجته. قبل وفاء عدتها ، لحدوث الواقة في أحوال تعرضه للخطأ في التقدير ، وقال النبي عليه السلام : « إن افة أعطى كل ذي حق حقه ، فلا وصية لوارث ، بعد أن جاء الفرآن الكريم : « كتب عليه كإذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية لوالدين والاتربين ، .

و نلاحظ أن من يقول بأن الآمة فى الإسلام هى مصدر السلطات إنما يعرهن على هذا ببراهين لا توصل إلى هذه الدعوى ، بل توصل إلى أن الله سبحانه هو صاحب السيادة ، فالشيخ محمد بخيت المايمى مثلا يعرهن على أن المسلمين أول أمة قالت بأن الآمة هى مصدر السلطات بقوله : إن الآمة مثلة فى أهل الحل والعقد ـــ هى الى تولى الإمام ملك السلطة ، وأنها الى تملك عوله. وخلعه ، وبين أن لذلك شروطا أخذها العلماء من أحاديث رسول الله .

ونقول نحن إن هذا يؤكد أن صاحب السيادة هو الله سبحانه وتعالى ،

لأن تولية الإمام وعرله إذا كانا خاضمين لشروط بينتها شربعة الله فكيف
يمكن أن يقال إن السيادة للأمة . وهي ليست واضعة لهذه الشروط بل إن .

أهل الحل والعقد – وهم كما نعلم الذين يمثلون الأمة – لو انفقوا على عول رئيس الدولة الذي لم يتغير حاله ، ولم يحد عن الجادة ، فإنهم يكونون قد ارتكبوا عملا لايجيزه الشرع ، يقول أبو الحسن المماوردي أحد الفقهاء الإسلامين الذين تعتبر كتاباتهم في الفقه الدستوري الإسلامين الذين تعتبر كتاباتهم في الفقه الدستوري الإسلامي من أهم المراجع

ق هذا ألفرع ، يقول المساوردي(١) : « لم يكن لآهل الاحتيار (أى أهل الحل والعقد) عول من بايعوه إذا لم يتغير حاله ، ويقول الإمام النووي(١) : « لا يجوز خلع الإمام بلا سبب ، فلو خلعه لم يتخلع ، ونقل إمام الحرمين المجوز إجماع المسلمين على أنه لا يجوز عزلة من غير أن يحدث أمراً يسكره الشرع ، أو تغير أمره بحيث لم يعد صالحا للرياسة فقال(١٢) : « ولا يجوز خلمه من غير حدث وتغير أمر ، وهذا بجمع عليه » .

وما ذلك إلالان هناك قانونا من السياء ينظم علاقة الحاكم بالامة وعلاقتهم جميعاً بالحق تبارك وتعالى، فلوكان للامة السيادة كما يقول بعض العلماء ، لسكان لهم أن يعرلوه بدون أن يتغير حاله . ولكنهم ممنوعون من ذلك من صاحب السيادة وهو الله سيحافه وتعالى .

وأما ادعاء الاستاذ العقاد أنه لا تعارض بين القول بأن الا مة هي مصدر السطات وبين القول بأن القرآن الكريم والسنة النبوية هما عصدر التشريع ، فغير مسلم ، واستدلاله على هذه الدعوى بأن الائمة هي الى تفهم الكتاب والسنة وتعمل بهما ، وتنظر في أحوالها لترى مواضع التطبيق ، ومواضع الوقف والتعديل ، وتقر الإمام على ما يأمر به من الا حكام أو تأباه لا يصلح ، إذ إن في هذا الكلام بعداً عن الحقيقة ، لا أن الائمة لا يجوز لها أن توقف حكا أو تعدله ، أوتقر الإمام على ما أمر به من الا حكام أو تأباه لا يقيم نظم أو تعدله ، وإذا كان الفاروق تقد حد السرقة عام المجاعة فإنه لم يقمل ذلك من عند نفسه ، وإلا كان تقدارتكب خطاً عظها ، وكذلك الصديق إذا صحت قصة خاك معه ، ولكن تقد ارتكب خطاً عظها ، وكذلك الصديق إذا صحت قصة خاك معه ، ولكن

^{ُ (}١) الأحكام السلطانية ص . و .

⁽۲) روسه الطالبين النووى من الورقه رقم ۲۰۲

⁽٣) الاوشاد لامام الحرمين ص ٢٥٥ -.

آبا بكر وعمر لم يفعلا ذلك إلا في إطار القانون الإسلامي الذي ينص على درء الحدود بالشبهات، ولا شك أن الجرع شبهة تدرأ الحد عن السارق ، وخطأ خالد بن الوليد في تقديره للأمر شبهة رأى السديق أنها تدرأ عنه حد الونا ، بل إن الا "ستاذ المقاد نفسه يصرح بأن السبب في "رك الصديق إقامة الحد على خالد هو حدوث الواقعة في أحوال تعرضه للخطأ في التقدير ، فأنى يستقيم إدعاء أن الا مة تستطيع أن توقف حسكا أو تعدله ، ما لم يكن هسذا الإيقاف أو التعديل مسموحا به من الشريعة ؟

إنه إذا كانت الشريمة الإسلامية قد أمرت بعدم إقامة العدود عند اللهبهة فإن الحسكم فى الحقيقة فى عقويتى السرقة والزنا هو إقامة الحد على مرتكبى هاتين الجريمتين إذا انتفت الشبهة ، قاتفاء الشبهة شرطه الشارع لإقامة الحدود، وإذا انتنى شرط قد شرطه الشارع لإقامة حد من حدوده ، فلم يقم أبو بكر وعمر رضى الله عنهما الحد على مرتكبى جريمة لابس ارتكابا شبهة فلا يسمى عدم إقامتهما الحد إيقافا لحد من حدود الله ، وإنما هو فى الحقيقة تنفيذ لما أمر به الله والتزام كامل بحكمه ، وهو وجوب إقامة الحد إذا انتفت الشبهة وعدم إقامته إذا وجدت هذه الشبهة .

و بعد ، فإننا نظن أن الا'ستاذ العقاد قد غاب عنه أن أمر الرسول و نهيه هو أمر نق بائم و أمر الرسول و نهيه هو أمر قد و نهى لا نه يقول فى مقام الاستدلال على دعواء أن الاُم تنظر فى أحوالها ، فتوقف تعليق بعض الا'حكام أو تعدله ، يقول الا'ستاذ المقاد : ، وقال النبي عليه السلام : إن أقد أحطى كل ذى حق حقه ، فلا وصية لوارث بعد أن جاء القرآن الكريم : «كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن رك خيرا الوصية الوالدين والا قربين » .

ألايعلم الاستاذ المقاد أن الرسول صلى الله عليه وسلم إذا أمر بأمرأونبي

عن شيء عا يتصل بأمور التشريع فإن ذلك هو أمر الله ونهيه لقوله تعالى : دمن. يطع الرسول فقد أطاع الله ١٠٠٠ وقوله سبحانه : « قل لمان كنتم تحبون الله فاتبوني يحبيكم الله ١٠٠٠ وأن من الأحكام ما غيره الله — بعد أن طيقه المسلمون — بأمر الله في قرآنه أو على لسان نبيه الذي لاينعلق عن الهوى ، فإذا ظن الاستاذ المقاد أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد أيطل الوصية للوارثين اجتهادا منه فهو غير مصيب ، لأن كلام الرسول في مثل هذا إنما هو وحى من عند ربه ، فالذي أمر أولا بالوصية للوالدين والأقريين ونهى ثانيا عن الرصية للوارث بعد أن يينت أنصباء الذين يرثون هو الله سبحانه ، عن الرسول صلى الله عليه وسلم في ذلك ليس إلا مبلغا عن ربه ، وما على الأمة إلا أن تعليم هذا الاثمر الإلحى ، سواء ورد في كتاب الله أو على لسان نبيه الله عليه وسلم .

هذا ، ويظهر أن العلماء الذين ذهبوا إلى أن السيادة فى الدولة الإسلامية . للأمة ، قد ذهبوا إلى هذا متأثرين بما للشعب من سلطات واسعة ، فهو الذي يبايع الحليفة ، وهو الذي يخلعه إن حاد عن الطريق المستقيم ، وكلامهم عند هذه المسألة بينهذا التأثير ، فكلام الشيخ عد بخيت المطبى مثلا الذي اقتبسناه مطلت سياسية واسعة ، يقول الشيخ محد بخيت : إن كتب الكلام و كلها معلقة متفقة على أن منصب الحليفة والإمام إنما يكون بمايعة أهل الحلوالعقد . وأنها هم الذين يولونه ملك السلطة . وأنهم هم الذين يولونه ملك السلطة . وأنهم عملكون خلمه وعوله وشرطوا الذك شروطا أخذوها من الاسلطة . وأنهم عملكون خلمه وعوله وشرطوا الذك شروطا أخذوها من الاسلطة . وأنهم هم الذين يولونه ملك السلطة . وأنهم هم الذين يعلونه ملك السلطة . وأنهم هم الذين عليه وقرة الخليفة هو الائمة وليس لهم مذهب سوى هذا المذهب . • ، فإن مصدر قرة الخليفة هو الائمة

⁽١) سورة النساء آية ٨٠

⁽٧) سورة آل عمران آيه ٢٩

وأنه إنمـا يستمد سلطانه منها ، وأن المسلمين هم أول أمة قالت بأن الآمة هى مصدر السلطات كلها ، .

ونرى بعض العلماء يغرق بين السيادة السياسية الشعب والسيادة الحقيقية لله ، فيقول أحد العلماء الياكستانيين ، وهو الدكتور اشتباق حسين قريش في بحث له نشرته مجلة « رسالة الباكستان ، (١٠ : « صاحب السادة السياسة في الباكستان ـ شأنها في ذلك شأن غيرها من الدول. هو الشعب ولا يتعارض هذا القول بطبيعة الحال مع فكرة السيادة الإلهية ، فاقه سبحانه وتعالى سيد الكون لاراد لإرادته ، وهر صاحب السيادة في كل دولة إسلامية كانت أوغير إسلامية والمتحكم فيمصيركل فردمن أفرادها، سواء منهم الذين يعترفون بوجوده والدين لا يعترفون به ، ولكننا حين تتحدث عن السيادة فإنما نقصد جاالسيادة العملية. ـ وفي الواقع ، فإن النظر إلى ما للشعب من سلطة سياسية ، وإغفال القانون الذي ينظم استعال هذه السلطة، يكون نظر اغير عيط بكل أركان هذه المسألة التي نحن بصددها ، فإن الشعب لا عملك سلطة سامة الخلفة وعزله بقانون وضعهمو نفسه ، بل ذلك محكوم بالقانون الإسلامي الذي أراده رب العالمين ، ولذلك لا يصح احتيار رئيس الدولةمثلا إلا بتو افر شروط خاصة بينها علماء الإسلام ، ولا يحوز الشعب عزله إلاعند وجود ما يقتضي هذا العزل بتغير حاله، أو إخلاله ما بجب عليه من أمور الدين وسياسة الدولة، ولا يجوز لأفر أد الشعب ولو انفقوا جيماً. أن يقدمو (على سن قانون يتعارض مع نصاءن الكتاب والسنة ، أو مع قاعدةمن القواعد العامة التي أرستها الشريعة الإسلامية وعلىذلك، فما يظهر البعض

إن الجماهير فى دولة غير إسلامية لا تحكم بقانون الإسلام، تستطيع أن تسن من القو انين ما تشاء ، ولا تستطيع إرادة أن تعترض سييلها إلى ذلك ، ما دامت راثية مصلحتها فى هـذا القانون أو ذاك ، بقستطيع أن تغير توانينها بل تغير

أنه سادة عملة ليسرفي الحقيقة إلاتنفيذا لقانون لربكن للأمة أي اختيار في وضعه.

⁽١) تقلا عن الديمقر اطية في الإسلام للأستاذ عباس المقاد س ٩٣ وما سدها (١) تقلا عن الديمة الدية)

دستورها ، ولكن الجماهير فى الدولة الإسلامية لا تستطيع أن تغير الدستور وهوكتاب اقه وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم،ولا نستطيع بمعنى أنه لايجوز لها أن تضع من القواعد المنظمة لآحوالها إلا ما كان متفقا مع هذا الدستور الإلمى ، فهل بعد هذا يمكن أن يقال : إن الآمة فى الدولة الإسلامية هى صاحبة السادة ؟

إن من خصائص صاحب السيادة في الدولة أنه يملك سلطة إصدار القانون وإلغائه، ومعلوم أن الآمة في الدولة الإسلامية لم تصدر القانون الذي يحكمها، وإذا هو قانون الله سبحانه وتعالى، بلغه إلينا رسوله صلى الله عليه وسلم، وإذا كان إلغاء القانون في دولة غير إسلامية يمكن أن يحدث في كل حيز إذا انفقت كلمة الآمة على إلغائه أو رضيت غالبيتها بذلك، فإن هذا لا يمكن حدوثه يمهى أنه لا يجوز حدوثه داخل الدولة الإسلامية لأن القانون كاسبق أن بينا هو قانون لا يجوز حدوثه داخل الدولة الإسلامية لأن القانون كاسبق أن بينا هو الذي يملك إلغاء، أو تغيرها أد تغيرها قمد انقضى وقته ، وهو حياة الرسول صلى الله عليه وسلم ، فيا تقال صاحب الشريعة عليه السلام إلى المولى جلوحلا قد انقطحت صلة السهام إلى المولى جلوحلا قد انقطحت صلة السهاء بالآرض، وأصبح غير جا ولاك مخلوق كائنا من كان أن ينادى بأن هذا القانون أو بعضه يجب إلغاؤه وإلا فقد خلع ربية الإسلام من عنقه .

وإذا كانت الأمة الإسلامية ـ منفردة أو مجتمعة ـ لا تملك سلطة إصدار القانون أو إلغائه ، فكيف يصح أن يدعى أنها صاحبة السيادة داخل الدولة الإسلامية ؟

إن النتيجة التي نصل إليها من كل ما سبق هي أن السيادة في الديسلامية قه سبحانه ، فهو جل وعلا صاحب التشريع الذي ينظم كافة أنوا عسلوك الأمة حكاما ومحكومين، وأنه إذا كان متصورا أن تمكون الأمة في دولة غير إسلامية هي مصدر السلطات ، فإن الأمة في الدولة الإسلامية ليست كذلك ، بل هي خاضعة لسيادة عليا هي سيادة الحالق جل وعلا .

عزل رئيس الدولة عن منصبه

بقاء الإمام أو رئيس الدولة في منصبه منوط باستمر ار صلاحيته لقيادة دولة مسلمة ، وهذه الصلاحية متوافرة فيه ما دامت الشروط المطاوبة فيمن يصلح أن يشمل هذا المنصب موجودة فيه ، وفقد أن هذه الصلاحية موجب لترك منصب القيادة ، حتى يشقلها من هو صالح لها ، وسنتناول في هذا المبحث ، سالتين هما عول الإمام نفسه ، وأنعرائه لا عن طريق نفسه .

السأله الأولى

عزل رئيس الدولة عن طريق نفسه

بين الفقهاء المسلمون أن عول الإمام نفسه إما أن يكون لعجر أو ضعف كرض وهرم، وإما أن يكون لا لعجر ولاضعف بل لإيثاره ترك هذا المنصب طلبا لتنخيف العبء عنه في ألدنيا والآخرة، وإما أن يكون لا لهذا ولا لذلك، ولك من هذه الآحوال حكم خاص بها .

فأما الحال الأولى ، وهى أن يعزل الإمام نفسه لمجزه عن القيام بما هو موكل إليه من أمور الناس ، لهرم أو مرض أو نحوهما فإنه ينعول إذا عول نفسه لذلك (٢) ، لآن العمو _ كما يقول القلقشندى (٢) _ : وإذا تحقق وجب نؤوال ولا يته لفوات المقصود منها ، بل يجب عليه إذا أحس بذلك أن يعول نفسه حرصا على مصلحة المسلمين (٢) ، فسواء أكان هذا السجو ظاهرا الناس أم استشعره هو من نفسه فهو موجب لتركه هذا المنصب (٢) .

⁽۱) الروسَه للنووى من الورقه رقم ۳۰۲

⁽٧) أحمد بن عبد الله التلتشندى في مآثر الاناقه في مالم الخلافه - ج ١ ص ٥٥

⁽٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي – الجزء الأول ص ٣٣٣

⁽٤) حاشية ابن عابدين : الجزء الثالث ص ٤٢٩

وأما الحال الثانية ، وهي أن يمزل نفسه لا لعجو ولا ضعف ، بل آثر النترك طلبا لتخفيف العب عنه في الدنيا ، حتى لايشغل بالمهام العظام الموكولة إلى رئيس المسلمين ، أو طلبا لتخفيف العب عنه في الآخرة حتى لا يتسع حسابه ، فإن الشافعية في هذا رأيين :

أولهما : أنه ينمزل بذلك ، لآنه كما لم تلزمه الإجابة إلى المبايعة لا يلزمه الاستمرار في منصمه .

الثانى: لا يتعول، لأن أبا بكر الصديق طلب من المسلمين أن يقيلوه من منصب الحلاقة ، ولو كان عول نفسه مؤثرا لما طلب منهم الإقالة (١).

وأما الحالة الثالثة ، وهى أن يعول الإمام نفسه من غير عدّر من عجوه عن القيام بأمور المسدين أو إيثاره ترك هذا المنصب طلبا للتخفيف فىالدنيا والآخرة فقد اختلف فها الشافعية على ثلاثة آراء .

الرأى الأول: وهو الأصح عند النووى، لا ينمزل حيثتُذ (٢) وحجة هذا الرأى أن الحق في ذلك للسلمن لا له (٢).

الرأى الثانى: أنه ينمول ، لأن إلزامه الاستمرار قد يلحقالضرر به فى آخرته ودنياه (⁴⁾

الرأى الثالث . يتظر ، فإن لم يول الإمام غيره ، أو ولى من هو دونه لم ينعزل قطعاً ، وإن ولى من هو أفضل منه أو من هو مثله . فعلى رأيين ، رأي يقول بالانعزال ورأى يقول بعدم الانعزال (٥٠) .

⁽١) ما تر الاناقه القلقشندي الجزء الأول ص ٥٥

⁽۲) الروصه قنووی من الورقه رقم ۳۰۳

⁽٣) مَا رُد الأَتَاقِهِ الطَّقَشِدي الجُرْءِ الأُولِ ص ٢٩

⁽٤) الروضه النووى من الورقه رقم ٣٠٧ ومآثر الأناقه الجيرء الأول ص ٣٠

⁽ه) الروسه النووى من ابورقه رقم ٣٠٧ ومآثر الأناقه الجزء الأول ص ٣٠٠

المسألة الثانية

انعزال رئيس الدولة لا عن طريق نفسه

أجمع المسلمون على أن رئيس الدولة إذا لم يحدث أمر ا يخل بعداته أو يتغير حاله فلا يجوز للآمة أن تعزله يقول الجوين إمام الحرمين (()): و لا يجوز خلع الإمام من غبر حدث و لا تغير أمر ، وهذا بحمع عليه ، وذلك لان المسلمين أيام الفتنة التي المنتبة التي المتحدث اختلفوا على قولين لا ثالث لهما ، فنهم من قال إنه أحدث أمورا أخلت بواجبات منصبه فيجب عزله ، ومنهم من قال : إنه لم يحدث حدثًا يخل بواجباته فلا يجوز عزله، فأخرج عن هذين القولين فه شروط خاصة فإذا مافقد هذه الشروط بعد توليته المنصب لا بعد أن توافرت فيه شروط خاصة فإذا مافقد هذه الشروط بعد توليته كان هناك سبب مقتض لعرثه وأما إذا ظل سلم الحال ، لا يؤخذ عليه ما يشكر من إخلال بأمور الدين أو بسياسة الشعب ، فإن الاقدام على عوله آنذاك ماهو إلى النساد ، لان الإنسان — كا يقول المتولى (") — : « فو بدرات ، فلابد من نفير الأحوال الحرية وفوات الغرض من انتظام الأمر ، .

وأما إذا تنير حالهفوجد منهما يوجب اختلال أحوال المسلمين، أو انتكاس أمور الدين فقد خرج حينئذ عن صمت الإمامة وأصبح مستحق الإقصاء عن هذا المنصب .

⁽١) الارشاد لامام الحرمين ص ٢٥٥

 ⁽٧) المغنى فى أبواب التوحيد والمدل القاضى عبد الجبار ، الجزء المم العشرين
 القسم الأول فى الامامه ص ٣٠٩

⁽٣) نقلا عن ما ثر الإنافة في معالم الحلاقه القلقشندي الجزء الأول ص ٦٦

هذا وقد بين العلماء الأمور التي بها يتغير حاله ، فنها ماهو راجع إلى خلقه وتصرفاته، ومنها ماهو راجع إلى بدنه،وسنتكلم عن.هذه الأمور مبينين خلاف. العلماء ــــ إن وجد ـــ عند الـكلام عن كل أمر منها ، فنقول :

أول الأمور التي تخل بعقد الإمامة فيتعول الإمام بسببها هو الردة ، فإذا ماارتدرئيس الدولة عن الإسلام فقد انعزل في نفس اللحظة عن الرياسة ، يقول المولى سبحانه . وإن بجمل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا(١) . . وأي سبيل أعظم من سبيل الإمامة ؟ ولأن الإمام لم يقلد هذا المنصب إلا لحراسة الدين وسياسة الدنيا تإذا ماارتد عن الإسلام فكيف تتحقق منه حراسته ٩ إن ارتداده عن الدين يرول به مقصود الإمامة. وكلما يرول به مقصود الإمامة مؤد إلى انحلال عقدها ، فالردة مؤدية إلى انحلال عقد الإمامة(٢) ، وهذا أمر وأضع لم يخالف فيه أحد من المسلمين قال القاضي عياض(؟) : وأجمع العلماء على أنَّ الإمامة لاتنعقد لـكافر وعلى أنه لو طرأ عليه الكفر العزلَّ، قال: وكذا لو ترك إقامة الصلوات والدعاء إلها قال: وكذلك عندجهورهم البدعة، قال: وقال بعض البصريين تنعقد له وتستدام له لأنه متأول، قال القاضي: فلوطرأ عليه كفر وتغيير للثهرع أو بدعة خرج عن حكم الولاية وسقطت طاعته، ووجب على المسلمين القيّام عليه وخلعه و نصب إمام عادل إن أمكنهم ذلك ، فإن لم يقع ذلك إلا لطائفة وجب عليهم القيام بخلع الكافر ، ولا يجب في المبتدع إلا إذا ظنوا القدرة عليه، فإن تحققوا العجز لم يجب القيام وليهاجر المسلم عن أرضه إلى غيرها ويغر بدينه . .

وثانى الأمور: التي ينعزل بها رئيس الدولة زوال المقل، وقد بين العلماء أحوال زوال المقل، ويند بين العلماء أحوال زوال المقل، ويينوا لمكلحال حكمها الحاص بها، فقالوا: إن زواله العقل لما أن يكون عارضا يرجى زواله كالإغماء، أو لازما لايرجى زواله كالجنون والحيا.

⁽١) سورة النساء آيه ٢٤١

⁽٧) انظر شرح السمد على المقاصد كلاها لسمدالدين النفتاذ الى الحزء الثانى ص٧٠٧

⁽٣) نقلا عن تحبيح مسلم بشرح النووى الجزء الثأني عشر ص ٣٧٨

فإن كانءارضا مرجوا زواله كالإغماء فهذا لايبطل الرياسة ، فلا يجوز لهم ع: له لأنه مرض قلل اللبث .

و إن كانلازما لا يرجى زواله كالجنون والحبل، فإما أن يكون مطبقا لايتخلله إفاقة ، أو يتخلله إفاقة .

فإن كان مطبقا لا يتخاله إفاقه . فهذا يبطل عقد الإمامة لآنه يمنع المقصود من الإمامة ، وهو إقلمة الحدود ، والسقيفاء الحقوق ، وحماية المسلمين ، ولاأن المجنوزيجب إقامة الولاية عليه . فكيف يتصور أن يكون هو وليا على الآمة ، قال النووى(۱) : و فلو جن فبايمو ا غره ، ثم أفاق لم تعد ولايته ، بل يبقى الثافى على ولايته لأن مبايعته صحيحه ، فلا يجوز أن تبطل بأمر يحدث في غيره ، . وأما إن يكون أكثر وأمانه الإقافة .

فإن كان أكثر زمانه الخبل، فالحكم فيه كما لوكان مطبقا ، فيبطل به عقد الامامة .

وإن كان أكثر زمانه الإفاقة فقد اختلف فيه العلماء على رأيين :

رأى يقول بأن ذلك يمل عقد الإمامة كا يمنع ذلك من عقدها له في الابتداء لأن في ذلك إخلال بالنظر المستحرفه.

ورأى يقول : لا يبطل عقد الإمامة وإن كان ذلك يمنع من عقدها له ابتداء ، لأنه يراعى فى ابتداء عقدها سلامة كاملة وفى الحروج منها نقص كامل (٣) .

⁽١) نقلا عن ما ثر الانافة في معالم الحلافة القانشندى الجزء الأول ص ٦٧

⁽٧) الأحكام السلطانية القاضى أبي يعلى عمد بن الحسين الغراء ص ٥ ، وانظر أيضاً : البحر الرخام لمذاهب علماء الأمساد لأحمد بن يحبي الرتفى ج ٥ ص ٣٨٣ والمننى فى أبراب التوحيد والمدل القاضى عبد الجبار القسم الثانى من الجرء المتم الشرين ص ١٩١٩ .

الآمر الثالث

ذهاب الحواس المؤثرة في الرأى أو العمل، والكلام في هذه الناحية يتناول ثلاث نقائص هي العمي والصمم والحرس.

فأما العمى ، فإنه لذا أصيب به الرئيس بعد توليته أبطل رياسته كما يبطل ولاية القضاء وترد به الشهادة .

وأما إذا ضمف بصره ، فينظر . فإن كان يستطيع معه معرفة الأشخاص التي براها لم يقدح ذلك في رياسته و إلا فتبطل رياسته .

وأما الشاء ، وهو عدم الإبصار لبلا ، فكما أنه لا يكون مانما عن عقد الرياسة له ابتداء لا يكون ذلك قادحا فى استدامة الرياسة من باب أولى .

وأما الصمم ، فقد اختلف العلماء فى طروته على رئيس الدولة . هل يكون ذلك قادحا فى رياسته أم لا على ثلاثة مذاهب -

الأول: وهو أصحها ، أنه ينمزل بذلك كانمزاله بالعمى ، لتأثيره فى التدبير والعمل .

والثانى: لا ينمزل، لأن الإشارة تقوم مقام السمع ، والحروج من الرياسة لا يكون إلا بنقص كامل .

والتالث : يفرق بين ما إذا كان يحسن الكتابة وما إذا لم يكن يحسنها فقال : إن كان يحسن الكتابة لم تبطل رياسته بالصمم ، وإن كان لا يحسنها بطلت رياسته به ، لأن الكتابة مفهومة والإشارة موهومة .

وأما إذا ثقل سممه، بأن كان لا يسمع إلا الصوت العالى ، فإن .ذلك بالاتفاق لا يقدح في رياسته .

وأما الحرس، فقد اختلف فى طروته على الرئيس كالحلاف السابق فى الصم والاصحكا سبق فى الصمم أنه يتعزل به . هذا ما يتصلّ بذهاب الحواس المؤثّرة في الرأى أو العمل ، وأما مالا يُرْثُر خمابه في الرأى والعمل كذهاب حاسة الشم ، وفقدان الدوق الذي يدرك به الطعام فبانفاق العلماء لا يشعرك الرئيس به(١) .

الأمر الرابع

فقد الأعضاء التي يخل فقدها بالعمل أو النهوض. كانقطاع اليدين جميما أو الرجلين جميعاً ، فإذا حدث للرئيس شيء من ذلك افعول به ، للعجزه عن كمال القيام بحقوق الأمة .

وأما إذا حدث له ما يؤثر فى بعض العمل أو فى بعض النهوض دون بعض ، كبتر إحدى البدين أو إحدى الرجلين ، فقد اختلف العلما. فى ذاك على رأين :

أولهما: وهو الأصح أنه لا يتعزل به، وإن كان ذلك يمنع انتقادها له ابتداء، لأن المعتبر في عقدها كمال السلامة ، فيعتبر في الخروج منها كال النقص..

والرآى الثانى : أنه ينعزل بذلك ، لأن الرئيس أصبح به نائس الحركة .

وأما إذا فقد الرئيس مالا يؤثر فقده فى عمل ولا نهوض ، كقطع الذكر والاشين ، وجدع الانف، وسمل إحدى العينين. فلا يخل ذلك برياسته ^(۲۲)

 ⁽١) انظر الأحكام السلطانية للماوردى ص ١٨ وانظر مآثر الأناقة القلشفندى ــ بالجزء الأول ص ٧٧ - ٩٠

⁽١) ما أثر الأناقه التلتشندي ... الجرء الاول ص ٧٠

الأمر الحاس:

بطلان تصرف رئيس الدولة ، ويندرج تحت هذا عدة صور :

إحداها: أن يحجر عليه ويقهره مر يستبد من أعوانه بالتصرف فى أمور الآمة، من غير تظاهر بمصية ولا خروج عن طاعة، فإذا حدث هذا فإن العلماء ينظرون فى مقام بيان الحكم فيه إلى ناحيتين :

الناحية الأولى: هل صلاحيته للرياسة لا زالت موجودة أم آنه بوقوعه تحت قهر هذا المستبد قد فقد صلاحيته لهذا النصب !

والناحية الثانية : هل يجوز إقرار هذا المستبد على أفعاله وتصرفاته التي سلبها من رئيس الدولة أم أنه لا يجوز إقراره علمها ؟

أما فيا يختص بالناحيّة الآولى، فالعلماء يقولُون ؛ إن هذا لا يقدح فى رياسته فلا يشول بهذا القهر عن منصبه .

وأما فيا مختص بالناحية الثانية ، فينظر في تصرفات من استولى على أموره فإما أن تمكون جارية على أحكام الدين ومقتضى المدل أولا ، فإن كانت جارية على أحكام الدين ومقتضى المدل جاز إقراره عليها ، لآن في عدم إقرارها إيقافا لبعض المصالح وهذا يهود بالفساد على الآمة، فأصبح الحال حيثة كا لو استولى على نفس منصب الرياسة بالقهر ، وأما إن كانت أفماله خارجة عن حكم الدين ومقتضى العدل فإنه لا يجوز إقراره عليها و يجب على الرئيس أن يستنصر بالشعب حتى يزول تغلب هذا المتغلب وتسلطه (١).

الصورة الثانية : من صور بطلان تصرف رئيس الدولة :

أن يقع رئيس الدولة في الاسر ، وذلك الاسر إما أن يكون من المشركين

 ⁽١) انظر الأحكام السلطانيه للماوردى ص ١٩ والأحكام السلطانيه لأبي يعلى محمد
 اين الحسين الفراء ص ٣ وما ثر الأناقه للملتشندى الجزء الأول ص ٧٧

أو من بغاة المسلمين ، فإن أسره المشركون فإما أن يكون مرجو الخلاص أو ميثوسا منه ، فإن كان مرجو الخلاص بقتال أو بفداه فهو على رياسته ، ويجب على كافة الائمة استنقاذه من أيديهم .

و إن كان ميثوسا من خلاصه بأن غلب على الظن عدم خلاصه إلى موته لا مارة صحيحة فقد خرج بهذا الا مر عن الرياسة ، وعلى أهل الحل والعقد أن يختاروا غيره من الصالحين لرياسة الآمة فيبا يعوه رتيسا عليها .

وأما إن أسره بغاة المسلمين ، فينظر أيصا فى ذلك ، فإما أن يكون مرجوا خلاصه من أيديم أو ميئوسا منه .

فان كان مرجو الخلاص فهو باق على رياسته ويجب أيضا على كافة الاّمة استنقاذه .

وإن كان ميتوسا منخلاصه فينظر في حال البغاة. فإن لم يكو نوا فد اختاروا رئيسا للدولة غيره ، فالرئيس الماسور في أيديهم على رياسته ، لا أن يبعته لازمة لهم وطاعته عليهم واجية ، فصار «مهم كما لو كان مع أهل المدل حال وقوعه تحت الحجر بمن استبد به من أعرائه ، وحيئذ يجب استنابة آخر مكانه ، ليقوم بتصريف أمور الدولة بصفته نائبا عن الرئيس لا بصفته رئيسا ، حتى لا تتمرض مصالح الا ممة للتمطيل والرئيس الماسور أحق باختيار من ينوب عنه ، ما دام قادرا على الاستنابة ، فإن لم يقدر عليها فعلى الامة - عثلة في أهل الحل والعقد - ان تختار هي النائب الذي سيقوم بتصريف الا مور حتى يفعل الله ما من خلاص الرئيس من الا شر أو وفاته .

فإذا تحقق الميتوس منه فخلص الرئيس. ن الأسر انعزل نائبه وأصبحت. أمور الدولة راجعة إلى يد الرئيس ·

وأما إذا عزل الرئيس المأمور نفسه، أو مات في الآسر ، فإن نائبه. لا يصير رئيسا للدولة إلا بماينة أهل الحل والمقد، لانها نيا بقعن موجود فرالت بفقده. قال الفاضى أبو يسلى(١) : . و خالف هذا ولى العهد ، لأنها ولاية بعد مفقود لا تنعقد بوجوده فافترقا . .

وإن كان البغاة قد نصبوا عليهم رئيسا للدولة يخضعون له. فالرئيس المأسور في أيديهم خارج عن رياسة الدولة ، لأنهم — كما يقول أبو يعلى — قد انحازوا بدار انمول حكمها عن الجاعة ، وخرجوا بها عن الطاعة ، فلم يتى لآهل المدل بهم نصرة ولا المأسور معهم قدرة ، (٣) . ويجب على الأمة — عثلة في أهل الحل والمقد — أن تختار لنفسها رئيسا غيره ، فإن استطاع الرئيس المأسور أن يتخلص من أسره لم يعد إلى الرياسة ، لأنه قد خرج عنها (٣) .

الصورة التالثة من صور بطلان تصرف رئيس الدولة :

أن يخرج عليه من يستولى على منصب الرياسة بالقوة ، وهو ما يعرف فى عصرنا بالانقلاب فى الحدكم ، وهو أحد الطرق التى تنعقد بها الرياسة كما يبنا ذلك فى الفصل المعقود لهذه الطرق ، وقد بينا ئمة أن العلماء قالوا با ندرال الريسر وانعقاد الرياسة للمتغلب حتى لا يقع الناس فى فوضى الحرب الأهلية . ويعر الفساد .

فدا، وبلاحظ أن القلقشندى⁽¹⁾ قد حصر هذه الصورة من صور بطلان قصرف رئيس الدولة فيها إذا كان الرئيس قد ثبتت رياسته بالقهر والاستيلام فيجيء آخر فيقهره ويستولى على الأحر، ، وهذا الحصر ليس له ما يبرره ، إذ إنه كما يبطل تصرف رئيس الدولة الذى ثبتت رياسته بالقهر والاستيلام بقهر آخر له ، يبطل أيضا قصرف الرئيس الذى ثبتت رياسته باختيار أهل الحل والمقد إذا قيره آخر .

⁽١) الأحكام السلطانية لأبي يسلى ص ٧

⁽٢) عَس المعدر السابق ص ٧

⁽٣) مآثر الأنافة للقلتشندى _ الجزء الأول ص ٧٠ ، ٧٧ والأحكام السلطانية الهاوردى ص ٢٠ والأحكام السلطانية لأى يعلى ص ٣ ، ٧ .

⁽٤) أحمد بن عبد الله القائشندى في مآثر الأناقه _ الجزء الأول ص ٧١

فبطلان تصرف رئيس الدولة إذا قهره قاهر فاستولى على منصبه بالقوة ليس خصوصا بحال ما إذا كازه: الرئيس قد جاء إلى الحكم عن طريق القهر والغلبة، بل يبطل تصرفه إذا قهره قاهر ولو كان قد ثبتت له رياسة الدولة باختيار أهل الحل والعقد كما بينا ذلك عند السكلام عن انعقاد الرياسة بطريق القهر والغلبة.

وصفوة القول أن الرئيس ينعزل عن منصبه إذا بطل تصرفه باستيلاء آخر على هـذا المنصب بالقوة سواء أكان الرئيس المقهور قد جاء إلى الحـكم عن طريق اختيار أهل الحل والعقد أم كان هو الآخر قدقهره من سبقه .

الآمر السادس والسابع: من الآمور التي تخل بمنصب رياسة الدولة جور الرئيس أى ظلمه عباد الله تمالى ، وفسقه أى خروجه عن طاعته سبحانه . وسنتكلم عن آراء العلماء في هذه الناحية .

آراء العلماء فى ظلم رئيس الدولة للشعب وفسقه

اختلف العلماء فى جور رئيس الدولة وفسقه هل ينمزل بسيهما أو لاينمزل فأما الحوارج فإنهم لما كانوا يقولون بأن الفسق يخرج مرتبكبه عن الإيمان قالوا : بانمزال الإمام إذا فسق ، لأنه حيئنذ ليس مؤمنا، وغير المؤمن لا يصلم أن يكون إماماً (٢٠).

وكذلك يرى المعتزلة انعراله بالجور والفسق(١) ، لأنه إذا وجب انعرال القاضى وأمير الإقليم بظهور الفسق عليهما فإنه يجب انعزال الإمام من باب أولى إذا ارتبكب ذلك .

⁽١) أصول الدين لحمد بن محمد بن عبد السكريم البردوى ص ١٩٠٠

 ⁽٧) أصول الدين للمجزدوى ص ١٩٠ والمننى في أبواب التوحيد والمدل الفاض.
 عبد الجيار الجزء التم التشرين ... القدم الثانى ص ١٧٠٠ ٠

ورميى عن الإمام الشافعي رحمه اقه تعالى أن الإمام إذا جار ينعول عن منصب الإمامة وينعول أيضا بفسقه ? ، لأن الفاسق عنده لا يصلح للقضاء ، والإمام أقضى القضاة فلا يصلح للإمامة فينعول? ؟ .

وأما أصحاب الإمام الشافعي فإنهم قد اختلفوا فيما إذا جار الإمام أو فسق فيعضهم قال بانعزال الإمام وبعضهم قال بعدم انعزاله⁽⁷⁾

والذين ذهبوا من أصحاب الشافعي إلى عدم انعزال الامام بالفسق فرقوا في هذا بين الفاحق والإمام، فقالوا: إن الفاحق يتعزل بالفسق دون الإمام لآن في انعزال الإمام ووجوب نصب غيره إثارة الفتنة لما له من الشركة، عملاف الفاحق فإنه يمكن عزله وإقامة غيره مقامه من غير أن يؤدى ذلك إلى وقوع الفساد(1)، وهذا هو المختار من مذهب الإمام الشافعي رضى اقه عنه(٥) وأما الحنفية فإنهم لما كانوا لا يرون العدالة شرطا في صحة الولاية حيث يصح عندهم تقليد الفاسق رياسة الدولة لمكن مع الكراهة، كا سبق أن ييناه عند كلامنا عن شروط رئيس الدولة بنقول لما كانت العدالة ليست شرطا عنده في صحة رياسة الدولة فإنه لا يشعول عن منصب الإمامة ولكنه في صفة العدالة، ثم جار أو فسق، فإنه لا يشعول عن منصب الإمامة ولكنه يستحق أن يعزله أهل الحل والمقد إذا أمنوا وقوع الفتن، وإن لم يؤمن وقوع الفتن، وإن لم يؤمن وقوع الفلان، وإن أبي شريف كنا: دوإذا قلد

⁽۱) شرح السعد على المقائد النسقيه ص ١٤٠

⁽۲) أصول الدين لليزدوى ص ١٩٠

⁽٣) منني المتاج ج ٤ ص ١٣٠٠

⁽٤) شرح السعد على النقائد النسفية ص ١٤٠

⁽ه) فتح الدرنز طي كتاب الوجيز ، وهو شرح للرانسي على الوجيز للغزالى . الجزء الرابع عشر من الورقة رقم ١٦٥ .

⁽٦) السامره السكال بن أبي شريف في شرح السايره السكال بن الحيام ص ١٦٧

إنسان الإمامة حال كونه عدلا ، ثم جار فى الحـكم وفسق بذلك أو غيره لا ينعول، ولمكن يستحق العول إنَّ لم يستلوم عوله فتنة، ويجب أن يدعى له بالصلاح ونحوه ، ولا يجب الخروج عليه ، • وهذا الرأى هو المروى عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه(١) ، ويقول صاحبًا تنوير الأبصار والدر المختار(٢): . فإذا صار إماما فجار لا ينمول إن كان له قهر وغلبة ، لعودته بالقير فلا يفيد ، وإلا يتعزل به لأنه مفيد ، .

وقد استند الحنفية في رأيهم هذا إلى أن الصحابة رضي الله عنهم صلوا خلف بعض بني أمية وقبلوا ولايتهم، فقد صلى غير واحد منهم خلف مروان ان الحكم، قالوا: . وروى البخارى في تاريخه عن عبد الكريم البكاء قال: أدركت عشرة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كلهم يصلى خلف أعمة الجوراً،

وعدم انعزال الرئيس بالفسق هو ما يراه أكثر العلماء(٤) ، لأن السلف كانوا يرون الفسق ظاهرا والجور واقعا من الأثمة بعد الخلفاء الراشدين، وكانوا مع ذلك ينقادون لهم، وكان الصحابة والتابعون ومنبعدهم يرون خلافة بني أمية و بني العباس مع أنْ أكثر بني أمية وأكثر بني العباس كأنوا فساقا^(م).

ويفرق الظاهرية في هذا بين حالين ، حال كف الإمام عن جرائمه بعد فسحه وانقياده وخضوعه لتوقيع المقربة عليه ، وحال عدم كفه عما يرتكبه

⁽١) عُس المعدر السابق ص ١٦٧

⁽٧) الدر المتنار لحمد علاء الدين الحصكني شرح تنوير الأيسار لحمد بن عبد الله

⁽٣) المسامر، للسكال بن أبي شريف فيشرح المساير، للسكال بن الهام ص ١٩٧

⁽٤) شرح السعد على المقاصد كلاها لسعد الدين التفتازاني الجزء الثاني ص ٢٠٧ (ه) شرح السعد على المقائد النسفية ص ١٤٠ وانظر ايضا أصول الدين

الردوى ص ١٩١٠

من جرائم وعدم انقياده للمقاب، فقائوا: إن جور الإمام وفسقه لا يوجب عزله إلا إذا لم يكف ورفض أن ترقع العقوبة عليه، وأما إذا كف ولم يرفض توقيع المقاب الواجب جزاء ما انترفه من أعمال جار بها أو فسق فلا يشول. عن منصبه ، يقول ابن حرم ٢٠): و والواجب إن وقع شيء من الجور و وإن قل أن يكلم الإمام في ذلك ، ويمنع منه ، فإن امتنم وراجع الحتى ، وأذعن للقود من البشرة أو من الأعضاء ، ولإقامة حد الونا والقذف والحر عليه ، فلا سبيل إلى خلمه، وهو إمام كما كان لا يحل خلمه ، فإن امتنع من إنقاذ شيء من هذه الواجات عليه ، ولم يراجع وجب خلمه وإقامة غيره عن يقوم بالحق لفوله تعالى ٢٠): و وتماونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والمدوان، ولا يجوز تضييع شيء من واجبات الشرائم ،

هذا ، وقد اختلف العلماء القائلون بانمزال الإمام بالفسق فيما إذا عاد الإمام إلى المدالة قبل أن يبايع أهل الحل والمقد غيره هل يمود آيه منصب الإمامة من غيراستثناف عقدجديد له. أم لابد من استثناف المقدة على رأيين: الأول: وبه جزم الماوردى في الاحكام السلطانية (٢٠ أنه لا يعود الى الإمامة الآاذا استأنف أهل الحل والعقد له البيمة .

والثانى: وعزاه الماوردى إلى بعض المتكلمين أنه يعود إلى الإمامة بعوده إلى العدالة ولا حاجة إلى استئناف البيعة له ، لعموم ولايته ولحقوق المشقة فى استئناف بيعته .

وبعد ، فيذه هي آراء العلماء في انعزال رئيس الدولة بالفسق والجور ، وأننا نرى أن الرأى القائل بوجوب عزل رئيس الدولة بالجور والفسق إذا لم تمكن فتنة هو الآولى بالقبول، فيجب على أهل الحل والمقد في الدولة إذا رأوا جور رئيس الدولة أو فسقه أن يعانوا عزله عن منصبه إذا أمنوا وقوح الفتن،

⁽١) النصل فى الملل والأهواء والنحل ــ الجزء الرابع ص ١٧٥ و ١٧٦

⁽٢) سورة للائدة آية ٧

⁽٣) ص ١٧ طبع مصطفى البابي الحلي .

وأن يقوموا باختيار من هو أهل للرياسة بعد ذلك. وأما إذا لم يأمنوا وقوع الفتن ، فلا يجوز لهم عزله .

وإنما قلتا بوجوب عوله إذا جار أو فسق بشرط عدم الفتنة لأنه إذا كنا قد شرطنا المدالة فيمن يولى رئيسا على المسلين ، فإن فقدان هذا الشرط إذا كان قادحا في استحقاق تولى منصب الإمامة ابتداء فإنه يجب أن يكون قادحا في استمر إد الإمامة أيصنا ، لأن علة اشتراط هذا الشرط لا تزول بمجرد تولية هذا المنصب ، والإمامة قيادة لأمة مسلمة ، وكما أن الرسول صلى الله عليه وسلم هو القدوة الحسنة لمكل المسلمين حكاما وعكومين في جميع الأعصر، فإن رئيسهم يجب أن يكون مثلم في الاقتداء بالرسول والحضوع لأحكام الدين الذي اختير لحراسته ، لأن الناس على دين ملوكهم ، فإذا فسق الرئيس أو جار ، وهو القائم على قة السلطة التنفيذية في المعولة ، فإن إيمان الناس سلوكهم مثلا ، وفي هذا أعظم الصرر على الدين وعلى الأمة ، سلوكهم مثلا ، وفي هذا أعظم الصرر على الدين وعلى الأمة ،

وأما ما استند إليه القائلون بعدم الانمرال من أن الصحابة كانوا يصلون خلف بعض بني أمية مع ظهور فسقهم ، وأن التابعين كانوا يعترفون بخلافة بني العباس مع أن أكثر هؤلاء كانوا فساقا ، فلا نسله ، إذ إن هؤلاء الحسكام كانوا ملوكا تغلبوا على الآمر ، والمتغلب تصع إمامته الصرورة ، حتى لا تتعلل مصالح المسلين من فصل قضاياهم ، وزواج من لا ولى لها ، وجهاد المكفار وغير ذلك كما سبق بيانه ، وليس بشرط في صحة الصلاة خلف الإمام أن يكون عدلا فقد روى أبو هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : الجهاد واجب عليم مع كل أمير، براكان أو فاجرا، والصلاة واجبة عليم خلف كل مسلم ، براكان أو فاجرا والد على الكبار، و(1) .

⁽١) للسامره للسكال بن أبي شريف فى شوح المسايرة المسكال بن الحيام ص ١٦٨ (٢٦ _ رئاسة الدولة)

الثورة المسلحة على رئيس الدولة

هناك عدة أمور متفق عليها من جميع علماء الآمة الإسلامية ، يجدر بنا أن نينها قبل أن نذكر الخلاف فى هذه المسألة حتى نكون على معرفة يجميع جوانها .

وهذه الامور المتفق عليها هي :

أولا :

أن على الأمة واجب الأمر بالمروف والنبى عن المنكر .وهذا الواجب هو الذى يعطى الأمة حق الرقابة على أعمال الحكام ، فإذا رأت أعمالهم قد وافقت أحكام الشريعة الإسلامية فلا اعتراض عليها من أحد ، وإلا فواجب على الاُمة أن تلبه الحكام إلى ما وقعوا فيه من خطأ ، ويطالبوا بإصلاحه وفق القواعد التى ينتها شريعة الإسلام .

وقد تطابق على وجوب الأمر بالمروف والنهى عن المنكر آيات الكتاب الحكيم وأحاديث رسول الله صلى الله عليه واجماع الائمة ، فلم يتناف فى هذا الواجب أحد إلا بعض الإمامية ، وهم لا يستد يتغلافهم(١) .

فأما الآيات الدالة على وجوب الأثمر بالمعروف والنهى عن المنكر فعنها ثوله سبحانه . . ولتكن منكم أمة يدعون إلى النعير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون ١٧٠٠ وقوله سبحانه : . والمؤمنون

⁽١) الفتوحات الربانيه على الأذكار النووية لحمد بن علان الصديقي ج ٣ ص ٣٢٧

⁽٧) سورة آل عمران آية ١٠٤

والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وبنهون عن المذكر ،(1) وقوله تعالى و لعن الذين كفروا من بني إسرائيل على لسان داود وعيس بن مريم، ذلك بما عصوا وكافرا يعتدون ، كانوا لا يتناهون عن منكر قعلوه لبئس ماكانوا يفعلون(٢).

وأما الأحاديث فكيرة ، منها ما رواه أبو سعيد الحدرى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من رأى منكم مشكراً فليغيره بيده ، فان لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضغف الإيمان ، ٢٦٧ وروى حذيفة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « والذي تضى بيده لتأمرن بالمروف ولتنهون عن المنكر ، أو ليوشكن الله تعالى يعث عليكم عقابا منه ، ثم تدعوته قلا يستجاب لكم ، (٤) .

وروى عن أبى بكر الصديق رضى اقد عنه أنه قال: يا أبها الناس إنكم تقرمون هذه الآية : ديا أيها الذين آمنوا عليكم أفضكم لا يضركم من صل إذا اهتديتم ، وإنى سمحت رسول اقد صلى الله عليه وسلم يقول : د إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه ، (°).

وإذا كان هذا الواجب يتاب عليه المرء إذا كان أمره بالمروف ونهيه عن المنكر متوجها إلى آحاد الآمة ، فإن ثواب هذا الواجب قد جعله الله سبحانه أعظم الثواب إذا توجه من آحاد الآمة إلى رؤسائها الجائرين كما نص على ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ قال (٧) ، أفضل الجهاد كلمة عدل عند سلطان حادً ، .

ثم هذا الفرضفرض كفائى تارة، فإذا فعله البعض سقط عن الباقين ، وإذا

⁽١) سورة التوبة آية ٧١

⁽٧) سورة المائدة آية ٧٧ ، ٧٨

⁽٣) ٤(٤) ٤ (٥) ٤(٦) حلية الأثبرازوشعار الأخيار النووى ج ٦ ص ٣٧٩ ومابعدها

تركه السكل أثم كل من يتمكن منه بلا عذر ولا خوف ، وتارة يصير فرضة عينياكا إذاكان الإنسان فى موضع لا يعلم به إلا هو ولا يتمكن من إزالته إلا هو ، فني هـذه الحال يلزمه أن يقوم بأداء هذا الواجب، فإذا لم يقم به تحمل وحده إثم عدم القيام به .

الأمر الثالث: أن السمع والطاعة الواجبين لرئيس الدولة هما فيا ليس بمسية، فإذا أمر رئيس الدولة بمصية فلا يجوز للأمة أن تطيمه لقول الرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم : على المرء المسلم السمع والطاعة فيه أحب وكره، إلا أن يؤمر بمصية. فإن أمر بمصية فلا سمع ولا طاعة (٢).

الأمر الرابع: أن رئيس الدولة الذي أصبح غير صالح المرياسة بجور أو ضق أو غيرهما مستحق للدول، ولكن هل ينمول فعلا بذلك، وهل يجوز اللاَّمة أن رفع السلاح عليه لإجباره على أن يتنحى عن منصبه ، هذان هما موضعا الحلاف بين العلماء، فأما المسألة الأولى وهي هل ينعول فعلا أو لا ينعول، فقد

⁽١) سورة النساء آية ١٤

⁽٢) حجة الله البالمنة لشاه ولى الله الدهاوى ــ الجزء الثانى ص ٥٠٠

⁽٣) صبح البخارى الجزء الرابع ص ٤٠ وصبح مسلم الجزء الثالث ص ٩٤٦٩

حيق الكلام عنها قبل هذا مباشرة ، وأما المسألة الثانية ، وهي هل يجوز للامة أن رفع السلاح لإرغامه على التنجى عن منصبه فهي التي تنكلم فيها الآن .

هذا دوستذكر آراء العلماء وأدلتهم في هذه المسألة ثم نبين في النهاية ما ثراء فيها فنقول :

اختلف العلماء في ذلك على رأين:

- حصد المنهدي صد على رابين . الرأى الأول : وجوب رفع السلاح على الأثمة لحلمهم إن جاروا ،

رى جميع فرق الزيدية وجوب سل السيوف على أئمة الجمور ، وإذالة الظلم وإقامة الحق بقوة السلاح إذا لم يمكن رفع المشكر إلا بذك؟) .

وهذا أيضا هو مذهب الإمام زيد بن على بن الحسين بن على بن أبي طالب زعم الزيدية ، وقد دفع حياته ثمنا للقيام بهذا الواجب الذي يعتقده ، بعد أن قائل هو وشرفة معه يوسف بن عمر أمير الكوفة حينئد من قبل هشام بن عبد الملك حتى قتل زيد دفاعا عما يتادى به⁷⁷ .

وهذا الرأى هو ما يراه أيضا بعض أهل السنة ، وجميع المنتزلة ، وجميع الحوادج، وكثير من المرجئة . فهؤلاء جميعا قالوا : إن سل السيوف على أتمة الجمور واجب إذا أمكتهم أن بريلوا بالسيف أهل البنى ويقيموا الحق، ولم يكن هناك طريقة أخرى لدفع المشكر غير ذلك(٣٠).

خلافهم فى العدد الذى إذا بلغوه جاز لهم أن يرفعو ا السيف على الإمام

وقد اختلف الداهبون إلى سل السيوف على أنمة الجور فى العدد الدى إذا

⁽١) مقالات الإسلاميين للأعمرى الجزء الأول ص ١٤١

⁽٢) قس المصدَّر السابق ـ الجِزْء الأول ص ١٣٠

⁽٣) اللسل في اللل والاهواء والنمل لا إن حزم = 3 = 3 وما يعدها ومقالات الإسلاميان = 7 من = 7

بلغوء جاز لهم أن يبدأوا في ثورتهم المسلحة على أربعة مذاهب .

الذهب الأول:

ما روى عن المعتولة أنهم قالوا: « إذا كنا جماعة وكان الغالب عندنا أنه تكفى مخالفينا عقدتا للإمام ، ونهصنا فقتلنا السلطان وأزلناه وأخذنا الناس. بالانقياد لقولنا ع(1).

المذهب الثاني:

يرى أن أقل عدد هو أن يكونو اكمدد أهل بدر؟؟ ، وقد عزا الأشعرى. هذا الرأى إلى بعض الزيدية؟؟ .

المذهب التالث:

رى أن أى عدد اجتمع عقدو اللإمام ونهضوا إذا كان من أهل الحير ، ذلك واجب عليم (١٠) .

المنحب الرابع:

رى أنه يجب على أهل الحق حمل السلاح إذا كان مقدارهم كمقدار نصف أهل المغرد).

دليل القائلين بوجوب الثورة المسلحة

وقد احتبج الداهبون إلى وجوب رفع السـلاح على الإمام الجائر يقول الحق سبحانه ، وتعاونوا على البر والتقوى ،(٢) ويقوله ، فقاتلوا التي

⁽١) مقالات الإسلاميين للأشمري .. الجزء الثاني ص ١٤٠

⁽٢) كان عدد أهل بدر الشالة والالة عشر رجلا

⁽٣) مقالات الإسلاميين للأشعرى _ الجزء الثاني ص ١٤٠

⁽٤) مقالات الإسلاميين ــ الحرر التاني ص ٤٤٠

⁽ه) مقالات الإِدادميين للاشمرى... الجزء الثاني ص ١٤ (p) سورة المائدة آية p

تبغي حتى تغيء إلى أمر الله يه(١) وبقوله و لا ينال عهدى الظالمين ١٠٠٠

الرأى الثانى: عدم جواز رفع السلاح لخلع الأئمة وإن جاروا

ذهبت الإمامية إلى أنه لا يجوز سل السيوف على أئمة الجور ، حتى لو قتلهم الإمام ، إلى أن يظهر إمامهم الذي يعتقدون اختفاءه (٢) فإن ظهر وأمرهم بالحروج على أئمة الجور قاموا معه ليقضوا على دولة الظالمين ، واستندوا في ذلك إلى أن الذي صلى انه عليه وسلم قبل أن يأمره انه عز وجل بالقتال كان بحرما على أصحابه أن يقاتلوا (٢) .

و أكثر أهل السنة من الفقهاء ، وانحدثين ، والمتكلمين ، على أنه لا يجوز الحروج على الأثمة ورفع السيف عليهم ، وإن كانوا ظلمة فاسقين ، وإنما يجب وعظهم وتخويفهم من عقاب الله سبحانه وتعالى(°) .

ومن الذاهبين إلى هذا من الصحابة سعد بن أبى وقاص ، وأسامة بن زيد وعبد الله بن عمر رضى الله عنهم(١) . ومن الفقهاء أبو حنيفة حيث روى عنه أنه إذا فسق الإمام يجب الدعاء له بالتوبة ، ولا يجوز الحروج عليه(١)،

⁽١) سورة الحجرات آية ٩

⁽٢) سورة القرة آية ١٣٤

 ⁽س) يزعم الإمامية أن التأنى عشر من أتمتهم وهو عجد بن الحسن السكرى ويلفيونه بالمهدى دخل في سرأب بداوجم في الحلة وغاب هناك وسيخرج في آخر الزمان فيملأ الأوض عدلا بعد أن مائت جوراً ٠ انظر للقدمه لابن خادون ص ١٩٦٩

⁽٤) مقالات الإسلاميين للاشعرى ــ الجزء الأول ص ١٣٣

 ⁽٥) صبح مسلم بشرح النووى ج١٦ ص ٢٢٨ ومنهاج السنه النبويه لابن تبيية
 ج٢ ض ٠٨٧٠

⁽٦) الفصل في لمللل والاهواء والنحل لابن حزم الرابع ص ١٧١

⁽٧) أصول الدين لهمد بن مجمد بن عبد السكريم البزدوى ص ١٩٢

والشافعية أيضاحيث عرفوا البغاة بأنهم دمسلمون خالفوا الإمام ولو جائرا بخروج عليه . الح^(٧).

(١) قسم الفقهاء الحارجين على الرئيس إلى أصناف أربعة :

السنف الأولى: قوم امتنموامن طاعة الرئيس وخرجوا عليه من تمير تأويل بأخذون أموال الناس ، ويقتاونهم ، ويخيفون الطريق ، فهؤلاء قطاع طرق ساعون فى الأوض بالمساد . السنف الثاني : قوم امتنموا من طاعة ولهم، تأويل إلا أنهم نقر يسير لامنمة لهم مثل الواحد والاثنين والعشرة ، ونحوهم ، فهؤلاء أيضا قطاع طريق كما هو مذهب الشافعي وقول أكثر الحناطة .

السنف الثالث: الحوادج، وهم قوم لهممنمةخرجوا بلى رئيس الدولة بتأويل، يكفرون بالدنب، ويستحاون دماء المسلمين وأموالهم إلا من خرج معهم، فهم بناة حكمهم كحسكهم عند أبى حنيفه، والشالهى ، وجمهور الفقهاء وكثير من أهل الحديث . السنف الرابع : قوم من أهل الحق يخرجون عن قبضه رئيس الدولة ويرون خلمه تتأويل سائع، ولم يستبيحوا ماستباحه الحوادج من دماء المسلمين وأموالهم، وفيهمنمة

يمتاج فى كهم إلى جمع الجيش وهؤلاء هم البناة . هذا ، ولسكل صنف من الأصناف المذكورة أحكامه الحاصة به ، بينها الساء فى مجالها من كتب الفقه ، ولا داعى هنا إلى ذكرها ، انظر : المننى لابن قدامه ج ٨ ص ١٠٤ وما بعدها وانظر : الدر المتار لمحمد علاء الدين المصكني ج ٣ ص ٤٢٧ ومابعدها ـ وانظر حاشية ابن عابدين ج ٣ ص ٤٢٧ ومابعدها وانظر مغنى المحتاج ج ٤ ص ١٣٣٠ والصرح السكير الدردرج ٤ ص ٢٩٨

(٧) الشرح السكير لأبي البركات أحمد المدرد _ الجزء الرابع ص ٢٩٨، ١٩٩٠ (٢) الشرح المابع ص ٢٩٨، ١٩٩٠ (٢)

فالا كثرية المظمى من علماء الآمة قالت بعدم جواز الحروج على الرئيس وإن جار أو فسق ، حتى لقد قال الإمام النه وى أحداعلام الشافسية إن الإجماع قد انعقد على هذا (٢) ، وقول النووى يحتمل احتالين : أولهما أنه لا يعتد يظلف من خالف فى ذلك فلا يؤثر عنده خلاف من ذكر ناهم من أصحاب الرأى الأول فى انعقاد إجماع الآمة على منع الحروج على الآثمة ، وهذا دليل على أن الغالبية العظمى من علماء الآمة قد ذهبت إلى عدم جواز الحروج على الإمام وثانى الاحتالين أن هذه المسألة كانت على خلاف بين العلماء ثم أجمع المسلون على عدم جواز الحروج ، وعايقوى الاحتال الثانى ما نقله الفاضي عاض من أن هذا الحلاف كان أولا ثم حصل الإجماع من العلماء على منع الحروج ٢٠٠٠ والتاريخ يؤيد الاحتال الثانى ، إذ من المعروف تاريخيا أن الحسين خرج بالسلاح على يزيد بن معاوية ، وكذلك خرج ابن الزبير على عبد الملك ابن مروان وكان مع كل متهما جهور كثير من سلف الأمة (٢).

أدلتهم على ذلك

احتج الذين ذهبوا إلى عدم جواز رفع السلاح على الآئمة وان جاروا وفسقوا بأحاديث عديدة منها ما رواه الشيخان من عبادة بن الصامت قال⁽¹⁾: « دهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم فبايمناه فسكان فيا أخذ علينا أن بايمنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا ، وأثرة علينا (⁰⁾ وأن لا ننازع الآمر أهله قال: « إلاأن ترواكفرا بواحالاً عندكم من الله فيه

⁽۱) صمیمه سلم شرح النووی ۱۲۰ ص ۲۲۸ (۷) للصدر السابق ۱۲۰ ص ۲۲۹۹ (۳) مغنی الحتاج ۶ ص ۱۲۳ (۶) صمیح البخاری ۶۶ ص ۱۸۱ طبع

دار الطباعة سنة ١٤٧٩ ه وسميح مسلم ج٣ ص ١٤٧٠ و ١٤٧١

 ⁽a) الأثر، لجمت الهمز، وإسكان الثاء وبسكس الهمزة وإسكان الثاء هي الاستئتار
 والاختصاص بأمور الدنيا عليناء أي بإيينا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع
 والطاعة وإن اختص الأئمة بالدنيا ولم يوصلونا إلى حتنا نما عندهم.

⁽٦) أى جهارا من باح بالشيء يبوح به إذا أعلنه وقد روى هذا الحديث أيضاً ٢

برهان(۱) » ، قال النووى عند شرحه هـذا الحديث^(۱) : « ومعنى الحديث لا تنازعوا ولاة الأدور في ولاينهم . ولا تعترضوا عليهم إلا أن تروأ منهم منكرا محققا تعلمونه من قواعد الاسلام، فإذا رأيتم ذلك فانسكروا عليهمْ وقولوا الحق حيث ماكنتم ، وأما الخروج عليهم وقبالهم فحرام بإجماع المسلمين وإن كانوا ظلمة فاسقين ، . وقال ابن تيمية بعد أن ذكر هذا الحديث(٢) : وفيذا أمر بالطاعة مع استثنار ولى الامر ، وذلك ظلم منه ، ونهى عن منازعة الامر أهله ، وذلك نهى عن الحروج عليه ، •

وروى مسلم عن عوف بن مالكُ الأشجعي قال(*) : « سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : خيار أتمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم ، وتصارن عليهم ويصلون عليكم ، وشرار أتمنكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم ، وتلعنونهم ويلمنونكم ، قأن : قلنا : يارسول أفه أفلا ثنا بذهم عند ذلك ؟ قال : لاما أقامو أ فِكم الصلاة ، ألا منولى عليه وال فرآه بأتى شيئًا من معصية الله فليكره ما يأتى من معصية الله تمالى ولا ينزعن بدا مني طاعة . .

وروى مسلم^(ه) عن أم سلبة زوج النبي صلى الله عليه وسلم، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: د إنه يُستعمل عليكم أمراء فتعرفون وتشكّرون ، فمن كره فقد برى، ومن أنكر فقد سلم ، ولكن من رضى وتابع ، قالوا : يارسول الله ألا تقاتلهم ؟ قال : لا ما صلواً ، قال النووى(٢٠ : إِنَّ فَى قوله صلى الله عليه = وتدروى هذا الحديث أيضا بلفظ وكفرا صراحا » وفي رواية أخرى و إلا أن يكون منصية لله بواحا ﴾ وفي روايه ثالثه ﴿ مَالَمْ يَأْمُرُوكَ بِإِنَّمْ بُواحًا ﴾ انظر هذه

الروایات بنتج البادی بشرح صمیح البخاری المحافظ ابن حجر به ۱۳ س ۲ (١) أي حجه تطونها من دين الله تعالى

(۲) حميح مسلم بشرح النووى ۽ ١٢ ص ٢٨٨

(٣) منها ج السنة النبوية الجزء الثاني ص ٨٨

(٤) منها بم السنة النبوية لا في تبيه الجزء الأول ص ٧٨

(ه) حميح مسلم بشرح النووى ۽ ١٧ ص ٣٤٢

(۲) محبیح مسلم بشرح النووی = ۱۲ ص ۲۶۳

وسلم د لا ما صلوا ، عدم جواز الخروج على الخلفاء بمجرد الظلم أو انفسق مالم يغيروا شيئاً من قواعد الإسلام .

وروى البخارى(١) عن عبدالله بن مسعود قال : قال لنا رسول الله صلى الله علبه وسلم (إنسكم سترون بعدى أثرة وأمورا تذكرونها قالوا : فما تأمر نا يارسول الله ؟ قال : أهوا إليهم حقهم وسلوا الله حقكم ، .

وعن ابن عباس رضى الله عنهما^{ر؟} دعن النبي صلى الله عليه وسلم قال : د من رأى من أميره شيئا فكرهه فليصبر^{؟؟} فإنه ليس أحد يفارق الجماعةشير ا فيموت إلا مات ميتة جاهلية؟›

وعن حذيفة بن البيان قال (٥٠ : وقلت : يارسول الله إناكنا بشر فجأه الله غير قنحن فيه ، فهل من وراء هذا الحير شر ؟ قال : نهم ، قلت : هل وراه . ذلك الشر خير ؟ قال : نهم ، قلت : فهل وراه ذلك الحير شر ؟ قال : نهم . قلت : كيف ؟ قال : يكون بعدى أئمة لا يهندون بهداى ولا يستنون بسنى ، وسيقوم فيهم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جبان إنس قال : قلت : كيف . أصنع يارسول الله إن أحدكت ذلك ؟ قال : تسمع وتطبع للا مر وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك فاسمع وأطبع ، ،

قالوا: فهذه الآحاديث وغيرها تدل على أنه لايجوز الحروج على الأتماوإن

⁽١) حميح البخارى ج ٤ ص ١٨١ طبع دار العلباعة سنة ١٣٨٦ ٥

⁽۲) إرشاد الساري أشرح محيح البخاري القسطلاني ج ١٠ ص ٢٦٤

 ⁽٣) قال التسطلانى عند شرحه الحديث: فليصبر على جوره وظلمه ، والأمر بالصبر يستازم وجوب السم والطاعة .

⁽٤) قال القسطلانى عند شرحه الحديث: أى كالميتة الجاهلية حيث لايرجمون إلى . طاعة أمير ولايتممون هدى الإمام، بل كانوا مستنكفين عن ذلك مستبدين فى _{وا}لأمور لايجتمون فى شىء ولايتقتون فى رأى وليس المراد أنه يسكون كافرا بذلك .

⁽٥) صحیح مسلم بشرح النووی ۽ ١٢ ص ٢٣٧

جاروا وفسقوا ، وعالمرا النهى عن الحروج عليهم وإن كانوا ظلمة فاسقين بأن الفساد في القتال والفتنة أعظم من الفساد الحاصل بظلمهم بدون قتال ولا فتنة فجب دفع الفساد الاعظم بالنرام الفساد الادنى ، سيرا على قاعدة ارتمكاب أخف الضردين، قال أبن تيمية (٢٠ : « ولعلم لا يكاد يعرف طائفة خرجت على ذى سلطان إلا وكان في خروجها من الفساد أعظم من الفساد الذي أزالته ، .

شبه على أدلة المانعين للقيام بالثورة المسلحة

أورد ابنحزم ــ وهو منالقاتلين بوجوب القيام بالثورة المسلحةعلى الائمة إن جاروا وفسقوا ولم يمكن دفع ماير تكبوه من المنكر إلا برفع السيوف عليم ــ أورد على أدلة الما نعين للخروج على الإمام عده شبه :

أولا : ادعى ابن حرم أن أمره صلى انه عليه وسلم بالصبر على أخذ المال وضرب الظهر مخصوص بما إذا تولى الإمامذلك بحق فقال (٢). أما أمره صلى انه عليه وسلم بالصبر على أخذ الممال وضرب الظهر فإنما ذلك بلا شك إذا تولى الإمام ذلك بحق ، وهذا مالا شك فيه أنه فرض علينا الصبر له ، وإن امتنع من ذلك بل من ضرب رقبته إن وجب عليه فهو فاسق عاص نة تمالى ، وأما إن كان ذلك بل من ضرب رقبته إن وجب عليه فهو فاسق عاص نة تمالى ، وأما إن كان ذلك بيا طل فماذ الله أن يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالصبر على ذلك با

واستدل ابن حزم على هذا بأن اقد سبحانه وتعالى قال: دوتعاونوا على البر والتقوى ولا يمكن أن يتعارض كلام البر والتقوى ولا يمكن أن يتعارض كلام البرسول صلى الله عليه وسلم مع كلام الله عز وجل لأنه سبحانه قال في حق رسوله: دوما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى ، (ع) وإذا كان الأمر

⁽١) منها ج السنة الجزء الثاني ص ٨٧

 ⁽۲) انظر الشبه التي أوردها ابن حزم في كتابه التصل في الملل والأهواء والنحل
 ج٤ ص ١٧٧ ومابيدها .

⁽٣) سورة المائدة آيه ٧ (٤) سورة النجم آية ٣ ، ٤

كذلك فإننا نعلم أن أخد مال المسلم أو الذى بغير حق. أو ضرب ظهر هما كذلك إثم وعدوان وحرام. لقول الرسول صلى افة عليه وسلم « إن دمامكم و أمو السكم وأمر السكم حرام عليسكم، وإذا كان أخذ مال المسلم أو الذى بغير حقوضرب ظهره كذلك إنما وعدوانا وحراما فإن المسلم ماله لاخذ ظلما وظهره الضرب ظلما وهو قادر على أن يمنع ماله وظهره بأى وجه أمكنه معاون للظالم على الإثم والعدوان، وهذا حرام بنص قوله سبحانه « ولا نعاونوا على الإثم والعدوان، مأنيا : ذكر ابن حزم جملة من الأحاديث ادعى أنها تتعارض مع أدلة القائلين بعدم جواز الحروج على الأثمة وهده الاحاديث هى :

- (أ) قوله صلى الله عليه وسلم : « من رأى مشكم مشكرا فليفيره بيده إن استطاع، فإن لم يستطع فبلسانه . فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان . اليس ورآء ذلك من الإيمن شيء .
- (ب) قوله صلى اقه عليه وسلم : ، لا طاعة فى معصية إنما العلاعة فى الطاعة ، وعلى أحدكم السمع والطاعة مالم يؤمر بمصية فإن أمر بمعنية فلا سمعولا طاعة ، . (ج) قوله صلى الله عليه وسلم: من قتل دون ماله فهو شهيد، والمفتول دون دينه شهيد ، والمقتول دون مظلمة شهيد ، .
- (د) قوله صلى افله عليه وسلم : د اتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المسكر أو ليممتكم الله بعذاب من عنده ، ثم قال ابن حزم : د فكان ظاهر هذه الاخبار معارضا للآخر ، فصح أن إحدى هاتين الجلتين ناسخة للأخرى(الايمكن غير ذلك، فوجب النظر فى أيهما هو الناسخ،، ثم ذهب إلى أن الاحاديث التى استدل بها المانمون المخروج على الإمام هى المنسوخة ، ودلن على ذلك بأمرين .

⁽¹⁾ يطلق النسخ في اللغة على الإزالة والإعدام فيقال نسخت الشمى الغال أي أرائه ويطلق على تشكل إلى مكان إلى ويطلق على تقل الشيء من مكان إلى مكان إلى آخر وأما النسخ في اصطلاح الأموليين فهو بيان انهاء حكم هرعى بطريق شرعى متراخ عنه ومن أمثله النسخ في الشريعة الإسلامية نسخ وجوب أن تمتد المتوفى عنها زوجها بالحول وجوب أن تمتد بارسة أغهر وعشرة أيام ،

أو لهما : «أن تلك الأحاديث التي منها النهى عن القتال مو افقة لمهود الأصل ولما كانت الحال عليه في أول الإسلام بلا شك، وكانت هذه الأحاديث الأخر ولما كانت بشريعة زائدة وهي القتال ، هذا ما لا شك فيه ، ثم يفول : «فقد صح تسخ معني تلك الأحاديث ورفع حكها حين نطقه عليه السلام بهذه الأخر بلاشك، فن المحال المحرم أن يؤخذ بالمنسوخ ويترك الناسخ، وأن يؤخذ الشك ويترك البقين » .

الأمر التانى: أن الله عز وجل قال(١٠) و وإن طائفتان من المؤمنين اقتناوا فأصلحرا بينهما فإن بفت إحداهما على الآخرى فقاتلوا التي تبنى حتى تفيء، لم يختلف مسلمان في أن هذه الآية التي فيها فرض قتال اللئمة الباغية محكمة غير منسوخة فصح أنها الحاكمة في تلك الآحاديث أنا كان موافقا لحمده الآية فهو التابية الثابت وما كان تخالفا لها فهو منسوخ،

ثالثا : أثار ابن حزم في نهاية كلامه سؤ الا قائلا : ونسألهم عمن خصب سلطانه الجائر الفاجر زوجته وابنته وابنه ليفسق بهم أو ليفسق به بنفسه ، أهو في سمة من إسلام نفسه وامرأته وولده وابنته للفاحشة ، أم فرض عليه أن يدفع من أراد ذلك منهم ؟ فإن قالوا : فرض عليه إسلام نفسه وأهله أثوا ، بعظيمة لايقولها مسلم ، وإن قالوا : بل فرض عليه أن يمتنع من ذلك ويقائل رجوا إلى الحق ، ولوم ذلك كل مسلم في كل مسلم ، وفي الممال كذلك .

ردنا على هذه الشبه

ويمكن أن نجيب عن الشبه التي أوردها ابن حرم بما يأتى :

⁽١) سورة الحجرات آية ٩

صلم ، لأن سياق الحديث صريح في أن الصبر على أخذ المال وضرب الظهر مطادب ولو كان ذلك ظلما من الإمام ، فإن الرسول صلى اقة عليه وسلم كما سبق في حديث حذيفة بن اليمان أخبر حذيفة أن الشر آت بعد الخير ، وأنه سيكون أعمة لا يهتدون بهداً ه صلى اقه عليه وسلم ولا يستنون بسته ، وأن فيهم رجالا قويهم كتاوب الشياطين ، فيسأله حذيفة : « كيف أصنع يا رسول اقه إن أدركت ذلك ؟ قال تسمع و تعليم للأمير وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك فاسمع و أصلع من نص هذا الحديث أن ضرب الظهر وأخذ المال ليس مخصوصا بما إذا كان ذلك عن طريق الحق من هؤلاء الآئمة الذين قلوجم قلوب الشياطين في جيمان الإنس .

وأما قول ابن حزم أن المسلم ماله للأخذ ظلماً وظهره الضرب ظلما وهو يقدر على الامتناع من ذلك بأى وجه أمكنه معاون لظالم على الإثم والعدوان وهذا حرام . فردنا عليه أن المسلم ماله للآخذ ظلماً وظهره النصرت ظلما ، وهو يقدر على الامتناع إذا كان امتناعه سيؤدى إلى وقوع الفتن وانتشار الفساد ، فليس تسليمه حينئذ من قبيل التعاون على الإثم والعدوان ، بل هو من قبيل الآرام الهنرر الآدنى العائد على بعض آحاد الآمة دفعاً للهنرر الأعظم الذى يمكن أن يصيب وحدة الآمة ويؤدى إلى سفك الكثير من العماه .

" ثانياً : وأما ما يدعيه ابن حزم من التعارض بين النصوص الى لا تجيز الشرة المسلحة على الإمام والنصوص الآخرى الى ذكرها ، التعارض الذى لا يدفع فى رأيه إلا بالقول بأن النصوص الى استدل بها المانعون للخروج على الإمام منسوخة بالاحاديث الآخرى ، فنير مسلم لآن من القواعد الممروفة أنه لا يلجأ إلى القول بالنسم إلا لوجود دليل على النسم ، أو لعدم استطاعة التوفيق بين النصين المتعارضين ، وإذا ما نظر قا إلى النصوص الى معنا نجد أنه لم يقم دليل على أن الاحاديث الى أوردها ابن حزم قد نسخت الاحاديث الى استدل بها المانعون للخروج على الإمام فى الوقت الذى يمكن التوفيق بين هذه الاحاديث حيما .

يان ذلك: أن الحديثين الواردين بخصوص واجب الآمر بالمروف والنهى عن المنسكر وهما حديث و من رأى منكم منكراً فليغيره بيده إن استطاع. فإن لم يستطع فبقله ، وهذا أضعف الإيمان، ليس وراء ذلك من الإيمان، يس وراء ذلك من الإيمان، وحديث لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنسكر أو ليممنكم الله بعذاب من عنده ، فقول: إن هذين الحديثين لا يتمارضان مع الآحاديث التي استدل بها الما نعون الخروج على الإمام، وذلك لان هذه الاحاديث لا تتمارض مع واجب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر قد سقط عن الأمة لانها مأمورة بعدم الخروج عليه ، بل ثبت أن أمر هذا الجائر بالمعروف ونهيه عن المنكر بعدم الخروج عليه ، بل ثبت أن أمر هذا الجائر بالمعروف ونهيه عن المنكر يعد أفضل الجهاد كا قص على ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فواجب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر لايزال قائما فيجب على الأمة إن استطاعت أن تبين لهذا الرئيس خطأه، وما تردى فيه، وتطالبه بإصلاح نفسه، وإصلاح أحوال الامة، ويكون ذلك بالكلمة الهادئة وبالأسلوب الذى لايثير فتنة ولا يؤدى إلى وقوع الضرر.

قد يقال: إن وجوب منع المنكر بالقوة عند الاستطاعة ، الذى دل عليه حديث : من رأى منكم منكرا فلفيره بيده إن استطاع، يتعارض مع الآحاديث التي استدل بها المانعون المخروج على الإمام ، والاجابة على هذا موضحة عند إجابقنا الآتية عن السؤال الذى أثاره ابن حزم يخصوص ما إذا حاول الإمام الاعتداء على زوجة أحد أفراد الرعية أو ابنته .

وكذلك نقول: إن حديث ولاطاعة في معصية إنما الطاعة في الطاعة، وعلى أحدكم السمع ولا طاعة . وعلى أحدكم السمع ولاطاعة . وعلى المحدكم السمع ولاطاعة . لا يتمارض مع أحاديث النهى عن الحروج لأنه لا يلزم من عدم السمع والطاعة في المعصية القيام بالئورة المسلحة على الرئيس الآمر بالمعاصى، إذ إن تمة طريقين لمعدم السمع والطاعة .

أولها: عدم تنفيذ ما أمر به من معاص مع عدم رفع السلاح على الإمام. والثانى: عدم التنفيذ مع وفع السلاح عليه .

والطريق الأول يمكن أن تسلكه الأمة و توصف فى نفس الوقت بأنها لم تسمع ولم تطع فى المصية .

وأما التمارض الظاهرى بين حديث حذيفة بن اليمان الذى رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والذى قال فيه الرسول: وتسمع وتطبع للأمير ولن ضرب ظهرك وأخذ مالك قاسمع وأطع، وحديث: ومن قتل دون ماله فهر شهيد، والمقتول دون مظلة شيد، فيمكن أن يدخع هذا التمارض بأن نقول: إن المهى أن الشخص عنير بين أمرين: إما أن يترخص فيسمع ويطبع وإن ضرب ظهره وأخذ ماله، وإما أن يأخذ بالمربحة فيقاتل فيسمى قياما بثورة بالمعزعة فيقاتل فيسكون شهيدا، مع العلم بأن قتاله حيثنا لا يسمى قياما بثورة بقوة السلاح، ومقاتل الإمام، لأن معنى اللورة المسلحة على الإمام، لأن معنى الثورة المسلحة على الإمام، وأن منى الثورة المسلحة على الإمام، وأن منى الثورة المسلحة على الإمام، وأن عنه علمه عن منصبه لا يدخل تحت النهى عن الحروج على الإمام.

بقى الآن أن نوفق بين واجب امتناع الإنسان من تسليم زوجته وابنته وغيرهما لرئيس الدولة الغاسق ليفسق بهم وقناله على ذلك ، والآحاديث التي استدل بها المانسون الثورة المسلحة على رئيس الدولة ، والتوفيق هاهنا متيسر إذا مالاحظنا أن عمل النزاع بين الفريقين هو حمل السلاح على الرئيس الجائر بقصد خلمه عن الحسكم ، وما هنا ليس كذلك ، إذ قال الرئيس الفاسق إذا أراد أن يفسق بالزوجة أو الابنة أو غيرهما ليس قنالا يقصد به خلمه عن أراد أن يفسق بالزوجة أو الابنة أو غيرهما ليس منا محل النزاع ، ولذلك فإن العلماء قد اتفقوا على وجوب القصاص من رئيس الدولة إذا قتل ولذلك فإن العلماء قد اتفقوا على وجوب القصاص من رئيس الدولة إذا قتل

أحد أفراد الرعية ، ولم يقل واحد منهم إن ولى الدم إذا قتل رئيس الدولة قساصاً يكون خارجاً على الرئيس .

وبعد ، فإن الناظر في الأدلة التي استند إليها كل مذهب من مذهبي الحروج وعدمه. برى أن أدلة الذين قالوا بوجوب حمل السلاح على الرؤساء إن حادوا عن الجادة ليست واضحة الدلالة على ما يذهبون إليه ، في الوقت الذي نرى فيه أن أدلة جاهير أهل السنة ومن مهم واضحة الدلالة على مدعاهم، فالآحاديث صريحة في تحريم رفع السيوف على الآئمة لإجاره على التخلى عن الحكم وإن جاروا وفسقوا إلا إذا خلعوا ربقة الإسلام من أعناقهم فيجب على كافة الآمة أن تحرج عليم .

وهنا يمكن أن نسأل هل يترك رئيس الدولة الجائر ينهس فى أجساد الآمة وينتهك حرمات الله من غير أن تقرم الآمة إزاءه بأى فعل من الآفعال ؟ ا إن العلماء على الرغم من اختلافهم فى قيام الآمة بالنورة المسلحة عليه فإنهم جيما متفقون كما تقدم على أن تقوم الآمة بواجب الآمر بالمعروف والنهى عن المشكر، فإذا لم يرجع عن غيه فإن الآمة عثلة فى أهل الحل والمقد يجب على أن تعرب المنزل المواله عن منصبه إذا أمنت الفتنة التي يمكن أن تترتب على مثل هذا الإعلان، وهذا هو الرأى الذى رجحناه سالفا عند السكلام عن انعزال رئيس الدولة بالفسنى، وأما إذا لم تؤمن الفتن فلا مناص من النزام أخف الضروين وهو ما يقع من الرئيس الظالم لدفع الضرور الاعظم وهو اقتشار الفتن وسفك المكير من دماء أفراد الآمة .

ويجب أن نعلم أن حتى إعلان انعراله ليس لمكل فرد من أفراد الأمة بل هو لآهل الحل والعقد خاصة ، حتى لا ينقلب الآمر فوضى بإعلان أحاد الناس الذين ليسوا من أهل الحل والعقد انعزال رئيس الدولة ، غالحم بخروجه عن العدالة بالجور والفسق متروك لمعظم أهل الحل والعقد،

لأن هذه الجاعة تتوافر لها مقدرة الحسكم على أضال رئيس الدولة هل هى تدخل تحت الجور أو الفسق أم لا ، وتتوافر لها أسباب الحسكم الصائب فيا إذا كان إعلان انعواله — سلميا — عن العكم سيؤدى إلى وقوع ألفتن أم لا ، فتفعل تجاه ذلك ما تراه محققا للمصلحة غير مؤد إلى انتشار الفساد .

. . .

الفيش لانجان

طبيعة نظام الرياسة الإسلامية أو الإمامة العظمى

أو الإمامة العظمي .

١ — قواعد النظام الإسلامي ٠

٣ ــ أى الأوصاف يمكن إطلاقه على نظام الرياسة الإسلاميـــة

قواعد النظام الإسلامي

بعد البحوث المتقدمة نستطيع أن نقرر الآن أن قواعد النظام الإسلامي هى : حفظ الدين ، والشورى ، والمدل ، واستعداد الرياسة العليا من مبايعة الآمة ، ومسئولية الرئيس الآعلى للدولة ، وسنتكلم بإيجاز عن هذه القواعد ، ثم تتبع ذلك بديان أى الأوصاف يمكن أن يطلق على نظام الرياسة الإسلامية أو الإمامة العظم, فنقول :

يسمد النظام الإسلامي على خمس قواعد:

القاعدة الأولى: حفظ الدين

القاعدة الآولى: حفظ الدين وهذه القاعدة هي أهم ما يميز النظام الإسلامي عن غيره من النظم الوضعية ، إذ بينها نجد أن النظم الآخرى لا تفصد إلى حماية القيم الروحية نرى أن النظام الإسلامي يقصد إلى حماية القيم الروحية في الاعتبار الآول ، المصالح الدنيوية ، بل نرى أن القيم الروحية فيه موضوعة في الاعتبار الآول ، لانها المؤدية إلى تحقيق المصالح الدنيوية ، ولذا فإن العلماء الإسلاميين يعرفون الانهاء المخلف كاسبق أن يبناه بأنها خلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا ، وما ذلك إلا لآن الحلق كا يقول ابن خلاون (٢٠): د ليس المقصود بهم الحديث فقط ، فإنما كلها عبث وباطل إذ غايتها الموت والففساء ، واقد يقول . وأهسبتم أنما خلفا كم عبد المفاق السموات وما في الأرض، فجادت الشرائع في آخرتهم ، صراط الله الذي له مافي السموات وما في الأرض، فجادت الشرائع بعملهم على ذلك في جميع أحو الهمن عبادة ومعاملة حتى في الملك الذي هو طبيعي في المرجماع الإنسان، فأجرته على منها جالدين ليكون المكل عوطا بنظر الشارع . . . فوج بعقتضى الشرائع حلى المكافقة على الأنبياء ، ومن قام فيه مقامهم وهم الحلقاء . .

⁽۱) القدمه ص ۱۵۸ و ۱۵۹

وإذا كانت الأمة كلما مستولة عن حفظ الدين، فإن رئيس الدولة الإسلامية أو الإمام الأعظم هو المسئول الأول عن ذلك ، ولذلك عده العلماء من أهم الأمور الواجبة على الإمام، فيقول الماوردي (٢٠): ووالذي يلومه من الأمور المامة عشرة أشياء: أحدما حفظ اللهين على أصوله المستقرة، وما أجمع عليه سلف الأمة . فإن نجم مبتدع أو زاغ ذو شبة عنه أوضح له الحجة ، وبين له الصواب ، وأخذه بما يلزمه من الحقوق والحدود ، ليمكون الدين محروسا من خطل، والامة عنو قد من ذلل ، ونفس هذا المني يقوله ابن جماعة إذ قال عند كلامه عن حقوق الامة على الإمام (٣٠) والمين الذي الدين على أصوله المقررة وقراعده المحررة ، ورد البدع والمبتدعين، وإيضاح حجج الدين، ونشر المدالة فيمن أيصح تقليده العلم الشرعية ، وهذا هو الذي جل العلماء يشترطون المدالة فيمن أيصح تقليده هذا المنصب ، لا أن الفاسق لا يصلح لامر الدين، ولا يوثق بأوامره و نواهيه، هذا المنصب ، لا أن الفاسق لا يصلح لامر الدين، ولا يوثق بأوامره و نواهيه،

القاعدة الثانية : الشورى

وقدسلف الكلام عن هذه القاعدة بما فيه الكفاية عند كلامنا عن واجبات رئيس الدولة ، ولا نرى الآن ما يحدونا على إعادة ما ذكرناه ثم، فليرجع إليه في محله .

القاعدة الثالثة: العدل

وهو من أسمى المبادى التى امتاز بها النظام الإسلامى عماعدا، من النظم الوضعية، ولقدحث الإسلام على الترام المدل فى كل الا مور التى يراو لها الإنسان. سواء فى ذلك ما يتصل باسرته، أو بجيرا ته. أو بوطنه، وسوا. فى ذلك الحكام والمحكومون.

⁽١) الأحكام السلطانيه ص ١٥ مطبعة مصطفى البابي الحلمي ١٩٦٠

⁽٣) تحرير الأحكام لابن جماعة من الورقة رقم ١٥

⁽٣) منهاج اليقين شرح أدب بالدنيا والدين تأليف أويس وفا بن محد س ٣٣٤

وقد تطابق على وجوب العدل آيات الكتاب الحكيم وأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإجماع الاثمة، فأما آيات الكتاب الكريم فنها قول الحق سبحا نه (1) أو أن أقد يأسركم أن تؤدوا الاثمانات إلى أهلها وإذا حكتم بين الناس أن تحكوا بالعدل ، إن أقد نما يعظكم به ، إن أقد كان سميما بصيرا ، وقوله سبحانه د إن أقد يأسر بالعدل والإحسان وإيناء ذى القرف وينهى عن الفحشا، والمنكر والبنى يعظكم لعلكم تذكرون والاثمان والمناكرة تعالى (2) ووزله تعالى (2) ووزله تعالى (2) ووزله تعالى (2) : «وإذا وقد تعالى (2) أن أمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء قد ولو على أفسكم أو الوالدين والاثرين أمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء قد ولو على أفسكم أو الوالدين والاثرين أن يكن غنيا أو فقيرا فاقة أولى بهما فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا وإن تلووا أو تعرضوا فإن اقد كان عمارين خبيرا ، .

وأوجب الاسلام العدل حتى بين العدو وعدوه يقول الحق سبحانه , ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا ، اعدلوا هو أقرب التقوى ،(°) .

و أما الا حاديث فنها قوله صلى الله عليه وسلم : . إن أحب الناس إلى الله يوم القيامة و أقربهم منه بملسا إمام عادل، وإن أينض الناس إلىالله يوم القيامة وأشدهم عذا با إمام جائر ، وغير هذا الكثير من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وفدقام الإجماع على أن الحاكم يجب عليه أن يحكم بالمدل بين أفراد الشعب ، وبحد العلماء ينصون على أن منزلة الإمام من الرعية بمنزلة الولى من اليتبر⁽⁷⁾.

⁽١) سورة النساء آية ٥٨

⁽٢) سورة النحل آية ٩٠ (٣) سورة الأنمام آية ١٥٧

⁽٤) سورة النساء آية ١٣٥ (٥) سورة المائدة آية ٨

⁽٢) الاشياة والنظائر لجلال الدين السيوطي ص ١٣٤

وقد حدر الإسلام من أن تتدخل مراكر الناس الاجتاعية وأنسابهم في خصوعهم لمقتضى المدل ، فالقانون الإسلامي يطبق على كل آحاد الآمة ، لافرق في ذلك بين شريف وغير شريف ، ولا بين حاكم ومحكوم ، يقول الرسول حلى الله عليه وسلم : « إنما أهلك من كان قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشعيف أقاموا عليه الحد ، والذي نفسى بيده لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها .

وثبت عن أبى بكر رضى الله عنه أنه قال لرجل شكا إليه أحد عماله أنه قطع يده ظلما : اثن كنت صادقا لآفيد بك منه ، وروى أبو داود(١) عن عمر رضى الله عنه أنه خطب الناس فقال : إنى لم أبعث عمالى ليضربوا أبشاركم . ولا ليأخذوا أموالكم ، فن فعل به ذلك فليرفعه إلى أفصه منه ، فقال عمرو ابن العاص : لو أن رجلا أدب بعض رعبته تقصه منه ؟ قال : أى والذى نضى . بهده أقسه ، وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقص من نفسه .

القاعدة الرابعة : استمداد الرياسة العليا من بيعة الآمة

وينوبعن الأمة كما سبق بيانه أهل الحل والعقد ، فهم الذين يعقدون الرياسة لرئيس الدولة لأنهم الذين تتو افر فيهم مقدرة التفرقة بين الصالح لتقلد منصب رئاسة الأمة وغيره .

إعلى أنه يجب ألا يفهم أن اعتراف الإسلام برياسة القهر يتعارض مع هذه القاعدة، لأن اعتراف الإسلام برياسة القهر ليس إلا لضرورة خاصة أوجبت ذلك ، هى دفع المفاسد الى يمكن أن تنرتب على عدم الاعتراف برياسة القاهر، وقد فصلنا ذلك في موضعه .

⁽١) نقلا عن النني لابن قدامة ج ٩ ص ٣٥٥

الفاعدة الخامسة: مستولية رئيس الدولة

وقد جعل الله سبحانه لسكل آحاد الأمة حق مراقبة الحسكام وأوجب عليهم إذا رأوا من أفعالهم ما يخالف القانون الإسلامى أن يشهوهم إلى ما تردوا فيه من الحطأ ، حتى لقد عد الإسلام أفضل الأعمال أن تقال كلمة الحتى عند السلطان الجائر .

والرئيس الآعلى مستول عن كل الآمور التي تنصل بمسالع الدولة ، فكما أنه مسئول عن أنه مسئول عن المعالم الدولة التي كما أنه مسئول عن الدولة التي وكل إليه أمر قيادتها والعمل لصالحها ، لآنه راعها كما نص على ذلك رسول الله صلى الله على وحبته ، والرجل وعلى مسئول عن رعبته ، فالإمام الذي على الناس راح وهو مسئول عن رعبته ، والرجل راع على أهل يبته وهو مسئول عن رعبته ، والرجل راع على أهل بيته وهو مسئول عن رعبته ، والرجل راع على أهل.

ومسئولية رئيس الدولة عامة بالنسبة إلى ما يتصل بأمور الدولة، فكما أن الرئيس مسئول عن أى عمل يعتدى به على حقوق الشعب ، فهو مسئول أيضا عمن ولاهم إمارات الأناليم إذا وقع منهم هذا الاعتداء وقصر فى تتبع أحوالهم ومؤاخذتهم على ما يضاونه .

ومن أظهر الأمثة الدالة على أن رئيس الدولة وغيره من الحـكام مسئولون عن الآعمال التي يعتدون بها على الآمة وجوب القصاص على الإمام بإجما ع المسلمين إذا هو ارتكب ما يوجبه ، ولذلك لآن كونه رئيساً للأمة لا يعطيه أية مرية عليها ، ولا يعفيه من العقوبة على كل عمل يعتدى به على الآمة ، لأن الإسلام لم يفرق بين الناس في الحضو ع والانقياد لقانونه ، فالكل سواء أمام

⁽۱) البخاري ج ۹ ص ۹۳ طيع بولاق

هذا القانون يقول ابن قدامة الحنيل (١) ، وأجمع أهل العلم على أن الحر المسلم. يقاد به قاتله ولمن كان بجدع الأطراف معدوم الحواس ، والقاتل صحيح سوى. الحلق ، أو كان بالعكس ، وكذلك إن تفاوتا في العلم والشرف ، والغفر والفقر والصحة والمرض ، والقوة والفنصف، والكبر والصخر ، والسلطان والسوقة ، وغير هذا من الصفات ، لم يمنع القصاص بالانفاق وقد دلت عليه العمومات . . وقول الذي صلى الله عليه وسلم : و المؤمنون تتكافأ دماؤهم ، ويقول الكمال ابن الحيام أحد فقها ما لحنفية (١) : إن الإمام الاعظم إذا قتل إنسانا أو أنلف . مال إنسان واخذ به .

ورئيس الدولة مسئول أمام الله في الآخرة عن كل أعماله ومسئول أمام. الأمة التي اختارته رئيسا عليها ، فإن رأت الآمة أنحرافه عن الجادة حاسبته وعزلته إن لم يترتب عل انهواله فتنة ، يقول عبد القاهر البغدادي ٢٦٠ : ومتى زاغ عن ذلك كانت الآمة عيارا عليه في العدول به من خطئه إلى صواب ، أو في العدول عنه إلى غيره وسبيلهمهمه فيها كسبيله مع خلفائه ، وقضاته وعماله، وساته ، إن زاغوا عن سنته عدل بهم أو عدل عنهم ،

و بعد ، فقد تبينت الآن القواعد التى يرتكز عليها النظام الإسلامى وأصبحت حقيقته بعدكل البحوث المتقدمة واضحة ، وبق الآن أن نسأل : هل. يمكن أن يطلق أى من الأسماء التى عرفتها البشرية لنظم الحكم الوضعية على هذا النظام الإسلامى ؟ والإجابة عن هذا تتضح من كلامنا في المبحث التالى .

⁽١) للنني لابن قدامة ج ٩ ص ٢٣٤ و ٣٣٥

⁽٢) شرح فتح التقدير السكال بن الحمام على الهداية ج ٤ ص ١٩٠ ، ١٩١

⁽٣) أحول الدين ص ٢٧٨

أى الأوصاف يمكن إطلاقه على نظام الإمامة العظمى؟

اختلف المفكرون الذين تناولوا بيحوثهم نظام الحمكم الإسلامى ، سواه أكانوا من المستشرقين أم من غيرهم ، في الوصف الذي يمكن أن يطلق على هذا الطراز من نظم الحمكم ، فيينا تجد بعضهم يطمن في هذا النظام ويصفه بالاستبداد نرى البحض الآخر ون يرون أنه نظام ديمقراطى ، وآخرون يرون أنه نظام ثيوقراطى ، إلى آخر الآراء التي ستعرضها في هذا المبحث ، ثم تناقشها مبنين ما وقع فيه بعض الباحثين من أخطاء ، وما ففلوا عنه من حقيقة هذا النظام ، ثم نوضح في النهاية ما نراه في هذه المسألة ، وهذه هي الآراء ومناقشتها .

هل نظام الرياسة الإسلامية نظام استبدادى؟

يذهب بعض المستشرقين إلى أن نظام الإمامة نظام استبدادى ، وأن رئيس الدولة في الإسلام مستبد برأيه ، معللق السلطة ، لا يقف القانون أمام عايراه ، وأن الدولة الإسلامية لا رأى فيها لأحد إلا لرئيسها ، وما على الرعية إلا أن تسمع وتعليع ، فيقول السير توساس أدنولد (٢٠) : « والحلافة التي عرف هكذا كانت حكما استبداديا ، يضيع قرة غير محدودة (٢٠) في أيدى الحاكم ، وتعلل طاعة معلقة من رعاياه ، . ثم يحاول أن يعلل لماذا كانت الحلافة الإسلامية هكذا - كا يراها - استبدادية ، فينسب إلى الملكية الفارسية ، التأثير في الحلافة الإسلامية بعد أن قضى العرب على الدولة الفارسية ،

⁽١) الحلافة للسير توماس أرنولد ص ٢٤

 ⁽٧) فى الأسل الذى تتلت عنه كانت الجلة « تضع قرة محدودة فى أيدى الحاكم »
 ولكن معنى هذه العبارة لا يستثيم مع ماللها ومع مابعدها إلا إذا كانت العبارة كا
 كتبها : « تضع قوة غير محدودة فى أيدى الحاكم » .

فيقول (17): , وربماكان طابع الخلافة الإسلامية الاستبدادي من تراث الملكية الفارسية ، التي حازت الجاعة المسلمة ممتلكاتها ، لأن المجتمع العربي قبل الإسلام لم يعرف قط أي شكل من هذه السياسية ، ولم تتجانس مع عقيدة القرآن في تساوى جميع المؤمنين ، ثم يحاول أن يستدل على ادعانه أن المخلافة الإسلامية تنزع إلى الاستبداد بأحاديث وردت عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، تبين أن طاعة الأمير من طاعة الرسول ، وتأمر بالسمع والطاعة للأثمة وإن ظلموا ، ثم يقول (٢) : وكأن هذه النظرية تعل على أن الله يعين السلطة ازمنية بكاملها وواجب الرعية الطاعة ، سواء أكان الحسم عادلا أو ظالماً لأن المستولية أمام الله ، والرضا الوحيد الذي تستطيع أن تشعر به الرعية هو أن الله سيجازى الأمير الظالم على أعاله السيئة ، مثلاً يكافيه المورد الساعة ، مثلاً مثلاً الأمير الساع، السيئة ، مثلاً يكافيه الأمير الساع، .

ويقول آخر هو الاستاذ مرجليوث: «أياكان الحاكم الذي يستقر الرأى على الاعتراف به . فإن الرحايا المسلمين ليست لهم أية حقوق ضد رئيس الجاعة القائم ، . ثم يقول : « إن الحاكم ليس مسئولا أمام أحد » . ويضرب مثلا لذلك بأن الإمام إذا قتل أحد أفراد الرعية ، فإنه ليس مسئولا عن جريحته(٢) .

ويقول الأستاذ ما كدو الله : « لا يمكن ـ على الإطلاق ـ أن يكون الإمام حاكماً دسته رباً بالممنى الذي نعرفه ع⁽⁴⁾ .

⁽١) نفس المدر السابق ص ٢٤

⁽٢) الحلافة لسير توماس أرنوف ص ٢٥٠٠

⁽٣) نقلا عن النظريات السياسية الإسلامية الدكتور محمد ضياء الدين الربس ص ٣٠٠٠ .

⁽٤) عس المدر السابق ص ٢٠٠٠

ويقول الاستاذ مموير ،(١): «الشال والفوذج للحكم الإسلامى هو الحالم المستبد المطلق . .

مناقشة أصحاب هذا الرأى

هذه هي آرا. بعض المستشرقين الذين يرعمون أن الحسكم الإسلامي حكم استبدادي، ليس لآحاد الأمة ولا لجميعها رأى بحانب رأى رئيس الدولة .

ونحب أن نسأل بادى دى بده الاستاذ أرنولد : إذا وجدت خلافة ـ كا يقول ـ لا تتفق مع تعاليم الفرآن · فكيف يمكن لباحث منصف أن يسمى هذه الحلافة خلافة إسلامية ؟ إن الظاهر أن الاستاذ أرنولد قد خفى عليه أن الحلافة التي ظهرت ملامها الإسلامية الاصيلة في عهد الحلفاء الراشدين ، غير الحلافة التي ظهرت بملامع الاستبداد والتسلط كما في عهد بني أمية وبني العباس وغيرهم .

إن الإنساف يقتضى أن يقال : إن للقرآن تعاليمه الواضحة التي توجب تساوى جميع الناس في جميع الحقوق ، فإذا ما قامت خلافة تتفق مع هذه التعاليم التي جاء بها القرآن فهي التي تنطبق عليها الصفة الإسلامية ، ولا يستطيع أي طاعن أن يعلمنها حيثتد في سموها وكفالتها لجميع الناس التساوى في جميع الحقوق، وأما إذا لم تتفق هذه الحلافة مع تعاليم القرآن ، فإنه لا يصح القول بأن هذه الحلافة خلافة أسلامية . لآنه إذا كانت قد صادمت تعاليم كتاب الله الذي هو دستوره الاحوة الإسلام ما هو التي هم دستوره ؟ ا

إن هؤلاء القوم يظنون أنه ما دام الشارع قد أمر بطاعة الأثمة ، فإن للإمام أن يسير بأمور الدولة على هواه ، ويصدر من الاوامر ما يتفق

⁽١) تقس الصدر السابق س ٣٩١ .

وأغراضه ، ونسوا أن الإسلام فرض من الضيانات القوية ما يكون ـــ إذا وجدت هذه الضيانات التى أمر بها الإسلام ـــ مانماً من أن يكون الإمام مستبدأ سائراً فى تصرفاته على طريق الهوى، وأه هذه الضيانات :

أولا : عدم الإتيان بأحد إلى الحكم إلا بتوافر شروط وصفات خاصة تجمله أقرب إلى أن يكون مثالا طبياً يقوم على حراسة الدين ، مصلحا فى سياسة الدنيا .

ثانيا: وجوب أن تكون في الآمة جماعة تختص بالأمر بالمووف والنهى عن المنشكر تراقب أعمال الحاكم والمحسكومين ، فإذا ما رأت ما اعوج من الآمور قامت وجوباً بالتنبيه على هذا الاعوجاج . وطالبت بإصلاحه . يقول الله سبحانه : دولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمروف وينهون عن المنكر ، وهذا فضلا عن أن كل مسلم مطالب شرعاً بمحاولة أن يغير ما يراه مشكراً ، فيقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « من رأى منكم أضمض الإيمان ، ٢٠٠ . ويقول صلى الله عليه وسلم ٢٠٠ : دوالذى نفسى ييده أشمن الإيمان ، ٢٠٠ . ويقول صلى الله عليه وسلم ٢٠٠ : دوالذى نفسى ييده عنام من بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليوشكن الله تعالى يمت عليكم عقاباً منه ، ثم تدعونه فلا يستجاب لكم ، . ويقرر الرسول صلى الله عليه وسلم أن أفضل الجهاد نصح الإمام الظالم ، فيقول ٢٠٠ : « أفضل الجهاد كلة حق عند سلطان جائر ، . .

فرئيس الدولة في الإسلام إذا حدثته نفسه بأن ينحرف عن الجادة قحوله

⁽١) سورة آل عمران آية ١٠٤.

⁽٧) حلية الأبرار وشمار الأخيار للنووى ج ٢ ص ٣٧٩٠ .

⁽٣) غس المدر السابق ج ٩ ص ٣٧٩ .

 ⁽٤) اللتوحات الريانية على الأذكار النووية لحمد بن علان الصديق . الجزءالسادس
 ٣٣٩٩ .

العيون تراقبه، وترشده إلى طريق الحق، وإلا تكون قد ارتكبت خطئاً عظيماً بتركها واجباً شدد الإسلام في طلبه .

فهذه الرقابة التي جعلها الإسلام للمسلمين على رؤسائهم إذا نفذت كما أمر الإسلام ، فإنها تبه إلى ما يمكن أن يرتسكبه المنحرفون من جو ائم ، عا يكون فى الاغلب مانعاً من تجرؤ الرؤساء على ارتسكاب ما نهى الشارع عنه .

ثالثاً : تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة ، هكذا قرر طام الإسلام ، فليس له أن يتصرف تصرفاً يعلم منافاته للمصلحة ، فهو منزل من الرعية منزلة الولى من اليتيم(١) يجب عليه أن يعمل ما فيه مصلحته ، وفرع العلما على ذلك فروعاً كثيرة منها شلا أن الإمام إذا قم الزكاة على الأصناف المذكورة. في آية الصدقات فإنه يجرم عليه التفضيل مع تساوى الحاجات .

ومنها أن الإمام الاعظم لا يجوز له أن ينصب إماماً للصلوات فاسقاً ـ وإن كانت الصلاة خلفه صحيحة ـ لأن الصلاة خلفه مكروهة ، وولى الامر مامور بمراعاة المصلحة، ولا مصلحة فى حل الناس على فعل المكرود .

ومنها أن الإمام الاعظم إذا تغير في أسرى الحرب بين القتل، والرق، والمن والفداء لم يكنلة ذلك بالتشبى بل بالمصلحة ، حتى إن الشارع أوجب على الإمام إذا لم يظهر له وجه المصلحة أن يحبسهم إلى أن يظهر الح

رابعا : إذا أنحرف الإمام بالحسكم عن طريق الحق ، فسار على هو اه في تسيير أمور الدولة ، ولم يستمع إلى إنصح الناصحين استحق الدول ، فيجب على أهل الحل والعقد أن يطنوا انعزاله عن الحسكم إذا أمنوا وقوع الفتن كاسبق بيناه .

وأما فيما يتصل بمسألة السمع والطاعة الواجبين للإمام ، فإن الإسلام قد فظم هذه المسألة بالمبدأين الاتبين :

⁽١) الأشباء والنظائر للسيوطي ص ١٣٤ .

السمع والطاعة للأنمة إذا وافقت أوامرهم ونواهيهم أوامر الشارع ونواهيه أوامر الشارع ونواهيه ، وحيثتذ فلا جدال في أن طاعة الأئمة تكون من طاعة اقه ورسوله وأن من يعمى الإمام فقد عصى الرسول ، كما بين ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ قال(١٦): دمن أطاعين فقد أطاع الله ، ومن عصاني فقد عصى الله ، ومن يعلم الأمير فقد أطاعي ، ومن عصى الأمير فقد عصاني ، بالان الإمام إذا أمر بما أمر به الرسول ونهي عما نهى عنه . فطاعته حيثذ من طاعة الرسول ، وطاعة الرسول ، وطاعة الرسول من طاعة .

الثاني :

لا سمع ولا طاعة فى معصية ، كا نص على ذلك وسول اقه صلى اقه عليه وسلم إذ يقول (٢٠) : « السمع والطاعة حق مالم يؤمر بمعصية ، فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة . يقول العلامة ابن القيم فى مقام بيان تمريم قبول الآراء التى تعارضها النصوص ، بعد أن ذكر قوله تعالى (٢٠) : ديا أيها الذين آمنيوا أطيعوا الرسول وأولى الآمر منكم ، فإن تنازعتم فى شىم فرحوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون باقة واليوم الآخر ، ذلك خير وأحسن تأويلا، قال ابن القيم (١٠) : « فأمر تعالى بطاعته وطاعة رسوله ، وأعاد الهمل إعلاماً بأن طاعة الرسول تجب استقلالا من غير عرض ما أمر به على الكتاب ، بل إذا أمر وجبت طاعته مطلقاً ، سواء كان ما أمر به في الكتاب .

⁽۱) محيح البخارى الجزء الرابع ص ٤٠ .

⁽٢) عس الصدر السابق ... الجزء الرابع ص ١٠٠٠

⁽٣) صورة النساء آية ٥٥ .

 ⁽٤) إعلام الوتسين _ ج ١ ص ٤٨ طبع شركة الطباعة التنبة المتحدة سنة ١٩٩٨م إعلام الموقة)

أو لم بكن فيه ، فإنه أوتى الكتاب ومثله معه ، ولم يأمر بطاعة أولى الأمر استقلالا ، بل حذف الفصل وجعل طاعتهم في ضمن طاعة الرسول إيذا نا بأنهم إنما يطاعون تبماً لطاعة الرسول فن أمر منهم بطاعة الرسول وجبت طاعته ، ومن أمر بخلاف ما جاء به الرسول فلا سمع ولا طاعة ، كا صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا طاعة لخلوق في معصية الخالق ، ، وقال : « وأنا الطاعة في المعروف ، ، وقال في ولاة الأمور : « من أمركم منهم بمحصية الله فلا سمع له ولا طاعة » .

وأما قرل الأستاذ أرتولد: وإن الملكية الفارسية قد أثرت في الحلافة الإسلامية وطبعتها بطابعها الاستبدادي على فرض تسليمه ، فإن ذلك لا ينفى كون الحلافة الإسلامية بعيدة عن صفة الاستبداد لانه لا يصح أن ينسب شيء إلى الإسلام إلا ما كان يتروي بريه ، فإذا ما خلع هذا أازى ، فن الحطأ أن نمو وهذا الذي إلى الإسلام ، فإن الشوري تاعدة من القواعد التي ير تكر عليا الإسلام كاسبق بيانه ، وكان الرسول صلى القه عليه وسلم مأموراً بمشاورة أصحابه ، وسار على هذا المبدأ الحلفاء الراشدون من بعده ، ومسئولية الحكام أمر مقرر في النظام الإسلامي ، كما أن العدل أحد الأسس التي تميز هذا النظام كاسبق أن وضحناه .

وعلى ذلك فإن الباحث الذي يريد أن تتضح له السيات التي تمير الحلافة الإسلامية لا بد أن ينظر إلى هذه الحلافة في أيام صفائها وتقائها من الشوائب التي علقت بها بعد عصر الحلفاء الراشدين ، ولا يصح أن يتخير الباحث أي عصر يروقه ، فيحكم على الحلافة الإسلامية بالسيات التي تميزها في هذا المصر الذي تخيره ، وقد تمكون هذه الحلافة في هذا المحمر المختار بعيدة كل البعد عن القواعد التي وضعها الإسلام بسلوك هؤلاء الحلفاء سلوكاً يتناف مع هذه القواعد .

فإذا وجد في عصر من الصور من الخلفاء من استبد برأيه ، وأطلق لنفسه المنان في التسلط ، أو فها هو أكثر من ذلك ، فليست هذه الخلافة الإسلامية ، ولا تمت إلى الإسلام بسبب ، وإنما هى رياسة على المسلمين ، ليسب ملتزمة في سياستها لهم بقانون الإسلام ، وبالقطع لا تمثل مثل هذه الرياسة الصورة التي بريدها الإسلام، ومسئولية ذلك إنما تقع على المتسببين في انحراف الحسكم عن الطريق الذى بينه الله ولا يمس ذلك الانحراف النظام الإسلامي بشيء من النقصان من قريب أو بعيد .

وكان يمكن أن يسلم ادعاء الأستاذ أر تولد لو أنه أن بما يثبت أن الاسلام يؤيد الحسكومة المستبدة ، واستشهاده بالأحاديث الشريفة التي توجب السمع والطاعة لا يصح أن يكون برهانا على ما يدعيه ، وقد بينا أن هذه الأحاديث تأمر بالسمع والطاعة في كل ما ليس بمصية ، وكونها أمرت بالصبر على ظلم الحكام لا يعطى الحق لأى باحث أن يدعى أنها ترضى بهذا الظلم ، فقد بينت مسجوانه (۱) د ولا تحسين الله غافلا عما يعمل الطالمون إنما يؤخرهم ليوم مسجوانه (۱) د ولا تحسين الله غافلا عما يعمل الطالمون إنما يؤخرهم ليوم تضخص فيه الأبصار ، وكقوله سبحانه (۲) : د إنما السبيل على الذين يظلمون صلى القد عليه وسلم (۲) : د إنما الإمام جنة ، يقاتل من ورائه ، ويتقى به ، فإن أمر بتقوى الله وعدل فإن له بذلك أجرا ، وإن قال بغيره فإن عليه منه » ه

ومن ناحية أخرى فإن على الأمة ممثلة فى أهل الحل والعقد كما سبق بيانه أن تعلن انعرال هذا الإمام إذا أمنوا وقوع الفتن ، وأما إذا لم تؤمن الفتن فإن قيام الإمة بعرله مؤد فى الغالب إلى التشابك المسلح بين أنصار

⁽١) سورة إبراهيم آية ٤٢ ·

⁽٢) سورة الشورى آية ٤٣ .

⁽۴) حميح البخارى ۽ ٤ ص ٥٠٠٠

الإمام ومريدى خلمه وفى ذلك من العنرر البالغ الذى يصيب الآمة ما يفوق. العنرر الحاصل من الإمام، وحينتذ فإنه ـ دفعاً لآشد العنرون ـ يصبر على جور هذا الجائر حتى تؤمن الفتن فيعلن انعزاله أهل الحل والعقد .

وأما ادعاء الاستاذ مرجليوث أن الرعايا المسلين ليست لهم أية حقوقه صد رئيس الجاعة القائم. وأن الحاكم ليس مسئولا أمام أحد ، وأنه إذا قتل أحد أفر اد الامة فلايسال عن جريمته، فردنا عليه بإحالته إلى المؤلفات الفقهية الإسلامية وفيها يحد أن الفقهاء الإسلاميين قد تمكلموا عن جريان القصاص بين الولاة والرعية يقول ابن قدامة أحد فقهاء الحنابلة(1): وويحرى القصاص بين الولاه والعمال وبين رعيتهم لعموم الآيات والآخبار، ولان المؤمنين تتكافأ دماؤهم ، ولا نمل في هذا خلافا ، وثبت عن أن بكر رضى الله عنه ، أنه قال لرجل شكا إليه عاملا أنه قطع يده ظلما : لأن كتت صادقا لاقيد بك منه ، قال لرجل شكا إليه عاملا أنه قطع يده ظلما : لأن كتت صادقا لاقيد بك منه ، عرفقال : إنى أبو داود قال : خطب عرفقال : إنى أبو الداخذوا أمو الكم ، فن عرفقال : إنى أبي أنف عمل به ذلك فليرفعه إلى أفسه منه ، فقال عرو بن العاص : او أن رجلا أدب بعض رعيته ، تقصامنه ؟ قال : أى والذى نفسى بده أقصه ، وقد رأيت رسول الله بعض رعيته ، تقصامنه ؟ قال : أى والذى نفسى بده أقصه ، وقد رأيت رسول الله على القد عليه وسلم يقص من نفسه ، ولأن المؤمنين تشكافا دماؤهم ، وهذان حران مسلمان ليس بينهما لولاد ، فيجرى القصاص بينهما كسائر الرعية .

ويقول القرطبي^(٢): «أجمع العلماء على أن على السلطان أن يقص «ن نفسه إن تعدى على أحد من الرعية ». إذ هو واحد منهم . وإنما له مرية النظر لهم كالوصى والوكيل ، وذلك لا يمنع القصاص ، وليس بينه وبين العامة فرق في أحكام الله عز وجل لقوله جل ذكره: (كتب عليكم القصاص في القتلي).

⁽١) المننى لابن قدامه _ ج ٩ ص ٣٥٥ الطبعة الأولى _ طبع مطبعة المنار .

⁽٢) تفسير القرطبي .. ج ٧ طبع دار الشعب ص ٩٣٤ .

و بحد الملماء لا يكتفون بيبان هذا ، بل بيبنون أيضا أن الأنمة و غيرهم من الحكام يضمنون إذا اشتطوا في توقيع عقوبة ترك لهمالشارع تحديد مقدارها وهي المقوبة التي تعرف في أصطلاح الفقهاء باسم التعزير ، فنصوا مثلا على أن الوالى إذا أراد أن يعرر ، وأدى هذا التعزير بعد وقوعه منه إلى موت المذى عزره ، فإن كان قد ضربه بعضرب يقتل غالبا فعليه القصاص ، وإن كان ضربه يعضرب لا يقتل غالبا فعليه دية القتل شبه المعد ، قانوا : لأن التعزير مشروط بسلامة العاقبة د إذ المقصود التأديب لا الهلاك . فإذا حصل به هلاك تبين أنه جاوز الحد المشروع م داك .

إننا لم نسمع أن أحد فقياء الإسلام ادعى أن رئيس الدولة يعنى من العقبة، إذا هو ارتكب جريمة قتل، ومع أن يعض الفقهاء قد نني إمكان إوال المقاب برئيس الدولة إذا هو ارتكب ما يوجب حداكسرب الخرمثلا، إلا أننا لم تجد من الفقهاء من الفقهاء حدا أخر مثلا، إلا منا لم تجد من الفقهاء الدين شككوا في إمكان ما يوجب الحد، يعتمدون في ذلك إرال المقاب برئيس الدولة في حال ارتكابه ما يوجب الحد، يعتمدون في ذلك على شبهة و اهية ، هي التفرقة بين الحدود وهي حقوق الله و وحقوق العباد كالقصاص والأموال ، فقالوا: إن الحدود حتى الله تعالى . وأمر إقامة هذه الحدود موكول إلى رئيس الدولة ، ولا يمكنه أن يقيم الحديل فنسه ، مخلاف حقوق العباد . فإنها يستوفها ولى الحقى . إما بتعكيته ، أو بالاستعانة بمنمة المدين (٢) .

⁽١) منى الحتاج إلى معرفة معانى الفاظ النهاج ج ٤ ص ١٩٩

⁽٧) انظر راى الحنيه في تفرقهم بين الحدود وحتوق العباد وفي أن الإمام يساقب على حقوق العباد دون حقوق الله في : الحداية شرح بداية البندى لأبي الحسن على بن أبي يمكر بن عبد الجليل الرشداني للوغيناني ج ٣ ص ١٠٥٠

وشرح نتع التدبر للسكمال بن الميام على المدابة ج ٤ ص ١٦٠ و ١٦١

وهذه شبهة واهية كما قلنا، لاننا نقول: إذا كانت منعة المسلمين تساعد في حقوق العباد على أن يستوق ولى الحق حقه من رئيس الدولة، أفلا تمكون هذه المنعة مؤدية الى عول الرئيس الذى ارتكب ما يوجب الحد، وإزال المقوبة به بواسطة الرئيس الجديد؟ وبخاصة وأن كل مسلم عليه واجب الأمر بالمعروف والنبي عن المنكر؟

وعلى الرغم من أن هذا البعض من الفقهاء قد حاول كا قلنا التشكيك فى إمكان إرزال العقاب برئيس الدولة إذا هو ارتكب ما يوجب الحد ، إلا أتنا لم تر أحدا من الفقهاء ادعى كما يدعى الاستاذ مرجليوث أن رئيس الدولة يعفى من القصاص إذا هو ارتكب مايوجيه .

إن رئيس الدولة في الإسلام ليس إلا فردا عامياكسائر أفراد المسلمين في وجوب خضوعه وانقياده المطلن السلطان الأحكام الإسلامية ، تمحمه قراعد القانون الإسلامي كما تمحمهم ، فإذا حاد عن الجادة استحق العقوبة كما يستحقا أفى المسلمين ، يقول أحد فقهاء الإسلام وهو العلامة ابن حزم (١) ، د إن الإمام تجب طاعته ما قادتا بكتاب الله وسنة رسول القولي الله عليه وسلم ، الحدى أمر الكتاب باتباعها ، فإن زاغ عن شيء منها منع من ذلك ، وأقيم عليه الحدو الحق ، فإن لم يؤمن أذاه إلا بخلمه خلع وولى غيره ، ويقول أيضا في موقع آخر (٢) ، والواجب إن وقع شيء من الجوو . وإن قل - أن يكلم الإمام في ذلك ، ويمنع منه ، فإن المتنع وواجع الحق ، وأدعن القود من البشرة ، أو من الأعضاء ولإقامة حد الرنا والقذف والحق عليه فلا سبيل الى خلمه ، وهم إمام كما كان لا يحل خلمه ، فإن المتنع من إنفاذ شيء من هذه الواجيات وهم إمام كما كان لا يحل خلمه ، فإن المتنع من إنفاذ شيء من هذه الواجيات عليه ، ولم يراجع وجب خلمه وإقامة غيره من يقوم بالحق لقوله تصالى:

⁽١) الفصل فى الملل والأهواء والنمل ج ٤ ص ١٤٧

⁽٢) تس الصدر السابق ج ع ص ١٧٥ و ١٧٦٠

دوتماونوا على البر والنقرى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان ، ولا يجوز تصييع شيء من واجبات الشرائع .

وليرجع الأستاذ مرجليوث وأمثاله إلى كتب الحديث والسيرة والتاريخ ليعلموا أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يكن إلا كواحد من أفراد المسلين، وأن هناك من رؤساء الدولة فى الإسلام - تشيا مع مبادى، الإسلام - من طلب من أفرعة أن تقومه إذا حاد عن طريق الحق، وأن منهم كذلك من سمع أحد أفراد رعيته يقول له: لو رأينا فيك اعوجاجا لقوماه بسيوفنا، فيقول رئيس الدولة: الحد نته الذي جمل فى أمة محد من يقوم أمير المؤمنين بسيفه، وهذا أن يموا ماقاله الرسول الاعظم صلى انقطيه وسلم الناس حين استشمر في هذا أن يموا ماقاله الرسول الاعظم صلى انقطيه وسلم الناس حين استشمر رجل قد أصبت من عرضه شيئا فهذا عرضى فليقتص، وأيما رجل كنت أصبت من بشره شيئا فهذا بشرى فليقتص، وأيما أنا بشرى فليقتص، وأيما رجل كنت أصبت من ماله شيئا فهذا مالى فلياخذ . . . وأعلو أن أولا كم ين رجل كان له من ذلك شيء فأخلم أوحائي، فلقيت ربي وأنا علل لى ، ولا يقو ان رجل إنى أخاف العداوة أوسطناء من رسول إنى أخاف العداوة

وقد روى النسائي(؟) عن أبي سعيد الحدرى قال: د بينا رسول الله صلى قه عليه وسلم يقسم شيئا إذا أكب رجل، فطعنه رسول الله صلى الله عليه وسلم بسرجون كان معه، فصاح الرجل، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: د تمال فاستقد، قال: بل عضوت يارسول الله » .

وبهذا يتبين أن التظام الإسلامي ليس نظاما استبداديا كما يدعى البعض

⁽١) نقلا عن للنتقى فى تاريخ التشريع الإسلاى للشيخ عمد أنيس عباده ص ١٧ (٧) نقلا عن الجامع لاحكام الترآن للترطى - ٧ ص ١٣٤ طبع دار الشب

من المستشرقين وليس الحاكم فى الإسلام صاحب سلطة مطلقة ، وأنه إذا حدث ووجد مثل هذا النظام الاستبدادى ، ومثل هذا الحاكم فلا يمت إلى الإسلام بأوهى صلة .

هل نظام الرياسة الإسلامية نظام ديمقراطي

و إلى ضد ما يذهب إليه من ذكرتا من المستشرقين يذهب الكثيرون من الباحثين فى العصر الحديث وبخاصة فى البلاد الإسلامية ، فيقولون : إن النظام الإسلامي والديمقراطية متشابهان أو متطابقان .

وريماً يستندون في رأيهم هذا إلى أن الأمة هي التي تقتار الإمام بالمبايعة المصحيحة الحرة ، وأن الإمام مسئول عن أعماله أمامها ، وأن أهم مافي الديمقراطية من مبادى متحقق في النظام الإسلامي ، فإذا أريد بالديمقراطية حكم الشعب ، فإن هذا ألمهي متحقق بصورة كاملة في جانب النظام الإسلامي ، وإذا أريد بها أنها النظام الاستختف فيه المساواة أمام القانون، وحرية الفكر والعقيدة، والمدالة الاجتهاعية، فلا شك أن كل هذه المبادى متحقة في النظام الإسلامي (1)

رأينا فى دعوى أنه نظام ديمقراطي

والواقع أن محاسن الديمقراطية ولينكانت متحققة فى النظام الإسلامى إلا أن النظامين مختلفان في عدة أمور :

أولا : نجد أن المراد بالآمة فى النظام الديمقر اطى جماعة من الناس مستقرة على بقعة ممينة من الأرض تجمع بين أفرادها الرغبة المشتركة فى العيش معا^{۲۷)}،

⁽۱) انتظریات السیاسیة الإسلامیة للکتور عجد ضیاءالدین الریس صهیمهوی ۱۳۳۳ (۲) انتظم السیاسیة للدکتور ثروت بدوی ۹۳ س ۳۳ ومیادی، نظام الحسکم فی الاسلام للدکتور حید الحید متولی ص ۶۸۹

وصدة اللغة ، بل إن وحدة اللغة كا يقرر المؤرخ الإنجابيزى د موير ، ووحدة اللغة ، بل إن وحدة اللغة كا يقرر المؤرخ الإنجابيزى د موير ، تعد فى العصر الحديث أهم العومل التى تعمل على تمكوين الآمة (١) ، وأما فى النظام الإسلامى ففهوم الآمة غير هذا المفهوم ، لآنه لا اعتبار اللمكان ولاللغة تنظر إلى تلامة نظرة أرحب من النظرة التى تنظر إلى تلامة نظرة أرحب من النظرة التى تنظر إلى تلامة هى الرابطة التى تربط بين أفراد الآمة الآسلامية ومن الرابطة التى تربط بين عيش أفراد الآمة الآسلامية وون نظر إلى الجنس أو اللغة أو الآرض التى يعيش عليها معتنقو هذه العقيدة ، فالمسلمون قاطبة مهما تعددت ألسنتهم وأجناسهم واجناسهم والإسلام عمدا صلى الله عليه أفراد أمة واحدة هى الآمة الإسلامية، لآن رسول الآسلام عمدا صلى الله عليه أفراد أمة واحدة هى الآمة الناس بشيرا و ونديرا (٢) القال المنه ، يقول الحق سبحانه: وما أرسلناك إلا كافة الناس بشيرا و ونديرا (٢) ويقول سبحانه : قل يا أيها الناس إنى رسول القة إليكم جيما (٢) ويقول جل جيما (٢) ويقول جل جيما (٢) ويقول بحل المناك إلا رحمة العالمين ، (١) .

ثانيا: النظام الديمقراطى سواء ماكان منه في عهد الإغريق أو الذى يوجد الآن في المصر الحديث لا يسعى إلا إلى تحقيق أهداف دنيوية مادية كرفع مستوى الشعب اقتصاديا أو عسكريا، وليس من أهدافه تحقيق أغراض روحية، بينما نجد أن النظام الإسلامي بقدر ما يولى هذه النواحي المادية اهتمامه فإنه يولى الناحية الدينية هذا الاهتمام، بل المصالح الدينية هي الآصل فيه وهي التي يطلب تحققها أولا، ويجيء تبما لها مصالح الناس الدنيوية.

⁽١) مبادىء نظام الحسيم فى الإسلام للدكتور عبد الحيد متولى ص ٤٨٩

⁽٢) سورة سيأ آية ٢٨

⁽٣) سورة الاعراف آية ١٥٨

⁽٤) سورة الأنبياء آية ٧٠٧

ثالثا: الشعب في ظل النظام الديمقر أطى سواء أريد بالشعب طبقة المواطنين الدين الآحرار كما كان يحدث عند اليو نان القدماء ، أو أريد به كل المواطنين الدين ينشر لينوا رشدهم سواء أكانوا رجالا أم نساء كما هو المراد في العصر الذي نميش فيه ، نقول إن الشعب في ظل النظام الديمقر اطى له السيادة الكاملة ، فبرأيه توضع القرافين وتغير ، فكل قانون يرفضه عقل الشعب فباستطاعته إلغاؤه وسن ما يتلاق مع أهدافه وأمانيه، وهذا ما يفتقد في النظام الإسلامي، إذ إن السيادة كما يبنا هي قد سبحانه ، ولا تستطيع جاهير الشعب يمعني أنه لا يجوز غلمان تضع من القوافين إلا ماكان متفقا مع القانون الإسلامي الذي بينه القد سبحانه وعلى السان نبيه صلى الله عليه وسلم (١).

فهذه الأمور التى بيناها والتى يخالف فيها الإسلام النظام الديمقراطى تجمل من غير المستطاع أن يوصف النظام الإسلامى بالديمقراطية ، إذ بينهما من وجوه الخلاف ما بيناه .

وعلى هذا فإننا نستطيع القول بأنالنظام الإسلامى وإن تحقمت فيه محاسن النظام الديمقراطى إلا أنه ليس هو ، فلا يصح أن يوضع تحت عنوان الديمقراطية .

هل نظام االرياسة الإسلامية نظام ثيوقراطي؟

وبجانب هذين الرأيين السابقين ، وهما الرأى القائل بأن النظام الإسلامي نظام استبدادى، والرأى القائل بأنه نظام ديمقر اطي. نرى أيضا بعض الباحثين من المستشرقين يرون أن النظام الإسلامي نظام ثيوقر اطر٢٠وهو النظام الذي

⁽١) انظر النظريات السياسية الإسلامية للدكتور محد ضياء الدين الريس صرر ١٩٣٧ و ٣٣٩

⁽٢) النظريات السياسية الاسلامية الهدكتور صياء الدين الريس ص ٢٣١

بدعى فيه الحاكم الآعلى استمداد سلطاته من الله تعالى ، ويجب لهذا أن تخضيم له الآمة خضوعا مطلقا،ولا يكون مسئولا أمامها بل هو مسئول أمام الله الذى أصطفاه من دون الناس لآمر الرياسة .

وكان هذا النظام موجودا فى أوربا فى القرنين السابع عشر والثامن عشر ومسك الحكام بالفكرة التى تركي عليها هذا النظام مدافعين عنها ، لا نها تبرر سلطانهم المطلق ، ولا تعطى لا حد أفراد الرعية الحق فى محاسبهم، ومن أمثلة هذا النظام ما كان سائدافى فرنسا أيام لويس الرابع عشر ولويس الخامس عشر، ومما أثر عن الا ول قوله ، إن سلطة الملوك مستمدة من تفويض الحالق ، فالله مصدرها وليس الشعب وهم مسئولون أمام الله وحده عن كيفية استخدامها يوقد أصدر الثانى قافونا سنة سبعين وسبعمائة وألف جاء فى مقدمته : إنتا لم تنلق التاج ــ إلا من الله فسلطة سن القوانين من اختصاصنا وحدنا لا يشاركنا فى ذلك أحد ، ولا نخضم فى عملنا لا حد، (1).

رأينا فى دعوى أنه نظام ثيوقراطى

وواضح أن دعوى أن النظام الإسلامى نظام ثيوقراطى لا تقل عن الدعويين السابقتين بعدا عن حقيقة النظام الإسلامى، فن الديمى أن هذاالنظام لا يعرفه الإسلام ، فليس فى الإسلام حاكم يضع نفسه أو يضمه الناس بمنأى عن المراقبة من أفراد الشعب، وعاسبتهم إياه ، وهذا هو أبو بكر الصديق أول خليقة فى الاسلام يطلب من أفراد الآمة مراقبة أعلله ، وإعاتته إذا أحسن فى هذه الاصمال و تقويمه إذا أساء ، وهذا هو عمر ثانى الحلفاء الراشدين يقول عند ما قال له أحد أفراد الشعب ، اتن الله يا عمر ، مقول له آخر : د أتقول

⁽١) نظام الحسكم فى الاسلام للدكتور عمد يوسف س ١٣٩ والبادىء والنظم. للدكتور عمدكامل ليلة ص ٢٥٧ – ٢٥٣

لامير المؤمنين اتق اقد 1 فيقول عمر : دعه فليقلها ، فلا خير فيكم إن لم تقولوها ولا خير فينكم إن لم تقولوها ولا خير فينا إن لم نسمتها ، بل ثمة ما هو أسمى من هذا وأجل ، فهذا رسول الله صلى اقد عليه وسلم المبشر بالشريسة وقدوة المسلمين حكاما كانوا أو محكومين ، يشاور الناس ويختح لآرائهم فيا لم يترل عليه وحى بشأته ، ويطلب من أفراد المسلمين أن يستقيدوا منه إذا كان لواحد منهم حق لديه .

فالنظام الإسلامى والتيوقر اطية متضادان لايجتمعان ، إذ بينا نرى النظام الثيوقر اطي يرفض تقويم الشعب الحكام ، فلا يعطيهم حق مراقبتهم ومحاسبتهم ، نرى النظام الإسلامي يحض أفراد الشعب على مراقبتهم وتصحيم بل يحمل محاولة إصلاحهم وتعريفهم بأخطاتهم واجبا يثاب المره على أدائه ويعلى الآمة حقول الرئيس إذا آخل بالواجبات الملقاة .

هل هو نظام عربي؟ أو عربي إسلامي؟

وبجانب هذه الآراء الى مر ذكرها نرى بعض الباحثين يصف النظام الإسلامي بأنه عربي إسلامي ، فيقول الإسلامي بأنه عربي إسلامي ، فيقول سير توماس أرنو لد(۱) : وبين أيدينا فيهذه الحادثة (أي حادثة بيمة المسلمين لأبي بكر في السقيفة وفي المسجد في اليوم التالى) مثال لعادة عربية قديمة ، ينتقل بحسبها منصب رئاسة القبيلة عندما يموت شيخها إلى من كان يتمتع من القبيلة بأعظم النفوذ ، ويقول الذكتور طه حسين في عنه عن طبيمة الحكومة الى حكمت المسلمين منذ أن هاجر محد صلى الله عليه وسلم إلى المدينة إلى أن ولى المسلمون عثمان رضى الله عنه يقول ميننا رأيه (٢٠) : « لم يكن نظام الحكم ولى المسلمون عثمان رضى الله عنه يقول ميننا رأيه (٢٠) : « لم يكن نظام الحكم

⁽١) الحلافة لسير توماس أرنول من ٨

⁽٧) الفتنة السكيرى . الجزء الأول عثمان س ٣١ ـ ٣٧

الإسلامى ق ذلك العبد إذن نظام حكم مطلق ، و لانظاما ديمقر اطيا على نحو ما عرف اليونان ، ولا نظاما ملكيا. أو جهوريا ، أو قيصريا مقبداً على نحو ما عرف الرومان ، إنما كان نظاما عربها خالصا ، بين الإسلام لمحدوده العامة من جهة ، وحادل المسلمون أن يملاوا هذه الحدود من جهة أخرى ثم يقول : • فهو لم يكن ملكا ، ولم يكن يهوريا ، فلم تعرف فى نظم يوزيهم أن يظاما يتبح المرئيس المنتخب أن يرقى إلى الحكم فلا يتراك عنه إلا المجورية نظاما يتبح الرئيس المنتخب أن يرقى إلى الحكم فلا يترك عنه إلا الموت ، ولم يكن تبصرا بالمعنى الذي عرفه الرومان ، فلم يكن الجيش هو المدب عالص ، لم يسبق العرب الدي المدب المدب العرب المدب العرب المدب العرب المدب المدب

والذي تراه أن وصفه بأنه نظام عرق بعيد عن الحقيقة ، لأنه لو كان عربيا لتدخلت العصبة في اختيار الأربعة الراشدين كاهي عادتهم التي درجوا عليها في اختيارهم رؤساءهم قبل الإسلام ، وهو مالم يحدث ، صحيح أن العصية خالف عادت ، صحيح أن العصية تصبو إليه لم يتحقق ، فقد اعترض أبو سفيان على اختيار ألى بكر بأن بني تهم قوم أبى بكر م صفاف الشأن، وأقبل عندما اجتمع المسلمون على بيعة أبى بكر وهو يقول (١٧ م إن الارى صعاحة الإيطاقية الإلام ، يا آل صدمناف، أن بكر وهو يقول (١٧ م إن المستضعفان ؟ أين الآذلان على والسباس ؟ ما بال في أبر بكر من أموركم ، أين المستضعفان ؟ أين الآذلان على والسباس ؟ ما بال يترجمهم سعد بن عبادة والحباب بن المنفر أن تمكون الرياسة لسعد ، لما أنه من طو الشأن في قومه و تو إفر الساحر وعدد عناصر أخرى القيادة غايرت ما أنفوه من هذه المناصر ، ولكن في النهاية سلم الذين حاولوا همذه الحاولة بالمعاني من هذه المناصر ، ولكن في النهاية سلم الذين حاولوا همذه الحاولة بالمعاني من هذه المناصر ، ولكن في النهاية سلم الذين حاولوا همذه الحاولة بالمعاني من هذه المناصر ، ولكن في النهاية سلم الذين حاولوا همذه الحاولة بالمعاني من هذه المناصر ، ولكن في النهاية سلم الذين حاولوا همذه المخاولة بالمعاني عتار الحليفية على أساسها فلو كانت الآع وافيات الذي كانت تحكم العرب

⁽١) السكامل لابن الاثير _ الجزء الثاني س ١٥٧

قبل الإسلام فى اختيارهم فى زعاءهم هى النى سيرتهم فى اختيار الحليفة الأول لكانت العصبية هى مدار اختيارهم الحليفة وهو مالم يحدث .

ومن الغريب أن الدكتور طه حسين يقول: دإن الإسلام يبين فحذا النظام حدوده العامة ، وحاول المسلدون ملء ما بين هذه الحدود ، وهذا القول منه مؤد إلى أنه نظام إسلامى لا عربى ، لآنه إذا كانت الحدود إسلامية ، وما بين هذه الحدود كذلك ، فليس منا عندئذ إلا الإسلام يرسم الحدود وما بين هذه الحدود ، فأين هو إذن المؤثر العربى بعد كل ذلك ، وهل الصورة تحتاج إلى شيء آخر غير الحدود وما بينهما ؟

هو نظأم إسلامي فقط

وبعد . فإذا كانت كل الأوصاف السابقة لا يصح إطلاقها على هـذا النظام الدى قام بعد انتقال الرسول صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى، فا هو إذن الوصف الذى يمكن أن يطلق على هذا الطراز من نظيم الحسكم ؟ إن الإجابة عن هذا السؤال لا يمكن فى رأينا ب بعد البحوث التى تقدمت به إلا أن تمكون بعروه إلى الإسلام هقط ، فنقول: إنه نظام إسلامي ، لأن الإسلام هو الذى رسم نهجه، ووضح سمته، وأنرم البشر حكل البشر بتعليقه والخصوع له، قامه المسلم في الخلافة الراشدة ، فعرفت الشرية أسمى نظام من نظم الحمكم قاطبة ، ولاغرو ، فكما أن رسالة محمد صلى الله عليه وسلم هى اكمل الرسالات فكذلك الإمامة بعده ، لأن ، شريعته منها ، ولا نها نيابة عنه صلى الله عليه وسلم في حراسة الدين وسياسة الدنيا وكفاها ذلك سموا وجلالا .

المختاتت

والآن ، وبعد أن تعرضنا فيا سلف للـكلام عن رياسة الدولة الإسلامية أو الإمامة المظمى ، فإنه تذين لنا الأمور الآتية :

أن الشريعة الإسلامية أوجبت على الأمة نصب رئيس أعلى لها
 ينوب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمرين هامين :

أولهما : الذب عن الدين الذى جاء به عمد صلى اقد عليه وسلم من كل ما يسىء إليه ، سواء فى هذا ما يتملق بالمقيدة أو بالآحكام الفرعية .

ثانيهما : استفراخ الطاقة في تحقيق مصالح الآمة الدنيوية التي لا تتصادم مع القانون الإسلامي .

٢ — أن مذهب الوجوب الشرعى على الآمة فى كل حال ، أى سواء أكانت حال أمن أم حال وقوع الفتن والاضطرابات ، هو مذهب الجيور الإعظم من علماء الآمة الإسلامية، ولم يخالف في هذا إلاقة شافة، هى النجدات إحدى فرق الحوارج ، وبعض الافراد ، وهؤلاء جميماً ندوا بآرائهم عما يراه سائر علماء الآمة .

وقد فهم مذهب أبي بكر عبد الرحمن بن كيسان الأصم من علماء المهتزلة على غير ما ينبغى ، فعده معظم العلماء الذين تعرضوا المكتابة في مباحث الإمامة العظمى من القاتلين بعدم وجوب نصب الرئيس مطلقاً ، أى في حال الامن وحال الفتنة والاضطراب ، وبعضهم عزا إليه رأياً يقول بوجوب نصب الرئيس حال الفتن ، وعدم وجوب نصبه حال ظهور الآمن ، ولكن ما نقل عنه من أقو اله مؤد إلى وقوفه مع الجماهير العظمى من علماء الآمة القاتلين يوجوب نصب الرئيس في كل حال .

٣ — أن هذا الوجوب وجوب كفائى، وهو متوجه إلى أهل الحل والمقد فى الأمة ، باعتبار أنهم الممثلون للأمة الناتبون عنها فى هذه المهمة الحمايرة، فهم الممثلون بالقيام بهذا الواجب ، فإذا قام بعضهم بأدائه فقد سقط هذا الواجب عن جميع أهل الحل والمقد ، وأما إذا قصروا جميعاً فى القيام به ، فقد ارتكبوا بذلك وزراً عظيا ، ولا يزر غيرهم من سائر أفراد الآمة الذين لا يعتبرون من أهل الحل والمقد .

٤ – وإذا كان علماء الإسلام يشترطون أن يكون القائمون باختيار الرئيس هم جماعة خاصة توكل إليها وحدها هذه المهمة ، فإن العلماء بهذا يكونون راسمين نهجاً مثالياً طاعاً لا ترقى إليه النظم الوضعية التى تنادى بإعطاء حتى اختيار الرئيس لسائر أفراد الأمة الذين قد يكون فيهم من لا يستطيع أن يفرق بين الصالح لتولى قيادة الآمة الإسلامية ، وغير الصالح لها .

ه — أن علماء الإسلام قد اشترطوا شروطاً لا بد من توافرها فيمن يتولى رياسة الآمة ، وذلك لآن أهمية هذا المنصب توجب أن يكون شاغله مستوفياً لصفات خاصة تجعله أقرب إلى أن يقوم القيام الحسن بما هو موكول إليه من مهام جسيمة ، وقد ورد نص صريح في أحد هذه الشروط ، وقام الإجماع عليه ، وهو شرط القرشية ، وهو شرط تقضيلي وما عدا هذا الشرط فقد قال العلماء به بناء على أن هذا المنصب يقتضي اشتراطه .

٦ — أن العلماء مع كونهم قد اختلفوا فيما هو الطريق الذي يمكن أن تنمقد به الرياسة إلا أنهم قد أجموا على أن رياسة الآمة لا تورث، وسع أنهم. أيضاً قد اختلفوا في الطريق الذي تنمقد به الرياسة إلا أنه تبين من دراستنا لرياسة الدولة الإسلامية أو الإمامة العظمي أن طريق انعقادها الوحيدهو مبايعة الآمة الممثلة في أهل الحل والعقد، وهو الطريق الذي ثبتت به خلافة الراشدين. أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلى ، رضى اقد عنهم.

وإذا كان الطريق الوحيد إلى انعقاد الرياسة هو مبايعة الآمة المثلة في أهل الحل والمقد، فإن هذا لا يتعارض مع كون القهر مؤدياً إلى انعقادها أيضاً ، وذلك لآن حال القهر هذه حال ضرورة يباح فيها مالا يباح في غيرها ، فرياسة القهر وإن كانت لم تأت عن طريق أهل الحل والمقد إلا أن القول بصدم انعقادها مؤد إلى حدوث أضرار للأسة يجب أن تكون عناً ي ضها .

لا رئيس الآمة فى الإسلام عليه من الواجبات ما بحمله راعياً
 للامة خادماً لها ، وليس له من الحقوق ما يتعدى هذا المدنى .

٨ – أن صاحب السيادة في الدولة الإسلامية ليس هو الأمة ، كما تقول النظم الوضعية ، بل هو الحق سيحانه وتعالى ، وليس للأمة إلا القيام بالزقابة على تنفيذ قانون الله ، ولا يجوز لها أن تضع أحكاماً إلا بحسب ما تبيحه شريعة إله .

 ه _ أن بقاء الرئيس الأعلى فى منصبه منوط بصلاحيته لتولى قيادة أمة مسلة ، فإذا ما فقد هذه الصلاحية فللأمة عثلة فى أهل الحل والمقد أن تعلن عوله عن متصبه إذا أمنت وقوع الفتن .

وإذا كان لها حق عزله سلبياً إذا أمنت وقوع الفتن فلا يجوز لها إقصاؤه عن الحسكم بقوة السلاح ، لما قد يكون فى ذلك من الآضرار البالغة التى يمكن أن تصيب الآمة ، كما لا يجوز لها تنحيته عن الحسكم إذا لم يحد عن الحادة .

وراسة المنظام الإمامة العظمى، أو الحلاقة، أو إمارة المؤمنين. أو رياسة الدولة الإسلامية. ليس نظاماً كنظم الحكم التي عرفتها البشرية ، وإنما هو يمط خاص ، له سماته الحاصة ، لا ينطبق عليه وصف من الأوصاف المعهودة لنظم الحكم الوضعية .

وختاماً ؛ فإننى أرجو أن تكون رعاية الله تعالى قد حاطتنى فها تناولت من هذا البحث ، وأبتهل إلى المولى عز وجل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجه الكريم .

لوجهه الكريم . والحد نة أولا وأخيراً ، وصلى انه على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ومن تبعيم بإحسان إلى يوم الدين .

دكتوز عمد زأفت عثمان

مصادر البحث

القرآن السكريم

(1)

- لإبانة عن أصول الديانة الشيخ إلى الحسن على بن إسماعيل الأشعرى المتوفى
 سنة ٣٠٠ ه الطبعة الأولى بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بالهند مجيدر
 آباد الدكن -
- بن حزم . حاته وعصره وآراؤه وفقهه . الشيخ محمد أبي زهرة . الطبعة
 الثانة ، مطبعة مخبر
- آنام الوفاء فى سيرة الحلفاء . الشيخ عمد الحضرى . الطبعة التاسمة ١٣٨٨ هـ
 عطسة الاستفامة بالفاهرة .
- الأحكام السلطانية. لأبي الحسن طى بن عجد بن حبيب البصرى البندادى للمروف بالماوردى . المتوفى سنة 200 هـ طبع بمطبعة الوطن سنة ١٩٩٧ هـ .
- ٣ الأحكام السلطانية القاضى أبي يسل عمد بن الحسين بن عمد بن خلف بن احمد ابن القراء البندادى الحنبلى ، التوفى سنة ٤٥٨ هـ ، طبيع بمطبعة الحلي بمصر سنة ١٣٥٧ هـ .
- إحياء علوم الدين . لحجة الإسلام أبي حامد عجد بن عجد النزالي . طبع دار الشعب سنة ١٩٦٩ م
- ٨ -- أدب الدنيا والدين . لأي الحسن على بن عمد بن حبيب البصرى البندادى
 المروف بالماوردى . التوفى سنة ٥٥٥ ه . طبع مصطفى البايي الحلي
 سنة ١٩١٨ هـ
- الأرسين في أصول الدين . الفخر الدين عجد بن عمر الرازى . التوفى سنة
 ١٩ هـ . الطبعة الأولى . مطبعة مجلس دائرة للعارف المنانية بيادة حيدر
 آباد الدكن ١٣٥٧ هـ
- ١ إرشاد السارى لشرم محبيح البخارى القسطلاني. الطبعة الحاسة بدار الطباعة.
- 11 -- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد . لإمام الحرمين أبى العالى عبدالك ابن عبد الله بن يوسف الجوين (213 - 224 ه) تحقيق الدكتور عجد يوسف موسى وعلى عبد المنهم عبد الحدد ، مطبقة السعادة بمصر

- ١٢ -- الإسلام وأصول الحسكم ، ثالاً ستاذ على عبد الرازق ، العلمة الثالثة عطيمة مصر
 سنة ٤٤٤ هـ
- ١٣ -- الإسلام وأوضاعنا السياسية . للأستاذ عبد القادر عودة ، طبع دار الكتاب العرق
- 12 الإسلام والحضارة العربية . للأستاذ عمد كرد على . الطبعة الثانية بمطبعة لجنة التأليف والترجمة واللشر سنة ١٩٥٠
 - الاسلام والنصرائية ، للامام الشيخ محد عيده
- ١٦ --- الأشباء والنظائر فى قواعد وفروع فقه الشافسة . لجلال الدين عبد الرحمن السيوطى . المترف سنة ٩٩١ هـ مطبعة الحلى بحصر
- ١٧ ــ أصل الشيعة وأصولها . السيد عمد الحسين آل كاشف النطاء طبع المطبعة العربية بالقاهرة سنة ١٩٥٨ م
- ١٨ -- أصول الدين . لأبي منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي البندادي المتوفى سنة ٤٣٩ هـ الطبعة الأولى سنة ١٣٤٧ هـ بمطبعة الدولة باستانيول
- ۱۹ -- أصول الدين ، الأبي اليسر عمد بن عمد بن عبد الكريم البزدوى . حققه وقدم له الدكتور هانزيتر لذي . ومطيمة عيسي البابي الحليي
 - ٣٠ الأعلام ، لحير الدين الزركاي . الطبعة الثانية
- ٢١ --- أعلام الاسماعيلية . للأستاذ مصطنى غالب . طبع دار اليقظة العربية بيبروت.
 ١٩٦٤ م
- ۲۲ إعلام الموقعين عن رب العالمين ، فيمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية ، المتوفى سنة ٧٠١ه مطيعة فرج الله ذكر.
 السكردى عصر
- ٣٣ ـــ الاقتصاد فى الاعتقاد . لحجة الإسلام أبى حامد محمد بن محمد النزالي مطبعة حجازى بالقاهرة .
- ٣٤ إكليل السكرامة فى تبيان مقاصد الإمامة . لأبى الطيب عمد بن على بن حسن المروف صديق حسن خان . المولود سنة ١٣٤٨ هـ والمتوفى سنة ١٣٠٧ هـ طبح المطبعة الصديق فى بلدة مهوال بالهند .

- ٢٥ ــ الأم . فلامام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشانس ، برواية الربيع بن سلبان المرادى عه . الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية سنة ١٣٣١ هـ
- ٣٩ -- الإمامة والسياسة لأبي عجد عبد الله بن مسلم بن تتيبة الدينورى المولود سنة
 ٣٩٧ هـ والمترفى سنة ٣٧٧هـ معليمة مصطفى الحلى
- γγ ــــ الإمام زيد ، حياته وعصره وآراؤه وفقهه الشيخ عجمد أبي زهرة طبع عطمة نخسر
- ٢٨ الإمبراطورية الإسلامية والأماكن المندسة . الدكتور عمد حسين هيسكل طبع دار الهلال
- ۲۹ الإنساف فها يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به . لأبى بكر إن الطيب الباقلانى البسرى المتوفى سنة ۲۰۰ ه متليق وتقديم عجد زاهر بن الحسن السكوئرى الطيمة الثانية بمطيمة السنة الهمدية

(·)

- ٣٠ ـــ البحر الزخار لمذاهب علماء الأمصار . لأحمد بن يمي بن المرتفى التوفى سنة م ٨٤ ه مطمة السنة الهمدية
- البداية والنهاية : لماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير المتوفى سنة
 ١٩٧ ه ، الطبعة الأولى سنة ١٩٧٧ م يطبعة السادة

(0)

- ٣٠ ــ تاريخ الإسلام السياسي والديني والتقافي والاجتامي . الدكتور حسن إبراهم حسن . الطبعة السابة سنة ١٩٦٤ بطبعة السنة المحدية
- ۳۳ ـــ التاريخ الإسلام والحضارة الإسلامية ، للدكتور أحمد هلي ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والندم ١٩٦٤
- ٣٤ ــ تاريخ التشريع الإسلاى الشيخ محد الحضرى الطبعة السابعة ١٩٩٠ م
 عطعة الاستقامة
 - ٣٥ ـــ تاريخ التمدن الإسلامي . لجورجي زيدان . مطبعة الهلال ١٩٠٢
- ٣٩ ــ تاريخ الحلفاء . لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي السيوطى . التوفى سنة ١٩٩١ تحقيق الشيخ عمد محيي الدين عبد الحميد . مطبقة للدنى لطبعة الثالثة ١٩٩٤

- الربخ الرسل والملوك . لأبي جعفر عجد بن جرير الطبرى (٢٧٤ ٣١٠ هـ).
 تحقيق عجد أبي الفضل إبراهم طبع دار المعارف
- ٣٨ ـــــ تاريخ العرب قبل الإسلام ، الدكتور جواد على ، مطبعة التفيض ببنداد 1901 ــــ 1907 م
- به __ تاريخ الفقه الإسلام . أشرف على مراجعته وتصحيحه وتهذيبه الشيخ عمد
 على السايس . مطبقة عمد على صيبح
- وع ـــ تاريخ النضاء في الإسلام و للدكتور أحمد عبد المنهم البهى و مطبعة لجنة البيان العربي 1970
- ٤١ ـــ التيمير فى الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الدرق الحالسكين و لأبي المظفر
 الإسفرايين ه المتزفى سنة ٢٧١ هـ ه الطبعة الأولى ١٩٤٠ مطبعة الأنوار
- ۲۶ تحریر الأحكام فی تدبیر آخل الإسلام الفاضی عز الدین عجد بن أبی بكر بن عبد العزیز المعروف بعز الدین بن جماعة (۲۵۹ – ۸۱۹ هـ) محطوط بمكتبة الأزهر برقم (۱۲۸۱) رافعی ۲۷۵۰۰
- ٣٤ -- تطبير الجنان واللسان عن الخطور والتقوء بثلب سيدنا معاوية بن أبى سفيان.
 لأحمد بن حجر الهيشى المتوفى سنة ٩٧٥ ه طبع شركة الطباعة الفنية
 التحدة ١٩٩٥
- ٤٤ --- تعريب السياسة الثمرعية ، السيد عبد الله جمال الدين المعروف ببركت زاده م
 طبع بمطيعة الذق ١٣٤٨
- وع --- تسير المنار . الشميع عمد رشيد رضا . الطبعة الثانية عطبية المنار . ١٣٥٥ هـ
 ٢٤ --- التاسير والمسرون للأستاذ عمد حسين الله هي . الطبعة الأولى ١٩٦١ بمطاجع دار السكتاب الدي
- ٧٤ -- تلخيص الثانى ، الشيخ أبى جمار عجد بن الحسن بن على الطوسى ، طبع
 حجر
- ٨٤ --- تلخيص الحصل لتحير الدين الطوسى مطبوع مع كتاب محصل أنسكار
 التقدمين الرازى الطبعة الأولى بالمطبعة الحميلية المصرية

(E)

٨٤ - جامع البيان في تعسير القرآن . الذي جنفر عمد بن جرير الطبرى المشوفى سنة .
 ٣١ هـ الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ١٣٣٥ هـ

 الجامع لأحكام الترآن و لأبي عبد الله عجد بن أحمد الأنصارى القرطي الطبعة الأولى مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٣٣م

(5)

٥١ --- حاشية أبى الغياء نور الدين على بن على الشبرالعلمى ، على شرح الرملى على
 ١١٥٣ - المتوفى سنة ١٩٣٧ هـ ، مطبعة مصطفى البابى الحلى ١٩٣٨

٥٧ --- حاشية حسن جلي بن عمد شاه الفنارى ، على الموالف للانجى بشرحه السيد الشريف الجرجانى ، العلمة الأولى مطبعة السعدة ١٩٥٧م

هه - حاشية الحيالي على شرح سمد الدين التنتازاي على المقائد النسفية طبع مصطفى الباني الحلمي

 عه -- حلشية زين الدين قاسم على المسايرة للسكال بن الحمام . الطبعة الثانية مطبعة السعاده ١٣٤٧ ه

ه -- حجه الله البائنة . لشاء ولى الله بن عبد الرحم الحدث الدهاوى . طبع مطابع إدارة الطباعة المنبرية

٥٩ -- حقيقة الإسلام وأصول الحسكم ، الشيخ محمد بخيت المطيمى طبع بالمطبعة السلفة

٧٥ -- الحسكم الإسلامى و مجمث الشيئع عمد أبي زهرة ، اختراف به وبحوث أخرى
 فى المؤتمر الثالث لجمع البحوث الإسلامية ١٩٩٧ ، مطبوع مع بحوث المؤتمر الثالث

 حلية الأبرار وشمار الأخيار فى تلخيص الدعوات والأذكار لحي الدين النووى المتوفى سنه ٣٧٦ ه الطبعة الأولى مطبعة الماهد

 ٥٩ ــــ الحور الدين و لأي سيد نشوان الحيرى و المشرق سنة γγα ه تحقيق كال مصطفر و مطمة السعادة (÷)

١٠ - الحالف • لأبى جشر محمد بن الحسن الطوسى • التوفيسنة • ٤٦ ه طبع على
 تفقة شركة دار المعارف الإسلامية

 ١١ -- الحلافة - السير تهماس آرنواد . ترجمة جميل معلى ، طبع دار اليقظة العربية التأليف والترجمة والتشر

٦٢ ــ الحلافة ، الشم عمد رشيد رضا

()

 الدر الهنار ، شرح ثنور الأبصار . لمحمد علاء الدبن الحسكني . طبع مطبعة عانبة بتركا

٣٤ حداثم الإسلام وذكر الحلال والحرام والتشايا والأحكام عن أهل بيت رسول الله عليه وسول المتوفى الله عليه وسليم أنشل السلام . لأبى حنيفة النمان بن عجد بن منصور المتوفى والتاهرة سنة ١٩٣٧هـ

 الدعوة إلى الإسلام ، السير توماس آرنوك ، المثنوني ١٩٣٠ م ، ترجمة الدكتور حسن إبراهيم حسن وآخرين ، المطبعة الثانية ١٩٥٧ م مطبعة لجنة البيان العربي

٦٩ -- الدول والعسائير - الأستاذ نتسى رضوان - طبع للطيعة العالمية ١٩٩٦ م
 ١٧ -- الديمتراطية في الإسسلام - للأستاذ عباس محمود العناد - الطبعة الثنائية دار المعارف

(2)

۹۸ -- رد الهناد (حلشية ابن عابدين) الشيخ عجد أمين المشهور بابن عابدين طبع
 مطبة عثانية بتركيا

٩٩ -- رسائل إخوان السفا وخلان انوط ، تأليف لهيف من فلاسفة القرن الرابح الهجرى . تصحيح خير الدين الزركلي . طيع بالمطبعة العربية بمصر ١٩٧٨ م ٥ -- رسقلة في عقائد الإمامية أو عقائد المصدوق . لأبي جفر عمد بحد ين على بن الحسين بن موسى بن بابويه القمى . المتوفى سنة ٣٨٣ ه ، مخطوطة بدار المصرية ضمن مجموعة فى مجلد برقم ١٩١٠ (ب)

 ٧١ – روح المأنى فى تضير القرآن العظم والسبع الثانى . أي الفضل السيد محمود الألوسى . المترفى سنة .١٣٧ ه طبع إدارة الطباعة لمنيرية

٧٠ ـــ روضة الطالبين وعمدة للفتين . للامام عبي الدين النووى . للتوفيسنة ٢٧٨هـ
 نسخة مخطوطة بمكتبة الأزهر برقر ١٧٤

٧٣ ــــ الرومنة الندية . لأبى الطيب صديق بن حسن بن طى الحسينى . طبع بالمطبعة الأميرية بمصر

(0)

٧٤ - سبل السلام . لمحمد بن إسماعيل الكحلاني السنماني مطبعة مصطفى البابي الحلمي
 العليمة الثانية . ٩٥٥ م

 السلطات الثلاث في الإسلام . بحث الشيخ عبد الوهاب خلاف إ، منشور بمجة القانون والاقتصاد ، بعد يونيو ١٩٣٥ م وعدد إبريل ١٩٣٧ م

٧٧ ـــ سان أبي داود ، جم الإمام أبي داود سلمان بن الأشث السجستاني الطبعة
 الكستلة ١٧٨٠ هـ

السياسة الشرعية في إصلاح الراعى والرعية . الأحمد بن عبد الحلم بن عبد السلام
 ابن عبد الله المسروف بابن تعية . مطبعة دار الجهاد .

٨٠ -- السياسة الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية . الشيخ عبد الوهاب خلاف .
 الطبعة السائدية بالقاهرة ١٣٥٠ هـ

٧٩ ــ السيارة الشرعية ، الشيخ محمد البنا ، دار الطباعة الحديثة

٨٥ ـــــ السيرة النبوية . لأبي عمد عبد الملك بن هشام المافرى . الطبعة الثانية مطبعة
 مصطفى البابي الحلى ١٩٥٥ م

(0)

٨٧ — الشانسي . حياته وعصره - آراؤه وفقهه . قلشينغ عجد أبي زهرة مطبعة مخيس
 الطبعة الثانية

۸۳ — الشافى فى الإمامة والنفس طى كتاب المننى لعبد الجبار بن أحمد والرد عليه فيا أورده أنسرة أولياء الشيخين وأهل السنة والجاعة . السيد المرتفى أي القاسم على بن الحسين بن موسى بن عجد بن موسى • طبع حجر

- ٨٣ سـ شرح الأصول الحُمسة . لقاضى التضاة عبد الحبار بن أحمد . الطبعة الأولى مطبعة الاستقلال الكبرى ١٩٦٥
- ٨٤ ـــ شرح جلال الدين الحملي على منهاج الطالبين الشيخ عمي الدين النووى مطبعة عمد على صبيح
- ٨٥ ـــ شرح سعد الدين الثنتازاني على المقائد النسفية لنجم الدين عمر النسفي مطبعة مصطفى اليابي الحلي
- ٨٩ شرح فتح القدير على الهداية . الشيخ كال أندين عمد بن عبدالواحدالسيواسي. المروف بابن الهمام . المتوفى ٨٩٦ هـ المطبعة الأميرية ١٣٩٦ هـ
- ۸۵ شرح القاموس ، المسبى تاج الروس من جواهر القاموس ، عجب الدين السيد يحد مرتفى الحسينى الواسطى الزييدى ، الطبعة الأولى بالمطبعة الحيرية بمصر ١٣٠٩ هـ
 - ٨٩ -- الشرح السكبير ، لأبي البركات أحد الدودير ، مطبعة مصطفى عمد ١٩٣٦م
- ٩ شرح مقاصد الطالبين في عاوم أصول الدين . كلاها لسمد الدين مسعود بن
 عمر التفتاز أنى . مطبقة دار الطباعة ١٢٧٧ هـ بالاستانة
- ٩٩ -- شرح نهيج البلاغة . لابن أبى الحديد . تحقيق عمد أبى الفضل إبراهيم الطبعة
 الأولى ١٩٥٩ م دار إحياء السكتب العربية
- ٩٧ ـــ الشية ، للسيد عمد صادق السيد عمد حسين الصدر ، مطبعة السكرخ بنداد ١٩٥٢ هـ

(w)

- ٩٣ ـــ الصحاح ، تاج اللغة وصحاح المرية . لإسماعيل بن حماد الجوهرى . تحقيق أحمد عبد النفور عطار . مطابع دار الكتاب العربي بمصر
- ٩٤ -- حسيح البخارى . فلامام عمد بن إسماعيل بن إبراهم بن المنبرة بن برد زبه البخارى (١٩٤ ١٩٥٦ هـ) مطبعة الفيجالة ١٩٧٧ هـ وصبيح البخارى المحتلية السندى مطبعة دار إحياء علوم السكتب المهربية
- ٩٥ سحيح الترمذي جسرح أي بكر ابن العربي ، الطبعة الأولى ١٩٣٤ م مطبعة الصادي بالتاهرة

 ٩٦ - صبح صلم • للامام أي الحسين مسلم بن الحجاج القشيرى النيسابورى •
 ٩٦ - ٢٠٦) تحقيق وتعليق محمد نؤاد عبد الباقى • مطبعة دار إجاء السكت العربية

٩٧ - صحيح مسلم بشرح النووى ، مطبعة حجازى بالقاهرة

٩٨ ــــ الصواعق الحرقة في الردعلى أهل البدع والزندة . لأحمد بن حجر الهيتمى
 ٩٨ - ٩٧٤ م) مطبعة شركة الطباعة الدنية المتحدة . الطبعة الثانية
 ١٩٦٥ م

(4)

٩٩ ـــ طبقات الشافعية السكبرى - ثتاج الدين عبد الوهاب بن على بن عبد السكافي
 السبكي (٧٧٧ - ٧٧١ هـ) تحقيق مجمود محمد الطناحي وعبد التتاح محمد
 الحلو - الطبقة الأولى مطبعة عيدى البابي الحلي

۱۰۰ — الطبقات السكبرى . لابن صد . مطبعة دار صادر ودار بيروث الطباعة والشر بيروث ۱۹۵۷

(ع)

١٠١ - عبقرية الصديق ، للأستاذ عباس محود المقاد مطيمة دار المارف

۱۰۲ ــــ المثانية . لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (۱۵۰ ــ ۲۵۵ هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون . مطابع دار السكتاب العربي ۱۹۵۵

١٠٣ ـــ عصر ما قبل الإسلام ، للأستاذ عمد مبروك نافع ، الطبعة الثانية مطبعة السمادة ١٩٥٢

(i)

١٠٤ ـــ الفاروق عمر . للدكتور عجد حسين هيكل . مطبعة السنة المحمدية ١٩٦٤

۱۰۵ سـ فتح البارى بشرح صحيح البخارى ، المحافظ أحمد بن على ن حجر السقلانى
 الشافعى ، الطبعة الأولى بالطبعة الحيرية ١٩٣٩ هـ

۱۰۹ سنت الدزيز على كتاب الوجيز، وهو شرح لأبى القاسم عبد السكريم بن محمد ابن عبد السكريم القزوين الشهور بالرانسي . الشونى سنة ۱۹۲۳ على كتاب الوجيز النزالى مخطوط بمكتبة الأزهر برقم ۹۹۷ الجزء الرابع عشر

- ١٠٧ فتح القدير لكمال الدين عجد بن عبد الواحد السيواسي للمروف بابن الهمام
 المتوفى سنة ١٩٦٨ه مطعة مصطفى عجد
- .١٠٨ ــــ الفتنة الـكبرى ، الجوء الأول . عثمان ، للدكتور طه حسين مطبعه دار للمارف ١٩٦٣
- ، ١٠٩ ـــ الفتوحات الريانية على الأذكار النووية لحمد بن علان الصديق الشاقسي . المتوفى سنة γ٠٥٧ هـ الطبعة الأولى مطبعه الماهد
- ١١٠ ــ في الإسلام ، للأستاذ أحمد أمين ، العليمة التاسمة ١٩٦٤ معليمة لجنة والترجمة والنشر
- ١١١ الدخرى فى الأداب السلطانية والدول الإسلامية . لهمد بن على بن طياطيا للمروف بابن الطقطق مطبعة المسدرسة السكلية الملكية ١٨٥٨ م بمدينة غر بنزواد
- الفرق بين الفرق . لعبد القاهر بن طاهر بن محمد البندادى الاسفرايينى
 التوفى سنة ١٩٧٩ ه تحقيق الشيخ عجد عبى الدين عبد الحيد مطبعة المدنى
- ١٩٣ --- الفصل فى المال والأهواء والنحل . لأبي عجد على بن حزم الأقدلسىالظاهرى المتوفى سنة ٤٥٧ مطبعة مؤسسة الحانجي بمصر ١٩٣١ هـ
- ۹۱۶ نشأع الباطنية ونشائل المستظهرية أو المستظهري في الرد على الباطنية لحبجة الإسلام أبى حامد الغزالي - تحقيق الفكتور عبد الرحمن بدوى مطبقة الدار القدمة للطباعة والنصر عربه و
- ١١٥ اثنته الأكبر . للامام أبي عبد الله مخد بن إدريس الشانسي . الطبعة الأولى المطبعة الأدمة
- .١١٩ ــــ ائفقه السياسى عند المسلمان . محث للأستاذ محمود فباض منشور بمبجلة الأزهر بالحجك رقم ٢٣ مكتبة الأزهر
- ۱۱۷ ـــ فلاسفة الشيمة . حياتهم وآراؤهم . الشيخ عبد الله نسمة مطبعة دار مكتبة الحياة يبروت
 - ١١٨ الفهرست ، لابن النديم ، للطبعة الرحمانية يمصر

(3)

١١٩ -- القاموس الحيط ، لمبسد الدين الفيروزابادى ، الطبية الثالثة بالطبعة.
 المصرة ١٩٧٧

الثانون الدستورى والأنظمه السياسية للدكتورين عبد الحيما متولى ومصطفى.
 زيد فهمى .

(4)

۱۳۱ — السكانى. لأبي جنس محمد بن يعقوب السكليني . الجزء الثانى من كتاب الحجة. مخطوط بدار السكت المصرية برقم ۲۹۲۲ (ب)

۱۳۲ -- السكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الإقاويل فى وجوء التأويل . لتاج الإسلام محمود بن عمر الزمخسرى ، المنوف سنة ۳۸، ه مطبعة ولاق ۱۳۸۱ هـ

۱۲۳ -- السكامل . لأبي الحسن على بن عمد بن عمد بن عبد السكرم المعروف بابن الأثير الجزرى . الطبعة الأولى بالمطبعة الأزهرية المصرية ١٣٠١ هـ

(3)

۱۷۶ -- لسان العرب لجلل الدين عمد بن مكرم بن منظور مطبعة دار، صادر ودار بيروت الطباعة والنشر بييروت ١٩٥٥ م

(1)

١٣٥ ــــ مَا ثَرُ الإِنْافَة في ممالم الحَالِفَة ، لأَحمد عبد الله التلقشندي المتوفى سنة ١٩٨١ تحقيق عبد الستار أحمد فراج طبع السكويت ١٩٦٤ من سلسلة التراث العربي

١٣٦ ــ مبادى. نظام الحسكم فى الإسلام . للدكتور عبد الحميد متولى ، الطبعة الأولى مطسة الشاعر

١٧٧ ــ عاضرات تاريخ الأمم الإسلامية ٠ للشيخ عمد الحضرى ٠ الطبعة الثالثة.
 مطبعة مصطفى عمد

۱۲۸ ـــ عصل أنسكار المتقدمين والمتأخرين من العاماء والحسكاء والمتسكلمين العخر الدين عجد بن عمر الرازى . العليمة الأولى بالعليمة الحسينية المصرية

- ١٣٩ ـــ محمد والتومية العربية الدكتور على حسنى الحربوطلى مؤسسة المطبوعات الحدثة
- ۱۲۰ عند السحاح و الشيخ محمد بن أبي يكر بن عبد القادر الرازى الطبعة السابعة
 الملمة الأمرية ١٩٥٣
- ١٣٩. _ غتصر النحفة الأنق عشرية . ألف أصله باللغة الفارسية شاه عبد العزز غلام حكم الدهلوى ، ونقله من الفارسية إلى العربية الشيخ غلام محمد بن عبى الدين ، ثم اختصره السيد عجود هسكرى الألوسى ، المطبعة السلفية ١٣٧٣ هـ
- ١٣٣ ـــ المتتمر في علم رجال الأثر ، الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف ، الطيمة الثالثة مطبعة دار التألف ١٩٥٧
- ١٣٣ ـــ مروج الدهب ومعادن الجوهر . لأبى الحسن على بن الحسين بن على للسعودى المتوفى سنه ٢٤٩ ه تحقيق الشييخ عمد عبي الدين عبد الحيد . الطبعة الثالثة مطبعة السعادة ١٩٥٨
- ١٣٤ ـــ المسامرة السكال بن أبي شريف في شرحالسايرة السكال بن الحمام الطبعة الثانية مطبعة السعادة ١٣٤٧ هـ
- ۱۳۵۰ --- مسند الإمام أحمد . لأبي عبد الله أحمد بن مجمد بن حنبل اللقيه المعروف
 ۱۳۵۰ --- مسند أبي داود الطيالسي . لأبي داود سلمان بن داود بن الجارود المعروف بالطيالسي . المتوفى سنة ٢٠٥ هـ الطبعة الأولى مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بالهند ٢٣٣ هـ
- ۱۳۷ -- المصباح النير فى غريب الشرح الكبير الراضى . لأحمد بن عمل المتوى . المتوفى سنة ، ۷۷ هـ الطبعة السادسة بالمطبعة الأميرية ، التاهرة ، ۱۹۲۰
- ١٣٨. -- معالم أصول الدين . للمنخر الدين عجد بن عمر الراذى . العليمة الأولى بالمطبعة الحسينية المصرية
- .٣٩٩ -- المننى . لأبي عمد عبد الله بن أحمد بن عمد بن قدامة المقدمى . المتوفى سنة ، ٣٦ ه الطبعة الثالثة أصدرتها دار المنار

- هـ المننى فى أبواب التوحيد والعدل . إملاء القاضى أبى الحسن عبد الجبار بن
 أحمد المتوفى سنة ١٤٥٥ هـ تحقيق الدكتورين عبد الحليم عمود وسليان دنيا .
 معليمة تخبر ١٩٦٩
- ۱۶۱ مننى الهتاج إلى معرفة معانى ألفاظ النهاج . شرح الشبيح عمد الشريبنى الحطيب من علماء الشافعية فى القرن العاشر الهمجرى على متن المنهاج كأبي زكريا يحيى بن شرف النووى من علماء الشافعية فى القرن السامع الهمجرى مطبعة مصطفى البابي الحلمي ١٩٣٣
- ١٤٣ ــــ مفاتيح النيب المشتهر بالتفسير السكبير .أنمخر الدين عجد الرازى الطبعة الأولى بالمطبعة الحيرية ١٣٠٨هـ هـ
- ١٤٣ ــــ متالات الإسلاميين واختلاف المسلين للامام أبى الحسن على بن إسماعيل الأشمرى . المتوفى سنة ٣٠٠٠ ه . تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحيد مطبعة السمادة ١٩٥٠
- 182 ـــ مقدمة ابن خلدون . عبد الرحمن بن خلدون ، طبع المطبعة الأزهرية 1970 م
- 180 مَكَةُ والمدينة في الجاهلية وعهد الرسول للأستاذ أحمد إبراهيم التعريف مطمة غيمر
- ١٤٩ الملل والنحل . لأبي الفتح عبد السكريم الشهرستاني . المتوفى سنة ١٤٥ هـ طبيع مؤسسة الحائجي بمصر ١٣٢١ هـ
- ١٤٧ المنتقى فى تاريخ التشريع الإسلامى . للشيخ عجد أنيس عبادة . الطبسة الأولى بدار الطباعة الحمدية
- ١٤٨ منهاج الإسلام فى الحسكم للاُستاذ عمد أسد نقله إلى العربية منصور مجمد ماضى مطبعة دار العلم للملايين بييروت الطبعة الأولى ١٩٥٧
- 159 ــــ منهاج السنة النبوية فى نفض كلام الشيمة والقدوية . لتتى الدين أحمد بن عبد الحلم الشهير بابن تيمية الحنبلى . المتوفى سنة ٧٧٨ الطبمة الأولى بالمطبمة الأميرية يولاق ١٣٧١ هـ

- ١٥٠ ــ منهاج اليقين . الأوبس وفا بن محمد بن أحمد بن خليل بن داود
- الواقف أمضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجى . بشرحه للسيد الشريف.
 على ين عمد الجرجانى . الطبعة الأولى مطبعة السعاد، ١٩٠٧
- ۱۵۲ ــــ الموجز فى أصول الفقه . للشبخ عبد الجليل الفرنشاوى وآخريين . الطبعة. الأولى مطبعه السعادة ۱۹۲۳

(i)

- ١٥٣ ـــ نظام الحكم فى الإسلام ، للدكتور عجد يوسف موسى الطبعة الثانية دار. المسارف ١٩٦٤
- 108 ـــ النظريات السياسية الإسلامية ، للدكتور عمد ضياء الدين الريس الطبعة. الرابعة مطبعة دار المارف بالقاهرة 9 بـ 9 م.
- ١٥٥ -- النظم السياسية ٥ الجزء الأول النظرية العامة النظم السياسية للدكتور ثروت.
 بدوى المطيعة العالمة ١٩٦٠
- ١٥٦ النظم السياسية ، للدكتور عمد كامل ليلة ، مطيمة دار الجيل قطباعة.
 ١٩٦٣ م
- ١٥٧ --- نقد على لـكتاب الإسلام وأصول الحسكم . للشيخ محمد الطاهر بن عاشور المطيعة السلنية بالقاهرة ج١٣٤٤ هـ
- ١٥٨ -- قد كتاب الإسلام وأصول الحسكم ، فلشيخ عمد الحضر حسين المطبعة.
 ١٣٤٤ عـ
- ١٥٩ نهاية الاقدام فى علم الكلام لعبد الكريم الشهرستانى حرره وصححه.
 الفرد جيوم الناشر مكتبة المتنى بينداد
- ١٦٠ نهاية المختاج إلى شرح المنهاج لشمس الدين عمد بن أبي العباس الرملي المتوفيد
 ١٠٠٤ ه مطبق مطبق البابي الحلى ١٩٣٨
- ١٩٦١ -- نيل الأوطار شرح منتق الأخبار لهمد بن على بن مجمد الشوكان مطبعة
 مصطفى البابي الحليمة الثانية ٩٩٥٦

(·)

١٩٣ - الحداية ، شرح يداية المبتدى ، كلاها لأبي الحسن على بن أبي بكر بن عبد الجليل المرشداني الرغيناني ، التوفي سنة ٩٣٠ ه معلمية مصطفى البابي الحلمي

()

١٦٣ -- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان . لأبي السباس شمس للدين أحمد بن عمد. ابن أبي بكر بن خسكان (١٩٠٨ - ١٩٨١ هم) تحقيق الشبغ عمد عبي الدين عبد الحميد . الطبعه الأولى مطبعة السعادة بالقاهرة ١٩٤٨

فعرست

المشحه	للوضوع
ا،ب،ج،د	بم البحث
	دمة : والشتمل على مبحثين :
17 7	حث الأول : الحسكم عند العرب قبل الإسلام
زمباحث علم السكلام ١٣	حث الثانى: الإمامة المطمى أو رياسة الدولة مبحث نقهى وليست مز
14	مامة السطسي أُخذت الاهتمام البالغ من الأمة
14	يمة أول من كتب في الإمامة العظمي
(يالحامش) ١٨	جة على بن إسماعيل بن ميثم التمار
€ A#	مجة هشام بن الحسكم
NA D	جة شيطأن الطاق
14 >	جة ابن تبة
٧٠	1 أدرج الشيمة رياسة الدولة في علم السكلام
*1	يمان بالآئمة _ عند الشيمة _ جزء من الإيمان
¥Y >	جمة الباقر والصادق
۲۳ »	بعة تنسب أقوالا إلى آل البيت ليست من أقوالهم
Y£ »	جة أبي حنيفة العقيه الإسماعيلي
71	ني كون الإمامة المظمى جزءاً من الإعلن عند الشيعة
70	هد بسنى الشيمة الإمامية أن أعتهم أنضل من الأنبياء
Y=	على دعوى الشيعة أن الإمامة العظمي جزء من الإيمان
74	احث الإمامة المظمى أو رياسة الدولة فرع من فروع الفقه
٣-	ا أدرج الإمامة بعض علماء أهل السنة في كتب التوحيد
**	مام الشانسي أول من أدرج الإمامة العظمي في علم الفقه

المقحة	الموضوع
	القصل الأول
114-	at the at the at the second
44	معنى الحلافة ، والحليفة
44	آوًاء العلماء وأدلتهم نيمن يطلق عليه اسم الحليفة
41	آراء العفاء وأدلتهم نيعن تسكون عنه الحلافة
24	لايمح أن يطلق على أحد مهماكان أنه خليفة الله
27	ئقب أمير المؤمنين وأول من سمى به
10	لماذا سمى الشيمة المباحث التصلة عنصب رياسة الدولة عباحث الإمامة
20	المني اللنوى لسكامة ﴿ إمام ﴾
٤A	هل يجب أن يلقب رئيس الدولة بلقب الحليقة أو أمير المؤمنين أو الإمام ؟
25	التماريف الاصطلاحية للامامة المظمى والتمريف الحتار
45	تعريف الماوردي
••	تعريف التفتاراني
al	تمريف الرازى
94	تريف الإيمي
•٢	تمريف سأحب البحر الزخار
۳٥	تریف عبد الجیار بن آحمد
•#	تعريف السكال بن الحيام ، وتعريف الحسكني
7 0	مرقف الملاء من نصب رئيس الدولة
20	نميسيد
۰۷	آراء الساماء إجمالا
e A	القائلون بوجوب نصب وثيس الدولة
۰۹	احتلف القائلون بالوجوب ، هل الشرع هو الموجب أم المغل
	اختلف القاتلون بأن الموجب هو المقل ، هُل يَتُوجِهُ الوجوب إلى إالناس
•4	أم إلى الله جل وعلا

المفحة	الموضوع
	الحوارج كانوا فى يدء أمرهم يرون أنه لاحاجة إلى نصب رئيس للدولة
٦.	شم رجسوا عن رأيهم
71	نصب الرئيس واجب كفائى
77	تمقيق رأى أبى بكر الأصم
44	ترجمة أبى بكر الأصم بالهامش
44	ترجة عبد الجبار بن أحمد
77	ترجه الجبائي
77	يراهين أهل السنة على أنه يجب شرعا على الأمة إلمامة رئيس للدولة
77	البرهان الأول : الإجماع
**	البرهان الثانى : نسب رئيس للدولة فيه دنع للغيرر
٧٠	البرهان الثائث : نصب رئيس للدولة لا يتم الواجب إلا به
	البرهان الرابع : مبادرة الصحابة بنصب خليقة قبل قيامهم بدفق الرسول
٧٣	حلى الله عليه وسلم
44	منائشة أدلة أهل السنة
٧٣	محاولة النشكيك في إجماع السحابة على إقامة رئيس للدولة
٧٦.	النائمة العانية
**	المناقشة الثاناة
11	دليل القائلين بأنهجب عقلاعلى الأمة إقامة رئيس الدولة
74	رد على هذا الدليل
	دليل القائلين بأنه يجب على الله تعالى نصب الإمام
74	التمريف غرقة الإسماعيلية وفرقة الاثنى عشرية (بالهامش)
3A	منى اللطف
Α£	دليل الشيعة على أن اللطف واجب على الله تعالى
74	ردأهل السة على دليل الشيعة
4.	القاتاون سدم وجوب نسب رئيس للدولة مطلقا ع. او
41	أدلتهم على دعواهم

المقحة	الموضوع
40	رد أهل السنة على شبههم
4.4	التاتلون بوچوب نصب الرئيس فى حال دون حال ودليلهم
44 (
,	ردنا على التَّالَلينَ بُوجوب نسب الرئيس في حال الأمن دون حال اللَّمَانُ
1	والاضطراب
	ردنا على القائلين بوجوب نصب الرئيس في حال الفتن والاضطراب وعدم
1.1	وجويه في حال الأمن
1.4	الرأى المنتار من آراء العاماء في مسألة نسب رئيس الدولة
1.1	الرد على آراء بيش الماماء الحدثين
1-1	الرَّد على الأستاذ على عبد الرازق
116	منافشة الدكتور عبد الحيد متولى
	النصل الثاني
171 -	شروط رئيس الدولة الإسلامية 💮 ١١٩
771	رياسة الدولة لا تورث
141	شروط رياسه الدولة هي شروط يجب مراعانها في حال اختيار الأمة
144	الفرط الأول : الإسلام
144	الشرَّط الثاني : البَّاوغ أ
178	ملاحظة على ما يراه الحنقية من جواز رباسة الصبي في حال الضرورة
777	الشرط الثالث : المغل
144	الشرط الرابع : الحرية
179	الحوارج بجيزون أن يكون رئيس الدولة عبداً
lh.	الشرط الحامس : الذكورة
:44	منع الرأة من قيادة الأمة هو الثقق مع طبيعتها
144	الشرط السادس: الاجتماد
18	الحنفية لايشترطون الاجتهاد فى رئيس العولة
141	دلمار القاتلين بوجوب وجوب الاجتهاد في رئيس العبولة

المفحة	للوضوع	
16-	ستند التاثلين بسدم وجوب الاجتهاد فى رئيس الدولة	
12.	يراء النزالي في هذا الشرط	h
431	نبرط السايع : العدالة	ألذ
128	نى العدالة ، وتعابير العفاء عنها	•
120	لمنفية يجيزون أن يلى الفاسق رياسة اللمولة لسكن مع السكراهة	-1
120	يستند إليه الحنفية ، والرد عليم	ما
127	ا تزول به صفة المدالة	Ç.
187	أسكم لو تمذر وجود المدالة فيمن يصلحون لرياسة الدولة	-1
181	ل تُجُب عصمة الإمام عن الحطأ والدنوب ؟	
129	بني المصبة	
١٥٠	شيمة الاثنا عشرية والإسماعيلية يوجبون عصمة الإمام	J
10.	به الشيمة في إيجاب عصمة الإمام	
101	باية أهل السنة على شبه الشيمة	-[
	شُمَّة الاثنا عشريَّة والإسماعيلية بالنوا في تقديس أئتهم ، وقربوهم من	
14.	اتنب الرسل	
474	نبرط الثامن : حمَّة الرأى في السياسة والإدارة والحرب	
117	نبرط التاسع : السكفاية الجسبية	
171	تعرط العاشو : السكفاية النفسية	
174	نىرط الحادىءهمر: أن يكون،من قريش	
178	ن هم قریش ؟	مو
172	إه العاماء في اشتراط القرشية	Ĩ
472	جة النضر بن كناتة ﴿ وَالْحَامَثُ ﴾ ﴿ وَالْحَامِثُ	į
170	جة ضرار بن عمرو النطفاني	j
173	لة القائلين باعتراط القرشية	أدا
177	جة السكني	;
14.	زاصات على أدلة القائلين باغتراط القرشية	اعة
144	تجبب به طی هذه الاعتراضات	L

المتبحة	الوضوع
140	أدلة القائلين بسدم اعتراط القرشية
(بالمامش) ۱۸۶	ترجمة سالممولي أبى حذيفة
144	الرد على أدَّلة القائلين بعدم اشتراط القرشية
147	ما يراء ابن خلدون
147	الرد طی ابن خلدون
19.8	الحسكمة فى اشتراط الغرشية
144	ملاحظات على كلام شاه و لى الله الدهاوى
* *	مناقشة يعنس العلماء المحدثين في شرط القرشية
4-4	رأى الشييخ عمد أبي ذهرة
4.0	مناقشة الشيخ أبى زهرة
YIV	وأى الدكتور عمد ضياء الدين الريس
4/4	مناقشة هذا الرأى
4/4	الشرط الثانى عشر من شروط الرئيس : الأفضلية
3/7	آزاء الماء في انمقاد الرياسة للفضول
(بالهامش) ۲۱۵	ترجمة النظام
Y\0 3	۵ الجاحظ
Y10 >	التمريف بالبترية إحدى فرق الزيدية
717	أدلة القائلين بمدم جواز رياسة الفضول
717	رد الحَالَينِ على هذه الأَدلَة
Y\V	أدلة القائلين بجواز وبإسة القضول
YIA	ما يجاب به عن هذه الأدلة
414	الرأى الحنتاد
	النصل النالث
440 44L	الطرق الق تنقد بها رياسة الدولة
445	آراء العلماء إجمالا
***	الطريق الأول : اختيار الأمة محلة في أهل الحل والمقد
11.4	الطريق الاول: احتيار الاسه الله في احل احل راست

المقحة	الموضوع
444	لماذا يسند اختيار الرعيسن إلى جماعة خاصة ٢
	اختصاص أهل الحل والمقد باختيار الرئيس ليس موجبالتمالي هذه الجاعة
Ahd	على باقى أفراد الأمة
444	وياسة الدولة عقد كسائر المقود
444	مفكرو الإسلام قد سبقوا الفكر النربى فى البحوث القانونية السياسية
P77	معنى ألبيعة
41.	يمة الرجال والنساء لرئيس الدولة
137	شروط حمة البيعة
450	الماء مجمون على عدم تسدد الرؤساء في انتظر الواحد
737	آزاء العاماء في تعدد الرؤساء في الإقطار المتباعدة
YE4 (التعريف بفرقة السكرامية (بالمامث
727	أدلة جهور المفاء على منع التمدد
Y24 (التعريف بالجلاودية ، والسلبانية ، والبترية (بالحامث
484	أدلة القائلين بجواز التمدد
187	رد الجُهور على ما استدل به عِيرُو التعدد
744	ما نراه فی تعدد الرؤساء
703	ما الذي يجب اتباعه عند حصول التمدد
400	التنازع على رياسة الدولة
707	من هم أهل الحل والعقد ؟
101	شروط أهل الحل والبقد
171	هل لأهل الحل والعقد الموجودين بالماصة مزية على من عداهم ؟
444	آزاء الملماء في عدد أهل الحل والعقد الذي تنعقد به رياسة الدولة وأدلتهم
441	ما زاه في هذه السالة
347	الطريق التأنى من طرق انعقاد الرياسة : السهد
£Yo	تصور البهد
177	شروط معة انستاد الرياسة بالمهد
147	أنواع الممهود إلبهم وحكم كل منهم

المنحة	للوضوع
7A3	عزل ولی السهد
347	وأينا فى ولاية العهد كطريق من الطرق المثبتة لرياسة الدولة
797	الطريق الثالث من طرق انسقاد الرياسة . القهر
797	آزاء العلماء فى الانقلابات العسكرية
440	لا طريق لانعقاد الإمامة عند الإمامية إلا المص
	حل ثبتت إمامة أبي بكر بالنس أم باختيار الأمة ٢
114	آزاء العلماء وأدلتهم في هذه المسألة
***	وأى ابن تيبية في هذه المسألة
7.7	حل النص هو الطريق الوحيد إلى انتقاد الإمامة ؟
4.4	أدلة الإمامية على أنه لا طريق للإمامة إلا ألنص
4.4	ود اللهَاء على هذه الأولة
4.4	هل ثبت نص من رسول الله صلى الله عليه وسلم على إمامة على بن أبي طالب!
4.4	تحتيق المذاهب في هذه السألة
*17	حن الذي وضع مذهب النص الجلي ؟
الله (الله	ترجمة الراوندى (بالهام
441	أدلة الشيمة على دعوى النص
***	مردود العلماء على هذه الأولة
	عدة أمور تدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينص على خلافة على
444	ابن أبي طالب
	القصل الرابع
84-113	السلامة بين الأمة ورئيس الدولة ٢
727	غهيد:
454	واجبات رئيس الدولة
A37	الواجب الأول : صيانة الدين
434	الواجب الثاني : نسب التضاة ليحكموا بشريعة الله
P37	الوَّاجِبِ الثالث : توفير الأمن لسكل أفراد الشعب

المقحة	للوضوع
P34	الواجب الرابع: إقامة الحدود على مقترفي الجَرائم التي لستحقها
P34	الواجب الحامس : حماية البلاد من الاعتداء الحارجي
40.	الواجب السادس : الجهاد
40.	الواجب السابع : جباية الأموال المستحقة
201	الواجب الثامني . تقدير الحقوق والرواقب المستحقة
107.	الواجب التاسع : اختيار الأكفاء للمناصب القيادية
401	الواجب الناشر : الإشراف بنفسه على ما يتصل إلواجب عليه نحو الأمة
To 1	الواجب الحادى عشر : الشورى
404	الساء متعقون على أن الرسول لم يكن يجوز له أن يستشير فيا أنزل عليه الوحى
707	خلاف السلماء فيما لا نص فيه وأدلتهم
40Y (الفائدة فى أمر الله لرسوله بالمشاورة مع أنه مؤيده وموقفه (بالحامش)
FOT	الرسول يغمرب الثل الأطل فى المشاورة
TOY	الوسول يحث طى المشودى
TOV	الحلفاء الأول سازوا طى ميداً الشورى -
Pot	كيف تتحقق الشورى
3/"ት	هل رئيس الدولة مازم باتباع ما أشاروا عليه به
418	حقوق رئيس الدولة
የ ግዩ	أول الحقوق : طاعته في غير منصية
777	ثانى الحقوق : التيام بنصرته
777	ثالث الحقوق : جىل راتب لە
774	وابع الحقوق : إخباره بانحراف من ولاهم الماصب الىامة
779	من هو صاحب السيادة في الدولة الإسلامية ؟
774	السلطات الثلاث في الإسلام
177	أولا : السلطة التشريمية
779	كلة التشريع فى الفقه الإسلامى يراد بها معنيان
471	التشريع في الإسلام ليس له إلا مصدر واحد
**	عمل المجتهدين بالنسبة إلى إظهار الأحكام محصور فى أمرين

الملحة	الموضوع
777	انياً : السلطة القضائية
TYT	كان الرسول يتمضى فى القضايا بنفسه ، وكان يولى غيره القضاء
* Y**	كان منصب النضاء في عهد الرسول يضاف إلى منصب الولاية على الأقالم
	مرجع من يقوم بالقضاء من الصحابة في حياة الرسول ، وبعد انتقاله إلى
373	الرفيق الأعلى
* Yo	عالثاً : السلطة التشيذية
477	لماذاكان الرسول يجمع بين الرسالة والسلطة التنفيذية
***	مهني كلة السيادة
۲۸۰	السيادة في الدولة الإسلامية لله سبحانه وتعالى
44.	اتبعض من العلماء يرى أن الأمة هي مصدر السلطات
MAI	ما يستمد عليه هذا الرأى
444	مناقشة هذا الرأى
347	العلماء الذين يرون أن السيادة للأمة تأثروا بما الشعب من سلطات واسعة
440	اليعض يرى أن السيادة السياسية للشعب والسيادة الحقيقية لله
የ ለቀ	الردعلي هذا الرأى
۳۸۷	عزل رئيس الدولة عن منصبه
444	عزل رئيس الدولة عن طريق للسه
444	عزل رايس الدولة نفسه لميعز أو شعف
TAA	عزل رئيس الدولة تنسه لتخفيف عبء النصب عنه
AA7	عزل رئيس الدولة تقسه من غير عذر
PA4-	انمزال رئيس الدولة عن طريق الشعب
44.	الأمور التي ينعزل رأيس الدولة بسبها
44.	أول هذه الأمور : الردة
hd.	ثابي هذه الأمور : زوال النقل
444	ثالث هذه الأمور : ذهاب الحواس المؤثرة فى الرأى أو النسل
494	وابع هذه الأمور : فقد الأعضاء التي يخل ة تدها بالعمل أو النهوش

المتحة	للوضوع
448	الأمر الحامس : بطلان تصرف رئيس المدولة
3.27	إذا استبدأ حد أعوان رئيس الدولة بالتصرف في أمور الدولة
P34	إذا وتمع رئيس الدولة في أسر العدو من المشركين
440	إذا وقع رئيس الدولة في أسر بناة السلمين
444	إذا وتع انقلاب على رئيس الدولة
	الأمر السادس والسابع : من الأمور الق تخل بمنصب الرياسة الدولة : ظلم
717	رئيس الدولة للشعب ، ونسقه
	آراء الماماء في عزل رئيس الدولة إذا فلم الشعب ونسق ، وما يستند إليه
***	الماء في هذه الناحية
	اختلف القائلون بعزل رئيس الدولة الفاسق فيها إذا رجع إلى العدالة قبل اختيار
	غيره ، هل يمود إلى منصبه بدون عقد جديد أم لا بد من استشاف المقد له
٤٠٠	الرأى المختار من كل هذه الآراء
8.4	الثورة المسلحة على رئيس الدولة
2.4	تمهيد من أربعة أمور متفق عليها من علماء الأمة
£-4	الأم الأول : على الأمة واجبُ الأمر بالمروف والنبي عن النسكر
£.Y	الآيات والأحاديت دئت على هذا الواجب
	ثواب هذا الواجب أعظم الثواب إذا توجه من آحاد الأمة إلى رئبس.الدولة
4.3	الظالم الشمب
2.4	هذا الواجب واجب كفائى
	الأمر الثاني : من الأمور التي اتفقت عليها الأمة : أن رئيس الدولة إذا
	ارتد عن الإسلام فإنه يجب على كافة الأمــــة أن تخرج عليه فحلمه
1.1	عن منصبه
£ • £	الأمر الثالث : أن السمع والطاعة الرئيس هما فيها ليس بمحسية
	الأمر الرابع : أن رئيس الدولة الذي أصبح غير صالح للرياسة بظلم الشعب
	أو الفسق، أو غير ذاك مستحق العزل، وأسكن هل ينعزل بذلك، وهل
	يجوز للأمة أن ترفع السلاح عليه لإجباره على التنحىءن،منصبه، هذان ها موضع
1.1	الحلاف

المقحة	الموضوع
و ٠ ع	آزار المفاء في الثورة المسلحة على رئيس الدولة
	خلاف القائلين بوجرب الثورة السلحة فى المدد الذى مجب عليه أن يثور
10	على رئيس الدولة
4.4	دليل القائين نوجوب الثورة المسلحة
4.9	أدلة القائلين بمدم جواز الثورة المسلحة
21Y	هبه علىأدلة المانمين للقيام بالثورةالسلحة
3/3	رد الباحث على هذه الشبه
	هل يترك رئيس الدولة الظالم ينهش في أجساد الأمة من غير أن تقوم الأمة
EIA	إزاءه بأى نسل من الأنسال ؟
413	إعلان انسزال رئيس الدولة حق لأهل الحل والمقد خاصة
	النصل الخامس
•73	طبيمة نظام الرلمسة الإسلامية أو الإمامة العظامى
217	الظام الإسلامي يبتبد على خس قواعد
274	القاعدة الأولى: حفظ الدين
277	رثيس الدولة هو المسئول الأول عن حفظ الدين
277	القاعدة الثانية : الشورى
277	القاعدة الثالثة : المدل
373	الأدلة على وجوب المدل
	الإسلام يحذر من أن تتدخل مراكز الناس وأنسابهم فى الحضوم
240	لمقتضى ألمدل
240	القاعدة الرابعة: استنداد الرياسة العليا من بيعة الأمة
£41	القاعدة الحامسة : مسئولية رئيس الدولة
473	أى الأوصاف يمسكن إطلاقه على نظام رياسة الدولة الإسلامية
377	هل نظام الرياسة الإسلامية نظام استبدادى
AYS	بعض المستشرقين يرى أن نظام الرياسة الإسلامية نظام استبدادى
٤٣٠	مناقشة أمحاب هذا الرأى

-- £YA ---

لم المحاة	الموضوع
173	الإسلام فرض ضانات قوية لمنع رئيس الدولة من الاستبداد مظلم الشعب
	أول هذه الفهافات : عدم الاتيان بأحد إلى الحسكم إلا إذا كان مثالًا طبياً
143	ف حراسة الدين وسياسة الدنيا
	الثانى من هذه الضانات : وجوب أن تـكون فى الأمة جماعة تختص بالأمر
143	بالمروف والنهى عن المنسكر
£wy.	الثالث : أن تصرف رئيس الدولة منوط بالمسلحة-
277	الاسلام نظم مسألة السمع وللطاعة لرئيس الدولة بمبدأين
277	البدأ الأول : السبع والطاعة الرؤساء إذاونتت أوامرهم ونواهيم أوامر الشرع
473	المبدأ الثانى : لا سمع ولا طاعة في معصية
AT3	رئيس الدولة فرد عادى بجب خضوعه لسلطان الأحكام الاسلامية
111	هل نظام الرياسة الاسلامية نظام ديمقراطي ؟
* 3 3	رأى الباحث في دعوى أنه نظام ديمقراطي
737	هل نظام الرياسة الاسلامية نظام ثيوقر اطى
225	رأى الباحث فى دعوى أنه نظام ثيوقراطي
333	هل هو نظام عربی ؟ أو عربی إسلامی
613	رأى الباحث في هذا الوصف
133	هو نظام إسلامي فقط
٤ŧ٧	वित्रो ं।
ŧ o	مصادر البحث
173	المفهرست

تصويب الاخطاء

المواب	الحطأ	سطر	ص
المقيفة	الثقيفة	13	17
ط	عل	ŧ	18
غية	غية	λ	73
مليكة	ملكية	11	43
كيسان الأصم	كسيان الاسم	هامش (۱)	77
الجباد	الجباز	هامش (۲)	7.5
عصره	عصى	هامش (۲)	44
القأتاون بسدم وجوب	القائلون بوجوب	1	4.
وإما	وأما	•	44
رأى	وأى	٧٠	4.4
طهور	طهوز	هامش (۱)	YAE
تاترو	قرو	٧	717
وأخرج	وأحرج	11	414
يدانع	يداثع	10	411
واخها	وأعآ	14	446
صلاحية	عملاحية	¥	444
المأسور	اللأمور	**	440
أتمت	أتمت	4	5.5



رقم الإيداع ٢٩٩١/ ١٩٧٥





